

# مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر - العدد الاول - ربيع ١٩٨٦م - ١٤٠٦هـ

## قواعد النشر بالمجلة

●ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصلية ذات المستوى الأكاديمي الراقى، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ — أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجدول وقائمة المراجع. وفي جالية إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفه اختصاره.

٢ — أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ — يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ — يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية. ● ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة باخطار المؤلفين بإجازة بحثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً بالإضافة إلى مكافأة مالية رمزية. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

●كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

●الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف بالإضافة إلى مكافأة رمزية.

●وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والنديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.



# مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر - العدد الأول - ربيع ١٩٨٦

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات

في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

خالدون حسن النقيب  
عبد الرحمن فايز المصري

رئيس التحرير  
مدير التحرير

مجلس الإدارة  
مؤيد عبد العزيز المحمود  
رئيسة مجلس الإدارة

شعلان يوسف العيسى  
طالبة أحمد علي  
علي خليفة الكواري  
محمد راشد الراشد

أسامة عبد الرحمن  
أسعد محمد عبد الرحمن  
بدر عبد العبد  
خالدون حسن النقيب

محمد جابر الأنصاري

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي :  
مجلة العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت - ص ب ٥٤٨٦ - الصفاة الكويت 13055

هاتف : ٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٤٢ - تليكس : KUNIVER ٢٢٦١٦

## شمن العدد :

- الكويت ودول مجلس التعاون : ٥٠٠ فلس أو مايعادلها ● الأردن : ٥٠٠ فلس
- تونس : دينار واحد ● مصر : ١٠ قرشاً ● العراق : ٧٥٠ فلساً
- الجزائر : ١٠ دنانير ● ليبيا : ٧٥٠ قرشاً ● المغرب : ١٠ دراهم
- سوريا : ٨ ليرات ● السودان : ٥٠٠ مليم ● اليمن الجنوبي : ٧٥٠ فلساً
- لبنان : ١٠ ليرات ● اليمن الشمالي : ٩ ريالات .

## الاشتراكات السنوية :

للمؤسسات	للأفراد	
١٥ ديناراً	٢ ديناراً	الكويت ودول مجلس التعاون
٤٥ دولاراً**	٣ ديناراً (أو ١٠ دولارات)	الوطن العربي*
٤٥ دولاراً**	١٥ دولاراً	الخارج*

### \* \* ملاحظة مهمة للمؤسسات

عند تسديد الاشتراك بتحويلات  
مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب  
بعد خصم عمولة المصرف .

### \* ملاحظة مهمة للأفراد :

يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً  
( أوراق نقدية ) في رسالة مسجلة ولن  
تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية .

## مجلة العلوم الاجتماعية

ص. ب ٥٤٨٦ صفاة

الكويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة ( )

الاسم :

العنوان البريدي :

□ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة  
□ ارسلا فاتورة  
التاريخ / /  
التوقيع

الاسعار الجديدة للمجلة اعتباراً من  
العدد الثاني صيف ١٩٨٦

نظرا لازدياد أسعار البريد والطباعة سنضطر آسفين الى رفع أسعار المجلة والاشتراكات. ونصح القراء باغتنام الفرصة للاشتراك لأن في الاشتراك توفيراً لهم يعادل نصف دينار عن كل سنة للأفراد.

ثمن العدد:

الكويت (١) دينار، السعودية (١٣) ريالاً، قطر (١٣) ريالاً، الامارات (١٣) درهماً، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً، عمان (١٥) ريالاً، العراق (١,٥٠٠) ديناراً، الاردن (١,٥٠٠) ديناراً، تونس (٢) ديناراً، الجزائر (٢٠) ديناراً، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً، ليبيا (٢) ديناراً، مصر (٢) جنيه، السودان (١,٥٠٠) جنيه، سوريا (٥٠) ليرة، لبنان (٦٠) ليرة، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً، المغرب (٣٠) درهماً.

### الاشتراكات :

للافراد	سنة	ستان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الاخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الاخرى	١٥ دولار	٣٠ دولار	٤٥ دولار	٥٥ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٢٠ د.ك	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولار	١٢٠ دولار	١٧٥ دولار	٢٣٠ دولار

\* ملاحظة مهمة للأفراد:

يبرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً  
(أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن  
تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

\* ملاحظة مهمة للمؤسسات

عند تسديد الاشتراك بتحويلات  
مصرفية يرجى إرسال المبلغ المطلوب

□ عدد ١، ١٩٧٣

شكري، الأسس المتحدة في الميزان - ربيع، اتجاه مصر نحو الاشتراكية - الأخوس، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب - الأزهر، سميات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية - النفيسي، العلاقات الإيرانية - السوفياتية.

□ عدد ١، ١٩٧٤

علي، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية - قنديل، والنماذج الرياضية المحددة، وه التخطيط التأسيري، هل تلائم ظروف الدول النامية - ربيع، الحضارة وقضية القدم والتخلف - الفجار، أزمة نظام النقد الدولي - أبو علي، إمكانيات ووسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية.

□ عدد ٢، ١٩٧٤

الجميلي، الشد في العراق - سامي، بازرقعة، ومضان، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت - بوحوش، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث - الأخوس، الجو القيمي للتقدم العلمي والتكنولوجي - أبو العلا، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠.

□ عدد ١، ١٩٧٥

الغزالي، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت (١٩٧٦/٧٥ - ١٩٨٠/٧٩) - ربيع وزحلان، مجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية - الأعرجي، بين الاستراتيجية، والتكتيك، والتخطيط للتطوير الإداري - خواجكية، مستقبل أسعار النفط على ضوء التوقعات المحتملة لمستويات الاستهلاك والانتاج في العالم.

□ عدد ٢، ١٩٧٥

الفقيي، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي - مقلد، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات - بدر، الثورة السلوكية في العلوم السياسية - صفق، التكامل الاقتصادي العربي: الدوافع... والطموح والتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج - الرومي، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة.

□ عدد ١، ١٩٧٦

الفجار، المنصر الإنساني وأهميته في التنمية الإدارية - السالم وفروح، الانقسام التحديثي - التقليدي في الكويت ولبنان - الحسن، العلاقات الإنسانية في العمل - عبدالسلام، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسيات والتعاون العربي.

□ عدد ٢، ١٩٧٦

الغزالي، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي - عاقل، نظرية بياجي عن تكوين المفاهيم - الأعرجي، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الإدارية الخدمية الحكومية - الشاغب، حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية - أبو عيش، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية: الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٧٦

اسماعيل، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية - احمد، المدخل التكامل لدراسة المجتمع العربي - عفيفي، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية.

□ عدد ٤، ١٩٧٧

فؤاد، سوسيولوجيا المعرفة: الماهية والمنهج - تنافو، الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الائتماني - مقلد، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية: الاطار النظري العام - حريم، القيادة الادارية، مفهومها وأنماطها - بوحوش، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفياتي.

□ عدد ١، ١٩٧٧

القيسي، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة - عبدالرحمن، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق - جلال الدين، السكان والتنمية النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث - برهوم، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن.

□ عدد ٢، ١٩٧٧

الحبيب. الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون - السلمي. نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت - سلمان. بعض المشاكل والحلول في التمويل الائتماني للأقطار النفطية.

□ عدد ٣، ١٩٧٧

النقيسي. معالم الفكر السياسي الاسلامي - احمد. في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ - عطية. أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية - السعيد. التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية.

□ عدد ٤، ١٩٧٨

نوق. التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي: مدخل نظري - خير الدين. اختبار فريسي لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الاجنبي عل تنمية بعض الدول العربية - القطب. استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٧٨

شافعي. الصناعة التحويلية في العالم العربي، تقييم لواقعها وأهدافها - ومزي. المرأة والعمل العقلي: منظور سيكولوجي - النجار. مجموعات العمل والقيادات الجماعية - السطونجي. الاحياء القصدية في المدن الشمال - اريفة.

□ عدد ٢، ١٩٧٨

الحسيني. نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع - عبد الباقي. حول دوافع وبواعث السلوك الانساني - دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية - النجار. الدول النامية وتحديات التكنولوجيا.

□ عدد ٣، ١٩٧٨

فرج. الابداع والفصام - علوان. عدم المساواة في التنمية بين الدول والقانون الدولي - ابو عياش. تطور النظرية الجغرافية - النقيسي. الجماعة في دولة الاسلام - ياغي. العراق والقضية الفلسطينية.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

المونوفي. التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر - الفقي وناصر وعبد. تفريم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت - ابو ليد، مص الأصابع - عبد الباسط. حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة.

□ عدد ١، ١٩٧٩

ابراهيم. التوجه التربوي للمبدعين - خصاونه. التخطيط التربوي والتنمية - الخطيب. ثلاثون سنة من قيام إسرائيل - القيسي. نحو سياسة بترولية مشتركة.

□. عدد ٢، ١٩٧٩

محمود. نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر - نعيم. التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية - العوضي. اتفاقا إطار العمل الصادران عن كاسب ديفيد في ضوء القانون الدولي.. الجواهرري. الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة.

□ عدد ٣، ١٩٧٩

الاشعل. محكمة المدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية - النجار. نحو نظام نقدي دولي جديد - مرار. مشاركة العاملين في الإدارة.

□ عدد ٤، ١٩٧٩

عبد. نمو الطفل اللغوي وعلاقته بنموه الإداري - عبد الرحمن. الخليج وقضايا في الصحافة المصرية قبل زيارة السادات لإسرائيل - الركابي. الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية.

□ عدد ١، ١٩٨٠

رشد. بقرط العملية السياسية - فاجي. الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني - بركات

الإعلام وظاهرة والصورة المطبوعة - عبدالرحيم. دراسة للتفاعل الاسري كأحد الأبعاد الفارقة في برامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين.

□ عدد ٢، ١٩٨٠

زكي، الأومة الراحنة في الفكر التنموي - تركي، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية الغربية - الخطيب. التربية المستمرة: سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها - الاحمد وجاسم، التربية العلمية: وضعها الحالي، البرامج المقترحة وأثر ذلك في إعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت.

□ عدد ٣، ١٩٨٠

القائب وسكوت، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب - احمد، علم الاجتماع: التحديات الايديولوجية وعلاوات البحث عن الموضوعية - السلام، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت: دراسة أولية.

□ عدد ٤، ١٩٨٠

آدم، مفهوم الأخياء في العلوم النفسية والاجتماعية - الفقهي، أثر إهمال الأم على النمو النفسي للطفل - منصور، علم النفس البيئي: ميدان جديد للدراسات النفسية - عبدالرحمن، دراسة سوسيوولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية.

□ عدد ١، ١٩٨١

القميبي، مفهوم التسوية السياسية - الشرفاوي، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت - الاحمد، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة بمدارس الكويت.

□ عدد ٢، ١٩٨١

القميبي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي - العفطمة، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار - نور، تطبيقات الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، الآمال المقودة وإمكانية التطبيق العربي.

□ عدد ٣، ١٩٨١

الريحاني، معالجة التبول اللاإرادي سلوكياً: دراسة تجريبية علاجية - تركي، قلق الامتحان بين القلق كسمة، والقلق كحالة - كاطم، حول التفسيرات الثبائية لنتائج الاختبارات.

□ عدد ٤، ١٩٨١

عبدالخالق، دور المرأة الكويتية في إدارة التنمية - السلام، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية - وجب، الإطار العام لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية.

□ عدد ١، ١٩٨٢

الحمود ورفاعي، الملائح الأساسية للإدارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات - حماد، الموقف الإيجابي من قضية فلسطين - سليم، الإحياء الإسلامي: دراسة في حالة المسلمين السوفيات - القطب، انجماوات ودوافع المظالم عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر.

□ عدد ٢، ١٩٨٢

البقصادي، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن - شافعي، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية - نعيم، أنساق القيم الاجتماعية؛ ملاحظها وظروف تشكيلها ونفيها في مصر - مليكيان والعيسي، دراسات في العمل في المجتمع القطري - عبدالباقي، الطب الشعبي في قرية مصرية.

□ عدد ٣، ١٩٨٢

عبدالرحمن، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي - عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر - السيد، صورة الذات لدى المرأة وغايات من الأدب الشعبي رؤية سيكوسولوجية - الجعلي، الذرائع الدبلوماسية والقانونية لتوسع الامبريالي في أفريقيا.

## الثنا عشرة سنة في خدمة العلوم الاجتماعية في البلاد العربية

١. عدد ٤، ١٩٨٢

سعادة. الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقها على المجال المعرفي - عساف. التنفيذ المعكبة وشروط الفعالية - الطمحيح. مفهوم الإدارة: دراسة ميدانية - نعر. الموارد الإنسانية في الأدب المحاسبي والأدب الاقتصادي.

٢. عدد ١، ١٩٨٣

عبدالحق. دراسة تطبيقية للدور ديوان الوطني الكويتي في تطوير الجهاز الإداري للدولة - معوض. ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية - جدهان. حوادث المرور في الكويت، أسبابها وطرق علاجها

٣. عدد ٢، ١٩٨٣

الكومي. الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف، دراسة نقدية لبحرية الكيبوتز الإسرائيلي - الشلفاني. السياسة السكانية في الكويت: الوضع الحالي والبدائل المتاحة - الغوا. نحو تفتية جديدة في تدريس الكيمياء.

٤. عدد ٣، ١٩٨٣

سالم. إشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية - الفقي. الوجهة المغلفة بين صدق النظرية والتطبيق - عيسى. النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل التصنيف الكروين للمخ.

٥. عدد ٤، ١٩٨٣

الشيشيني. نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول النامية - الخطيب. العامل النووي في الصراع العربي الإسرائيلي - الفقي. تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة - شعيم. التكوين الاقتصادي الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي.

٦. عدد ١، ١٩٨٤

يلسين. الديمقراطية والعلوم الاجتماعية - جميل. الإطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة - مطو. تحسّن أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة - التميمي. بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني.

٧. عدد ٢، ١٩٨٤

توكي. وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر - الخالقب. الاتجاه الراديكالي في علم الإجماع - سالم. التحليل العلمي للدعابة - سعادة. تطبيق الحفقات التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية.

٨. عدد ٣، ١٩٨٤

جلال الدين. التمييز بين الذكور والإناث وانمساكاته على وضع المرأة ودورها في المجتمع - اسماعيل. الإدمان الكحولي - هدية. السلطة والشرعية - بستان. آراء واتجاهات في مجال عمر الأمية بدولة الكويت.

٩. عدد ٤، ١٩٨٤

عبدالمعطي. التعليم وتربيت الوعي الاجتماعي - توكي. الشخصية ونظرية التنظيم - رشاد. النتائج السياسية للرأي العام - الخطيب. الحوارات الإيديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر التكنولوجي العربي.

١٠. عدد ١، ١٩٨٥

سليمان. عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة - حاهد. أثر العوامل النفسية في التنمية - بدو. فعالية اتحاد الفزار بواسطة مجموعة - الهائل. التربية الجبانية في المرحلة الابتدائية.

١١. عدد ٢، ١٩٨٥

وديع. تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية - مرمي. سيكولوجية العدوان - ابو اصبح. التواصل في المؤسسات الإعلامية - منصور. دراسات تحريية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت.

١٢. عدد ٣، ١٩٨٥

بلشما. الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح - فبراي. التعليم العام والتعليم الفني والمهني: الطبيعة والمشاكل والحلول - علي. موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي.

## الابحاث

- (١) سمير عبدالغني محمود  
الاعباء القومية لازمة سوق الاوراق المالية بدولة الكويت ..... ١٣
- (٢) زياد رمضان  
سوق عمان المالية: إلى أين؟ ..... ٣٥
- (٣) فتحي خليفة علي  
التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ..... ٧١
- (٤) عبدالرضا أسيري / كمال المنوفي  
الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ..... ٩٥
- (٥) فهد الثاقب  
المرأة والجريمة: اتجاهات حديثة في علم الاجرام ..... ١٣٩
- (٦) ادريس عزام  
أثر التهجير على الاسرة الفلسطينية: دراسة وصفية استطلاعية ..... ١٦٥
- (٧) محمود معاري  
تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ..... ٢١٥
- (٨) محمد رشيد الفيل  
الأمن الغذائي في الكويت ..... ٢٣٥
- (٩) الغريب محمد بيومي  
المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية .. ٢٥٥



## المناقشات

- محمد جواد رضا  
حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي ..... ٣٠٩

## المراجعات

- (١) تأليف: د. برثمان  
مراجعة: ياسر الفهد  
التربية من أجل العمل ..... ٣٢١
- (٢) تأليف: سمير محمد حسين  
مراجعة: أحمد عبدالعاطي  
تحليل المضمون - تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، استخداماته الاساسية ووحداته  
وفئاته - جوانبه المنهجية وتطبيقاته ..... ٣٢٥
- (٣) تأليف: محمد فضة  
مراجعة: اسماعيل عبدالرحمن  
مشكلات العلاقات الدولية - دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية .. ٣٢٩
- (٤) تأليف: ن. شكري  
مراجعة: فتحي خليفة علي  
الاسبويون في العالم العربي: هجرة العمالة في السياسة الخارجية ..... ٣٣٨
- (٥) تأليف: علي نصار  
مراجعة: تركي علي الربيعو  
الامكانات العربية: اعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية جديدة ..... ٣٤٢
- (٦) تأليف: محمد حسن غامري  
مراجعة: زكريا فوده  
المناهج الانثروبولوجية ..... ٣٤٤

- (٧) تأليف: اتزيوني / اميتاي / وايف  
مراجعة: احمد زياد محبك  
التغير الاجتماعي ..... ٣٥٠
- (٨) تأليف: محمود عباس  
مراجعة: اسماعيل ياغي  
العلاقات السرية بين النازية والصهيونية ..... ٣٥٧
- (٩) تأليف: باتريشا كينغ  
مراجعة: سهيل فهد سلامة.  
تخطيط وتقييم الأداء ..... ٣٥٩
- (١٠) تأليف: شاول بنحش  
مراجعة: فريد صقري  
ايران والثورة الاسلامية ..... ٣٦٣
- (١١) تأليف: ابراهيم سعد الدين وآخرون  
مراجعة: شملان العيسى  
صور المستقبل العربي ..... ٣٧١
- (١٢) تأليف: احسان محمد الحسن  
مراجعة: اسحق القطب  
التصنيع وتغير المجتمع ..... ٣٧٣
- (١٣) تأليف: مارك رشك  
مراجعة: علي محمد السيد  
اكتساب اللغة ..... ٣٧٥
- (١٤) تأليف: عبدالرحمن عيسوي  
مراجعة: مصطفى تركي  
سيكولوجين الجنوح ..... ٣٧٧
-

### التقارير

- (١) علي سعود عطية  
المجاهد العلامة محمد عزة دروزة ..... ٣٨١
- (٢) ضياء القاروني  
عن لغة الطفل ولغة الاطفال ..... ٣٨٣
- دليل الرسائل الجامعية ..... ٣٨٥
- (١) عرض: علي الصاوي  
علاقة القيادة بالظاهرة الانمائية ..... ٣٨٧
- (٢) عرض: محمد جمال عرفة  
الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الاسلام ..... ٣٨٨
- ملخصات ..... ٤٠٥

# مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

## مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٤٥٨٦ - الكويت 13055

أو بالاتصال تلفونياً

لتأمينها على الهواتف التالية :

٢٥٤٩٣٨٧ - ٢٥٤٩٤٢١

- \* ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.
- \* للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي:

- عدد خاص عن فلسطين.
- عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر.
- عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل.



مجلة  
العلوم  
الاجتماعية  
في  
مجلدات

## الاعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت

سمير عبد الغني محمود

المعهد العالي التجاري - الكويت

### طبيعة المشكلة :

أدت تصرفات بعض المتعاملين والوسطاء بسوق الأوراق المالية بالكويت والتي تمثلت في التوسع غير المدروس في حركة التداول بها إلى الإضرار بالدور الذي ينبغي أن يؤديه ذلك المرفق الحيوي من اعتباره مكانا لتنظيم عملية الاستثمار في الأوراق المالية إلى استخدامه للمضاربة المبالغ فيها سعيا وراء عوائد وهمية . مما تسبب معه إلحاق بعض الأضرار بالمجتمع الكويتي ككل و ببعض أطرافه ذات الصلة بالسوق .

وتجسدت تلك الأضرار في ظهور مديونيات المتعاملين بالسوق بعضهم لبعض وبينهم وبين المؤسسات المالية والاقتصادية ، وانخفاض قيمة أصول محافظ المستثمرين ، والتي انسحب أثرها على المراكز المالية للمؤسسات المصرفية نتيجة اختلاف العلاقة بين قيمة الضمانات والرهنات لديها والقروض الممنوحة وفقا للنسب الائتمانية المرعية ، الأمر الذي أدى في النهاية الى زيادة الضغوط والأعباء على الميزانية العامة للدولة .

### أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من أهمية طبيعة المشكلة ذاتها ، فهي تمس الكيان الاقتصادي والاجتماعي للدولة . وتؤثر على القطاعات الاقتصادية والمالية بها ، وعلى العلاقات الاجتماعية بين أطراف المجتمع الكويتي ، وقد شغلت تلك المشكلة الرأي العام الكويتي والسلطات العليا بالدولة . واستحوذت على اهتمام المسؤولين بها للسعي المستمر من جانب

الدولة نحو تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وحماية المجتمع من أية هزات  
طارئة .

هدف البحث :

يهدف البحث إلى تلمس بعض الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي لحقت  
المجتمع الكويتي وبعض أطرافه ذات الصلة بالسوق ، من خلال دراسة وتحليل النتائج  
السلبية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية ، كما يهدف إلى تحديد وقياس الأعباء القومية  
المرتبة عليها .

طريقة البحث :

يجمع البحث في منهجه بين الاستقراء والاستدلال المنطقي وهما منهجا المنطق  
المستقران ، فقد اعتمد الكاتب على مراجعة معظم الكتابات التي تناولت أزمة السوق  
بالإضافة للقوانين والقرارات الصادرة والمنظمة لعملها ، وملاحظة ما دار في الندوات  
واللقاءات للانطلاق نحو إجراء الدراسات اللازمة لتحقيق أهدافه .

وإن كان الاستقراء لم يوضح اتفاق الكتاب الذين تناولوا هذا الموضوع حول  
تشخيص طبيعة تلك الأزمة وأسبابها وسبل علاجها إلا أن الكاتب أمكنه من خلال محاولته  
التواضعة استقراء بعض العناصر ذات التأثير الواضح في ظهور الأزمة ، والتي يمكن  
بتحديددها تشخيص طبيعتها وأسبابها وذلك بمحاولة إرساء بعض العوامل المسببة لها ،  
وتحديد الأضرار الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تلحق المجتمع الكويتي ، والأعباء  
القومية المرتبة عليها ، وتطويع أسلوب لقياس تلك الاعباء من خلال اتجاه البحث فيها  
نحو الاستنباط .

محتويات البحث :

تناول الكاتب هذا الموضوع في العناصر الآتية : -

\* - مقدمة :

أولا : التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية والتشريعات المنظمة لها .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية .

ثالثا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

رابعا : أسباب الأزمة .

خامسا : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة .

سادسا : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق .

## \* - خلاصة وتوصيات .

وفيا يلي نقدم دراسة لكل عنصر من العناصر السابقة :

### مقدمة :

يعتبر سوق الأوراق المالية كياناً إدارياً ذا طبيعة مالية ، يؤدي نشاطا خدميا لا يهدف من ورائه الى تحقيق ربح بل توفير خدمات معينة لازمة للوفاء باحتياجات المجتمع وتقديم منافع اجتماعية لأطرافه المختلفة . ومن السهل أن يلمس المتعاملون في السوق المزايا الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عليهم من خدماتها والتي تتمثل في تيسير تنظيم تداول الأوراق المالية والعمل على تنمية واستقرار التعامل فيها ، وتعميق الوعي الاستثماري لدى المواطنين تحقيقا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدولة .

وبالمقابل فإن أية أزمة تتعرض لها السوق ، لا شك تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمع بأطرافه المختلفة ، وينعكس ذلك في شكل أعباء اجتماعية يتحمل عبئها ذلك المجتمع .

وعليه فإن سوق الأوراق المالية في أي بلد من البلدان عليه مسئولية اجتماعية تجاه المجتمع بأطرافه ، وتعتبر إدارة تلك السوق مسئولة عن رعاية مصالح تلك الأطراف ، وتنبع تلك المسئولية من الطبيعة المميزة للسوق والهدف الذي يسعى الى تحقيقه باعتباره أداة لتنظيم عملية الاستثمار لتنفيذ أهداف خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبناء على ما سبق ، يمكن القول أن سوق الأوراق المالية تمثل وحدة داخل المجتمع تعمل من خلال عقد اجتماعي صريح أو ضمني ، ويعتمد استمرارها ونموها واستقرارها على تحقيقها لمجموعة من الخدمات المرغوبة لدى المجتمع ، والوفاء باستمرار بحاجته من تلك الخدمات ، وأن تتمتع الأطراف المستفيدة من خدماتها بقبول ذلك المجتمع<sup>(١)</sup> .

وتقوم فكرة العقد الاجتماعي على أن وحدات الاعمال والخدمات كأعضاء في المجتمع تلتزم ضمنيا وصراحة بعلاقة تعاقدية معه ذات إطار قانوني أو أخلاقي .

ونتيجة لذلك العقد فقد يؤول للمجتمع صافي منافع أو يتحمل بصافي خسارة نتيجة قيام الوحدة بنشاطها .

وينظم العقد الاجتماعي العلاقة بين الأفراد ووحدات الأعمال والخدمات بالمجتمع وبمقتضاه تأتمر أي وحدة داخل المجتمع بأمر الجماعة وتخضع لسلوكلها المحدد والمعترف به ، وعليها أن تمثل لقراراتها وتساير قيمها ومعاييرها واحتياجاتها وتتصرف بوعي من

المجتمع الذي ترتبط معه بعلاقة تعاقدية ، ويعتبر عدم مسايرة تلك الجماعة أمراً يستوجب محاسبتها وذلك لتحقيق نوع من الضبط الاجتماعي .

ولكي يؤدي سوق الأوراق المالية خدماته بشكل فعال ويتفاعل مع المجتمع الذي ينتمي اليه ينبغي عليه الالتزام بالتشريعات والقوانين المنظمة لعمله ، وأن يقوم بالتطبيق الفعلي لتلك التشريعات ، بالإضافة للالتزام بالقرارات واللوائح التنظيمية له ، وإتاحة الفرصة للأجهزة الرقابية لمزاولة دورها في الرقابة على أدائه ، كما ينبغي وضع إطار تنظيمي واضح ودليل عمل محدد يتحرك من خلاله وينظم اختصاصاته ويحدد من خلاله السلطة والمسئولية للقائمين على إدارة شئونه .

أولاً : التطور التاريخي لسوق الأوراق المالية بالكويت والتشريعات المنظمة له :

ظهرت أول نواة لسوق الأوراق المالية بالكويت مع إنشاء البنك الوطني عام ١٩٥٢ كأول شركة كويتية مساهمة عامة طرحت أسهمها للاكتتاب العام على الجمهور الكويتي ثم تبعه إنشاء شركة السينا الكويتية في عام ١٩٥٤ ثم شركة الخطوط الجوية الكويتية عام ١٩٥٦ ، وقد أخذت الشركات المساهمة الكويتية في التزايد حتى أصبحت تمثل استثماراً جديداً يستحق معه إنشاء سوق لتنظيم تداول الأوراق المالية لتلك الشركات .

وقد بدأ سوق الأوراق المالية بالكويت كبداية باقي الأسواق الأخرى في العالم . حيث يتم التعامل فيه ويتم تبادل الأوراق المالية بين المستثمرين في مكاتب السماسرة العقاريين أو في المقاهي الشعبية ، حتى أصبح بعض السماسرة العقاريين يمثلون أسواقاً للأوراق المالية تتوافر لديهم الأسعار والكميات المطلوبة للتداول .

واستمر التعامل في الأسهم الكويتية على هذا النحودون أي تنظيم أو رقابة قانونية للسوق الى أن صدر أول قانون<sup>(٣)</sup> ينظم تداول الأوراق المالية الخاصة بالشركات المساهمة ، ويعد هذا القانون خطوة هامة على طريق تنظيم التداول في الأوراق المالية . وقد قضى القانون بتكوين لجنة مالية استشارية للإشراف والرقابة على عمليات تداول الأوراق المالية ، ووضع المقترحات الخاصة بإنشاء بورصة للأوراق المالية بدولة الكويت .

وفي عام ١٩٧١ صدر قرار<sup>(٤)</sup> وزارة التجارة الذي يقضي بإسناد مهمة تنظيم تداول الأوراق المالية الى شعبة جديدة تخضع لإشراف مراقبة الشركات والتأمين بوزارة التجارة تسمى "شعبة الأوراق المالية" ، وتحدد اختصاصاتها في الإشراف على تداول الأسهم ، وإصدار نشرة يومية رسمية عن الأسعار وحركة التداول في السوق ، وإلزام سماسرة



الأوراق المالية بضرورة التسجيل لدى وزارة التجارة وإبلاغها بجميع الصفقات التي تتم يوميا بالسوق .

وفي فبراير من عام ١٩٧٢<sup>(١)</sup> تم إنشاء أول مقر لبورصة الأوراق المالية بالكويت ومع بداية عام ١٩٧٦ تم تطوير شعبة الأوراق المالية - بوزارة التجارة الى إدارة الأوراق المالية . وفي نفس العام صدر قرار وزارة التجارة بتشكيل لجنة للأوراق المالية برئاسة الوزير وممثلين عن الحكومة والبنك المركزي وشركات الاستثمار والوسطاء وعضوين من غرفة التجارة والصناعة وأعضاء من ذوي الخبرة ، لتقوم بمهام إدارة السوق والإشراف عليه ووضع التشريعات اللازمة لتنظيمه وتطويره .

وفي عام ١٩٨٣ صدر المرسوم الأميري المؤرخ ١٤/٨/١٩٨٣ ويموجه تم تنظيم سوق الأوراق المالية بالكويت كهيئة مالية مستقلة تدار بواسطة لجنة الأوراق المالية بالإضافة لادارتها التنفيذية .

ثانيا : طبيعة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تميز سوق الأوراق المالية الكويتية ببعض السمات التي تتمثل فيما يلي :

١ - الارتباط الوثيق بالاحداث الاقتصادية العالمية :

تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحساسيتها الزائدة تجاه الأحداث الاقتصادية العالمية وتأثرها بها ، نظرا لما يتميز به الاقتصاد الكويتي من انفتاح على العالم الخارجي ، وبالتالي فإن أية هزة نقدية عالمية أو اضطرابات في الأسواق المالية العالمية ينعكس أثرها مباشرة بالإيجاب على سوق الأوراق المالية الكويتية فيزداد حجم التداول وترتفع أسعار الأسهم بها .

٢ - الاسهم أساس التعامل :

يكاد يقتصر التعامل في سوق الأوراق المالية الكويتية على الأسهم فحسب بينما يقل التعامل في السندات التي تتميز بارتفاع أسعار فائدتها ، كما اقتصر الاكتتاب فيها على بعض الشركات والمؤسسات التي تحتاج الى تمويل خارجي وتعجز مواردها المالية الذاتية عن مواجهة التزاماتها .

وقد يرجع ذلك - من وجهة نظر الكاتب - الى العوامل الآتية :-

أ - تفضيل المستثمر للتعامل في الأسهم نظرا لسهولة تداولها والمزايا التي تحققها لحامليها في الشركات المصدرة لها .

- ب - عدم توافر الوعي الاستثماري لدى جمهور المستثمرين ومحدودية النظرة للأدوات الاستثمارية الأخرى كشهادات الإيداع مثلا .
- ج - الوفر المالي الذي تتمتع به الميزانية العامة للدولة جعلها لا تلجأ الى خلق دين عام لسد أي عجز بها من خلال إصدار السندات الحكومية وأذون الخزانة وهما من الأدوات الاستثمارية المتعارف عليها في أسواق المال بالدول النامية .
- د - الزيادة المطردة في عدد الشركات المساهمة المقفلة التي تعتمد في تكوين رأسمالها على المصادر المالية الذاتية لمؤسسيها من خلال إصدار الأسهم .

### ٣ - الحجم الصغير :

تتميز سوق الأوراق المالية الكويتية بحجمها الصغير الذي يرجع إلى محدودية عدد الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها بالسوق ، حيث لا يتجاوز (٥٤) شركة من بينها (٨) شركات غير كويتية (خليجية) <sup>(١)</sup> ، بالإضافة إلى الحصص الضخمة التي تمتلكها الحكومة الكويتية في معظم الشركات المساهمة فقد دلت الإحصائيات على أن نسب امتلاك الحكومة لأسهم العديد من الشركات المساهمة الكويتية تصل من ٦٠ - ٧٠٪ .<sup>(٢)</sup>

### ٤ - الموسمية :

تتميز السوق بالموسمية حيث يصل حجم التعامل بالأسهم في السوق إلى ذروته في بعض الفترات خلال العام ، وينكمش ذلك الحجم ويصل الى أدنى درجاته في فترات أخرى ، ويرجع ذلك إلى موسمية الاقتصاد الكويتي ذاته حيث تتميز بعض الفترات بالانتعاش الاقتصادي التي تليها فترات أخرى من الركود .

### ٥ - المضاربة :

نظرا للزيادة المبالغ فيها في حجم التعامل بالسوق ، والاندفاع غير المدروس من جانب المتعاملين على التعامل في الأسهم سعيا وراء مكاسب وهمية سريعة ، فقد أصبحت المضاربة من أهم سمات سوق الأوراق المالية الكويتية وبما لا يتماشى مع المراكز المالية للشركات المصدرة لتلك الأسهم ، الأمر الذي أدى الى ظهور تفاوت كبير بين السعر السوقي للسهم وسعره الحقيقي المتمثل في القيمة الدفترية له من واقع القوائم المالية لتلك الشركات .

### ثالثا : تشخيص أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية :

تحدد طبيعة أزمة سوق الأوراق المالية بالكويت في تراكم مديونية المتعاملين الناتجة عن التوسع في الصفقات الأجلة لعمليات الاكتتاب الوهمية في الأسهم بالإضافة لتدني قيم

الأسهم الناتجة عن لجوء بعض المستثمرين إلى رفع أسعارها بصورة مفتعلة ، الأمر الذي أدى إلى رد الفعل الطبيعي والذي تمثل في الانهيار المفاجيء لقيمة تلك الأسهم . ويمكن تقسيم طبيعة تلك الأزمة إلى مرحلتين على النحو التالي :<sup>(٣)</sup>

١ - مرحلة التمهيد للأزمة : (من ابريل ١٩٧٥ حتى ديسمبر ١٩٧٦)

شهدت سوق الأسهم في تلك الفترة تداولا ونشاطا مرتفعا ، حيث سجل قطاع الشركات المقفلة حوالي (٥٠) شركة بلغ إجمالي رؤوس أموالها نحو (٩٢) مليون دينار ، ورغم التوسع الكبير الذي شهدته سوق الأسهم وزيادة مقدراتها على استيعاب وامتصاص رؤوس الأموال ، إلا أنها تعتبر سوقا ضيقة<sup>(٤)</sup> بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني خلال تلك الفترة .

وتميزت تلك الفترة بزيادة الموارد المالية المتوفرة بقدر يفوق المقدرة الاستيعابية للاقتصاد ، مما أدى إلى ظهور فجوة واضحة بين معدل تراكم الفوائض والادخارات من جهة ، وغموق قاعدة الأصول المادية القادرة على استيعابها من جهة أخرى .

ويرجع ذلك إلى نقص الوعي الاستثماري ومحدودية النظرة للادوات الاستثمارية المختلفة ، وعدم السعي نحو خلق فرص استثمارية جديدة لاستثمار تلك الفوائض محليا على أسس إنتاجية ، والاكتفاء بالتعامل في أسهم الشركات المساهمة الكويتية بالإضافة للاهتمام بالقطاع الإنشائي والعقاري . وقد ساعد ذلك على زيادة تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج في صورة توظيفات مباشرة أو توظيفات البنوك المحلية ، والتوسع في استيراد السلع الاستهلاكية الذي يضر بالاقتصاد القومي ويؤثر على استقرار العملة الوطنية .

وقد أدت بعض العوامل إلى محدودية القدرة الاستيعابية للاقتصاد الكويتي ، منها على سبيل المثال اتجاه البنوك إلى التوسع في منح التسهيلات الائتمانية الشخصية والعقارية ، دون الاهتمام بمنح التسهيلات الائتمانية لأغراض إنتاجية ، وذلك للقطاعات الاقتصادية كالقطاع الصناعي مثلا لتشجيع الأفراد للتوجه إلى الأعمال الحرة المنتجة ، هذا بالإضافة إلى دور الإنفاق الحكومي وأثره على الاستهلاك والذي يساهم بتشكيل ضغوط مالية في أيدي عدد محدود من الأفراد .

وقد كان من نتيجة تفوق القدرة على التمويل على حاجة التمويل المحلي ، بالإضافة للنظام المتبع في عمليات التداول بالسوق - والذي يطلق عليه نظام المفاوضة<sup>(٥)</sup> ، كان من نتيجة ذلك تحويل السوق الكويتي إلى سوق مضاربة لما يوفره هذا النظام من حرية مطلقة ، لتغيير الأسعار دون أية ضوابط .

كما أدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والمالية المحلية والخارجية إلى زيادة حمى المضاربة ، وتمثل تلك العوامل في ارتفاع السيولة المحلية خلال عامي ٧٥/٧٦ من ٢٤٪ إلى ٣٧٪ على التوالي والذي أدى إلى التوسع في الإنفاق الحكومي ، بالإضافة إلى انتهاز الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية توسعية لأغراض غير إنتاجية الأمر الذي أدى إلى زيادة السيولة المحلية وبالتالي زيادة الضغوط التضخمية على أسعار الأسهم .

وأخيرا الممارسات السلبية التي تجسدت في الصفقات الأجلة التي ظهرت على نطاق واسع عام ١٩٧٦ كعمليات الاكتتاب في الشركات الوهمية بالأسهم المطروحة جديدا والمبادلات على المسجلة في السوق ، وقيام بعض المستثمرين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة سعيا وراء الربح الاستغلالي السريع الأمر الذي أدى إلى انهيار وعدم استقرار سوق الأوراق المالية في تلك الفترة .

وقد أدى الارتفاع المتفعل لأسعار الأسهم إلى رد الفعل الطبيعي الذي تمثل في ظهور الأزمة وبداية الاتجاه العكسي نحو الركود وانخفاض التداول ثم انخفاض سرعة دوران الأسهم فانخفاض أسعار الأسهم . وهذا ما حدث في نهاية ١٩٧٦ .

وقد سجلت كمية الأسهم المتداولة انخفاضا كبيرا بلغت نسبته ٣١٪ في نهاية عام ١٩٧٦ ، وصاحب ذلك انخفاض حاد في أسعار الأسهم قدر بنحو ١٩٪ وقد نجم عن الانخفاض الكبير في أسعار الأسهم وفي الكميات المتداولة منها انخفاض أكثر حدة في القيمة السوقية الإجمالية للأسهم المتداولة حيث بلغت (٣٤٦) مليون دينار مقابل (٩٣٦) مليون دينار أي بنسبة انخفاض مقدارها ٦٤٪<sup>(١)</sup> .

## ٢ - مرحلة الأزمة : (من يونيو ١٩٨٢)

مهدت المرحلة السابقة لظهور الأزمة الحقيقية لسوق الأوراق المالية الكويتية وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا واضحا في كمية التداول بالسوق . فقد أدت الموجات الشديدة للمضاربة والمتعلقة بمعاملات البيع بالأجل إلى أن بلغ إجمالي تداول الأسهم بالسوق إلى ذروته حيث بلغ في الفترة من يونيو إلى أغسطس ١٩٨٢ (٢) مليار سهم ، ثم تدنى إلى (٦٠٢) مليون سهم إلى أن انخفض التداول بصورة حادة ومفاجئة إلى (٧٢) مليون سهم فقط في شهر سبتمبر من نفس العام .

ولم تقتصر النتائج السلبية الناجمة عن التطورات غير الطبيعية في سوق الأسهم على تراجع كل من حجم التداول ، وأسعار الأسهم وعدم قدرة المتعاملين على سداد الديون ، بل امتدت لتشمل فاعلية السوق المالية الكويتية بصورة أساسية ، وتتابع تأثيرها ليلحق بمعظم قطاعات الاقتصاد الكويتي .

وفي عام ١٩٨٣ شهدت البورصة انخفاضا حادا في حجم تداول الأسهم نتج أساسا عن غياب فئة صانعي ومحتري السوق بما لديهم من قدرة على التأثير الفعال على حركة ونشاط السوق ، ويرجع ذلك إلى تأثيرهم بأزمة السوق . وقد اقتضت معظم عمليات التداول في تلك الفترة على وسطاء الحكومة وقد ركز التعامل على أسهم البنوك والشركات العقارية ، وقد بلغ حجم التداول في البورصة في تلك الفترة (٨٤) مليون سهم تبلغ قيمتها الإجمالية (٥١٢) مليون دينار مقابل (٢٥٥) مليون سهم في نهاية عام ١٩٨٢ بلغت قيمتها الإجمالية (١٩٣٨) مليون دينار .

كما انخفض عدد الصفقات من (٢٤) ألف صفقة عام ١٩٨٢ الى (١٦) ألف صفقة عام ١٩٨٣ . وعلى مستوى الأسعار سجل الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة في البورصة عام ١٩٨٣ انخفاضا بلغت نسبته ١٠٪ عن عام ١٩٨٢ .

#### رابعا : أسباب الأزمة :

تعددت وجهات نظر الاقتصاديين والمحللين الماليين حول أسباب أزمة السوق وفي اعتقادي أنه يمكن إرجاع الأسباب الرئيسية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى ما يأتي :

##### ١ - غياب رقابة الأجهزة الفنية المتخصصة :

ساهم غياب الرقابة الفعالة من قبل وزارة التجارة للتحقق من مدى تطبيق السوق للقوانين والتشريعات المنظمة لحركة التداول ، وعدم قيام لجنة الأوراق المالية بدورها بفاعلية ، بالإضافة لتهاون البنك المركزي في تأدية دوره بالرقابة على منح الائتمان المصرفي ، وعدم استخدام أسلحته الفعالة في الرقابة المصرفية والنقدية - كل ذلك ساهم في ظهور أزمة سوق الأوراق المالية بالكويت .

##### ٢ - مسؤولية مهنة المحاسبة والمراجعة :

أدى عدم قيام مكاتب تدقيق الحسابات بأداء مسؤولياتها المهنية بالعناية الواجبة التي تستلزمها معايير المراجعة المتعارف عليها وآداب وسلوك المهنة ، الى عدم توفير بيانات ومعلومات سليمة وموثوق بها يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية . حيث يعتبر تقرير مدققي الحسابات عن المراكز المالية للشركات التي يتم تداول أسهمها بالبورصة من أهم مصادر المعلومات الأساسية التي يستقي منها المستثمرون والمحللون الماليون المتخصصون معلوماتهم المناسبة لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية .

ولاشك أن مكاتب تدقيق الحسابات تلعب دورا هاما في مجال توفير المعلومات المناسبة للمستثمرين ، ويعتبر عدم قيامهم بمسئوليتهم القانونية والمهنية بالعناية الواجبة أحد أهم أسباب حدوث أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

### ٣ - قصور نظام المفاوضة :

أدى نظام المفاوضة المتبع في سوق الأوراق المالية الكويتية إلى تجزئة السوق وعدم وجود نظام موحد له أسعاره التي يعكسها العرض والطلب على جميع أسهم الشركات ، وإنما خضعت تلك العملية لأهواء الوسطاء حيث يمثل كل وسيط سوقا مستقلا له أسعاره الخاصة ويتعامل مع مجموعات محددة .

### ٤ - عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء (السماسرة) :

إن سوء تنظيم مهنة الوساطة وانعدام الرقابة عليها ، قد أدى الى عدم وجود تحديد واضح لاختصاصات الوسطاء . فلم يكن للوسيط في سوق الأوراق المالية دور محدد وواضح فأحيانا يقوم بدوره كوسيط ، وأحيانا أخرى يعمل لحسابه الخاص ولا يتحمل المسؤولية المهنية اللازمة عند اجراء الصفقات ، كما انعدمت الخدمات التي يمكن أن يؤديها لعملائه وعدم قيامه بالاعلان عن أسعار عروض وطلب الأسهم بالسوق ، ويرجع ذلك في اعتقادي الى ما يأتي :-

- أ - عدم توافر المعايير المتعارف عليها لمزاولة مهنة الوساطة .
- ب - عدم توافر ميثاق لآداب وشرف مهنة الوساطة .
- ج - غياب الرقابة على الوسطاء من قبل وزارة التجارة والصناعة والأجهزة الرقابية الأخرى .
- د - عدم توافر اتحاد لمهنة الوساطة ينظم أداء تلك المهنة والرقابة عليها .

### ٥ - عدم توافر أدوات بديلة للاستثمار :

يقتصر التعامل على الأسهم في مجال التداول بالسوق مما لا يتوافر معه وجود أدوات استثمارية بديلة تجعل المستثمر يفاضل بينها لاتخاذ القرار الاستثماري المناسب ، فلا شك أن التعامل في أدوات استثمارية متعددة مثل السندات بأنواعها وشهادات الايداع وأذون الخزانة ، تؤدي الى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرص الاستثمارية للمستثمرين لجذب فوائضهم المالية وامتصاص السيولة الزائدة .

#### ٦ - غياب الإطار التنظيمي للسوق :

أدى غياب الإطار التنظيمي للسوق إلى استخدامه للمضاربة وليس للاستثمار وذلك سعياً وراء الكسب السريع من جانب المتعاملين ، ونتج عن ذلك إجراء عمليات اكتتاب وهمية للأسهم المطروحة لأول مرة ، وقيام بعض المتعاملين برفع أسعار بعض الأسهم بصورة مفتعلة .

#### ٧ - عدم وجود نظام محدد للمقاصة :

ساهم عدم وجود نظام واضح لإجراء المقاصة والتسويات بشكل يضمن تحقيق نقل الملكية والتنفيذ الكامل للصفقات ، ويكفل المحافظة على حقوق وواجبات كل من المتداولين والوسطاء - ساهم في زيادة حدة أزمة السوق .

#### ٨ - التوسع في البيع الآجل :

أدى التوسع في البيع الآجل في سوق الأسهم والمغالاة فيه ، وعدم تنظيم تلك العمليات إلى زيادة حدة أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية .

#### ٩ - عدم كفاية القواعد التنظيمية والتشريعية :

أدى عدم كفاية القواعد التنظيمية والتشريعية للسوق وعدم مناسبتها وقصورها عن مسايرة التوسع الكمي في سوق الأسهم وحجم التداول بالإضافة إلى عدم الالتزام بتطبيق تلك القواعد المنظمة - أدى إلى المساهمة في تطور الأزمة .

#### خامساً : تأثير أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية على الأعباء القومية للدولة :

أثرت أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية سلباً على مصالح المجتمع ككل وبعض أطرافه الذين تربطهم علاقة بالسوق<sup>(١)</sup> . وقد أدى ذلك إلى ظهور نوع من الأعباء القومية التي نتجت عن سوء استخدام ذلك المرفق الهام ، الأمر الذي ألقى عبئاً كبيراً على الاقتصاد القومي للدولة .

ويقسم الباحث دراسة هذه النقطة إلى العنصرين التاليين :

١ - مفهوم الأعباء القومية .

٢ - الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي .

وفيما يلي شرح كل عنصر من العناصر السابقة :

## مفهوم الاعباء القومية :

تعددت التعريفات التي تناولت مفهوم الأعباء القومية ، وتتفق جميعها على أن المجتمع ككل أو بعض أطرافه يتحمل هذه الأعباء ، كما يختلف المفهوم الاقتصادي لها عن المفهوم المستخدم في مجال المحاسبة ، ولعل من أشمل تلك التعريفات ذلك التعريف الذي يعبر عنها بأنها تمثل "التضحيات التي يتحملها المجتمع" ، أو بمعنى أدق "التضحيات التي يتحملها النشاط الاقتصادي على المستوى القومي سواء كانت تلك التضحيات ملموسة أو غير ملموسة ، اقتصادية أو غير اقتصادية ، داخلية أو خارجية ، تحقيقاً لأهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية معينة" (١) .

وقد يتحمل الاقتصاد القومي تلك الاعباء دون إرادته ، ومن ثم فلا يمكن التخطيط لها مقدماً ، أو قد يتحملها بإرادته أو في سبيل قيام الدولة بالوظائف المتطورة . وتمثل الصعوبات التي تواجه المحاسبين في استيعاب مفهوم الأعباء القومية (الاجتماعية) في أنها ذات مظاهر متعددة ، ولها ارتباط بالعلوم الاجتماعية والعلوم الاقتصادية ، وأن معظمها ذو طبيعة معنوية غير ملموسة ، كما أن لها استخدامات ذات معان مترادفة ، وبالتالي فإن صياغة مفهوم واضح ومحدد لتلك الأعباء من الصعوبة بمكان وذلك في ظل الطبيعة الخاصة المميزة لتلك الأعباء .

## ٢ - الأعباء القومية لأزمة السوق على المجتمع الكويتي :

تمثل الأعباء القومية التي نتجت عن أزمة سوق الأوراق المالية الكويتية في المساوئ والأضرار التي تحملها المجتمع ككل ، سواء كانت أضرارا اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ، وتلك الأضرار التي لحقت ببعض أطرافه ماديا أو صحيا أو نفسيا .

وفي اعتقادي أن الاطراف التي لحق بها الضرر بصفة مباشرة من أزمة سوق الأوراق المالية تتمثل في الدولة كطرف رئيسي يمثل مصالح المجتمع ككل ، والجهاز المصرفي ، وفئة المستثمرين (المتعاملين في البورصة) والجمهور العام . وتمثل الأضرار التي لحقت بكل طرف من تلك الاطراف على وجه التفصيل فيها يلي :

### ١ - بالنسبة للمجتمع ككل (الدولة)

#### أ - أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

- الأضرار التي تلحق بالاقتصاد القومي نتيجة تخوف وإحجام المواطنين عن توظيف أموالهم في الأوراق المالية .



- الأضرار الناتجة عن عدم ثقة المواطنين في قوة الاقتصاد القومي للدولة وتسريب مدخراتهم لتوظيفها بالخارج .
- الأضرار الناتجة عن فقدان الثقة بين الأنشطة الاقتصادية والمؤسسات المالية والمصرفية ، والتي لا شك ستؤثر على مسيرة الحركة الاقتصادية في البلاد .
- الأضرار الناتجة عن تهريب أموال المتعاملين للخارج ، وذلك تهربا من سداد الالتزامات والديون التي عليهم عند إجراء التسويات معهم .
- الأضرار الناتجة عن البيانات المضللة التي رُودت بها الأجهزة الحكومية المختصة عن المراكز المالية للشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية .

#### ب - أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضياع :

- الأضرار التي لحقت بالإنتاج القومي والناتجة عن انشغال المتعاملين بالتعامل في أسهم الشركات الوهمية وعدم مساهمتهم الفعالة في الإنتاجية القومية للدولة .
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع على الدولة نتيجة ترك المواطنين المتعاملين لأعمالهم الأصلية أثناء الدوام وانشغالهم بالمضاربة في السوق .
- المساهمة المالية للدولة في حل الأزمة والتي شكلت عبئا غير متوقع على موازنتها العامة .
- الأضرار الناتجة عن ضياع وقت وجهد الدولة والمتمثل في انشغال السلطة التشريعية والتنفيذية بالبلاد لحل تلك الأزمة ، مثل (تكاليف الوقت المستنفذ واعداد الدراسات اللازمة وعقد الندوات وانشغال أجهزة الاعلام ، والمساحات المخصصة في الجرائد واللقاءات المنعقدة في الأجهزة المرتبة والمسموعة) .
- الأضرار الناتجة عن فترة توقف عمل السوق لبحث ودراسة تلك الأزمة وإيجاد الحلول المناسبة وأثر ذلك على الاقتصاد القومي للبلاد .
- الأضرار الناتجة عن فائض الطاقة الإنتاجية ببعض القطاعات الاقتصادية بالدولة والتي لا يستطيع الطلب المتوفر استيعابها .

#### ج - أضرار أخرى "اجتماعية واقتصادية وسياسية" :

- الأضرار الناتجة عن الشقاق الاجتماعي بين أسرة المجتمع الواحد الأمر الذي يمكن أن يؤدي الى حدوث هزات في البنية الاجتماعية للدولة .
- الأضرار الناتجة عن عدم استقرار العملة الوطنية نتيجة زيادة السيولة ، والذي صاحبه ظهور الموجة التضخمية .
- الأضرار الناتجة عن سمعة السوق المحلي لدى الأسواق العالمية الأخرى .

## ٢ - بالنسبة للجهاز المصرفي :

### أ - أضرار تتعلق بأزمة الثقة :

- الأضرار الناتجة عن فقدان الثقة في الجهاز المصرفي والتي ينتج عنها ما يلي :
- \* الإضرار بسمعة البنوك
- \* تعرض الجهاز المصرفي لحالة من العسر المالي . نتيجة عزوف الأفراد عن إيداع مدخراتهم وتعاملهم مع البنوك المحلية .
- \* الكشف عن القيادات غير الواعية بالبنوك المحلية .

### ب - أضرار تتعلق بأوجه الإسراف والضياع :

- الأضرار الناتجة عن الديون المدومة التي نتجت عن أزمة السوق نتيجة التوسع في منح الائتمان لجمهور المتعاملين .
- الأضرار الناتجة عن تورط الجهاز المصرفي في أزمة السوق من خلال المضاربة على الأوراق المالية لحسابه .
- الأضرار الناتجة عن الوقت المستنفد من جانب الجهاز الإداري والفني للبنوك عند منح الائتمان للمتعاملين في السوق والمضاربة على الأوراق المالية لحسابها .
- الأضرار الناتجة عن الفوائد التي حجبت عن البنوك لو أنها منحت تلك القروض للعملاء العاديين من غير المتعاملين في السوق لا استخدامها في أغراض التنمية ، بالإضافة للأضرار الناتجة عن فقدان البنوك القروض الممنوحة للمتعاملين .
- الأضرار الناتجة عن اختلال العلاقة الائتمانية المرعية بين القروض الممنوحة والضمانات المقابلة لها .
- الأضرار الناتجة عن الوقت الضائع المستنفد في الإجراءات المطلوبة التي تقوم بها البنوك للتنفيذ على ضمانات القروض الممنوحة للمتعاملين في السوق والمتوقفين عن الدفع .

## ٣ - المستثمرون (المتعاملون بالسوق) :

### أ - أضرار مادية :

- الأضرار المادية التي لحقت كبار الدائنين والناتجة عن عدم تسوية معاملاتهم وحصولهم على حقوقهم كاملة مما يؤثر على مراكزهم المالية .

- الأضرار المادية التي لحقت المدينين نتيجة التصرف في ممتلكاتهم الخاصة بأسعار تقل كثيرا عن قيمتها الحقيقية وذلك لسداد الديون المستحقة عليهم عند إجراء التسويات .
- الأضرار الناتجة عن ترك كبار المتعاملين لأنشطتهم الاقتصادية الاصلية ، الأمر الذي أدى الى حرمانهم من دخول تلك الأنشطة .
- الأضرار الناجمة عن تدني قيمة الأصول بمحافظ المستثمرين مما أدى الى خسائر دفترية .  
تؤثر على الأوضاع المالية لتلك الفئة .

#### ب - أضرار نفسية وصحية :

- الأضرار الناتجة عن سوء الحالة الصحية والنفسية للمتعاملين في السوق ، وخاصة صغارهم .
- الأضرار النفسية التي لحقت ببعض المتعاملين في السوق نتيجة ترك أعمالهم ووظائفهم أو تعرضهم للفصل من الخدمة أو الجزاءات التأديبية الناتجة عن كثرة حالات تغيبهم وعدم انتظامهم في أعمالهم .
- الأضرار الناتجة عن شعور المتعاملين بعدم حمايتهم من قبل الأجهزة الفنية الرقابية المتخصصة ومن قبل الدولة .

#### ٤ - الجمهور العام :

##### أ - أضرار مادية :

- الأضرار الناتجة عن إلغاء الدعم عن بعض السلع الاستهلاكية .
- الأضرار المادية الناتجة عن التجاء جمهور المواطنين إلى توظيف أموالهم بالخارج مما يعرضها للضياع والتبديد نتيجة التغير في الظروف السياسية مثلا .
- الأضرار الناتجة عن ارتفاع أسعار السلع نظرا لزيادة حدة التضخم أثناء تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن اكتناز أموالهم وحجبها عن الاستثمار في الدولة مما يضيع عليهم فوائد استثمار تلك الأموال ويعرضها للتلف والسرقة .
- الأضرار المادية الناتجة عن ترك جمهور المواطنين لأعمالهم نتيجة تصفية بعض القطاعات التي يعملون بها ذات الإدارة الضعيفة .

## ب - أضرار نفسية :

- الأضرار الناتجة عن شغل الرأي العام بأخطار تلك الأزمة .
- الأضرار الناتجة عن فقدان ثقة جمهور المواطنين في سوق الأوراق المالية كأداة لتنظيم الاستثمار .
- الأضرار الناتجة عن قلق جمهور المواطنين نتيجة شعورهم بإمكان الاستغناء عن خدماتهم نظرا لتصفية بعض القطاعات الاقتصادية بالدولة .
- الأضرار النفسية الناتجة عن تغيير النمط الاسكاني للمواطنين نحو الشقق بدلا من المنازل .

## سادسا : قياس الأعباء القومية لأزمة السوق :

إن الطبيعة المعنوية غير الملموسة في بعض عناصر الأعباء القومية تؤدي في معظم الأحيان إلى عدم توافر المعايير الموضوعية التي يمكن بواسطتها قياس تلك الأعباء بالإضافة لاختلاف طبيعتها ، فقد تكون إرادية أو لا إرادية داخلية أو خارجية ، كما يختلف مفهوم تلك الأعباء من مستوى لآخر ، فقد تسمى على مستوى الوحدة بالتكاليف الاجتماعية ، ويطلق عليها الأعباء القومية على مستوى الدولة .

وبناء على ذلك فإن طبيعة بنود تلك الأعباء تجعل من مسألة قياسها في صورة وحدات نقدية أو حتى كمية في بعض الأحيان عملية صعبة في المستقبل القريب على الأقل .

ومن أكثر الطرق ملاءمة لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية الكويتية تلك الطريقة التي نادى بها أحد الباحثين والتي تتألف من أسلوبين يمكن استخدام أحدهما لقياس تلك الأعباء وذلك على النحو التالي<sup>(١٣)</sup>

### ١ - الأسلوب الأول :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء المنع ، وهي الأعباء التي ما كانت لتظهر لو قامت السوق بتطبيق النظام وأداء مسئوليتها الاجتماعية على الوجه المطلوب وقد تسمى أعباء الوقاية أو الحماية .

### ٢ - الأسلوب الثاني :

يتمثل في حصر وتحديد أعباء التصحيح ، وهي الأعباء اللازمة لإعادة الوضع الى ما كان عليه قبل حدوث أزمة السوق ، ويتناول الباحث مدى ملاءمة استخدام الأسلوبين

السابقين في حصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق ، وذلك على النحو التالي :

أولا : استخدام أسلوب أعباء المنع لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق :

تمثل أعباء المنع من وجهة نظر الكاتب فيما يلي :

١ - الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية من خلال الرقابة على منح الائتمان والاحتفاظ بالنسب القانونية للسيولة وذلك بزيادة عدد زيارات المفتشين بالإضافة إلى إعداد فريق عمل مؤهل لدراسة التقارير الشهرية المقدمة من تلك البنوك بعناية ورعاية لازمين .

٢ - الأعباء المترتبة على سلامة الإفصاح عن المعلومات المناسبة والملائمة عن المراكز المالية للشركات المسجلة بالسوق حتى تتضح الرؤية الحقيقية للمستثمر . والدراسة المتأنية للجدوى الاقتصادية وللمراكز المالية لتلك الشركات ، وما يتطلبه ذلك من زيادة الجهد والوقت اللازمين من قبل مكاتب التدقيق للحصول على مخرجات صحيحة ومعبرة تعبيراً صادقا عن تلك المراكز .

٣ - الأعباء المترتبة على زيادة الوعي الاستثماري لدى المواطنين وعمل نشرات وكتيبات لتعليم المستثمر الأسلوب الصحيح والسليم لاستثمار أمواله بدلا من المضاربة بها وتعرض أمواله للمخاطر . وتكاليف عقد الندوات واللقاءات مع المتخصصين في ذلك المجال من أساتذة الجامعات ورجال الأعمال .

٤ - الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية رقابة الأجهزة المتخصصة ، مثل وزارة التجارة ، على تطبيق السوق للقوانين واللوائح ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة للتحقق من حسن سير العمل والتأكد من التزام إدارة السوق بالتطبيق الفعلي لتلك القوانين ، وزيادة فاعلية الرقابة على فئة الوسطاء الذين يحتكرون المعلومات لأنفسهم ويحبونها عن المتعاملين بالسوق مما يوقعهم في تدليس واضح ، وذلك بتعمد عدم وضع لوحات أسعار الأسهم إلا بعد إتمام الصفقات .

٥ - الأعباء المترتبة على زيادة فاعلية الرقابة على مهنة مراقبة الحسابات من خلال تعدد أجهزة الرقابة عليها وعدم اقتصرها على وزارة التجارة والصناعة فقط ، وذلك بإعطاء بعض الصلاحيات في الرقابة لجمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أو لديوان المحاسبة مثلا .

٦ - الأعباء المترتبة على توفير أدوات استثمارية بديلة بالسوق يكتب فيها المستثمرون بدلا من الاكتفاء على الاكتتاب في الأسهم فقط . ولا شك أن ذلك كان سيؤدي

إلى توسيع قاعدة الاستثمار وإتاحة الفرصة للمستثمر للمفاضلة بينها لاختيار أنسبها له .

٧ - أعباء إعداد إطار تنظيمي واضح للسوق يتم وضعه بمعرفة المتخصصين ، تتحدد فيه مسئولية وحقوق كل المتعاملين والوسطاء .

ثانيا : استخدام أسلوب أعباء التصحيح لحصر وتحديد الأعباء القومية لأزمة السوق :  
تتمثل أعباء التصحيح <sup>(١٤)</sup> فيما يلي :

#### ١ - أعباء مالية :

- إنشاء صندوق حماية صغار المستثمرين لتعويض المتعاملين وخاصة صغارهم عن الخسائر التي لحقت بهم من جراء الأزمة .
- الدعم المالي للمؤسسات المالية والاقتصادية التي تضررت من الأزمة .
- التزام الدولة بدعم المدينين المتضررين وذلك بضمان حد أعلى من الممتلكات والأصول الخاصة بهم ، وعدم المساس بذلك الحد وتحملها فروق مديونيتهم .
- الدعم المالي والفني للقطاع الخاص والعمل على تنشيطه .
- الدعم المالي والفني للمواطنين لتشجيعهم على الاتجاه للأعمال الحرة المنتجة ، بالتزامها بتوفير التمويل اللازم والتعامل مع منتجاتها .
- أعباء استقدام الخبراء والمتخصصين الذين تم تكليفهم للمساهمة في حل الأزمة واقتراح الحلول المناسبة لعلاجها .
- أعباء العناية الصحية بالمستشفيات الحكومية للمتعاملين الذين أصيبوا بأضرار صحية من جراء الأزمة .

#### ٢ - أعباء تنظيمية :

- استحداث جهات عليا بالدولة لمتابعة الأمور الاقتصادية العامة وتطوير كفاءة الأجهزة التنفيذية .
- تأسيس بعض الشركات اللازمة للإصلاح وعلاج السبلات السابقة مثل شركات شراء الديون الصعبة من المؤسسات المالية وشركات صناعة الأسواق .
- تنفيذ مشروع المنطقة التجارية الحرة وتأسيس مركز لتجميع المعلومات لتشجيع القطاع الخاص .
- تحديث وتطوير التشريعات المالية والتجارية والائتمانية لتغطية ثغرات التطبيق .
- الأعباء المترتبة على إعداد وتطبيق النظام الجديد للتداول بالسوق وهو ما يطلق عليه

(المزاد المكتوب) <sup>(١٥)</sup> على العديد من الشركات والذي تم تنفيذه من يوليو ١٩٨٤ نظرا لمناسبتها بشكل أفضل لسوق الأوراق المالية الكويتية .

### ٣ - أعباء أخرى :

- الأعباء الناتجة عن الوقت والجهد المبذول لاستعادة أموال المتعاملين والتي تم تسريبها للخارج للتهرب من سداد الديون والالتزامات التي نتجت عن الأزمة .
- أعباء الوقت المستنفد في عقد الندوات مع المتخصصين لاقتراح سبل العلاج ، والوقت المستنفد في مناقشات السلطة التشريعية والتنفيذية لاقتراح أنسب السبل لحل تلك الأزمة .
- الأعباء الاجتماعية الناتجة عن إلزام المؤسسات الاقتصادية بالتعامل مع المصادر المحلية في الحصول على المنتجات لعلاج أعباء الطاقة الفائضة بالدولة .

### خلاصة وتوصيات :

يخلص الكاتب من خلال عرضه وتحليله السابق إلى أن سوق الأوراق المالية الكويتية تعرض لأزمة حقيقية هي محصلة لمجموعة من الأسباب والعوامل التي ساعدت على ظهورها ، ومن أهمها الوفرة المالية لدى المستثمرين وعدم توجيهها التوجيه الصحيح لخدمة الاقتصاد الوطني للبلاد في المجالات الانتاجية التي تساعد على استقراره وتطوره ، بالإضافة الى محدودية مجالات الاستثمار بالكويت واقتصارها على التعامل في الأسهم والعقارات ، وعدم السعي نحو فتح مجالات استثمارية جديدة ، بالإضافة لنقص الوعي الاستثماري لدى بعض المستثمرين .

كل ذلك أدى بالتبعية الى ظهور بعض الأسباب والعوامل الأخرى التي عددها الباحث وساعدت على حدوث الأزمة نظرا لدورها في تهيئة المناخ لها .

. ولا شك أن تلك الوفرة المالية والتي انحصرت في أيدي قلة محدودة من الأفراد نتجت عن انتهاز الجهاز المصرفي لسياسة ائتمانية غير رشيدة ، وتركيزها على أهداف استهلاكية أو عقارية ، وعدم الاهتمام بمنح الائتمان الانتاجي والرقابة عليه لخدمة الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة .

وبعد أن حدد الكاتب أطراف المجتمع التي تأثرت بشكل مباشر من أزمة السوق وعدد الأضرار التي لحقت بهم . قام بتطوير طريقة للقياس لإمكان تحديد وقياس الأعباء القومية لأزمة السوق من خلال استخدام أسلوبي المنع والتصحيح .

وفي خاتمة البحث يوصي الكاتب بما يلي :

- ١ - العمل على بث الوعي الاستثماري بكافة الوسائل لدى المستثمرين وتدعيم القناعة والثقة لديهم بالاتجاه نحو الاستثمار المحلي وتعريفهم بمزاياه لاجتياز تلك الأزمة .
- ٢ - بث الثقة لدى الأفراد والمؤسسات في سلامة النظام الاقتصادي بالدولة من خلال عقد الندوات واللقاءات .
- ٣ - العمل على إعادة الاستقرار والتعامل بسوق الأوراق المالية على أساس استثماري وليس لغرض المضاربة .
- ٤ - العمل على تحقيق التكامل والتنسيق بين القطاعات الاقتصادية والمؤسسات المالية بالبلاد لإعادة الاستقرار للاقتصاد الوطني .
- ٥ - العمل على إيجاد موقف إيجابي من جانب المتعاملين وتوعيتهم بضرورة التعامل الجاد والتعاون لحل الأزمة لتسوية مديونيتهم بين بعضهم البعض ، وبينهم وبين المؤسسات المالية ، والتعامل بواقعية مع تلك المشكلة .
- ٦ - العمل على الحفاظ على القطاعات الاقتصادية ذات الإدارة الواعية الرشيدة ، والعمل على تدعيمها واستمرارها لتؤدي دورها في خدمة الاقتصاد الوطني .

ويعتقد الباحث أنه من الضروري لحل أزمة السوق في ظل الظروف القائمة استخدام أسلوب المنع والتصحيح مع العلاج ، وذلك للاحتياط والحذر من التورط في مثل هذه الأزمة مستقبلا ، هذا من ناحية ، وتصحيح الوضع القائم حاليا من ناحية أخرى .

وان كنت في محاولتي هذه أبرزت بعض جوانب أسباب أزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت ، وبعض عناصر الاعباء القومية التي ترتبت على حدوث تلك الأزمة ، إلا أنه من المؤكد أن هناك عناصر لتلك الاعباء قد تكون خافية على الكاتب ، وذلك لأن النظرة الشمولية التي ينبغي أن يتحلّى بها أي باحث عند دراسة وتحليل أية مشكلة من منظور اجتماعي هي مسألة نسبية تختلف من باحث لآخر .



## المواضع

- ١ - للمزيد من التفاصيل عن العقد الاجتماعي يرجع في ذلك على سبيل المثال الى :  
أ - روسو ، جان جاك ، العقد الاجتماعي - ترجمة ذوفان قرقوط ، بيروت - دار العلم (الطبعة الأولى) ١٩٧٣ ، ص ١٧ - ٧٢ .  
ب - سعفان ، د . حسن شحاته ، تطور الفكر الاجتماعي والمدارس الاجتماعية ، القاهرة - دار النهضة العربية ، ١٩٧٦ .  
C-(AICPA) , Committee on Social Measurement , Report of Committee on Social Measurement , New York , 1977 , PP . 294 - 295 .  
٢ - القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تداول الأوراق المالية بالشركات المساهمة الكويتية .  
٣ - قرار وزير التجارة رقم ١٠ لسنة ١٩٧١ الصادر في ١٩٧١/٨/٨ .  
٤ - وزارة التجارة والصناعة - إدارة الأوراق المالية .  
٥ - الركيبي ، د . صعق ، أزمة المناخ في ضوء التطور التاريخي لسوق الأسهم بالكويت ، إدارة الدراسات والبحوث الاقتصادية ببورصة الأوراق المالية الكويتية .  
٦ - تقرير لجنة التنشيط الاقتصادي ، وزارة المالية ، الكويت .  
٧ - يرجع لازمة سوق الأوراق المالية الكويتية الى :  
الركيبي ، د . صعق ، مرجع رقم (٥) .  
٨ - يقصد بالسوق الضيقة قلة عدد الشركات المسجلة بها ومحدودية عدد الأسهم وحجم التداول بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة لدى الاقتصاد الوطني .  
٩ - يقضي هذا النظام بأن يتم التفاوض بين البائع والمشتري أو من يمثلها على سعر وكمية الصفقة الى أن يتم الاتفاق بينهما ، ثم يقوم البائع بتحويل ملكية الأسهم وتسليمها للمشتري أو لوسيط يأخذ ثمنها في مقابل ذلك . ويطلق على هذا النظام النظام المفتوح وقد عملت به معظم البورصات العالمية في بدايتها مثل بورصة لندن وبورصة نيويورك .  
١٠ - وفقا لمؤشر الأسعار الذي أعدته وزارة التجارة والصناعة .  
١١ - تتمثل الأطراف الاجتماعية - التي تربطها علاقة بسوق الأوراق المالية في تلك المجموعات المميزة داخل المجتمع والتي يفترض أن يربطها بالسوق عقد اجتماعي وأن هناك مسؤولية ضمنية أو صريحة من جانب السوق تجاه هؤلاء الأطراف .  
ويقول أحد الكتاب في ذلك :  
Social Constituents are the different distinct social groups with whom a firm is presumed to have a social contract .  
ويرجع في ذلك الى :  
Ramanathan , K . V . , Toward a Theory of Corporate Social Accounting , The Accounting Review , N . Y . , July 1976 , PP . 516 - 528 .  
وفي اعتقادي أن أطراف المجتمع الذين يمكن أن تربطهم مصالح مع سوق الأوراق المالية تتمثل في الأطراف التالية :  
١ - المستثمرون : وهم فئة المتعاملين أو المتداولين في الأوراق المالية وتشمل الحاليين منهم والمستقبليين .  
٢ - محللون والمستشارون : مثل الاقتصاديين والإحصائيين والباحثين في التحليل المالي .

- ٣ - الحكومة : ممثلة في وزارة التجارة والصناعة كجهاز رقابي على تصرفات السوق .
- ٤ - الوسطاء : ممثلة في فئة السماسرة بالسوق .
- ٥ - المؤسسات الائتمانية والمصرفية : ممثلة في قطاع البنوك ومؤسسات الإقراض الأخرى .
- ٦ - العاملون : وهم فئة العاملين بالبورصة من موظفين وإداريين .
- ٧ - الجمهور العام :
- ١٢ - الصعيدي ، ابراهيم احمد أحمد ، نموذج مقترح لقياس تكاليف الأعباء الاجتماعية لخدمة الأهداف القومية ، رسالة دكتوراه في المحاسبة مقدمة لكلية التجارة جامعة عين شمس ، ١٩٧٨ ، ص ٢٦ .
- ١٣ - Metwally , S.W. , Cost Information For Corporation Social Responsibility Performance , Ph.D. , University of Steerling , U . K . 1979 .
- ١٤ - استرشد الكاتب ببعض توصيات لجنة التنشيط الاقتصادي المتعقدة بالكويت برئاسة سعادة وزير المالية والنفط .
- ١٥ - يتم التعامل وفقاً لنظام المزاد المكتوب من خلال تسجيل أسعار عرض وطلب الأسهم على اللوحات في قاعة التداول ، ويتم التزايد فيه بين الوسطاء كل حسب أولوية الأسعار الى أن يتم التوافق بينهما ، ويحدد المشتري كمية الأسهم التي أجري المزاد عليها .  
ويقدم هذا النظام المزايا التالية :
- أ - يتم افتتاح سعر السهم بنسبة محددة عن السعر السابق .
- ب - يتم التغيير في أسعار الأسهم بنسب ثابتة صعوداً أو هبوطاً .
- ج - يمنع الوسيط من التعامل مع نفسه إذا كان هناك وسيط آخر مسجل بعده في نفس السعر .
- د - يمنع إجراء الصفقات خارج القاعة إذا لم تسجل على لوحة السوق .
- هـ - يوفر عنصر العلانية لأسعار عرض وطلب الأسهم في السوق لجميع المتعاملين .
- و - المساواة بين المتعاملين والوسطاء بغض النظر عن حجم تعاملهم أو أسمائهم .
- ز - يحدد حجم الكميات التي يعقدها العميل في دوره بالتعامل بسقف محدد يخرس بعدها الوسيط دوره للعميل الذي يليه .
- ح - يتحمل الوسيط مسئوليته كاملة فيما يتعلق بإتمام الصفقة ونقل ملكيتها وتسليم قيمتها .
- ط - يلزم الوسيط المسجل على اللوحة بالتنفيذ إذا توافق سعره مع وسيط آخر .

## سُوقَ عَمَّاتِ المَالِيَّةِ: إلِخَائِئِن؟

زياد سليم رمضان

قسم إدارة الأعمال - الجامعة الأردنية

بين يدي هذه الدراسة:

تشكل السوق المالية همزة الوصل بين الادخار والاستثمار من خلال عدة أدوات ومؤسسات متخصصة فهي تهيء الفرصة للأرصدة الفائضة عن حاجة مالكيها لأن توضع في متناول أيدي الباحثين عنها<sup>(١)</sup>. وللسوق المالية مكونات:

فالمؤسسات التي تقوم بتحريك مبالغ كبيرة من الأرصدة قصيرة الأجل خلال مدة محددة لمواجهة الطلب عليها يطلق عليها اسم السوق النقدية وهذه السوق جزء مهم من السوق المالية يتخصص بالأدوات الشديدة السيولة القصيرة الاجل مثل اذونات الخزينة وشهادات الايداع والأوراق التجارية.

ويشكل الوسطاء الماليون والمؤسسات المالية الوسيطة التي تشمل البنوك التجارية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وبنوك الاستثمار والادخار جزءاً مهماً جداً من مؤسسات السوق المالية حيث تقوم هذه المؤسسات باصدار الموجودات المالية غير المباشرة مثل شهادات الايداع وتستخدم الأرصدة المتحصلة لشراء أدوات مالية أخرى مثل الأسهم والسندات فهي تمكن المدخرين من إيصال ادخاراتهم إلى المستثمرين . وهكذا فللسوق المالية جزء هام آخر هو سوق الأوراق المالية<sup>(٢)</sup>.

هناك شكلان متكاملان لسوق الأوراق المالية : الأول هو السوق الأولية أو سوق الإصدارات وهي السوق التي تنشأ فيها علاقة مباشرة بين مصدر الورقة المالية والمكتتب بها، ومن مؤسسات هذه السوق المهمة بنوك الاستثمار والشركات المالية وكلاهما يقوم بوظيفة تغطية الإصدار وتوزيعه إضافة إلى البنك المركزي الذي يصدر أدوات الدين العام الداخلي مثل السندات نيابة عن الحكومة .

أما الشكل الآخر فهو السوق الثانوية أو سوق التداول وهي السوق التي يتم فيها تداول الإصدارات (الأسهم والسندات) بعد الاكتتاب بها بين حاملها وبين مستثمر آخر ولهذا السوق أيضا اسم آخر هو بورصة الأوراق المالية التي هي المكان الذي تجري فيه المعاملات على الأوراق المالية بواسطة أشخاص مختصين بهذا العمل في أوقات محددة<sup>(٣)</sup> أو في الاجتماع الذي يعقد لهذه الغاية. فبمجرد أن يتم بيع الأوراق المالية في السوق الأولية تصبح قابلة للتداول في السوق الثانوية.

ولأسواق الأوراق المالية الثانوية شكلان: منظمة، غير منظمة يطلق عليها اسم أسواق فوق الكاونتر أو الموازية، فالأسواق المنظمة هي البورصة التي تم تعريفها أعلاه. أما الموازية فتجري العمليات فيها دون التقيد بمكان أو زمان محدد بالضرورة فالعمليات تجري بالتلفون أو بالوسائل الإلكترونية الأخرى ويكون تجارها على أهبة الاستعداد لشراء أو بيع بعض الأوراق المالية لمحافظهم الخاصة ويربحون الفرق بين سعر العرض وسعر الطلب<sup>(٤)</sup>.

أما من حيث معيار زمن تنفيذ الصفقة فإما أن يتم تنفيذ الصفقات آنيا أي فورا. وعندها تسمى السوق بالسوق الناجزة أو الآنية أو الحاضرة وإما أن يتم تنفيذ الصفقات في المستقبل وعندها تسمى السوق بالسوق المستقبلية أو الآجلة. وللسوق المستقبلية نوعان: الأول يتم فيها إبرام عقود تتضمن حقوقا والتزامات لتنفيذ صفقات في المستقبل ويكون المشتري بموجبها ملزما بتنفيذ الصفقة ولهذا يمكن وصفها بالسوق المستقبلية الملزمة للمشتري. والنوع الثاني يكون للمشتري فيه حق الخيار في تنفيذ الصفقة أم لا ولذا يسمى سوق الخيارات<sup>(٥)</sup>.

وفي كلا النوعين يكون زمن تنفيذ الصفقة هو الذي يقرر ما إذا كان البيع قصير الأجل أو طويله فإذا ما كان التسليم ناجزا أو في مدة سنة أو أقل سمي قصير الأجل أما إذا طال أجل التسليم سمي بيعا طويل الأجل.

كما أن هنالك أسلوب البيع (والشراء) على الهامش السائد عند التعامل بالأوراق المالية عبر مؤسسات الوساطة المالية حيث يتم الاتفاق بين المتعامل والوسيط المالي بأن يقوم الأخير بشراء كمية معينة من الأسهم وبسعر محدد لحساب المتعامل الذي يقوم بدفع جزء من الثمن (يسمى الهامش) نقدا وتبقى الأسهم مسجلة باسم الوسيط والمتعامل حتى يتم التعامل دفع باقي الثمن ويلتزم المتعامل بتنفيذ الصفقة.

وتقوم أسواق الأوراق المالية بوظائف مهمة ومتنوعة أبرزها ما يلي<sup>(٦)</sup>:  
(١) خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة.

- ٢) تحديد أسعار التبادل العادلة.
- ٣) حماية المتعاملين من الغش والخداع والغبن.
- ٤) توزيع رأس المال.
- ٥) حلقة اتصال بين الفعاليات الاقتصادية.
- ٦) موازنة الأسعار.

\*\*\*

لقد حققت سوق عمان المالية نجاحا ملحوظا في فترة قصيرة من الزمن اختصرت فيها سنوات عديدة احتاجت اليها الأسواق المشابهة في مراحل تطورها لتصل إلى المستوى الذي وصلته سوق عمان في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من عمرها قبل أن تفقد عوامل نشاطها زخمها لتراجع عن تلك المستويات التي حققتها. فقد انشئت سوق عمان المالية عام ١٩٧٨، واستمر نمو نشاطها بشكل مضطرب قرابة أربع سنوات حيث أخذت مظاهر الركود في أعمالها على شكل تباطؤ مستمر في معدل نمو حجم التداول (محسوبا بعدد الأسهم المتداولة) حتى هبط عام ١٩٨٣ إلى أقل من خمس ما كان عليه عام ١٩٧٩ وتراجع عام ١٩٨٤ ليصبح سالبا كما هو واضح من جدول رقم (١) التالي واتخذ الركود أيضا مظهراً آخر وهو:

جدول رقم (١)  
معدلات نمو عدد الاسهم المتداولة السوقية لها  
في السوق الثانوية للنظامية والموازنة

١٩٧٨ - ١٩٨٤

السنة	عدد الاسهم المتداولة (مليون سهم)	معدل النمو	القيمة السوقية (مليون دينار)	معدل النمو
١٩٧٨	٢٤٣	-	٥٦٢	-
١٩٧٩	٦٥٤	١٦٩٪	١٥٨٤	١٨٢٪
١٩٨٠	١٧٩٠	١٧٤٪	٤١٣٤	١٦١٪
١٩٨١	٢٩٢٣	٦٣٠٪	٧٥٤٢	٨٢٪
١٩٨٢	٤٥٨٤	٥٧٪	١٢٨٢٩	٧٠٪
١٩٨٣	٦١١٤	٣٣٪	١٤٤٣	١٠٪
١٩٨٤	٤٠٨٢	(٣٣)٪	٥٩٣٣	(٥٨)٪

الأرقام بين القوسين أرقام سالبة.  
المصدر:- سوق عمان المالي، التقرير السنوي السابع ١٩٨٤.

الهبوط المستمر في معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة حيث هبط هذا المعدل باضطراد حتى وصل عام ١٩٨٣ الى حوالي ٥٦.٠٪ مما كان عليه عام ١٩٧٨. مما يدل على أن الركود قد تجاوز مجرد كونه ركوداً في عدد الاسهم المتداولة إلى تباطؤ مضطرد في أسعار هذه الاسهم ظهر جليا في تباطؤ كل من معدل نمو الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة ولأسعار الأسهم بشكل عام (جدول رقم ٢) حتى تراجع كل منهما إلى النمو السالب في عام ١٩٨٣ ولم يتعاف أي منهما حتى آخر ما تم الحصول عليه من بيانات (كانون الثاني ١٩٨٥).

جدول رقم (٢)  
الرقم القياسي لأسعار الأسهم بشكل عام  
والرقم القياسي لأسعار الاسهم المتداولة  
١٩٧٨ - ١٩٨٥

السنة	الرقم القياسي لأسعار الأسهم بشكل عام <sup>أ</sup>	معدل النمو ٪	الرقم القياسي لأسعار الأسهم المتداولة <sup>ب</sup>	معدل النمو ٪
١٩٧٨	١٠٩٢		١١٥٢	
١٩٧٩	١٢٨٢	١٧٤	١٤٣١	٢٤ر٢
١٩٨٠	١٦٧	٣٠ر٣	١٨٠	٢٥ر٨
١٩٨١	٢٠٧	٢٤	١٩٩ر٤	١٠ر٧
١٩٨٢	٢٣٢ر٩	١٢ر٥	٢٦٣ر٥	٣٢ر١
١٩٨٣	١٩٠ر٧	(١٨ر١)	١٩٨ر٧	(٢٤ر٦)
١٩٨٤	١٥١ر٩	(٢٠ر٣)	١٣٧ر٧	(٣٠ر٩)
**١٩٨٥	١٣٦ر٢	(٦ر٤)	١٠٢	(٢٥ر٧)

الأرقام بين قوسين أرقام سالبة.

(أ) الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم بشكل عام مرجح برأس المال المكتتب به والرقم القياسي العام لأسعار الأسهم المتداولة مرجح بعدد الأسهم المتداولة والمعدلة بقيمة دينار لكل سهم.

(ب) كانون الثاني ١٩٨٥.

المصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية أعداد متفرقة عدا معدلات النمو حيث قام الباحث بحسابها.

وقد شعرت إدارة السوق بمظاهر هذا الركود منذ البداية حيث أن تقرير السوق المالية السنوي الخامس عن عام ١٩٨٢ أورد ما يفيد أنه قد حدث انكماش في عدد الأسهم المتداولة في النصف الثاني من ذلك العام<sup>(١)</sup> وورد في تقريرها السادس عن ١٩٨٣ ما يفيد أن السوق المالية بشقيها السوق الأولية والثانوية قد أظهرت تباطؤاً في معدلات النمو مقارنة مع الأعوام السابقة فقد أظهرت إحصائيات السوق الأولية نسباً ومعدلات معقولة في تجميع وتشكيل رأس المال للمشاريع المختلفة. ولكن بدرجة أقل من الأرقام والأحجام التي حققتها في الأعوام السابقة<sup>(٢)</sup>. . . . وإن حركة أسعار الأسهم المتداولة تميزت خلال هذا العام (١٩٨٣) بهبوطها التدريجي على مدار العام وقد أشار الرقم القياسي العام لأسعار أسهم الشركات المتداولة بهبوط مقدره (٤٥٣) نقطة أو ما نسبته (٢٢٧٪) وذلك خلال الفترة الممتدة من ١/١/١٩٨٣ ولغاية ٢٨/١٢/١٩٨٣<sup>(٣)</sup> وقد استمر هذا الركود في أعمال السوق إلى ما بعد أواسط عام ١٩٨٥ (قيل الانتهاء من هذه الدراسة) فقد تبين من نشرة سوق عمان المالية ليوم الثلاثاء ٧ أيار (مايو) ١٩٨٥ أن عدد الشركات التي تم تداول أسهمها بلغ (٥٠) شركة من أصل (٩٥) شركة مدرجة على الأقل<sup>(٤)</sup> وأن ١٩ شركة من هذه الشركات الخمسين أي ما يعادل (٣٨٪) منها قد تم تداول أسهمها (أدى سعر نفذ) بأقل من دينار أردني واحد وهو الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم العادي بموجب القانون الأردني<sup>(٥)</sup>.

كل هذا استدعى، التوقف قليلاً للتساؤل ما السبب يا ترى؟ وإلى متى سيستمر هذا التراجع؟

إن الإجابة على هذه التساؤلات تستوجب إلقاء نظرة تقييمية فاحصة وشاملة على البيئة التي نشأت وترعرعت فيها السوق بهدف تحديد معالمها وما طرأ عليها من تغيرات أثرت على السوق فيها بعد. والأسئلة التي تحاول هذه الدراسة الإجابة عليها يمكن تلخيصها فيما يلي:

١- ما هي معالم البيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت وترعرعت فيها سوق عمان المالية وبالتالي ما هي العوامل التي أفرزتها هذه البيئة فدفعت بزخها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من النجاح في السنوات الأولى من عمرها؟ وما هي التغيرات التي طرأت على تلك البيئة فأفقدت العوامل المبحوث عنها زخها وأدت بنشاط تلك السوق الى التراجع؟

٢- ماهي معالم المستقبل المنظور بالنسبة لتلك السوق؟

## ما كتب في الموضوع :

لاشك في أن موضوع التقلبات الاقتصادية التي تعاني منها الأنظمة الرأسمالية والدول الرأسمالية المتدخله موضوع تم بحثه في العديد من المؤلفات والدوريات المتخصصة. كما أن موضوع الأسواق المالية وخصائصها ونشاطاتها أيضا من المواضيع المغطاة بشكل جيد في كثير من المراجع والمؤلفات المختصة بالادارة المالية وبأسواق رأس المال وبالاستثمار وبادارة محافظ الاستثمار وعلى الرغم من أن الكثيرين يهتم أمر سوق عمان المالية بشكل أو بآخر وعلى الرغم أيضا من أن بعض الندوات والمؤتمرات قد تم عقدها على مستوى العالم العربي لتعالج بعض القضايا التي تتعلق بالأسواق المالية في العالم العربي بشكل عام وكان آخرها مؤتمر أسواق رأس المال في الدول العربية : واقعها ومجالات تطويرها<sup>(١)</sup> وشارك فيه نخبة من رجال المال والأعمال في العالم العربي وعلى الرغم من وجود العديد من الدراسات التي تطرقت لدراسة نواحي متعددة في الاقتصاد الأردني<sup>(٢)</sup> إلا أنه (وحسب علم الباحث) لم يتم حتى تاريخ البدء بهذا البحث (في الربع الثاني من عام ١٩٨٥) نشر أية دراسة تتعلق ببحث معالم البيئة الاقتصادية والمالية الأردنية في السنوات العشر الأخيرة من حيث تأثيرها سلبا أو إيجابا على سوق عمان المالية ونشاطها ولا بأي شكل من الأشكال.

## أهمية هذه الدراسة :

تستمد هذه الدراسة أهميتها من أمور أولها أصالتها فهي الأولى من نوعها وليست تكرارا لأية دراسة منشورة، وثانيها أنها تستهدف إبراز وتحليل عوامل نجاح سوق عمان المالية وأسباب تراجع نشاطها مما يساعد المهتمين بتلك السوق ومنهم إدارتها والمتعاملون معها من وسطاء ومستثمرين ومتخذي القرار والجمهور بشكل عام على فهم ظروف السوق بشكل أفضل فيساعدهم هذا كثيرا في جعل أحكامهم عليها أكثر موضوعية كما يساعد متخذي القرار في ترشيد قراراتهم المتعلقة بها وتنير أمامهم مجال التحرك الهادف إلى تعزيز نشاط السوق والمحافظة على زخم الحركة فيها وتساعدهم على تحديد اتجاهات ذلك التحرك.

## منطلقات البحث :

ينطلق هذا البحث من الافتراضات البديهية التالية :

١- أن الأسواق المالية ومنها سوق عمان المالية لم تنشأ من فراغ ولا تعمل في فراغ بل هي وليدة عوامل تفرزها البيئة الاقتصادية والمالية وإلى حد ما الاجتماعية وهكذا فإن لهذه البيئة تأثيراً نشطاً وكبيراً على مدى نجاح أو إخفاق هذه الأسواق فالبيئة تفرز العوامل الفاعلة التي



قد تدفع بزخها سوقا مالية ما إلى مستويات عالية النجاح او قد تعرقل أعمال هذه السوق وتعيقها.

٢- معدل نمو عدد الأسهم المتداولة في قاعة التداول في السوق الثانوية النظامية مؤشر صادق على حالة النشاط في السوق بشكل عام وزيادة هذا المعدل دليل على اضطراب النجاح، وثبات هذا المعدل مؤشر على وضع الاستقرار والثبات على مستوى معين من النشاط، وهبوطه مؤشر على تحرك نمو النشاط نحو الركود في السوق واستمرار هبوطه يشير إلى زيادة عمق الركود فيها.

٣- تقارير ونشرات سوق عمان المالية تحوي معلومات صادقة وموضوعية عن نشاط تلك السوق كما أن تقارير البنك المركزي الأردني والنشرة الاحصائية الشهرية التي يصدرها ذلك البنك، تحتوي على معلومات موضوعية وصادقة يمكن الاعتماد عليها.

مجال البحث :

تمتد فترة البحث زمنيا لتغطي إحدى عشرة سنة على الأقل تنتهي بنهاية عام ١٩٨٤ وهو آخر عام نشرت عنه سوق عمان المالية تقريراً سنوياً عند البدء بهذه الدراسة . وفي اعتقاد الباحث أن هذه الفترة كافية فهي تغطي أربع سنوات على الأقل<sup>(١)</sup> قبل بدء السوق بأعمالها وتغطي السنوات السبع الأولى من عمر السوق وهي السنوات التي تتوافر فيها المعلومات الضرورية عن السوق لغايات هذا البحث حيث باشرت السوق عملها في مطلع عام ١٩٧٨ .

أما مكانياً فيتسع مجال البحث ليغطي معلومات عن بلدان خارج حدود الأردن يكون للتغيرات الاقتصادية والمالية فيها تأثير كبير بشكل أو بآخر على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن .

منهج البحث ومصادر المعلومات :

يهدف هذا البحث الى تحديد العوامل التي ادت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في بداية عهدها ثم تراجع هذا النشاط فيما بعد وسبيله الى ذلك هو القوص الى جذور الأسباب التي أفرزت هذه النتائج ويرى الباحث أنه يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى مجموعتين الأولى ترجع إلى البيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها سوق عمان المالية وترعرعت وعملت ولا تزال في ظلها إذن فهي عوامل يمكن وصفها بأنها عامة . والثانية أسباب تتعلق بالمتعاملين من حيث ثقتهم بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق وهي بالتالي عوامل خاصة .

وفي سبيل بحثه عن مجموعة العوامل العامة سيقوم الباحث باستعراض معالم البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية التي أفرزت العوامل العامة التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها ثم تحديد ما طرأ على هذه العوامل من تغييرات وفحص طبيعة هذه التغييرات واتجاهها وتأثيرها على قوة زخم تلك العوامل وعلى استمرارية قوة دفعها للسوق وبالتالي على قدرة السوق على المحافظة على مستويات النشاط التي حققتها كما سيعمل الباحث على استخلاص وتحديد العوامل الخاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المتعاملين بالأوراق المالية التي يتم التعامل بها في السوق فساهمت في ركود أعمال السوق وعمقت ذلك الركود. سيعمل الباحث على استخلاص هذه العوامل من تقارير السوق ومذكراتها المنشورة حول نشاطاتها كل ذلك في محاولة للخروج بتوصيات عملية نابعة من صميم تلك العوامل تستهدف تنشيط السوق والخروج بها من وهدة الركود الذي سقطت نشاطاتها في أعماقه.

وقد استقى الباحث معلوماته من مصادر ثانوية بمعنى أنها بيانات منشورة وأهم هذه المصادر التقارير السنوية لسوق عمان المالية لغاية آخر تقرير صدر عن تلك السوق عند القيام بهذه الدراسة وهو التقرير السنوي السابع لعام ١٩٨٤ والتقارير السنوية والنشرات الاحصائية الشهرية التي يصدرها البنك المركزي الأردني والأدلة التي نشرتها سوق عمان المالية عن الشركات المساهمة العامة الأردنية بأجزائها الثلاثة إضافة إلى ما نشرته في الموضوع بعض الدوريات والنشرات المتخصصة وبعض الدراسات الميدانية (المنشورة وغير المنشورة) المتعلقة بدراسة بعض مظاهر الاقتصاد الأردني والتي قام بها باحثون مختلفون سترد الإشارة إليها في حينه.

#### مناقشة المعلومات :

ستتم مناقشة المعلومات على مستويين المستوى الاول مستوى البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية التي كانت سائدة عام (١٩٧٨) عام إنشاء السوق وما قبله والمستوى الثاني العوامل العامة التي أفرزتها تلك البيئة فآدت الى تزايد نشاط هذه السوق في السنوات الأربع الأولى من عمرها وما طرأ على هذه العوامل من تغييرات أثرت سلبيا على زخمها وأدت الى تراجع النشاط في السوق فيما بعد. بالإضافة إلى بحث العوامل الخاصة الأخرى التي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية بذلك النوع من الاستثمار.

أولا : ملامح البيئة الاقتصادية والمالية عام ١٩٧٨ وما قبله في الأردن :

تضافرت عدة عوامل في مطلع السبعينات من هذا القرن شجعت على التفكير بإنشاء سوق مالية في عمان بل على الإسراع في إنشائها ويمكن إجمال ملامح البيئة

الاقتصادية والمالية التي نشأت سوق عمان المالية في أحضانها في عام ١٩٧٨ (وما قبله) فيما يلي:

#### ١- الموقع الجغرافي والاستقرار السياسي والوفاق الاجتماعي:

يتمتع الأردن باستقرار سياسي ووفاق اجتماعي متميز في المنطقة منذ مطلع السبعينات كما أن موقعه الجغرافي فرض عليه أن يكون خط الدفاع الأول عن الدول العربية النفطية في الخليج والسعودية ضد العدوان الاسرائيلي . هذا الموقع ألقى على الاردن مسؤوليات خاصة وأعباء كبيرة أفرزت اتفاقيات دعم الصمود كما أن الموقع جعل منه عمقا استراتيجيا للغراق وممونا رئيسيا له عن طريق ميناء العقبة .

كما أن قرب الأردن من لبنان وتمتعه بالاستقرار السياسي جعل منه ملجأ للعديد من الأسر اللبنانية وملاذا لبعض الشركات العاملة هناك والتي اتخذت من الاردن مستقرا لها على أثر الأحداث في لبنان وبعدها في إيران .

إضافة إلى أن الاستقرار السائد في الأردن نَمَّى الشعور بالطمأنينة لدى كثيرين على أسرهم فتركوها في الأردن واتجهوا للعمل في الدول المجاورة حيث تتوفر فرص عمل أفضل وأجور أعلى مكنتهم من تحويل الكثير من الأموال إلى أسرهم في الأردن فاستفادوا وأفادوا البلاد كثيرا فنشط العمران وازدهرت الأعمال ونشطت حركة بيع الأراضي خاصة في فصل الصيف من كل عام عند عودة الكثيرين من المغتربين إلى الأردن .

#### ٢- توفر بعض الأدوات المالية الملائمة :

شرع البنك المركزي بإصدار سندات الدين العام لأول مرة في تاريخ الأردن عام ١٩٧١ باسم سندات التعمير حيث كان رصيدها غير المسدد (٣) ملايين دينار في ذلك العام ، وفي عام ١٩٧٧ تم إصدار سندات التنمية وكان رصيدها القائم في ذلك العام حوالي (٤١) مليون دينار .

كما قام البنك المركزي بإدارة إصدارات إسناد القروض التي قامت بطرحها بعض المؤسسات العامة في الاردن مثل مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية التي أصدرت سندات عام ١٩٧٦ وتبعتها إصدارات أخرى لعدة مؤسسات أردنية بلغ رصيدها القائم عام ١٩٧٧ حوالي مليون دينار .

أما أسهم الشركات المساهمة العامة فقد شهد عددها تطورا ونموا واضحا في فترة السبعينات فقد ارتفع عدد الشركات المسجلة في وزارة التجارة والصناعة من (٢٨) شركة

عام ١٩٧٠ الى (٦٦) شركة عام ١٩٧٨ وارتفع رأس المال المصرح به لهذه الشركات من (٤١٨) مليون دينار عام ١٩٧٠ الى (٢٠٧٩) مليون دينار عام ١٩٧٧ .

### ٣- وجود بعض المؤسسات المالية المتطورة:

شكلت بعض المؤسسات المالية المتطورة النواة الأولى للمتعاملين في السوق ومن هذه المؤسسات مؤسسات الجهاز المصرفي وعلى رأسها البنك المركزي الأردني ومؤسسات التمويل والادخار التعاقدية مثل شركات التأمين وصندوق التقاعد وصندوق التمويل البريدي .

فقد منحت مؤسسات الجهاز المصرفي الأردني حوالي ١٣٪ من تسهيلات الائتمانية إلى القطاع الصناعي عام ١٩٧٧ بفعل تشجيع البنك المركزي لها على ذلك كما احتوى الجهاز المصرفي على ست مؤسسات إقراض متخصصة ركزت على التمويل المتوسط والطويل الأجل الموجه للمشاريع الإغاثية وقد لعبت هذه المؤسسات دوراً في إنشاء بعض المشاريع الصناعية والزراعية.

كما أن أكثر من ٩٥٪ من استثمارات صندوق التقاعد تركز في السندات الحكومية وأسهم الشركات عام ١٩٧٧ (وهو عام إنشائه) حيث بلغت استثماراته حوالي (٦) مليون دينار في السندات و(٨٥) مليون دينار في الأسهم في ذلك العام .<sup>(١٥)</sup>

أما شركات التأمين فقد بلغ عددها (٢١) شركة في نهاية عام ١٩٧٥<sup>(١٦)</sup> وبلغت استثماراتها في السندات وأسهم الشركات حوالي مليون دينار حيث يتم استثمار الوديعة التي يوجب قانونها عليها الاحتفاظ بها لأمر وزير الصناعة والتجارة في تلك الأدوات .

أما الصرافون فقد بلغت استثماراتهم حوالي (٤) ملايين دينار في الأسهم (وصفراً) في السندات عام ١٩٧٧<sup>(١٧)</sup> .

وعلى وجه العموم فقد بلغ مجموع استثمارات القطاع المالي في الأردن في السندات حوالي (٥٩) مليون دينار وحوالي (١٥٢) مليون دينار في الأسهم عام ١٩٧٧ .

### ٤ - ماورد في خطط التنمية بشأن إنشاء السوق :

أوصت جميع هذه الخطط بضرورة إنشاء سوق لرأس المال في الأردن يتم من خلاله تداول الأوراق المالية المختلفة من أسهم وسندات أملاً بأن يكسب وجود مثل هذه السوق الورقة المالية الأردنية صفة السيولة ونظراً لما يتوقع أن تحققه هذه السوق من تنمية للادخار عن طريق تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية وتوجيه المدخرات لخدمة الاقتصاد الأردني من خلال قنوات استثمارية مختلفة . فقد بينت الخطة الخمسية (١٩٧٦ - ١٩٨٠) أنه في

سبيل تحقيق أهداف السياستين النقدية والاقتصادية في البلاد هنالك إجراءات ووسائل منها :

١ - الإسراع في إنشاء سوق لرأس المال (البورصة) بمساعدة المؤسسات الدولية المختصة ووضع الحوافز لتحويل الشركات العادية إلى شركات مساهمة عامة بالإضافة إلى تشجيع الشركات المساهمة العامة على إصدار السندات بهدف زيادة الأوراق المالية المتاحة في السوق .

٢ - يشجع البنك المركزي المؤسسات العامة التي تسمح قوانينها بإصدار سندات دين عام بأسعار فوائد منافسة بهدف زيادة الأوعية الادخارية المتاحة في المملكة ويقوم البنك المركزي بإدارة هذه الاصدارات .

٣ - تشجيع تأسيس شركات للادخار والاستثمار وصناديق الاستثمار المشترك على أن تقوم الحكومة في هذا المجال بإنشاء صندوق استثمار مشترك لقبول أموال غير المقيمين والمغتربين من الأردنيين العاملين في الخارج . ومنح أموال الصندوق ميزات خاصة أهمها ضمان الحكومة للأموال المشتركة فيه . وتأمين حد أدنى من العائد للمشاركين فيه ، شريطة أن يتم تسديد المساهمات بالعملات الأجنبية ويتم استعمال الأموال المتاحة للصندوق في أغراض متعددة منها إنشاء الشركات الصناعية الجديدة والمساهمة في المشاريع التنموية وشراء السندات التي تصدرها الحكومة والشركات الصناعية العامة والاستثمار والعقارات .

٤ - الحد من اقتراض الحكومة عن طريق إصدار أذونات الخزينة والاستلاف من البنك المركزي والاستعاضة عن ذلك بإصدار السندات العامة . (١٨)

ولقد ركزت الخطة المذكورة على تسويق السندات للجمهور من أجل جذب مدخراتهم حيث حددت السياسة النقدية أن أحد أهدافها هو تسويق ٧٥٪ من إصدارات الدين العام للجمهور في داخل المملكة وخارجها . وقدرت قيمة تلك الإصدارات بمبلغ (٧٥) مليون دينار خلال سنوات الخطة .

#### ٥ - تطور الادخار في الأردن :

يتألف مجموع الادخارات في بلد ما من ادخارات محلية وادخارات قومية . أما الادخارات المحلية في الأردن فيبين جدول رقم (٣) التالي أنها كانت (ولا تزال) سلبية ومتناقصة باستمرار خلال السنوات العشر السابقة لإنشاء سوق عمان المالية أي منذ عام ١٩٦٨ ولغاية الآن .

جدول رقم (٣)  
تطور الادخارات المحلية من ١٩٦٨ - ١٩٨٣  
المبالغ بملايين الدنانير الأردنية

السنة	الانتاج المحلي الإجمالي بسعر السوق	الإنفاق على الاستهلاك الخاص	الإنفاق الحكومي على الاستهلاك	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الادخارات المحلية <sup>(١)</sup>
١٩٦٨	١٥٦ر١	١٢٧ر٤	٥٥ر٩	١٨٣ر٣	(٢٧ر٢) <sup>(٢)</sup>
١٩٦٩	١٨٣ر٤	١٥٦ر٨	٦٤	٢٢٠ر٨	(٣٧ر٤)
١٩٧٠	١٧٤ر٤	١٥٢ر٨	٥٨ر٧	٢١١ر٥	(٣٧ر١)
١٩٧١	١٨٦ر٢	١٦١ر٧	٦٠ر٤	٢٢٢ر١	(٣٥ر٩)
١٩٧٢	٢٠٧ر٢	١٧٧ر٤	٦٨ر٣	٢٤٥ر٧	(٣٨ر٥)
١٩٧٣	٢١٨ر٣	١٨٣ر١	٨٠	٢٦٣ر١	(٤٤ر٨)
١٩٧٤	٢٤٧ر٣	١٩٩ر٨	٩٧ر٧	٢٩٧ر٥	(٥٠ر٢)
١٩٧٥	٣١٢ر١	٢٩٥ر٤	١١٠ر١	٤٠٥ر٥	(٩٣ر٤)
١٩٧٦	٤٢١ر٦	٣٦٢ر٦	١٥٥ر٩	٥١٨ر٥	(٩٦ر٩)
١٩٧٧	٥١٤ر٢	٤٧٠ر٥	١٥٦ر٦	٦٢٧ر١	(١١٢ر٩)
١٩٧٨	٦٣٢ر٢	٥٦٠ر٤	١٩٠	٧٥٠ر٤	(١١٨ر٢)
١٩٧٩	٧٥٣	٧٢٢ر٦	٢٣٥ر٣	٩٥٧ر٩	(٢٠٤ر٩)
١٩٨٠	٩٧٩ر٥	٨٢٤ر٥	٢٤٣ر٨	١٠٦٨ر٣	(٨٨ر٨)
١٩٨١	١١٨٢ر٥	١٠٧١ر٥	٢٨٥ر٩	١٣٥٧ر٤	(١٧٤ر٩)
١٩٨٢	١٣٤٣ر٢	١٢٢١ر٦	٣٤٦ر١	١٥٦٧ر٧	(٢٢٤ر٥)
١٩٨٣ <sup>(٣)</sup>	١٤٨٧ر٣	١٣٤٧ر٩	٣٧٩ر٦	١٧٢٧ر٥	(٢٤٠ر٢)

ملاحظة :

(أ) تم احتساب الادخار المحلي على أساس أنه = الانتاج المحلي الإجمالي لسعر السوق -  
الانفاق على الاستهلاك النهائي .

(ب) الأرقام بين قوسين أرقام سالبة .

(ج) أرقام عام ١٩٨٣ تعتبر أولية .

المصدر :

البنك المركزي الأردني ، النشرات الإحصائية الشهرية : ( تشرين الثاني ١٩٧٩ حتى  
كانون الثاني ١٩٨٥ جدول ٤٢، ٤٣) .

أما الادخارات القومية فموجبة ومتذبذبة وقد نمت بشكل سريع في العقد السابق لإنشاء السوق الأمر الذي اعتبر مؤشراً إيجابياً وتشجيعاً للحكومة للمضي قدماً في إنشائها على الرغم من أنها لا يمكن الركون إليها كثيراً بسبب اعتمادها بشكل كبير على عوامل خارجية لا يمكن الجزم باستمراريتها والتنبؤ بها مثل تحويلات المغتربين والتحويلات الخارجية للحكومة .

ويوضح جدول رقم (٤) التالي تطور الادخارات القومية في الأردن خلال الفترة ١٩٦٨ - ١٩٧٧ .

جدول رقم (٤)  
تطور الادخارات القومية في الأسواق  
١٩٦٨ - ١٩٨٣  
بملايين الدنانير الأردنية

السنة	الدخل المتاح	الإنفاق على الاستهلاك النهائي	الادخارات القومية Ⓐ
١٩٦٨	٢١٣ر٣	١٨٣ر٣	٣٠
١٩٦٩	٢٣٧ر١	٢٢٠ر٨	١٦ر٣
١٩٧٠	٢٢٠	٢١١ر٥	٨ر٥
١٩٧١	٢٢٨ر١	٢٢٢ر١	٦
١٩٧٢	٢٨١ر٢	٢٤٥ر٧	٣٥ر٥
١٩٧٣	٢٩٧ر٨	٢٦٣ر١	٣٤ر٧
١٩٧٤	٣٥٧ر٥	٢٩٧ر٥	٦٠ر٠
١٩٧٥	٤٧٦ر٢	٤٠٥ر٥	٦١ر٣
١٩٧٦	٦٦٢ر٠	٥١٨ر٥	١٤٧ر٠
١٩٧٧	٧٨١ر٧	٦٢٧ر١	١٤٣ر٦

(Ⓐ) تم احتساب الادخار القومي على أساس أنه يساوي الدخل المتاح، والانفاق على الاستهلاك النهائي .

المصدر :

دائرة الإحصاءات العامة ، الدخل القومي ١٩٦٧ - ١٩٧٣ ، ١٩٧٥ - ١٩٧٦ .

## ٦ - أعمال الوساطة قبل إنشاء السوق :

أما فيما يتعلق بأعمال الوساطة قبل إنشاء السوق فقد شهدت السوق الأردنية وجود أربعة مكاتب متخصصة في بيع وشراء الأسهم قبل إنشاء السوق المالية المنظمة وكان الوضع السائد آنذاك كما يلي :

- ١ - أن عمليات ابتياع وتداول الأسهم كانت تتم بصورة بدائية غير متطورة
- ٢ - يتتاع الناس الأسهم من أجل الحصول على الأرباح السنوية لذا فإن هذا النوع من الاستثمار يمثل استثمارا حقيقيا وهو المرغوب به اقتصادياً .
- ٣ - فروق الأسعار بين البيع والشراء كانت ضئيلة (ولكن هذا الأمر مشكوك فيه وخاصة إذا ما اضطر حامل السهم إلى التخلص منه في سبيل قضاء حاجاته المختلفة) .
- ٤ - أظهر الوسيطان اللذان تمت مقابلتها ، أن قانون العرض والطلب كان المتحكم بأسعار الأسهم ولكن مثل هذا الادعاء يصعب تصديقه .
- ٥ - يمكن القول أن الوصف الاستاتيكي ينطبق على سوق الأسهم في ذلك الوقت وذلك لعدم تأثرها بشكل ملموس بالظروف المحيطة والتي من المفروض أن تؤثر على اتجاهات الأسعار وفي مقدمتها الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لذا ومن هذا المنطلق نستطيع القول أنه لا توجد أية مؤشرات حقيقية معروفة ترشد إلى سلوك السوق وبالتالي تؤثر على الأسعار والكميات بصورة ملموسة .<sup>(١١)</sup>

## ثانيا : العوامل المؤثرة في السوق :

كانت الفقرات السابقة هي الملامح العامة للبيئة الاقتصادية والمالية التي نشأت فيها وترعرعت في أحضانها سوق عمان المالية . أما العوامل التي أفرزتها تلك البيئة فساعدت على تزايد نشاط السوق في بداية عهدها وتباطؤه وتراجعها فيما بعد فيمكن تصنيفها إلى : عوامل عامة تؤثر على الاقتصاد الأردني وعلى عمل السوق بشكل عام وأخرى خاصة لها علاقة بالمستثمرين بالأوراق المالية وهي عوامل أدت إلى تدهور ثقة هذه الفئة من المستثمرين بذلك النوع من الاستثمار .

أما مجموعة العوامل العامة فتضم تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج - عوائد النفط في الدول العربية النفطية والسيولة العامة ، هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير بالدولار ، أحداث لبنان ، والمضاربة بالاراضي ، حرب الخليج ، وأخيرا النواحي الفنية والاجراءات ذات العلاقة بعمل السوق والتي اتبعت لدى افتتاحها . وأما مجموعة العوامل الخاصة والتي أثرت سلبيا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية فتضم عدم صدق الافصاح المالي ، نكول شركات الوساطة المالية عن القيام بدور الشركات صانعة الأسواق المتوقع منها وقصور شروط الادراج عن تحقيق سيولة الورقة



المالية واستمرارية التعامل بها والزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية وفيما يلي تفصيل هذه العوامل :

(أ) العوامل العامة :

(١) عوائد النفط في الدول العربية النفطية :

ارتفعت العائدات النفطية للدول العربية البترولية ارتفاعا كبيرا بل تضاعفت في معظمها خلال الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ كما يبين جدول رقم (٥) التالي :

جدول رقم (٥)

العائدات النفطية للدول العربية مرتبة

حسب حجم معدل آخر ثلاثة اعوام من البيانات

١٩٧٤ - ١٩٨٣

ببلايين الدولارات الأمريكية

(لأقرب مائة مليون دولار)

البلد / العام	٧٤	٧٥	٧٦	٧٧	٧٨	٧٩	٨٠	٨١	٨٢	٨٣
السعودية	٢٢٦	٢٥٧	٣٠٨	٣٦٥	٣٢٢	٥٧٥	١٠٢٢	١١٣٢	٧٠٥	٣٧١
ليبيا	٦٠	٨٥	٧٥	٨٩	٨٩	١٥٢	٢٢٦	١٥٦	١٤٢	١٠٦
الامارات	٥٥	٦٠	٧٠	٧٧	٨٢	١٢٩	١٩٣	١٨٩	٩٤	٨١
العراق	٥٧	٧٥	٨٥	٩٦	١٠٢	٢١٣	٢٦١	١٠٤	٩٥	٩١
الكويت	٦٥	٦٣	٦٩	٧٧	١٦٩	١٧٩	١٤٩	٩٥	٨٣	
الجزائر	٣٣	٣٣	٣٧	٤٣	٤٦	٧٥	١٢٥	١٠٧	٨٥	٨٦
قطر	١٩	١٧	٢١	٢٠	٢٢	٣١	٤٨	٤٧	٣٢	٣٤
عمان	٠٨	١١	١٤	١٧	٢٢	٢٧	٣٧	٣٣	٢٩	٢٩
مصر	-	-	٠٣	٠٦	٠٧	١٠	٢٧	٢٨	٢٧	٢٢
البحرين	٠٢	٠٣	٠٣	٠٤	٠٤	٠٨	٠٢	١٤	١١	١١
سوريا	٠٤	٠٦	٠٧	٠٦	٠٧	١١	١٣	١٠	١٠	١٠
تونس	٠٢	٠٢	٠٢	٠٢	٠٢	٠٤	٠٥	٠٣	٠٣	٠٣

(أ) قيم الصادرات الرسمية .

المصدر : مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز ١٩٨٤

ومن الطبيعي أن هذه الزيادة في مداخيل الدول العربية النفطية أدت إلى زيادة عدد العاملين الأردنيين في السعودية ودول الخليج وانتعاش أوضاعهم وبالتالي زيادة حجم تحويلاتهم إلى الأردن كما أدت هذه الزيادة إلى ارتفاع حجم المساعدات العربية لدول

المواجهة ومنها الأردن وما رشح من أموال من الدول النفطية خلال تلك الفترة إلى الأردن والدول المجاورة لتلك الدول .

ولكن عام ١٩٨١ كان بداية فترة التحول بالنسبة لهذا العامل أيضا إذا أخذت مداخيل دول النفط بالتراجع كما هو موضح بجدول رقم (٥) .

وكان لهذا التراجع أثره على الأردن حيث بدأت بعض دول الخليج بالاستغناء عن بعض العاملين لديها ومن بينهم الأردنيون كما أن المساعدات المالية التي كانت تدعم بها الأردن بموجب مقررات مؤتمر بغداد أخذت بالتقلص فقد تناقصت هذه المساعدات من (١٣٠) مليون دينار عام ١٩٨٣ (بعد إعادة تقديرها عام ١٩٨٣) إلى (١٢٤) مليون عام ١٩٨٣ (بعد إعادة تقديرها عام ١٩٨٤) كما أن تحويلات الأردنيين من الخارج قد تأثرت سلبيا كذلك فانخفض معدل غنوها من ٤٤٪ عام ١٩٨١ إلى ٥٠٪ عام ١٩٨٣ كما سيتم بيانه لاحقا .

## ٢ - حوالات العاملين في الخارج :

أشارت تقديرات وزارة العمل الأردنية لعام ١٩٨٠ إلى وجود حوالي (٣٠٥٠٤) ألف شخص يعملون خارج الأردن آنذاك استقطبت الدول العربية ما نسبته (٨٥٦٪) من إجمالي هؤلاء العاملين وتوزع الباقي على عدد من البلدان الأجنبية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا الغربية وقد تركزت النسبة العظمى من إجمالي الأردنيين العاملين في السعودية (٤٥٨٪ منهم) وفي الكويت (٢٤٢٪ منهم) وفي الامارات العربية (٦٢٪ منهم) وهذا يعني ان مصدر ما يزيد على ثلث قيمة الحوالات للأردن من الخارج هو السعودية والكويت أما بقية الدول العربية فقد كانت قطر (٢٤٪) وليبيا (٢١٪) وعمان (٢١٪) . ويلاحظ أن جميع هذه البلدان بلدان نفطية عربية شهدت زيادة كبيرة على الطلب على الأيدي العاملة من الخارج لتقوم بتنفيذ العديد من المشاريع التنموية فيها وقد ازدادت شدة الطلب في هذه البلدان على الأيدي العاملة من الخارج بعد عام ١٩٧٣ بشكل ملحوظ بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط والذي ترتب عليه حدوث زيادة كبيرة في حجم الإنفاق العام لإقامة وتنفيذ العديد من المشاريع التنموية في تلك البلدان. (١١)

وتشير البيانات المتوفرة إلى أن معدل تحويلات العامل الأردني خلال ١٩٧٧ بلغ مستوى أعلى بكثير من الأقطار المصدرة للعمالة حيث بلغ (٢٠٢٤) دولارا مقابل (١٤٩٦) دولارا للعامل المصري و (١٥٢٣) دولارا للعامل اليمني. (١٢) وقد بلغت قيمة تحويلات المهاجرين الأردنيين عام ١٩٧٧ حوالي (٤٥٥٣) مليون دولار ومعدل التحويل للفرد بلغ حوالي (٢٠٢٣٦) دولارا. (١٣) وتمثل أرقام تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج الواردة

ضمن ميزان المدفوعات الأردني المبالغ التي يقوم هؤلاء بتحويلها عن طريق الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الأردنية العاملة في الضفة الشرقية أما مبالغ التحويلات التي ترد إلى المملكة من خلال الطرق الأخرى فلا تدخل ضمن هذه الأرقام مثل المبالغ النقدية التي يحضرونها معهم أو يحولونها مباشرة إلى أبنائهم الذين يدرسون في الخارج أو البنود التي لها علاقة مباشرة بهم مثل أجور النقل . . . الخ وقد تبين أن حوالي ثلث قيمة الحوالات الواردة إلى المملكة ترد عبر أجنبية غير أجنبية الجهاز المصرفي كما أن ما يزيد عن خمس الحوالات المقدرة لا تندرج تحت أي بند من بنود ميزان المدفوعات الأردني<sup>(٦)</sup> وفيما يلي جدول رقم (٦) الذي يبين حجم التحويلات الواردة إلى المملكة عبر قنوات الجهاز المصرفي وشركات الصرافة الأردنية فقط وهي تشكل حوالي (٧٠٪) من إجمالي التحويلات الحقيقية للأسباب المذكورة أعلاه .

جدول رقم (٦)  
إجمالي التحويلات الواردة إلى المملكة بملايين الدنانير كما وردت في ميزان  
المدفوعات ومعدلات نموها

السنة	حوالات الأردنيين العاملين في الخارج بملايين الدنانير الأردنية	معدل النمو
١٩٧٦	١٣٦ر٤	-
١٩٧٧	١٥٤ر٨	٪١٣ر٥
١٩٧٨	١٥٩ر٤	٪٣
١٩٧٩	١٨٠ر٤	٪١٣
١٩٨٠	٢٣٦ر٧	٪٣١
١٩٨١	٣٤٠ر٩	٪٤٤
١٩٨٢	٣٨١ر٩	٪١٢
١٩٨٣	٤٠٢ر٩	٪٥ر٥

المصدر :

الأرقام المطلقة : البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد متفرقة . جدول رقم ٢٥ .

من الجدول السابق يتبين أن حجم تحويلات القوى العاملة في الخارج إلى المملكة استمر في الزيادة عاما بعد عام خلال الفترة (١٩٧٨ - ١٩٨١) سواء بالأرقام المطلقة أم بمعدل النمو حيث ارتفعت هذه التحويلات من (١٥٩ر٤) مليون دينار إلى (٣٤٠ر٩) مليون دينار عام ١٩٨١ وارتفع معدل النمو من (١٣٪) إلى (٤٤٪) .

وقد قدرت دراسة صادرة عن دائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني عام ١٩٨١ أن ثلث تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج يتم تحويلها بطريقة أو بأخرى إلى المناطق المحتلة.<sup>(٢٤)</sup> وقد بلغ إجمالي المبالغ التي وردت إلى المملكة عبر الجهاز المصرفي خلال ١٩٧٤ - ١٩٨١ حوالي ١٣ر٣ بليون دينار وقد وازت هذه التحويلات ١٤٧٪ من عائدات المملكة من صادراتها من البضائع وغطت ما نسبته ٤١ر٣٪ من العجز في الميزان التجاري والذي بلغ حوالي ثلاثة بلايين دينار خلال نفس الفترة<sup>(٢٥)</sup>.

وقد تبين من دراسة خاصة أن نسبة الذين اشتروا سندات حكومية وأسهماً بلغت (٦٣٪) من عينة جرى اختبارها لدراسة إنفاق أسر المغتربين الأردنيين<sup>(٢٦)</sup> بالإضافة إلى ما تقدم فقد لعبت تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج دورا هاما ولكن غير مباشر في مجالات الاستثمار المختلفة وذلك من خلال التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك التجارية للقطاعات الاقتصادية المختلفة وذلك لأن قدرة البنوك على منح التسهيلات تتوقف على حجم الودائع لديها ولدى مقارنته ودائع غير المقيمين في البنوك التجارية الأردنية التي تمثل في معظمها حسابات الأردنيين العاملين في الخارج مع مجموع ودائع البنوك التجارية يتضح لنا تزايد الأهمية النسبية لهذا النوع من الودائع خلال الفترة ١٩٧٠ إلى ١٩٨١ حيث كانت حوالي ٤٪ من المجموع عام ١٩٧٠ وأصبحت حوالي ١٥٪ منه عام ١٩٨١<sup>(٢٧)</sup>.

كما أن تدفق التحويلات انعكس على عرض النقد ( $M_1$ ) في المملكة بصورة جلية حيث شكلت نسبة التحويلات إلى عرض النقد حوالي (٣٥٪) للفترة ١٩٧٣ - ١٩٨١<sup>(٢٨)</sup>.

كل هذا انعكس إيجابيا بشكل مباشر وغير مباشر على حركة التداول في سوق عمان المالية ولكن الأوضاع لم تستمر على ذلك إذ انقضى شهر عسل التحويلات بنهاية عام ١٩٨١ حيث أخذ معدل نموها بالتباطؤ بسرعة منذ ذلك الحين ليصبح ١٢٪ عام ١٩٨٢ و ٥ر٥٪ عام ١٩٨٣ بعد أن كان ٤٤٪ عام ١٩٨١ كما هو واضح في الجدول رقم (٦) وتعود أسباب هذا التباطؤ إلى أن معظم الأردنيين العاملين في الخارج يعملون في دول نفطية وقد تأثرت تحويلاتهم سلبيا بأوضاع تلك الدول .

إن تباطؤ معدل نمو التحويلات لا بد وأنه حمل آثاراً سلبية على الاستثمار بالأسهم

والسندات وعزز تأثير العوامل الأخرى التي أثرت سلبيا على حجم ذلك الاستثمار كما سيأتي بيانه ، فولدت الركود الذي تعاني منه السوق حاليا وعمقته .

السيلة العامة :

توفر الأموال السائلة من نقد وشبه نقد في الأردن في السنوات التي سبقت إنشاء السوق

جدول رقم (٧)  
نمو عرض النقد في الأردن ١٩٧٤ - ١٩٨٤  
الأرقام المطلقة لأقرب مليون دينار

البيان الزمن	النقد لدى الجمهور	ودائع تحت الطلب	عرض النقد M1	معدل النمو	شبه النقد	عرض النقد M2	معدل النمو
١٩٧٤	١١٥	٥٥	١٧٠	-	٤٧	٢١٧	-
١٩٧٥	١٣٩	٧٩	٢١٨	%٢٨	٥٩	٢٧٧	%٢٨
١٩٧٦	١٦١	١٠٢	٢٦٣	%٢١	٩٥	٣٥٨	%٢٩
١٩٧٧	١٨٨	١٢٧	٣١٥	%٢٠	١٢٤	٤٣٩	%٢٣
١٩٧٨	٢١٩	١٥١	٣٧٠	%١٧	٢٢٧	٥٩٧	%٣٦
١٩٧٩	٢٧٥	١٩٧	٤٧٢	%٢٨	٣٠١	٧٧٣	%٢٩
١٩٨٠	٣٥٢	٢٤٣	٥٩٥	%٢٦	٣٩٠	٩٨٥	%٢٧
١٩٨١	٤١٢	٢٨٩	٧٠١	%١٨	٤٧٨	١١٧٩	%٢٠
١٩٨٢	٤٧٠	٣١٨	٧٨٨	%١٢	٦١٦	١٤٠٤	%١٩
١٩٨٣	٥١٦	٣٥٣	٨٦٩	%١٠	٧٤٦	١٦١٥	%١٥
١٩٨٤	٥٣١	٣٤٨	٨٧٨	%١	٨٨٠	١٧٥٨	%٩

المصدر :

الأرقام المطلقة : دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، النشرة الإحصائية الشهرية العدد (٧) ، مجلد (١٥) تموز ١٩٧٩ ، جدول ٢ . والعدد ٧ ، المجلد ٢٠ تموز ١٩٨٤ جدول ٢ .

وفي السنوات الأولى من عمرها . فقد نما عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) والشامل (M2) نموا كبيرا خلال السبعينات وأوائل الثمانينات مما نشط التعامل في السوق آنذاك و جدول رقم (٧) يبين أن عرض النقد بمفهومه الضيق (M1) حافظ على معدل نمو تراوح

بين ١٩٤٪ و ٢٨٤٪ خلال سنوات الفترة ١٩٧٤ - ١٩٨٠ وكذلك الحال فقد حافظ عرض النقد بمفهومه الأكثر شمولاً (M2) على مستويات أعلى من النمو حيث تراوح معدل نموه بين ٢٧٤٪ و ٣١١٪ في نفس الفترة الأمر الذي يدل على توفر السيولة بسبب تدفق الأموال إلى الأردن من مصادر متعددة ومنها ما رشح من أموال من دول النفط العربية المجاورة ومن تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج خلال تلك الفترة مما ساعد كثيراً على تنشيط سوق عمان المالية عن طريق استثمار جزء لا بأس به من هذه الأموال في أسهم الشركات المدرجة بينها .

ولكن عام ١٩٨١ شكل بداية التحول في هذا الاتجاه إذا أخذت معدلات نمو عرض النقد تتباطأ باضطراد كما هو واضح من الجدول رقم (٧) حيث انخفض معدل نمو عرض النقد الضيق إلى مجرد ١٪ عام ١٩٨٤ وبمفهومه الأكثر شمولاً إلى ٨٨٪ في نفس العام الأمر الذي كان نتيجة لعدة عوامل منها انخفاض عائدات النفط للدول النفطية وهبوط معدلات نمو تحويلات العاملين في الخارج وعدم وفاء بعض الدول العربية بالتزاماتها تجاه الأردن بموجب اتفاقيات دعم الصمود هذه التطورات انعكست آثارها السلبية على السيولة العامة في البلد وبالتالي أثرت سلباً على نشاط سوق عمان المالية بشكل عام .

#### ٤ - هيكل نظام معدلات الفائدة والسماح للأردنيين بفتح حسابات توفير بالدولار :

ترتبط قيمة الدينار الأردني بسلة من حقوق السحب الخاصة مكونة من خمس عملات رئيسية وهي الدولار الأمريكي والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والجنيه الاسترليني والين الياباني . وتحجم السلطات النقدية في الأردن عن تعويم أسعار الفائدة لأنها تعتقد أن السماح بالتعويم سيؤدي إلى تدمير المستثمرين الرئيسيين الذين سيتحولون إلى مجرد مودعين حيث سيقبلون على الإيداع في البنوك والاستثمار في السندات ويعرضون عن الصناعة .<sup>(٣٩)</sup>

ولأن الفوائد المحلية منخفضة جداً بالنسبة للفوائد التي تدفع على الدولارات أخذ الأردنيون يحولون حساباتهم من الدنانير إلى حسابات بالدولار على أمل جني المزيد من الأرباح ففي الفترة ما بين أيار وأب عام ١٩٨٣ مثلاً انخفضت قيمة الدينار بمقدار ٢٧٧٪ بالنسبة للدولار مما مثل ربها مقداره ١١٪ لأولئك الذين حولوا مدخراتهم للدولار .<sup>(٣٩)</sup>

أضف إلى ذلك هبوط أسعار الأسهم في السوق النظامية الذي شهده عام ١٩٨٣ وبالتالي هبوط العوائد الممكن تحقيقها من التعامل بالأسهم أو حتى تراجعها إلى السالب في تقرير سوق عمان المالي السادس لعام ١٩٨٣ .<sup>(٣٩)</sup> كل ذلك أدى إلى زيادة الركود في أعمال السوق مما خفض حجم التداول وجرّ معدل نموه إلى منطقة السالب كما تم بيانه في جدول رقم (١) .

## ٥ - أحداث لبنان والمضاربة بالأراضي :

عندما بدأت أحداث لبنان في نيسان عام ١٩٧٥ كان الأردن (ولازال) يتمتع باستقرار سياسي واقتصادي وكان يحقق معدلات نمو جيدة مما ساعد على اجتذاب العديد من المشاريع التي اختارت عمان مركزا لها علما بأن بعض المشاريع اللبنانية اختارت طهران أو أثينا أو قبرص مقرا لها ولكن عمان كان لها نصيب لا بأس به منها . وقد تنبّهت الحكومة الأردنية إلى ذلك فسعت إلى دعم السوق المالية المحلية وتحسين شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية بين مدن المملكة وبين المملكة والعالم الخارجي وأسّرت في إصدار القوانين التي هدفت إلى جعل عمان سوقا مالية نشيطة متنافسة بذلك مع العواصم الأخرى التي سعت إلى ملء الفراغ الذي تركه تراجع بيروت وقد ولد ذلك نشاطا ملموسا في قطاع البناء في الأردن حيث ارتفعت حدة أزمة السكن بتدفق أعداد لا بأس بها من المواطنين اللبنانيين إلى الأردن واستعدادهم لدفع مبالغ لا بأس بها لقاء أجرة السكن مما دفع بالكثير من الأردنيين إلى إنشاء العديد من الشقق فارتفعت أجور العمال وأثمان مواد البناء وأثمان الأراضي مما نتج عنه موجة مضاربة بالأراضي زاد من حدتها تدفق تحويلات العاملين في الخارج إلى الأردن بعد عام ١٩٧٥ فارتفعت أسعارها إلى آفاق عالية وأثرى العديد من المتعاملين بالأراضي بين عشية وضحاها وتوفرت السيولة العامة وازدهرت الأعمال بشكل عام وارتفعت المدخرات القومية من (٦ ملايين دينار عام ١٩٧١ إلى حوالي (١٤٤ مليون دينار عام ١٩٧٧) (العام السابق لافتتاح سوق عمان المالية) مما دفع بالمسؤولين عن التخطيط في الأردن إلى التعجيل بقيام السوق نتيجة تزايد الشعور بالحاجة إلى وجودها . وعلى الرغم من أن الأردن ظل يتمتع بالاستقرار السياسي مما جعل منه ملجأ آمنا للمشاريع إلا أن العوامل الأخرى قد تراجعت . فقد توقف تدفق الإخوة اللبنانيين وعاد العديد منهم إلى وطنهم فيما بعد بعد أن تأكدوا أن الأزمة اللبنانية ليست أزمة عابرة وأن عليهم التعايش معها ، كما أن الحكومة الأردنية وضعت من التشريعات واتخذت من الإجراءات ماخفف كثيرا من حدة اندفاع موجة المضاربات بالأراضي فتجمدت الأسعار وانحسر مد التعامل وعانت بعض الشركات العقارية صعوبات مادية أثرت سلبيا على بعض مؤسسات القطاع المصرفي في الأردن إلى الحد الذي حدا بالبنك المركزي أن يطلب من البنوك أن تحتفظ بخصص للديون المشكوك فيها لا يقل عن ١٪ من احتياطاتها .

كل هذه الأحداث كان لها أثرها السلبي على قدرة سوق عمان المالية على المحافظة على زخم النشاط الذي شهدته تلك السوق في السنوات الأولى من عمرها .

## ٦ - حرب الخليج :

كان لنشوب حرب الخليج في أيلول عام ١٩٨٠ وموقع الأردن الملاصق للعراق

وتأييده له وقيامه بدور الممون له أثر كبير في توسيع قاعدة الإنتاج في الأردن بسبب زيادة الطلب على السلع والخدمات داخليا نتيجة لارتفاع المداخيل في فترة المضاربة بالأراضي وفترة زيادة تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج ، وخارجيا بسبب ازدياد الطلب على الإنتاج الأردني من قبل العراق فتوسعت صناعات كانت تعاني بعض الصعوبات وتأسست صناعات أخرى جديدة وتأسست شركات نقل مشتركة لنقل البضائع من ميناء العقبة إلى العراق ونشطت حركة السياحة من العراق للأردن في بداية الأمر فها عدد السياح عام ١٩٨٢ إلى ١٢١٪ مما كان عليه عام ١٩٨١ ولكن استمرار الحرب ودخولها عامها الخامس أنك قوى الدولتين المتحاربتين . وانخفض عدد القادمين من دول الخليج (باستثناء الأردنيين) بمعدل ١٦٪ عام ١٩٨٣ ويعتبر هذا النقص هاما لأن هؤلاء السياح يشكلون عادة نصف عدد زوار الأردن <sup>(٣٦)</sup> .

كل ذلك أثر على سوق عمان المالية بشكل غير مباشر فتقلص حجم التدفقات النقدية التي كانت تدخل للأردن عن طريق هذه المصادر .

#### ٧ - النواحي الفنية :

والمقصود بها الإجراءات التي استهلكت بها السوق أعمالها سواء في مجال التشريع أو مجال الادراج والتطبيق .

فمن الإجراءات التي كان لها أثر كبير في نجاح السوق ، والدفاع عنها في سنواتها الأولى ما يلي :

أ - إلزام البنك المركزي والبنوك المرخصة ومؤسسات الإقراض المتخصصة وكل شركة مساهمة عامة أردنية يبلغ رأسمالها المدفوع مائة ألف دينار أو أكثر ووسطاء السوق المعتمدين - إلزام جميع هؤلاء بأن يكونوا أعضاء في السوق . ونتيجة لذلك نما عدد الشركات المدرجة وعدد الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة بالدينار نموا كبيرا خلال الأعوام الأولى من عمر السوق ولغاية عام ١٩٨٠ فقد نما عدد الأسهم المتداولة بمعدلات عالية جدا كانت بمستوى (١٦٩٪) عام ١٩٧٩ و (١٧٤٪) عام ١٩٨٠ وكذلك تمت قيمة هذه الأسهم بالدينار فقد كان معدل نموها (١٨٢٪) عام ١٩٧٩ و (١٦١٪) عام ١٩٨٠ كما يوضح جدول رقم (١) .

ب - قيام شركات الوساطة المالية بالبيع والشراء لصالح محافظها بعد أن تم تنظيم هذه العمليات حسب راسمال تلك الشركات ولكن تبين فيما بعد أن هذه الشركات نكصت عن القيام بهذا الدور (دور صناعة السوق) فيما بعد كما سيأتي بيانه لاحقا .

ح - تشجيع إنشاء بنوك الاستثمار والشركات المالية للقيام بتغطية الإصدارات الجديدة



في السوق الأولية . وقد تم إنشاء البنك الإسلامي للتمويل والاستثمار وبنك الاستثمار العربي وعدد من الشركات المالية وقد قام بعض هذه الشركات بتغطية بعض الإصدارات في السوق الأولية .

ولكن هذه الإجراءات الفنية فقدت زخها بمرور الزمن مثلها مثل العوامل الأخرى التي أدت إلى إنشاء السوق ودفعتها إلى النشاط بزخم شديد في بداية عمرها عما تم بيانه ونتج عن ذلك أن تراجعت معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة وحجم قيمتها السوقية كما ورد في الجدول رقم (١) حيث يلاحظ أن معدلات نمو حجم الأسهم المتداولة في السوق الثانوية وحجم قيمتها السوقية أخذت بالتباطؤ السريع منذ عام ١٩٨١ ، فهبط معدل نمو عدد الأسهم المتداولة بسرعة مذهلة ليصبح عام ١٩٨٣ أقل من خمس ما كان عليه بقليل عام ١٩٧٩ وليصبح سالبا عام ١٩٨٤ وكذلك عانى معدل نمو القيمة السوقية للأسهم المتداولة بالدينار نفس التباطؤ السريع ليصل الى مستوى ١٠٪ عام ١٩٨٢ أي إلى حوالي ٥٦٪ مما كان عليه عام ١٩٧٩ وليصبح سالبا عام ١٩٨٤ . وما هذا التراجع إلا محصلة للهبوط الذي طرأ على زخم العوامل التي أدت إلى نجاح السوق في أعوامها الأولى .

أضف إلى ذلك أن أسعار الأسهم عرفت التراجع أيضا حتى وصلت معدلات نموها إلى السالب عام ١٩٨٣ واستمرت كذلك لغاية كتابة هذه المادة كما ورد في جدول رقم (٢) في بداية هذا البحث .

#### ب - العوامل الخاصة :

هنالك مجموعة من العوامل الخاصة التي لعبت دورها السلبي على نشاط سوق عمان المالية فساهمت في وصولها إلى مستويات الركود التي تعاني منها حاليا ولسوف يتبين مما يلي أن جميع هذه العوامل ساهم بشكل أو بآخر في إضعاف ثقة المستثمر بالسوق مما ساعد في خلق الركود وتعميقه . وأهم هذه العوامل ما يلي : الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية والافصاح المالي غير الصحيح وقصور شروط الإدراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم ونكول شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الأسواق . وفيما يلي تفصيلات هذه العوامل .

#### ١ - ضعف ثقة المستثمر :

من مظاهر ضعف ثقة المستثمر في الأوراق المالية استمرار إحجام المستثمرين عن شراء الأسهم بالرغم من وصول أسعارها إلى مستويات أقل من القيمة الحقيقية والفترية لها بل أقل من القيمة الاسمية لها فقد بلغ عدد الشركات التي تم التداول في أسهمها طبقا

لإحدى نشرات سوق عمان المالية خمسين شركة فقط من أصل (٩٥) شركة مدرجة أي ما يشكل حوالي (٥٣٪) من مجموع الشركات المدرجة بيعت أسهم (١٩) شركة (أي ٣٨٪) منها بأسعار تقل عن الحد الأدنى للقيمة الاسمية للسهم العادي في الأردن وهو دينار أردني واحد<sup>(٣)</sup>. هذا الأمر يبين عمق الركود الذي تعاني منه السوق ويعزى ذلك إلى ضعف ثقة المستثمر الأردني في الأوراق المالية هذا الضعف الممكن تبريره بالعوامل التالية :

١ - "سوء أوضاع بعض الشركات وسوء إدارتها وضعف كوادرها وضعف معدلات توزيع الأرباح النقدية لديها وظهور تلاعب مالي على مستوى الإدارة العليا والمتوسطة في بعض الشركات المالية والصناعية والتجارية وهي على الرغم من أنها حالات فردية إلا أنها ذات تأثير نفسي عام سلبي على المستثمرين وقد ساعد على ذلك ضعف أساليب الرقابة المالية الداخلية والخارجية على تلك الشركات وكذلك عدم متابعة أوضاع تلك الشركات عن كثب من قبل المؤسسات ذات العلاقة"<sup>(٣١)</sup>.

## ٢ - الزيادة الكبيرة في تأسيس الشركات الوهمية :

ظهرت عام ١٩٨٢ ظاهرة جديدة عندما اتخذ نفر من المستثمرين تأسيس الشركات مهنة لهم فصاروا يؤسسون الشركات المتنافسة وخاصة في قطاع الخدمات ويحيطونها بهالة كبيرة من الدعاية الكاذبة فيجتذبون أعداداً هائلة من المكتسبين حتى أن نسبة التغطية بلغت في بعض الحالات عدة مئات بالمائة ووصلت إلى حد (١٥٥٤٪) من عدد الأسهم المطروحة لإحدى الشركات عام ١٩٨٢ كما يبين الجدول التالي :

### جدول رقم (٨)

#### الحد الأعلى لنسب تغطية الإصدارات الجديدة

١٩٧٨ - ١٩٨٢

السنة	عدد الشركات التي طرحت أسهمها	الحد الأعلى الذي وصلته نسبة تغطية الإصدارات الجديدة
١٩٧٨	٩	٣١٩٪
١٩٧٩	١٠	٧٥٠٪
١٩٨٠	٢٢	٦٢٦٪
١٩٨١	١٨	٨٧٦٪
١٩٨٢	٢٤	١٥٥٤٪

المصدر : التقارير السنوية لسوق عمان المالية .

ويقوم المؤسسون بعد ذلك ببيع أسهمهم فوراً ليحققوا أرباحاً خيالية ويتركوا الشركة لمصيرها بين يدي المكتسبين الذين يكتشفون اللعبة بمرور الزمن فتضعف ثقتهم ويحاولون التخلص من مساهمتهم فينعكس ذلك سلباً على أسعار الأسهم وعلى حركة التداول وقد تنبّهت السلطات فيها بعد هذه اللعبة فقامت بسن تشريع يمنع المؤسسين من بيع أسهمهم التأسيسية قبل مضي ثلاث سنوات على تأسيس الشركة وعلى الرغم من أن هذا الاجراء قد نجح بعض الشيء في معالجة هذه الظاهرة إلا أن ظاهرة تركيز تأسيس الشركات في القطاع الواحد وخاصة في قطاع الخدمات والتجارة لا تزال مستمرة مما تخم السوق الأردنية بمثل هذه الشركات التي لا حاجة لها بها وخاصة الشركات المتنافسة والتي تنتج سلعا أو خدمات كمالية بديلة مما أضعف أرباح هذه الشركات وأضعف إنجازاتها وبالتالي أضعف ثقة المستثمر بها فأخذ يسعى للتخلص من أسهمها التي اكتتب بها وأعرض عن اقتناء أسهمها إن لم يكن قد اكتتب بها أصلاً خاصة بعد أن تكون الهالة الدعائية الكبيرة التي تحاط عادة بها هذه الشركات عند إنشائها قد بهتت بظهور الحقائق مع الزمن . كل هذا يساهم بشكل أو بآخر في ظهور الركود في أعمال السوق وتعميقه .

### ٣ - الإفصاح المالي غير الصحيح :

المقصود بالإفصاح المالي إظهار كافة المعلومات الأساسية المتعلقة بمنشأة ما والتي قد تؤثر على عملية اتخاذ القرار لدى كل فئة من المهتمين من حملة أسهم ومستثمرين ودوائر حكومية ذات علاقة . فالإفصاح المالي يهدف إلى توفير معلومات كافية ومتكاملة وعادلة وغير مضللة عن الوضع المالي لمنشأة ما .

إن إعطاء صورة واضحة وحقيقية عن واقع منشأة ما يساعد المستثمر كثيراً في اتخاذ قراره ويساعد على تصحيح أية أوضاع غير سليمة ومعالجتها منذ البداية وقبل انتشار الخطر وبالتالي يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في الأوراق المالية بشكل عام وفي الأسهم بشكل خاص .

أما من حيث السندات فإن الإفصاح المالي ونشر المعلومات المالية عن المؤسسات المصدرة لها أمر هام ولكنه ليس بنفس درجة أهمية حالة الأسهم لا سيما وأن حركة التداول في السندات في سوق عمان المالية تكاد تكون معدومة مقارنة مع قيمة الإصدارات لهذه السندات ومقارنة مع حركة التعامل بالأسهم وذلك بسبب عدم إقبال الجمهور على الاكتتاب بهذه السندات حيث لا تشكل حصة الأفراد سوى (٣٪) من قيمة سندات التنمية التي بلغت حوالي (٨٣) مليون دينار عام ١٩٨٢ أما اسناد قرض الشركات المساهمة والمؤسسات العامة فقد بلغت قيمة إصداراتها القائمة حوالي (٤٠) مليون دينار لم تتجاوز فيها حصة الأفراد ٢٪ بينما نجد ٩٢٪ فيها في محافظ البنوك التجارية في ذلك العام<sup>(٣٥)</sup>.

وتلعب إدارة سوق عمان المالية دوراً هاماً في إعطاء صفة الأهمية للإفصاح المالي

والنشر فبالإضافة إلى الحد الأدنى من المعلومات المالية التي تطلب إدارة السوق من الشركات المدرجة أن تنشرها فإن إدارة السوق لها نشاطات معروفة في مجال إيصال المعلومات للمستثمرين ومن أبرز هذه النشاطات : إصدار دليل الشركات في ثلاثة أجزاء وبت حركة الأسعار وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للشركات المزمع إنشاؤها وترسيخ أسس الإفصاح المالي ونشر المعلومات وإصدار نشرة شهرية تتضمن نشاط حركة التداول للشركات المدرجة وتضمن التقرير السنوي العام للسوق بيانات هامة عن الشركات المدرجة وإصدار دراسات غير دورية لربحية الشركات .

وعلى الرغم من كل هذا تبين لإدارة السوق<sup>(٣٧)</sup> أن بعض الشركات تلجأ إلى التلاعب بأرقام تقاريرها السنوية (الميزانية والأرباح والخسائر) بشكل لا يعكس أوضاعها الحقيقية فيظهرها شركات رابحة (على الرغم من أنها تحقق خسائر) ويخفي عيوب إدارتها وإن صح هذا الأمر فإن هذه الممارسات تهبط بالتقارير السنوية في مثل هذه الشركات فتجعل منها وسيلة للتلاعب بدلا من أن تكون أداة للإفصاح المالي السليم وتنفي عنها صفة الصدق في التعبير عن الأوضاع المالية الحقيقية . وهذا الأمر من أخطر الممارسات التي يمكن أن تؤثر سلبا على نفسية وثقة المستثمر في مجال الأوراق المالية عند اكتشافه لهذا التلاعب وتأتي خطورة هذا الأمر من أن المستثمر يفقد الثقة ليس في الشركات التي يتم اكتشاف تلاعبها فحسب بل ويتعداها إلى جميع الشركات خاصة وأن المستثمر لا تتوفر لديه الوسائل والأساليب التي تمكنه من التمييز بين الشركات الصادقة والشركات المتلعبة .

#### ٤ - قصور شروط الإدراج عن خلق استمرارية التعامل على مستوى السهم :

إن من الوظائف المهمة للأسواق المالية خلق استمرارية التعامل وإكساب الورقة المالية صفة السيولة . ولاستمرارية التعامل مستويان : مستوى الورقة المالية (السهم أو السند) ومستوى السوق . ويمكن تحقيق استمرارية التعامل في السوق عن طريق انعقادها دوريا . وأما العوامل التي تؤدي إلى توليد الاستمرارية بالنسبة لورقة ما (السهم العادي مثلا) فهي وجود عدد كبير من حملة الأسهم في الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة الواحدة وكبر حجم الشركة ذاتها . لذا حرصت البورصات العالمية ومنها بورصة نيويورك على وضع شروط معينة تتعلق بهذا الأمر يجب أن تتوفر في الشركة قبل أن توافق على إدراجها فمن هذه الشروط مثلا : يجب أن يكون عدد من يحملون ١٠٠ سهم من أسهم تلك الشركة لا يقل عن ٢٠٠٠ مساهم وأن يكون عدد الأسهم المتداولة بين الجمهور من أسهم تلك الشركة لا يقل عن مليون سهم . .

- ونظرة فاحصة على شروط الإدراج في سوق عمان المالية تبين أن هذه الشروط قد أغفلت ما يؤدي إلى خلق هذه الاستمرارية فهي قد أغفلت :
- ١ - تحديد الحد الأدنى لعدد من يحملون حداً أدنى من أسهم الشركة التي تطلب الإدراج لضمان استمرارية التعامل في أسهم تلك الشركة .
  - ٢ - تحديد الحد الأدنى لعدد الأسهم المتداولة بين الجمهور للشركة التي تطلب الإدراج .
- إن غياب هذين الشرطين<sup>(٣٧)</sup> أدى إلى ظهور عدد من الشركات المدرجة والتي لا يتم التعامل بأسهمها كما هو موضح من جدول رقم (٩) التالي حيث يتبين أن نسبة الشركات المدرجة التي لا يتم التداول بأسهمها مطلقاً يتراوح بين ١١٩٪ و ١٤٪ من مجموع الشركات المدرجة في كل عام منذ ١٩٧٨ ولغاية ١٩٨٣ .

**جدول رقم (٩)**  
**عدد الشركات المدرجة التي لا يتم التعامل بأسهمها**  
**ونسبتها إلى مجموع الشركات المدرجة**  
**خلال الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٣**

السنة	عدد الشركات المدرجة	عدد الشركات التي تم تداول أسهمها	عدد الشركات التي لم يتم تداول أسهمها إلى مجموع الشركات المدرجة	نسبة الشركات التي لم يتم تداول أسهمها إلى مجموع الشركات المدرجة
١٩٧٨	٦٧	٥٧	١٠	١٤٫٩٪
١٩٧٩	٧١	٧٠	١	١٫٤٪
١٩٨٠	٧١	٦٦	٥	٧٪
١٩٨١	٧٢	٦٩	٣	٤٫٢٪
١٩٨٢	٨٦	٨٢	٤	٤٫٧٪
١٩٨٣	٩٥	٩٠	٥	٥٫٣٪

**المصدر :** الأرقام المطلقة : مجموعة من تقارير سوق عمان المالية السنوية .  
كما أن المتبع لتقارير سوق عمان المالية السنوية يرى بوضوح تام أن السوق لم تنجح في خلق استمرارية التعامل بالسندات ولا بإكسابها صفة السيولة فقد ورد في التقرير السنوي السادس للسوق عن عام ١٩٨٣ ما يلي :

”لم يشهد السوق الثاني للسندات عام ١٩٨٣ أي نشاط ملحوظ له بل على العكس من ذلك حصل تراجع في حركة تداول السندات سندات التنمية واسناد القرض للشركات المساهمة والمؤسسات العامة مقارنة مع الأعوام السابقة“<sup>(٣٨)</sup> .

#### ٤ - تكوّن شركات الوساطة المالية عن قيامها بدور الشركات صانعة الأسواق :

سعت سوق عمان المالية ومنذ البداية إلى تطوير خدمات الوساطة المالية من خلال ترخيص عدد من شركات الوساطة المتخصصة والمتفرغة لأعمال سوق رأس المال لتكون شركات صانعة للسوق Market Makers عن طريق العمل على تنشيط تداول الأوراق المالية من خلال تمويل عمليات التداول في السوق الثانوية فتقوم بوظيفة التغطية والتوزيع والتسويق للأوراق المالية اعتباراً من مرحلة الإصدار الأولى لها وقد نما عدد شركات الوساطة المالية حتى وصل إلى (٢٨) شركة بلغت رؤوس أموالها إلى ما يزيد على (٤٥) مليون دينار في منتصف عام ١٩٨٢ منذ أغلقت السوق باب ترخيص مثل هذه الشركات لمدة سنتين من تاريخه (٣٨) .

ولكن ثبت أن هذه الشركات لم تساهم في التمويل القصير الأجل لتمويل عمليات التداول في السوق الثانوية بشيء وخاصة في الآونة الأخيرة مما عمق الركود في السوق المالية كما أنها لم تقم بواجبها كصانعة للسوق مما أضعف الثقة بنيتها (وحتى بقدرتها) على القيام بما هو متوقع منها كصانعة للسوق وهو الدور الرئيسي والحيوي المتوقع منها للمساعدة في توفير صفة السيولة والاستمرارية للأوراق المالية المتعامل بها من أسهم وسندات .

#### وماذا عن المستقبل ؟

مما سبق تبين أن الظروف المساعدة التي واكبت السوق في السنوات الأولى من عمرها لم تستمر على ما كانت عليه وفقدت زخها فقل ما كانت ترفد به الاقتصاد الأردني بشكل عام من أموال ساعدت على نمو السوق وازدهارها وتوسعها وما يدعو إلى الحذر أن التراجع في معظم هذه العوامل أمر أثبت أنه ليس مجرد سحابة صيف وأكثر ما نخشاه أنه قد يستمر لفترة من الصعب التنبؤ بمداها لا سيما وأنه من الطبيعي أن تفقد بعض هذه العوامل زخها بفعل مرور الزمن .

ولا نستطيع أن ننكر ما قامت به إدارة السوق من جهود لتطويق الوضع والحذر من النتائج السيئة مثل المقترحات التي تقدمت بها في تقريرها الخامس بشأن علاج بعض مظاهر الركود ، وكذلك لا ننكر جهود البنك المركزي لتنشيط السوق مثل قراره الذي أصدره في آذار عام ١٩٨٤ الذي ألزم كل بنك مرخص في الأردن بأن يمتلك ما لا يقل عن ١٥٪ من رأسماله واحتياطياته بشكل أسهم في شركات صناعية وإنتاجية ولكن هذا القرار أثبت أيضاً أنه كان محدود الأثر وعرضي التأثير حيث أنه نشط السوق لفترة لا تزيد على عشرة أيام عاد بعدها مؤشر أسعار الأسهم وحجم التداول إلى الانخفاض .

والأمل معقود على سياسة تنشيط القطاع الخاص التي استهدفتها حكومة السيد زيد الرفاعي الأخيرة في الأردن وقراراتها بإعفاء رعايا دول مجلس التعاون الخليجي من متطلبات تأشيرة الدخول والإقامة والاتفاقيات المتعددة المعقودة مع جمهورية مصر العربية وافتتاح طريق العقبة نوبيع وتكليف وزارة التجارة والصناعة الأردنية لفريق من المختصين بدراسة وسائل وأساليب تنشيط الصادرات الأردنية والشائعات عن اعتزام الحكومة الحالية الرجوع عن بعض القرارات التي اتخذتها حكومات سابقة بهدف تنشيط حركة بيع وشراء الأراضي وكذلك إعلان الحكومة الحالية عن مضاعفة الجهود لاكتشاف المزيد من البترول ، كل هذه الأمور قد تؤدي ثمارها فتعيد للعوامل المؤثرة في سوق عمان المالية زخها وتخلق عوامل جديدة تؤثر إيجابيا في السوق فتعيد لها نشاطها وحيويتها .

إضافة إلى المقترحات القصيرة الأجل والطويلة الأجل التي تقدمت بها سوق عمان المالية في مذكرتها المنشورة في جريدة الدستور في عدديها الصادرين في ٧٦ و٧ أيار ١٩٨٥ بهدف تنشيط السوق وإعادة الثقة إلى نفوس المتعاملين بالأوراق المالية ، فمن هذه المقترحات ما يركز على نواحي الإفصاح المالي وبعضها ما يركز على تنظيم ترخيص الشركات الجديدة بحيث لا تزيد عن حاجة القطاع الذي ستخدمه لا سيما قطاع التجارة والخدمات وبعضها له علاقة بالتشريعات والقوانين وآخر له علاقة بتنظيم عمليات تحويل ملكية الأسهم بحيث تكون مركزية لجميع الشركات وحفز الشركات المالية على النهوض بالدور المطلوب منها كصناعة للأسواق . . الخ .

جميع هذه المقترحات يمكن وصفها بأنها محاولة جادة لمعالجة العوامل الخاصة التي تم بحثها آنفا وهنالك أمل كبير في أن علاج السلبات الناتجة عن هذه العوامل قد يعمل على إعادة الكثير من الثقة التي فقدتها المستثمر .

#### الخلاصة والاستنتاجات :

سعت هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب التي أدت الى تزايد نشاط سوق عمان المالية في السنوات الأولى من عمرها بشكل ملحوظ وتقييم قدرة السوق على الاستمرار في تحقيق هذه المستويات العالية من النشاط . فتبين أن البيئة الاقتصادية والمالية التي سادت الأردن في العقد السابع وأوائل العقد الثامن من هذا القرن أفرزت عوامل عامة دفعت بزخها سوق عمان المالية إلى مستويات عالية من نمو النشاط في السنوات الأولى من عمرها وأخرى خاصة أثرت سلبا على ثقة المستثمرين بالأوراق المالية . وقد تم بحث كل من العوامل العامة والخاصة بالتفصيل .

وقد تبين أنه بمرور الزمن واعتبارا من عام ١٩٨٢ على وجه التحديد ، تعرضت

البيئة المالية والاقتصادية في الأردن الى هبوط في معظم عناصرها من حيث معدلات النمو عن المستويات التي كانت سائدة في السنوات الأولى من عمر السوق مما أفقدها زخمها وأثر بشكل سلبي وفعال على السوق بشكل عام فعانت من الركود في أعمالها . كما رافق ذلك ظهور تأثير العوامل الخاصة السلبي على ثقة المستثمرين فعمق ذلك الركود الذي اتخذ مظهرين الأول منها التباطؤ المضطرب في نمو حجم التداول وتراجعته الى السالب والثاني تراجع أسعار الأسهم المتداولة وتحقيقها لمعدلات سالبة أيضا ولا مفر من الاعتراف بأنه ليس هناك في الوقت الحاضر مؤشرات تدل على أن مسار التغير في هذه العوامل سوف يتبدل نحو الأحسن في المستقبل المنظور مما يجعل مستقبل السوق وقد رتها على التغلب على الركود الحالي وعودتها الى مستويات نمو النشاط التي شهدتها في بداية عهدها أمرا غير مؤكد في الوقت الراهن على الأقل على الرغم من جهود إدارة السوق وسعي البنك المركزي الأردني لتنشيطها .

إلا أن الإجراءات والقرارات التي اتخذتها حكومة السيد زيد الرفاعي الجديدة والتي تهدف إلى تنشيط القطاع الخاص بشكل عام وإلى استعادة التضامن العربي والمقترحات التي تقدمت بها السوق مؤخرا (إذا ما تم تنفيذها) تنعش الآمال بقدرتها على التأثير إيجابيا على السوق في المستقبل ولكن على المدى الطويل .

#### التوصيات :

وفي ضوء ما سبق نرى أن البيئة الأردنية الاقتصادية والمالية والعامة لها تأثير مباشر وخاص على نشاط سوق عمان المالية ولذا فإن التوصيات الممكن الخروج بها لتنشيط هذه السوق تتخذ اتجاهين الأول يتعلق بالعوامل العامة وهو طويل الأجل ويمكن حصر بنوده بما يلي :

أ- ١ - الإسراع في تنشيط القطاع الخاص في الأردن بشتى الوسائل بما فيها الاستفادة من إمكانيات التعاون مع الدول العربية المجاورة .

أ- ٢ - استعادة الوفاق والتضامن العربي لما لذلك من آثار إيجابية على البيئة الاقتصادية والمالية في الأردن وبالتالي على السوق المالية فيها .

ومن حسن الحظ أن جميع هذه التوصيات إما قيد البحث وإما قيد التنفيذ من متخذي القرار في البلد في الوقت الراهن .

وأما الاتجاه الثاني فيتعلق بالنواحي الفنية والعوامل الخاصة وهو طويل الأجل أيضا ويستهدف تشجيع المستثمرين على استعادة ثقتهم بالتعامل بالأوراق المالية ويمكن حصر بنوده بما يلي :

ب- ١ - توصي إدارة السوق والمؤسسات الحكومية ذات العلاقة مثل البنك المركزي الأردني



ووزارة التجارة والصناعة وغيرها من المؤسسات ذات العلاقة بأن تزيد من جهودها في تعميق السوق عن طريق تسهيل عمليات التبادل ونقل الملكية وتخفيض تكاليف التعامل بالنسبة للمستثمر والوكيل وتأمين حضور السوق عربيا ودوليا عن طريق دراسة إمكانية إدراج شركات غير أردنية لغايات التعامل بأسهمها في الأردن وتمكين الرعايا غير الأردنيين من التعامل بالسوق<sup>(١)</sup>.

- ب - ٢ - العمل على النهوض بدقة ونوعية وكمية الإفصاح المالي والتشديد على ذلك .
- ب - ٣ - العمل على زيادة كفاءة السوق بالمعنى الصحيح للكلمة<sup>(٢)</sup> عن طريق التشديد على دقة المعلومات ونشر المزيد منها عن أوضاع الشركات المدرجة وتمكين أكبر عدد ممكن من المهتمين من الحصول على هذه المعلومات بأقل ما يمكن من التكاليف .
- ب - ٤ - تعديل شروط الإدراج بحيث يصبح بالإمكان ضمان استمرارية التعامل على مستوى الورقة المالية وبالتالي ضمان سيولتها ويجب أن تشمل التعديلات اشتراط توفر حد أدنى لعدد الأسهم المتداولة للشركة طالبة الإدراج وحد أدنى لحصة أسهم تلك الشركة وحد أدنى من السنوات المتابعة التي تكون الشركة قد قامت خلالها بتوزيع فعلي للأرباح قبل إدراجها .
- ب - ٥ - حفز الشركات المالية على القيام بدورها المتوقع منها كصناعة للسوق لضمان سيولة الورقة المالية .

## المحاش

- (١) Lawrence S. Ritter & William L. Silber, **Principles of Money : Banking & Financial Market** . (New York , Library of Congress) 1980 . P. 55 .
- (٢) يطلق على الأدوات المالية الطويلة الأجل مثل الأسهم والسندات إسم الأوراق المالية Financial Papapers أما الأدوات المالية القصيرة الأجل فيطلق عليها اسم الأوراق التجارية ز هشام البساط : الأسواق المالية الدولية وبيرويات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف (بيروت ، اتحاد المصارف العربية) ، ١٩٧٥ ص ٢١ .
- (٤) Hirt & Block fundamentals of Investment Management and Strategy, (Richard D. Irwin , Homewood , 111 . , 1983) , p. 34 .
- (٥) Joseph . M . Burns , **A Treatise on Markets , Spot , Futures and Options** (Washington D . C . 1979) , pp. 6 , 31 , 58 .
- (٦) للباحث بحث آخر بعنوان "تقييم سوق عمان المالية داخليا : نطاق العمل ، الوظائف والفعاليات ومستوى الكفاءة" يتم فيه بحث وظائف السوق المالية النموذجية وصفاتها ، كما ينبغي أن تكون عليه وتقييم سوق عمان المالية في ضوء ذلك . . . ويمكن اعتباره مكملا لهذا البحث - قيد النشر في هذه المجلة .

- (٧) سوق عمان المالية ، التقرير السنوي الخامس لعام ١٩٨٢ ، ص ٥ ، سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي :  
التقرير الخامس للسوق .
- (٨) سوق عمان المالية ، التقرير السنوي السادس لعام ١٩٨٣ ، ص ١٤ ، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : التقرير السادس للسوق .
- (٩) المرجع السابق ، ص ٢٥ .
- (١٠) كما هي نهاية عام ١٩٨٣ .
- (١١) جريدة الدستور الأردنية - عدد يوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ، صفحة ٧ .
- (١٢) عقد في أبو ظبي في أوائل ، شباط (فبراير) عام ١٩٨٥ برعاية صندوق النقد العربي .
- (١٣) هنالك العديد من هذه الدراسات منها على سبيل المثال لا الحصر ما كتبه كل من :  
أ - حربي النوبي وسليم أمين أبو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج ، عمان ، البنك المركزي الأردني - دائرة الأبحاث والدراسات ، ١٩٨٢ .  
ب - بسام الساكت : تطوير وتنمية التحويلات : دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بيروت ، ١٩٨١ .  
ج - تيسير عبد الجابر "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" مجلة العمل ، العدد ١٩ (١٩٨٢) ص ٦ - ٧ .  
د - عادل لطفي اسعد "القوى العاملة في الأردن" مجلة العمل ، العددان ١٣ ، ١٤ (١٩٨١) ص ٣٦ - ٣٩ .
- هـ - مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت : العمالة الأجنبية في اقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .
- و - اسماعيل سعيد زغلول ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، آب ١٩٨٤ .
- ز - جليل بدر طريف : قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، آب ١٩٨٤ .
- (١٤) هنالك جداول في هذا البحث تحتوي على معلومات لسنوات تقع قبل عام ١٩٧٤ .
- (١٥) البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧ ، وسيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي - تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ .
- (١٦) وزارة الصناعة والتجارة : مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن أعمال التأمين في الأردن ١٩٧٣ - ١٩٨١ ، عمان ١٩٨٢ ص ٩ . سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : التقرير السادس عن مراقبة أعمال التأمين .
- (١٧) طلال جوارنه ، سوق عمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، ١٩٨٤ ، ص ٣٣ . سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : جوارنه : سوق عمان المالي .
- (١٨) المجلس القومي للتخطيط ، خطة التنمية الخمسية الأولى (١٩٧٦ - ١٩٨٠) ، عمان ، الأردن ، ص ٦٠ ، سيشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : خطة التنمية الأردنية الخمسية الأولى .
- (١٩) جوارنه ، سوق عمان المالي ، ص ٤١ - ٤٥ .

- (٢٠) اسماعيل زغلول ، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، الأردن ، ١٩٨٤ ، ص ١٣ - ١٤ . ويشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : زغلول ، تحويلات الأردنيين .
- (٢١) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ١٩ .
- (٢٢) Saad Eddin Ibrahim , *The New Arab Social Order* , (Croom Helm , London , England , 1982) , p . 36 & 72 .
- (٢٣) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٢٥ - ٣١ .
- (٢٤) عبد اللطيف أبو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة (البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات (١٩٨٨) ص ٢١ ، ص ٢٤ . ويشار إلى هذا المرجع فيما بعد كما يلي : أبو حجلة دراسات .
- (٢٥) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٤٣ .
- (٢٦) بسم الساكس ، تطوير وتنمية التحويلات ، ويشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي : الساكس ، تطوير .
- (٢٧) زغلول ، تحويلات الأردنيين ، ص ٦٥ .
- (٢٨) المرجع السابق ، ص ٨٠ .
- (٢٩) انظر نص المقابلة مع محافظ البنك المركزي الأردني الذي نشرته جريدة الدستور في ملحقها الخاص ، المال والبنوك في الأردن . بتاريخ . ٢٠ آب (أغسطس) ، ١٩٨٤ ص ٢ - ٤ .
- (٣٠) المرجع السابق .
- (٣١) سوق عمان ، التقرير السادس ، ص ٢٥ .
- (٣٢) جريدة الدستور الأردنية ، ملحق خاص : المال والبنوك في الأردن ، ٢٠ آب (أغسطس) ١٩٨٤ ، ص ٢ - ٤ .
- (٣٣) نشرة سوق عمان المالي ليوم الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ المنشورة في جريدة الدستور الأردنية الصادرة بذلك التاريخ .
- (٣٤) مذكرة سوق عمان المالي المنشورة في عدد جريدة الدستور الصادر يوم الاثنين ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ ويشار لهذا المرجع فيما بعد كما يلي مذكرة سوق عمان في جريدة الدستور .
- (٣٥) التقرير السنوي الخامس لسوق عمان المالي ، ١٩٨٢ ، ص ٩١ - ٩٢ .
- (٣٦) مذكرة سوق عمان في جريدة الدستور ، مرجع سابق ، عدد الاثنين : ١٩٨٥/٥/٦ ص ٧ وعدد الثلاثاء ١٩٨٥/٥/٧ ص ٧ .
- (٣٧) ليس من الضروري أن تكون هذه الحدود الدنيا مرتفعة كما هي الحال في بورصة نيويورك ولكن من المفيد أن تكون عند مستويات معقولة تضمن استمرارية أكثر للتعامل على مستوى الورقة .
- (٣٨) المرجع السابق ، ص ١٣٣ .
- (٣٩) بعد التأكد من جدوى هذين الأمرين وتأثيرهما على الاقتصاد الأردني بشكل عام وعلى المستثمر الأردني بشكل خاص .
- (٤٠) السوق الكفؤة هي السوق التي تعكس أسعار الأسهم فيها جميع المعلومات المتوفرة عن الشركة المصدرة بحيث تتغير هذه الأسعار بما يتلاءم من تغير العائد الفعلي المرغوب فيه من اقتنائها ذلك العائد الذي يجب أن يتلاءم مع مستوى المخاطرة التي يتضمنها اقتناء ذلك السهم .

## المراجع

أ) بالعربية .

- (١) إسماعيل سعيد زغلول، تحويلات الأردنيين وتأثيرها على الاقتصاد الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات . البنك المركزي الأردني ، آب ١٩٨٤ .
- (٢) د . بسام الساكت . تطوير وتنمية التحويلات ، دراسة مقدمة إلى المؤتمر الخاص بالهجرة الدولية في العالم العربي ، اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ، بيروت ، ١٩٨١ .
- (٣) د . تيسير عبد الجابر ، "استثمار واستخدام الموارد البشرية الأردنية" ، مجلة العمل العدد ١٩ (١٩٨٢)
- (٤) جريدة الدستور الأردنية عدد يوم الاثنين ٦ مايو (ايار) ١٩٨٥ وعدد يوم الثلاثاء ، ٧ مايو (ايار) ١٩٨٥ .
- (٥) جريدة الدستور الأردنية ، ملحق الدستور الخاص : المال والبنوك في الأردن ، ٢٠ آب (اغسطس) ١٩٨٤ .
- (٦) جليل بدر طريف : قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية ، البنك المركزي الأردني دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٤ .
- (٧) حربي النبوي وسليم أمين أبو الشعر ، حوالات العاملين في ضوء واقع هجرة الأردنيين إلى الخارج ، عمان ، البنك المركزي الاردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ١٩٨٢ .
- (٨) دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، النشرة الاحصائية الشهرية أعداد متفرقة منذ عام ١٩٧٩ حتى كانون الثاني عام ١٩٨٥ .
- (٩) دائرة الأبحاث والدراسات ، البنك المركزي الأردني ، التقرير السنوي الرابع عشر لعام ١٩٧٧ ، عمان الأردن .
- (١٠) دائرة الإحصاءات العامة الأردنية ، الدخل القومي ١٩٦٧-١٩٧٣ ، ١٩٧٥-١٩٧٦ ، عمان ، الأردن .
- (١١) سوق عمان المالي ، التقرير السنوي الخامس ١٩٨٢ والسادس ١٩٨٣ والسابع ١٩٨٤ .
- (١٢) مركز دراسات الوحدة العربية والمعهد العربي للتخطيط في الكويت : العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٣ .

- ١٣) المجلس القومي للتخطيط (في الأردن) ، خطه التنمية الخمسية الأولى ١٩٧٦ - ١٩٨٠ . عمان ، الأردن .
- ١٤) مجلة البترول والغاز العربي ، باريس ، عدد تموز (يوليو) ١٩٨٤ .
- ١٥) عادل لطفي : أسعد ، "القوى العاملة في الأردن ، مجلة العمل ، العددان ١٣ ، ١٤ (١٩٨١)
- ١٦) عبد اللطيف أبو حجلة ، دراسات في اقتصاديات المناطق المحتلة ، البنك المركزي الأردني ، دائرة الأبحاث والدراسات ، عمان ، الأردن ١٩٨١ .
- ١٧) طلال جوارنة ، سوق عمان المالي وأهميته في الاقتصاد الأردني ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية ، الجامعة الأردنية ١٩٨٤ .
- ١٨) هشام البساط ، الأسواق المالية الدولية وبورصات الأوراق المالية وسياسات تكوين محفظة الأوراق المالية في المصارف ، اتحاد المصارف العربية ، بيروت ١٩٧٥ .
- ١٩) وزارة الصناعة والتجارة الأردنية ، مديرية مراقبة التأمين ، التقرير السادس عن أعمال التأمين في الأردن ١٩٧٣ - ١٩٨١ عمان ، الأردن ، ١٩٨٢ .

#### ب) بالانجليزية.

- 1) Burns , Joseph M . , **A Treatise On Markets , Spot , Futures and Options** Washington D . C . , 1979 .
- 2) Hirt , Geoffrey a . ,Block , Stanly B . , **Fundamentals of Investment Management and Strategy** , Richard D . Irwin , Homewood , 111 . , 1983 .
- 3) Ibrahim , saad Ed deen , **The New Arab Social Order** , Croom Helm , London , England , 1982 .
- 4) Ritter , Lawrence S . & Silber & William L . , **Principles Of Money : Banking & Financial Market** , Library of congress , New York , 1980 .



## التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي على الاقتصاد المصري في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨٣

فتحي خليفة علي خليفة

قسم الاقتصاد - جامعة أسيوط

شهدت حقبة السبعينات وأوائل الثمانينات من هذا القرن ظهور عدد من الظواهر الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في المنطقة العربية ويمثل انتقال العمالة بين دول المنطقة العربية إحدى هذه الظواهر الجديدة التي اخذت ابعاداً كبيرة في المنطقة العربية. وقد شهدت مصر عملية تصدير واسعة النطاق لراسمالها البشري واحتلت العمالة المصرية نسبة كبيرة من بين العمالة الموظفة في البلاد العربية البترولية.

وتقدر بعض الجهات الحكومية عدد المصريين في الخارج بما يتراوح ما بين ثلاثة وأربعة ملايين فرد يمثلون ١٠٪ من السكان في مصر تقريبا، ويتوزعون في معظم الدول البترولية ويحولون إلى مصر ما يقرب من ٥ مليار دولار نقداً أو عينات، وهذه التحويلات تمثل نسبة كبيرة من الدخل القومي - كما أنها ساعدت على التخفيف من عجز ميزان المدفوعات، وامتصت الهجرة جزءاً من البطالة المحتملة، وظاهرة التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة المؤقتة للعمالة إلى الدول العربية إحدى الظواهر التي صاحبت ارتفاع العوائد البترولية في هذه الدول، في أعقاب ارتفاع أسعار البترول عام ١٩٧٣ وقد واكب هذه الظاهرة سلسلة من التغيرات التي طرأت على الاقتصاد المصري وأثرت على أدائه كما أدت الى تغييرات اجتماعية واسعة فيه.

وتحاول هذه الورقة تتبع التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين

العاملين بالخارج على الاقتصاد المصري بشكل عام وذلك باستعراض نشأة الظاهرة، ثم التركيز على الآثار المباشرة وغير المباشرة للتحويلات على المتغيرات الاقتصادية في مصر وفي النهاية تقييم الأثر الصافي للتحويلات سالبة أم إيجابية .

نشأة ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة :

إن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات والذي لم يكن منقطع الصلة عن أدائه قبلها، هو الذي أدى إلى نشأة الظاهرة، فلقد شهد الاقتصاد المصري طوال السنوات الثلاثين الماضية تطورات كبيرة وإن اختلفت التوجهات الاقتصادية والسياسية في كل فترة، فقد تميزت الفترة من ١٩٥٢ - ١٩٥٩ بحرية المشروع الخاص بينما تميزت الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٦٤ بالتخطيط الشامل إلى حدما، ونفذت خلالها الخطة الخمسية الأولى بينما الفترة من ١٩٦٦ حتى سنة ١٩٧٣ شهدت توقف الاستثمارات وبالتالي التنمية نتيجة لعوامل عدم الاستقرار إذ شهدت هذه الفترة ثلاثة حروب هي حرب اليمن ثم حرب ١٩٦٧ وأخيرا حرب ١٩٧٣ وقد ألقت هذه الفترة ظلالا كثيفة أعاققت مسيرة الاقتصاد القومي ليس أثناءها فقط وإنما بعدها أيضا .

أما الفترة من ١٩٧٤ وحتى الآن فقد شهدت تطبيق الانفتاح الاقتصادي وإتاحة حرية أكبر للمشروع الخاص وإفساح المجال أمام العرض والطلب في السوق بل وتحلت الحكومة عن كثير من المجالات للقطاع الخاص مثل التجارة الخارجية، ونتيجة لكل ذلك توقفت المجهودات الفعلية لإحداث تنمية اقتصادية حقيقية تحاول رفع مستوى معيشة الفئات الأقل دخلا، وإنما انصب أداء الاقتصاد في هذه الفترة على تنمية فئات رجال الأعمال، وإحداث تراكم لدى فئات الدخل المرتفع .

ولاشك أن أداء الاقتصاد المصري خلال فترة السبعينات خاصة في النصف الثاني فيها قد أدى إلى خلق وظهور عديد من عوامل الطرد التي أدت إلى نشأة الهجرة بحثا عن العمل وفرص أفضل للحياة خارج مصر، أو الحصول على دخل أعلى يمكن الفرد من العيش في مستوى معيشة كريم في الداخل بعد عودته .

ونوجز فيما يلي : اهم العوامل التي أدت إلى نشأة ظاهرة الهجرة :

١ - ضعف قدرة القطاعات السلعية على خلق فرص توظيف، وتزايد أهمية القطاعات الخدمية غير الإنتاجية وامتصاصها لجانِب كبير من العمالة مما أتاح



عمالة غير منتجة (إنتاجيتها الحدية تقرب من الصفر) وأجرها منخفض لا يحقق إشباعا كبيرا.

٢ - التضخم الذي وصل إلى أكثر من ٣٠٪ في بعض السنوات في السبعينات والذي كان نتيجة للعامل الأول أي انخفاض الإنتاجية وعدم قدرة الإنتاج السلعي على اللحاق بالسيولة النقدية والتي تزايدت باضطراد حتى وصلت سنة ١٩٨٠ إلى نحو ٤٦٪ مما أوجد قوة شرائية هائلة تطارد كمية قليلة من السلع والخدمات فتتفاقم التضخم والتهبت الاسعار، واستفاد من هذا الوضع ذوو الدخول المتغيرة من تجار وسماسرة . . . إلخ . كما ساهم التضخم في تدني الدخل الحقيقي لذوي الدخل الثابت من موظفين وغيرهم مما جعل هؤلاء يبحثون عن عمل إضافي بعد فترة العمل الرسمية أو يبحثون عن فرصة للهجرة، وكل هذا بدوره ساهم في المزيد من انخفاض الإنتاجية.

٣ - البطالة ومن بين نتائج العامل رقم (١) أيضا انتشار البطالة وعدم قدرة الاقتصاد القومي على خلق فرص توظيف حقيقية وخاصة للمتعلمين وخريجي الجامعات، إذ أن على خريجي الجامعات والمعاهد العالية، والثانوية الفنية الانتظار من ٣ - ٤ سنوات، إلا أن هذا لا ينطبق على بعض التخصصات الفنية مثل الأطباء والمهندسين المعماريين ومساعدى المهن الطبية. وهكذا تزايدت البطالة من ٤٪ سنة ١٩٧٠ الى نحو ١٢٪ سنة ١٩٧٧ وانخفضت بعد ذلك الى ٧,٧٪ سنة ١٩٨١ كما يتضح من الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)  
معدلات البطالة في الفترة ١٩٧٠ - ١٩٨١

السنوات	١٩٧٠	١٩٧١	١٩٧٢	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥
معدل البطالة الى اجمالي القوى العاملة	٤	٥,١	٥,٤	٧,٢	٩,٢	٧,٩

السنوات	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩	١٩٨١	١٩٨٢
معدل البطالة الى اجمالي القوى العاملة	١٠	١١,٨	٩,٩	٨,٣	٨,٦	٧,٧

المصدر :- جمعت وحسبت من أبحاث العمالة بالعينة الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في الفترة من ١٩٧٠ - ١٩٨١

## ٤ - مجموعة العوامل الاجتماعية والنفسية :

ونضيف إلى العوامل السابقة عوامل أخرى غير منظورة لعبت دورا هاما في نمو واستمرار الهجرة وهي :

أ - عامل المحاكاة الذي أصبح يمارس تأثيرا هاما في هذه الظاهرة ولاشك أن هؤلاء المهاجرين يصطبجون معهم مجموعة من السلع الاستهلاكية وخاصة العمرة، كما أنهم ينتقلون من سلم دخلي ومن مستوى اجتماعي إلى سلم دخلي ومستوى اجتماعي آخر كل هذا يخفف مجموعات أخرى من العمال للهجرة. ولهذا نجد أن تأثير المحاكاة في الريف شديد، فهناك بعض القرى أصبحت الآن خاوية من عمالها ويقوم بالزراعة النساء والأطفال والشيوخ.

ب - أيضا عدم قدرة الفرد في الداخل على تحقيق طموحاته لعدم تناسب الأجر وخاصة بالنسبة لذوى المؤهلات مما يصيبهم بالإحباط ويدفعهم للبحث عن فرص للعمل بالخارج.

وهكذا تصافرت عوامل الطرد إلى دفع كثير من العمال خارج البلاد بيد أنه ما كان يمكن للعمال المهاجرة أن تحدث أثرا اقتصاديا واجتماعيا واسعا ما لم تكن الأعداد كبيرة مقارنة بالعمالة الكلية في المجتمع هذا بالإضافة الى استمرارية ظاهرة الهجرة مما جعل الآثار الاقتصادية والاجتماعية تتراكم. كما أن هؤلاء العاملين يحملون كمية كبيرة من النقد الأجنبي تصب في شرايين الاقتصاد القومي بالإضافة إلى تراخي قبضة الدولة في السيطرة على مقدرات البلاد، من أدوات الضبط الاقتصادية والمالية. وعدم التخطيط لمواجهة نقص العمالة المترتبة على الهجرة، وعدم توجيه التحويلات عبر قنوات استثمارية أو عدم ورودها عبر القنوات الرسمية حتى يمكن السيطرة عليها أو على الأقل تتبع مسارها وإنما كانت وما زالت تصب في السوق السوداء فتساعد على مزيد من الانخفاض في سعر صرف الجنيه المصري.

## حجم التحويلات واحتمالاتها المستقبلية :

بلغ عدد المصريين بالخارج نحو ٤٥٠,٠٦٣, في سنة ١٩٨٠<sup>(٣)</sup> وعلى الرغم من ندرة البيانات في هذا الصدد نورد فيما يلي تقديرات مختلفة لعدد العاملين بالخارج ونميل إلى ترجيح التقدير الثالث من الجدول رقم (٢) لاتساقه مع بعض التطورات الاقتصادية واتفاقه مع بعض التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وضخامة هذا العدد من العاملين في الخارج ينعكس في صورة التحويلات النقدية والعينية التي يجولها هؤلاء. وتشكل التحويلات النقدية للمصريين العاملين بالخارج نسبة كبيرة من الموارد الداخلة في مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة فهي تشكل

فتحي خليفة علي خليفة - ٧٥

٣٦,٤ ٪، ٢٥,٩ ٪، ٣٤,٧ ٪ في السنوات ١٩٨١/٨٠، ١٩٨٣/٨٢ على التوالي كما يوضح الجدول رقم (٣)

جدول رقم (٢)

السنوات	التقدير الاول بالالف	التقدير الثاني بالالف	التقدير الثالث بالالف
١٩٦٨	٥٨,٣٢٥	٥٨,٣٢٥	٥٨,٣٥٢
١٩٦٩	٧١,٩٥٠	٧١,٩٥٠	٧١,٩٥٠
١٩٧٠	٨٨,٩١١	٨٨,١١	٨٨,٩١١
١٩٧١	٩٩,٤٩	٩٩,٤٩٤	٩٩,٤٩٤
١٩٧٢	٧٨,٦٥٨	٧٨,٦٦٠	٧٨,٦٥٨
١٩٧٣	٢١٩,٤٥٣	٢١٩,٤٥٣	٢١٩,٤٥٣
١٩٧٤	٥٠٠	٢٤٢,٩٦٠	٢٨٦,٥٣٥
١٩٧٥	٥٥٠	٢٧٩,١٨٤	٣٧٤,٤٢٨
١٩٧٦	٦٠٠	٣٨٦,٥٧٤	٤٩٠,١٩٩
١٩٧٧	٦٥٩	٥٠٥,١٩٢	٦٤١,٦٧١
١٩٧٨	٧٢٥	٨٥٧,٦٨٩	٨٤٠,٦٧٤
١٩٧٩	٧٩٦	٥٤٠,٨١٩	٩٦٦,٧٢٤
١٩٨٠	٨٧٥	٦٣٧,٩١٩	١٠٦٣,٤٥٠
١٩٨١	٩٣١	٤٤٤	٤٤٤
١٩٨٢	٩٩١	٤٤٤	٤٤٤
١٩٨٣	١٠٥٤	٤٤٤	٤٤٤

المصدر : التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج نوفمبر ١٩٨٢) وبيانات سنوات من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ من

Mohie - Eldin, Amr : External Migration of Egyptian Labour, Employment strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

التقدير الثاني والثالث من بنت هانسن، سمير رضوان : العمل والعدل الاجتماعي، مصر في الثمانينات دراسة سوق العمل. مكتب العمل الدولي. دار المستقبل العربي بالقاهرة ١٩٨٣ - ص١٣٥، ١٣٦

جدول رقم (٣)  
الموارد والاستخدامات في نطاق مجمع النقد الأجنبي لدى المصارف المعتمدة  
بالمليون جنيه

١٩٨٣/٨٢		١٩٨٢/٨١		١٩٨١/٨٠		الموارد النقدية
%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	
١٦,٥	٤٠١,٦	٢٢,٣	٤٥٨,٦	١٨,٩	٤٤٢,١	- حصيللة الصادرات
١٠	٢٤٥	١٥,٧	٣٢١,٨	١٧,٧	٤١٣,٥	- إيرادات سلعية
٣٤,٧	٨٤٦,٧	٢٥,٦	٥٣٢,٧	٣٦,٤	٨٥٤,٤	- تحويلات العاملين بالخارج
٣٨,٨	٩٤٤,٨	٣٦,١	٧٤٢,٧	٢٧	٦٣١,٥	- موارد أخرى
١٠٠	٢٤٣٨,١	١٠٠	٢٠٥٥,٨	١٠٠	٢٣٤١,٥	مجموع الموارد

المصدر : التقرير السنوي ١٩٨٢/٨١ ، البنك المركزي المصري ص ٧٩  
التقرير السنوي ١٩٨٣/٨٢ ، البنك المركزي المصري ص ٦٣

فإذا أضفنا إلى التحويلات النقدية التحويلات العينية متمثلة في السلع التي يصطحبها العامل بالخارج معه، بالإضافة الى الاستيراد بدون تحويل عملة نجد أن هذه التحويلات تبلغ ٢١٨٤,٥ ، ١٤٤٣,٣ ، ٢٢٤٣,٢ مليون جنيه في السنوات الثلاث ١٩٨١/٨٠ ، ١٩٨٢/٨١ ، ١٩٨٣/١٩٨٢ على التوالي.

وبين الجدول رقم (٤) تحويلات المصريين العاملين بالخارج وإن كانت قد انخفضت في سنة ١٩٨٢/٨١ نتيجة لانخفاض أسعار البترول من ناحية، وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي عقب مقتل السادات من ناحية أخرى. إلا أن التحويلات عادت للارتفاع مرة أخرى بعد استقرار الأوضاع.

جدول رقم (٤)  
تحويلات المصريين العاملين بالخارج  
في الفترة من ١٩٧٥ - ١٩٨٠

السنوات	التحويلات النقدية	إجمالي التحويلات نقدي+عيني	
١٩٧٥	٢٤٧,٧	٤٥٧,١	
١٩٧٦	٣٤٣,١	٦٨١,٣	٤٩,٠٥
١٩٧٧	٥٣٢,١	١٠٣٩,٩	٥٢,٦٣
١٩٧٨	٨٥٥,١	١٧٦١,٧	٦٩,٤١
١٩٧٩	٩٦٧,٨	٢٢٠٨,٤	٢٥,٣٦
١٩٨٠	١٣٥٤,٤	٢٨٥٦,٣	٢٩,٣٤
١٩٨١	١٠٩٣,٥	٢٥٠٤,٦	٣٣, ٢-
١٩٨١/١٩٨٠	٨٥٤,٤	٢١٨٤,٥	
٨٢/١٩٨١	٥٣٢,٧	١٤٤٣,٥	٣٣, ٢-
١٩٨٣/٨٢	٨٤٦,٧	٢٢٤٣,٣	٥٥, ٤

المصدر : من سنة ١٩٧٥ - ١٩٨١ المجالس القومية المتخصصة مرجع سابق الملحق الإحصائي - ١٩٨١/٨٠ - ١٩٨٣/٨٢ - تقارير البنك المركزي المصري .

ولقد أصبح لمُدخرات العاملين بالخارج أهمية متزايدة، إذ زادت نسبة ما يمثلها إجمالي هذه المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات ٢, ١٢٪ سنة ١٩٧٤ إلى نحو ٤, ٦٠٪ سنة ١٩٧٨<sup>(١)</sup>.

أما من ناحية استمرارية الظاهرة، فلا شك أن كل الدلائل تشير إلى استمراريتها وذلك بالنظر إلى ما تمثله العمالة الإجمالية في الدول البترولية من أهمية خاصة، كما أن العاملين المصريين، يمثلون نسبة عالية، وكثير من الدراسات تؤكد على استمرار هذه الظاهرة في المستقبل القريب المنظور<sup>(٢)</sup> إلا أنه قد تتغير معدلاتها نتيجة لتأثرها بالظروف الاقتصادية والسياسية وهو ما يصعب التكهّن به.

كيفية تصرف المصريين العاملين بالخارج بدخولهم :

من هذا وجدنا أن هناك تحويلات ضخمة تدخل البلاد إما بشكل عيني أو في صورة سلع بصحبة الأفراد العائدين، أيضا في صورة مشتريات من الداخل بالعملة الأجنبية، ولكن لكي نستطيع تحديد تأثير هذه التحويلات على المتغيرات الاقتصادية وعلى المجتمع ينبغي

أن نعرف أوجه إنفاق هذه التحويلات وهل تجد طريقها للاستثمار أم لا ونجد أنه على الرغم من عدم وجود أبحاث ميدانية منشورة تشمل كل المهاجرين عن كيفية تصرف هؤلاء بدخولهم، إلا أن الملاحظات تؤيدها بعض النتائج الأولية لأبحاث اجتماعية ميدانية، ونتائج بعض الأبحاث عن العمالة الزراعية<sup>(١)</sup> بالإضافة إلى الدراسات التي أجريت على مجتمعات متشابهة<sup>(٢)</sup> وهذه كلها تؤكد أن الميل للاستهلاك لدى الفرد المهاجر يبلغ نحو ٤٤٪ بينما يبلغ الميل للدخار نحو ٥٦٪ كما يلاحظ أن المبالغ المحولة تصب في قنوات استهلاكية وفي المضاربة على أسعار العقارات والمباني، والقليل هو الذي يأخذ طريقه إلى الاستثمار، ويؤكد ذلك ما وجد من أن تحويلات المصيرين العاملين بالخارج مسؤولة عن ثلثي الزيادة في الاستهلاك العائلي تقريباً<sup>(٣)</sup>.

ولكن ما هي العوامل التي تؤثر على تصرف هؤلاء العاملين ؟

يمكن إيجاز العوامل التي تؤثر على التصرف في دخول العاملين بالخارج بشكل عام فيما يلي :

#### أ - عوامل شخصية

مثل المهنة، الثقافة أو التعليم، الوسط الاجتماعي - العادات والتقاليد والنمط الاستهلاكي السائد في البيئة.

فلاشك أن مهنة الفرد وثقافته والوسط الاجتماعي المحيط به كلها عوامل تؤثر في كيفية توزيع هذا الشخص لدخله على الاستخدامات المختلفة، كما أن الميل للاستهلاك بدوره يختلف حسب نوعية كل فئة.

#### ب - عوامل موضوعية

مثل الدخل - كمية الثروة السابقة - الملكية والحيازة - حالة الاقتصاد القومي ، استقرار من عدمه - أسعار الفائدة - قنوات الاستثمار المتاحة ، الحرية الاقتصادية القوانين التي تحكم التحويلات هل هي مشجعة أم مقيدة ؟

سعر الصرف المستخدم في التحويل الرسمي هل هو مجزي أم لا ؟ وتؤثر هذه العوامل بصورة أو بأخرى على كيفية تصرف الفرد المهاجر بدخله ومن ثم تتأثر عملية التحويلات وعلى ذلك نجد أن تصرف أساتذة الجامعات المعارين بدخولهم يختلف عن تصرف المدرسين، وهؤلاء بدورهم يختلفون عن تصرف عمال التشيد والعمال الزراعيين.

ونعرض فيما يلي لكيفية تصرف كل فئة من هؤلاء وواجه إنفاقهم.

### أوجه إنفاق المصريين العاملين بالخارج :

#### أولا - أوجه إنفاق الأعضاء المعارين من هيئة التدريس بالجامعات :

ففي دراسة أجريت على الاعضاء المعارين من هيئة التدريس في أكبر ثلاث جامعات هي القاهرة وعين شمس والإسكندرية وجد أن الاستاذ يقوم بادخار نحو ٤٤٪ من المرتب المكتسب في الخارج، أما الباقي ٥٦٪ فيتم إنفاقه في البلد المضيف وعلى شراء سلع استهلاكية مناصفة تقريبا (٢٨٪ على الإعاشة، ٢٨٪ على سلع استهلاكية<sup>(١)</sup>) وتمثل السلع الاستهلاكية في الملابس الجاهزة، وسيارة ثانية وجهاز تليفزيون وأدوات منزلية وسجاجيد وغسالات وثلاجات وغيرها من المعدات والأجهزة الإلكترونية.

أما فيما يتعلق بالتصرف في المدخرات، فقد وجد أن نصف أفراد العينة (٥٥٪) يعمدون إلى شراء فيلا أو شقة جديدة بينما عدد مائل يعتمد إلى وضع أمواله على شكل ودائع ادخارية بالأجل في حين يتجه ثلث العينة ٣٣٪ إلى الاستثمار في مشاريع ندر عائدا ماليا<sup>(١)</sup>.

ويلاحظ أن هذه الفئة تتميز بإشباع معظم الحاجات الأساسية في الداخل ويكون دافع خروجهم تحقيق مزيد من الرفاهية، وتكوين مدخرات لمواجهة المستقبل .

#### ثانيا : أوجه إنفاق المدرسين المصريين العاملين بالخارج :

وفي دراسة أخرى أجريت على عينتين من المدرسين العاملين بالخارج وجد أن الميل المتوسط للاستهلاك - لدى العينة المعارة إلى السعودية - يبلغ نحو ١٧، ٤٦٪ بينما الميل المتوسط للادخار يبلغ نحو ٧٨، ٢٧٪ في حين يبلغ الميل المتوسط لتحويل الدخل لأغراض الإعالة الأسرية نحو ١٥، ٤٪ بينما الميل المتوسط للإنفاق على سلع محضرة إلى مصر ١٠، ٦٪.

أما بعد عودة المدرسين فإنهم يتصرفون بمدخراتهم على نحو مختلف وإن كان يحتل الإنفاق على السلع المعمرة وغيرها، والهدايا والملابس والأدوات المنزلية نسبة كبيرة تبلغ نحو ٦٤٪ لدى العينة الأولى بينما يوجه للاستثمارات نحو ١٦٪ والودائع المصرفية تبلغ نحو ٢٠٪ ويمكن إيضاح ذلك في الجدول رقم (٥)

جدول رقم (٥)  
التوزيع النسبي لإنفاق مدخرات المدرسين المهاجرين  
لدى العودة

أوجه الانفاق	عينة مكونة من ١٦٥ مدرسا (١)	عينة مكونة من ١٠٠ مدرس (٢)
- السلع المعمرة وأدوات المنزل	٢٨	٣٤,٣
- الودائع المصرفية	٢٠	٣٧,٤
- الاستثمارات المباشرة	١٦	٢٨,٣
- شراء الملابس الجديدة	١٣	-
- الهدايا للأهل والمعارف	١٢	-
- سلع ومشتريات أخرى	١١	-

المصدر : نجلاء أنور الأهواني : هجرة العمالة المصرية إلى الدول النفطية وعلاقتها بالتغيرات الهيكلية في الاقتصاد المصري ١٩٦٧ - ١٩٨١ رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة سنة ١٩٨٤ غير منشورة ص ١٨٢ عن

1 — Messiha, Suzanne Anis : Export of Egyptian School Teachers to Saudi Arabian & Kuwait, M. A. Thesis American University in Cairo 1979 P. 35 table 5.3  
2 — Ibid P.54 Table 6—12 .

ثالثا : أوجه إنفاق عمال التشييد المهاجرين :

هذه الفئة من المهاجرين تختلف عن الفئتين السابقتين في أن معظم الحاجات الأساسية لها غير مشبعة، كما أن انخفاض المستوى الثقافي والتعليمي لديها يجعلها تنصرف بطريقة مختلفة.

وفي دراسة على عينة من عمال التشييد حجمها ٥٠ عاملا وجد أن ٣٠٪ من عمال العينة من عمال التشييد توفر ٣٠٪، ١٤٪ من العينة توفر ٤٠٪ بينما ٥٤٪ من عمال العينة توفر ما بين ١٠٪ إلى ١٥٪ من دخلهم<sup>(١)</sup> أي أن متوسط الادخار يبلغ نحو ٢٦٪ وهي نسبة منخفضة الأمر الذي يعني أن نسبة كبيرة توجه للاستهلاك.

ويوضح الجدول رقم (٦) نمط استخدام المدخرات لدى هذه العينة إذ يلاحظ ارتفاع نسبة الإنفاق على الحاجات الذي يبلغ ٧٨٪ كما يلاحظ ارتفاع نسبة من يساهمون في المشروعات الاستثمارية إذ تبلغ ٣٠٪.



جدول رقم (٦)  
نمط استخدام المدخرات في الخارج لدى  
عمال التشييد المهاجرين

نمط استخدام المدخرات	العدد	%
إعداد مسكن وتأثيثه	٦	١٢
شراء سيارة أجرة (تاكسي)	٢	٤
شراء معدات إنتاجية	٢	٤
شراء أرض زراعية	٢	٤
المساهمة في مشروع استثماري صناعي	١٥	٣٠
تأسيس عمل حر	٤	٨
وديعة مصرفية	٣	٦
الإففاق من المدخرات في المستقبل على الحاجات الجارية	٣٩	٧٨

Source : Mahie Eldin, Amr : External Migration of Egypt Labour op. cit P. 147

رابعاً : أوجه إنفاق العمال الزراعيين المهاجرين :

في دراسة أجريت على عينة من العمال الزراعيين تبلغ ٥٥ عاملاً نصفهم من العاملين في قريتي نيقيا ودفرة مركز طنطا بمحافظة الغربية في سنة ١٩٨٣، عن اتجاهات وتطلعات المهاجرين من العمال الزراعيين وتصرفاتهم في مدخراتهم<sup>(٧)</sup> - وجد أن التصرف الفعلي في مدخراتهم يتجه إلى شراء الأجهزة المنزلية في المقام الأول بنسبة تصل إلى ٢٩٪ من إجمالي التكرارات يليها في الأهمية تسديد الديون بنسبة ٢٣٪ تقريباً ثم شراء أرض للبناء، وبناء منزل بنسبة ١٦٪. ويوضح الجدول رقم (٧) هذه المصروفات.

جدول رقم (٧)  
تصرفات العمال الزراعيين المهاجرين بمدخراتهم التي تكونت في الخارج

وجه التصرف	التكرار	%
شراء أجهزة منزلية	٣٥	٢٨,٦٩
تسديد ديون	٢٨	٢٢,٩٥
شراء أرض للبناء أو بناء منزل	٢٠	١٦,٣٩
شراء ماشية	١٤	١١,٤٧
ادخار	١٣	١٠,٦٦
شراء مصوغات	٨	٦,٥٦
شراء آلات	٢	١,٦٤
شراء أرض زراعية	٢	١,٦٤
الجملة	١٢٢	١٠٠

المصدر: د. محمد أبو مندور وآخرون: دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية. مؤتمر هجرة العمالة المصرية للخارج يناير ١٩٨٤ ص ٢٣، ٢٤.

وهكذا نجد أن تصرفات العاملين المصريين تختلف من فئة لأخرى طبقاً للعوامل المؤثرة السابقة، سواء الشخصية أو الموضوعية فنجد أن الادخار لدى العمال الزراعيين المهاجرين منخفض إذ يبلغ ١٣٪ بينما ادخار عمال التشييد يبلغ ٢٦٪ أما بالنسبة للادخار لدى المدرسين وأساتذة الجامعات فهو أعلى إذ يبلغ ٢٨٪، ٤٤٪ على التوالي. الأمر الذي ينعكس مزيماً من الرشادة الاقتصادية مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي الذي يؤثر على تصرفات المهاجرين، بدخولهم.

وهكذا نجد أن دخل العامل الزراعي في الخارج يتجه في البداية لاشباع حاجات أساسية مؤجلة مثل السكن وتكاليف الزواج ثم السلع الاستهلاكية المعمرة ويأتي الاستثمار في مرتبة متأخرة، كما يلاحظ أن شراء الآلات الزراعية بالنسبة للفلاح المهاجر يأتي في مرتبة متأخرة، وفي اعتقادي أن ذلك يرجع إلى سببين الأول عدم الوعي الثاني أن الفلاح لم يألف الميكنة كما أن الفرد المهاجر هو غالباً مالك قزمي وبالتالي يصبح من غير المنطقي أن يفكر في

شراء جرار على الرغم من أنه استثمار مربح مما يوضح أن الفلاح لا يتمتع بالرشادة وكل توجهاته استهلاكية

### بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التحويلات الناجمة عن هجرة العمالة المصرية :

هناك بعض الآثار المباشرة وغير المباشرة لظاهرة التحويلات بعضها يمثل آثارا اقتصادية وأخرى تمثل آثار اجتماعية .

#### ١) بعض الآثار الاقتصادية : أ - التأثير على هيكل القوة العاملة :

تتصف العمالة المهاجرة بأنها الفئة الكبرى والأكثر كفاءة وديناميكية في المجتمع ، وتتميز بالجرأة وأنها تقع في مرحلة الشباب وهم القادرون على الحركة كما أن إنتاجيتهم عالية ولاشك أن خروج مثل هذا العدد (والذي يمثل ١٠٪ ، من قوة العمل) لابد أن يترك تأثيرا سيئا على هيكل القوى العاملة ، بما يؤثر على التنمية الاقتصادية في مصر وقد أدى نقص العمالة من بعض التخصصات وخاصة في مجال عمالة التشييد إلى ارتفاع أجور العمال<sup>(١٣)</sup> وكذلك ارتفع أجر المهن الحرفية ، كما أدت هجرة الفلاح إلى ندرة العمال الزراعيين وارتفاع أجورهم .

ب - المساهمة في زيادة التضخم نتيجة لزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد العاملين بالخارج والتي تصب مباشرة في جانب الطلب وقد تأثرت الأسعار في المباني والعقارات بذلك كثيرا وقد ساهم في ذلك نمو ودائع الأفراد بالعملة الأجنبية نتيجة للتحويلات .

ج - نتيجة للهجرة يتعمد الفرد بعض العادات الاستهلاكية الجديدة مما يؤدي الى إحدى العوامل التي أدت إلى زيادة الاستهلاك الخاص<sup>(١٤)</sup> .

د - ازدواجية الاقتصاد القومي ، وهذه سنتناولها تفصيلا فيما يلي :

هـ - تخفيف العبء على ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثله إجمالي المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات إلى نحو ٤٠,٦٪ كما بلغت نسبة ما يمثله المدخرات من إجمالي قيمة المدفوعات إلى ٤٧,٦٪ لعام ١٩٧٨<sup>(١٥)</sup> ولاشك أن التحويلات أصبحت إحدى المصادر الهامة للعملة الاجنبية .

## ٢ - بعض الآثار الاجتماعية لظاهرة التحويلات :

لقد نتج عن التحويلات الناجمة عن ظاهرة الهجرة عدة تأثيرات على المجتمع نوجزها فيما يلي : -

أ - تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فئات السلم الداخلي، كانت في أدناه ولم يصبح نوع العمل أو التعليم هو الذي يحدد مكانة الفرد الاجتماعية وإنما ما يمتلكه من أموال ولاشك أن الأفراد الذين يعملون بالخارج يمتلكون هذه الأموال.

ب - تدهور قيمة العمل في الداخل وأصبح النجاح في الحياة لا يرتبط بالعمل داخل مصر وإنما في المقدرة على الخروج والعمل في الخارج.

ج - الشعور بالإحباط والاعترا ب لدى الأفراد الذين لا يستطيعون الخروج فتقل إنتاجيتهم نتيجة لعدم القدرة على تحقيق الذات.

د - إدخال عادات وقيم سلوكية غريبة على المجتمع.

هـ - إضاعة الوقت والجهد والمال في البحث عن فرص عمل بالخارج.

و - عدم قبول العامل - بعد عودته - العمل في مصر نتيجة لمغالاته في تقدير أجره وتفضيل عدم العمل حتى تنفذ مدخراته ومراجعة العودة مرة أخرى. ولاشك أن هذا ساهم في ارتفاع أجور الحرفيين في مصر.

ز - التفكك الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك الأسرة بلا عائل لفترة طويلة. أما إذا اصطحب العامل أسرته فستجابه مشاكل تربية النشء.

تأثيرات التحويلات والهجرة على القرية المصرية :

لقد مرت القرية المصرية بتطورات كبيرة في أعقاب الثورة المصرية نتيجة مجموعة من القرارات الإصلاحية، والمشروعات التي كان يقصد بها التطور الحضاري والاقتصادي بدءا بقوانين الإصلاح الزراعي وانتهاء بمشروعات كهرة الريف، وتوصيل مياه الشرب وبناء المدارس والوحدات . . . الخ

إلا أنه على الرغم من إيجابية هذه القوانين والمشروعات كان لبعضها آثار جانبية على الإنتاج الزراعي، فالكهرباء بالنسبة للقرية على الرغم من إمكانية الاستفادة منها في بعض المشروعات الانتاجية داخلها إلا أنها من ناحية أخرى تعنى أن الفلاح لا ينام مبكرا، وتعنى أيضا استهلاك مجموعة من السلع الاستهلاكية المعمرة كأجهزة الترفيه، والأجهزة المنزلية، وخطر استهلاك هذه المجموعة من السلع المتقدمة لا يكمّن في استهلاكها ولكن في أن المرحلة الحالية من التنمية لا تتحمل هذا النوع من الاستهلاك.

كذلك نتج عن قوانين الإصلاح الزراعي تفتيت الملكية، فظهر المالك الأجير وهو يعنى أيضا توفير قوى عاملة تبحث عن عمل، فإن عددا كبيرا منهم هجر القرية منضما إلى المدينة للعمل في مجال البناء والتشييد نظرا لارتفاع الأجر.

ولكن إلى الآن لا يوجد رقم عن عدد الفلاحين المهاجرين، ولكن من المعروف أن هذا العدد كبير للدرجة أثرت على الإنتاج الزراعي، ويكفي زيارة لإحدى القرى حتى يتم معرفة إلى أي مدى أثرت الهجرة على العمل الزراعي في القرية.

ومن المعروف أن حجم القوى العاملة الأجنبية من العمال بلا أرض نحو أربعة ملايين<sup>(١)</sup>. أما إذا أخذنا الفلاحين أصحاب الملكيات القزمية في الاعتبار وكذلك الفلاحين المعدمين في الريف المصري يصل العدد إلى ١٤ مليون يمثلون ٧٤٪ من مجموع السكان في الريف وفقا لتعداد سنة ١٩٦٦، ووصل إلى ١٥ مليون في تعداد سنة ١٩٧٦.

من هذه الأرقام يمكن تصور عدد الفلاحين الذين هجروا القرية، ولاشك أن هناك عدداً من العوامل ساعدت على استنزاف القوى العاملة في القرية نوجزها فيما يلي :

١ - تغير شكل القوى العاملة الفائضة وذلك مع الاختفاء التدريجي للعائلة كشكل اجتماعي للوحدة الإنتاجية، وتحول ما كانت تحتويه من بطالة (قد لا توجد في مواسم الجهد المكثف في الزراعة)، إلى قوى عاملة تظهر في سوق العمل، وبعضهم يهجر الريف لينضم إلى قطاع التشييد أو إلى قطاع العمالة الهامشية نتيجة لفارق الأجر.

٢ - لقد تكفلت الدولة في فترة من الفترات بتعيين المسرحين من الجيش في وظائف خدمة هامشية مما أدى إلى سحب عمالة زراعية منتجة إلى قطاعات خدمية وهذا أدى إلى انخفاض الانتاجية بشكل عام.

٣ - كل هذا أدى إلى عوامل التحضر أو النزوح من القرية، فالخروج من القرية غالباً ما ينتهي بعدم الرجوع إليها، ويسكن النازحون غالباً أطراف المدن ويعملون بالأنشطة الطفيلية. ونتيجة للعوامل السابقة، وتأثير المحاكاة بعد عودة عدد من الفلاحين عقب، الهجرة ازدادت عوامل الطرد.

إلا أنه من ناحية أخرى للهجرة جانبها الإيجابي على القرية منها زيادة التحضر، وحدوث نوع من الحراك الاجتماعي داخل مجتمع القرية، وتغير الوزن الاجتماعي لكثير من الأسر نتيجة لتغير الوزن الاقتصادي، فلم تعد القوة الاقتصادية في أيدي كبار الملاك وإنما في أيدي عدد من العائدين من البلاد العربية، ولكن إلى أي مدى صاحب هذا تغير في علاقات القوى داخل القرية ؟ لاشك أن السنوات القادمة تحمل الإجابة على هذا التساؤل، كما صاحب الهجرة من القرية إلى البلاد العربية انخفاض الانتاج الزراعي في القرية فتحولت من وحدة منتجة للغذاء ومصدرة للمدينة إلى وحدة مستهلكة. بل كثيراً ما يلجأ ساكنو القرية إلى المدينة للحصول على الطعام الذي لم تستطيع القرية أن تنتجه بكفاية. وليس أدل على ذلك من أن كثيراً من السلع الاستهلاكية والغذائية يرتفع سعرها في القرية عن المدينة.

وقد يرجع ذلك إلى تحول كثير من الفلاحين إلى زراعة المحصولات النقدية مثل زراعة الزهور والنباتات العطرية والفواكه ذات الأسعار المرتفعة مثل الفراولة وأيضا اضافة تكلفة نقل الطعام من المدينة إلى القرية. وأخيرا ندرة منافذ التوزيع بها وضعف الرقابة وبخاصة على السلع المدعمة.

- أدت الهجرة إلى نقص العمالة الزراعية، فقلت العناية بالأرض وازداد الاعتماد على النساء والأطفال في زراعة الأرض<sup>(١٧)</sup> مما أدى إلى انخفاض الإنتاج.
- أدت الهجرة للعامل الزراعي إلى اكتساب عادات استهلاكية وتعوده على سلع لا تتوفر في القرية وإنما في المدينة، فزاد الميل للاستهلاك، وخاصة من سلع لم يكن يستهلكها وليس أدل على ذلك من تغير النمط الاستهلاكي في الريف.

#### - السياسة الاقتصادية وظاهرة التحويلات في السبعينات (ازدواجية الاقتصاد القومي) :

مع تطور ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة المؤقتة للعمالة في المجتمع ومع المضي قدما في تطبيق سياسة الانفتاح وعدم علاج حالة التضخم المزمن التي عانى منها الاقتصاد القومي، بالإضافة إلى عدم قدرة الاقتصاد على تمرير تحويلات المصريين العاملين بالخارج عبر قنوات استثمارية جيدة، أصيب الاقتصاد القومي بازدواجية، أي أصبح هناك اقتصادان في اقتصاد واحد<sup>(١٨)</sup> وهي حالة شبيهة بما حدث لاقتصاديات الدول المتخلفة من جراء الاستعمار الأجنبي الذي رابط فيها لفترة طويلة. فيتواجد قطاعان قطاع تقليدي وقطاع متقدم لخدمة تصدير المادة الأولية للمستعمر، إلا أن الازدواجية هذه المرة بفضل الممارسات الاقتصادية والسياسية وتعميق هذه الازدواجية، بواسطة التضخم والذي يعزي جانب منه للتحويلات من الخارج.

ونعرض فيما يلي في عجالة سريعة لكلا القطاعين :

#### أولا - القطاع الانفتاحي :

هذا القطاع له عملته وله سوقه (السوق الحرة)، وله سلعه وهي غالبا سلع مستوردة ، ، كما أن الأدوات المالية النقدية تمارس دورا توزيعيا في صالح أفراد هذا القطاع، وإذا أريد استخدام هذه الأدوات لضبط أداة الاقتصاد القومي فإنها غالبا ما تعجز عن أداء هذا الدور أما أطراف هذا القطاع فهم التجار - السماسرة، المقاولون، العاملون في البلاد العربية، والعاملون في البنوك والشركات والانفتاح. ويلاحظ أن الأجر في الطرفين الأخيرين غالبا يكون بالعملة الأجنبية وبخاصة الدولار.

ويبدو أن هذا القطاع كان من القوة بحيث أصبح له تأثير كبير على القطاع الآخر. كما كان له تأثير في سلطة اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية، كما أدى أيضا إلى تشوه في تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها ليس لإشباع الحاجات الأساسية للمواطنين، وإنما لإشباع حاجات الأفراد الذين ينتمون للقطاع الذي يتميز بقوة شرائية مرتفعة.

فعلى سبيل المثال بدلا من توجيه الاستثمار في اتجاه الإسكان الاقتصادي وجد أن الاستثمارات تتجه إلى الإسكان الفاخر، ليس فقط استثمارات القطاع الخاص وإنما الاستثمارات الحكومية، فالعمرات السكنية الفاخرة التي تقوم وزارة الأوقاف بتشييدها خير شاهد على ذلك.

فعلى الرغم من وجود أزمة إسكان طاحنة نجد أن هناك فائض عرض من هذا النوع من الإسكان الفاخر

#### أ - العملة السائدة في القطاع الانفتاحي :

هي الدولار أو العملات الأجنبية بشكل عام، ونلاحظ سيادة خاصة للدولار، وهذه العملات يصب معظمها في السوق السوداء بعيدا عن البنوك الحكومية. وقد دعم من استخدام العملة الأجنبية في مصر ما يلي :

- أن كثيراً من الشركات الأجنبية تدفع أجر عاملها بالدولار.
- شراء بعض السلع المحلية والمستوردة في الداخل بالعملة الأجنبية مما يزيد من الطلب عليها.
- هناك بعض الرسوم المحلية التي تدفع بالعملة الأجنبية.
- ولاشك أن هناك بعض الإجراءات اتخذت بغرض زيادة حصيلة العملة الأجنبية إلا أنه في مقابل ذلك أهدرت قيمة العملة الوطنية.

وكل هذه العوامل بجانب تدهور القدرة التصديرية أدت إلى تدهور الجنيه المصري تجاه الدولار وأصبح للدولار في مصر سوق تكاد تكون منفصلة عن قيمته في أسواق لندن وباريس وزيورخ كما نجد أن قيمته في مصر ترتفع وتتدعم على مر الأيام ويتضح ذلك من تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين الموازية والسوق السوداء فقد كان الفرق بين السعريين ١١ ر في سبتمبر ١٩٧٣ وتضاعف إلى إن وصل إلى ٢٤ ر في أبريل ١٩٨٢<sup>(٨)</sup> انظر جدول رقم (٨)

جدول رقم (٨)  
تطور سعر صرف الدولار بالجنيه المصري في السوقين  
الموازية والسوداء في الفترة من ١٩٧٣ - ١٩٨٢

السنة	سعر السوق الموازية <sup>(١)</sup>	سعر السوق السوداء	مقدار الفرق بين السعريين	الفرق النسبي بين السعريين
سبتمبر ١٩٧٣	٥٩ر	٧٠ر	١١ر	١٨ر٦
فبراير ١٩٧٥	٦٤ر	٧٥ر	١١ر	١٧ر٢
مايو ١٩٧٦	٦٩ر	٨٠ر	١١ر	١٥ر٩
يوليو ١٩٧٦	٧٧ر	٨٥ر	٠٨ر	١٠ر٤
يناير ١٩٧٩	٧٧ر	٩٠ر	١٣ر	١٦ر٩
يوليو ١٩٨١	٨٤ر	١٠٥ر	٢١ر	٢٥
أبريل ١٩٨٢	٨٤ر	١٠٨ر	٢٤ر	٢٨ر٥

المصدر : د. عبدالمهدي عبدالقادر سويني : مشكلة الانخفاض في سعر الصرف للجنيه المصري - دراسة تحليلية للفترة ١٩٤٧ - ١٩٨٢ ، دار الثقافة العربية القاهرة ١٩٨٣ ص ١٠٤ .

يبدو أن الأمر الذي يسترعي الانتباه أن الدولار أصبح له قوة إبراء فعلية حتى لدى رجل الشارع العادي . وأصبح الدولار في مرتبة تكاد توازي قوة إبراء الجنيه المصري وهو تكريس لتبعية الاقتصاد القومي .

ولقد ساهمت تحويلات المصريين العاملين في الخارج في ذلك . فكما سبق أن رأينا أن نحو خمس سكان مصر كانوا بالخارج ومن ثم فإن العملة الأجنبية تلقى قبولا وهي شيء مألوف لهم .

ومن ناحية أخرى يقدر بعض الاقتصاديين أن هناك كمية كبيرة من النقد الاجنبي متداولة في السوق السوداء ويعيدا عن البنوك . وعلى الرغم من عدم وجود مصدر رسمي يمكن الارتكان إليه في هذا الشأن ، فلاشك بأنه ينتج عن هذا التداول ضغوط تضخمية ، هذا بجانب المضاربة على تخفيض سعر الجنيه المصري .



#### ب - بالنسبة لسوق القطاع الانفتاحي :

يحكم قانون العرض والطلب هذه السوق، والحرية الاقتصادية سائدة أيضا داخله، ولا تتعرض هذه السوق في الغالب لأي نوع من التنظيم من جانب الحكومة وقد أدى ذلك إلى ممارسة جهاز الأثمان لدوره في نطاق تخصيص الموارد ويدل على ذلك نوعية السلع المنتجة داخل هذا القطاع.

#### ج - بالنسبة للسلع المتداولة داخل القطاع الانفتاحي :

نظرا للقوة الشرائية العالية لدى الشرائح العليا لهذا القطاع كان تخصيص الموارد الاقتصادية متحيزا نحو إنتاج سلع الرفاه بشكل عام وهي مستوردة في أغلبها. أما بالنسبة للسلع المحلية فهي سلع أساسية وإنما تنتج خصيصا لهذه الفئة مثل الرغبة السياحي والأطعمة المستوردة . . . وطعام أسماك الزينة الذي يجلب بالطائرة من الخارج، وهذه السلع ذات أسعار خيالية. ومن ثم أصبح لكل سلعة مصرية مقابل أجنبي يستخدمه فقط هؤلاء الذين ينتمون إلى هذا القطاع الانفتاحي وهو ما يسمى في علم الاقتصاد " بسلع التظاهر أو التفاخر".

ويلاحظ أن تقديم هذه السلع صاحبه رواج في بعض خدمات الرفاه فازداد انتشار النوادي الليلية، وعلب الليل والنوادي الرياضية والاجتماعية ذات الطابع الارستقراطي لتكريس هذه الازدواجية وقد صاحب ذلك إنفاق من جانب الحكومة لتوصيل المرافق وخلافه لهذه المنشآت مما يعني إعادة توزيع الدخل في صالح الطبقات العليا ولإشباع حاجاتها.

وعلى سبيل المثال أيضا هناك فنادق أو مستشفيات خاصة بالحيوانات الأليفة والكلاب تبذل إقامة الحيوان فيها ليوم ما يوازي أجر خريج الجامعة في شهر.

#### د - الأدوات المالية النقدية :

مارست هذه الأدوات دورها في صالح الفئة الانفتاحية الجديدة والتي تغلغلت في مراكز اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية وسخرتها لمصلحتها، فقانون الضرائب يصدر بعد أكثر من خمس سنوات من المساومة مع ضعف الأجهزة الضريبية عن حصر مصادر الدخل الضخمة، وقانون الإسكان لا يصدر إلا بعد ضغط من رئاسة الجمهورية أضف إلى ذلك ضعف سيطرة البنك المركزي على البنوك الأجنبية.

ولاشك أن هناك جهوداً تبذل في الآونة الأخيرة وإجراءات كثيرة لدعم سيطرة البنك المركزي.

### هـ - نظام التعليم الخاص بالقطاع الانفتاحي :

صاحب الانفتاح ازدهار التعليم الخاص والمدارس الخاصة التي تجسد اللغة الأجنبية وتزرع لدى النشء عادات معينة لتكريس هذه الازدواجية.

ثانيا - القطاع التقليدي :

يتمثل هذا في القطاع الحكومي والقطاع العام وبشكل عام من ذوي الدخول المحددة والثابتة، ومساهمة هذا القطاع في الانتاج القومي كبيرة. وهو يعاني من منافسة غير عادلة من القطاع الانفتاحي، فهو من ناحية يحصل على بعض مستلزمات الإنتاج بطريقة مدعومة، وقد يطرح منتجه النهائي أيضا بسعر مدعم، ولا يعكس التكلفة الحقيقية، أما الأفراد العاملون به فيحصلون على أجر لا يمثل إلا نسبة مئوية من دخول نظرائهم في القطاع الانفتاحي. فعلى سبيل المثال فقد بلغ متوسط المستوى الفعلي لأجر العامل في مشروعات الانفتاح داخل البلاد نحو ١٠٠٠ جنيه سنويا، ويرتفع الى ١٦٣٤ جنيها في قطاع البنوك، ١٣٧٥ جنيها في قطاع المقاولات ويبلغ نحو ١١٠٠ جنيه في مشروعات المناطق الحرة العامة بينما يبلغ متوسط الأجر السنوي على المستوى القومي ٥٢٤ جنيها فقط<sup>(٣)</sup>

وهذا الفارق في الدخل أدى إلى إحباط لدى الأفراد العاملين في القطاع الانفتاحي فتدنّت إنتاجيتهم وانخفضت قدرتهم على الاداء. ولاشك أن ذلك انعكس على المؤسسات التي يعملون بها فحقق كثير منها خسائر متلاحقة.

ويلاحظ أيضا أن هذا القطاع له عملته وسوقه وسلعه :

فبالنسبة للعملة السائدة فهي الجنيه المصري. وهي عملة تتدهور قيمتها باضطراب بفعل التضخم، أما بالنسبة لسوق السلع في هذا القطاع فهي سوق غير حرة تتدخل فيها الحكومة من أجل إحداث التوازن بين العرض والطلب. فهي قد تدعم السلع سواء في مراحل إنتاجها أو يمتد عند العرض النهائي على المستهلك كما قد تتحكم في كمية الطلب عن طريق البطاقات وذلك بغرض تيسير حصول المستهلك محدود الدخل على هذه السلع أما بالنسبة للسلع المتداولة في هذا القطاع فهي في الغالب سلع أساسية أو ضرورية وأسعارها مدعومة. أما السلع الكمالية التي يتم التعامل فيها في هذا القطاع مثل الأدوات الكهربائية، والأدوات المنزلية التي تنتجها شركات القطاع العام فنجد أن هناك قصورا في إنتاجها والطلب عليها بدليل قوائم الانتظار التي تصل إلى أكثر من سنة للحصول على هذه السلعة. وعلى الرغم من أن قوائم الانتظار هذه مستمرة منذ أكثر من ثماني سنوات فإن هذا لم يدفع المستثمرين عن هذه الصناعات إلى إنشاء خطوط إنتاج جديدة لسد هذا الطلب بدلا من فتح باب الاستيراد، لهذه السلع.

ومن هذا يتضح أن ظاهرة التحويلات قد ساهمت بشكل أو بآخر في تدعيم هذه الازدواجية في الاقتصاد القومي . وقد نتج عن هذه الازدواجية مايلي :

أولا : الشعور بالإحباط لدى المواطن الذي يعمل في القطاع التقليدي والبحث عن فرص للعمل خارج البلاد أو في القطاع الانفتاحي .

ثانيا : لقد أصبحت الهجرة ظاهرة مركبة ومتنامية فالهجرة أدت غالبا الى مزيد من الهجرة بفعل سريان عامل المحاكاة، كما أدت إلى تعميق الازدواجية في الاقتصاد القومي وهي بدورها أدت الى مزيد من الهجرة . أي أن الهجرة والتحويلات أصبحتا سببا ونتيجة في ذات الوقت لازدواجية الاقتصاد القومي .

وأخيرا يبقى السؤال الذي يطرح نفسه، عن ما إذا كانت الهجرة والتحويلات ظاهرة إيجابية أم سلبية ؟ لذا لا بد من اعتماد تحليل النفقة والعائد على الهجرة لتبيين مدى إيجابية الظاهرة .

### تقييم أثر ظاهرة التحويلات (تحليل النفقة والعائد) :

إن عملية تقييم ظاهرة التحويلات عملية تكتنفها الصعوبة نظراً لأن هناك كثيراً من الآثار الاجتماعية والاقتصادية غير المقيسة والتي يصعب تحديدها وقياسها .

ونعرض فيما يلي لإحدى الدراسات التي تناولت تقييم الظاهرة .

- دراسة المجالس القومية المتخصصة لتقييم ظاهرة التحويلات الناجمة عن الهجرة<sup>(١)</sup> :

قامت هذه الدراسات بتقدير بعض بنود التكاليف الخاصة بالهجرة وأيضا تقدير بعض أثرها، إلا أنها لم تستطع تقدير بقية عناصر التكاليف لطبيعتها غير المقيسة، على سبيل المثال تم تقييم الإنتاج الضائع نتيجة الهجرة كما تم حساب تكاليف التعليم والتدريب إلا أنها لم تستطع أن تعبر عن تأثير نقص العمالة الفنية في مصر وارتفاع أجورها وتأثير ذلك على التنمية .

وقد قدر إجمالي التكاليف لهجرة العمالة المصرية بنحو ١٩٢ مليون جنيه عام ١٩٧٥ زادت الى ١٥٢٠ عام ١٩٨١ أي بمعدل زيادة ٤١٪ سنويا في المتوسط .

والجدول رقم (٩) يبين نسبة التكاليف الى مدخرات المصريين العاملين بالخارج وكذلك نسبتها للمبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة .

جدول رقم (٩)  
نسبة التكاليف إلى مداخرات المصربين العاملين بالخارج

البيان	نسبة التكاليف الى		
	مداخرات العاملين بالخارج	لتحويلات العاملين بالخارج	المبالغ المتنازل عنها والاستيراد بدون تحويل عملة
١٩٧٥	٢٥ر	٤٢ر	٦٧ر
١٩٧٦	٢٢ر	٣٦ر	٥٨ر
١٩٧٧	١٩ر	٣٠ر	٤٧ر
١٩٧٨	١٨ر	٢٢ر	٣١ر
١٩٧٩	٢٧ر	٢٩ر	٤١ر
١٩٨٠	٣٧ر	٣٨ر	٥٧ر
١٩٨١	٤٨ر	٦١ر	١٠٠ر

المصدر : التقدير الأول من تقرير المجالس القومية المتخصصة (اقتصاديات

مدخرات المصربين العاملين بالخارج نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٥٤ وبيانات سنوات من ١٩٦٨ - ١٩٧٢ من .

Mohie - Eldin, Amr : External Migration of Egyptian Labour, Employment strategy Mission to Egypt 1980, Doc. NO, 9 P. 70

ويلاحظ ارتفاع التكلفة بالنسبة لهذه التحويلات مع مرور الوقت وأن التكلفة تزداد باستمرار ولكن مع ذلك تظل التحويلات إيجابية في تأثيرها النهائي .

إلا أن أهم الانتقادات التي توجه إلى هذا التقدير يمكن إجمالها فيما يلي :

- ١ - إغفال بعض عناصر التكاليف الهامة مثل ارتفاع تكلفة عنصر العمل في الداخل .
  - ٢ - إهمال حساب فارق الانتاجية بين عنصر العمل الماهر الذي هاجر وعنصر العمل الذي حل محله في الداخل .
  - ٣ - استخدام أسلوب المتوسطات في حساب فئات العمالة المهاجرة أسلوب معيب ولا يعكس الحقيقة .
  - ٤ - عند حساب تكاليف التعليم أخذ متوسط الانفاق على التعليم، ولكن هناك إنفاقاً على التعليم يتم من جانب القطاع الخاص ويمثل في المدارس الخاصة، وأيضاً الانفاق على الدروس الخصوصية التي أصبحت ظاهرة منتشرة لا بد أن تضاف الى تكلفة التعليم .
- ولا بد أن نقرر صعوبة حساب مثل هذه البنود بل يكاد يكون في حكم المستحيل حسابها .

إلا أن هذا لا يمنع من بذل محاولة تجاه ذلك .  
ويصبح السؤال الملح الآن هو كيف يمكن الاستفادة من هذه التحويلات وزيادتها لخدمة الاقتصاد القومي ، وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية بقدر الامكان .

### الخلاصة

نظراً لأن ظاهرة الهجرة انتقائية من جانب الدول المستوردة ، وغير مخططة من جانب الاقتصاد المصري ، وأيضاً نظراً لتشابه مرحلة النمو الاقتصادي بين مصر والبلاد العربية المستوردة للعمالة فإن هذا أدى إلى كثير من السلبيات الناجمة عن الهجرة وأيضاً التحويلات .

فقد حدث عجز في بعض فئات العمال وقد أثر هذا العجز على التنمية الاقتصادية ، وإن كان هذا العجز لا يمكن إعزاؤه فقط إلى الهجرة وإنما أيضاً إلى عدم ارتباط تخطيط القوى العاملة بعملية التنمية الاقتصادية .

على الرغم من التأثير الإيجابي شبه المؤكد للتحويلات إلا أن تدفقها بطريقة غير منظمة أدى إلى ظهور عديد من السلبيات مثل زيادة حدة التضخم وزيادة الاستهلاك الخاص إلى درجة أن ثلثي الزيادة فيه يمكن أن تعزي للتحويلات . كما أدت التحويلات إلى تدعيم زيادة ازدواجية الاقتصاد المصري إلا أنه من ناحية أخرى أدت إلى تخفيف عبء العجز في ميزان المدفوعات فقد وصلت نسبة ما يمثل إجمالي المدخرات إلى إجمالي قيمة الواردات نحو ٦٠٤٪ ونسبتها إلى إجمالي قيمة المدفوعات نحو ٤٧٦٪ في عام ١٩٧٨ . كما بلغت نسبة التحويلات إلى إجمالي الناتج المحلي نحو ٢٠٥٪ ، و ١٨٥٪ في عامي ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ أما من الناحية الاجتماعية فقد كان للتحويلات تأثيرات كبيرة منها :

- × تغير الهيكل الاجتماعي بصعود فئات على السلم الدخلي كانت في أدناه .
- × تدهور قيمة العمل في مصر .
- × الشعور بالإحباط لدى العاملين بالداخل ، وادخال عادات وأنماط استهلاكية جديدة .
- × التفكك الاجتماعي والأسري نتيجة للهجرة وترك العامل لأسرته لفترة طويلة .

وعلى الرغم من الانخفاض الذي طرأ على التحويلات في عام ١٩٨٢ إلا أنها ارتفعت مرة أخرى عام ١٩٨٣ مما يعني أن التحويلات مستمرة في المستقبل المنظور نظراً لأن الدول المضيفة تعتمد في أنشطتها الاقتصادية على العمالة الأجنبية والعمالة المصرية بشكل مكثف .

## الهوامش

1 — Hansen, Bent: Economic Development of Egypt; In Economic Development and population Growth in the Middle East" Edited By charles A. cooper & sidney. S. A Lexander, American Elsevier Puplicshing company Inc New york 1972 P.23

٢ - في معظم السنوات لم يعترف المسؤولون بهذا المعدل العالي من التضخم كما أن التقارير الرسمية ومنها تقرير البنك الدولي تقرر أن معدل التضخم في مصر في الفترة من ١٩٦٠ - ١٩٧٠ كان ٣.٥٪ ثم أصبح ٧٪ في فترة من ١٩٧٠ - ١٩٧٧ وهو تقرير لا يعكس الحقيقة (انظر د فؤاد مرسى : التضخم والتنمية في الوطن العربي، مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت سنة ١٩٨٣ ص ٤٣).

د رمزي ذكي : مشكلة التضخم في مصر أسبابها ونتائجها مع برنامج مقترح لمكافحة الغلاء الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة سنة ١٩٨٠ ص ١٠٧ - ١٨٣.

- وكما أن تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ يقرر أن نسبة التضخم في الفترة من ١٩٧٦ - ١٩٧٧ تتراوح بين ١٧.٣٪ ، ١٦.٥٪ وهو بدوره تقدير منخفض أيضا.

(انظر تقرير البنك المركزي لعام ١٩٧٧ ص ١٧)

ولاشك أن التضخم مستمر نتيجة لتزايد السيولة المحلية بدرجة كبيرة.

٣ - لا توجد تقديرات رسمية سوى تعداد سنة ١٩٧٦ الذي أظهر أن عدد المصريين بالخارج ليلة التعداد كان نحو ١.٤ مليون نسمة كما أن إحصاءات تحركات السكان عبر الحدود التي كان يعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاءات قد توقف سنة ١٩٧٣ ولاشك أن هذا كان أكثر المصادر ثقة.

٤ - الهجرة المؤقتة للمصريين بالخارج وخاصة بالدول العربية - البنك الاهلي المصري : النشرة الاقتصادية العدد ٣،

٤ سنة ١٩٧٩ (٩)

٥ - من هذه الدراسات.

— Swamy, G: International Migrant warkers Remittances Issues prspects, World Bank, staff working paper No, 481, P.5 2

— seragelin, Ismail Birks, S Bobli and sinclair, C: Manpower and International Labor Migration in the Middle East and North Africa Document of the world Bank June 1981. Labor Migration from Bangladesh, to the Middle East.

World Bank staff working paper No, 454.

إسماعيل سراج الدين وآخرون : هجرة العمل الدولية في الوطن العربي، المستقبل عدد ٤٧ سنة ١٩٨٣.

٦ - د. محمد أبو مندور الديب وآخرون : دراسة بعض الدوافع والآثار الاقتصادية لهجرة العمالة الزراعية لقرية مصرية - مؤتمر هجرة العمالة للخارج يناير ١٩٨٤ ص ٢١، ٢٣.

7 — Lobar Migration from Bangladsh to the Middle East Op. cit P. 78

عمرو عوي الدين، اقتصاديات مدخرات المصريين العاملين بالخارج. المجالس القومية المتخصصة.

٨ - المرجع السابق ص ١١، ١٢

٨ - المرجع السابق ص ٤٩

٩ - دراسات في التنمية. مركز بحوث التنمية والتخطيط التكنولوجي يناير ١٩٨٠ ص ٤٨.

١٠ - د سعد الدين إبراهيم : أسباب ونتائج تصدير العمالة في مصر. المستقبل العربي عدد ٣٥ (١/١٩٨٢) ص ٧٩.

## الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت : تحليل سياسي

عبدالرضا أسيري، كمال المنوفي  
قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

### مقدمة

#### الموضوع، الفروض، المنهج

تعد الانتخابات النيابية بوجه عام أحد مؤشرات أو مظاهر المشاركة السياسية وإن اختلفت دلالتها ومحدداتها ونتائجها من نظام سياسي الى آخر، وربما على صعيد نفس النظام السياسي من حقبة الى أخرى لأسباب تتصل بدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي والحضاري وطبيعة نظام الحكم<sup>(١)</sup>. ولدى تناوّلها لمعطيات المجتمع والسياسة في بلدان العالم الثالث، تذهب أدبيات الأنماء السياسي والسياسة المقارنة الى وصف الانتخابات العامة التي تجري في عديد من هذه الدول بالشكلية وانعدام الفاعلية، ذلك أنها عرضة للتلاعب والتزييف نتيجة تدخل الادارة السياسية. ويغلب أن يعزف معظم المواطنين عن المشاركة فيها، أو تخضع، على نحو حاسم، لتأثير المتغيرات التقليدية: القبلية والعائلية والدينية. لهذا عادة ما تكون المجالس النيابية هياكل "هشة" أو "كرونية" لا يكاد المجتمع يشعر بوجودها في حياته<sup>(٢)</sup>.

من ناحية أخرى، تفيد أدبيات المشاركة أن انخراط المواطن في العملية السياسية بالتصويت أو الترشح أمر تحكمه عدة عوامل من قبيل كم ونوعية المؤثرات السياسية التي يتعرض لها، وخصائص خلفيته الاجتماعية، ومدى احترام الحكومة لقواعد اللعبة الديمقراطية. اذ يزداد احتمال المشاركة مع كثافة التعرض للمؤثرات السياسية التي تصدر عن الندوات الانتخابية ووسائل الاعلام وتؤدي الى تنمية الوعي الانتخابي والاهتمامات العامة للمواطن. كما يشتد السعي في سبيل المناصب العامة المنتخبة من قبل أصحاب المستويات التعليمية والمهنية العالية، والعناصر الشابة. كذلك، يمكن أن يزيد الاقبال على التصويت مع نزاهة الانتخابات وتحت تأثير ضغط العصبية<sup>(٣)</sup>.

وفي محاولة تمحيص هذه الطروحات، رأينا أن نتناول بالدراسة والتحليل حالة الانتخاب البرلمانية الكويتية الأخيرة التي جرت في العشرين من فبراير عام ١٩٨٥ مثلة بذلك الحلقة السادسة في سلسلة الانتخابات النيابية في البلاد منذ الاستقلال اذا استثنينا انتخابات المجلس التأسيسي عام ١٩٦١. فالكويت هي احدى التجارب القليلة للديمقراطية الليبرالية المقيدة في العالم العربي، ناهيك عن كونها التجربة الوحيدة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية. هذه الحقيقة ذاتها تحمل أهمية خاصة على دراسة انتخابات مجلس الأمة الذي يعد أبرز رموز التجربة. ويضاعف من هذه الأهمية بالنسبة للانتخابات الأخيرة أنها، وإن حلت سمات من الماضي، فقد أفرزت، وعلى نحو ما سنرى، متغيرات جديدة يمكن اذا ترسخت أن تؤدي الى تعزيز مسيرة الديمقراطية الكويتية.

تكمّن خلف الدراسة وتوجهها ثلاث فرضيات رئيسية:

الفرضية الأولى أن الانتخابات في مجتمع ينتقل من وضع التقليدي الى وضع التحديث يغلب أن تكون محل شد وجذب وتنافس بين قوى وتوجهات تقليدية وأخرى عصرية. فتوعية المرشحين وما يطرحونه من أفكار وما يستخدمونه من أساليب، فضلا عن النتيجة العامة الكلية للانتخابات تعكس في العادة ذلك الصراع بين القديم والجديد.

الفرضية الثانية أنه كلما نأت الحكومة بنفسها عن التدخل في الانتخابات وكفلت لها قدرا معقولا من الحرية، كان هذا أدعى الى اقبال المواطنين عليها، وجاءت نتائجها أكثر تعبيرا عن التيارات التي يموج بها المجتمع.

أما الفرضية الثالثة فمؤداها أن التنافس على المناصب السياسية المتتخبة يخطر فيه المتعلمون أكثر من غير المتعلمين، وأصحاب المكانة المهنية العليا أكثر من أصحاب المكانة المهنية الدنيا، والشباب أكثر من كبار السن، والعناصر النشطة اجتماعيا أكثر من العناصر السلبية.

وفي سبيل اختبار هذه الفروض، تستعين الدراسة بقاعدة من البيانات الكمية والكيفية تشمل كما ما كتب عن الانتخابات قيد النظر خاصة في الصحف والمجلات الكويتية، اضافة الى بعض بيانات تجميعية وكتابات تحليلية عن الانتخابات السابقة في دولة الكويت. ويتوصل العرض والتحليل بتركيبة منهجية تزاوج بين طريقة تحليل المضمون الكيفي، والمنهج الاحصائي وأسلوب المقارنة عبر الزمان.

هذا وتقع الدراسة في مباحث ثلاثة يتناول أولها النظام الانتخابي من حيث توزيع الدوائر وهيئة الناخبين. ويعرض المبحث الثاني للمعركة الانتخابية: حجم وتوزيع



المرشحين، انتهاءاتهم السياسية، وطروحاتهم، وأساليهم في الدعاية وكسب الأنصار. أما المبحث الثالث فيتصدى لتحليل نتائج الانتخابات.

## المبحث الأول نظام الانتخاب

أولاً: تحديد الدوائر الانتخابية:

تتحظى مسألة توزيع الدوائر في النظم النيابية بالذات بأهمية كبيرة لارتباطها الوثيق بسلامة العملية الانتخابية وضمان تمثيل الإرادة الشعبية. وعادة ما يواكب تعديل تقسيم الدوائر بالزيادة أو النقصان حدوث تغيير في خريطة التمثيل السياسي، إذ تستفيد مناطق أو فئات معينة على حساب مناطق أو فئات أخرى.

وفي دولة الكويت، صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٦١ بنظام انتخاب أعضاء المجلس التأسيسي، وهو القانون الذي نصت مادته الأولى على تقسيم البلاد الى عشرين دائرة انتخابية تمثل كل منها في المجلس بعضو واحد. غير أن التجار وغيرهم من العناصر الوطنية اعترضوا على هذا التقسيم متعللين بصغر حجم سكان الكويت آنذاك. واقترحوا بدلاً من ذلك جعل البلاد كلها دائرة انتخابية واحدة. غير أن الحكومة لم ترحب بهذا الاقتراح وأصررت على التقسيم. لنقرأ رواية المرحوم خالد العدساني في هذا الخصوص " . . . انتدبت الحكومة الدكتور عبد الرزاق السنهوري الذي أصر على تقسيم الكويت الى مناطق انتخابية باعتباره المظهر الكامل للديمقراطية. لكنني قلت له إن أحوال وطباع وعادات الكويتيين لا تسمح بهذا التقسيم. فهم أسرة واحدة، عاشوا متضامنين متعاونين. ولا ينبغي ادخالهم في منافسات تؤدي الى خصومة. واقترحت أن تكون الكويت كلها دائرة انتخابية واحدة مع وجود قوائم للترشيح. ويختار المواطن العدد المطلوب انتخابه حسب رأيه ومعرفته. وبهذا نستغني عن التسميات التي نسمعها: هذا نائب القرى، وذلك نائب الحضر. وأنا نائب النفرة وآخر عن الجهراء. وكل نائب يحاول فقط أن يحصل على المكاسب لدائرته. ولكن في حالة الدائرة الواحدة، فإن الجميع سيعتبرون مسئولين عن كل جزء من الدولة . . . .<sup>(١)</sup>

على أية حال، انتهى الشد والجذب الى حل وسط جسده القانون رقم ٢٨ لسنة ١٩٦١ الذي قضى بتقسيم البلاد الى عشر دوائر تمثل كل منها بنائين في المجلس

التأسيسي.<sup>(٦)</sup> ووفق هذا التقسيم جرى انتخاب أعضاء المجلس في ١٢/٣٠/١٩٦١. واستمر المجلس عاما واحدا أصدر خلاله القانون الانتخابي رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي احتفظ بالتقسيم العشري للدوائر على أن تمثل كل دائرة في مجلس الأمة بخمسة أعضاء بدلا من عضوين بحيث يكون العدد الكلي للنواب خمسين. وأجاز القانون للنائب أن يمارس حق التصويت في الوطن الذي يقيم فيه أو تتواجد به عائلته.<sup>(٧)</sup>

وفي ظل هذا القانون، أجريت انتخابات مجلس الأمة للفصول التشريعية الأول والثاني والثالث والرابع في الأعوام ١٩٦٣، ١٩٦٧، ١٩٧١، ١٩٧٥ على التوالي. وتبعاً لأحد الدارسين، كان التوزيع العشري للدوائر يتطابق مع توزيع التجمعات السكانية في البلاد. فالدائرة الأولى (الشرق) تضم أكبر تجمع للشيعية. وتركزت طبقة التجار في الدائرة الثانية (القبلة). وضمت الدائرة الثالثة (الشويخ) قبائل شمر والظفير والعجمان وعزرة. وتركزت قبيلتا المطران والرشيدة في الدائرة الرابعة (الشامية). وزاوجت الدائرة الخامسة (كيفان) بين مناطق حضرية وأخرى قبلية. وتكونت الدائرة السادسة (القادسية) من مناطق حضرية ذات حضور شبابي ليبرالي مؤثر. أما الدائرة السابعة (الدسمة) فقد تميزت بتركيبية سكانية شيعية - سنية متوازنة. وفي الدائرة الثامنة (حولي) كانت هناك تركيبة سكانية حضرية اعتمدت عليها العناصر الوطنية في الفوز. وتركزت قبيلة العوازم في الدائرة التاسعة (السالية). كذلك كانت الدائرة العاشرة (الأحمدي) ذات وجود قبلي يضم العجمان والعوازم والفضول.<sup>(٨)</sup>

لا غرو والحالة هذه، أن يكون للقبيلة والطائفة تأثيرهما الحاسم على مسار ونتائج الانتخابات. لقد جاء نواب السنة من القبلة وحولي والقادسية والدسمة وكيفان، بينما جاء نواب الشيعة من دائرتي الشرق والدسمة. واحتكر نواب القبائل أصوات مناطق الشويخ والشامية والسالية والأحمدي، إضافة إلى معظم أصوات كيفان.<sup>(٩)</sup>

وقيل اجراء انتخابات المجلس للفصل التشريعي الخامس عام ١٩٨١، وإبان توقف الحياة النيابية، أصدرت الحكومة القانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، الذي قفز بعدد الدوائر من عشر إلى خمس وعشرين دائرة لكل منها نائبان فقط، والذي الزم الناخب بالتصويت في الوطن الذي يقيم فيه بصفة دائمة<sup>(١٠)</sup>. لقد أبقي القانون على بعض الدوائر كما هي. ووزع بعض الدوائر إلى إثنين أو ثلاثا، واقطعت مناطق من بعض الدوائر وضمها إلى أخرى، واستحدثت دوائر جديدة. فالدائرتان الأولى والسابعة بقيتا دون تغيير، وإن انخفض عدد نواب كل منهما من ٥ إلى ٢. وقسمت الدائرة الثالثة إلى ثلاث دوائر، فزاد عدد نوابها من ٥ إلى ٦. وجرى تعديل مماثل على الدائرتين الرابعة والخامسة وتم تقسيم كل

من الدوائر السادسة والثامنة والتاسعة الى دائرتين. وتحولت الدائرة العاشرة الى ٥ دوائر، فزاد نوابها بمقدار الضعف.<sup>(١١)</sup>

في معرض تبرير هذا التقسيم الجديد، ادعت الحكومة أن الوضع السكاني شهد تغيرا كبيرا استوجب اعادة تحديد الدوائر. فهناك مناطق أصبحت مكتظة بالسكان. وحدث توسع في المناطق الخارجية كالجهراء الجديدة والرقعة والصباحية. وظهرت مناطق سكنية جديدة مثل بيان ومشرف. من ناحية أخرى، ذهبت الحكومة الى أن النظام القديم لم يحقق العدالة بين الدوائر في عدد الناخبين. ففي ١٩٧٥ مثلا، كان مجموع الناخبين في القبلة ثلث عددهم في الأحدي (٢٨٩٨ مقابل ٨٧٥٩) بما يعني وجود نائب / ٥٨٠ ناخبا في القبلة، نائب / ١٧٥١ في الأحدي. إضافة الى هذا وذلك، زعمت الحكومة أن الناخب الأمي بالذات كان يصعب عليه اختيار خمسة من بين المرشحين. فكان يحدث أن يختار عددا أقل من المطلوب ويهدر البقية، أو يختار العدد المقرر بالكامل دون وعي وروية<sup>(١٢)</sup>.

ودون إنكار وجاهة المبرر الخاص بحركة السكان، يشير من تناولوا الموضوع بالتحليل والتمحيص الى وهن المبررين الآخرين. ذلك ان النظام الجديد لم يحقق المساواة بين الدوائر. ففي الانتخابات الأخيرة، تجاوز عدد الناخبين في الرميثة والأحمدي وحوالي والصباحية ضعف عددهم في الشرق والمرقاب والقبلة والسالمية والخالدية وام الهيمان (انظر جدول ٣). كما يقولون بانعدام الأدلة المادية على أن الناخب كان يتنكب السبيل الى الاختيار الواعي لخمسة من بين المرشحين في الدائرة. ويمضي أولئك الدارسون الى الضغط بشدة على الدوافع السياسية لتعديل الدوائر مستندين الى الآثار التي رتبها. ففي رأيهم أنه كرس التجمعات السياسية التقليدية لصالح نواب القبائل بدليل ارتفاع عددهم من ٢٢ نائبا في مجلس ١٩٧٥ (٤٤٪) الى ٢٧ نائبا في مجلس ١٩٨١ (٥٤٪). كما انخفض عدد نواب شرق بمقدار النصف (من ١٠ الى ٥ نواب). وظل نصيب نواب قبلة كما هو (١٨ نائبا في المجلسين سالفين الذكر). واترن هذا الاستقطاب الطائفي - القبلي باستقطاب مماثل في الوضعية الاقتصادية - الاجتماعية. فمن بين المحافظات الأربع التي تشملها دولة الكويت، تستأثر محافظتنا العاصمة وحوالي بالمستويات العليا من الدخل والمهنة والتعليم، بينما تختص محافظتنا الأحدي والجهراء بالمستويات الدنيا منها. كذلك فإن تعديل الدوائر، بما أدى اليه من تقليل عدد الناخبين في كل دائرة وبالتالي عدد الأصوات اللازمة للفوز، قد تسبب في تفاقم ظاهرة شراء الأصوات وزيادة عدد المرشحين. وهذه بدورها أفضت الى تشتيت أصوات الناخبين ومن ثم تضيق فرص النجاح في وجه المرشحين المستقلين بالذات الذين يصعب عليهم منافسة مرشحي العصبية القبلية والطائفية والعائلية. لا غرو أن منيت العناصر الوطنية بالهزيمة في انتخابات ١٩٨١. ففي ظل التقسيم القديم، كانت

قاعدة تأييدهم تتركز في الدوائر الثانية و السادسة والثامنة. ومع إعادة التقسيم، تفرق مؤيدوهم وتشتت قوتهم خاصة أن الوقت المتاح لم يكن كافياً للتنسيق وإعادة ترتيب الأوراق. إضافة إلى كل ذلك، لم يسلم التوزيع الجديد للمناطق الانتخابية من الغرابة. فجزيرة فيلكا ألحقت بالدعية بدلاً من السالمية رغم كونها أقرب جغرافياً إلى هذه الأخيرة منها إلى الأولى. وأضيفت منطقة سلوى إلى السالمية رغم أنها أقرب إلى الرميثة. وتخطت الدائرة الثامنة منطقة الجابرية لتضم حوي. وأضيفت الفردوس إلى الفروانية رغم أنها أقرب إلى جليب الشيوخ. وتضم الدائرة الحادية والعشرين الأحدي ثم تتجاوز الصباحية لتضم غرب الرقة والفنطاس والفنيطيس وضاحية صباح السالم<sup>(١١)</sup>.

وبرغم أن هناك دراسة تعود إلى صيف ١٩٨١ نفت وجود أية أدلة مادية على صدق مقولة تأثير الحكومة في السلوك التصويتي عن طريق إعادة تحديد الدوائر<sup>(١٢)</sup> إلا أننا نميل إلى التسليم بالآثار المذكورة أعلاه - كثرة عدد المرشحين وسقوط العناصر الوطنية - في حدود انتخابات ١٩٨١ فحسب. ذلك أنه في الانتخابات الأخيرة التي جرت أيضاً في ظل النظام الجديد للدوائر، تقلص عدد المرشحين بحوالي نصف ما كان عليه في انتخابات ١٩٨١ (٢٣١ مقابل ٤٤٧ مرشحاً). كما عادت العناصر الوطنية إلى البرلمان من جديد كما سنرى في موضع لاحق.

وجدير بالذكر أن موضوع تقسيم الدوائر كان مثار اهتمام المرشحين في الانتخابات الأخيرة. فمنهم من دافع عنه بدعوى أنه يسهل عملية الاقتراع على الناخب ويمنع تنقل الأصوات بما يحول بين الناخبين ذوي "النفوس المريضة" وبين الجري وراء المرشحين الذين "يدفعون"، ويضمن بالتالي وصول نواب إلى المجلس يمثلون الرأي الحقيقي لمناطقهم<sup>(١٣)</sup>. وبالمقابل هناك أدانة بحجة أنه يكرس الطائفية والقبلية وضيق قاعدة المشاركة الشعبية ويسمح لعناصر غير مقدرة بالوصول إلى البرلمان<sup>(١٤)</sup>.

على أية حال، يبدو التقسيم الحالي للدوائر بحاجة إلى إعادة نظر للقضاء قدر الامكان على ما يعتوره من مثالب بما يضمن سلامة التمثيل لارادة الشعب ويدفع الممارسة الديمقراطية خطوات إلى الأمام.

#### ثانياً : هيئة الناخبين :

يرى فقهاء القانون الدستوري أن الهيئة الناخبة في أي مجتمع هي مجموع المواطنين البالغين لسن الرشد السياسي والمقيدين في جداول الانتخابات والذين لا يحظر عليهم قانوناً مباشرة الحقوق السياسية. ولم تتعرض مواد الدستور الكويتي لشروط الناخب، بل تولى بيانها قانون الانتخاب رقم ٣٥ لعام ١٩٦٢ الذي قصرت مادته الأولى حق الانتخاب على

المواطن الكويتي الذكر صاحب الجنسية الأصلية البالغ من العمر إحدى وعشرين سنة ميلادية. وبذلك استثنت هذه المادة من مباشرة حق الانتخاب فثنتين هما النساء والمتجنسون، أي حملة الجنسية الثانية الذين لم تمض على تجنسهم عشرون سنة ميلادية. كما استثنت المادة الثالثة رجال القوات المسلحة والشرطة<sup>(١٧)</sup>.

وإذا تركنا مسألة التحديد القانوني للهيئة الناجبة، وذهبنا لنظر إليها من الداخل ونتابع تطورها عبر الزمن، تنتصب أمامنا عدة حقائق هامة ومثيرة :

١ - نحافة الجسم الانتخابي الكويتي. فلم يحدث أن ضمت القاعدة الانتخابية أكثر من ربع السكان الكويتيين في سن الانتخاب، فعلى سبيل المثال، بلغ مجموع الناخبين المسجلين بالكشوف في الانتخابات الأخيرة ٥٦٨٤٨ ناخباً يمثلون ٢١,٤٪ من مجموع الكويتيين في سن التصويت البالغ عددهم ٢٦٤٥٤٣ نسمة. هذا التدني في عدد الناخبين يرجع أساساً إلى حرمان النساء من حق التصويت، أولئك اللواتي يشكلن أكثر من نصف المواطنين في سن الانتخاب (١٣٦٥٤٥) أي بنسبة ٥١,٦٪). بل إن ما يزيد على نصف الذكور في سن التصويت (٥٢٪) لا ينجح لهم التصويت بسبب التجنس أو العمل في الجيش والشرطة<sup>(١٨)</sup>.

وليس بخاف أن ضيق القاعدة الانتخابية على هذا النحو يسبب كثيراً إلى صورة الديمقراطية الكويتية التي يعد الانتخاب أبرز مظاهرها. من هنا، وفي سبيل توسيع نطاق المشاركة السياسية ليس عجباً أن ترتفع أصوات تطالب بإعطاء الحقوق السياسية، للمرأة أسوة بالرجل، والغاء التمييز الحاصل في هذا الشأن بين المواطنين الأصليين والمواطنين بالتجنس وتخفيض سن الرشد السياسي من ٢١ إلى ١٨ عاماً<sup>(١٩)</sup>.

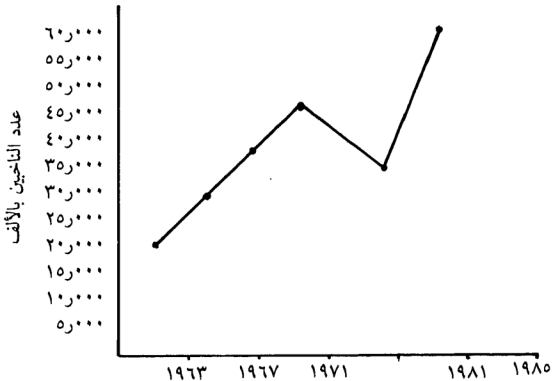
٢ - سجل مجموع الناخبين زيادة مضطردة في حدود التوصيف القانوني الموضح أعلاه (انظر جدول وشكل بياني ١). إذ قفز العدد من ١٦٨٨٩ ناخباً في يناير ١٩٦٣ إلى ٥٦٨٤٨ ناخباً في فبراير ١٩٨٥، بما يعنى أنه تضاعف بنسبة ٣٥٠٪ خلال ٢٢ عاماً.

غير أن هناك أمرين يستوقفان الانتباه أولهما أن مجموع الناخبين عام ١٩٨١ انخفض عما كان عليه سنة ١٩٧٥ بمقدار ١١٠٤٠ ناخباً. هذه الفترة خبرت حدثين بالغين الأهمية وهما حل مجلس الأمة عام ١٩٧٦، وإعادة تحديد الدوائر الانتخابية. وأغلب الظن أنها رتبا آثاراً نفسية وأحدثا ارتباطات كان لها دور في تناقص أعداد الناخبين. كما لا نستبعد حدوث تجاوزات من جانب أجهزة قيد الناخبين سواء باسقاط أسماء من الكشوف الانتخابية أو عدم إدراج أسماء المواطنين بلغوا سن الرشد السياسي.

جدول (١)  
تطور أعداد الناخبين بين السنوات ١٩٨٥ - ١٩٦٣  
بيان تجميعي

سنة الانتخاب	عدد الناخبين	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	١٦٨٨٩	-
١٩٦٧	٢٧٢٩٦	٦١٦
١٩٧١	٤٠٢٤٦	٤٨٩
١٩٧٥	٥٢٩٩٣	٣٠٣
١٩٨١	٤١٩٥٣	٢٠٨
١٩٨٥	٥٦٨٤٨	٣٥٥

المصدر : القيس، ٤٤٩٤٤، ١٧/١١/١٩٨٤، ص



رسم بياني (١)  
تطور حجم الهيئة الناخبة

جدول (٢)  
تغير حجم الهيئة الناجية في الدوائر للفترة ١٩٧٥ - ١٩٧٥

الدائرة	١٩٧٥		١٩٧١		١٩٦٧		١٩٦٣		١٩٦٢	
	معدل	عدد الناجين	معدل	عدد الناجين	معدل	عدد الناجين	معدل الزيادة	عدد الناجين	معدل الزيادة	عدد الناجين
١ - الشرق	١١٩	٣٥١٥	١٢٩	٣١٣٩	١٢	٢٧٧٨	١٨٦	٢٤٧٧	٢٠٨٨	
٢ - القبلة	١٠٤٣	٢٩٢٨	٢٢٦	١٤٣٣	٥٣٢	١١٦٨	٦٤	٧٦٢	٧١٦	
٣ - الشويخ	١٥٨	٦١٥٦	٩٧	٥٣١٢	٩٩٤	٢٦٩٥	١٧٢٩	١٣٥١	٩٤٥	
٤ - الشامية	٢٨	٨٣٢٨	٤٤٣	٦٥٠٢	٩٣٦	٤٥٠٤	٨١٧	٣٣٦٦	١٢٨٠	
٥ - كيسان	٦٢	٥٠٠٣	٤٤٥	٤٧٠٩	٨٥	٣٢٥٧	٧٣	١٧٥٩	١٠١٦	
٦ - القادسية	٤٢٦	٤٣٨٤	٦٧	٣٠٧٣	٢٥٤	١٨٤٠	٣٣٤	١٤٦٧	١٠٩٩	
٧ - الدسمة	١٠٧	٦٠٣٠	٢٠٨٠	٢٩١٢	٨٠٧	٢٩٣٦	١٢	١٦٢٤	١٤٤٩	
٨ - حولي	٥٥	٣٨٦٠	٣٣٦	٢٤٨٩	٥٢٧	١٨٦٣	٤٨٤	١٢٢٠	٨٢٢	
٩ - السالمة	١٣٤	٤٠٣١	٤٣٧	٣٥٥٣	٥١٣	٢٤٧١	٤٢	١٦٣٣	١١٤٩	
١٠ - الأحدي	١٦٣	٨٧٥٩	٩٨٩	٧٥٢٧	٦٦٦	٣٧٨٤	-	٢٢٧٠	غير معين	

المصدر: :: الوسط، ١٧/١١/١٩٨٤، ٢٤/١١/١٩٨٤، ١/١٢/١٩٨٤، ١٧/١١/١٩٨٤، ١٨/١٢/١٩٨٤، ٢٢/١٢/١٩٨٤، ١/١٢/١٩٨٥.

جدول (٣)  
تغير حجم الهيئة الناجبة للفترة ٨١ - ١٩٨٥

الدائرة	١٩٨٥		١٩٨١
	معدل الزيادة/النقص	عدد الناجبين	عدد الناجبين
١ - الشرق	٨٧	١٤٩٥	١٣٧٥
٢ - المرقاب	٢٠٢	١٣١٧	١٠٩٥
٣ - القبلة	٢٤٢	١٣٢٩	١٠٧٠
٤ - الدعية	٢٩٧	٢٣٣٥	١٨٠٠
٥ - القادسية	٢٥٧	٢٠٩٢	١٦٦٣
٦ - الفيحاء	٢٨٣	٢١٣١	١٦٦٠
٧ - كيفان	٢٧٢	١٦٩٢	١٣٣٠
٨ - حولي	١٤١٣	٣٢٩٥	١٣٦٥
٩ - الروضة	٢٣٩	١٨٥٩	١٥٠٠
١٠ - العدلية	٤٥٦	٢٣١٥	١٥٨٩
١١ - الخالدية	٣٣	١٧٠٩	١٢٨٤
١٢ - السالمية	٢٦	١٦١٨	١٢٨٣
١٣ - الرميثة	٣٦٧	٣٨٠٩	٢٧٨٥
١٤ - أبرق خيطان	٢٩	٢٢١٥	١٧١٥
١٥ - الفروانية	٧٧٨	٢٧٥٢	١٥٤٧
١٦ - العمرة	٦٣٤	٢٨١٠	١٧١٩
١٧ - جلب الشيوخ	٦٥	٢٠٠٤	١٨٨١
١٨ - الصليبخات	٣٠٤	٢٤٠٦	١٨٤٤
١٩ - الجهراء الجديدة	٢٤	٢٠٠٦	١٦١٧
٢٠ - الجهراء القديمة	٤٣٦	٣١٠٥	٢١٦٢
٢١ - الأحدي	١٠٣٦	٣٤٧١	١٧٠٤
٢٢ - الرقة	٢٣٧	٢٢٦٤	١٨٢٩
٢٣ - الصباحية	٢٥	٣٢٠٨	٢٥٦٤
٢٤ - الفحيحيل	٢٠	٢٠٥٤	١٧١٠
٢٥ - أم الهيمن	١٦٤-	١٥٥٦	١٨٦٢



ويتعلق الأمر الثاني، بارتفاع عدد الناخبين بمقدار ٤٠٠٠ ناخب فقط خلال عقد كامل (٧٥ - ١٩٨٥) بينما كانت الزيادة بحوالي الضعف خلال الفترة ٦٧ - ١٩٧٥. ولا تملك تفسيراً لهذه المفارقة سوى ما ذكرناه بخصوص الأمر الأول. ٣ - على صعيد الدوائر، ثمة ظواهر تسترعي النظر. فهناك تفاوت كبير بين الدوائر من حيث أعداد الناخبين. وهناك أيضاً اختلاف بينها من حيث معدلات نمو الهيئة الناخبة. ففي دائرة الشرق، زادت الهيئة الناخبة بنسبة ٤١٩٪ عن السنوات ٦٣ - ١٩٧٥، بينما حدثت الزيادة في بقية الدوائر بمقدار ثلاثة أو أربعة أضعاف وإبان الفترة ٦٧ - ١٩٧١ تضاعف عدد الناخبين في دائرتي الشويخ والأحمدي بينما كان معدل الزيادة دون ذلك بكثير في الدوائر الأخرى. وخلال الفترة ٧١ - ١٩٧٥، تضاعف حجم الهيئة الناخبة في دائرة الدسمة خلافاً لبقية الدوائر، وبالمقارنة بين عامي ١٩٨١، ١٩٨٥، يتضح أن هيئة الناخبين سجلت زيادة كبيرة في دائرتين فقط هما حولي (١٤١٣٪) والأحمدي (١٠٣٦٪)، وزيادة معتدلة في اثنتين وعشرين دائرة، وانخفاضاً طفيفاً في أم الهيمان.

في ضوء ما تقدم يمكن القول أن الجسد الانتخابي الكويتي بحاجة الى "علاجات جراحية" كي يغدو معبراً بصدق عن الواقع الاجتماعي ويتيح لغالبية المواطنين فرصة المشاركة الجادة في تقرير شئون البلاد.

## المبحث الثاني الحملة الانتخابية

أولاً : المرشحون : إطلالة كمية ونوعية :

خاض انتخابات مجلس الأمة الحالي ٢٣١ مرشحاً مقابل ٤٤٧ مرشحاً في انتخابات ١٩٨١ بما يعني انخفاض عدد المرشحين بمقدار النصف تقريباً. هذه الظاهرة فسرها البعض في ضوء الطرح الموضوعي الجاد للمشاكل الذي ميز المعركة الانتخابية الأخيرة والذي جعل كثيرين يجمعون عن الترشيح من ناحية، وفي ضوء التصفيات بين المرشحين من خلال آلية الانتخابات الفرعية القبلية والطائفية التي تمت في العديد من الدوائر من ناحية أخرى، إضافة للتحالفات التي حدثت في بعض الدوائر.<sup>(١)</sup>

ومع التسليم بوجاهة هذا التفسير، يبقى أن نذكر أن تناقص عدد المرشحين هذه المرة لا يعكس سلبية أو عزوفاً عن الاقبال على المقاعد النيابية. الملاحظ أن العدد لا يكاد يشذ عن النمط الذي عهده انتخابات المجلس الأول (٢٠٥ مرشحاً) والثاني (٢٢٢)

مرشحاً) والرابع (٢٥٧ مرشحاً). وجاء العدد في انتخابات المجلس الثالث دون ذلك (١٨٣ مرشحاً) ربما بسبب مناخ عدم الثقة الذي أفرزته وقائع التزوير التي لا بدت انتخابات مجلس ١٩٦٧. أما الطفرة في عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١ فجاءت كرد فعل لعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات (١٩٧٦ - ١٩٨٠)، إذ أقدم كثيرون على الترشيح رغبة في إثبات الذات وإرضاء لمشاعرهم الشخصية من خلال خوض المعركة الانتخابية.

وفيما يتعلق بتوزيع المرشحين على الدوائر، نالت الفروانية والجھراء القديمة أعلى قيمة (٢٠ مرشحاً لكل منهما) تليهما حولى بفارق طفيف (١٨ مرشحاً)، مع ملاحظة أن العدد في هذه الدوائر الثلاث لا يكاد يختلف عن مثيله في انتخابات ١٩٨١، وكانت أدنى قيمة من نصيب القبلية وأم الهيمان (٤ مرشحين). ويبلغ المعدل العام ٩ مرشحين/ دائرة علماً بأن أكثر من نصف الدوائر (٥٢٪) تحوم حول هذه القيمة المتوسطة. ويظهر قياس التشتت عدم وجود تفاوت كبير بين الدوائر في توزيع المرشحين حيث تبلغ قيمة الانحراف المعياري ٤٣٣ مقابل ٦٠٣ في انتخابات ١٩٨١. وتكشف المقارنة بين الدوائر من حيث أعداد المرشحين والناخبين عن عدة أنماط:

- ١ - دوائر تجمع بين قلة عدد المرشحين (٤ - ٨ مرشحاً) والناخبين (١٠٠٠ - أقل من ٢٠٠٠ ناخب) وهي: المرقاب، القبلية، أم الهيمان، كيفان، الخالدية، الروضة.
- ٢ - دوائر تتميز بكم كبير حجم المرشحين (١٥ - ٢٠) والناخبين (٣٠٠٠ فأكثر): حولى، الجھراء القديمة.
- ٣ - دوائر تتميز بقلّة عدد المرشحين وكبر القاعدة الانتخابية: الأحمدى، الصباحية.
- ٤ - دوائر تتميز بقلّة عدد المرشحين مع جسم انتخابي وسط قوامه ٢٠٠٠ - ٣٠٠٠ ناخب: الفيحاء، الدعية، جليب الشيوخ.
- ٥ - دوائر تجمع بين التوسط في عدد المرشحين (٩ - ١٤) وعدد الناخبين: القادسية، العديلية، أبرق خيطان، العمرة، الصليبخات، الجھراء الجديدة، الرقة.
- ٦ - دائرة واحدة هي الرميثية تضم أكبر جسم انتخابي بينما تقع في الفئة المتوسطة من حيث عدد المرشحين.
- ٧ - دائرتان تجمعان بين التوسط في عدد المرشحين وقلّة عدد الناخبين: الشرق، السالمية.

٨ - دائرة واحدة هي الفروانية تنصدر في عدد المرشحين وتأتي في مستوى وسط من حيث عدد الناخبين.

٩ - ثمة دوائر تتطابق في عدد المرشحين، بينما تتفاوت أحجام هيئاتها الناخبة بشكل ملحوظ : المرقاب - الصباحية، الفيحاء - الأحدي، الدعية - كيفان - الروضة - الخالدية، الشرق - السالمية - أبرق خيطان، القادسية، الرميثة.

وينتمي هؤلاء المرشحون الى اتجاهات عديدة ذات وجود محسوس في المجتمع الذي يحتضن، علاوة على التجمعات القبلية والعائلية، بعض التكتلات العصرية التي تعبر عن درجة مرموقة من نمو الوعي السياسي. ويمكن بصفة عامة أن تميز بين التيارات الخمسة الآتية<sup>(١)</sup> :

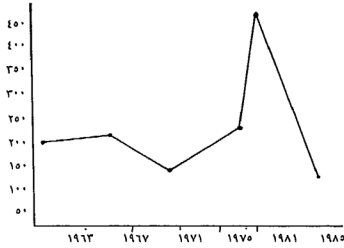
١ - التيار القبلي الذي يضم مرشحي القبائل ويسود في المناطق الخارجية التي تتميز بكثافة الحضور القبلي. ويدين أبناء القبيلة بالولاء لشيخها وينزلون على أوامره. وقد هيأت آلية الانتخابات الفرعية لأولئك المرشحين القبليين مزيداً من القوة والنفوذ.

٢ - التيار الاسلامي الذي يشمل بدوره عدة تكتلات أبرزها تكتل الأخوان المسلمين أو جمعية الإصلاح الاجتماعي. وهو تكتل سني هدفه الأساسي احلال الشريعة محل القوانين الوضعية ودخل الانتخابات بستة مرشحين في ست دوائر، وساند مرشحين

#### جدول (٤)

تطور أعداد المرشحين في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ - ١٩٨٥  
بيان تجميعي

الانتخابات	عدد المرشحين (١)	معدل الزيادة/النقص
١٩٦٣	٢٠٥	-
١٩٦٧	٢٢٢	٨,٢
١٩٧١	١٨٣	-١٧,٥
١٩٧٥	٢٥٧	٤٠
١٩٨١	٤٤٧	٧٣
١٩٨٥	٢٣١	-٤٨



شكل (٢) رسم بياني يتطور اعداد المرشحين

جدول (٥)

أعداد المرشحين في كافة الدوائر في انتخابات ١٩٨١، ١٩٨٥

اسم الدائرة	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨١	عدد المرشحين في انتخابات ١٩٨٥
الأولى - الشرق	٩	٩
الثانية - المرقاب	١١	٥
الثالثة - القبلة	٧	٤
الرابعة - الدعية	٦	٧
الخامسة - القادسية	٢٢	١١
السادسة - الفيحاء	١٣	٦
السابعة - كيفان	١٧	٧
الثامنة - حولي	٢٠	١٨
التاسعة - الروضة	١٦	٧
العاشر - المدبيلة	٢٢	١٠
١١ - الخالدية	١٣	٧
١٢ - السالمية	١٠	٩
١٣ - الرميثة	٣١	١١
١٤ - أبرق خيطان	٢٤	٩
١٥ - الفروانية	١٧	٢٠
١٦ - العمرة	٢٩	١٢
١٧ - جلب الشيوخ	٢٩	٨
١٨ - الصليبخات	٢٠	١٠
١٩ - الجهراء الجديدة	٢٠	١٠
٢٠ - الجهراء القديمة	٢١	٢٠
٢١ - الأحدي	٢٢	٦
٢٢ - الرقة	١٥	١٠
٢٣ - الصباحية	١٦	٥
٢٤ - الفحيحيل	١٥	٦
٢٥ - أم الهيمان	٢٢	٤
مجموع	٤٤٧	٢٣١

في دوائر أخرى من ناحية أخرى هناك جماعة السلف الذين اشتد ساعدتهم مع المد الاسلامي بالمنطقة منذ أواسط العقد الماضي. انهم سنة أشد محافظة من الاخوان وكان لهم أربعة مرشحين. وأخيرا هناك الاتجاه الشيوعي الذي يسود في مناطق تركز الشيعة وتحجسه نظاميا ما يعرف بالجمعية الثقافية الاجتماعية التي خاضت المعركة الانتخابية بخمسة مرشحين.

٣ - التيار الساسي العصري : ويضم "التجمع الديمقراطي" المعروف بمجموعة الطليعة التي يتزعمها د. أحمد الخطيب وخاض الانتخابات بستة مرشحين توزعوا على ست دوائر. هناك أيضا التجمع الوطني أو جماعة القوميين العرب التي يتزعمها جاسم القطامي.

٤ - تيار المستقلين : وهؤلاء لا يشكلون كتلة ذات اتجاه محدود. فمن بينهم عناصر تلتقي في طروحاتها مع التجمع الديمقراطي والتجمع القومي. وبالمقابل، توجد عناصر مستقلة بلا هوية واضحة ومتقلبة تحاول ارضاء الجميع.

٥ - مجموعة التجار : ويشكل هؤلاء صفوة صغيرة تهيمن على معظم المراكز التجارية الهامة في البلاد، وتتمتع بنفوذ ضخم لما لديها من ثروة. وقد خاض الانتخابات عدد من التجار بعضهم مدعوم من غرفة التجارة والصناعة وان يكن بصورة غير علنية. وتباين المواقف السياسية لهؤلاء المرشحين : منهم من له تاريخ وطني معروف ومشهود له بالنزاهة، ومنهم من لاتعنيه سوى مصالحه الخاصة.

هذه التيارات الخمسة ليست جديدة، بل كانت مطروحة على الساحة في انتخابات ١٩٨١. كما أنها، باستثناء التيار الديني الممثل في الاخوان والسلف، كانت مطروحة في الستينات والسبعينات<sup>(١)</sup>.

ثانيا : أطروحات المرشحين :

رفع بعض المرشحين شعارات تعكس رؤية واضحة لهموم المجتمع. من ذلك شعار التجمع الديمقراطي "نعم للديمقراطية والعدالة الاجتماعية" و"لا للفساد وهدر المال العام".

هناك مرشحون طرحوا شعارات مسرفة في الاقليمية. من ذلك على سبيل المثال "الكويت وأهل الكويت أولا وثانيا وثالثا" "الكويت وأهل الكويت فقط" الكويت لكل الكويتيين". وتبنى البعض شعارات مستمدة من الدستور الكويتي مثل "الدولة تحمي النشء وتحمي من الاستغلال" "والعدل والمساواة". واتخذ نفر آخر من المادة الدينية - قرآنا

وحديثاً نبوياً أو غير ذلك شعاراً انتخابياً مثل "وما توفيقي الا بالله" و "واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا" "أمرهم شورى بينهم" "ان أريد الا الإصلاح ما استطعت" "خير الناس أنفعهم للناس" "صوتك شهادة فلا تشهد الا بحق" واكتفى عديد من المرشحين بوضع صورته واسمه فقط معتقداً ان فيها الكفاية لتحديد هويته السياسية .

لقد خاض الكثير من المرشحين الانتخابات بلا برامج أو بيانات انتخابية عن قناعة بأنها غير ضرورية وغير ذات جدوى . فعلى سبيل المثال صرح المرشح خالد المصنف، بأنه لا يلزم أن يطرح المرشح برنامجاً لأن كل شيء متوفر والبرامج تطرحها الأحزاب كي يحاسبها المواطنون عليها. <sup>(٣١)</sup> وفي رأي المرشح طلال السعيد أن البرنامج الانتخابي يشكل قيداً على حرية النائب وليس من السهل عليه طرح تصورات وأفكاره على العامة لأنه اذا طرحها سيكون عبداً لها<sup>(٣٢)</sup> . ويعتقد المرشح عبداللطيف البرجس أن الكويت أسرة واحدة وبالتالي لا فائدة من البرامج الانتخابية التي توجد فقط في الدول الحزبية<sup>(٣٣)</sup> ويذكر المرشح صلاح الزبيدي أنه لن يقدم بأي برنامج انتخابي لأن جل اهتمامه هو توصيل صوت الناخب الى المجلس والحكومة<sup>(٣٤)</sup> وينفي المرشح مبارك سالم الوليد ضرورة أن يتقدم الى ناخبيه ببرنامج للتعريف بنفسه وتصوراتة لقضايا بلده بحجة أنه معروف في منطقته الانتخابية<sup>(٣٥)</sup> .

وعلى النقيض من ذلك، حرص عدد من المرشحين على طرح برامج أو بيانات انتخابية تشكل أساس الحوار والنقاش مع الناخبين، وفي هذا الصدد، يلاحظ غلبة الطابع القبلي أو المحلي الضيق على بعض البرامج . فعلى سبيل المثال، حوى البيان الانتخابي للمرشح فاضل الفهد ثلاثة بنود تدعو الى انشاء صندوق تعاوني لأبناء المنطقة لمساعدة الطلبة وطالبي العلاج بالخارج، وبناء ديوانية كبيرة لاهياء حفلات الزواج وغيرها من المناسبات الاجتماعية، ثم حل مشكلة العنوسة في المنطقة<sup>(٣٦)</sup> . وهناك بيانات أقرب الى لغة الشعارات مثل بيان المرشح خالد الفاضل "الالتزام بالاطار الاسلامي، حب الوطن، خيرات الكويت لأهل الكويت . . . الخ"<sup>(٣٧)</sup> . وهناك بيانات تعكس رؤية جزئية لقضايا المجتمع الكويتي مثل برنامج المرشح منصور العجمي الذي تضمن ثلاث نقاط تتعلق بالحفاظ على الدستور وترسيخ الوحدة الوطنية ودعم مسيرة مجلس التعاون<sup>(٣٨)</sup> .

غير أن ثمة برامج اتفق لها قدر مرموق من الوضوح والشمولية في رصد القضايا التي تشغل بال المواطنين واقتراح الحلول لها . مثال ذلك برنامج التجمع الديمقراطي الذي أكد مرشحوه على أهمية البرامج الجادة في تناول المسائل الهامة والبعد عن توافه الأمور بما يساعد في خلق وانضاج الرأي العام وبلورة نوع من الاجماع الوطني على حاضر ومستقبل المجتمع<sup>(٣٩)</sup> . كذلك يمكن الاستشهاد ببرامج مرشحي التيار الديني وكذا المرشحين المستقلين ذوي الاتجاهات الوطنية . وبقراءة محتويات هذه البرامج ومدار حولها من ندوات

ومناظرات في المقار الانتخابية والديوانيات، يتضح أن هناك مجموعة قضايا مركزية استأثرت باهتمام المرشحين نمضي في رصدها على الوجه الآتي :

#### ١ - الديمقراطية :

خصص برنامج التجمع الديمقراطي البند الأول لهذه المسألة، إذ تحدث عن وجوب الحفاظ على الدستور بالتصدي لمحاولات تنقيحه من ناحية، وضرورة تطوير التشريعات في الاتجاه الذي يخدم الحريات العامة من ناحية أخرى<sup>(٣١)</sup>. وطالب البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة بصيانة المكتسبات الدستورية وتحقيق المزيد من الحريات العامة<sup>(٣٢)</sup>. وذهب المرشح مطلق الشليمي الى أنه "لو تم تنقيح الدستور فعلى النائب والناخب السلام لأن المجلس سيصبح استشاريا لاحول له ولا قوة"<sup>(٣٣)</sup> وأبدى المرشح أحمد السعدون رفضه للتنقيح مشيراً الى أن أي مساس بالدستور لا يمكن أن يأتي بما هو أفضل<sup>(٣٤)</sup>. وأعلن محمد العصيمي أن التنقيح ينطوي على اخلال بمبدأ التوازن بين السلطات<sup>(٣٥)</sup>. ويؤكد د. عبدالله النفيسي أن الدستور أهم مكسب حصل عليه الشعب الكويتي، وبالتالي ينبغي الحفاظ عليه ورفض تنقيحه الا اذا كان لصالح المشاركة الأوسع والعدل الاجتماعي الأعمق<sup>(٣٦)</sup>.

بيد أن أولئك المرشحين وغيرهم، وإن أجمعوا على رفض التنقيح، فقد اختلفوا حيال تعديل المادة الثانية من الدستور لتصبح الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي أو الوحيد للتشريع وليس مجرد مصدر رئيسي له. وفي هذا الخصوص، يمكن الإشارة الى موقفين على طرفي نقيض أولهما يرى وجوب التعديل، وقد تبناه ودافع عنه مرشحو التيار الديني. خالد سلطان بن عيسى يذكر أن اصلاح البيت الكويتي لابد وأن ينطلق من عقيدة واضحة، وهو ما يستوجب جعل الشريعة المصدر الوحيد للتشريع<sup>(٣٧)</sup> ودافع د. عبدالله النفيسي عن التعديل لثلاثة أسباب ١ - ينفي القرآن الكريم صفة الايمان عن كل فرد أو جماعة لا تحكم شرع الله في شئونها كافة. ٢ - ليس هناك انعكاس واضح لمقولة أن الاسلام دين الدولة على كثير من القوانين المعمول بها في الكويت. ٣ - أن معظم القوانين الوضعية مستوردة من الخارج وتعبر عن شخصية وتاريخ وعقائد المجتمعات الغربية. ولن يكتمل استقلالنا السياسي الا بالتحرر من هذه القوانين وتحقيق الاستقلال التشريعي<sup>(٣٨)</sup>. وأكد جاسم الشريدة انهم ملتزمون شرعا بتعديل المادة الثانية<sup>(٣٩)</sup>. أما الموقف الثاني فيتحفظ على التعديل بحجة أن المادة الثانية بنصها الحالي لاتعارض مع أي تشريع اسلامي ولاتحول دون تطبيق الشريعة. هذا الموقف دافع عنه مرشحو التجمع الديمقراطي وآخرون امثال فيصل الصانع ومبارك النون<sup>(٤٠)</sup>.

ومن منطلق العمل على تعزيز الديمقراطية، دافع لفيف من المرشحين في مقدمتهم د. احمد الخطيب وزملاؤه في التجمع الديمقراطي وجاسم القطامي وفيصل الدويش وفيصل الصانع ومبارك النون وآخرون، دافعوا عن منح الحقوق السياسية للمرأة.<sup>(١١)</sup> بينما تحفظ على ذلك مرشحون آخرون أمثال باقر أسد وخالد المسلم وعبدالعزیز المخلد وخالد المصنف<sup>(١٢)</sup> كذلك طالب مرشحو التجمع الديمقراطي بالذات بتكوين الأحزاب السياسية باعتبارها رافدا أساسيا للديمقراطية.<sup>(١٣)</sup> وبالمقابل، أبدى المرشح د. محمد المهيني مخاوفه من الحزبية على ضوء السوابق في الدول العربية<sup>(١٤)</sup> وجعل المرشح خالد الفاضل من رفض الأحزاب أحد بنود بيانه الانتخابي.<sup>(١٥)</sup> وعارض المرشح عبدالعزیز المخلد قيام الأحزاب بدعوى أن الديمقراطية في الكويت لاتزال تحبو.<sup>(١٦)</sup> ولاقت ظاهرة الانتخابات الفرعية تأييد الكثير من المرشحين لاسيما في المناطق الخارجية بدعوى أنها أداة للتصفية بين المرشحين وأنها تتيح لأبناء القبائل اختيار ممثليهم.<sup>(١٧)</sup> وبالعكس أدانها لفيف من المرشحين خاصة في الدوائر الداخلية لمخاطرها على الديمقراطية والوحدة الوطنية فهي تركز العصبية والطائفية وتعمق وصول أصحاب الكفاءات والمؤهلات العلمية من الشباب الى البرلمان وتثير الفقرة بين فخذ القبيلة الواحدة.<sup>(١٨)</sup>

تبقى بعد كل هذا مسألة لصيقة الصلة بموضوع الديمقراطية ولكنها لم تثل اهتماما يذكر من قبل المرشحين على اختلاف توجهاتهم، تلك هي قضية اللامركزية السياسية أو المشاركة المحلية. فلم نجد حديثا عنها سوى في ندوتين لاثنتين من المرشحين هما جاسم الخرافي وعبدالله الركيان. لقد شدد الأول على تدعيم مجالس الأحياء لكونها أقدر على معرفة احتياجات المنطقة وطالب الدولة أيضا باعطاء المزيد من الصلاحيات للمستوصفات والمستشفيات والمدارس لاثاحة الفرصة أمام الابداع وسرعة الانجاز وتقليل الانفاق الحكومي<sup>(١٩)</sup> كذلك نوه الركيان الى أن وجود مجالس الأحياء وتعاونها مع النواب والمجلس البلدي يساعد على حل الكثير من المشكلات.<sup>(٢٠)</sup>

## ٢ - الاقتصاد :

اجمع المرشحون على وجود أزمة اقتصادية حقيقية لا يفيد معها الترقيع أو التطمينات تتمثل مظاهرها في عجز الميزانية وتوقف العديد من المشروعات ورفع الدعم عن بعض السلع الضرورية والتفكير في فرض رسوم على الخدمات. هذه الازمة تجمد أسبابها في اعتماد الاقتصاد الكويتي على مصدر وحيد للدخل هو النفط الذي تشهد سوقه العالمية حاليا انخفاضا في الطلب والسعر، والتبعية للعالم الخارجي، وخلل الهيكل الانتاجي ومحدودية الطاقة الاستيعابية والحرب العراقية - الايرانية بما سببت من ركود واستنزاف جزء من



احتياجات الدولة، وأزمة سوق الأوراق المالية التي استنزفت ٢٠٠٠ مليون دينار، وأخيرا غياب التخطيط.

ولاصلاح هذا الوضع المتأزم، طالب برنامج التجمع الديمقراطي بسياسة اقتصادية جديدة تراعي مصالح القطاعات الشعبية العريضة وتستهدف بناء القاعدة الانتاجية البديلة وانتشال الكويت من أية هزات أو أزمات<sup>(٦١)</sup> وألحّ مرشحو التجمع في ندواتهم الانتخابية على ضرورة وضع خطة تنمية شاملة بعيدة المدى تقوم على تعبئة كافة الموارد وتنويع مصادر الدخل بخلق قاعدة صناعية وتوزيع الثروة بعدالة<sup>(٦٢)</sup>. وبرغم أن المرشح جاسم الصقر قد سلم بأولوية القضايا الاقتصادية على سائر القضايا المحلية، إلا أنه قال بمثابة الاقتصاد الكويتي، وإن ما أصابه لا يعدو كونه نوعا من اهتزاز الثقة. وأعرب عن تفاؤله بعودة هذه الثقة، وإن لم يوضح كيفية استعادتها<sup>(٦٣)</sup>. وطالب المرشح خالد سلطان بن عيسى بتنويع مصادر الدخل وتنمية الانتاج وتوسيع الدائرة الاقتصادية الكويتية من خلال دوائر ارتكاز كالاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي وتحويل أموال الاحتياطي تدريجيا الى استثمارات فعلية في الأقطار الاسلامية<sup>(٦٤)</sup>. ودعا البيان الانتخابي للمرشح جاسم الشريدة الى انتهاز سياسة نفطية تربط الانتاج بالاحتياجات الفعلية واقامة صناعات انتاجية<sup>(٦٥)</sup>. وشدد مرشحون آخرون على ترشيد الانفاق العام ومشاركة العاملين في اعداد وتنفيذ برامج التنمية وتوفير الحماية الحقيقية للصناعات المحلية والعناية بالثروة الزراعية والسمكية<sup>(٦٦)</sup>.

### ٣ - الاصلاح الاداري :

كان من بين القضايا الهامة التي سيطرت على أجواء المعركة الانتخابية . فالبند الثالث من برنامج التجمع الديمقراطي يقول باصلاح اداري حقيقي ومحاربة الفساد واستغلال النفوذ والتمييز بين المواطنين<sup>(٦٧)</sup>. وذهب د. أحمد الخطيب الى أن السبب الرئيسي لفشل كل محاولات الاصلاح الاداري يتعلق بالوزراء أنفسهم . فغالبيتهم من النوع الذي يأتي ليستفيد . وتنظر اليهم القيادة كموظفين وليسوا كمستولين سياسيين عن السياسة العامة للدولة<sup>(٦٨)</sup>. واعتبر المرشح أحمد النفيسي الاصلاح الاداري قضية سياسية اقتصادية اجتماعية بحاجة الى قرار سياسي يضع الرجل المناسب في المكان المناسب ويزيل آثار التضخم الوظيفي ويبني هيكل اقتصاديا جديدا يوفر فرص عمل تستوعب العمالة الكويتية على الأقل<sup>(٦٩)</sup>. ومن نفس المنظور، أكد المرشح حمد الجوعان أن اصلاح الجهاز الوظيفي لا بد أن يبدأ بالوزراء أنفسهم بأن يكون لمجلس الأمة دور في اختيارهم حتى يشعروا بأنهم مدينون بهذا الاختيار للأمة مصدر السلطات . وإذا أحسن اختيار الوزراء فسوف يحسنون بدورهم اختيار من يلونهم في المسئولية من القيادات الادارية<sup>(٧٠)</sup>. ويعتقد خالد سلطان بن

عيسى أن طريق الإصلاح الاداري هو البدء بالقمة وتعيين الكفاءات الأمنية في المراكز القيادية واعادة النظر في الهيكل التنظيمي والقضاء على التضخم الوظيفي واعادة تدريب وتوزيع الطاقة البشرية الكويتية.<sup>(١١)</sup> وعلق بعض المرشحين أهمية خاصة على المحكمة الادارية وديوان المحاسبة، بينما اعتبر آخرون أساس التطوير الاداري يكمن في التخطيط والتنظيم والرقابة والتوجيه.<sup>(١٢)</sup>

#### ٤ - المشكلة السكانية :

نوه المرشحون الى وجود خلل شديد في التركيبة السكانية لصالح الوافدين الذين يشكلون غالبية السكان ومصدر الكثير من الأمراض الاجتماعية. وهذه الظاهرة تتطلب مواجهة حاسمة تحقيقا لمصلحة المواطنين والوافدين على السواء. فالبلد الخامس من برنامج التجمع الديمقراطي يتحدث عن سياسة سكانية واضحة المعالم تعالج الخلل في الوضعية السكانية وتحافظ على شخصية المجتمع الكويتي.<sup>(١٣)</sup> وذهب أحد مرشحيه - د. أحمد الربيعي - الى أنه ينبغي وقف سياسة الباب المفتوح التي يمكن استيعابها لو أن الكويت بلد زراعي او صناعي. لكن ما يحدث، على حد قوله، هو تدفق أعداد هائلة الى البلاد يتحولون الى مستهلكين ولا يقومون بأي عمل انتاجي. وراح يقترح انشاء مؤسسة خاصة ملحقه بمجلس الوزراء تتولى أمرها كوادر كويتية مخلصه تكون مهمتها وضع سياسة سكانية توقف سيل العمالة الوافدة.<sup>(١٤)</sup> وبالإضافة الى مطالبته بضبط تدفق العمالة حفاظا على الهوية الكويتية والأمن العام، استنكر المرشح عبدالعزيز العنديلبي عملية التجنيس بحجة أنها تزيد من عدم التجانس في المجتمع وتثقل كاهل الدولة.<sup>(١٥)</sup> ويحدد د. عبدالله النفيسي خطوات علاج الوضع السكاني المختل في كبح استيراد العمالة الأجنبية غير العربية، وتوفير البدائل العربية للعمالة واعادة النظر في قوانين التجنيس والاقامة بحيث يتم تجنيس القطاعات السكانية العربية شبه المستقرة، وطرح نظام الاقامة الدائمة لمن لا يستطيع الحصول على جنسية ضمانا لاستقرار العمالة العربية.<sup>(١٦)</sup> وبنفس الروح يفرق المرشح محمد العصيمي بين العمالة الأجنبية التي تمهد أمن واقتصاد البلاد، وبين العمالة العربية التي تشترك مع الكويتيين في العادات والتقاليد. ولهذا نراه يدعو الى الاستغناء عن الأجانب مع استقطاب العرب. وبدلا من تحويل ملايين الدولارات في صورة أجور الى كوريا أو غيرها، يمكن تحويلها الى الوطن العربي كي تساهم في تنميته لأن "تقدمه من تقدمنا"<sup>(١٧)</sup>

#### ٥ - الخدمات الاجتماعية :

أ- التعليم : اتفق المرشحون الذين تناولوا هذه المسألة على تردي مستوى التعليم في دولة الكويت. ويرجع ذلك في تصور مرشحي التجمع الديمقراطي الى غياب سياسة

واضحة المعالم تربط التعليم بمتطلبات التطور الشامل في البلاد. من هنا طالب برنامجهم بسياسة تعليمية تلبي احتياجات المجتمع وتحلق المواطن الصالح. وحدد المرشح عيسى الشاهين مرتكزات الخطة التعليمية في الوفاء باحتياجات البلاد من القوى العاملة وما يفرضه ذلك من اهتمام بالتعليم التطبيقي ومعالجة التغريب من خلال التكوين والتعريب والاهتمام بالتراث الاسلامي. (٣٨) ويعيب د. عبدالله النفيسي على النظام التعليمي تركيزه على النواحي النظرية دون العملية وازدحام اليوم الدراسي وخلو المدارس من المكتبات الجيدة وبعد المناهج عن الحاجات الفعلية للمجتمع. لذا يجب أن يعني التعليم بتدريب الشباب على التعامل مع النفط انتاجا وتسويقا وتصنيعا، ومع الخليج بصيد واستزراع الأسماك، ومع الزراعة والعناية بالثروة الحيوانية، إضافة الى التدريب المهني والحرفي لأن مستقبل الكويت في الشويخ الصناعية وليس في المكاتب الحكومية. وشدد كذلك على انتخاب القيادات التربوية من القاعدة الى القمة واخلص المدارس الأجنبية لاشرف حكومي صارم. (٣٩) وذهب المرشح خالد سلطان بن عيسى الى أن حل مشاكل قطاع التعليم لن يتأتى سوى بوضع وتنفيذ سياسة تربوية تنبع من العقيدة الاسلامية. (٤٠) ودعا البرنامج الانتخابي للمرشح الشريدة الى تحقيق استقلال الجامعة وربطها بالمجتمع. (٤١) وطالب المرشح ابراهيم الشيخ باعادة النظر في المناهج وتوسيع قاعدة التعليم المهني. (٤٢)

ب - الاسكان : أرجع المرشحون سبب المشكلة الاسكانية الى ترتيب الأولويات لغياب التخطيط والسياسة الاسكانية المحددة. وأن ما صرفته الحكومة على أزمة المناخ كان يكفي لبناء العدد اللازم من الوحدات السكنية، وأن ما يقال عن عدم وجود أراضي وأموال لا أساس له من الصحة. (٤٣) وعلى نفس المنوال، يعزو أحمد النفيسي المشكلة الى أولويات الدولة المقلوبة. آية ذلك أن مجموع ما أنفق على الاسكان خلال عشرين عاما لا يتجاوز ٣٥ مليون دينار، بينما أنفق على اصلاح مدرج المطار الدولي ١٠ مليون دينار، وعلى أبراج الكويت ٦ مليون دينار. (٤٤) وبدلا من بناء صالة تزلج لاثمّل حاجة ملحة للمواطن، وبدلا من بناء شاليهات خيران - هكذا قال المرشح عبدالرحمن العسوسي - هناك ٣٢٠٠٠ كويتي بحاجة الى سكن. (٤٥) وتبع للمرشح محمد العصيمي، يتطلب حل المشكلة كسر احتكار الأراضي. (٤٦) ورأى خالد سلطان بن عيسى أن الحل يكون بتبني خطة اسكانية واضحة تتمثل محاورها في توفير الأراضي السكنية ووقف سكن العزاب بالمناطق النموذجية وتنظيم قطاع المقاولات والحفاظ على أسعار مواد البناء. (٤٧) وطالب جاسم الحرفاني بوضع برنامج يدخل في اطاره القرض والقسيمة. وعبر عن أمله في تخفيض سعر القسيمة الى أقل من ٤ آلاف دينار مع توفير الخدمات لها في أسرع وقت. وطالب باشارك أكثر من جهة في بناء البيوت. (٤٨)

ج - الصحة : لم تكن من ضمن المسائل الساخنة في الندوات الانتخابية ربما لانه لا توجد مشكلة حقيقية في قطاع الخدمة الصحية . لقد ربط د . أحمد الربيعي بين غياب التخطيط وبين التخطيط في المجالات الاجتماعية ومن بينها الصحة .<sup>(٨١)</sup> وذكر جاسم الخرافي أن نصف المبالغ المخصصة للرعاية الصحية تصل الى مستحقها بينما ينفق النصف الآخر في صورة مرتبات ومكافآت للعاملين . وبالإمكان تخفيض هذه التكاليف وتحسين نوعيتها وأسلوبها اذا أُتيحت لجمعيات النفع العام ومجالس الأحياء أن تشارك في مجال الخدمات الاجتماعية بوجه عام .<sup>(٨٢)</sup>

#### ٦ - السياسة الخارجية :

ركزت برامج وندوات المرشحين على السياسة الداخلية، بينما لم تثل قضايا السياسة الخارجية إلا نصيباً يسيراً من الاهتمام . فبرنامج التجمع الديمقراطي خصص خمسة بنود للقضايا المحلية مقابل بند واحد للسياسة الخارجية طالب بانتهاج سياسة خارجية وطنية مستقلة وغير منحازة يمكن معها تحقيق الإصلاحات الداخلية المنشودة .<sup>(٨٣)</sup>

وجاءت بيانات انتخابية كثيرة خلوا من هذا الموضوع بصفة مطلقة . لاغرابة في قول المرشح جاسم الصقر بأن "الأمة العربية المسكينة" كانت الموضوع اليتيم في المعارك الانتخابية .<sup>(٨٤)</sup> وكرس المرشح د . ناصر صرخوه إحدى ندواته لنقد سياسة القوتين الأعظم على الصعيد الكوني دون أن يطرح أية تصورات بشأن توجهات السياسة الخارجية للكويت .<sup>(٨٥)</sup>

واضح مما تقدم أن قضايا السياسة الداخلية طغت على أجواء الانتخابات خلافا لما توقعه البعض من أن تكون المعركة الانتخابية على مستوى الأحداث الحالية المحيطة بالمنطقة عموماً وبالكويت خصوصاً، وأن تكون طروحات المرشحين على مستوى الالتزام القومي الذي يرى هموم الكويت من منظور عربي واسع . وفي تناول المرشحين لهذه المسائل الداخلية، كان المواطن هو المائل في الأذهان، ولم يرد ذكر للوافد غير العربي بالذات إلا كمصدر للأمراض الاجتماعية وتهديد الهوية الوطنية وإثراء بعض المواطنين وزيادة العبء على ميزانية الدولة .

#### ثالثاً : تكتيكات المرشحين :

في سبيل تقديم أنفسهم للناخبين وشرح برامجهم وطروحاتهم، وكسب التأيد الشعبي، استعان المرشحون بأساليب شتى نرى من الأهمية بمكان إلقاء الضوء عليها بغية كشف الإيجابيات التي عبرت عنها والتي تستحق التذعيم والتطوير، والسلبيات التي شابتها وتستحق المراجعة أو الترشيد .

## ١ - المؤتمرات الانتخابية<sup>(٨١)</sup> :

استخدمها لفيف من المرشحين خصوصا في المناطق النموذجية وأمتها جوع من المواطنين شبابا وشيوخا. ويسلم الجميع بأن من أبرز سمات المعركة الانتخابية الأخيرة ظاهرة الندوات والمناظرات التي تميزت بقدر كبير من الموضوعية والانضباط وتناولت المشكلات التي يعاني منها المجتمع، وابتعدت عن القضايا الخاصة او الهامشية. وكان يعلن عن موضوعات ومواعيد المحاضرات في الصحف. وغالبا ما كان المحاضرون هم المرشحون أنفسهم. ولكن في بعض الأحيان. كان المرشح يدعو شخصية عامة للقاء المحاضرة. وبرز في هذا الصدد شخصان هما د. عثمان عبدالمملك أستاذ القانون الدستوري بجامعة الكويت، والأستاذ جاسم السعدون المعروف بطول باعه في الشؤون الاقتصادية. وبما يذكر أن الندوات كانت تعقد مساء وفي جورجالي خالص. غير أن بعض النساء كن تختلن الى المقار الانتخابية لسماع المحاضرات والنقاشات وهن في سياراتهن عن طريق الراديو FM وهذه ظاهرة جديدة لم تعهدها انتخابات الكويت من قبل، ولعلها أن تكون مؤشرا على تنامي الوعي السياسي في صفوف النساء.

## ٢ - وسائل الاعلام :

لم تلعب الاذاعة والتلفزيون أي دور في متابعة الحملة الانتخابية. أما الصحافة فكانت - بحق - منبرا هاما لطرح تصورات وافكار المرشحين على اختلاف انتماءاتهم.

لقد تبارت الصحف اليومية الخمس - الوطن، القيس، الانباء، السياسة، الرأي العام - في أداء هذا الدور : نشر البرامج والبيانات الانتخابية، اجراء المقابلات مع المرشحين، نشر ملخصات وافية وأحيانا النصوص الكاملة للندوات الانتخابية . . . الخ. ويلاحظ بوجه عام أن الصحف كانت مفتوحة لكل التيارات مع انحياز لتيار معين في بعض الاحيان. فصحيفة الوطن الذائعة الصيت والواسعة الانتشار لم تحف تعاطفها وتبنيها الواضح لأصحاب الاتجاهات الوطنية وفي مقدمتهم مرشحو التجمع الديمقراطي. وراحت في نفس الوقت تنشر العديد من الكتابات النقدية لفكر وممارسات الحركة الاسلامية. أما صحيفة الأنباء فحملت بشدة على التجمع الديمقراطي في محاولة سحب البساط من تحت قدميه. غير أن حملتها هذه لم تنتج أثرا ذا بال على نحو ما سرى في مكان لاحق.

والمهم أن المرشحين المعروفين بتوجيهاتهم الوطنية وجدوا في صحيفة الوطن ومجلة الطليعة منبرا اعلاميا ذا شأن. وباستثناء مجلة المجتمع لسان حال الاخوان المسلمين، لم يكن لمرشحي التيارين الاسلامي والقبلي صحف بعينها تتبناها وتنحاز الى جانبهم أكثر من

غيرهم. من هنا، وفي صدد الحديث عن سلبيات المعركة الانتخابية، ذكر د. عبدالله النفيسي أن الصحف اليومية بدأت تنحاز بشكل واضح تجاه بعض المرشحين، وفي نفس الوقت تمارس التعطيم تجاه مرشحين آخرين.<sup>(٨٩)</sup>

#### المساجد والحسينيات :

اتخذ منها مرشحو الاتجاه الاسلامي بمختلف فصائله أداة للدعاية وتكتيل الأنصار. واستعمل بعض الأئمة والوعاظ خطب الجمعة في الدعاية لأولئك المرشحين والهجوم على المجموعات الوطنية لاسيما مجموعة الطليعة. وهم بذلك تجاوزوا حدود وظيفتهم الرسمية بصفتهم موظفين حكوميين يفترض فيهم الحياد.

لقد كان المرء يسمع شبابا على أبواب المساجد يصيحون بصوت عال عقب صلاة الجمعة "صوتك أمانة. وإذا لم تصوت للشخص المسلم ترتكب إثما تحاسب عليه في الدنيا والآخرة."<sup>(٩٠)</sup> كذلك فإن من المرشحين من أخذ يواظب على الصلاة في المساجد الواقعة بمنطقته الانتخابية لخلق الانطباع بأنه ورع وتقى، والالتقاء بالمصلين.

#### ٤ - الاتصال المباشر :

الكويت بلد صغير يعلق أهمية كبيرة على علاقات الوجه للوجه التي تدل على تقدير من يتصل بمن يتصل به، وترتك بالتالي أثرا طيبا في النفس. كما لازالت تحكمه أخلاق المجاملة في السراء والضراء، إضافة الى مفاهيم "الديرة والربع" و"الأهل" ومن ثم، كان لجوء المرشحين جميعا الى أسلوب الاتصال الشخصي المباشر بالناخبين سواء بالمرور عليهم في المنازل أو الاختلاف الى الديوانيات الكائنة بمناطقهم الانتخابية، كذلك حرص المرشحون على أداء الواجب الاجتماعي بحضور الافراح والمآتم. كذلك حرصوا على الاتصال برؤساء العائلات وغيرهم من أصحاب "الكلمة المسموعة" في دوائرهم الانتخابية.

#### ٥ - استخدام سلاح المال :

بعض المرشحين عمدوا الى شراء الاصوات بالمال الذي كان يقدم اما في صورة نقدية أو عينية : شقق، سيارات، شهادات جنسية، تذاكر سفر... الخ. على أية حال، واجهت ظاهرة الرشوة الانتخابية هذه حملة ضارية شارك فيها المرشحون الوطنيون والصحافة وجمعيات النفع العام لما تمثله من خطر على الديمقراطية. اذ تسمح للذوي النفوس المريضة بالوصول الى البرلمان بما يقلل من فاعليته وينال من هيئته. وأغلب الظن أن تلك الادانة الشعبية كان لها فضل ابطال مفعول سلاح المال الى حد كبير.

## ٦ - التنديد بالمجلس السابق والحديث عن المنجزات :

لجأ بعض المرشحين في حركتهم الانتخابية الى الحديث عن سلبيات المجلس السابق، واتهام اعضائه بالعجز عن إيجاد الحلول لمشاكل المجتمع خاصة أزمة المناخ، والتهاون في ممارسة صلاحياتهم والجري وراء المكاسب الخاصة والتخاذل في التصدي لتجاوزات الحكومة . لقد كان في رأيهم مجلس تمرير وتبصيم وليس مجلس مواقف<sup>(٨٧)</sup> من ناحية أخرى، اعتمدت الدعاية الانتخابية لبعض المرشحين الذين كانوا أعضاء بالمجلس السابق على دغدغة مشاعر المواطنين بالحديث عن منجزاتهم طيلة الفصل التشريعي : أسئلة، اقتراحات برغبة، مشروعات قوانين، مشاركة في عضوية اللجان، ثم الموقف التصويتي من مشروع تنقيح الدستور. ومنهم من قام بطبع كتيبات تحكي بالتفصيل أفعاله وأقواله داخل المجلس وخارجه.

## ٧ - مد الموائد :

نظرا لما لتقديم الطعام من دلالات في حياة المجتمع القبلي، دأب مرشحو المناطق الخارجية بالذات على عمل الولائم . وكان اعلان المرشح عن افتتاح مقره الانتخابي يبعث مقرونا بدعوة المواطنين الى تناول طعام "العشاء" هذا التقليد لم يمارسه مرشحو الدوائر الداخلية - الا فيها ندر - أولئك الذين فضلوا "غذاء العقول" على "غذاء البطن" . ولعل من مؤشرات تنامي الوعي الانتخابي قلة رواد غيمات الطعام وكثرة رواد غيمات "الزاد الفكري" .

## ٧ - التشهير :

لم يتورع الاخوان والسلفيون بالذات عن اثارة الشائعات والتشكيك بمواقف العناصر الوطنية واتهامهم بالشيوعية والاحاد، واستغلال واقعة رسوبهم في انتخابات ١٩٨١ للدعاء بانهم بلا رصيد شعبي يذكر. ولعل أبرز ما فعلوه اعادة نشر مجموعة مقالات منتقاة من أرشيف مجلة الطليعة كانت قد كتبت في مناسبات مختلفة . فقد نشرت الدار السلفية كتيبا يحمل عنوان "مجموعة الطليعة، مبادئ - مواقف - دعوات" بقلم د. امير الحداد الذي يعمل مدرسا بكلية الهندسة وينتمي لجماعة السلف<sup>(٨٨)</sup>.

ويذكر الكاتب أن الهدف هو تقديم رسالة سهلة تكشف عن عقائد وأفكار ومواقف مجموعة الطليعة التي تخالف تعاليم الاسلام روحا ومعنى . يبدأ الحديث عن ارتباط مجموعة الطليعة بحركة القوميين العرب مشيرا الى أنهم آمنوا بالنظرية الشيوعية . ويتنقل بعد هذا الى موقف المجموعة من روسيا والدول الاشتراكية . فيذكر أنه لم يرد في أي عدد من مجلة

الطلعية انتقاد بسيط لأي موقف من مواقف الاتحاد السوفيتي، وأن هذه المواقف لا تلقى الا التأييد والثناء المستفيض أو التبرير. ويتناول الجزء الثالث موقف مجموعة الطليعة من الجماعات والتشريعات الاسلامية. فيقول انها تتهم المتدينين بالتحالف مع الحكومة وتعتبر نصرة المسلمين في الهند وأفغانستان عمالة أمريكية، وتتهم الجماعات الاسلامية بأنها أحزاب الاسلام الأمريكي وتكفر المتدينين لها كما أنها تستهزئ بقرار فصل الرجال عن صالونات النساء، وترفض الاحتكام الى فتاوي شرعية. وتناول بقية الكتاب نظرة الطليعة للنظر الديني والنظام الايراني والموقف السوري من الصراع العربي-الاسرائيلي، وقضية اريتريا وتطورات الأوضاع في الصومال، والثورة الفلسطينية، وبالإضافة الى نشر الكتيب المذكور، اتخذوا من جريدة الانباء منبرا للتهجم المتواصل على التجمع الديمقراطي، غير أن هذا الاخير لم يشأ أن يصمت بازاء هذه الحملة. فعمد الى كشف النقاب عن التناقض بين القول والفعل على صعيد الحركة الاسلامية. وفي هذا السياق، أثبت مسألة تورط المرشحين السلفيين خالد سلطان بن عيسى وجاسم العون في سوق الأوراق المالية<sup>(٨)</sup>. وتولى د. عبدالله العمر-مدرس بقسم الفلسفة ومعروف بانتماؤه الليبرالي العلماني- مهمة الرد على د. أمير الحداد في سلسلة مقالات نشرتها الوطن قبل يوم الاقتراع بأيام معدودة تحت عنوان "ليس دفاعا عن الطليعة، لكن ايضا حاسوا لسياسة النية وغيب الفكر". في المقال الاول أكد على حرية الرأي باعتبارها أمرا مقدسا وأن تعدد تيارات الفكر وجهات النظر ظاهرة صحية واثراء للانسانية، وبالتالي لا يحق لجماعة ما أن تضيق بأفكار جماعة أخرى أو تحاول فرض منهجها بوصفه الصواب.

وبين في المقال الثاني كيف ان رسالة د. الحداد لم تكن موضوعية او منصفة وكيف خلت من الضوابط اللازم توافرها في أي نقد عقلائي. وراح في بقية الحلقات يسلط الضوء على المغالطات والتناقضات والتشويهات المعتمدة التي تضمنها الكتيب<sup>(٩)</sup>

## ٨ - المفتاح الانتخابي :

برز لدى معظم المرشحين أناس ذوو صلات اجتماعية واقتصادية واسعة لعبوا الدور الأساسي والبارز في تحريك الأساليب الدعائية للمرشح. هؤلاء الذين يسمون في العرف الكويتي "المفاتيح الانتخابية" كانوا محور تجميع التأييد وزيادة الأصوات لمرشحينهم، حتى أصبحت بعض الحملات الانتخابية غير ذات قيمة بدون المفتاح الانتخابي. فهذا الأخير بما له من هبة اجتماعية وقدرة على التحرك والاتصال والتأثير، كان "يفتح الأبواب" أمام المرشح لدى العديد من العائلات والقبائل والتجمعات، ويساعده بالتالي على ترسيخ أقدامه في الدائرة الانتخابية.



هكذا زاوجت الأساليب بين ما هو تقليدي وما هو عصري وكان للدنات الفكرية والحوارات السياسية دورها المؤثر والهام في العديد من الدوائر، وتلك ظاهرة مستجدة لم تعدها الانتخابات من قبل وتبشر باتجاه التجربة البرلمانية نحو مزيد من النضج. وبفضلها، غلب الطابع العقلاني البراجماتي على أكثرية الحملات الانتخابية بدلا من الطابع الانفعالي الارتجالي الذي كان يميزها في الماضي. وفي نفس الوقت، عوّل كثير من المرشحين على النهج التعبوي المنظم بالاعداد الجيد للحملة الانتخابية والتنسيق الذكي مع القوى التقليدية القبلية والطائفية والعائلية»<sup>١</sup>

### المبحث الثالث نتائج الانتخابات

من الأهمية بمكان رصد وتحليل النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات حتى يمكن التعرف على الخريطة الحقيقية للحياة السياسية في دولة الكويت والقوى المؤثرة عليها. وفي هذا المقام سوف نتصدى لسألتين: المشاركة التصويتية، وتركيبه المجلس الجديد.

أولا: المشاركة التصويتية: في هذا الخصوص، ثمة حقائق تسترعي النظر:

١- من أبرز سمات الانتخابات قيد الدراسة اقبال الأغلبية الساحقة من الناخبين على صناديق الاقتراع للادلاء بأصواتهم. فقد بلغ مجموع المقترعين في كافة الدوائر ٤٨٣٦٨ مواطنًا يشكلون ٨٥٪ من اجمالي الناخبين. وباطلالة مقارنة على حجم المشاركة التصويتية في شتى الدوائر (جدول ٦) يتبين أن المدى يتراوح بين ٧٣٪ في دائرة أم الهيمن (أدنى قيمة)، ٨٩٫٣٪ في دائرة حولي (أعلى قيمة). إن تصدر حولي للقائمة ليس بالشئ الغريب اذا علمنا أنها خبرت أسخن معركة انتخابية شارك فيها ١٨ مرشحا، اضافة الى كونها تضم قطاعات شابة ذات فهم ومتابعة للعمل الديمقراطي عامة والانتخابي خاصة. أما وقوع أم الهيمن في ذيل القائمة فرمما يرجع الى طابعها القبلي وهذوء المعركة الانتخابية لقلّة عدد المرشحين.

على أية حال، يلاحظ أن معدل الاقتراع في أكثر من نصف الدوائر (١٣ دائرة بنسبة ٥٢٪) يتجاوز المتوسط العام، بينما يقل عنه في اثنتي عشرة دائرة. كما أن المعدل العام في الدوائر الداخلية يزيد قليلا عن نظيره في الدوائر الخارجية: ٨٥٫٩٪، ٨٣٪ على التوالي.

وفي صدد تفسير ارتفاع نسبة المقترعين، يشير البعض الى تنامي الوعي الانتخابي بفضل الندوات والمؤتمرات الانتخابية والتغطية الصحفية المكثفة. بيد أن هذا العامل، على

أهميته، لا يكفي وحده لتفسير ظاهرة اتساع المشاركة التصويتية فهناك برأينا عوامل أخرى تضافرت معه : تأثيرات العصبية وعدم تدخل الحكومة في مجريات الحملة الانتخابية وأثر ذلك في اشاعة مناخ عام من الثقة في جدوى الانتخابات. فليس يخفى أن التدخل الحكومي يزعزع الشعور بالثقة لدى الناخب كما قد يحمله على السلبية وعدم الاهتمام .

وجدير بالملاحظة أن معدل الاقتراع في الانتخابات الأخيرة لا يكاد يختلف عن نظيره في انتخابات ١٩٨١ حيث أدلى ٨٩٧٪ من الناخبين بأصواتهم، الأمر الذي يرجع بدرجة كبيرة الى فرحة الشعب بعودة الحياة النيابية بعد توقفها لمدة أربع سنوات شهدت صدور قوانين عديدة بمراسيم أميرية كان لها، على ما يبدو، وقع سيء في نفوس الكثيرين. من ثم تطرح انتخابات المجلسين الحالي والسابق غمطا متميزا على صعيد المشاركة التصويتية بالقياس الى الانتخابات التي جرت في الستينات والسبعينات. ففي انتخابات مجلس الأمة الثاني عام ١٩٦٧، وهو المعروف بالمجلس المزور، شكل المقترعون ٦٦٪ من جملة الناخبين. ثم هبطت النسبة إلى ٥١٪ في انتخابات المجلس الثالث عام ١٩٧١ ربما بسبب اهتزاز الثقة الذي رتبته وقائع التزوير هذه. وعادت النسبة ارتفاعها لتصل الى حوالي ٦٠٪ في انتخابات المجلس الرابع سنة ١٩٧٥ الذي لم يلبث أن حل عام ١٩٧٦ .

٢ - لم يقلل السلوك التصويتي من تأثير الظاهرة القبلية التي تشكل احدى الثوابت في المجتمع الكويتي وتقرر الى حد كبير نتيجة انتخابات المجلس النيابي او المجلس البلدي أو حتى مجالس ادارات الجمعيات التعاونية. ويرتبط التصويت القبلي بالتجمعات القبلية في المناطق الواقعة خارج المنطقة النموذجية : السالمية، الرميثة، الفروانية، العمرية، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الجهراء الجديدة، الأحمدية، الرقة، الصباحية، أم الهيمن (انظر جدول ٨) كما يغذيه ويعمل على استمراره غياب أو ضعف التنظيمات والتجمعات السياسية التي تستطيع جمع أبناء القبائل على أساس الفكر أو الرأي وليس صلة الرحم. كذلك تحكم هذا السلوك التصويتي علاقة الكفيل بالمكفول Patron - client relationship. إنها علاقة مصلحة غير متكافئة بين أبناء القبيلة وشيخها أو أحد أصحاب النفوذ فيها جوهرها قيام الناخبين بالتصويت إلى جانب مرشح القبيلة الأقدر على تحصيل منافع مباشرة لهم في صورة خدمات أو انجاز معاملات لدى الدوائر الحكومية. ولاعجب أن توجد هذه العلاقة بالنظر الى متاعنيه الدوائر الخارجية من نقص شديد في المرافق العامة وانخفاض في مستوى الوعي السياسي بالقياس الى بقية مناطق الكويت.<sup>(١٧)</sup>

جدول (٦)

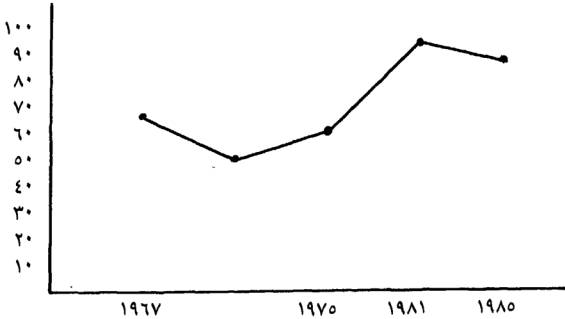
عدد نسبة المقترعين الى الناخبين في جميع الدوائر في الانتخابات الأخيرة

النسبة	عدد المقترعين	عدد الناخبين	الدائرة
٨٦ر٥	١٢٩٤	١٤٩٥	١ - الشرق
٨٨ر٢	١٣١٧	١٣١٧	٢ - المرقاب
٨٤ر٥	١١٢٤	١٣٢٩	٣ - القبلة
٨٨ر٦	٢٠٧٠	٢٣٣٥	٤ - الدعية
٨٤ر٤	١٧٦٧	٢٠٩٢	٥ - القادسية
٨٥	١٨١٤	٢١٣١	٦ - الفيحاء
٧٨ر٩	١٣٣٦	١٦٩٢	٧ - كيفان
٨٩ر٣	٢٩٤٣	٢٢٩٥	٨ - حولي
٨٧ر٢	١٦٢٢	١٨٥٩	٩ - الروضة
٨٦	١٩٩٥	٢٣١٥	١٠ - العديلية
٨٣ر٤	١٤٢٦	١٧٠٩	١١ - الخالدية
٨٨ر٥	١٤٣٣	١٧١٨	١٢ - السالمية
٨٦ر٧	٣٣٠٥	٣٨٠٩	١٣ - الرميثة
٨٢ر٦	١٨٢٩	٢٢١٥	١٤ - أبرق خيطان
٨٧	٢٣٩٨	٢٧٥٢	١٥ - الفروانية
٧٩ر٩	٢٢٤٧	٢٨١٠	١٦ - العمرية
٨٣	١٦٦٥	٢٠٠٤	١٧ - جليب الشيوخ
٨٧ر٤	٢١٠٥	٢٤٠٦	١٨ - الصليبخات
٨٥ر٨	١٧٢٢	٢٠٠٦	١٩ - الجھراء الجديدة
٨٣ر٥	٢٥٩٥	٣١٠٥	٢٠ - الجھراء القديمة
٨٥	٢٩٥٣	٣٤٧١	٢١ - الأحدي
٨٤ر٧	١٩١٨	٢٢٦٤	٢٢ - الرقة
٨٠ر٨	٢٥٩٥	٣٢٠٨	٢٣ - الصباحية
٨٥ر٦	١٧٥٩	٢٠٥٤	٢٤ - الفحيحيل
٧٣	١١٣٦	١٥٥٦	٢٥ - أم الهيمنان
٨٥	٤٨٣٦٨	٥٦٨٤٨	مجموع

جدول (٧)  
تطور حجم المشاركة التصويتية في انتخابات مجلس الأمة ١٩٦٣ - ١٩٨٥  
بيان تجميعي

الانتخاب	عدد الناخبين	عدد المصوتين	نسبة
١٩٦٣	١٦٨٨٩	غير معين	-
١٩٦٧	٢٦٧٩٦	١٧٥٩٠	٦٦
١٩٧١	٤٠٦٤٩	٢٠٧٨٥	٥١
١٩٧٥	٥٢٩٩٣	٣١٨٦٢	٦٠
١٩٨١	٤٢٠٠٨	٣٧٦٨٩	٨٩٫٧
١٩٨٥	٥٦٨٤٨	٤٨٣٦٨	٨٥

المصدر : Jasem Mohammad Jerkhi: The Electoral Process in Kuwait: Geographical Study, (Unpublished Ph. D. University of Exeter, 1984) P. 146.



رسم بياني (٣) تطور نسبة المقترعين فيما بين  
١٩٨٥ - ١٩٦٧

جدول (٨)  
توزيع الاصوات القبلية

الدائرة	التجمعات القبلية	مجموع الأصوات القبلية	مجموع الناخبين بالدائرة	%
٨ - حولي	عوازم	٣٠٠	٣٢٩٥	٩١
١٢ - السالية	عوازم	١٠٥٠	١٦١٨	٦٤ر٨
١٣ - الرميثة	عوازم + كنادر	١٦٠٠	٣٨٠٩	٤٢
١٤ - خيطان	عتبان	٦٢٠	٢٢١٥	٢٧ر٩
١٥ - القروانية	رشايدة	١٢٥٢	٢٧٥٢	٧٠
١٦ - العمرية	رشايدة + مطران + أخرى	١٥٧٨	٢٨١١	٥٦
١٧ - جليب الشيوخ	مطران + أخرى	١٥٢٣	٢٠٠٤	٧٥ر٨
١٨ - الصليبخات	عوازم	٣٢٠	٢٤٠٦	١٣ر٣
١٩ - الجهراء الجديدة	عزة + ظفير + رشايدة	٨٦٣	٢٠٠٦	٤٣ر١
٢٠ - الجهراء القديمة	عزة + عجمان + ظفير	١٣٦٠	٣١٠٥	٤٣ر٧
٢١ - الاحمدي	عجمان + عوازم + عتيان	١٦٣٠	٣٤٧١	٥٠ر٩
٢٢ - الرقة	عوازم + عجمان + مطران	١٦٦٥	٢٢٦٤	٧٣ر٥
٢٣ - الصباحية	عجمان + عوازم	٢٢٤٩	٣٢٠٨	٧٠ر١
٢٤ - الفحيحيل	عوازم + هواجر + قحطان	٧٨٤	٢٠٥٤	٣٨ر٢
٢٥ - أم الهيمان	عوازم	٨٠٠	١٥٥٦	٥١ر٤

المصدر : بيانات وردت في صحيفة القبس ، ١٢/١/١٩٨٥ ، ص ٤

٣- في المناطق الداخلية بالذات، يبدو أن طروحات المرشحين وتوجهاتهم السياسية ومؤهلاتهم الشخصية لعبت دوراً يعتد به في توجيه المواقف التصويتية للناخبين. هذا الأمر تواقته سلسلة من الاستفتاءات حول اتجاهات الناخبين أجريت في الفترة السابقة على يوم الاقتراع. فقد أظهرت نتائج استبيان "القبس" على عينة عشوائية منتظمة من ٤٠٠ ناخب أن البرنامج الانتخابي هو العامل الحاسم في المفاضلة بين المرشحين حسب رأي ٧٠٪ من أفراد العينة، وأن التعليم الجامعي مطلوب توفره في النائب المثالي طبقاً لحوالي ثلثي الباحثين (٦٦.٢٪) وأن الانتهاء القبلي أو الطائفي ليس شرطين ضروريين في النائب المثالي. تبعاً لأكثر من نصف العينة (٥٤٪).<sup>(١٤)</sup> وأوضحت نتائج استفتاء طبقة جمعية الدراسات

الفلسفية والاجتماعية بجامعة الكويت على عينة قوامها ١٨٦٦ ناخبا في دوائر كيفان والروضة وحولي والرميثية والفيحاء أن أهم صفات يجب أن يجوزها المرشح هي الالتزام بالاسلام (٥٥٪) والحصول على الشهادة الثانوية كحد أدنى (٣٦٪) والخبرة السابقة في العمل النيابي (٣٢٪). أما الصفات التي نالت أدنى درجات الاهتمام من أفراد العينة فكانت كبر السن (١٢٪)، ومعارضة الحكومة (٨٪)، والمنزلة العائلية الرفيعة (١٣٪) وتقديم الخدمات للناس (١٢٪). كما أظهرت النتائج ميل الناخب الى تفضيل مرشح الاتجاهات الدينية والقومية على المرشح الذي ليس له اتجاه محدد : ٣٧٪، ١٩٪، ١٥٪ على التوالي. (١٠) تأتي الى الاستفتاء الأخير الذي طبق تحت اشرافنا على عينة عشوائية من ٤٠٠ ناخب في المناطق الداخلية، والذي أظهرت نتائجه أن ٩٢٫٧٪ من المبحوثين مع ضرورة وجود برنامج انتخابي للمرشح، ٨٩٪ يرون أن يقل المستوى التعليمي للمرشح عن الثانوية العامة، ٨٧٪ يشترطون الصلاح والتقوى وخفاة الله، ٨٥٪ يعتبرون الاهتمام بالمصلحة العامة من أهم مواصفات الشخص الجدير بعضوية مجلس الأمة. أما المستوى المادي والانتفاء العائلي والقبلي والطائفي فجاءت بذيل القائمة حيث قالت بها نسبة محدودة لم تتجاوز ١٥٪، ثم خیرنا المبحوثين بين نوعين من النواب : نوع يعنيه أساسا تقديم خدمات لأبناء الدائرة، وصنف آخر يصدر في سلوكه النيابي عن مصلحة المجتمع ككل. فوجدنا نسبة ضئيلة ٣-١٠٪ - تفضل نواب الخدمات، بينما الأغلبية الساحقة ٧-٨٩٪ - تريد نواب القضايا العامة. (١١)

٤ - لا يعكس السلوك التصويتي استقطابا أيديولوجيا بين التيارات السياسية، وتلك خاصية لازمت التجربة النيابية في الكويت منذ الاستقلال. آية ذلك قيام الناخب بالتصويت لمرشحين مختلفين في توجهاتها الفكرية والسياسية تماما. فعلى سبيل المثال، صوت ناخبو حولي لكل من د. عبدالله النفيسي (تيار اسلامي) ود. أحمد الربيعي (تجمع ديمقراطي) في نفس البطاقة مثلما كانوا يصوتون من قبل للدكتور أحمد الخطيب (تجمع ديمقراطي) وعبدالعزیز المساعيد (بلا توجه سياسي معين) في بطاقة واحدة. هذا النمط تكرر في دوائر أخرى : كيفان (فیصل الصانع المعروف بانتمائه الوطني المستقل وجاسم العون من جماعة السلف)، القبلة (جاسم القطامي زعيم التيار القومي، جاسم الخرافي من التجار)، الفيحاء (مشاري العنجري الوطني المستقل، وحمود الرومي المدعوم من جمعية الإصلاح)، الروضة (د. أحمد الخطيب من التجمع الديمقراطي وجاسر الجاسر المعروف بقدرته على تحصيل الخدمات)، هذه الأمثلة وغيرها تدل على أن القرار التصويقي للناخب الكويتي لا يتأثر بالاتجاه السياسي للمرشح قدر تأثره بشخصية المرشح ذاته من حيث استقامة الفكر وقوة الحججة وطهارة اليد أو الاستعداد والمقدرة على تقديم الخدمات. (١٢)

جدول (٩)  
أصوات الفائزين بالمركزين الأول والثاني في جميع الدوائر

الدائرة	مجموع أصوات الفائز الأول (١)	النسبة الى مجموع الأصوات	مجموع الأصوات الفائز الثاني (٢)	النسبة الى مجموع الأصوات	الفرق بين النسبتين
١ - الشرق	٥٣٨	٤١,٥	٤٥٦	٣٥	٦,٥
٢ - الضاحية	٦١١	٥٢,٦	٥٤٥	٤٦,٩	٥,٧
٣ - القبلة	٦٥٠	٥٧,٨	٦١٠	٥٤,٣	٣,٥
٤ - الدعية	١٠٧٢	٥١,٨	١٧٠١	٥١,٧	, ١
٥ - القادسية	٧٨٢	٤٤,٢	٤٨٤	٢٧,٣	١٦,٩
٦ - الفيحاء	١١٤٨	٦٣,٣	٧٩٨	٤٤	١٩,٣
٧ - كيفان	٦٠١	٤٥	٥٩٤	٤٤,٤	٦
٨ - حولى	٩٥١	٣٢,٣	٧٦٠	٢٥,٨	٦,٥
٩ - الروضة	٧٨٢	٤٨,٢	٧٥٤	٤٦,٥	١,٧
١٠ - العديلية	٩٢٠	٤٦	٧٣٩	٣٧	٩
١١ - الخالدية	٨٢٠	٥٧,٥	٦٦٨	٤٦,٨	١٠,٧
١٢ - السالمية	٧٤٧	٥٢,١	٥٨٣	٤٠,٦	١١,٥
١٣ - الرميثة	١٣٧٨	٤١,٦	١٢١٣	٣٦,٧	٤,٩
١٤ - أبرق خيطان	٨١٠	٤٤,٣	٧٧٤	٤٢,٣	٢
١٥ - الفروانية	٧٨٢	٣٢,٦	٧٥٣	٣١,٤	١,٢
١٦ - العمرية	١١٠٦	٤٩,٢	٨٦٦	٣٨,٥	١٠,٧
١٧ - جليب الشيوخ	٦٦٢	٣٩,٧	٣٦٥	٣٨,١	١,٦
١٨ - الصليبخات	٨٩٥	٤٢,٥	٧٣٠	٣٤,٦	٧,٩
١٩ - الجهراء الجديدة	٦٩٢	٤٠,١	٦٣٥	٣٦,٨	٣,٣
٢٠ - الجهراء القديمة	٧٢٨	٢٨	٤٦٨	١٨	١٠
٢١ - الأحدي	١٢٠٦	٤٠,٨	١٠٣٧	٣٥	٥,٨
٢٢ - الرقة	٦٩٢	٣٦	٦١٥	٣٢	٤
٢٣ - الصباحية	١٢٨٣	٤٩,٤	١٢٦٦	٤٨,٧	٧
٢٤ - الفحيحيل	١٠٤٦	٥٩,٤	٩٢٠	٥٢,٣	٧,١
٢٥ - أم الهيمان	٧٩٥	٦٩,٩	٧٦٧	٦٧,٥	٢,٤

٥ - بصفة عامة، ازداد تشتت السلوك التصويتي بازدياد عدد المرشحين والعكس صحيح. فبالنظر الى جدول (٩) يتضح أن الدوائر التي تصدرت القائمة من حيث عدد المرشحين وقعت في ذيل القائمة من حيث نسبة الأصوات التي حصل عليها الفائزون بالمرشحين الأول والثاني (الجهراء القديمة، الفروانية، وحوي) وبالمقابل فإن الدوائر التي تميزت بقلّة عدد المرشحين جاءت في صدر القائمة من حيث نسبة أصوات الفائزين بعضوية المجلس (أم الهيمان، القبلة، الضاحية، الفحيحل، الخالدية). وفي ذلك ما يبرهن على مصداقية القول بأن كثرة عدد المرشحين تؤدي الى تشتت الأصوات أيا كان حجمها، وبالتالي احتمال فوز المرشح رغم حصوله على نسبة ضئيلة من الأصوات.

من ناحية أخرى، لم يحدث أن صوت معظم المقترعين في أكثرية الدوائر الى جانب مرشح بعينه. يشهد لذلك أنه من بين مجموع النواب، فاز ٣٨ نائبا (٧٦٪) بأغلبية بسيطة، بينما فاز ١٢ نائبا فقط (٢٤٪) بالأغلبية المطلقة.

إضافة الى هذا وذاك، يعكس السلوك التصويتي قدرا يعتد به من التماثل فيما يتعلق بالمرشحين الفائزين. اذ يبدو أن الذين صوتوا الى جانب الفائز الأول غالبا ما صوتوا أيضا لصالح الفائز الثاني. وربما يدل على ذلك ضالة الفرق بين نسبي الأصوات التي حصل عليها كلا الفائزين في الغالبية العظمى من الدوائر.

٦ - كشف التصويت عن وجود تحالف وتفاهم مسبق بين بعض المرشحين على تبادل الدعم ليس فقط في دائرة واحدة وإنما على مستوى مجموعة من الدوائر. لقد تمت مجموعة من صفقات تبادل الأصوات أثرت بالتأكيد في تقرير نتيجة الانتخابات. وفي نفس الوقت، استخدمت بعض القوى السياسية لعبة الصوت "الواحد أو الاغور"<sup>(٩٨)</sup> لتأييد مرشحين معينين. هذه الممارسات التصويتية تثبت أن القوى المنظمة - في سبيل الفوز - لم تجد غضاضة في تقديم البراجماتية على مسألة العقائد والافكار.

ثانيا : بنية المجلس :

عقب اعلان نتائج الانتخابات، سارعت الصحافة والرأي العام الى اطلاق العديد من الأوصاف على المجلس الجديد من قبيل أنه "مجلس قوي" "أقوى مجلس في تاريخ البلاد" "مجلس متوازن" "مجلس كل الوطن". ولعله بالامكان تبين مدى الصواب في هذه التوصيفات من خلال النقاط الآتية :

١ - يضم المجلس الجديد ٢٢ من أعضاء المجلس السابق (٤٤٪)، ٢١ عضوا يفوزون بالمنصب لأول مرة (٤٢٪)، ٧ أعضاء سبق أن ظفروا بالمنصب في السنتين



والسبعينات. بعبارة أخرى، تشكل الوجوه الجديدة - أي التي لم تكن أعضاء في المجلس السابق - الجزء الأعظم من عضوية المجلس الحالي (٥٦٪). ويعني هذا غلبة تيار التجديد على تيار الاستمرارية في تشكيلة المجلس بالمعنى الكمي أو العددي. وفي ذلك ما يبرهن على قابلية التجربة البرلمانية في الكويت لتجديد شبابها من أن لاخر وعلى عدم استئثار جيل معين بالمقاعد النيابية.

غير أن المجلس الحالي من هذه الزاوية بالذات لا يعد حالة متميزة أو متفردة في الحياة البرلمانية الكويتية، بل ربما تفضله مجالس أخرى. ذلك أن نسبة أعضائه الجدد الفائزين بالمنصب لأول مرة تقل - كما يتضح من جدول ١٠ - عن نظيرتها في المجالس السابقة: ٤٢٪ مقابل ٤٧٪، ٤٥٪، ٤٤٪، ٥٢٪ في المجالس الثاني والثالث والرابع والخامس على الترتيب. وإذا أضفنا إليها نسبة الوجوه الجديدة التي سبق لها الفوز، فإن المجلس الحالي لا يكاد يشذ عن المجلسين الثالث والرابع: ٥٦٪ مقابل ٥١٪، ٥٢٪، بل إن المجلس الخامس يتفوق عليه بنسبة مقدارها ١٢٪.

٢ - على صعيد الدوائر، تغير ممثلو سبع دوائر بالكامل هي: الضاحية، الدعية، القادسية، حوى، الفروانية، العمرية، الجهراء الجديدة، كما تم تغير جزئي في أربع عشرة دائرة هي: الشرق، القبلة، كيفان، الروضة، العديلية، السالمية، الرميثة، أبرق خيطان، جليب الشيوخ، الجهراء القديمة، الأحدي، الرقة، الصباحية، الفحيحيل، ويعني هذا أن التغير طال جميع الدوائر عدا أربع فقط: الفحاء، الخالدية، الصليبخات، أم الهيمان.

٣ - بخصوص انتفاءات الأعضاء، يتميز المجلس الحالي بحضور لكل التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الفاعلة في المجتمع. كما يضم ممثلي البادية والحضر، ومثلي الأجيال القديمة والجديدة. لقد دخلت المجلس وجوه وطنية معروفة مثل د. أحمد الخطيب، د. أحمد الربيعي، سامي المنيس (ثلاثتهم من التجمع الديمقراطي)، جاسم القطامي عن تيار القوميين العرب، فيصل الصانع، ويوسف المخلد وسعد طامي و فيصل الدوش، حمد الجوعان، ناصر البناي، د. يعقوب حياتي، مشاري العنجري (عناصر وطنية مستقلة). كما احتفظ التيار الاسلامي بالمواقع التي حصل عليها في انتخابات ١٩٨١ وان حدث تغير كبير في اشخاص مثليه، اذ سقطت معظم رموزه: خالد سلطان بن عيسى، وعيسى الشاهين، عدنان عبدالصمد، عبدالحسن جمال. وحلت محلها رموز أخرى: د. عبدالله النفيسي الذي يعتبر من أكثر الشخصيات الاسلامية انفتاحا، أحمد باقر، عبدالعزيز المطوع، مبارك الدويلة وبالرغم من استمرار الحضور القبلي البارز داخل المجلس، الا أن عددا من النواب القبليين جاءوا من صفوف الشباب المتعلم الذين حالفهم التوفيق على المرشحين التقليديين في كل من الجهراء والأحدي وخيطان والعمرية.

ولم يخالف الحظ أسماء لامعة أبرزها محمد العدساني رئيس المجلس السابق، جاسم الصقر، وكذا المرشحين المعروفين باستخدام سلاح الرشوة الانتخابية.

وهكذا جاءت تركيبة المجلس الحالي مختلفة، كيفيا، عن تركيبة المجلس السابق الى حد ما، وهو ما ولد الانطباع وخلق التوقع بأنه سيكون أكثر فاعلية وحيوية في أداء وظائفه. يبد أنه قد لا يكون من هذه الناحية، أفضل مجلس في تاريخ البلاد اذ لم تخل مجالس الستينات والسبعينات من العناصر الوطنية المؤثرة. وإذا كانت قد خلت من أصحاب التوجهات الدينية فمرجع ذلك أن الحركة الاسلامية لم يكن لها أثذ وجود محسوس في حياة المجتمع، ويستبعد أحد الدارسين أن يكون المجلس الحالي مختلفا عن بقية المجالس من

### جدول (١٠)

#### الأعضاء الجدد والمستمرين في مجالس الامة

الاستمرار والتغيير	المجلس الثاني		المجلس الثالث		المجلس الرابع		المجلس الخامس		المجلس السادس	
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%
١ - أعضاء مستمرين من المجلس السابق	٣٠	٥٢,٧	٢٥	٤٩	٢٤	٤٨	١٦	٣٢	٢٢	٤٤
٢ - أعضاء يعودون الى المجلس بعد خروجهم	-	-	٣	٦	٤	٨	٨	١٦	٧	١٤
٣ - أعضاء يدخلون المجلس لأول مرة	٢٧	٤٧,٣	٢٣	٤٥	٢٢	٤٤	٢٦	٥٢	٢١	٤٢
المجموع	٥٧	١٠٠	٥١ (ب)	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠	٥٠	١٠٠

(أ) يتضمن هذا العدد الأعضاء السبعة الذين فازوا في انتخابات فرعية.

(ب) يتضمن هذا العدد العضو الذي فاز في انتخابات فرعية.

المصدر: أعد الجدول من واقع كشوف أسماء أعضاء مجلس الأمة في الفصول التشريعية الستة، الأمانة العامة، مجلس الأمة، دولة الكويت.

جدول (١٠)  
خصائص الخلفية الاجتماعية لأعضاء مجلس ١٩٨٥

عضوية الجمعيات والأندية		الوضع المهني			المستوى التعليمي				العمر			التغير
غير عضو	أخرى	المهن الحرة	القطاع الخاص التجاري	سلك التدريس بالجامعة	العمل في الحكومة	ابتدائية	متوسطة	ثانوية عامة	مؤهل جامعي	مؤهل فوق الجامعي	٦٠ فأكثر	الإجمالي
١٣	٣٧	٥	٣٠	٤	٨	٣	٦	١٨	١٥	٨	٨	التكرارات: عدد ١٦٦ نسبة ٣٢
٢٦	٧٤	١٠	٦٠	٨	١٦	٦	١٢	٣٦	٣٠	١٦	١٦	

(م) يدخل في هذا العدد الناخبان اللذان اختيرا لشغل حقتائب وزارة وهما جاسم الخرافي وخالل الجميعان  
المصدر: ركب الجدول من واقع البيانات الخام الواردة في صحيفة الأنباء،  
١٦/٢/١٩٨٥، ص ١٣ - ١٦

حيث الهيمنة العددية للتيار المحافظ الذي يشمل حوالي ٧٠٪ من النواب مقابل ٣٠٪ تقريباً للنواب الوطنيين الاصلاحيين والراдикаلين. ولكن هذه المعادلة لم تمنح المجلس، في رأيه، من تحقيق العديد من المكاسب والانجازات بفضل ضغوط ومساندة الرأي العام<sup>(٩٩)</sup>.

٤ - بخصوص الخلفية الاجتماعية لأعضاء المجلس، تتراوح الأعمار بين ٣١ و ٦٤ عاماً بمتوسط عام قدره ٤٣ سنة وأربعة أشهر. وتقع الغالبية العظمى في الفئتين العمريتين ٣٠ - ٣٩ عاماً (١٦ نائباً)، ٤٠ - ٤٩ عاماً (٢٤ نائباً). ويعني ذلك أن ٨٠٪ من النواب ينتمون الى المراحل العمرية المتوسطة أو الشابة. ولعل المجلس الحالي من هذه الناحية لا يختلف عن المجلس السابق. وبالنسبة للمستوى التعليمي للنواب، يشكل الحاصلون على مؤهلات جامعية ٤٦٪ مقابل ٣٤٪ في المجلس الخامس. وتبلغ نسبة الحاصلين على الشهادة الثانوية ٣٦٪ مقابل ٢٤٪ في المجلس الخامس. أما النواب ذوو التعليم المتوسط والابتدائي فنسبتهم ١٢٪، ٦٪ مقابل ٢٨٪، ١٤٪ في المجلس السابق. من ثم يمكن القول إن النواب الحاليين أفضل من النواب السابقين على محك التعليم<sup>(١٠٠)</sup> وفيما يتعلق بالخلفية المهنية للنواب، يلاحظ بوجه عام ارتفاع مستوياتهم المهنية. فقد جاء معظمهم من القطاع الخاص التجاري (٦٠٪)، بينما تتوزع البقية بين العمل في الحكومة (١٦٪) وسلك التدريس بالجامعة (٨٪)، والاشتغال بالمهن الحرة (١٠٪). إن المجلس الحالي يميزه وجود أهل اختصاص في الميادين القانونية والهندسية والأكاديمية والعسكرية والصحية، وتلك كفاءات يتطلبها النهوض الشامل بالمجتمع. اضافة الى كل ذلك، يلاحظ أن لاعضاء المجلس بصفة عامة حضوراً على صعيد النشاط الاجتماعي العام بدليل انخراط حوالي ٧٥٪ منهم في عضوية الجمعيات والأندية ومجالس الأحياء. ولعل في ذلك ما يبرهن على وجاهة ما يقال عن الصلة الوثيقة بين المشاركة الاجتماعية والمشاركة السياسية.

### استنتاجات وتوصيات

لقد هدفت الدراسة الى تقييم مسيرة الانتخابات النيابية الأخيرة في الكويت من خلال اختبار ثلاثة افتراضات أساسية أظهر العرض والتحليل مصداقيتها. فالانتخابات قيد الاهتمام أوضحت تفاعل القديم والجديد في تشكيل السلوك السياسي للمواطن الكويتي مرشحاً ونائباً. وبين ذلك أن الحملة الانتخابية رافقتها متغيرات ومظاهر عصرية كان لها تأثير يعتد به : الندوات والمحاضرات، المتابعة الصحفية، الاعلانات، الطرح الشمولي المستقبلي لمشاكل المجتمع، التحالفات الانتخابية على أسس واقعية عملية. الا أن هذه المتغيرات الحديثة لم تكن لها الهيمنة سواء في توجيه ممارسات المرشحين أو تقرير النتائج

العامة للانتخابات. اذ خضعت هذه وتلك، جزئيا، وعلى نحو ما سلف البيان، لتأثير العوامل التقليدية العائلية والقبلية والطائفية.

من ناحية أخرى، نأت الحكومة عن التدخل المباشر في الانتخابات فلم تفرض اجتماعا لمرشح، ولم تستبدل صندوقا بآخر ولم تحرق صندوقا، ولم تمنع مسجلا بالقوائم الانتخابية من الإلقاء بصوته، ولم تفتعل أزمة في أية لجنة انتخابية. هذا الموقف كانت له إيجابياته التي عكست نفسها في شدة إقبال المواطنين على مقار المرشحين وزيادة عدد المقترعين، ووصول عناصر مختلفة في أفكارها وخلفياتها وتطلعاتها السياسية الى مقاعد المجلس. فحق وصفه بمجلس الجميع أو مجلس تعددية الانتعاش والطروحات.

كذلك، أظهرت نتائج الدراسة تأثيرا واضحا لمتغيرات التعليم والسن والمهنة على تركيبة المجلس. فقد نجح العديد من المتعلمين الشباب وأصحاب التخصصات والمكانة المهنية العليا في الوصول الى سدة البرلمان، الأمر الذي جعل المواطنين يتوقعون الكثير من المجلس في التصدي للمشاكل بموضوعية وعلمية وتحقيق المزيد من الرقي السياسي والاجتماعي.

ومع التسليم بأن المؤشرات الإيجابية التي أفرزتها الانتخابات بخصوص الناخب والنائب على السواء تتطلب فترة زمنية ليست قصيرة حتى ترسخ وتصبح مناط المعادلة السياسية في البلاد، نرى أن هناك ثلاثة إجراءات سوف يؤدي اتخاذها الى تطوير حقيقي في الممارسة الديمقراطية :

- ١ - علاج الخلل في الجسم الانتخابي باقرار حق التصويت للمرأة وحملة الجنسية الثانية وللشباب ما فوق سن الـ ١٨ .
- ٢ - الحظر التام للانتخابات الفرعية قبلية كانت أو طائفية أو غيرها.
- ٣ - إعادة النظر في التقسيم الحالي للدوائر لاصلاح ما به من عيوب وجعله أكثر تعبيراً عن الإرادة الشعبية .

## المواش

- (١) حول مختلف مظاهر السياسة، انظر مثلا: Gabriel Almond, ed., **Comparative Politics Today; A World**, (Boston: Little Brown & Comp., 1974), P. 62.
- (٢) Lucian Pye "The Non - Western Political Process" in Harry Eckstein and David Apter, eds., **Comparative Politics; A Reader**, (New York: Free Press, 1967), PP. 657; Jacob Landau et al., eds., **Electoral Politics in the Middle East , Issues, Voters and Elites**, (Stanford, California; Hoover Institution Press, 1980) , pp. 319 - 320.

- (٣) Lester Milbrath, **Political Participation, How and Why do People Get Involved in Politics?** (Chicago : Rand McNally & Comp., 1967), pp. 39 - 45, 110 - 137
- (٤) جريدة الهدف، ١٩٦٥/٢/٢٢.
- (٥) الدوائر العشر هي بالترتيب : الشرق، القبلة، الشويخ، الشامية، كيفان، القادسية، الدسمة، حولي، السالمية، الأحدي.
- (٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م، ٤١، مجموعة التشريعات الكويتية، الجزء الخامس، ادارة الفتوى والتشريع، دولة الكويت، ١٩٨١.
- (٧) د. جاسم كرم، "الأنوار المترتبة على تغير عدد الدوائر الانتخابية"، الجزء الأول، الوطن ١٢/٨/١٩٨٤، ص ٥٧.
- (٨) خريطة المناطق الانتخابية في الكويت بين حركة السكان والتقسيمات السياسية، القبس، عدد ٤٥٦٣، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦.
- (٩) مرسوم بالقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، مجموعة التشريعات الكويتية، مصدر سابق ذكره، ص ١٠٧ - ١٠٨.
- (١٠) الدوائر في النظام الجديد هي بالترتيب التالي : ١ - الشرق، ٢ - المرقاب، ٣ - القبلة، ٤ - الدعية، ٥ - القادسية، ٦ - الفيحاء، ٧ - كيفان، ٨ - حولي، ٩ - الروضة، ١٠ - العدلية، ١١ - الخالدية، ١٢ - السالمية، ١٣ - الرميثة، ١٤ - أبرق خيطان، ١٥ - الفروانية، ١٦ - العمرية، ١٧ - جلبب الشيوخ، ١٨ - الصليخات، ١٩ - الجهراء الجديدة، ٢٠ - الجهراء القديمة، ٢١ - الأحدي، ٢٢ - الرقة، ٢٣ - الصباحية، ٢٤ - الفحيحيل، ٢٥ - أم الهيمان.
- انظر الجدول المرفق للقانون رقم ٩٩ لسنة ١٩٨٠، المصدر السابق ص ١٠٩ - ١١٣.
- (١١) للوقوف على حجج الحكومة بالتفصيل، انظر : المصدر السابق، ص ١١٤ - ١١٧.
- (١٢) راجع بالذات : د. جاسم كرم، مصدر سابق، وأيضاً الجزء الثاني من الدراسة، الوطن ١٢/١٥/١٩٨٥، ص ٧، القبس، ١٩٨٥/١/٢٦، ص ٦.
- (١٣) Ahmed Dhafer and Faisal Al-Salem, **Voting Behavior in Kuwait: An Overview**, (Paper Submitted to the Center For Education in International Managment, Geneva, Summer 1981) p. 6.
- (١٤) مقابلة مع صالح الفضالة، الأنباء ١١/١٢/١٩٨٤، مقابلة مع ناصر الروضان، الرأي العام، ١٩٨٥/١/٢.
- (١٥) مقابلة مع حمد الجوعان، الأنباء ١٢/٣١/١٩٨٤، مقابلة مع سعد طامي ١٩٨٥/٢/٢١. وملتقى مع هؤلاء في الرأي بعض علماء السياسة الكويتيين. انظر : مقابلة مع د. معصومة المبارك، الأنباء ١٩٨٤/١١/١٨، مقابلة مع د. عبدالرضا أسيري، الأنباء ١٩٨٤/١١/٢١.
- (١٦) قانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢، م، ١، ٢، ٣. مصدر سابق، ص ٩٠ - ٩١.

- (١٧) يعتمد تقدير النسب المذكورة في المتن على جدول في مقال د. معصومة المبارك، الأغلبية المنسية من المشاركة في عرس الديمقراطية، الوطن.
- (١٨) إن تشبه الجسم الانتخابي كأحد نقائص أومعوقات الديمقراطية في الكويت أمر شدد عليه من تناولوا بالتعقيب والتعليق بحث د. محمد الرميحي الموسوم "تجربة المشاركة السياسية في الكويت" والمقدم الى ندوة "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي" . . انظر مثلاً : عبدالله النيارى، د. يحيى الجمل، د. عبدالله النفيسي، "أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وعقدت في ليماسول، قبرص ١١/٢٦ - ١٢/١٢/١٩٨٣، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ٦٧٦، ٦٧٢، ٦٦٧ .
- (١٩) د. عبدالملك التميمي، الوطن ١/٢٨/١٩٨٥، خالد المقامس، الوطن ١/٢٩/١٩٨٥ .
- (٢٠) طالع على سبيل المثال د. عبدالملك التميمي، القوى السياسية والاجتماعية التي تخوض الانتخابات النيابية في الكويت، الوطن ٢/١٦/١٩٨٥ .
- (٢١) انظر : Ahmed Dhafer and Faisal AL – Salem, op. cit., pp 5 – 6
- يلاحظ أن بعض مرشحي التيار القبلي ومجموعة التجار يتفقون مع توجهات وسياسات الحكومة في أمور مختلفة إلى حد كبير، ولهذا تقف الحكومة وراهم إلى حد كبير.
- (٢٢) الرأي العام، ١/٢/١٩٨٥ .
- (٢٣) الأبناء، ١/٢٦/١٩٨٥ .
- (٢٤) الوطن، ١/٢/١٩٨٥ .
- (٢٥) الوطن، ١/٨/١٩٨٥ .
- (٢٦) القيس، ٢/٤/١٩٨٥ .
- (٢٧) القيس، ٢/٢/١٩٨٥ .
- (٢٨) الرأي العام، ١١/٢٥/١٩٨٥ .
- (٢٩) الوطن، ١/٢/١/١٩٨٥ .
- (٣٠) الوطن، ١/٢٤/١٩٨٥ .
- (٣١) الوطن، ١/٢٣/١٩٨٥ .
- (٣٢) الوطن، ١/٣٠/١٩٨٥ .
- (٣٣) الوطن، ١/٨/١٩٨٥ .
- (٣٤) القيس، ٢/٤/١٩٨٥ .
- (٣٥) الوطن، ٢/١٠/١٩٨٥ .

- (٣٦) د. عبدالله النفيسي، الانتخابات الكويتية المقبلة، المصوم المحلية، القبس، ١٩٨٤/١١/٢٤، ص ١٢ .
- (٣٧) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٣٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/١١ .
- (٣٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٦ .
- (٤٠) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ٢/٤، ١٩٨٥/٢/١١ .
- (٤١) الوطن، ١٩٨٤/١١/٢٧، ١٩٨٥/١/١٨، ١٩٨٥/٢/٦، ١٩٨٥/٢/٨ .
- (٤٢) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢، ١٩٨٤/١٢/٢٣، الرأي العام ١٩٨٥/١/٢، القبس، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .
- (٤٣) السياسة، ندوة الرؤية المنظورة لمجلس الأمة القادم والتيارات السياسية الكويتية، ١٩٨٥/١/٧، ص ٥ .
- (٤٤) الوطن، ١٩٨٥/١/٨ .
- (٤٥) الرأي العام، ١٩٨٤/١١/٢٥ .
- (٤٦) الرأي العام، ١٩٨٥/١/٢ .
- (٤٧) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٢، الوطن، ١٩٨٥/١/٢، ١٩٨٥/١/٢٩ .
- (٤٨) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١، الوطن، ١٩٨٥/١/٨، ١٩٨٥/١/٢٩، ١٩٨٥/٢/١، القبس، ١٩٨٤/١٢/٢٢، ١٩٨٤/١٢/٣٠ .
- (٤٩) القبس، ١٩٨٥/٢/١٢ .
- (٥٠) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١١ .
- (٥١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
- (٥٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٨، ١/١٧، ١/٨ .
- (٥٣) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٥٤) القبس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٥٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .
- (٥٦) القبس، ١٩٨٥/٢/٢، الوطن ١٩٨٥/٢/٢٠ .
- (٥٧) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
- (٥٨) الوطن، ١٩٨٥/٢/٧ .



- (٥٩) القيس، ١٩٨٥/٢/٩ .
- (٦٠) الأنباء، ١٩٨٤/١٢/٣١ .
- (٦١) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٦٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠، القيس، ١٩٨٥/٢/٢ .
- (٦٣) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
- (٦٤) الوطن، ١٩٨٥/١٢/١٨ .
- (٦٥) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .
- (٦٦) د. عبدالله النفيسي، مصدر سابق، نفس الصفحة.
- (٦٧) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .
- (٦٨) القيس، ١٩٨٥/٢/٢ .
- (٦٩) نفس المصدر السابق.
- (٧٠) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٧١) الوطن، ١٩٨٥/١/٣٠ .
- (٧٢) الوطن، ١٩٨٥/٢/٢٠ .
- (٧٣) الوطن، ١٩٨٥/١٢/٣١ .
- (٧٤) الوطن، ١٩٨٥/٢/٥ .
- (٧٥) الوطن، ١٩٨٥/١/٣١ .
- (٧٦) الوطن، ١٩٨٥/٢/١٠ .
- (٧٧) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .
- (٧٨) نفس المصدر السابق.
- (٧٩) الوطن، ١٩٨٥/٢/٤ .
- (٨٠) القيس، ١٩٨٥/٢/١٢ .
- (٨١) الوطن، ١٩٨٥/١/٢٣ .
- (٨٢) القيس، ١٩٨٥/٢/١٩ .

- (٨٣) القبس، ١٩٨٥/٢/٢ .
- (٨٤) من واقع مشاهداتهم، انتهى كثيرون الى تقييم ايجابي لأسلوب الندوات الانتخابية، انظر مثلاً: د. عبد الملك التميمي، الوطن ١/٢٨، ١٩٨٥/٢/٥، جاسم المطوع، الوطن ١٩/٢/١٩٨٥، خالد المقامس، الوطن ٢٩/١/١٩٨٥ .
- (٨٥) د. عبدالله النفيسي، تساؤلات تبحث عن اجابة، الوطن، ١١/٢/١٩٨٥ .
- (٨٦) الوطن، ١٢/١/١٩٨٥ .
- (٨٧) انظر مثلاً: حمد الجوعان، الوطن، ١١/٢/١٩٨٥، عبدالعزيز المطوع، الأنباء، ٢٥/١/١٩٨٥، د. محمد المهيني، الوطن، ٢/١/١٩٨٥ .
- (٨٨) د. أمير الحداد، مجموعة الطليعة، (الكويت، الدار السلفية، ١٩٨٥).
- (٨٩) الوطن، ١٧/٢/١٩٨٥، ص ١ .
- (٩٠) د. عبدالله العمر، ليس دفاعاً عن الطليعة ولكن إيضاحاً لسوء النية وغياب الفكر، الوطن ١٧/٢/١٩٨٥. ص ٧، ١٨/٢/١٩٨٥، ص ٩، ١٩/٢/١٩٨٥، ص ٦ .
- (٩١) د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس، ٩/٣/١٩٨٥، ص ٢١ .
- (٩٢) تحدد الأدبيات السياسية خصائص علاقة الكفيل - المكفول في تفاوت المكانة بين الطرفين، والمنفعة المتبادلة والاتصال المواجهي .  
راجع مثلاً :  
Rene Lamarhand and Keith - Legg, "Political Clientelism and Political Development: A Preliminary Analysis". (Comparative Politics, N2. 4., January 1972.
- (٩٣) حول ملامح الظاهرة القبلية، انظر د. خلدون النقيب، "الانتخابات والبدليل القبلي" القبس، ١٢/١/١٩٨٥، ص ١ .
- (٩٤) انظر النتائج التفصيلية في: القبس، ١٥/١/١٩٨٥، ص ٤، ١٦/١/١٩٨٥، ص ٧ .
- (٩٥) يمكن الرجوع الى النتائج بالتفصيل في: الأنباء، ١٧/٢/١٩٨٥، ص ٩، ١٨/٢/١٩٨٥، ص ١٠ .
- (٩٦) للوقوف على هذه النتائج وغيرها، راجع: الوطن، ٣١/١/١٩٨٥، ص ١٣ .
- (٩٧) طالع د. خلدون النقيب، دعوة للتحالف الوطني، القبس، ٩/٣/١٩٨٥، ص ١٣ .
- (٩٨) للناخب أن يعطي صوته لاثنتين من المرشحين في دائرته الانتخابية، فإذا أعطاه لمرشح واحد وحجبه عن المرشح الثاني، سمى الصوت في هذه الحالة بالصوت الأعور .
- (٩٩) نفس المصدر، ص ٢١ . وكذلك تقرير لوكالة رويترز، الوطن ٢٢/٢/١٩٨٥، ص ٤ .
- (١٠٠) تعتمد مقارنة التوزيعات العمرية والتعليمية للنواب الحاليين والسابقين على بيانات اوردتها جريدة الأنباء، ٢٧/٢/١٩٨٥ .

## المراة والجريمة : اتجاهات حديثة في علم الاجرام

فهد ثاقب الثاقب

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مقدمة :

من الملاحظ أن النظريات والتفسيرات العلمية المختلفة لأسباب السلوك الإجرامي والمتحرف كما يراها البعض تتناول أساسا تفسير انحراف وجريمة الرجل . ومنذ بدأت الدراسات العلمية في التعرض لهذه الظاهرة منذ ظهور النظريات المختلفة، البيولوجية، والنفسية، والاجتماعية والاقتصادية ومحاولة تفسير الأسباب التي تدفع الناس الى انتهاك القانون، فالواضح أن محور النظريات كان الرجل وليس المرأة، ورغم وجود بعض الاستثناءات التي نلاحظها فيما كتبه الرواد الأوائل أمثال (Lombroso & Ferrero, 1895) ومن جاء بعدهم مثل (Pollak, 1950)، وغيرهم ممن اهتموا بجريمة المرأة، إلا أن هذه الدراسات ظلت محصورة في عدد قليل واتسمت بالبساطة في طرحها وتحليلاتها مقارنة بالنظريات التي حاولت تفسير انحراف الرجال . وهكذا لا نجد غرابة، كما يشير David — Ward . في أن نجد الكتب العلمية الخاصة بعلم الإجرام لا تتضمن إلا فصلا واحداً أو أقل حول المرأة والجريمة، والسبب في هذا القصور كما يراه، هو «أن معرفتنا بطبيعة وأسباب جريمة المرأة لا تعدو في تطورها ما كانت عليه معرفتنا بجريمة الرجل قبل ثلاثين عاما أو نحوها» (1). (Simon, 1975).

ولنا أن نتساءل عن سبب انصراف علماء الإجرام عن هذا الموضوع وإهمالهم له . يرى البعض أن تفسير ذلك يرجع إلى ضالة نسبة النساء المخالفات للقانون حتى عهد قريب باستثناء مرتكبي الجرائم الأخلاقية، مثل ممارسة البغاء . ولكن Smart (1975: 3) تتعلل ذلك بأسباب أخرى فترى أن كلا من علم الإجرام وعلم الاجتماع يأخذان

موقفا متحيزا واضحا في اهتمامها بقضايا الرجل كما أن علماء الإجرام التقليديين وعلم الإجرام كتخصص إنما نشأ ليكون في خدمة صانعي القرار السياسي والإداريين، ولما كانت هذه الفئة لم تنظر إلى جريمة المرأة باعتبارها مشكلة اجتماعية، فلم تكن ثمة حاجة لقيام الأكاديميين بدراسة هذه الظاهرة. وتستند الكاتبة في ذلك الى آراء Walker الذي يقرر «بأن جرائم المرأة لا تمثل مشكلة اجتماعية، لأنها مجرد جرائم عادية لا تفرض على المجتمع تكاليف اقتصادية أو جسمانية». أو انها جرائم أخلاقية كالدعارة، ويبدو أن معظم النساء، المخالفات - فيها عدا البغايا - ممن يقدمن للمحاكمة لأول مرة، يعتبر مجرد مثولهن أمام المحكمة رادعا لسلوكهن في المستقبل على عكس ما يحدث بالنسبة للرجال، كما ترى Naffin (1981:70) أن سبب تجاهل جريمة المرأة يعزى إلى أن معظم علماء الإجرام من الرجال، هذا إضافة إلى التجاهل الكلي لقضايا المرأة في علم الاجتماع.

بيد أن هذا التجاهل لجريمة المرأة والذي امتد لفترة طويلة، أخذ في الانحسار وتحول إلى اهتمام مطرد من بداية السبعينات، وبدأت ملامح هذا الاهتمام في ظهور عشرات البحوث والكتب العلمية التي أخذت طريقها إلى النشر إلى جانب عقد الندوات العلمية في هذا الموضوع، وصدور أعداد تخصص له في بعض دوريات علم الإجرام. وهكذا تناول الباحثون العديد من الجوانب التي تتصل بالموضوع، ومنها ما يعالج معدلات جرائم المرأة، وأنماطها، وأسبابها، وموقف الشرطة والمحاكم من المرأة المخالفة للقانون، والواقع أن هذا الاهتمام يعود إلى ما لاحظته علماء الإجرام من أن إحصاءات الجريمة في الولايات المتحدة ودول أوروبا الغربية تشير إلى زيادة تورط المرأة في مخالفة القوانين وإلى تنوع أنماط تلك الجرائم منذ السبعينات. وقد اعتقد البعض أن هذه الزيادة نتيجة تأثير الأفكار المتصلة بحركة تحرير المرأة، الى جانب التغير الذي طرأ على الدور الذي تقوم به المرأة خاصة عملها خارج المنزل (Rosenblatt & Greenland 1974 Simon, 1975; Adie, 1975). وإن كان ذلك لا يدل على وجود اتفاق عام حول التسليم بزيادة حجم الجرائم أو تنوع أنماطها، أو ربط الزيادة في هذه المعدلات بحركة تحرير المرأة، ولكن الواقع أن هناك من يختلف مع هذه الفرضيات (Smart, 1979; Steffersmeier, 1978).

#### أهداف الدراسة:

لعل مما يسترعي الانتباه ذلك الاهتمام المطرد بين علماء الإجرام الغربيين بجرائم المرأة منذ عقد السبعينات، وقد ازداد هذا الاهتمام في الآونة الأخيرة. ولكن الملاحظ أن المكتبة العربية تكاد تخلو من الدراسات النظرية والميدانية التي تعالج هذا الموضوع.

وتهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على جوانب المشكلة، ومحاولة الإجابة عن عدد من التساؤلات التي ترتبط بها. فهل إقدام المرأة على مخالفة القوانين في الغرب قد ازداد فعلاً كما تشير الإحصاءات الرسمية؟ ثم ماهي معدلات الزيادة بين البالغات والأحداث؟ وهل أقبلت المرأة، كما يدعي البعض، على ممارسة أنماط جديدة من السلوك الإجرامي كانت إلى عهد قريب قاصرة على الرجل؟ وهل هناك تساهل من جانب الشرطة والمحاكم نحو المرأة المخالفة للقانون أم أن هناك ميلاً إلى التشدد كما يشير البعض؟ وما هو واقع المؤسسات العقابية النسائية في تلك البلدان؟ وما هو أثر الحياة في تلك السجون على المرأة وأفراد عائلتها؟ وما هي أسباب سلوك المرأة الإجرامي؟. مثل هذه التساؤلات وغيرها هي ما سوف نحاول الإجابة عنها؟ من خلال تحليل الدراسات العلمية الحديثة، لعلنا نستطيع بذلك أن نسد فراغاً متواضعاً في مكتبتنا العربية.

### معدلات وأنماط جرائم المرأة:

هناك شبه اتفاق بين الباحثين حول زيادة معدلات جرائم المرأة وتنوع أنماطها منذ الستينات سواء في الولايات المتحدة أو انكلترا، وإن كان ثمة اختلاف حول تفسير أسباب زيادة هذه المعدلات. وتشير Simon التي قامت بدراسة جرائم المرأة في الولايات المتحدة فيما بين الأعوام ١٩٥٣ - ١٩٧٢ إلى أن نسبة انخراط المرأة في الجريمة في ارتفاع مستمر وخاصة في ما يطلق عليه Serious Crimes إذ بلغت نسبة النساء في مجموع الموقوفين نحو ٨,١٪ عام ١٩٥٣، و-١١٪ عام ١٩٦٠، ونحو ٣,١٥٪ عام ١٩٧٢ وترتفع تلك المعدلات لتصل إلى ٣,١٩٪ عام ١٩٧٢ من مجموع الموقوفين على ذمة التحقيق في ما يسمى بالجرائم الخطيرة. وترى أن ارتفاع تلك المعدلات بعد عام ١٩٦٧ يعود إلى زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية وخاصة السرقة، حيث كانت نسبة الموقوفات إلى مجموع الموقوفين في جرائم الملكية خلال عام ١٩٥٣ هي ١-١٢، بينما نلاحظ أن النسبة تنخفض إلى ١-٤,٧ من مجموع الموقوفين عام ١٩٧٢، وكان مصدر هذه الزيادة في جرائم الملكية زيادة عدد السرقات التي ترتكبها المرأة، وقد بلغت نسبة الموقوفات لجرائم السرقة ١-٧ عام ١٩٥٣، بينما وصلت تلك النسبة ١-٣ عام ١٩٧٢. إضافة إلى ذلك تزداد مشاركة المرأة في ما يسمى جرائم ذوي الياقات البيضاء White Collar Crimes مثل جرائم التزوير، والتزيف، والاحتيال، والاختلاس التي ازدادت بوجه خاص منذ عام ١٩٦٧، أما مشاركة المرأة في جرائم العنف فلم يطرأ عليها تغيير يذكر منذ الخمسينات (Simon 1975: 36; 46) وتعتبر (Adler (1975: 14 — 18) التي قامت كذلك بدراسة احصائية

لجرائم النساء في الولايات المتحدة عن موقف مماثل في التنويه بأن رياح التغيير قد أثرت في سلوك المرأة، وأن معدلات جرائم النساء قد تجاوزت معدلات الرجال في معظم الجرائم. وتشير إلى أن نسبة الموقوفات لجرمة الاختلاس قد ارتفعت بنسبة ٢٨٠٪ فيما بين الأعوام من ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢، وارتفعت مشاركة المرأة في جرائم السرقة بنسبة ٢٠٣٪، وجرمة السطو ١٦٨٪ والسلب بنسبة ٢٧٧٪. وتعتقد أن المرأة أصبحت تمارس مختلف أنماط الجرائم ومنها السطو المسلح على البنوك، والابتزاز، والسلب، والربا، وأعمال العنف بما في ذلك جرائم القتل، ولم تكن زيادة المعدلات وتنوع الأنماط قاصرة على النساء البالغات فقط بل شملت الأحداث أيضاً، فنجد في الولايات المتحدة خلال الفترة من عام ١٩٦٠ إلى عام ١٩٧٢ تقفز نسبة الموقوفات أقل من ١٨ سنة المقتربات جرائم السلب حيث تصل إلى ٥,٨٪، والسرقة إلى ٣٧٪، والسطو ١٧٧٪، وسرقة السيارات ١١٠٪.

ويتفق ما أشار إليه (Noblit & Burcart 1976: 655 — 657) في دراستهما لجرائم المرأة خلال الفترة بين الأعوام ١٩٦٠ - ١٩٧٢ مع ما ذهب إليه Simon من أن زيادة معدلات مشاركة المرأة في الجرائم الخطيرة يعود إلى زيادة مشاركتها في جرائم الملكية وخاصة السرقة، إلا أن النتائج التي توصلوا إليها تنطبق على الكبار وحدهم ولا تنسحب على الأحداث. فقد تبين لها بأخذ سن الموقوفات في الاعتبار، بأن زيادة مشاركة المرأة في جرائم الملكية مقارنة بجرائم العنف أو الجرائم الأخرى لا ينطبق إلا على البالغات دون الأحداث. كما وجد أن الزيادة في معدلات جرائم الأحداث أعلى من البالغات في جرائم السرقة، ولكن الزيادة في معدلات جرائم العنف كانت مساوية للزيادة في جرائم الملكية بين الأحداث، وتعتقد (Adler 1975: 93 — 95; 109) في أن الشرطة لو اتبعت نفس الأسلوب في معاملة الأحداث المنتميات إلى الطبقة الوسطى لظهرت معدلات انحراف الإناث مقارنة لمعدلات الذكور. وتؤكد على أن الفتيات أصبحن يمارسن أنماط سلوكية منحرفة كالسرقة، والانضمام إلى العصابات، وشرب الكحوليات تماماً كما يفعل الفتيان. وهكذا ارتفعت معدلات الجرائم الرئيسية من أعوام ١٩٦٠ إلى ١٩٧٢ بنسبة ٨٢٪ للذكور و ٣٠٦٪ للإناث. وتوقع بصرف النظر عن الخلفيات الطبقة للفتيات أن ترتفع معدلات الانحراف بينهن، كما أن الجرائم المرتكبة سوف تزيد في عنفها وخطورتها.

كذلك قام (Steffensmeier & Steffensmeier 1980: 80 — 82) بدراسة اتجاهات انحراف الأحداث بين الإناث اعتماداً فيها على إحصاءات الشرطة الفيدرالية للأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٦ إلى جانب إحصاءات محكمة الأحداث إضافة إلى عشرات الدراسات الميدانية. وكان هدف هذه الدراسة هو تقييم الافتراضات القائلة بالتغير في

طبيعة انحراف الفتيات. وقد توصلنا إلى أن اشتراك الفتيات في جرائم العنف والانتهاء إلى عصابات الأحداث قد ازداد بشكل محدود للغاية. وتشير الدراسة إلى ميل نحو ارتفاع معدلات انحراف الفتيات إلا أنها تقتصر على السرقة والهروب من المنزل، وشرب الكحول في أعمار دون السن القانونية، ثم تدخين المارويونا، وفي مقابل ذلك تبين لهما تفوق البالغين الكبار في زيادة معدلات جرائم الاحتيال.

ويختلف الكاتبان مع ما توصلت إليه Adler في تفسيرها للزيادة المطردة في جرائم الأحداث مقارنة بالكبار وما تعتقد من أنها مؤشر على زيادة الجريمة بين البالغين في المستقبل. وينبع اعتراض الكاتبين من اعتقادهما بأن انحراف الأحداث يعود إلى الحرية الجنسية في أعمار مبكرة، ونظام العلاقات بين الجنسين، والثقافة الفرعية المنحرفة، ولكن كل هذه الأمور يمكن تجاوزها عند الوصول إلى سن الرشد والزواج، وبالتالي تقل احتمالات المشاركة في الجريمة. ويستدلان على رأيهما بأن عددا من هؤلاء الأحداث قد بلغوا فعلا سن الرشد ورغم ذلك لم تتغير أنماط الجريمة بين الكبار في السنوات الأخيرة. ويعتقدان أن التغير الاجتماعي السريع الذي حدث في الستينات ثم هدا نسبيا في السبعينات قد انعكس على الإحصائيات، والملاحظ أن معدلات انحراف الأحداث من كلا الجنسين قد زادت عن الكبار، ثم بدأت معدلات الإناث في الانخفاض مع مطلع السبعينات. والسبب في ظهور زيادة لمعدلات الإناث نشأ عن تحليل إحصائي خاطئ، ذلك أن معدلات الإناث كانت منخفضة بدرجة كبيرة مقارنة بالذكور، ولكن عندما تعرضت للارتفاع بدت الزيادة في شكل كبير. ويعتقد الباحثان بأنه عند وصول هؤلاء الأحداث إلى سن الرشد فسوف تكون الزيادة في معدلات السرقة نتيجة الفرص المتاحة لسرقة المخازن بين الكبار والأحداث. كما يشير إلى زيادة معدلات الاحتيال بين الكبار وخاصة إصدار شيكات بدون رصيد، حيث تكون الفرصة محدودة أمام الأحداث. بينما سجلت الفتيات زيادة في مخالفة قوانين تعاطي الخمور والهروب من البيت. وخلصا إلى أنه لا يوجد ما يشير إلى تغير في أنماط جرائم المرأة.

هذه النماذج التي استعرضناها أنما تمثل كثيرا من الدراسات التي حاولت أن تثبت أن معدلات جرائم المرأة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية في زيادة مطردة، وأن المرأة أصبحت تمارس في الوقت الحاضر أنماطا من السلوك الإجرامي كانت في الماضي وقفا على الرجل، كجرائم الاعتداء على الملكية، وجرائم ذوي الباقات البيضاء، وجرائم العنف، والمخدرات. (انظر مثلا: Rosenblatt & Green- 1977; Norland & Shover, 1974; James et al, 1979; Epperson et al, 1982; Townes et al, 1981; Sandhu, 1977; Datesman et al, 1975).

ورغم ذلك هناك فريق آخر يعارض تلك التفسيرات ويختلف معها. وهناك اتفاق على أن البيانات الإحصائية للولايات المتحدة تشير إلى أن الزيادة في مشاركة المرأة تقتصر على جرائم الملكية وجرائم ذوي الياقات البيضاء، وأن جرائم العنف ظلت محتفظة بمعدلاتها منذ الستينات وهو ١٠٪ من مجموع الموقوفين. ويعود الاختلاف في تفسير تلك الإحصائيات إلى أن البعض لم يأخذ في اعتباره، كما تشير (Rans 1978: 45)، ماطراً من زيادة في أعداد الشرطة منذ الستينات إلى جانب استخدام الأجهزة الحديثة المتطورة في اكتشاف الجريمة والقبض على الفاعل، هذا إضافة إلى التقدم الذي شمل عمليات جمع وتحليل البيانات الإحصائية باستخدام العقول الآلية الحديثة، ولا يمكن كذلك أن تغفل التغيرات التي دخلت على تعريف بعض الأنماط السلوكية وتحولها من جنحة إلى جناية.

وتنتقد (Smart 1979: 53 — 54) الطريقة الإحصائية التي لجأ إليها البعض، وخاصة Adler في تناول تلك الإحصائيات بالتحليل. فتشير إلى أن المقارنة بين معدلات الرجال والنساء طريقة خاطئة، فإذا أخذنا إحصاءات الجريمة في انكلترا وويلز في الفترة بين ١٩٦٥ إلى ١٩٧٥ نجدها تشير إلى زيادة معدلات جرائم المرأة فيما يتعلق بالقتل بنسبة ٥٠٠٪، إلا أن الملاحظ لعدد تلك الجرائم يجد أنها كانت في عام ١٩٦٥ تمثل جريمة واحدة وفي عام ١٩٧٦ كانت خمس جرائم. كما أن مقارنة جرائم المرأة بجرائم الرجل خاطئة لأن قلة عدد جرائم المرأة يجعل أي تغير فيها مقارنة بجرائم الرجال سوف يؤثر على نسب المرأة أكثر من التغير الذي سوف يظهر في نسب الرجال لكثرة عددهم. وتضيف أيضاً أنه من الخطأ أن تجري مقارنة لعقد من السنين وغرس انطباع بأن العقود السابقة كانت خالية من الجريمة بينما تمثل هذه الظاهرة سمة عامة تشترك فيها كل العصور. وتبين إحصاءات انكلترا، على سبيل المثال، أن جرائم المرأة ليست ظاهرة حديثة، إذ ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في جرائم الملكية في الفترة بين الأعوام ١٩٣٥ - ١٩٤٦ ارتفاعاً حاداً، ثم عادت وتراجعت خلال الفترة بين الأعوام ١٩٤٦ - ١٩٥٥ ثم ارتفعت مرة أخرى في فترة الأعوام ١٩٦٥ - ١٩٧٥ بنسب أقل مما كانت عليه في الفترات الأخرى مقارنة بنسب الرجال. وتعتقد الكاتبة أن الإحصاءات الرسمية، خاصة تلك المتعلقة بالموقوفين، لا يمكن اعتبارها موضع ثقة خاصة عندما تتعرض القوانين للتغير.

كما تختلف (Smart 1979: 51; 55) مع الافتراض القائل بأن انحراف الأحداث في الوقت الحاضر سوف يشكل نموذجاً لانحراف المرأة في المستقبل. وترى بأن هاتين الظاهرتين تختلف كل منهما عن الأخرى من حيث الأشخاص والأهداف والدوافع. فال معروف أن إحصاءات جرائم الأحداث تشير إلى أن النسبة هي ٧-١ مقارنة بالذكور، كما أن الدراسات التي اعتمدت على ما يسمى بطريقة الاعتراف الذاتي Self report تشير إلى نسبة ٢-١ مقارنة بالذكور. إلا أنها تعتقد أن ارتكاب الإناث لجرائم العنف وسرقة



السيارات والسرقات وغيرها من الجرائم التي يرتكبها الرجال عادة تعتبر أقل من نسب الذكور كما بينت الدراسات. وتقرر بأنه رغم ممارسة الذكور والإناث للجنس خلال فترة المراهقة إلا أن هناك اتجاه نحو التركيز على جرائم الإناث الجنسية بدعوى حماية المرأة. ومن بين أسباب تلك الزيادة النظرة التي تحملها الشرطة للفتيات، حيث تتعرض الفتاة لرقابة أكثر شدة، وقد تتعرض الفتاة غير المتزوجة للاعتقال بسبب تصرفات جنسية مخالفة للقواعد الأخلاقية وليس القانونية. ونتيجة هذه النظرة تتعرض الفتيات لعقوبات أشد ويرسل هن إلى المؤسسات الإصلاحية بينما لا يمثل نفس السلوك انحرافا إذا اقترفه الفتيان. ولذلك فإن الإحصاءات في الولايات المتحدة وانكلترا تشير إلى معدلات مرتفعة في الانحرافات الجنسية بين الفتيات وما يتبع ذلك من عقوبات شديدة توقع عليهن (Smart, 1967: 21 — 23) وتشير Fabian (1979: 26) إلى أن معظم من تعتقلهن الشرطة من الفتيات بسبب سلوكهن الجنسي يستبقين لفترات أطول من الفتيان، ويجري كل ذلك تحت ما يسمى بالعمل على حمايتهن. والواقع أن هؤلاء الفتيات لم يرتكبن جرائم تسبب ضررا اجتماعيا.

أما عن الأقطار الأخرى فتشير (Sinom 1975: 103; 117 — 118) إلى أن إحصاءات الجريمة في انكلترا تؤكد على زيادة مشاركة المرأة في الجريمة، وأنها تبدو بشكل خاص في جرائم السرقة والاحتيال. وفي استعراضها لإحصاءات الجريمة لنحو خمسة وعشرين قطرا من مختلف أنحاء العالم، لاحظت أن هناك علاقة محدودة بين معدلات جرائم المرأة والنمو الاقتصادي في تلك الأقطار. كما لم تجد علاقة ذات دلالة بين معدلات الموقوفات من النساء بمعدلات الموقوفين من الرجال في تلك البلدان. وكذلك ليس هناك ما يشير إلى زيادة معدلات الجريمة في تلك الأقطار بين عقدي الستينات والسبعينات. ويشير كل من (Mukberjee & Fitzgerald 1981: 161 — 164) في دراستها لإحصاءات الجريمة في استراليا خلال الفترة من ١٩٠٠ إلى ١٩٧٦ إلى أنه فيما يتعلق بالجرائم الموجهة ضد الأشخاص كانت الزيادة في معدلات الرجال أعلى من الزيادة في معدلات النساء. وفيما يتعلق بجرائم الملكية فقد تبين لها أنه منذ الخمسينات هناك ارتفاع في معدلات الجريمة بين كلا الجنسين. أما في غرب استراليا فقد كانت الزيادة في معدلات جرائم المرأة منذ الستينات أعلى من الزيادة في معدلات الرجال.

#### المرأة وأجهزة تطبيق القانون:

يعتقد البعض أن الأجهزة المختصة بتطبيق القانون في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية، كالشرطة والمحاكم، تصدر أحكاما متساهلة إزاء المرأة المخالفة للقانون. وترى هذه الفئة أن تلك الأحكام تنبعث عن مواقف القائمين على تلك الأجهزة بدافع الشهامة أو

احترام المرأة، فالمرأة المخالفة للقانون لا يتم التبليغ عنها في معظم الأحوال حتى لو شوهدت أثناء اقتراف المخالفة. وحتى لو أبلغ عنها فيمكن أن تسمع الشرطة ولكن لن يقيد الحوادث في السجلات، أو أن القاضي سوف يجد بدائل لعقوبة السجن كالغرامة أو فرض العقوبة مع إيقاف التنفيذ. ويرى أصحاب هذا التصور في هذه التدابير ما يفسر المعدلات المنخفضة لجرائم النساء من مخالفتي القانون. ويمثل (Pollak (1950 و Reckless (1961) و (Cavan (1962 بعض أنصار هذا الاتجاه. إلا أن هذه الافتراضات لم تستند في الواقع إلى دراسات ميدانية بل اعتمدت على مجرد ملاحظات. ولكن من ناحية أخرى هناك دراسات ميدانية توصلت إلى نتائج مماثلة وأشارت إلى أن هناك معاملة خاصة تلقاها المرأة المخالفة للقانون، فقد أشار (Nogel & Weitzman (1971 في دراستهما التي اعتمدا فيها على عينة كبيرة على مستوى الولايات المتحدة، إلى أن الاحتمال أقل بالنسبة لحبس المرأة احتياطياً قبل المحاكمة، أو أن تودع بالسجن بعد المحاكمة مقارنة بالرجل. وانتهيا إلى التسليم بأن هناك حماية للمرأة من جانب المحاكم. وأن العاملين في القضاء ينظرون إلى المرأة باعتبارها مخلوقاً ضعيفاً وبحاجة إلى الرعاية والحماية (Steffensmeier, 1980: (347 — 346) انظر مثلاً: (Green, 1961; pope, Bernstein et al, 1979 Scott, 1974; Simon, 1975; Baeb & Furgeson, 1967).

وفي الجانب الآخر نلاحظ اتجاهاً مناقضاً، فهناك دراسات أخرى تشير إلى أن المرأة قد تجد معاملة أشد مما يلقاه الرجل من جانب تلك الأجهزة وذلك بدافع الردع والحماية. وتري (Smart (1976: 136 — 137 أن الدراسات التي أجريت في كل من الولايات المتحدة و انكلترا تشير إلى وجود تحيز ضد المرأة تمارسه الأجهزة المطبقة للقانون فيما يتعلق بالسلوك الجنسي. فالمرأة أكثر عرضة للاعتقال إذا كانت من البغايا، والفتاة أكثر عرضة للاعتقال إذا أقامت علاقة جنسية غير مشروعة. أما فيما يتعلق بجرائم الأشخاص وجرائم الملكية فلا نجد تحيزاً ضد المرأة، بل تشير الأدلة إلى أن المتهمات في جرائم الملكية من النساء والفتيات يعاملن بصورة أسهل من معاملة الرجال. وقد قام (Tellman & Landry (1981: 76 — 77 بدراسة موسعة على مستوى الولايات المتحدة توصلوا منها إلى أن الفتيات من مرتكبي Status Offences مثلات في السجون والمحاكم والشرطة بصورة غير متكافئة مقارنة بالذكور. هذا التمثيل غير المتكافي جاء نتيجة التوقعات الاجتماعية للدور الذي يجب أن تقوم به الفتاة. وتبين لها أن العقوبات الأشد وقعت على الفتيات في جرائم مثل الهروب من البيت أو سرقة سيارة للتنزه، ولما كان الأهل هم المصدر الأساسي للشكوى في مثل هذه الحالات، فإن ردود فعل الأهل لها دخل كبير في ذلك. وعند دراسة عامل السوابق ونوع الجريمة وجدا أن قرارات السجن لم تشكل تحيزاً واضحاً أو في صورة منتظمة.

وقد قامت (Hiller & Harcick, 1981: 166 — 118) بدراسة معاملة الأحداث المنحرفين في استراليا، وتبين أن معظم الفتيات اللاتي اعتقلن بسبب Status Offences مثل شرب الكحول تحت السن القانوني، الهروب من المنزل، مرافقة شخص غير مرغوب فيه، التسكع في الشوارع، إيقاف السيارات للانتقال. اتضح أن معظم تلك الاعتقالات كانت نتيجة بلاغات تقدم بها الأهل. وبلغت نسبة من تم اعتقالهن بسبب تلك السلوكيات ٦٠٪، أما الباقي فكان اعتقالهن لاقتراف نشاط إجرامي آخر. وفي مقابل ذلك تبين أن معظم الذكور (٩٠٪) قد جرى اعتقالهم لارتكاب أعمال إجرامية تختلف عن الأفعال السابقة. وتشير هذه النتائج إلى أن هناك تركيزا واضحا على السلوك الأخلاقي والجنسي للفتيات. وتبين فيما يتعلق بموقف المحاكم أن الفتيات أكثر احتمالا في الحصول على عقوبات أخف مقارنة بالشباب، كالغرامة مثلا، أما إذا كانت التهمة أخلاقية فالعقوبة عليهن أشد من الذكور.

والمشكلة التي تبرز في هذه الدراسات سواء تلك التي تقول بتحيز الأجهزة المطبقة للقانون ضد المرأة أو التي ترى عطفها على المرأة ومحاباتها، تبدو في اختلاف طرق البحث العلمية التي اتبعتها، ثم عدم التزام معظمها، إن لم نقل جميعها، بأن تضع في اعتبارها كافة العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار. وكما يشير (Tellman & Landry 1981) فإنه حتى يمكن الوصول إلى نتائج أكثر دقة يجب الأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين، هما نمط الجريمة، ثم السوابق الإجرامية لأفراد العينة، وفي ضوء هذه العوامل يمكن أن تتم المقارنة بين معاملة الجنسين أمام الأجهزة المطبقة للقانون، وترى (Steffensmeier 1980: 347 — 48) أن مشكلة هذه الدراسات أنها لم تلجأ إلى استخدام "التحليل المتعدد العوامل" - *multivariate analysis* لقرارات القضاء والتي تأخذ في الاعتبار عوامل هامة أخرى خلاف الجنس. كما لاحظت الكاتبة أن هذه الدراسات لا تهتم بمركبي الجرائم الأقل خطورة والتي تمثل أغلبية المذنبين. وأشارت كذلك إلى أن اهتمام هذه الدراسات انصب على مستويات معينة من التنظيم القضائي وخاصة المحاكم العليا بينما أغفلت القرارات التي تتخذها الشرطة ومحاكم الدرجة الأولى، وأن قيمة النتائج التي توصلت إليها تعتبر محدودة لأن هذه الدراسات لم تأخذ في اعتبارها بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار كحالات وجود السوابق ومدى خطورة الجريمة. وحتى الدراسات التي وضعت في اعتبارها تلك العوامل نجدها تحمل عوامل هامة أخرى منها أنماط المشاركة في ارتكاب الجريمة. فهل كان دور المرأة مباشرا أم مساعدا، وهل هناك مثيرات ناجمة عن ظلم وإحباط. ثم هل كان هناك ترصد مع سبق الإصرار. وأخيرا فإن تلك الدراسات قد فشلت في التفسير الدقيق والفهم السليم لأنماط الجريمة، إذ يمكن أن ينضوي تحت جريمة السرقة العديد من السرقات الكبيرة والصغيرة، خاصة وأن مثل هذه العوامل ذات تأثير كبير على القضاة في اتخاذ قراراتهم، كما أن لها أهميتها الواضحة في تحليل هذه القرارات باعتبارها تنبج نحو التحيز. ولعل السبب

فيما يطلق عليه تساهل مع المرأة يعود إلى ارتكابها جرائم أقل خطورة ضمن المسميات العامة المدروسة أو اقتصر دورها على المساعدة، أو أنها لم تقترب جرميتها مع سبق الإصرار، أو أنها تعرضت للإيذاء البدني فترة من حياتها جعلها تشعر بالإحباط فأوقعها تحت عوامل الإثارة.

وترى (353 — 349: 1980) Steffensmeier أن هذه الدراسات أظهرت أن المرأة، بعكس الرجل، تلقي معاملة خاصة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون. إلا أنه ليست هناك معاملة خاصة لنمط معين. وأبلغ صور هذه المعاملة تبدو في أن فرص إيداع المرأة في السجن أقل من الرجل. وتعتقد أن سبب تلك المعاملة يعود إلى خمسة عوامل هي: Practicality بمعنى أنه ليس من التدابير العملية وضع الأم في السجن لما سوف يسببه ذلك من تفكك العائلة. ولما كان معظم النساء من الأمهات فكان من الضروري البحث عن بدائل أخرى غير السجن. ثم chivalry وتعني التصرفات التي تتسم بالشهامة والحماية في معاملة النساء، ثم naivete وتعني المواقف الساذجة التي تصور المرأة على أنها أقل قدرة من الرجل على ارتكاب الجريمة، ويرجع ذلك إلى النظرة الاجتماعية للمرأة بوصفها مخلوقاً ضعيفاً، ثم توقعاتنا المختلفة حول تكيف المرأة والرجل. ثم Perceived Purance of behavior وتعني التوقعات الاجتماعية المختلفة لتكيف الرجل والمرأة، والاعتقاد بأنه ليس من المتوقع أو المتعذر أو المستحيل أن تقدم المرأة على ارتكاب سلوك إجرامي، بينما ينظر الرجل بصورة عكسية. مما يقود إلى الاعتقاد بأن المرأة المخالفة للقانون يمكن إعادة تأهيلها إلى الطريق القويم أكثر من الرجل. والسبب الأخير هو- Perception of dangerousness وتقصد به النظرة المحفوفة بالرعب المرتبطة بشدة خطورة الرجل المخالف للقانون. وإلى جانب هذه العوامل الخمسة تضيف عوامل أخرى ثانوية تشمل عوامل فلسفية وتنظيمية واقتصادية قد تؤدي إلى اتخاذ قرارات متحيزة بين الجنسين من جانب أجهزة العدالة الجنائية.

ويعتقد البعض من أمثال Laura Crites أن المعاملة الخاصة التي تلقاها المرأة سوف تتغير في المستقبل، وأوردت ثلاثة أسباب لذلك التغير. فهي ترى أولاً، أن مواقف القضاء التي تنظر إلى المرأة باعتبارها الجنس الضعيف سوف تتغير من إصرار المرأة على المطالبة بالمساواة وليس الحماية، كما أن زيادة مشاركة المرأة في العمل خارج المنزل سوف تغير النظرة إليها من مخلوق ضعيف سلمي إلى احترام المرأة كعنصر مساو للرجل. ثانياً، سوف تؤدي زيادة نشاط المرأة الإجرامي ونوعية ذلك النشاط إلى تحول النظرة التقليدية للمرأة وتبدأ النظرة إلى انتهاك المرأة للقانون باعتبارها مشكلة اجتماعية حقيقية. ثالثاً، سوف تكون من نتائج زيادة عدد القضايا من النساء تغير موقف المحابة ولن ينظر إلى المرأة على أنها المخلوق الضعيف وسوف تصدر أحكامهم في ضوء الحقائق والنتائج المترتبة على الجريمة بصرف النظر عن جنس المتهم. إلا أن (353 — 1980) Settenmeier

(355) ترى أن الادعاء بوجود معاملة متميزة للمرأة من جانب القضاء أمر مبالغ فيه، وأن تلك المعاملة لا يمكن أن تكون عاملاً هاماً في تفسير الأحكام القضائية الصادرة ضد أي من الجنسين، ولذلك فإن تغير تلك المواقف لن يغير من تلك الفوارق شيئاً. وهي لا تتفق كذلك مع الرأي القائل بأن هناك زيادة في نسبة ونمط جرائم النساء وتعتقد أنها لم تتغير بدرجة لافتة. أما عن زيادة أعداد النساء في سلك القضاء فتري أن ذلك مجرد افتراض ومن المتوقع أن تكون النساء مثل الرجال يلتزمين بالموضوعية في أحكامهن وتعتقد أن مظاهر التحيز في إصدار الأحكام قد تكون خفت عن ذي قبل، وإذا كان الأمر على هذا النحو فإن ذلك لا يرجع إلى الأسباب التي يشير إليها البعض بل إلى آثار حركة الحقوق المدنية ومنها حركة تحرير المرأة، ثم قرارات المحكمة العليا في تأييد تلك الحركة، إضافة إلى اهتمام الرأي العام بتلك التحيزات. وهناك عوامل أخرى ترتبط بتحسين المستوى المهني، ورسوم البرورقراطية وما نشأ عنها من اتخاذ معايير متعارف عليها في إصدار القرارات، ثم الإقلال من أهمية مركز العميل كمعيار للحكم.

#### المرأة والسجون:

تعددت الدراسات التي تناولت موضوع المرأة والسجون بدرجة كبيرة وتنوعت حتى شملت كثيراً من جوانبه المختلفة (انظر مثلاً: Gallambardo 1974; Smith, 1962; تشير (Burkhart, 1973; Heffernan, 1972; Ward & Kassebaum, 1965

(7—5: 1979) Fabian إلى أن أول سجن للنساء في الولايات المتحدة أنشئ في ولاية انديانا عام ١٨٧٣، وحتى عام ١٩٧٠ كانت تنتشر سجون النساء في ثمان وعشرين ولاية فقط، أما الولايات الأخرى فكان البعض منها لا توجد به سجون مستقلة للنساء بل كانت جزءاً من سجون الرجال كما هو الحال في بعض الدول الأخرى. أو كان يجري نقل السجينات إلى سجون النساء خارج الولاية التي لا يوجد بها مثل هذا النوع من المؤسسات العقابية. وتتميز سجون النساء في الولايات المتحدة بأنها أقيمت على نظم حديثة نسبياً وتنتشر فيها مجموعات المباني في وحدات صغيرة مستقلة على شكل الأكواخ Cottage، ويوجد معظمها في المناطق الريفية، بينما تتميز سجون الرجال بالمباني القديمة وتجعلها أسوارها العالية أقرب شبهة بالقلاع. وتشرف النساء على السجينات، ويضم كل كوخ من هذه الأكواخ نحو ثلاثين سجيناً، وتذكر (Velimesis 1975: 94) أن معظم السجينات من الفقراء وأكثر من نصف النزيلات من الأقليات، وقد تعرضن جميعاً لإهمال الوالدين، وعدم استمرار الحياة العائلية، ويحملن عادة نظرة متدنية لأنفسهن. وكان نحو ثلثي النزيلات من الأمهات وأكثر من نصفهن أقل من سن الثلاثين، ونحو ٥٤٪ منهن تركن الدراسة قبل الالتحاق بالمرحلة الثانوية، ويقوم معظمهن بأعمال قليلة الدخل، وذات

بريق اجتماعي منخفض. وتشكل السجينات نسبة قليلة مقارنة بالرجال، فقد بلغت نسبتهم في الولايات المتحدة ٢, ٣٪ في عام ١٩٧٧ (Fabian, 1979: 8) وفي انكلترا تصل نسبتهم ٢٩-١ مقارنة بالرجال عام ١٩٧٨ (Mawby, 1982)، وكانت معظم السجينات كما سبقت الإشارة من مرتكبي جرائم الملكية أو الجرائم الأخلاقية كاللداعة، أما فيما يتعلق بالأحداث فكان معظمهم من مرتكبي ما يسمى Status Offenses.

ونظرا لما أحيط به موضوع المرأة والجريمة فيما قبل السبعينات من عدم اهتمام، فقد أطلق البعض (Price, 1977)، (Simon, 1975) على المرأة "المذنب المسي" The Forgotten Offender وذلك في محاولة لجذب انتباه المهتمين بدراسة الجريمة على الصعيدين الإداري والأكاديمي، وتعتقد (Simon, 1975: 69) أن الانصراف عن هذا الموضوع يعود أولا إلى قلة عدد السجينات، وثانيا أن هؤلاء المذنبات لم يحاولن جذب الانتباه بإثارة الشغب وأعمال العنف كما حدث في سجون الرجال خلال الستينات ومطلع السبعينات وثمة سبب ثالث لعدم الاهتمام بجرائم النساء يبدو في أن المرأة لا ترتكب ذلك النوع من الجرائم التي تثير المجتمع كما يحدث بالنسبة للجرائم التي يرتكبها الرجال فهي من ناحية لا تنتمي إلى تنظيمات إجرامية، أو ترتكب جرائم تسبب خسائر بالغة في الأرواح أو الممتلكات من ناحية أخرى. ولكن تختلف (Adler, 1975: 179 — 185) مع هذا التبرير وتفند بقولها إن المرأة السجينة مارست، كالرجل، أعمال الشغب وما نشأ عنه من تدمير وتخريب لمباني السجون والأعداء على المسؤولين، كما كان هناك من أضرب منهن عن الطعام أو حاول الهروب، وحتى الجماعات التي لم تشترك في أعمال العنف تغيرت نظرتهم ومواقفهم السابقة، وساد هذا التغير كافة المؤسسات العقابية في جميع المستويات، وهكذا ظهر توجه نحو زيادة أعمال العنف والتمرد بين النساء السجينات. والجدير بالملاحظة أن هؤلاء السجينات يختلفن عن أسلافهن ممن أدخلن السجن لجرائم جنسية. فهناك بينهن من ارتكبت جرائم خطيرة. وترى الباحثة أن هذا العنف النسائي الذي حدث في بعض السجون الأمريكية قد أذهل كثيرا من المراقبين كما أثار اهتمام الصحافة والرأي العام.

والواقع أن الاهتمام بالمرأة السجينة جاء نتيجة الاهتمام بقضية المرأة بوجه عام، وجرائم المرأة بوجه خاص، كما أن المرأة السجينة لم تتخذ موقفا سلبيا وفقا لم تقول به Sinom ولم تلجأ إلى الأساليب الثورية كما أشارت Adler. لقد جرت أعمال عنف وشغب في عدد محدود من سجون النساء إلا أنها كانت تحركات أقل عنفا وإثارة بالمقارنة بما حدث في سجون الرجال التي جرت في Attica عام ١٩٧١ ولقد كان للأحداث والتحول الاجتماعي التي ظهرت في الولايات المتحدة في الستينات والسبعينات، وخاصة حركة الحقوق المدنية، انعكاساتها على مواقف السجينات كغيرهن من الفئات، فأخذن يطالبن ببعض المطالب والحقوق. وكانت مطالب السجينات واقتراحات المهتمين

بأوضاع المرأة السجينة تدور حول حالة سجون النساء وبرامج التدريب وغيرها من الأمور.

وترى (Simon 1975: 78) أن سجون النساء أكثر جمالا وأفضل من سجون الرجال فهي تقع في مناطق ريفية ولا تحوطها الأسلاك المكهربة أو الأسوار العالية وأبراج المراقبة. وتجذب أن السجينات يتمتعن بحرية الحركة أكثر من الرجال ويرتدين ما يحلو لهن من ثياب، ويقمن في غرف خاصة ويمكنهن تغيير الأغذية والستائر. ويرى البعض مثل Glick & Nets أن هذه المؤسسات أقرب شيها بالمباني الجامعية من السجون، ولكن تختلف نظرة Baunach (1977: 16) فتشير إلى أن تلك السجون لا تعكس الواقع النفسي الذي تعيشه السجينات، وترى أن حرية اختيار النشاط الذي ترغب فيه المرأة لا تتوفر في السجن، بل تتحكم اللوائح والأوامر الإدارية في توجيه حياة السجينة، والملاحظ أن الاتصالات الشخصية محظورة للحد من تطور علاقات جنسية مثلية، ولأسباب أمنية تفتح الطرود والرسائل التي ترد للسجينات للاطلاع على محتوياتها. وترى أن هذا المحيط يولد الإحباط، والتوتر والقلق، واللامبالاة والاكئاب. أما Fabian (1979: 17 — 19) فتعتقد بأن هناك مشكلتين ترتبطان بهذا الموضوع، الأولى هي وجود السجون في أماكن نائية عن عائلات السجينات، والثانية تتصل بعدم التجانس بين السجينات. فالنظام المتبع في سجون الرجال يقوم على قاعدة تصنيف السجناء حسب السن، والجريمة المقررة، ومدة العقوبة، ولكن مثل هذا النظام لا وجود له في سجون النساء ربما نتيجة قلة عدد السجينات. هاتان المشكلتان تبدو آثارهما في انقطاع السجينات عن أسرهن ومجيهن إلى جانب تعذر تقديم برامج تدريب مناسبة.

ومن الدراسة التي قام بها Glick & Nets وأخرى قام بها Ward & Kassebaum توصلت Baunach إلى أنه في اعتقاد السجينات أن أصعب المواقف التي تواجه المرأة وليس الرجل، في التكيف لحياة السجن، هي غياب البيت والعائلة وخاصة فقد الأطفال الصغار، ومعظم السجينات أمهات ولديهن أطفال صغار. هذا الشعور بالوحدة والعزلة يدفع بعض السجينات الى تنمية علاقات مع زميلاتهن من السجينات وقد تتطور أحيانا إلى إقامة علاقات جنسية مثلية. (حول العلاقات الجنسية والتنظيمات الاجتماعية في سجون النساء، انظر مثلا Giallombardo, 1973; Burkhardt, 1964; Ward, Kassebaum, 1966) do، والواقع أن المرأة عندما تحاول إقامة علاقات اجتماعية داخل السجن كبديل لعلاقاتها في العالم الخارجي لا يمكن أن تعوض خسارتها العاطفية التي تتبع عن علاقاتها الحميمة مع أطفالها، وانشغالها بمصير الأبناء ومن يتولى أمور تربيتهم فإن لم يتوفر الأب الصالح أو الأقارب فسوف يلحقون بعائلة بديلة أو يسلمون لمن يرغب في تبنيهم، مما يؤدي إلى تفكك هذه العائلات وانهيار العلاقات بين أفرادها، ولعل الموقف يكون أشد إلحاما على

المرأة الحامل التي تلد داخل السجن، فلن تمضي فترة طويلة على الوضع حتى يسحب منها الطفل لتسليمه إلى عائلة بديلة أو إيداعه في إحدى مؤسسات التبني مما يسبب ضغطاً نفسية لا حدود لها لهؤلاء النسوة. (Bauach, 1977: 16 — 17)

والأمر العسير حقاً، إلى جانب ما تمر به الأم السجينة من محن، يبدو في الآثار النفسية التي تلحقها ظروف السجن بالأبناء. ويشير البعض إلى إن مصالح هؤلاء الأبناء لم تؤخذ بالحسبان باعتبارهم صغاراً ولا يوجد من يدافع عن قضيتهم وحتى لو أتيح للبعض زيارة أمهاتهم فلن يتجاوز اللقاء ساعات قليلة خلال الأسبوع. ويشاهد الزائرون أمهاتهم من خلال حاجز زجاجي ويحدثونهن عن طريق أجهزة صوتية، الأمر الذي يثير مزيداً من المشاكل العاطفية خلال فترة السجن وبعدها (Fabian, 1979: 23 — 24) والمرأة السجينة كما يشير Ward & Kassebaum لا تتعرض فقط لما يعانيه الرجل السجين من سلب الحرية، والأمان والاستقلالية، والعلاقات مع الجنس الآخر، والمنافع والخدمات، بل تعاني كذلك الحرمان من دور الأمومة وتنتابها آلام شديدة لعزلها عن أبنائها (Velmesis, 1975: 104). ومن ضروب المعاناة الأخرى التي تواجهها المرأة السجينة مشكلة برامج التدريب والتعليم في هذه السجون. وتشير Simon (1975: 79) إلى أن دائرة المرأة في قسم العمل W.B.D.C. قامت بدراسة كان من نتائجها أن ٨٥٪ من السجينات يطالبن بالمزيد من التدريب العملي، و٨٠٪ يطالبن بفرص تعليمية أفضل مما تقدمه تلك السجون. وتبين أنه من كل عشر سجينات يتوقع تسع منهن الحصول على عمل بعد خروجهن لإعالة أنفسهن وأطفالهن وأقارب آخرين. وقد أجريت دراسة مقارنة بين برامج التدريب في عدد كبير من سجون الرجال والنساء في الولايات المتحدة أسفرت عن توفر الفرص أمام الرجل السجين للاختيار من بين نحو خمسين برنامجاً تدريبياً، بينما تقتصر برامج تدريب المرأة على تصفيف الشعر والتجميل، وخدمات تقديم الطعام والطباعة وأعمال التمريض، وهكذا فإن الفرص المتاحة للمرأة في مجال التدريب أقل مما هو متوفر أمام الرجل. (Sonon, 1975: 82 — 83)

ويلحق عادة أكثرية السجناء كما تقول Burkhart بخدمة إدارة السجن للقيام بالأعمال الضرورية اليومية لاستمرار نظام العمل بالسجن، وكذلك ينطبق الوضع على السجينات مثلهن في ذلك كالسجناء تماماً، فيقمن بقيادة سيارة القمامة، والتنظيف والطهي، وغسل الملابس، وتهذيب الحدائق وحمل الأغذية، وهناك من يقمن بأعمال النظافة والطهي في بيوت بعض الإداريين. والواقع أن السجينات يمثلن عمالة رخيصة لصناعة السجون والمؤسسات الأخرى. وفي بعض السجون على سبيل المثال، تقوم السجينات بخياطة الملابس لحساب السجون الفيدرالية، أو ثياب النوم لمستشفيات المحاررين القدماء إلى جانب خياطة الأعلام. ومن الواضح أن الأعمال التي تقوم بها



السجينات والتي تعد تدريباً، لن تؤهل السجينات فعلاً لأي عمل خارج السجن. ومن ثم يبدو اختلاف واضح بين برامج تدريب الرجال والنساء، فتلك يمكن أن تؤهل الرجال لعمل يدر عليهم دخلاً عند خروجهم من السجن (baunach: 1977).

والسبب الذي يكمن وراء هذا القصور في إعداد برامج تدريب جيدة تؤدي إلى تأهيل المرأة للعمل بعد خروجها من السجن كما ترى (Smart, 1976: 104 — 144) هي النظرة التقليدية للمرأة من أنها ليست المستولة عن الإعالة كالرجل. علماً بأن الأكثرية منهن يقمن بإعالة أنفسهن إضافة إلى بعض الأطفال والأقارب وهكذا نلاحظ أن فرص التدريب المتاحة أمام المرأة تنحصر في أعمال الخياطة والطهي. وما يشبه ذلك من الخدمات المنزلية. وقد يفترض البعض أن المدة القصيرة نسبياً التي تمضيها المرأة داخل السجن لا تتطلب توفير برامج تدريبية طويلة المدى. ويتضح من واقع برامج تدريب النساء أنها لا تدعم المكانة التقليدية المنخفضة للمرأة والفئة فحسب بل وتعكس بدرجة ما الآراء التي يشير إليها بعض علماء الإجرام من أن هؤلاء الجانحات يعتبرن شواذ بيولوجيا ونفسياً. ويبدو أن هناك اتجاهات في الولايات المتحدة بين الإداريين لإعادة النظر في برامج تدريب المرأة بحيث يجري تدريبها على ما يؤهلها فعلاً للعمل بعد خروجها من السجن. وهكذا بدأت أربعة سجون فيدرالية في تقديم برامج لتدريب المرأة في مجالات ميكانيكا السيارات والأدوات الصحية والكهرباء والتجارة، ولا جدال أن مثل هذا التدريب سوف يؤهلها للعمل في القطاع الخاص بعد انتهاء مدة عقوبتها. وتمثل هذه البرامج أول محاولة جادة في هذا السبيل، وربما تعقبها محاولات أخرى مماثلة على صعيد الولايات والإدارات المحلية: (Fabian, 1979) 20)

ومن المسلم به أن التدريب العملي والتعليم داخل السجون ينعكس على سلوك السجّاء عند إطلاق سراحهم، وتظهر هذه الآثار بوجه خاص على من يخرج من السجن بمقتضى إطلاق السراح المشروط قبل انتهاء مدة العقوبة. وقد تبين أن أكثر العائدين للسجن هم من مدمني المخدرات والكحول، ومرتكبي جرائم ملكية، مقارنة بمرتكبي الجرائم الشخصية. وقد قام (Moseley & Grould 1975: 55) بإجراء دراسة لمقارنة من أطلق سراحهم بشروط قبل انتهاء العقوبة من الرجال والنساء. وقد تبين أن نسبة نجاح المطلق سراحهم من الجنسين في عدم مخالفة القوانين واحدة وقد افترض الباحثان أن احتمال استمرار المرأة في عدم مخالفة القوانين أكثر من الرجل. وتخضع اللجان التي تقوم بإطلاق السراح المشروط لبعض الاعتبارات منها نوع الجريمة المرتكبة، والسوابق الإجرامية إن وجدت، والسلوك داخل السجن، إلى جانب عوامل أخرى كالسن عند ارتكاب الجريمة. وتعاطي المخدرات والكحول. ويشير الكاتبان إلى أنه بمقارنة أفراد العينة تبين أن النساء، مقارنة بالرجال، أقل سوابق وأقل إدماًناً على الكحول، وأكثر إدماًناً على

المخدرات، وأكبر سنا عند دخول السجن. كما تبين أن أفراد العينة من النساء قضوا في السجن وقتاً أقل قبل إطلاق سراحهن. والسبب في ذلك كما تقول (1979: Fabian 27) يعود إلى أن طبيعة الجرائم التي ارتكبتها النساء أقل خطورة من الجرائم التي ارتكبتها الرجال، وليس بسبب يرجع إلى التحيز لصالح المرأة بل على العكس تعتقد بأن هناك تحيزاً ضد المرأة، إذ تبين بأن ثلثي النساء اللاتي أعدن مرة أخرى إلى السجن كان بسبب مخالفة القواعد وليس نتيجة لارتكاب جريمة جديدة.

وقد اتضح من الدراسة التي قامت بها (1975: 92) Simon لمن أطلق سراحهم في أواخر الستينات وأوائل السبعينات أنه لا توجد فروق في النجاح في عدم المخالفة بين الرجال والنساء ممن ليس لديهم سوابق في الجريمة، ولكن كان هناك فارق بين الجنسين من ذوي السوابق، ويعتبر الرجال من أرباب السوابق أفضل حظاً مقارنة بأمثالهم من النساء. ويبدو كذلك أن الرجال يخضعون لمراجعة أكثر شدة من النساء عند عرض حالاتهم على مجالس إطلاق السراح المشروط فالرجل عليه إثبات أنه استجاب لعمليات الإصلاح، وأن بإمكانه التكيف والعمل في المجتمع، أما المرأة فالنظرة إليها باعتبارها سوف تقوم بدورها التقليدي في المنزل. ومن جانب آخر هناك تفسير مغاير يقول بأنه يتوقع من المرأة عند خروجها من السجن قبل انتهاء مدة العقوبة أن تسلك بطريقة مقبولة وأن لا تخالف القواعد حتى لا تعاد إلى السجن مرة أخرى في حالة المخالفة. أما بالنسبة للرجال فإن تلك السلوكيات تنتهي بتوبيخ مرتكبها وليس بإعادته إلى السجن، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مخالفي إطلاق السراح من النساء. وتعتقد (1979: 27) Fabian أن نجاح المرأة في التكيف أو فشلها يعتمد على الإقامة مع عائلة، والحصول على عمل دائم. إلى جانب العوامل الأخرى ومنها نوع التدريب الذي تلقتة المرأة في السجن، وكذلك نوع البرامج المتوفرة للمرأة بعد خروجها من السجن. ونخلص من ذلك إلى أنه رغم هذه العقوبات فإن المرأة أقدر نسبياً على التكيف خارج السجن من الرجل، فيما عدا تلك الفئة من صاحبات السوابق أو ممن يتعاطين المخدرات.

وتشير (1975: 103) Simon إلى أن وضع المرأة في السجون البريطانية لا يختلف كثيراً عن وضعها في الولايات المتحدة، باستثناء ما يلاحظ من أن السجينات أكثر ميلاً لإثارة المشكلات كما أنهن يتعرضن لعقوبات أشد. وتقول إن التدريب بداخل السجن يقتصر على الطهي والتنظيف وغسل الملابس، الأمر الذي يجعل فرص العمل محدودة أمامهن عند إطلاق سراحهن. وتري (1976: 144 — 145) Smart أن بعض الإداريين من صانعي القرار ومن علماء الإجرام ينظرون إلى جريمة المرأة على أنها سلوك عقلائي وغير مسئول. وغالباً غير متعمد، أي انها فرد غير متكيف في مجتمع منظم ومتحد. ومن هذا المنظور تحول أحد السجون البريطانية إلى مستشفى للطب النفسي، حيث يعتبر السجين

أحد المرضى ويوجد الأطباء والمرضات إلى جانب السجانين، وتقدم برامج العلاج النفسي ولكن لن تكون هناك برامج للتدريب المهني ويقتصر التدريب على الأعمال المنزلية وحدها، وبذلك لن يختلف عن السجون النسائية البريطانية الأخرى.

### أسباب السلوك الاجرامي للمرأة:

يشكل البحث في أسباب السلوك الإجرامي المحوري في اهتمامات علماء الإجرام منذ فترة طويلة. وقد اهتمت هذه الدراسات في البداية وتركزت حول العوامل البيولوجية، حيث ساد الاعتقاد بأن الإنسان باعتباره كائناً حياً فلا بد وأن يخضع سلوكه كغيره من الكائنات الحية لقوانين علم الأحياء. فالانجهاات البيولوجية منذ لومبروزو الذي اعتقد فيها اطلق عليه بالارتداد الوراثي. والقائلين بأثر اختلال افرازات الغدد أو زيادة الكروموسوم Y ونحو ذلك من العوامل البيولوجية كلها تدور في نطاق هذا التفسير. وهناك من يرى أن الإنسان مع كونه كائناً حياً إلا أنه رغم ذلك يعكس خصائص محيطه الثقافي الاجتماعي، وهكذا نبعت الانجهاات الاجتماعية المختلفة التي اهتمت بالانتهاء الطبقي للفرد، والصراع الثقافي، وتوفر الفرص التعليمية والاقتصادية، والاختلاط الثقافي، وأثر الوسم، وغيرها، تقع جميعها ضمن هذا التفسير. وما يسترعي النظر أن معظم النظريات التي ظهرت منذ أواخر القرن التاسع عشر وحتى القرن العشرين قد ركزت اهتمامها على جرائم الرجل، وإن كانت هناك فئة قليلة قد اهتمت بجريمة المرأة وعزت أسبابها إلى عوامل بيولوجية ونفسية. والملاحظ أنه منذ الستينات ونتيجة ارتفاع معدلات جرائم المرأة، بدأت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية تؤخذ في الاعتبار لتفسير ذلك السلوك.

وتعتبر الدراسة التي قام بها Lombroso & Ferrero (1895) من الأعمال الرائدة في هذا المجال، رغم أنها فقدت قيمتها العلمية منذ وقت بعيد. وقد كانت نظرة لمبوروزو إلى المجرمين الذكور وخاصة القتلة منهم باعتبارهم مجرمين بالولادة ولهم شكل معين يمكن تمييزه بأكثر من خمس صفات تمثل الانحطاط، وهذه الصفات تحدد الشخصية المجبولة على الإجرام، وأن هذه الشخصية وليدة الانحلال أو الارتداد الوراثي إلى الاجناس البدائية. وفي دارسته للمرأة وجد بعض القرائن التي تشير إلى بعض الخصائص الانحطاطية خاصة عند البغايا، غير أن أوصاف أغلبية أفراد العينة لم تكن مطابقة لنظريته في الارتداد الوراثي. وقد قام بتعليل ندرة جرائم المرأة بأسباب بيولوجية، إذ أن سيكولوجية الأنثى أكثر اعتماداً على تكوينها البيولوجي من الذكر، ولذلك ليس من المتوقع أن تنحرف كالذكر. واعتبر أن معظم النساء من المرجح أن يحملن صفات المجرم بالصدفة لا المجرم بالولادة، وقد تورطن في تلك الجرائم نتيجة تخريض بعض الرجال أو نتيجة رغبات جارفة لا تقاوم. أما القلة من النساء اللاتي يشبهن المجرم بالولادة فهن يتجاوزن الرجال من

أما هنا في جميع الأوصاف بالإضافة إلى ما يتمتع به من مكر وخداع . والمرأة في نظره عندما تكون سيئة فسوف تكون أسوأ من الرجل بل هي مسخ . (Reckless, 1961: 149 — 150).

وترى (Smart 1976: 34) أن المرأة في ضوء هذا التفكير قد ادينَت اجتماعيا ليس فقط لمخالفتها للقانون بل باعتبارها شاذة جنسيا وجسمانيا . إن ردود الأفعال الاجتماعية نحو المرأة التي ترتكب جرائم العنف مختلفة عن مثيلاتها نحو جرائم الرجل ، وهذه الاستجابات تنظر إلى المرأة في شكل مسخ كره . ولعل لمبروزو كان واضحا وصرحا في دعواه عندما أشار إلى أثر البيئة في السلوك ومع أن الذين جاءوا من بعده تأثروا بآرائه وتركوا أعمالهم انطبعا يوحى بأهمية العوامل النفسية والاجتماعية إلا أن أهمية دور العوامل البيولوجية كان يمكن قراءتها بين ثنايا السطور .

ويرى (Thomas 1907) على العكس من لمبروزو أنه ليس هناك فرد يميل إلى الجريمة ، بل بمقدور المؤسسات الاجتماعية إصلاح سلوك الأفراد الذين يمكن أن يتجهوا للانحراف . ويرى أن التعريف الذاتي للحالة يقوم بدور أساس في سلوك الفرد . وهكذا فإن التعريف نفسه هو الذي يحتاج إلى تغير وليس الحالة ذاتها . ويشير إلى أن الرغبات الجنسية ليست الدافع وراء انحراف الفتيات بل يدفعهن الميل إلى الإثارة ، وتجربة الجديد وجذب الانتباه والحصول على الحرية في المجتمع العريض . فالفتاة لا تسعى لإقامة علاقة جنسية لإشباع الرغبة الجنسية بل لتحقيق الرغبات الأخرى . ويقرر أن العامل الاقتصادي لا يلعب دورا بارزا في السلوك الإجرامي ، فمثل هؤلاء الفتيات لا ينحرفن لأسباب اقتصادية بل لأسباب سيكولوجية (Klein, 1973: 15 — 16) وتنتقد Klein ذلك الموقف وتعتبره شديد القرب في زمان تنتشر فيه المجاعة والأمراض . وهو هذا التفسير يقف في صف واحد مع كل من لمبروزو وفرويد وغيرهما . وترى (Smart 1976 : 44) أن المرأة لم تنح لها فرصة مساوية للرجل للحصول على دخل يضمن لها شراء ما تحتاج إليه من أشياء ، ثم إن المساومة الجنسية صفة عامة بين جميع النساء طالما يعتمدن في حياتهن اقتصاديا على الرجال .

ويحتل ما كتبه Pollak (1950) أهمية خاصة عندما تحدث عن ما أطلق عليه الجرائم الخفية للمرأة كتبرير للتفاوت بين معدلات جرائم الرجال والنساء . ويعتقد أن هناك ثلاثة أسباب تفسر انخفاض معدلات جرائم المرأة . والسبب الأول أنه قلما يتم إبلاغ الشرطة عن جرائم النساء . والثاني يعود إلى صعوبة اكتشاف المخالفات من النساء . والثالث يبدو في تساهل الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة وقضاء مع النساء المخالفات والتعامل معهن بصورة مختلفة عن الرجال . وقد توصل إلى هذه النتائج في ضوء نظريته للمرأة فهو يرى أن

المراة هي المحرض بدلا من المرتكب للعمل الإجرامي وأن ارتكاب تلك الأفعال يصبح من نصيب الرجال. ويستخلص أيضا أن ضحايا جرائم النساء من الأزواج والأبناء والأحبة لا يقومون بإخطار الشرطة بما حدث. ويبدو تفسير العامل الثالث في المعاملة التي تعبر عن شهامة الرجال تجاه المراة. ويعتقد أن الرجال قد خدعوا أنفسهم بما يسود بينهم من أن المراة سهلة الانقياد وفي حاجة إلى الحماية ولذلك تخيلوا أن احتمال قيام المراة بارتكاب الجريمة أمر بعيد. ولذا فهم يترددون في التبليغ عن النسوة المخالفات للقانون: (Smart, 1979: 46 — 49).

ويبدو كما تشير Smart أن القول بأن المراة هي المحرض أكثر من المرتكب يستند إلى ما يتردد في الفلكلور أكثر من اعتماده على الواقع. أما بالنسبة لكون الضحايا من الأقارب أو المعارف فقد يكون محققا، خاصة فيما يتعلق بجرائم العنف وبالذات مع الأطفال. وتري (Klein 1973: 23) أن افتراضه وجود مواقف تتسم بالشهامة من جانب العاملين بالأجهزة المطبقة للقانون تجاه المراة لا أساس له في الواقع، لأن النساء اللاتي تقبض عليهن الشرطة لارتكاب المخالفات هن عادة من الفقراء والأقليات والمتطرفين السياسيين والاجتماعيين، وبالتالي فإن مثل هذه المعاملة الخاصة لا يمكن أن تشملهن، إذن فهي فكرة لا تتسحب إلا على سيدات المجتمع من الأثرياء البيض. وهؤلاء النسوة يندر أن تكون لهن صلات بتلك الأجهزة.

هؤلاء الكتاب الثلاثة إضافة إلى آخرين من امثال Daivs, Freud يمثلون الرعيل الأول ممن اهتموا بالسلوك المنحرف للمراة. ومن الملاحظ أن الجيل الثاني من الكتاب والذي ظهر خلال الستينات، كان متأثرا بأفكار هؤلاء الرواد. وتري (Konopka 1966) أن الدوافع وراء انحراف الفتيات يعود إلى عامل نفسي يتمثل في شعور المراة بالوحدة والحاجة إلى الاعتماد على الآخرين. بينما تعتقد (Smart 1976: 65) أن فكرة الحاجة إلى التدعيم أو الاعتماد عند الكاتبة، تشير إلى حاجة موروثه وليس عن حاجات فرضتها الثقافة. وتري أن Konopks لا تتعرض لطبيعة النظام الاجتماعي الذي جعل المراة في وضع تابع ومعتمد على الآخرين، مما يفرض على المراة بالضرورة التماس الدعم النفسي والمادي نتيجة فرصتها المحدودة لتحقيق الاعتماد الذاتي والاستقلالية وتثير Smart (1976: 62) اعتراضا منهجيا عندما أخذت (Konopka) فتيات المؤسسات باعتبارهن يمثلن كل الفتيات المخالفات للقانون، واستخلصت أن كل المنحرفات آتبن من بيوت مفككة، إلى جانب عدم توفر رقابة الأهل وانخفاض متسوي التعليم. وتثير اعتراضا آخر حول تسليم الكاتبة وتقبل الوصم الرسمي بانحراف هؤلاء الفتيات في الوقت الذي تعلم فيه جيدا المعاملة المختلفة من قبل الأجهزة المطبقة للقانون لكل من الجنسين. فالسلوك

المنحرف الذي تقتصره الفتيات، وخاصة إذا كان جنسيا، سوف ينظر إليه باعتباره أكثر من عمل مماثل يقوم به الفتى وينتهي عادة بالوصم الرسمي.

ومن بين الدراسات التي أخذت بتقاليد المدرسة البيولوجية تلك الدراسة التي قام بها Cowie & Slater (1968). فنلاحظ أنهما يؤكدان أن الفوارق البيولوجية بين الرجال والنساء تمثل السبب الأساسي في الاختلاف بين طبيعة ومعدلات جرائم الجنسين. ولذلك يعتقدان أن الفتيات ينحرفن بسبب الشذوذ البيولوجي، مثل اعتلال الصحة وخلل الجهاز العصبي المركزي وانخفاض الذكاء إلى جانب سمات شاذة أقل مثل الكسل وزيادة الوزن، والفظافة والسماجة. فإذا توفرت كل هذه الصفات أو بعضها أو إحداها مع عوامل بيئية ضاغطة فسوف تؤدي إلى انحراف أولئك الفتيات. ولما كانت العوامل الاجتماعية أقل أثرا على الفتيات مقارنة بالفتيان، فإن العوامل البيولوجية تلعب الدور الأكبر في انحراف الفتيات. ويفسر عدم اشتراك المرأة في جرائم العنف والاختلاس والسلب بنظام الصبغيات والهرمونات وتأثيره في جسم المرأة. (Smart, 1976: 55—56) أما Smart فتري بأن عدم اشتراك المرأة في ذلك النوع من الجرائم يرجع إلى توفر الفرص غير المشروعة. وشدة الضبط الاجتماعي إزاء المرأة، وليس بسبب تلك العوامل البيولوجية. وتعتقد أن تلك الصفات الشاذة التي يتردد ذكرها تسود بين بعض الفئات الاجتماعية وخاصة الفقراء نتيجة طبيعة الغذاء وعدم توفر العناية الصحية.

والمشكلة الواضحة في تلك الدراسة هي قبول أصحابها للتعريف القانوني والثقافي للسلوك. ثم معالجتهم لمشكلة انحراف الفتيات في عزلة عن كافة المؤسسات الاجتماعية باستثناء العائلة مما أدى إلى تشويه تلك الظاهرة واستبعاد بعض الأجهزة التي ساهمت في خلق الانحراف كالشرطة والمحاكم والمستغلين في مجال الخدمة الاجتماعية، (Smart, 1979: 55 — 59).

وخلال عقد السبعينات أخذ الاتجاه نحو تفسير جريمة المرأة ينأى عن العوامل البيولوجية ويأخذ بالبحث عن أسباب اجتماعية فنلاحظ أن Hoffman — Busta (1973) يشير إلى أهمية أساليب التنشئة الاجتماعية واختلافها بين البنين والبنات مما ينعكس بدوره على السلوك. فالأولاد يمنحون حرية أكبر ويشجعون على الطموح، وعلى العدوان. ولذلك من المتوقع أن لا تلجأ المرأة إلى استخدام العنف لعدم اكتساب الاستعداد أو الخبرة. ومن ثم فهي لا ترتكب جرائم العنف أو السلب المسلح. وحتى لو اشتركت في جرائم عنف فهي تلجأ إلى أساليب تعكس تنشئتها ودورها الجنسي. فإذا قتلت فهي تقتل الزوج أو الحبيب فسلاحتها السكن التي اعتادت على استخدامها. أما في جرائم السلب والسرقات فتقوم المرأة بدور مساعد للرجل (Smart, 1976: 66 — 67). ويعتقد

(155: 1961) Reckless أن القول بفهم جرائم المرأة من خلال دورها الاجتماعي يؤكد ما يذهب إليه Pollak من أن انحراف المرأة منتشر وراء إدراكنا لادوار المرأة. وهكذا نجد الخداع والتحرير يعبران عن القيام بدور تقليدي. وتعتقد (Smart, 1976: 69) أن دراسة جرائم المرأة من خلال تحليل الأدوار الجنسية لا تقدم لنا منظورا شموليا لتلك الظاهرة. ولذلك فهناك مشكلتان، تتعلق الأولى بعدم القدرة على مناقشة الأدوار الجنسية ضمن تفسير شمولي للأصل الاجتماعي لتلك الأدوار. وليست هناك محاولة لرصد تطور تقسيم العمل بين الجنسين أو تفسير المركز الاجتماعي المنخفض للمرأة من منظور تاريخي واقتصادي وثقافي. والمشكلة الثانية ترتبط بفشل تلك النظرية في مناقشة النظرية على أسباب عدم ارتكاب المرأة للجريمة وتركت للنظريات الأخرى الإجابة عن أسباب قيام المرأة بارتكاب الجريمة. وهكذا كان تفسير ذلك السلوك نتيجة اضطراب التنشئة الاجتماعية أو فشلها أو بسبب احباطات تعوق القيام بتوقعات الدور. ومن هنا نجد أن هذه النظرية تنقصها النظرة الشمولية لتفسير جريمة المرأة.

وانطلاقاً من هذه النظرية هناك افتراض يقول بأنه لما كان دور المرأة قد أخذ في التغير فقد أصبحت أكثر تعرضاً للتوتر وبالتالي التورط في مخالفة القانون. ومنذ السبعينات يسود اتفاق بين قطاع واسع من علماء الإجرام يقرر وجود علاقة سببية بين حركة تحرير المرأة وزيادة معدلات الجريمة. فترى (Simon 1975: 1) أنه من بين النتائج التي سوف تترتب على حركة تحرير المرأة تورط أعداد أكبر من النساء في اتخاذ الجريمة مهنة، وسيصاحب ذلك تغير أنماط الجرائم التي ترتكبها والأدوار التي تقوم بها في زمرة الجماعات الإجرامية. وتشير (Adler 1975: 95) إلى أن حركة تحرير المرأة قد أدت إلى زيادة معدلات جرائم المرأة، كما دفعت بأعداد أكبر من الفتيات إلى ممارسة شرب الخمر، واقتواف السرقات، والشجار، والانضمام إلى عصابات. وترى أن تلك السلوكيات تسائر طبيعة الادوار الرجالية. وتذهب الكاتبة إلى أبعد من ذلك حيث تستخلص أنه كلما ضاقت الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين كلما ازدادت نسبة جرائم المرأة بصورة مطردة. فإلى جانب زيادة نسبة هذه الجرائم في الولايات المتحدة تشير إلى زيادتها أيضاً في أوروبا الغربية ونيوزيلاندة نتيجة المساواة مع الرجال. بل وحتى في الهند بدأت النسب تتقارب بين معدلات المجرمين من الرجال والنساء. (Adler 1975: 17) وتشير (Smart 1976: 71 — 75) إلى أن هذه المقولة تستند إلى افتراضين: أولهما بأن الجرائم التي ترتكبها المرأة ذات طبيعة "رجالية" وجرائم العنف بشكل خاص. والثاني أن حركة المرأة تحرير تمثل محاولة لمنافسة الرجل. إلا أنها ترى أنه من الصعب أن نجد مؤيدين لحركة تحرير المرأة بين من وقعوا في قبضة الشرطة لأنهم من الفقراء والأقليات والحركة ليس لها اتباع بين هذه الفئات. وما يلفت نظر الباحثة أن الدراسات الخاصة بجريمة الرجل قطعت شوطاً كبيراً نحو الشمولية والتعقيد، أما

النظرة إلى جريمة المرأة فلا تزال ضيقة ونرجعها الى سبب بسيط وحيد، وبسبب فشل النظريات البيولوجية اتجه البعض للبحث عن أسباب أخرى ليجده في حركة تحرير المرأة. ويشير (Weis 1976: 24 — 25) إلى أن الاحصاءات الرسمية والبحوث الميدانية تبين أن المرأة المجرمة الحديثة ليست حقيقة ميدانية، وأن الافتراض بوجود علاقة بين حركة تحرير المرأة والجريمة تصور باطل. ويعتقد أن الزيادة في معدلات جرائم الملكية نشأت عن الركود الاقتصادي والبطالة خاصة بين النساء، وقد يعزى إلى تغير الظروف المادية للاستهلاك خلال العقدين الماضيين. ويشير (James & Thornton 1980: 243) إلى أن زيادة الفرص وضعف الضبط الاجتماعي يحتمل أن يكونا أدتا الى زيادة جرائم المرأة، إلا أن الأدلة تشير الى أن معدلات الجريمة بين المتحررات من النساء يماثل أو أقل من جرائم النساء التقليديات. وترى (Velimesis 1975: 107 — 108) أن طبيعة المجتمع الأمريكي قد ولدت التوتر والضغط للقراء والاقليات مما دفع البعض منهم وبينهن النساء، إلى العند ومخالفة القانون. وليست هناك قرائن تشير إلى أن تغير مكانة المرأة، أو تعدد الأدوار التي تمارسها قد دفع المرأة إلى الجريمة. كما أن النساء الأكثر تأثرا بهذه التغيرات هن نساء الطبقة الوسطى. أما السجينات فهن من طبقة الفقراء وهن أبعد ما يكون عن حركة تحرير المرأة.

خاتمة :

انصب اهتمام علماء الإجرام في الماضي على دراسة الرجال المخالفين للقانون وجرائمهم. إلا أنه منذ عقد من الزمان اتجه البعض نحو الاهتمام بجرائم المرأة. وقد كانت محصلة هذه الدراسات ما قمنا باستعراض بعضه آنفا. ولكن لا تزال الحاجة قائمة لإجراء المزيد من الدراسة للتعرف على أنماط السلوك الإجرامي للمرأة، والتغير الذي طرأ عليه وما سوف يطرأ مستقبلا. وهناك حاجة ماسة إلى مقارنة سلوك المرأة المخالفة للقانون في المجتمعات الغربية وسلوكها في المجتمعات الأخرى. وعلى سبيل المثال، هل أنماط الجرائم التقليدية للمرأة في المجتمعات الغربية كالسرقة من المخازن وجرائم الجنس تمثل النمط السائد في مجتمعات العالم الثالث ومجتمعات الدول الاشتراكية، أم أن هناك أنماطا مختلفة؟ وما هي ممارسة المرأة لأنماط جديدة مثل جرائم العنف في تلك المجتمعات؟ إن هناك حاجة لمزيد من الدراسات حول مواقف ومعاملة الأجهزة المطبقة للقانون من شرطة ومحاكم وسجون تجاه المرأة المخالفة سواء في المجتمعات الغربية أو غيرها.

ولا يتطرق إلى الأذهان أن يكون القول بالحاجة لمزيد من الدراسات حول ذلك الموضوع يقصد به دعوة لعزل دراسة جرائم الرجل عن جرائم المرأة. وليست هي دعوة لإنشاء تخصص فرعي جديد، بل هي دعوة للإلقاء الضوء على جانب ظل مجهولا لفترة



طويلة في الغرب، ولا يزال مجهولاً في المجتمعات الأخرى، كالمجتمع العربي. إن نتائج السنوات العشر الماضية يدعو للارتياح، وإن كان هناك بعض القلق. فالملحوظ أن أغلبية المهتمين بدراسة تلك الظاهرة خلال تلك الفترة هم من النساء، ومن ثم المتوقع أن تقل أهمية تلك الدراسات مستقبلاً نظراً لعدم اهتمام غالبية علماء الإجرام الرجال. وهؤلاء كما نعلم يمثلون الأساء البارزة والقادرة على الحصول على المنح المالية اللازمة للبحوث والدراسات إلا أن هذه الملاحظة لن تقلل من قيمة الإسهامات التي شارك بها بعض المهتمين من الرجال، ونأمل أن يستمر هذا الاهتمام ويزداد ويعطي الموضوع العناية الكافية في إطار نظرة أكثر شمولية لمعالجة تلك الظاهرة الإنسانية.

#### FOOTNOTES:-

- 1) Adler, F. 1975 *Sisters in Crime*. New York: Mc-Graw-Hill book Company.
- 2) Baab, G. W. & W.R. Furguson, Jr. 1967. "texas sentencing practices: A Statistical Study" *Texas Law Review*, Vol. 45: pp 471-503.
- 3) Baunach, P. 1977. "Women Offenders: A Commemetary Current Conceptions on Women in Crime". *Quarterly Journal of Corrections*, Vol. 1. No. 4, Special Issue: pp. 14-18.
- 4) Bernstein, 1979. "Defendant's Sex & Criminal Court Decisíons". pp. 329 - 354 in R. Alvarez et al (eds.) *Discrimination in Organization*. San Francisco: Jossey-Bass.
- 5) Burkhart, K. 1973. *Women in Prison*. New York: Doubleday.
- 6) Cavan, R. 1962. *Criminology*, (Third edition) New York: Crowell.
- 7) Cowie, J. 1968. *Delinquency in Girls*. London: Heinemann.
- 8) Datesman, S., F. Scarpitti & R. Stephenson 1975. "Female delinquency: An application of Seif & Opportunity theories". *Journal of Research in Crime & delinquency*, Vol. 12: pp 107-123.
- 9) Epperson, L. et. al. 1982. "Women Incarcerated in 1960, 1970 & 1980 implications of demographic, educational & personality characteristics for earlier research". *Criminal Justice & behavior*, Vol. 9, No. 3: pp. 352-363.

- 10) Fabian. S. 1979. "Toward the Best Interests of Women Prisoners: Is the System Working?". *New England Journal on Prison Law*. Vol. 6, No. 1: pp. 1-60.
- 11) Giallombardo, R. 1974. *The Social World of Imprisoned Girls*. New York: Wiley.
- 12) 1966 *Society of Women: A Study of Woman's Prison*. New York: Wiley.
- 13) Hefferman, E. 1972. *Making it in Prison*. New York: Wiley.
- 14) Hiller, A. & L. Hancock 1981. "The processing of Juveniles in Victoria", pp. 92-126 in S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) *Women & Crime*. Sydney: Australian Institute of Criminology.
- 15) Hoffman - Bustamante, D. 1973. "The nature of female Criminality". *Issues in Criminology*, Vol. 8, No. 2.
- 16) James. J. & W. Thornton 1980. "Women's Liberation & the Female delinquent". *Journal of Research in Crime & Delinquency*: pp. 230-244.
- 17) James. J. et. al. 1979. "The relationship between Female Criminality & drug use". *International Journal of Addict*, Vol. 14, No. 2: pp. 215-229.
- 18) Klein. D. 1973. "The etiology of female crime. A review of the literature". *Issues in Criminology*, Vol. 8, No. 2: pp. 3-30.
- 19) Konopka. G. 1966. *The Adolescent Girl in Conflict*. New Jersey, Prentice-Hall.
- 20) Lombroso, C & W. Ferrero, 1985 *The Female Offender*. London: Fisher Unwin.
- 21) Mawby, I. 1982. "Women in Prison: A British study". *Crime & Delinquency*, Vol. 28, No. 1: 24-39.
- 2) Moseley, W. & M. Gerould 1975. "Sex & Parole: A comparison of Male and Female Parolees". *Journal of Criminal Justice*, Vol 3, pp. 47-58.
- 23) Mukherjee, S. & W. Fitzgerald 1981 "The myth of Rising Female Crime". pp. 127 - 166, In S. Mukherjee & J. Scutt (ed.) *Women & Crime*. Sydney: Australian Institute of Criminology.

- 24) Naffin, N. 1981 "Theorizing about female crime". pp. 70-91. In S. Mukherjee & J. Scutt (eds.) *Woman & Crime*. Sydney: Australian Institute of Criminology.
- 25) Nagel, S & J. Weizman 1971 "Women as litigants". *Restings Law Journal*, Vol. 23 (Nov.) pp. 117-198.
- 26) Noblit, W. & J. Burcart 1976. "Women & Crime: 1960-1970". *Social Science Quarterly*, Vol. 56. No. 4: pp. 650-657.
- 27) Norland, A. & N. Shover 1977. "Gender Roles & Female Criminality". *Criminology*, Vol. 15 No. 1: pp. 87-107.
- 28) Pollack, O. 1950. *The Criminality of Women*. Philadelphia: The University of Pennsylvania Press.
- 29) Pope, C. 1976 "The influence of Social & Legal Factors on Sentence Dispositions: A preliminary Analysis of Offender - Based Transaction Statistics". *Journal of Criminal Justice*: pp. 203 - 221.
- 30) Price, R. 1977. "The Forgotten Female Offender". *Crime & Delinquency*. Vol. 23, No. 2: pp. 101-108.
- 31) Rans, L. 1978. *Women's Crime*. Federal Probation. Vol. 42, No. 1: pp. 45-49.
- 32) Reckless, W. 1961 *The Crime Problem*. (Third edition) New York: Appleton - Century - Crofts.
- 33) Rosenblatt, E. & C. Greenland 1974 "Female Crime of Violence". *Canadian Journal of Criminology & Corrections*, Vol. 16, No. 2: pp. 173-180.
- 34) Sandhu, H. et al 1977. *Juvenile Delinquency: Causes, Control & Prevention*. New York: McGraw-Hill.
- 35) Scott, J. 1974 "The use of discretion in determining the severity of punishment for incarcerated offenders". *Journal of Criminal Law & Criminology*, Vol. 65: pp. 214-224.
- 36) Simon, R. 1975. *Women & Crime*. Lexington, Mass: Lexington Books.
- 37) Smart, C. 1979. "The new female Criminal: Reality or Myth". *British Journal of Criminology*. Vol. 19, No. 1: pp 50-59.

- 38) 1976 Women, Crime & Criminology: A Feminist Critique. London: Routledge & Kegan Paul.
- 39) Steffensmeir, D. 1980. "Assessing the Impact of the Women's movement on Sex-Based differences in the Handling of Adult Criminal Defendants". Crime & Delinquency, Vol. 26, No. 3: pp. 344-357.
- 40) 1978 "Crime & the Contemporary Woman: An Analysis of changing levels of Female property Crimes, 1960-75. Social Forces. Vol. 57: No. 2: pp 566-584.
- 41) R.Steffensmeir. 1980 "Trends in Female Delinquency". Criminology. Vol. 18, No. 1: pp 62-85.
- 42) Teilmann, S & H. Landry 1981 "Gender bias in Juvenile Justice". Journal of research on Crime & Delinquency. Vol. 18, No. 1: pp. 47-80.
- 43) Thomas, W. I. 1907 Sex & Society. Boston: Little Brown.
- 44) Townes, H. et. al. 1981 "Criminal Involvement of Female Offenders". Criminology. Vol. 18, No. 4: pp. 471 - 480.
- 45) Velimisis, M. 1975 "The Female Offender". Crime & Delinquency Literature, Vol. 7, No. 1: pp. 94 - 112.
- 46) Ward, D. & G. Kassebaum 1965 Women's Prisons. Chicago: Aldine Publishing Co.
- 47) 1964 "Homosexuality: A mode of Adaptation in a prison for Women". Social Problems, Vol. 12, No. 2: pp. 159-177.
- 48) Weis, J. 1976. "Liberation & Crime & Social Justice, Vol. 6: pp. 17-27.

## أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة استطلاعية وصفية على عينة من المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن

إدريس عزام

قسم الاجتماع - الجامعة الأردنية

مقدمة :

تعتبر الهجرة موضوعا جذب اهتمام العلماء والباحثين على النطاق العالمي خلال الفترة التي تلت الحربين العالميتين . ولنا من دراسات رافنستين ولونجستان وأوجلي في إنجلترا ، وفون ماير وبوكر وولف وهانسن في ألمانيا . وبالوروروستنبرغ في استراليا ولافي وميرتون واوسكن في فرنسا ، وفير في الولايات المتحدة ، مثال على ذلك .<sup>(١)</sup>

ولم يتصدّ الدارسون العرب لهذا الموضوع بشكل واسع نسبيا ، إلا منذ أوائل الستينات حيث أصبح موضوعا شائعا لكثير من الدراسات والرسائل الجامعية . وقد لفتت انتباهنا في دراسات الهجرة ملاحظات أهمها :

١ - عناية هذه الدراسات بالإحصاء والوصف أكثر من عنايتها بالتحليل الشمولي ، فقد تناولت هذه الدراسات - وبخاصة الغربية منها - الهجرة كمشكلة سكانية تتضمن مسائل محددة مثل معدلات النمو الحضري الناتجة عنها ، على الأصعدة المحلية والدولية ، والخصوبة والمواليد والوفيات ، ومناطق التجمع السكاني للمهاجرين ، مما يعني أنها دراسات موجهة لأغراض سكانية بحثة الأمر الذي يفسر طغيان المنظور الديمغرافي عليها .

٢ - أن الدراسات العربية للهجرة ، قد ركزت في الغالب على التحركات السكانية الداخلية ، أي الهجرات الداخلية داخل الحدود الإقليمية لكل قطر عربي ، وقليل منها تناولها على الصعيد العربي بشكل عام ، وبالتالي فقد انصرفت نحو معالجة القضايا والآثار الناتجة عن هذا النوع من الهجرات الداخلية الطوعية وذلك من منظور ديمغرافي أحيانا ، ومن منظور ديمغرافي اقتصادي أحيانا أخرى .<sup>(٢)</sup>

٣ - تشترك دراسات الهجرة بعامة الغربية منها والعربية بتجاهلها شبه التام للهجرة القسرية أو عملية التهجير Forced migration كما نسميها في هذه الدراسة ، وبخاصة ما يتعلق بالوسائل والأساليب التي تتبع في مثل هذا النوع من الهجرات ، والتي لا وجود لها عادة في حالات الهجرة الطوعية . كما تجاهلت الحديث عن آثارها ونتائجها المختلفة على الأفراد والجماعات والنظم الاجتماعية واكتفت في أحسن الأحوال بالإشارة إليها كنمط للهجرة التي تحدث لأسباب سياسية في الغالب ، في الوقت الذي حاولت فيه هذه الدراسات صياغة نظريات عامة تتحكم بالهجرة الطوعية وأسبابها وآثارها كنظرية الطرد - الجذب المشهورة في هذا المجال والتي فصلت بشكل تعسفي بين عوامل هي في حقيقتها متداخلة وأعني بها عوامل الطرد والجذب<sup>(٣)</sup>.

وإذا ما اعتبرنا هذا التجاهل لعمليات التهجير القسرية مجرد نقص في التراث العلمي على المستوى العالمي ، فهو على المستوى العربي عيب يتحمل علماء العرب اللوم عليه سيما وأهم يعايشون نموذجاً ساطعاً في هذا المجال ممثلاً بعمليات تهجير العرب الفلسطينيين من وطنهم الأصلي بشكل قسري على أيدي سلطات الاحتلال الإسرائيلي . وهي عمليات لم تحظ إلا ببعض الدراسات التي طغى عليها هي الأخرى المنظور الديمغرافي البحث<sup>(٤)</sup> ، رغم أنها تمثل حالة نادرة من حالات التهجير الجماعي كما نراها ويراهها غيرنا أمثال كوستياو<sup>(٥)</sup>

ومن هنا جاءت هذه الدراسة لتسد بعض النقص في هذا المجال . وسوف تكون دراسة استطلاعية تهدف إلى توضيح الوسائل والأساليب التي اتبعت في تهجير الفلسطينيين ، سيما أن هذه الأساليب قد تكون بحد ذاتها مشكلات عانت أو ما زالت تعاني منها الأسرة الفلسطينية المهجرة . كما تهدف هذه الدراسة إلى توضيح النتائج والآثار التي صاحب عملية التهجير أو نتجت عنها . وبخاصة في المجال الأسري . علنا بذلك نستطيع أن نحقق فيها علمياً وواقعياً لأبرز المشكلات الأسرية التي واكبت عمليات التهجير أو نتجت عنها سواء في أعقاب التهجير عام ١٩٤٨ أو ١٩٦٧ وما بعدها . ومثل هذا الفهم لا يتحقق إلا بدراسة ميدانية تمكننا من الوصول إلى إجابات محددة للتساؤلات التالية : كيف هُجّر الفلسطينيون من وطنهم الأصلي وبأي الوسائل والأساليب ؟ ما هي الفئات التي استجابت للتهجير أكثر من غيرها ؟ هل صمدت الأسرة الفلسطينية من الناحية البنائية أم تفككت بفعل التهجير ؟ كيف تعيش الأسرة المهجرة في أماكن إقامتها الحالية في الأردن ؟ ما هي المصادر الرئيسية لدخول الأسرة ، وما هي الأضرار المادية وغير المادية التي لحقت بها أثناء التهجير وبعده ؟ كيف ينظر المهجرون إلى المستقبل ؟ وما مدى تكييفهم في أماكن

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انجرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهمجر والتشريد ؟ كيف يُقِيم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

### طريقة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة أساسا على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كعينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وكلها تقيم في الأردن حاليا ، وقد فرغت البيانات الخاصة بـ ٢٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لأخطاء وردت فيها . وتشكل العينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من مجموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، واستثنت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنباً لمشكلة الفرز والتصنيف لتمييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الأسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصعوبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة فلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مرة لعدم تجاوب بعض أرباب الأسر مع الباحثين أو انقطاعهم عن الاستمرار في المقابلة . وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شأن باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لا بد أن يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة مختارة عما نسبته ٢٪ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع الاثنيتي عشرة الموضحة في الملحق جدول رقم (١) .

### الخصائص الديمغرافية والاجتماعية لعينة الدراسة :

اشتملت عينة الدراسة على ٢٤٢٧ رب أسرة يشغلون مركز الأب داخل الأسر المبحوثة . ؛ أي بنسبة ٨١٫٤٪ من مجموع العينة ، وعلى ٤٨٩ ربة أسرة يشغلن مركز الام داخل أسرهن ؛ أي بنسبة ١٦٫٣٪ من مجموع أسر العينة ، و ٦٠ رب أسرة يشغلون مركز الأخ المشرف على الأسرة ؛ أي بنسبة ٢٪ ، و ٩ مبحوثين يشغلون مراكز أخرى غير المراكز المذكورة ، ومع ذلك فهم أرباب لتلك الأسر التي يعيشون فيها . ولا تتناقض بياناتنا هذه مع حقيقة أن الأسرة العربية بعامة والأسرة الفلسطينية بشكل خاص ، هي أسر أبوية في الغالب سواء من حيث الخط القرابي فيها أو من حيث السلطة الداخلية ، ولا يشغل هذا المركز فيها أي عضو آخر منها أو أي قريب آخر إلا في حالات قليلة مثل وفاة الأب أو غيابه (الجدول رقم ٢ الملحق) وكان ٨٣٫٧٪ من مجموع أرباب الاسر المبحوثة من الذكور ، أما نسبة الإناث ربات الأسر فلم تتجاوز نسبتهن ٢٦٫٣٪ من مجموع عينة الدراسة (الجدول رقم ٣ الملحق) .

أما الفئات العمرية التي شملتها الدراسة ، فقد تراوحت ما بين الفئة العمرية (أقل من ٢٠ سنة) وبين الفئة العمرية (٦٠ سنة فأكثر) (الجدول رقم ٤ "في الملحق) .

أما عن المستوى التعليمي لأرباب الاسر عينة الدراسة ، فقد كانت النسبة الغالبة منهم من المتعلمين تعليماً ابتدائياً فقط (٤٦٫٤٪) من مجموع عينة الدراسة . يليهم الأميون ١٣٫٧٪ فالمتعلمون تعليماً إعدادياً ١٢٫٢٪ ، فالمتعلمون تعليماً ثانوياً ١٠٫٥٪ فالجامعيون ٥٪ فقط ، وأخيراً فئة المتعلمين تعليماً عالياً (دراسات عليا) ونسبتهم ٢٫٦٪ . وقد لوحظ من هذه البيانات انخفاض نسبة الأمية على مستوى العينة ، بالمقارنة معها (الجدول رقم ٥ " على المستوى الوطني الأردني ، فبينما تبلغ نسبة الأمية في العينة ١٣٫٧٪ فقط تصل هذه النسبة إلى ٣٤٫٦٪ على المستوى الوطني الأردني . وإذا كانت غالبية العينة من الذكور حيث تقل نسبة الأمية بين الذكور عادة في المجتمعات العربية ، فهي بين الذكور على المستوى الوطني الأردني تصل أيضاً إلى ١٩٫٩٪ بين فئات السن من ١٥ سنة - ٦٥ سنة فأكثر .<sup>(٣)</sup> وبذلك تظل أعلى من نسبة الأمية على مستوى عينة الدراسة : وقد لا يفسر ذلك إلا في ضوء الظروف التاريخية الخاصة بانتشار التعليم في فلسطين والتي كان لها السبق في هذا الميدان إذا قورنت بالأردن .

### أما عن الحالة الزوجية :

فقد كانت غالبية المبحوثين من أرباب الاسر من المتزوجين (٧٤٪) أما العزاب فقد



شكلوا ١٠٦٪ فقط ، وكان الباقيون من الأرامل (١٠١٪) والمطلقين (٥٣٪) (الجدول رقم "٦")

أما عن إمكانية الإقامة الأصلية :

فقد اتضح من بياناتنا أن ٦٤٤٪ من مجموع عينة الدراسة قد جاءوا إلى الأردن من الضفة الغربية حيث كانوا يقيمون قبل التهجير مباشرة . وإن ٢٨٦٪ كانوا يقيمون في المناطق المحتلة في عام ١٩٤٨ ، في حين أن ٧٪ منهم كانوا يقيمون قبل التهجير في قطاع غزة (الجدول رقم "٧" الملحق) .

وأما عن تاريخ تهجير هذه الأسر ، فقد كشفت البيانات أن (٦٢٪) من الأسر عينة الدراسة قد هجرت عام ١٩٦٧ ، و ٢٨٦٪ منها كانت قد هجرت عام ١٩٤٨ في حين أن ٩٤٪ قد هجرت خلال عام ١٩٦٨ وما بعده .<sup>(٣)</sup>

وقد يعود ارتفاع نسبة المهجرين من الضفة الغربية في عينة الدراسة ، إلى عاملين رئيسيين هما :

- ١ - أن أعداداً كبيرة من المهجرين الذين تم استقصاؤهم كانوا قد جاءوا إلى الضفة الغربية عام ١٩٤٨ ، ثم هجروا منها ثانية إلى الأردن عام ١٩٦٧ ، فاعتبروا من سكان الضفة الغربية قبل هجرتهم .
- ٢ - أن عينة البحث قد اختيرت من مخيمات المهجرين في غالبيتها ، وهذه مناطق غادرها الكثيرون من مهجري عام ١٩٤٨ بعد أن تحسنت أوضاعهم الاقتصادية ، وانتهجوا إلى مناطق أخرى حضرية متطورة ، وذلك بفعل عامل الزمن الذي توفر لهم ، ولم يتوفر مثله نسبياً لمهجري عام ١٩٦٧ فظلت غالبيتهم تقيم في هذه المخيمات . مما زاد من نسبتهم في عينة الدراسة .

الخطوات الإجرائية لتنفيذ الدراسة :

أ) في مجال جمع البيانات : كانت استمارة البحث هي الأداة الرئيسية لجمع البيانات المطلوبة من المهجرين وذلك من خلال المقابلات المباشرة معهم ، أما الملاحظة Observation كأداة بحثية معتمدة ومقصودة ، فقد كان الباحثون الميدانيون يلجأون إليها لتصويب بعض الإجابات التي لا تتناسب مع الواقع المرئي داخل بيت المبحوث وهذا إجراء كنت قد نهيت الباحثين إليه خلال فترة تدريبهم وقبيل مباشرتهم العمل الميداني .

أما عن محتويات استمارة البحث : فقد كانت ٥٩ سؤالاً تغطي الموضوعات أو الجوانب الأساسية التالية بفروعها المختلفة وهي :

أولا : الخصائص الشخصية لأرباب الأسر عينة الدراسة من حيث السن والتعليم والمهنة والحالات الزوجية والدخل ، والجنس وأماكن إقامتهم السابقة ، وتاريخ تهجيرهم .

ثانيا : السمات الأساسية لعملية التهجير وآثارها المادية على الأسر المهجرة .

ثالثا : الخصائص والمشكلات الاقتصادية المميزة للأسرة المهجرة أو التي تعاني منها .

رابعا : الخصائص والمشكلات الاجتماعية والبنائية التي تعاني منها الأسر المهجرة .

خامسا : الخصائص والمشكلات السكنية للمهجرين .

سادسا : الاتجاهات النفسية والتطلعات المستقبلية للمهجرين .

ب) ولتنفيذ العمل الميداني فقد تم اتخاذ الخطوات التنفيذية التالية :

١ - تم حصر المناطق التي ستشملها الدراسة ، وروعي أن تكون من المناطق التي يتركز فيها المهجرون الفلسطينيون بشكل يكاد أن يكون كاملا ، وقد بلغت هذه المناطق ١٢ منطقة كما ذكر سابقا .

٢ - تم تشكيل فريق العمل الميداني لمباشرة المقابلات مع الأسر المهجرة المقيمة بتلك المناطق ممثلة بأرباب تلك الأسر دون مراعاة لجنس رب الأسرة . وقد ضم الفريق (٣٠)<sup>(٨)</sup> باحثا وباحثة من خريجي قسم علم الاجتماع في الجامعة الأردنية أو من طلبة السنة النهائية فيه .

٣ - بعد ذلك بوشرت عملية البحث الميداني وذلك في الفترة ما بين شهر تشرين الثاني ١٩٨١ ، وشهر شباط ١٩٨٢ .

وقد واجهت هذه الدراسة صعوبات منها :

١ - ما هو ناتج عن الظروف الخاصة بالمهجرين أنفسهم حيث يسود لديهم عادة اعتقاد بوجود علاقة ما بين مثل هذه الأبحاث من جهة ، وبين تقديم المساعدات لهم أو قطعها عنهم من جهة أخرى . وقد ترك هذا الاعتقاد اثره على اجابات العديدين منهم ، مما استوجب استبدال مبحوث بأجر في أكثر من مرة . الأمر الذي لوزاد كثيرا لا دخل البحث في متاهة التحير في انتقاء المبحوثين وهذا ما حاولنا أن نتجنبه قد الإمكان مراعاة لدقة البحث وسلامة نتائجه .

٢ - ومنها صعوبات متعلقة باختيار عينة الدراسة ، وذلك لأسباب منها الحجم الكبير لعدد المهجرين الفلسطينيين المقيمين في الأردن مما يصعب معه اختيار عينة ممثلة تماما لهذا العدد الكبير وفق إمكانات متواضعة كتلك التي توفرت للباحث . وكذلك كان عدم توافر سجلات خاصة بأرقام المساكن في غالبية مناطق تجمع المهجرين في الأردن ، من الأسباب التي حالت دون اختيار عينة ممثلة بطريقة منتظمة من كل منطقة من مناطق البحث .

٣ - مشكلات نتجت عن صعوبة تمييز المهجرين الفلسطينيين عن غيرهم من السكان في كثير من المناطق والمدن الأردنية الرئيسية ، وهذا فرض علينا نوعا من التحيز في انتقاء مناطق دون غيرها داخل تلك المدن ، وهو السبب نفسه الذي جعل المخيمات الفلسطينية تشكل غالبية بين مناطق البحث ، أي غالبية العينة .

٤ - وهناك صعوبات أخرى تمثلت بخلاف طارئ بين سكان المخيمات من جهة وبين الحكومة الأردنية من جهة أخرى حول معارضة الحكومة لمحاولات بعض سكان المخيمات لاجراء توسعات في مساكنهم الحالية بإضافة طابق أو أكثر على تلك المساكن الأمر الذي رفضته الحكومة الأردنية بشدة ، وكانت من أجل ذلك تقوم بعمليات تفتيشية على المخيمات لتعريض المخالفين لعقوبات معينة ، وقد اشتد هذا الخلاف بالصدفة أثناء عملنا الميداني داخل تلك المخيمات ، الأمر الذي زاد من صعوبة كسب ثقة المهجرين من قبل الباحثين ، لظن المهجرين بوجود علاقة بين هذا البحث وبين تلك المشكلة المذكورة مما كلفني جهدا مضنيا في كثير من الحالات لإزالة هذه الظنون أو التخفيف منها أو من أثرها على إجاباتهم .

#### تحليل البيانات ونتائج الدراسة :

لقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة (٦٣,٣٪) كانوا قد هجروا إلى الأردن خلال الحروب التي اشتعلت بين العرب وإسرائيل وذلك إثر اجتياح القوات الإسرائيلية للمناطق التي كانوا يقيمون فيها . أما نسبة الذين هجروا بعد توقف العمليات العسكرية فكانت (١٦,٧٪) أجبروا بشكل فردي على الهجرة ؛ أي أنهم طردوا بشكل مباشر بقرار من سلطات الاحتلال . بينما ١٧٪ قرروا الهجرة في نهاية المطاف بعد أن ضاقت بهم سبل المعيشة في مناطق إقامتهم الأصلية ، و ٣٪ هاجروا بعد أن تعرضوا لسلسلة المضايقات المباشرة من قبل سلطات الاحتلال أحيانا ومن المستوطنين اليهود أحيانا أخرى (الملحق جدول رقم "٨") .

نخلص من ذلك إلى القول بأن الهجرة الفلسطينية ، لم تكن لتحث بمبادرة من المهجرين الفلسطينيين أنفسهم لمجرد الخوف من الاحتلال أو ما شابه ذلك ، بل إنها عملية تهجير تمت بشكل قسري مباشر في غالب الأحيان وذلك بفعل الأعمال العسكرية وغير العسكرية التي تعرض لها الفلسطينيون لحملهم على ترك موطنهم والتوجه نحو الدول العربية المحيطة بهم .

وقد أخذت الأعمال غير العسكرية أشكالا مختلفة من أساليب ووسائل التهجير التي اتبعت في تهجير الفلسطينيين . ومن بينها ، الصلاحيات الواسعة والجائرة التي تمنح للحكام العسكريين الإسرائيليين في المناطق العربية المحتلة ، والتي صيغت بطريقة تجعل

منها سيفاً مسلطاً على رقاب الناس وحرياتهم في التفكير والقول والعمل ، وعلى معاملاتهم وتحركاتهم ، وذلك بقصد التضييق عليهم وتهجيرهم<sup>(١٠)</sup> . هذا إلى جانب الوسائل والأساليب التي كشفت عنها هذه الدراسة مثل نسف المنازل ، ونهب الممتلكات وإتلاف المزروعات ، وخطف أشخاص من الأسرة ، أو قتل أشخاص منها ، ومنع التشغيل ، وقد وردت هذه الأساليب على ألسنة المهجرين عينة هذه الدراسة ، وذلك بنسب متفاوتة (انظر الملحق جدول رقم "١٠") .

وقد كشفت هذه الدراسة عن حاجة بعض فئات المهجرين إلى التوعية بخصوص مخاطر التهجير على الصعيد الوطني ، وأعني بها تلك الفئات التي ربطت بين الهجرة وبين القدرة على العيش خارج الوطن الأصلي ، وبين الصمود وبين عدم القدرة على العيش خارج الوطن دون إدراك واع للخسارة الوطنية الناتجة عن التهجير كعملية تفرغ سكاني مقصودة ومخططة . أقول بذلك رغم ضآلة نسبة هذه الفئات من المهجرين نسبياً والتي لا تتجاوز ٧٪ من مجموعهم (الملحق جدول رقم "١١") .

كما دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن عمليات التهجير القسرية قد تركت آثاراً سلبية مختلفة اقتصادية وصحية على غالبية الأسر المهجرة ، فمن الناحية الاقتصادية مثلاً ، تبين أن ٦٤٪ من هذه الأسر عانت من أضرار وخسائر اقتصادية من جراء التهجير مباشرة تتمثل بفقدانها لحقولها أو متاجرها أو مصادر دخلها والتي ما زالت تعاني من آثارها حتى الآن .

وإن ١٥٪ من الأسر عانت من أضرار بشرية تتمثل بفقدانها لبعض أفرادها ، و ٧٥٪ من الأسر تعاني من إصابات جسمية لحقت ببعض أفرادها . ثم الأضرار النفسية المتمثلة ببعض الأمراض النفسية التي لحقت بفرد أو أكثر من أفراد الأسرة ، وذلك بالنسبة لـ ١٥٪ من الأسر عينة الدراسة إلى جانب ٥٪ من الأسر شكت من أمراض عقلية يعاني منها فرد أو أكثر من أفرادها . (الملحق جدول رقم "١٢") .

أي أن هذه الإصابات الجسمية والنفسية والعقلية قد لحقت بما مجموعه ١٧٪ من الأسر عينة الدراسة إذ يوجد لدى كل أسرة منها فرد أو أكثر يعاني من هذه الحالة المرضية أو تلك من الحالات المذكورة ، وهي حالات ارتبطت بالتهجير سواء بالظروف التي صاحبتها أو الظروف المحيطة بحياة المهجرين حالياً .

ورغم أن الغالبية العظمى ٨٢٪ من الأسر المهجرة قد نجت من هذه الأضرار والعاهات ، فإن نسبة الأسر التي تعاني منها والبالغة ١٧٪ نسبة كبيرة بأي معيار ،

وبخاصة أن هذه الحالات المرضية . تبلغ درجة الإعاقة الجسمية أو العقلية كما ذكرت غالبية الأسر (الملحق جدول رقم ١٣") .

ومثل هذا النوع من الهجرة القسرية أو التهجير ، والتي تترك مثل هذه الآثار المرضية مازال مكانها شاغرا في دراسات الهجرة التي اعتاد أصحابها أن يركزوا على آثار اجتماعية ونفسية لا ترقى في خطورتها وأهميتها إلى مستوى المشاكل والآثار المرضية التي صاحبت عمليات تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنها . وذلك كحالة خاصة جديرة بالاهتمام برأي الباحث .

### المشكلات الاجتماعية البنائية للأسرة المهجرة :

لم يقف تأثير التهجير عند حد الخسائر الاقتصادية والأضرار الصحية (الجسمية والعقلية والنفسية) بل تعدى ذلك إلى شبكة العلاقات الاجتماعية البنائية التي يترابط من خلالها أعضاء الأسرة المهجرة من جهة ، أو تترابط من خلالها الأسرة بالمجتمعات المحلية الأصلية التي تنتمي إليها من جهة أخرى .

فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أن ما يقارب نصف الأسر المهجرة عينة الدراسة قد تفرق أفرادها بفعل التهجير ، إذ لم تتمكن هذه الأسر من جمع شمل كافة أفرادها سواء في موطنها الأصلي أو في مكان إقامتها الحالي . وقد بلغت نسبة هذه الأسر ٤٩٣٪ من أسر العينة (الملحق جدول رقم ١٤") . وهذا يعني أن عددا كبيرا من الأسر الفلسطينية المهجرة قد أصابها التشتت بفعل التهجير ؛ أي تباعد أفرادها جغرافيا . وكان هذا التشتت يحدث أحيانا على أساس النوع إذ يهاجر الذكور ولا يهاجر الإناث أو العكس . وقد ارتبط بذلك وجود مشكلات اجتماعية بنائية عانت منها بعض الأسر ، تمثلت أحيانا في أن يتزوج الرجل زوجة ثانية أو تتزوج المرأة ثانية لعدم تمكن الأسرة من تجميع شتاتها . إلا أن هذه الحالات ظلت محصورة في حدود ٣٤٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة والتي عانت من هذه المشكلة لهذا السبب بالتحديد .

أما نسبة الأسر التي عانت من مشكلة الزواج المتكرر لمختلف الأسباب فتصل إلى ١٢٪ من مجموع الأسر العينة (الملحق جدول رقم ١٥") . وتعتبر الخلافات الشخصية بين الزوجين أبرز أسباب هذه المشكلة لدى ٦٤٪ من الأسر التي تعاني منها . يليها عامل الرغبة في إنجاب عدد أكبر من الأطفال كسبب للمشكلة لدى ١٩٪ من الأسر إلى جانب أسباب أخرى موضحة في (الملحق جدول رقم ١٦") .

وقد اكتسب السبب الثاني وهو الرغبة في انجاب أطفال أكثر أهمية بسبب وجود توجه عام وملمس لدى المهجرين الفلسطينيين لإنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال كعامل مساعد على مواجهة الظروف الأسرية المرتبطة بالظروف الوطنية الخاصة التي يواجهها الفلسطينيون كشعب . وأعني بها ظروف التهجير والإبادة ومحاولات التدوير التي يتعرضون لها .

وقد بينت الدراسة أيضا أن أسر المهجرين من فئة السن ٤٠ سنة فأكثر هي أكثر الأسر التي عاشت مشكلة الزواج المتكرر بالمقارنة مع الأسر الشابة . إذا بيننا تصل نسبة الأسر التي عانت من هذه المشكلة إلى ٢٩٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٤٥ - أقل من ٥٠ سنة ، وإلى ٢٤٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٠ - أقل من ٥٥ سنة و ١٥٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٥٥ - أقل من ٦٠ سنة ، و ١٢٫٣٪ من أسر المبحوثين من فئة السن ٤٥ - أقل من ٤٥ سنة ، فإنها بالمقابل تبلغ ٨٫٣٪ فقط لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٥ - أقل من ٣٠ سنة ، و ٣٫٥٪ لدى أسر المبحوثين من فئة السن ٢٠ - أقل من ٢٥ سنة ، وتنخفض إلى ١٪ فقط لدى أسر المبحوثين من فئة السن أقل من ٢٠ سنة (الملحق جدول رقم "٢٠") .

وقد يعود الارتفاع النسبي في الزواج المتكرر لدى فئات السن ٤٠ سنة - ٦٠ فأكثر ، إلى توافر القدرة الاقتصادية لدى هذه الفئات من أرباب الأسر ، ممن أسسوا حياتهم الاقتصادية بشكل أفضل منه لدى الشباب . وهذا يعني أن توافر المقدرة الاقتصادية للإنفاق على أكثر من أسرة قد يعتبر من العوامل المشجعة للرجل في المجتمعات العربية التقليدية على الزواج أكثر من مرة . إذ دلت بياناتنا على أن نسبة الذين تزوجوا أكثر من مرة هي أعلى ما تكون لدى فئات الدخل المرتفعة نسبيا (٣٠٠ دينار فأكثر شهريا) بينما تقل عن ذلك بدرجات متفاوتة لدى فئات الدخل التي تقل عن ذلك (الملحق جدول رقم "٢١") .

هذا إلى جانب أن تأثير القيم التقليدية التي تشجع على زيادة النسل يكون أكبر في العادة على فئات السن الكبيرة منها على فئات الشباب في المجتمع العربي بعمامة وبمجتمع المهجرين الفلسطينيين بشكل خاص الذين يعيشون في جو تسيطر عليه في الغالب مثل هذه القيم نظرا للظروف الخاصة المعروفة التي تحيط بالوجود الفلسطيني ، ويعتبر الزواج المتكرر أقصر الطرق إلى إنجاب أكبر عدد ممكن من الأطفال .

وإلى جانب مشكلة الزواج المتكرر برزت مشكلة الطلاق لدى ١١٪ من عينة الدراسة . وذلك لأسباب فرعية مختلفة كال فقر الذي كان سببا للطلاق لدى ٧٨٪ من الأسر التي عانت من هذه المشكلة ، تليه الخلافات الشخصية كسبب للطلاق لدى ١٢٪ من هذه

الأسر . فالانحراف في سلوك الزوج أو الزوجة ٤٪ فالعقم ٢٪ وأسباب أخرى . (الملحق جدول رقم "١٧" والجدول رقم "١٨") . وبالمقارنة مع نسبة الطلاق على المستوى الوطني الأردني ، تقل نسبة الطلاق لدى المهجرين عنها على المستوى الوطني . إذ بلغت في الأردن عام ١٩٨٢ ، ١٦١٪ . وبهذا لا يكون للتهجير بحد ذاته أي أثر خاص على الأسرة المهجرة من حيث الطلاق ، وأن حالات الطلاق التي تحدث إنما تحدث لأسباب أخرى فرعية ، وذلك في حدود ومعدلات ليست غير عادية .

وقد لوحظ أن العلاقة بين متغير الدخل وبين نسبة الطلاق هي علاقة عكسية بشكل واضح ، إذ اتضح أن ٩٨٫٦٪ من الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق بعد التهجير هي الأسر ذات مستويات الدخل الذي يقل عن ٤٠٠ دينار شهريا في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ١٫٤٪ فقط لدى الأسر المهجرة ذات الدخل الشهري الذي يتجاوز هذا الرقم (الملحق جدول رقم "٢٢") . كما لوحظ أن ٢٥٪ من حالات الطلاق وقعت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٤٥ - أقل من ٥٠ سنة ، وأن ٢١٪ منها وقعت لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٠ - أقل من ٥٥ سنة و ١٨٪ منها لدى أرباب الأسر من فئة السن ٥٥ - أقل من ٦٠ سنة .

بينما تتراوح هذه النسبة ما بين ١٪ إلى ٩٪ فقط لدى أرباب الأسر من فئات السن أقل من ٢٠ - أقل من ٤٠ سنة . (الملحق جدول رقم "٢١") . وقد يرتبط ارتفاع نسبة الطلاق لدى أرباب الأسر من فئات السن الكبيرة (فوق ٤٠ سنة) بارتفاع نسبة الزواج المتكرر لدى فئات السن هذه كما بينا سابقا وبخاصة أن الزواج المتكرر قد يصاحبه في الغالب الكثير من المشكلات التي قد تؤدي إلى الطلاق ، مما يرفع من نسبة الطلاق لدى فئات السن الكبيرة من أرباب الأسر بالمقارنة بنسبتها لدى فئات السن الشابة .

وقد كشفت الدراسة عن انخفاض نسبة الطلاق لدى الأسر المهجرة المقيمة في المخيمات (٩٠٪) مقارنة بالنسبة ذاتها لدى الأسر المقيمة في المدن (٢٣٪) . وذلك خلافا لما يشيع بين الناس وبخاصة أوساط المثقفين في الأردن (الملحق جدول رقم "٢٤") .

وقد يعود ذلك إلى أن أعراف وقيم القرية ما زالت هي المسيطرة في مجال الترابط الأسري والتعاون بين الأفراد كما لا حظتها داخل المخيمات . وذلك لأن كل منطقة من مناطق المخيم الواحد ، ما هي إلا منطقة يتجمع فيها مهجرو القرية الواحدة ، أو الناحية الواحدة ، أو العشيرة الواحدة ، مما أبقي على فعالية القيم الريفية وقوتها في مجال الحياة الأسرية للمهجرين .

أما عن العلاقة بين الطلاق ومستوى التعليم ، فقد دلت بيانات هذه الدراسة على أنها علاقة عكسية ، إذ أن معظم حالات الطلاق قد وقعت لدى أرباب الأسر الأميين ٢٩ر٤٪ ، وأن ٣٪ منها فقط وقعت لدى أرباب الأسر المتعلمين تعليماً ثانوياً ، في حين لم تقع أية حالة طلاق لدى أرباب الأسر المتعلمين تعليماً عالياً (دراسات عليا) . (الملحق جدول رقم "٢٥") .

فإذا ما علمنا أن انتشار التعليم ونسبته لدى عينة الدراسة كان أعلى منه في الأردن بشكل عام - لدليل انخفاض نسبة الأمية لدى عينة الدراسة عنها في الأردن عامة<sup>(١)</sup> - لذا فقد يكون ذلك أحد الأسباب وراء انخفاض معدل الطلاق لدى العينة عن معدله في الأردن بعد أن اتضح العلاقة بين التعليم ومعدلات الطلاق كما اتضح من (الجدول السابق) .

ومن المشكلات الاجتماعية التي تم الاستقصاء عنها لدى عينة الدراسة ، مشكلة انحراف الاحداث لدى أسر العينة . وقد دلت البيانات على أن ١٢ر٣٪ من أسر العينة تشهد مثل هذه المشكلة ، في الوقت الذي نفت فيه ٨٨ر٧٪ من هذه الأسر وجود مثل هذه الحالات الاجتماعية لديها . وادعت أنها تمارس رقابتها الكاملة على كل فرد من أفرادها ويتقصي أسباب تلك الحالات لدى الأسر التي شكلت منها ، دلت البيانات على أن العامل الاقتصادي المتمثل بالفقر هو السبب في ٦٦ر٣٪ من مجموع حالات الانحراف التي تعاني منها بعض الأسر ، وأن ١٥ر٥٪ منها حدث لا شيء واضح سوى انحراف في مسلك الطفل نفسه لأسباب لا يعرفها الآباء ، وأن ١٠ر٦٪ منها حدثت إثر اختلاف في الرأي بين الآباء وأبنائهم (الملحق الجدول رقم "٩" والجدول رقم "٢٨") .

وقد وقعت معظم تلك الحالات لدى الأسر المهجرة المقيمة في المدن الأردنية . إذ دلت بيانات الدراسة على أن ٣١٪ من الأسر التي تقيم في المدن تعاني من هذه المشكلة ، في حين تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ١٠٪ فقط لدى الأسر المقيمة في المخيمات . وهذا يؤكد دور المدينة الهام في مجال انحراف الأحداث (الملحق الجدول رقم "٢٧") . كما يؤكد ثانية الترابط البنائي النسبي لمجتمع المخيم .

#### علاقات الأسر المهجرة بموطن إقامتها الأصلي :

بعد أن تناولنا أثر التهجير على العلاقات البنائية للأسرة المهجرة ، وذلك كنسق اجتماعي مستقل ، حاولنا استقصاء أثر التهجير على الترابط بين الأسرة المهجرة من جهة وبين موطن إقامتها الأصلي من جهة أخرى . وقد بينت البيانات المتجمعة لدينا ضعف العلاقة بين غالبية الأسر المهجرة (٥٧٪) وبين مجتمعاتها المحلية في مواطن إقامتها الأصلية



في فلسطين<sup>(١)</sup> فصلات هذه الأسر قد انقطعت تماما مع مجتمعاتها المحلية الأصلية ، بينما احتفظت ٤٣٪ من أسر العينة بصلات وروابط مع تلك المجتمعات . يؤكد ذلك زيارتها المستمرة لها في المناسبات والأوقات المختلفة وذلك بالنسبة لـ ١٥٪ من هذه الأسر ، أو الزيارات المتقطعة القليلة نسبيا بالنسبة لـ ٢٨٪ منها (الملحق . جدول رقم ٢٩) .

وكان للقيم الأسرية دورها الوظيفي البارز في مجال الحفاظ على هذه العلاقات الترابطية بين الأسر المهجرة ومواطنها الأصلية ، والدليل أن الاطمئنان على الأهل ، وأداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية المختلفة كانت هي العوامل المشجعة على استمرار الزيارات والاتصالات بينها وبين مواطنها الأصلية . (جدول رقم ٣٠) ولكن رغم أهمية هذه العوامل ، تظل العوامل الأخرى الموازية والمؤثرة سلبيا في هذا المجال في موقع المؤثرات الأقوى (الجدول ملحق رقم ٣١) ، كما يبدو من تفوق نسبة الأسر التي انقطعت صلاتها بمواطنها الأصلية عن نسبة من ظلت على اتصال بهذه المواطن بعد التهجير كما يبدو من الجدول رقم (٢٩) .

وقد بينت الدراسة أن كبار السن من المهجرين هم أكثر اتصالا بمواطنهم الأصلية من الفئات الشابة من المهجرين (الملحق جدول رقم ٣٢) . وقد يعود ذلك إلى الأخطار التي تصاحب أو تنتج عن زيارات الشباب إلى الأراضي المحتلة .

### المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي تواجه الأسرة المهجرة حاليا :

إلى جانب الأضرار الاقتصادية التي لحقت بالأسر المهجرة حين تهجيرها مباشرة هناك مشكلات اقتصادية رئيسية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة حاليا ، وأبرز هذه المشكلات الفقر المتمثل بانخفاض الدخل الشهري لتلك الأسر ، والدليل أن ٥٩٫٣٪ من مجموع الأسر عينة الدراسة تسعى باستمرار للحصول على المساعدات من مصادر مختلفة ، أما الأسر التي لا تحصل على مثل هذه المساعدات فلا تتجاوز ٤٠٫٧٪ من مجموع تلك الأسر (الملحق - جدول رقم ٣٣) .

وقد دلت بيانات الدراسة على أن غالبية المساعدات كانت مساعدات عينية ، وقد يعود ذلك إلى أن المساعدات التي تقدمها وكالة غوث اللاجئين للأسر المقيمة في المخيمات الفلسطينية والمساعدات التي تقدمها الجمعيات الخيرية هي مساعدات عينية في الغالب . وتتساوى في تلقيها للمساعدات تقريبا الأسر التي يعمل أربابها (٥٨٪) والأسر التي لا يعمل أربابها بأي عمل ، (٦٢٫٢٪) (الملحق - جدول رقم ٣٥) ويمكن تفسير ذلك على أنه مؤشر لعدم كفاية الدخل الناتج عن العمل لدى غالبية الأسر التي يعمل أربابها . وهذا يؤكد حدة المشكلة الاقتصادية التي تعاني منها الأسر المهجرة ، حيث لم تنتج حتى هذه

المساعدات في حلها كما عبرت عن ذلك ٩٨٦٪ من مجموع الأسر التي تتلقى مثل هذه المساعدات حيث اعتبرت هذه المساعدات غير كافية من وجهة نظر هذه الأسر ، ولم تقنع بها كحل مناسب سوى ١٤٪ فقط من مجموع تلك الأسر .

ومن المحتمل أن يكون الحجم الكبير للأسرة الفلسطينية المهجرة<sup>(١١)</sup> قد أسهم في تعقيد المشكلة الاقتصادية التي تواجهها تلك الأسر . كما أسهم في تقليل فعالية المساعدات المختلفة المقدمة لها بشكل مستمر أو متقطع ، ومن جهات مختلفة . ولكن رغم هذا يظل الدافع وراء تكبير حجم الأسرة الفلسطينية مقبولا بالنسبة لهم في ضوء الظروف الخاصة التي يواجهونها .

ولى جانب مشكلة الفقر كمشكلة اقتصادية اجتماعية تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، برزت مشكلة البطالة لدى الأسر المهجرة ، فهناك ٣٢٪ من أرباب الأسر المبحوثة يعانون من البطالة ، مقابل ٦٨٪ ممن لا يعانون من هذه المشكلة . وتنتشر البطالة بين العزاب من أرباب الأسر (غالبا ما يكونون أبناء يشرفون على أسرهم بسبب غياب الأب) وذلك بشكل واضح إذ تقل نسبتها بين المتزوجين . وقد يفسر ارتفاع نسبة غير العاملين أو العاطلين عن العمل بين العزاب ، في أن هذه الفئة تضم عادة شبابا ما زالوا في مرحلة الإعداد المهني أو التعليمي الأمر الذي رفع نسبة البطالة بينهم إلى ٩٠٪ مقارنة بـ ١٥٪ فقط لدى المتزوجين (الملحق - جدول رقم ٣٩) .

كما دلت بيانات الدراسة على ارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الأميين إذ تصل إلى ٤٦٪ ، وهي ٣٥٪ لدى المتعلمين تعليما ابتدائيا ، و ٢٦٪ لدى المتعلمين تعليما عاليا (الملحق - جدول رقم ٤٠) .

على هذا الأساس يمكننا القول أن التعليم قد يكون عاملا مساعدا بشكل رئيسي للأسرة المهجرة على مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ، بعد وضوح هذه العلاقة العكسية بين مستوى التعليم ونسبة البطالة لدى عينة الدراسة .

**أنماط الإقامة السكنية ومشكلات السكن :**

بينت الدراسة أن الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بالمهجرين ، لا تمكن الأسرة الزوجية Conjugal Family من الإقامة المستقلة في مسكن مستقل ، بل لابد أن يعيش معها كما تبين أفراد آخرون من أعضاء الأسرة الموجهة ، وفي بعض الحالات أفراد آخرون من الأقارب خارج هذا النطاق القرابي . وقد أدى ذلك إلى شيوع نمط الأسرة الممتدة Extended Family في المناطق التي يقيم فيها المهجرون سواء في المدن أو في

إقامتهم الحالية ؟ هل هناك أنماط سلوكية انجرافية بارزة في مناطق تجمعهم الحالية وذلك كنتيجة مفترضة للتهجير والتشريد ؟ كيف يُقيم . المهجرون واقعهم المعيشي الحالي وما هي مطالبهم لتحسين هذا الواقع ؟ ؟ ؟ .

هذه هي الأسئلة التي تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عليها . ومنها تشكل مضمون استمارة البحث الميداني . وسوف تكون هذه الدراسة الاستطلاعية الأولى بين الدراسات التي ننوي القيام بها على هذا الموضوع نفسه إن شاء الله تعالى .

### طريقة الدراسة :

اعتمدت هذه الدراسة أساساً على بيانات استمدت من مسح واسع شمل ثلاث آلاف أسرة فلسطينية مهجرة ، وذلك كعينة غرضية تم تحديدها لأغراض هذه الدراسة . وقد شملت أسراً مهجرة من المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٤٨ ومن الضفة الغربية ، وقطاع غزة ، وكلها تقيم في الأردن حالياً ، وقد فرغت البيانات الخاصة بـ ٢٩٨٥ أسرة فقط وأسقط الباقي لأخطاء وردت فيها . وتشكل العينة بحجمها هذا ما يقارب ٢٪ من مجموع الأسر المهجرة الفلسطينية المتواجدة في الأردن . وقد تم اختيارها من المناطق التي يتركز فيها المهجرون بشكل يكاد أن يكون كاملاً ، واستثنت من الدراسة مناطق أخرى في المدن الأردنية يقيم فيها مهجرون فلسطينيون إلى جانب غير المهجرين من أهل البلاد ، وذلك تجنباً لمشكلة الفرز والتصنيف لتمييز المساكن والأسر الفلسطينية عن غيرها من الأسر والمساكن غير الفلسطينية في تلك المناطق وهذه مسألة في غاية الصعوبة .

أما عن اختيار وحدات الدراسة من الأسر المهجرة فلم يتيسر لنا اعتماد الطريقة المنظمة لعدم توافر أرقام للمساكن من جهة ، وعدم ترحيب المهجرين بمثل هذه الدراسات من جهة أخرى . وقد دفعنا السبب الأخير في حالات كثيرة إلى تبديل أسرة بغيرها أكثر من مرة لعدم تجاوب بعض أرباب الأسر مع الباحثين أو انقطاعهم عن الاستمرار في المقابلة . وذلك إما لنقص في الوعي البحثي لديهم شأن باقي المجتمعات العربية المحلية ، أو لفقدانهم الثقة بإمكانية أن يعود عليهم أي نفع من مثل هذه الدراسات بعد الذي خبروه مع قضيتهم وظروفها والمواقف المختلفة منها . ومن هنا كان لا بد أن يشمل البحث كل من يتواجد في منزله في أثناء عملية البحث الميداني ووافق على الاشتراك فيه عن قناعة تامة ، شريطة أن لا يتجاوز عدد الأسر المبحوثة من كل منطقة مختارة عما نسبته ٢٪ من مجموع الأسر فيها . فكان أن خرجت العينة مؤلفة من الأعداد الموزعة حسب مناطق التجمع الاثنى عشرة الموضحة في الملحق جدول رقم (١) .

نسبة المالكين لمساكنهم من ذوي الدخل المرتفعة (٣٥٠ ديناراً فأكثر شهرياً) إلى ٦٣٣٪ (من أجل صورة عامة ومفصلة عن الحالة السكنية انظر الملحق جدول رقم ٥٦) (والجدول رقم ٤٧).

وقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نصل إلى تحديد للآفات الاجتماعية المتواجدة في المحيط الاجتماعي لسكن المهجرين ، والتي تشكل عوامل إزعاج مدركة ومحسوسة من قبلهم . إلا أن الغالبية منهم أحجموا عن الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بهذا الموضوع . واكتفوا بالقول بأنهم لا يعرفون ، إلا أن ٢٥٥٪ من أرباب الأسر المبحوثة ، قد أشاروا إلى انتشار ظاهرة تعاطي الكحول في منطقتهم وبخاصة بين الفئات الشابة . (الملحق جدول رقم ٤٨).

ولكن عند الحديث عن مطالبهم لتحسين أحوالهم وأوضاعهم السكنية والبيئية طالبت غالبيتهم بتحسين الدخل بتوفير فرص عمل أفضل كوسيلة فعالة برأيهم لتحسين أحوالهم المعيشية . في حين طالبت ٢١٪ من الأسر بمرافق ترفيهية عامة لتحسين المحيط السكني (الملحق - جدول رقم ٤٥) ، وذلك أن ٧٧٪ يقضون أوقات فراغهم مثلاً داخل بيوتهم لعدم توافر مرافق ترفيهية (جدول رقم ٤٦) . وتشكل الزيارات المنزلية المتبادلة وسماع البرامج الاخبارية والفنية من الراديو والتلفزيون الوسائل الرئيسية لقضاء وقت الفراغ من جهة والترفيه من جهة ثانية .

وتبدو هذه المشكلة أكثر حدة بالنسبة للأطفال ، إذ تقضي الغالبية العظمى منهم أوقات فراغها إما في المنزل - غير المعد لتوفير حاجات الطفل في هذا المجال - أو في اللعب أمام المنزل أو الرقاق أو التسكع في الشوارع . ولا تزيد نسبة الأسر التي يقضي أطفالها أوقات فراغهم بصورة مرضية (أندية خاصة أو ممارسة الهوايات المعينة) عن ٣٥٪ فقط من مجموع الأسر عينة الدراسة . ويكشف هذا عن وجود مشكلة أساسية ذات أبعاد تربوية خطيرة بين الأوساط السكنية للمهجرين .

والسؤال هو : هل كان للمشكلات المختلفة التي صاحبت تهجير الفلسطينيين أو نتجت عنه ، آثار سلبية على اتجاهاتهم وتطلعاتهم نحو العودة مستقبلاً وما هو أثر التغيرات الاجتماعية المختلفة في هذا المجال ؟ دلت البيانات التي تجمعت لدينا على أن غالبية المهجرين قد احتفظوا بقدراتهم على الأمل في العودة مستقبلاً ، وباتجاهاتهم المتفائلة نحو مستقبلهم ، وذلك رغم المشكلات التي صاحبت أو نتجت عن تهجيرهم . وتبلغ نسبة هؤلاء ٤٩٪ من مجموع عينة الدراسة ، وقد وصفوا تهجيرهم بأنه حالة طارئة لا بد زائلة في يوم من الأيام . يقابل هذه النسبة ٢٣٤٪ من المهجرين كان للتهجير آثاره السلبية الواضحة على اتجاهاتهم نحو العودة وثقتهم بالمستقبل .

وقد اختلفت اتجاهات المهجرين من هذه المسألة باختلاف درجة استقرارهم الأسري ، إذ أظهر المتزوجون منهم قدرا أكبر من الإيجابية في اتجاهاتهم نحو المستقبل وإمكانية العودة (٥٥٪) في حين قلت نسبة المتفائلين بين العزاب لتصل الى ٣٨٪ . وهي لدى فئة الأرامل من المهجرين تبلغ ٢٩٪ ولدى المطلقين ٢٦٪ (الملحق جدول رقم "٤٨") وقد لا يفسر موقف الفئتين الأخيرتين إلا في ضوء تجاربهم الشخصية البحتة مع الهجرة ، فكلميا كانت تجربة المهجر أكثر مرارة كلما انعكس ذلك سلبيا على اتجاهاته النفسية نحو المستقبل والثقة به . وهذا التفسير - إن صح - يعني ضرورة توجيه رعاية واهتمام خاص لأولئك المهجرين الذين يعيشون ظروفًا أسرية غير مستقرة ، لكي لا تترك تلك الظروف آثارها السلبية على اتجاهاتهم النفسية ومن ثم على فعاليتهم الوطنية .

كما أن ظروف العمل القاسية لها دورها في هذا المجال ، فقد بينت الدراسة أن اتجاهات المهجرين نحو هجرتهم وعودتهم يزداد تشاؤما كلما عانوا مشكلات متعلقة بالعمل كالبطالة مثلا . فقد دلت البيانات على أن غالبية الذين لا يأملون بالعودة هم من الذين يعانون مشكلة البطالة ٤٧٥٪ في الوقت الذي تصل فيه نسبة هؤلاء إلى ١٢٪ فقط بين المهجرين العاملين بالمهن والأعمال المختلفة . (الملحق جدول رقم "٤٩") . كما كشفت بيانات الدراسة عن أثر الدخل في هذا المجال . إذ تبين أنه كلما ارتفع دخل المهاجر كلما كان أكثر تفاؤلا في اتجاهاته نحو مستقبل العودة ، والعكس صحيح . فبينما تبلغ نسبة المتفائلين بالعودة ٥٧٤٪ لدى المهجرين الذين تقل دخولهم الشهرية عن ٥٠ دينارا ترتفع هذه النسبة لتبلغ ٩٧٥٪ لدى أولئك الذين تزيد دخولهم الشهرية عن ٤٠٠ دينار (الملحق - جدول رقم "٥٠") . أما عن أثر التعليم في هذا المجال - فلم تكشف الدراسة عن علاقة واضحة بين مستوى التعليم من جهة وبين اتجاهات المهجرين نحو مستقبل عودتهم من جهة أخرى . فالفرق بين المستويات التعليمية المختلفة ليست ذات دلالة إحصائية في هذا المجال .

وقد أظهر ٦٢١٪ من المهجرين المقيمين في المدن تفاؤلهم وثقتهم بالمستقبل مقابل ٤٧٥٪ من المهجرين سكان المخيمات الذين رأوا أن التهجير هو حالة طارئة ستزول مستقبلا أما الذين ينظرون بياس كامل إلى المستقبل وليس لهم فيه أي ثقة بخصوص إمكانية العودة ، فصل نسبتهم الى ٨٤٪ فقط بين المهجرين سكان المدن في حين ترتفع هذه النسبة لتصل الى ٢٥٪ بين المهجرين سكان المخيمات (الملحق - جدول رقم "٥٢") . وهذه الحقيقة تملينا ضرورة إعادة النظر في الكثير من المسلمات الشائعة التي تقول إن بقاء المهجرين الفلسطينيين في مخيماتهم كمساكن مؤقتة يقيهم بحالة ارتباط نفسي أكثر بوطنهم الأصلي ، ويقلل من شعورهم بالاستقرار في أماكن إقامتهم الحالية ، لكي تظل أوضاعهم الحالية أوضاعا مؤقتة لا بد زائلة . الأمر الذي لم تؤكد صحته هذه الدراسة .

وأما عن تكيف المهجرين واستقرارهم في أماكن إقامتهم الحالية فقد بينت الدراسة أن الغالبية العظمى منهم (٨٠٫٩٪) تشعر بالاستقرار في أماكن إقامتها الحالية ، ولا يفكرون بتركها لأي سبب من الأسباب ، مقابل ١٩٫١٪ لا يشعرون بمثل هذا الاستقرار ، بدليل أنهم يفكرون بالهجرة حالياً إلى بلدان أخرى خارج الأردن (الملحق - جدول رقم ٥٣<sup>(١١)</sup>) وبمحاولة استقصاء الأسباب التي تدفع هؤلاء إلى التفكير بالهجرة والشعور بعدم الاستقرار ، تبين لنا أن ٥٧٫٨٪ منهم لا تتوفر لديهم إمكانيات كافية للمعيشة من وجهة نظرهم ، وأن ٢٥٫٢٪ منهم لا يجدون في الأردن العمل المناسب لهم ، وأن ١٥٪ منهم لديهم أسباب أخرى مثل وجود أقارب لهم خارج الأردن في بلدان أجنبية أو عربية وبخاصة دول الخليج العربي (الملحق جدول رقم ٥٤<sup>(١٢)</sup>) .

نخلص إلى القول أن أسباب عدم تكيف بعض المهجرين الفلسطينيين في أماكن إقامتهم الحالية في الأردن ، هي أسباب اقتصادية بالدرجة الأولى ، بينما هي ثقافية في معظم حالات الهجرات الطوعية وغيرها التي تحدث عبر المجتمعات المختلفة الأمر الذي يؤكد أيضاً الخصوصية المتميزة للظروف والأسباب والآثار المصاحبة أو الناتجة عن عمليات التهجير التي يتعرض لها الفلسطينيون إذا ما قورنت بالهجرات الأخرى المعروفة .

إلا أن حالات عدم التكيف بالنسبة للمهجرين الفلسطينيين ، لا تمثل القاعدة وإنما الاستثناء فغالبية المهجرين عينة الدراسة لا تعاني من مشكلة التكيف كما هو واضح في (الجدول رقم ٥٣<sup>(١٣)</sup>) . وقد يعود ذلك إلى عدم تعرضهم لظروف ثقافية جديدة في المجتمع المستقبل لهم وذلك لسببين .

الأول : استمرار إقامتهم في مناطق خاصة بهم في الغالب بالمخيمات ، وبعض المجتمعات المحلية الحضرية داخل المدن الأردنية .

الثاني : التشابه الكبير بين المجتمعين الفلسطيني والأردني من حيث التركيب الثقافي والاجتماعي إلى درجة تكاد أن تزول معها تماماً أية فروق أو اختلافات ثقافية أو اجتماعية الأمر الذي يساعد عادة على تقليل هذه الصدمة الثقافية لدى المتنقلين أو المهاجرين عبر مجتمعين لها مثل هذه الخصائص المشتركة . إذ من المعروف لدى العلماء أن مشكلة التكيف تقل حداثتها إذا كان التركيب الاجتماعي للمجتمع المصدر للمهاجرين مماثلاً للتركيب الاجتماعي للمجتمع المستقبل لهم .<sup>(١٤)</sup>

## خلاصة ونتائج

- ١ - إن الهجرة الفلسطينية هي سلسلة متتابعة من عمليات التهجير التي تحدث بشكل قسري مباشر في غالب الأحيان سواء إبان العمليات العسكرية أو ما شابه ذلك ، فلم تكشف الدراسة عن وجود مثل هذا النمط من الهجرة .
- ٢ - أن المشكلات الاقتصادية المتمثلة بانخفاض الدخل الناتج عن فقدان الأسرة لمصادر دخلها التقليدية هي أبرز المشكلات التي تعاني منها غالبية الأسر المهجرة ، وذلك رغم المحاولات الدولية والعربية للتخفيف من حدة هذه المشكلة بتقديم المساعدات المالية والعينية لتلك الأسر والتي كشفت الدراسة عن أثرها المحدود في هذا المجال كما عبر عن ذلك المهجرون أنفسهم .
- ٣ - لقد صاحب تهجير الفلسطينيين مشكلات صحية (جسدية وعقلية) بلغت في معظمها حد الإعاقة ، وذلك كمظهر مميز وخاص بهذه الهجرة . وتبلغ نسبة وجود هذه المشكلات درجة مرتفعة بين المهجرين الفلسطينيين كما اتضح من الدراسة .
- ٤ - على صعيد البناء الاجتماعي الأسري ، فقد أبدت الأسرة المهجرة مستوى عاليا من التماسك خلافا للتوقعات الشائعة في معظم دراسات الهجرة من حيث آثار الهجرة على الأسرة بعامه . فبخلاف الانفصال الجغرافي لبعض الأفراد لدى نسبة محدودة من الأسر ، فقد احتفظت غالبية الأسر المهجرة بسلطتها التقليدية وراقبتها على سلوك أفرادها ، كما لم تتعرض العلاقات الزوجية لوهن ملموس يؤدي إلى الطلاق أو الزواج المتكرر ، إلا في حدود ضئيلة لم تتجاوز نسبة حدوثها في المجتمع الأردني بعامه . وهي حالات لوحظ أنها وجدت لدى فئات السن الكبيرة نسبيا ٤٠ سنة فأكثر . وبخاصة ذات مستوى التعليم المنخفض ، ومستوى الدخل المرتفع نسبيا .
- ٥ - لقد أبدى مجتمع المخيم تماسكا أسريا أكبر بالمقارنة مع مناطق التجمع الحضرية الأخرى . فنسبة الطلاق فيه أقل ، وكذلك نسبة انحراف الأبناء وخروجهم على سلطة الأسرة التقليدية .
- ٦ - إن أقل من نصف العينة فقط من الأسر قد احتفظت بعلاقاتها مع مواطنها الأصلية في فلسطين ، وذلك من خلال الزيارات المستمرة أو المتقطعة لتلك المواطن . وقد لوحظ أنه كلما ارتفع سن المهاجر كلما زاد اتصاله بموطنه الأصلي ، وهذه حقيقة نلاحظها نظرا بكثير من الشك إلى عامل الزمن ودوره في إضعاف علاقات المهجرين بمواطنهم الأصلية كما تفترض إسرائيل .
- ٧ - لقد كشفت الدراسة عن شيوع نمط الأسر الممتدة بين المهجرين الفلسطينيين المقيمين في المخيمات ومناطق التجمع الحضرية الأخرى ، وذلك بفعل الظروف المختلفة وبخاصة الاقتصادية منها والتي فرضت على المهجرين نمط الإقامة السكنية المشتركة . فارتفاع أجور المساكن وانخفاض الدخل أدى إلى أن يضم المسكن

الواحد أكثر من أسرة نووية في الوقت نفسه للتغلب على صعوبة الظروف الاقتصادية التي تعيشها الأسر المهجرة المقيمة في المخيمات ، وهذا يعني أن شيوع نمط الأسرة الممتدة في المجتمع لا يرتبط بالضرورة بتوفر الظروف الاقتصادية الجيدة كما درج الباحثون على الاعتقاد<sup>(١٨)</sup> فصعوبة الظروف الاقتصادية والفقر قد يجبران أكثر من أسرة نووية من الأقارب على الإقامة في مسكن واحد مشترك ، وقد ارتبط نمط الإقامة المشتركة هذا بمشكلات تعاني منها الأسرة المهجرة كالتراحم السكني داخل المسكن ، إلى جانب المشكلات الأخرى التي تعاني منها أصلا كنقص التسهيلات الخدمية داخل مساكن المهجرين الضيقة في الغالب .

٨ - رغم التهجير ومشكلاته الكثيرة فإن المتفائلين بالمستقبل الواقعيين بالعودة ما زالوا يشكلون الغالبية بين المهجرين عينة الدراسة أما الذين ينظرون إلى المستقبل بياس والذين لم يتبلور موقفهم بعد فما زالوا في حدود الأقلية ، وقد لوحظ أن الظروف الأسرية والاقتصادية الجيدة للمهجر ، تساعده كثيرا على الاحتفاظ بقدرته على الأمل والثقة بالمستقبل .

٩ - أما عن متغير التعليم فلم تكشف بياناتنا عن أي أثر له في هذا المجال . إن غالبية المهجرين الفلسطينيين عينة الدراسة لم تعان مشكلة التكيف في المجتمع الأردني ، وذلك خلافا لما تفترضه معظم دراسات الهجرة وذلك بسبب التشابه الكبير بين المجتمع الأصلي والمجتمع الأردني المستقبل لهم من الناحية الاجتماعية والثقافية .

## المواش

- 1 - Bergel E. *Urban Sociology* . Macgraw hill book co. in 1955 , P. 200 .
- 2 - U . N . *International Migration in the arab world* . ECWA Piplualation conference . Noscosia 1981 . Vol 1,2 .
- ٣ - حول هذا انظر أيضا : ج . س . بيركس و ك . أ . سينكلير ، السكان والهجرة الدولية في الدول العربية ، اللجنة الاقتصادية لغرب آسيا ، بيروت ، ١٩٨٠ .
- وايضا : د . السيد محمد غلاب ، محمد صبحي عبد الحكيم . السكان ديمغرافيا وجغرافيا . الطبعة الثانية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ١٦١ - ١٦٩ .
- دارين تومسون ، دافيدت لويس ، مشكلات السكان ، ترجمة د . راشد البراوي مكتبة الأنجلو المصرية ، دون تاريخ ، ص ٧٧٣ ، ٧٧٤ .
- جون فريد مان ، روبرت وولف . التحول الحضري ، دراسة مقارنة في البلدان حديثة التصنيع . ترجمة د . إدريس عزام . و د . أحمد ربابعة ، عمان ١٩٧٩ ، ص ٣٧ ، ص ٣٨ .



- ليون . ف . يوفير وآخرون . الهجرة الدولية ، ترجمة د . فوزي سهاونة ، عمان ، ١٩٨٢ ، ص ٧٤ .
  - Arias Jorge . *International conference of population* , N. Y. 1961 . p. 416 .
  - Jansen J. Clifford ; *Readings in the sociology of migration* pergarn press . Firsted , N. Y. 1970 , p. 10/
- وعن أنواع الحراك والانتقال وأسبابه انظر :
- Ralph R. Sell , *Analyzing migration devisions , First step whose decision ? In Demography* . Population association of america . Vol . 20 , Nu 3 . August 1983 , p. 299 .
  - ٤ - انظر : الفلسطينيون في الوطن العربي . دراسات في أوضاعهم الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية . معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٧٨ ز ص ١٧٢ ، ١٧٥ . وأيضاً :
  - ٥ - Nabil Badran . *Palestinians migration : Trends and Socio – economic Consequence : In International migration in the arab World* . ECWA population conference . Nicosia 1981 Vol 1 , p. 48 .
  - انظر ف . ف . كوستيلو . علم الاجتماع الحضري ( التمدلن في الشرق الأوسط ) ترجمة د . أبو بكر باقدار ، دار القلم ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٧٩ .
  - ٦ - انظر ، النشرة الإحصائية السنوية ، دائرة الإحصاءات العامة ، ١٩٨٢ .
  - ٧ - هذا يؤكد أن عمليات التفرغ السكاني التي تمارسها إسرائيل هي عملية مستمرة حتى بعد توقف العمليات العسكرية .
  - ٨ - يتوجه الباحث بالشكر الى جميع الباحثين الذي أسهموا في إنجاح عملية المسح الاجتماعي الميداني .
  - ٩ - حول أساليب المضايقات والتجهير التي تتبعها إسرائيل : انظر حبيب قهوجي . العرب في ظل الاحتلال الإسرائيلي منذ حرب ١٩٤٨ . منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث . ص ١٣٦ وما بعدها .
  - ١٠ - دائرة الإحصاءات العامة . النشرة الإحصائية السنوية ١٩٨٢ ، ص ١٤ .
  - ١١ - دائرة الإحصاءات العامة . النشرة الإحصائية السنوية ، ١٩٨٢ ، ص ١٦ ، وتبلغ نسبة الأمية العامة في الأردن ٣٤.٦٪ ، وبين الذكور من فئة ١٥ - ٦٥ ١٩.٩٪ في عينة الدراسة ١٣.٧٪ .
  - ١٢ - اعتبرت الزيارات المستمرة أم المتقطعة هي مؤشرات الاتصال أو الترابط بين الأسر المهاجرة او مجتمعاتها الأصلية التي هجرت منها . وذلك لأغراض هذه الدراسة فقط
  - ١٣ - تأتي تلك المساعدات من الجهات التالية كما تبين من البحث : الجهات الأصلية (جمعيات خيرية) - جهات حكومية أردنية - جهات فلسطينية - جهات عربية - جهات دولية (وكالة الغوث)
  - ١٤ - ان متوسط حجم الأسرة الفلسطينية المحسوب على أساس عينة هذه الدراسة هو ٦.٧ فرداً وأن ٨٧٪ من تلك الأسر يزيد عدد أفرادها عن ٤ ويتصاعد حتى ١٥ فرداً .
  - ١٥ - للمقارنة مع الخدمات المنزلية على الصعيد الوطني الأردني ، انظر : دائرة الإحصاءات العامة ، النشرة الإحصائية السنوية ، ١٩٨٢ ، ص ٢٣ .
  - ١٦ - إن مؤشر الاستقرار المعتمد في هذه الدراسة هو عدم تفكير المهاجر في الهجرة إلى مكان آخر غير الأردن حالياً . وذلك لعدم وجود ما يدفعهم إلى ذلك من وجهة نظرهم .
  - ١٧ - انظر : د . عبد الله أبو عياش ، د . اسحق القطب . الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية . وكالة المطبوعات ، الكويت ، ١٩٨١ ، ص ٢٠٥ . وبهذا المعنى انظر أيضاً :
  - Gist . N. P. and fava F. Sylvia . *Urban Society* . Thomas Y. Crowell . N. Y. 1964 , pp475 -
  - ١٨ - حول بنية العائلة العربية انظر :
  - د . فهد الثاقب . حول حجم وبنية العائلة العربية والكويتية . مجلة العلوم الاجتماعية . العدد الثاني ، السنة الرابعة ، تموز ١٩٧٦ ، ص ٨١ وما بعدها .

جدول رقم (١)  
توزيع عينة الدراسة حسب أماكن الإقامة الحالية في الأردن

مكان الإقامة	عدد الأسر	النسبة المئوية لمجموع العينة	مكان الإقامة	عدد الأسر	النسبة المئوية لمجموع العينة
غيم الحسين/عمان	٣٢٠	%١١	غيم جرش/جرش	٢٨٠	%٩٣
غيم الوحدات/عمان	٤٩٠	%١٦٤	غيم سوق/سوق	١٧٠	%٥٤
حي نزال/عمان	١١٨	%٤	غيم النعيمة/إربد	٢٦٠	%٩
وادي الحداثة/عمان	٧٨	%٢٦	غيم الحسين/إربد	١٩٢	%٦٤
غيم شنلر/ماركا	٢٢٧	%٧٦	غيم الزرقاء/الزرقاء	١٠٦	%٣٥
غيم البقعة/صويلح	٥٨٤	%١٩٥	غيم زيزياء/جنوب عمان	١٦٠	%٥٣
المجموع الكلي				٢٩٨٥	%١٠٠

جدول رقم (٢)  
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب  
مراكزهم الأسرية داخل تلك الأسر ونسبهم المئوية

الصفة	المركز الأسري للمبحوثين	العدد	%
أب		٢٤٢٧	%٨١٤
أم		٤٨٩	%١٦٢
أخ		٦٠	%٢
غير ذلك (أقارب)		٩٠	%٣
المجموع		٢٩٨٥	%١٠٠

جدول رقم (٣)  
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب  
الجنس ونسبتهم المئوية

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكر	٢٤٩٦	%٨٣٫٧
أنثى	٤٨٩	%١٦٫٣
المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠

جدول رقم (٤)  
توزيع المبحوثين أرباب الأسر عينة الدراسة  
حسب السن ونسبتهم المئوية

فئات السن	العدد	النسبة المئوية
أقل من ٢٠ سنة	٢٢٢	%٧٫٤
٢٠ - أقل من ٢٥	٣٤٢	%١١٫٤
٢٥ - أقل من ٣٠	٢٨٨	%١٠
٣٠ - أقل من ٣٥	٢١٩	%٧٫٣
٣٥ - أقل من ٤٠	٤٣٥	%١٤٫٤
٤٠ - أقل من ٤٥	٤٩٥	%١٦٫٥
٤٥ - أقل من ٥٠	١٨٦	%٦٫٢
٥٠ - أقل من ٥٥	١٩٢	%٦٫٤
٥٥ - أقل من ٦٠	٢٨٢	%٩٫٤
٦٠ سنة فأكثر	٣٢٤	%١١
المجموع	٢٩٨٥	%١٠٠

جدول رقم (٥)  
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب  
مستوى التعليم ونسبتهم المئوية

النسبة المئوية	العدد	مستوى التعليم
١٣٫٧٪	٦٥٨	اميون
٤٦٫٤٪	١٣٨٨	ابتدائي
١٢٫٧٪	٣٦٦	اعدادي
١٠٫٨٪	٣٢٤	ثانوي
٥٫٧٪	١٧١	جامعي
٢٫٦٪	٧٨	دراسات عليا
١٠٠٪	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (٦)  
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب الحالة الزوجية ونسبتهم المئوية

النسبة المئوية	العدد	الحالة الزوجية
٧٤٪	٢٢١٢	متزوج
١٠٫٦٪	٣١٨	أعزب
١٠٫١٪	٣٠٣	أرمل
٥٫٣٪	١٥٢	مطلق
١٠٠٪	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (٧)  
توزيع أرباب الأسر عينة الدراسة حسب أمكنة الإقامة السابقة على التهجير  
ونسبتهم المئوية

مكان الإقامة قبل التهجير	العدد	النسبة المئوية
الضفة الغربية	١٩٢٣	٦٤ر٤٪
فلسطين عام ٤٨	٨٥٥	٢٨ر٦٪
قطاع غزة	٢٠٧	٧٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٨)  
ظروف التهجير وأسبابه كما ذكرها المبحوثون

الظروف والأسباب	عدد الأسر التي هاجرت في ظل هذه الظروف	النسبة المئوية
التهجير خلال الحرب	١٨٩٠	٦٣ر٣٪
التهجير بالطرد الإجباري بعد الحرب	٤٩٨	١٦ر٧٪
التهجير إثر انغلاق سبل العيش	٥١٠	١٧٪
التهجير إثر سلسلة مضايقات مختلفة	٨٧	٣٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٠)  
الأساليب التي تتبعها إسرائيل لحمل  
الفلسطينيين على الهجرة كما ذكرها  
المهجرون أنفسهم .

الأساليب	مجموع الأسر التي ذكرت هذه الوسيلة	النسبة المئوية
نسف المنازل	٤٣٢	١٤ر٤٪
نهب وسلب الممتلكات	٣٦٨	١٣ر٣٪
إتلاف المزروعات	٤١٣	١٤٪
خطف أشخاص من الأسر	١٦٨	٥ر٦٪
قتل أشخاص	٤٥٩	١٥ر٣٪
منع التشغيل	٧٠٦	٢٣ر٤٪
غير ذلك	٤٣٩	١٥٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١١)  
الأسباب التي حالت دون هجرة من لم يهاجر  
من الفلسطينيين ، وذلك بنظر المبحوثين

الأسباب	عدد الأسر التي ذكرت هذا السبب	النسبة المئوية
عدم الرغبة في ترك البلد الأصلي	١٢٧٨	٤٢ر٦٪
عدم تعرضهم لمضايقات مباشرة	٣٧٢	١٢ر٥٪
عدم وجود ما يخافون عليه لديهم	٥٣٤	١٨٪
عدم قدرتهم على العيش في بلد آخر	٢١٩	٧ر٣٪
لا يوجد سبب محدد	٤٣٨	١٤ر٦٪
غير ذلك	١٤٤	٥٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٢)  
أنواع الخسائر والأضرار التي لحقت بالأسرة  
حين التهجير

النسبة المئوية	عدد الأسر	أنواع الخسائر والأضرار
١٥,٣%	٤٥٩	أضرار بشرية
٦٤,٧%	١٩١٨	أضرار اقتصادية
٧,٥%	٢٢٥	أضرار صحية
٥%	١٦١	أضرار عقلية
٥,١%	١٥٣	أضرار نفسية
٠,٦%	٦٩	غير ذلك
١٠٠%	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (١٣)  
حالات الإعاقة التي نتجت عن الهجرة ويعاني  
منها فرد أو أكثر داخل الأسرة حالياً

النسبة المئوية	عدد الأسر التي لديها هذه الحالات	نوع الإعاقة
٧,٥%	٢٢٥	إعاقة جسمية
٥,١%	١٥٣	إعاقة نفسية
٣,٣%	٩٩	إعاقة عقلية
٨٤,١%	٢٥٠٨	ليس لديها أية حالة
١٠٠%	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (١٤)  
توزيع الأسر حسب شمول أو عدم شمول الهجرة لكل أفرادها

الأسر المهجرة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي شمل التهجير كل أعضائها	١٤٨٥	٧٤٨٪
الأسر التي لم يشمل التهجير كل أعضائها	١٥٠٠	٣١٥٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٥)  
الأسر التي عانت تجربة الزواج المتكرر لرب الأسرة

الأسر المهجرة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي عانت مشكلة الزواج المتكرر بعد الهجرة	٣٥٤	١٢٪
الأسر التي لم تشهد هذه المشكلة	٢٣١٣	٧٧٪
الأسر التي لم يتزوج أربابها بعد	٣١٨	١٠٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (١٦)  
أسباب تكرار الزواج ، كما حددها أرباب الأسر

الأسباب	العدد	النسبة المئوية
الخلافات بين الزوجين	٢٢٥	٦٤٪
الرغبة في إنجاب أطفال أكثر	٦٩	١٩٪
عدم ملاءمة الزواج السابق	٢١	٦٪
بقاء الزوج في مكان الإقامة الأصلي	١٢	٣٪
حدوث الزواج الأول في سن مبكرة	٦	١٪
أسباب أخرى	٢١	٦٪
المجموع	٣٥٤	١٠٠٪



جدول رقم (١٧)  
الأسر التي عانت مشكلة الطلاق بعد التهجير

أسر العينة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي عانت مشكلة الطلاق الأسر لم تعان هذه المشكلة	٣٢٨	٪١١
	٢٦٥٧	٪٨٩
المجموع	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (١٨)  
أسباب الطلاق - كما ذكرها أرباب الأسر

أسباب الطلاق	العدد	النسبة المئوية
الخلافات المستمرة بين الزوجين الفقر انحراف أحد الزوجين المرض العقم عدم التوافق الزواج الإجباري غير ذلك	٣٩	٪١٢
	٢٥٥	٪٧٨
	١٣	٪٤
	٣	٪١
	٦	٪٢
	٣	٪١
	٦	٪٢
	٣	٪١
المجموع	٣٢٨	٪١٠٠

جدول رقم (١٩)  
الأسر التي تعاني من انحراف واحد أو أكثر من أبنائها

أسر العينة	العدد	النسبة المئوية
الأسر التي لديها حدث منحرف أو أكثر الأسر التي لا تعاني من هذه المشكلة	٣٦٦	٪١٢
	٢٦٢٠	٪٨٨
المجموع	٢٩٨٥	٪١٠٠

جدول رقم (٢٠)  
تكرار الزواج وعلاقته بالنسبة لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المئوية	المجموع	لم يمروا بتجربة الزواج المتكرر		مروا بتجربة الزواج المتكرر		تكرار الزواج فئات السن
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٢٢٢	%٩٩	٢٢٠	%١	٢	أقل من ٢٠ سنة
%١٠٠	٣٤٢	%٩٦,٥	٣٣٠	%٣,٥	١٢	٢٠ - أقل من ٢٥
%١٠٠	٢٨٨	%٩١,٧	٢٦٤	%٨,٣	٢٤	٢٥ - أقل من ٣٠
%١٠٠	٢١٩	%٩٢,٧	٢٠٣	%٧,٣	١٦	٣٠ - أقل من ٣٥
%١٠٠	٤٣٥	%٩٣,٦	٤٠٧	%٦,٤	٢٨	٣٥ - أقل من ٤٠
%١٠٠	٤٩٥	%٨٧,٧	٤٣٤	%١٢,٣	٦١	٤٠ - أقل من ٤٥
%١٠٠	١٨٦	%٧١	١٣٢	%٢٩	٥٤	٤٥ - أقل من ٥٠
%١٠٠	١٩٢	%٧٦	١٤٦	%٢٤	٤٦	٥٠ - أقل من ٥٥
%١٠٠	٢٨٢	%٨٥	٢٣٩	%١٥	٤٣	٥٥ - أقل من ٦٠
%١٠٠	٣٢٤	%٧٩	٢٥٦	%٢١	٦٨	٦٠ - سنة فأكثر
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٨	٢٦٣١	%١٢	٣٥٤	المجموع

جدول رقم (٢١)  
تكرار الزواج وعلاقته بالدخل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المئوية	المجموع	لم يمروا بتجربة الزواج المتكرر		مروا بتجربة الزواج المتكرر		تكرار الزواج فئات الدخل
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٣٦٣	%٨٠	٢٨٩	%٢٠	٧٤	أقل من ٥٠ دينار/ الشهر
%١٠٠	٥٦٤	%٩٣	٥٢٣	%٧	٤١	٥٠ - أقل من ١٠٠
%١٠٠	٤٨٦	%٨٦	٤١٨	%١٤	٦٨	١٠٠ - أقل من ١٥٠
%١٠٠	٤٨٣	%٩٦	٤٦٥	%٤	١٨	١٥٠ - أقل من ٢٠٠
%١٠٠	٤٨٣	%٩٣,٤	٤٥١	%٦,٦	٣٢	٢٠٠ - أقل من ٢٥٠
%١٠٠	٣٠٣	%٨١,٧	٢٤٧	%١٨,٣	٥٦	٢٥٠ - أقل من ٣٠٠
%١٠٠	٢٣٤	%٨٣,٤	١٩٥	%١٦,٦	٣٩	٣٠٠ - أقل من ٣٥٠
%١٠٠	٣٠	%٦٠	١٨	%٤٠	١٢	٣٥٠ - أقل من ٤٠٠
%١٠٠	٣٩	%٦٤	٢٥	%٣٦	١٤	٤٠٠ دينار فأكثر
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٨	٢٦٣١	%١٢	٣٥٤	المجموع

جدول رقم (٢٢)  
الطلاق وعلاقته بالدخل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المئوية	المجموع	الأسر التي لم تعان من الطلاق		الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الطلاق فئات الدخل
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٣٦٣	%٨٦	٣١٢	%١٤	٥١	أقل من ٥٠ دينارا
%١٠٠	٥٦٤	%٨٧	٤٩١	%١٣	٧٣	٥٠ - أقل من ١٠٠
%١٠٠	٤٨٦	%٨٥	٤١٥	%١٤	٧١	١٠٠ - أقل من ١٥٠
%١٠٠	٤٨٣	%٨٦	٤١٩	%١٣	٦٤	١٥٠ - أقل من ٢٠٠
%١٠٠	٤٨٣	%٩١	٤٤٢	%٨	٤١	٢٠٠ - أقل من ٢٥٠
%١٠٠	٣٠٣	%٩٦	٢٩١	%٤	١٢	٢٥٠ - أقل من ٣٠٠
%١٠٠	٢٣٤	%٩٦	٢٢٥	%٤	٩	٣٠٠ - أقل من ٣٥٠
%١٠٠	٣٠	%٩٣	٢٨	%٦	٢	٣٥٠ - أقل من ٤٠٠
%١٠٠	٣٩	%٩٨	٣٤	%١	٥	٤٠٠ فما فوق
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٩	٢٦٥٧	%١١	٣٢٨	المجموع

جدول رقم (٢٣)  
الطلاق وعلاقته بالسكن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	الأسر التي لم تعان من هذه المشكلة		الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الطلاق فئات الأعمار
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٢٢٢	%٩٩	٢٢٠	%١	٢	أقل من ٢٠ سنة
%١٠٠	٣٤٢	%٩٦	٣٢٩	%٤	١٣	٢٠ - أقل من ٢٥
%١٠٠	٢٨٨	%٩٦	٢٧٧	%٤	١١	٢٥ - أقل من ٣٠
%١٠٠	٢١٩	%٩٢	٢٠٢	%٨	١٧	٣٠ - أقل من ٣٥
%١٠٠	٤٣٥	%٩١	٣٩٧	%٩	٣٨	٣٥ - أقل من ٤٠
%١٠٠	٤٩٥	%٨٥	٤٢٢	%١٥	٧٣	٤٠ - أقل من ٤٥
%١٠٠	١٨٦	%٧٥	١٣٩	%٢٥	٤٧	٤٥ - أقل من ٥٠
%١٠٠	١٩٢	%٧٩	١٥٢	%٢١	٤٠	٥٠ - أقل من ٥٥
%١٠٠	٢٨٢	%٨٢	٢٣١	%١٨	٥١	٥٥ - أقل من ٦٠
%١٠٠	٣٢٤	%٨٩	٢٨٨	%١١	٣٦	٦٠ سنة فأكثر
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٩	٢٦٥٧	%١١	٣٢٨	المجموع

جدول رقم (٢٤)  
الطلاق وعلاقته بمكان إقامة أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	أسر لم تعان من هذه المشكلة		الأسر التي عانت من مشكلة الطلاق		الطلاق مكان الإقامة
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٣١٨٠	%٧٧	٢٤٤	%٢٣	٧٤	المدينة
%١٠٠	٢٦٦٧	%٩١٥	٢٤١٣	%٩٥	٢٥٤	المخيم
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٩	٢٦٥٧	%١١	٣٢٨	المجموع

جدول رقم (٢٥)  
الطلاق وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	لم يعيشوا هذه المشكلة		عاشوا مشكلة الطلاق		الطلاق مستوى التعليم
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٦٥٨	%٧٠,٦	٤٦٥	%٢٩,٤	١٩٣	أمي
%١٠٠	١٣٨٨	%٩٣,٩	١٣٠٣	%٦,١	٨٦	ابتدائي
%١٠٠	٣٦٦	%٩٠,٥	٣٣١	%٩,٥	٣٥	إعدادي
%١٠٠	٣٢٤	%٩٧	٣١٤	%٣	١٠	ثانوي
%١٠٠	١٧١	%٩٧,٧	١٦٧	%٢,٣	٤	جامعي
%١٠٠	٧٨	%١٠٠	٧٨	-	-	دراسات عليا
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٩	٢٦٥٧	%١١	٣٢٨	المجموع

جدول رقم (٢٦)  
الطلاق وعلاقته بالعمل لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	لم يعيشوا هذه المشكلة		عاشوا مشكلة الطلاق		المبحوثون حسب العمل
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٢٠٢٥	%٩٤	١٩٠١	%٦	١٢٤	عاملون بمهن مختلفة
%١٠٠	٩٦٠	%٧٩	٧٥٦	%٢١	٢٠٤	عاطلون عن العمل
%١٠٠	٢٩٨٥	%٨٩	٢٦٥٧	%١١	٣٢٨	المجموع

جدول رقم (٢٧)  
الأسر التي تعاني مشكلة انحراف الأحداث موزعة  
حسب أماكن إقامتها الحالية

النسبة الكلية	المجموع	الأسر التي لا تعاني: من هذه المشكلة		الأسر التي لديها حالة أو أكثر من حالات انحراف الأحداث		مكان الإقامة الحالي
		%	العدد	%	العدد	
٪١٠٠	٣١٨	٪٦٩	٢١٩	٪٣١	٩٩	المدينة المخيم
٪١٠٠	٢٦٦٧	٪٩٠	٢٤٠٠	٪١٠	٢٦٧	
٪١٠٠	٢٩٨٥	٪٨٨	٢٦١٩	٪١٢	٣٦٦	المجموع

جدول رقم (٢٨)  
أسباب انحراف الأبناء كما ذكرها أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة المئوية	العدد	الأسباب
٪٦٦ر٣٩	٢٤٣	أسباب اقتصادية
٪١٠ر٦٦	٣٩	الصراع المستمر بين الابن والاب
٪١٥ر٥٧	٥٧	رفاق السوء
٪٧ر٣٨	٢٧	أسباب غير محددة
٪١٠٠	٣٦٦	المجموع

جدول رقم (٢٩)  
زيارات الأسر لمواطني إقامتها الأصلية في فلسطين

النسبة المئوية	عدد الأسر	أنماط الزيارات
١٥٪	٤٤٤	زيارات باستمرار
٢٨٪	٨٣٤	زيارات أحيانا فقط
٥٧٪	١٧٠٧	لا يوجد زيارات
١٠٠٪	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (٣٠)  
الأسباب الرئيسية لاتصال الأسر المهجرة بمواطني إقامتها الأصلية ، كما ذكرها  
أرباب الأسر عينه الدراسة

أسباب الاتصال					
المجموع	أسباب أخرى	تقديم مساعدات اقتصادية	أداء الواجبات في المناسبات الاجتماعية	الاطمئنان على الأهل	
١٢٧٨ ١٠٠٪	١٦٥ ١٣٪	١٥٣ ١٢٪	٣٠٠ ٢٣٫٤٪	٦٦٠ ٥١٫٦٪	عدد الأسر النسبة المئوية

جدول رقم (٣١)  
الأسباب التي تمنع الأسرة من زيارة المواطن الأصلي في فلسطين .  
كما ذكرها المبحوثون

أسباب عدم زيارة المواطن الأصلي					الأسر
المجموع	أسباب أخرى	عدم وجود أقارب في الوطن الأصلي	أسباب أمنية	عدم توفر امكانيات اقتصادية	
١٧٠٧ ١٠٠٪	٥٧ : ٣٫٣٪	٥٥١ ٣٢٫٣٪	٤٤٦ ٢٦٫٢٪	٦٥٣ ٣٨٫٢٪	العدد النسبة المئوية

جدول رقم (٣٢)  
الاتصال مع المواطن الاصلي وعلاقته بالسن لدى أرباب الأسر عينة الدراسة

النسبة الكلية	المجموع	لا يوجد اتصال		يوجد اتصال مستمر او متقطع		الاتصال مع المواطن الاصلي فئات السن
		%	العدد	%	العدد	
%١٠٠	٢٢٢	%٩٤	٢٠٩	%٦	١٣	أقل من ٢٠ سنة
%١٠٠	٣٤٢	%٧٦٫٤	٢٦١	%٢٣٫٦	٨١	٢٠ - أقل من ٢٥
%١٠٠	٢٨٨	%٧٧	٢٢٢	%٢٣	٦٦	٢٥ - أقل من ٣٠
%١٠٠	٢١٩	%٦٩	١٥٥	%٢٩٫٢	٦٤	٣٠ - أقل من ٣٥
%١٠٠	٤٣٥	%٥٦٫٤	٢٤٥	%٤٣٫٦	١٩٠	٣٥ - أقل من ٤٠
%١٠٠	٤٩٥	%٣٩٫٤	١٩٥	%٦٠٫٦	٣٠٠	٤٠ - أقل من ٤٥
%١٠٠	١٨٦	%٢٩٫٦	٥٥	%٧٠٫٤	١٣١	٤٥ - أقل من ٥٠
%١٠٠	١٩٢	%٥٤٫٨	٨٦	%٥٥٫٢	١٠٦	٥٠ - أقل من ٥٥
%١٠٠	٢٨٢	%٥٠٫٨	١٤٣	%٤٩٫٢	١٣٩	٥٥ - أقل من ٦٠
%١٠٠	٣٢٤	%٤٢	١٣٦	%٥٨	١٨٨	٦٠ سنة فأكثر
%١٠٠	٢٩٨٥	%٥٧	١٧٠٧	%٤٣	١٢٧٨	المجموع

جدول رقم (٣٣)  
الأسر المهجرة التي تتلقى مساعدات مختلفة

%	العدد	أسر العينة
%٦٫٥	١٩٧	الأسر التي تتلقى مساعدات مالية
%٥٢٫٨	١٥٧٩	الأسر التي تتلقى مساعدات عينية
%٤٠٫٧	١٢٠٩	الأسر التي لا تتلقى أية مساعدات
%١٠٠	٢٩٨٥	المجموع



جدول رقم (٣٤)  
المساعدات الأسرية من حيث استمراريتها

المساعدات		الأسر المتلقية للمساعدات
		العدد
		%
مساعدات مستمرة	١٤٤٦	٨١٤%
	٣٣٠	١٨٦%
المجموع		١٧٧٦
		١٠٠%

جدول رقم (٣٥)  
المساعدات المختلفة المقدمة للأسر المهجرة وعلاقتها بعمل رب الأسرة

المساعدة	مساعدات مالية		مساعدات عينية		لا يتلقون مساعدات		المجموع	النسبة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
الأسر التي يعمل أربابها	٨٤	٤%	١٠٩٤	٥٤%	٨٤٧	٤٢%	٢٠٢٥	١٠٠%
الأسر التي لا يعمل أربابها	١١٣	١١٧%	٤٨٥	٥٠%	٣٦٢	٣٧%	٩٦٠	١٠٠%
المجموع	١٩٧	٦٥%	١٥٧٩	٥٢%	١٢٠٩	٤٠%	٢٩٨٥	١٠٠%

جدول رقم (٣٦)  
المساعدات المقدمة للأسر المهجرة وذلك حسب مكان الإقامة الحالي لتلك الأسر

مكان الإقامة	مساعدات مالية		مساعدات عينية		أسر لا تتلقى مساعدات		المجموع	النسبة
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
المدينة	٣١	١٠%	١٣٩	٤٤%	١٤٨	٤٦%	٣١٨	١٠٠%
المخيم	١٦٦	٦%	١٤٤٠	٥٤%	١٠٦١	٤٠%	٢٦٦٧	١٠٠%
المجموع	١٩٧	٦٥%	١٥٧٩	٥٢%	١٢٠٩	٤٠%	٢٩٨٥	١٠٠%

جدول رقم (٣٧)  
آراء الأسر المهجرة بالمساعدات المقدمة لها

آراء الأسر بكفاية المساعدات	العدد	%
الأسر التي ترى المساعدات كافية	٢٤	٣١.٣%
الأسر التي تراها غير كافية	١٧٥٢	٩٨.٧%

جدول رقم (٣٨)  
الجهات التي تقدم المساعدات للأسر المهجرة

جهات المساعدة	العدد	%
جهات أهلية تطوعية	١٧٦	١.٠%
جهات حكومية أردنية	٣٢١	١.٨%
جهات فلسطينية	١٥٨	٢.٩%
جهات عربية	-	-
جهات دولية	٧٦١	٤.٣%
المجموع	١٧٧٦	١٠٠.٠%

جدول رقم (٣٩)  
العلاقة بين الحالة المهنية والحالة الزوجية للمبحوثين.

الحالة المهنية	أعزب	%	متزوج	%	أرمل	%	مطلق	%	المجموع	%
أرباب الأسر العاملون بمهن مختلفة	٣٠	٩.٥%	١٨٨٢	٨٥.٠%	٧٢	٢.٤%	٤١	٢.٧%	٢٠٢٥	١٠٠.٠%
أرباب الأسر العاطلون عن العمل	٢٢٨	٩.٥%	٣٣٠	١٥.٠%	٢٣١	٧.٦%	١١١	٧.٣%	٩٦٠	١٠٠.٠%
المجموع	٣١٨	١٦.١%	٢٢١٢	٧٤.٠%	٣٠٣	١٠.١%	١٥٢	١٥.٣%	٢٩٨٥	١٠٠.٠%

جدول رقم (٤٠)  
العلاقة بين مستوى التعليم والحالة المهنية للمبحوثين

الحالة المهنية / مستوى التعليم	غاملون بمهن مختلفة %	عاطلون عن العمل %	المجموع %
أمي	٢١٦	٤٤٢	٦٥٨
ابتدائي	١٠٤٧	٣٤١	١٣٨٨
إعدادي	٢٥٦	١١٠	٣٦٦
ثانوي	٢٨١	٤٣	٣٢٤
جامعي	١٤٧	٢٤	١٧١
دراسات عليا	٧٨	-	٧٨
المجموع	٢٠٢٥	٩٦٠	٢٩٨٥

جدول رقم (٤١)  
العلاقة بين مكان الإقامة الحالي والحالة السكنية للمبحوثين

مكان الإقامة / على الألفة من داخل السكن	يقومون بمسكن مستقل (أسر زوجية)	يقومون بمسكن مشترك (أسر ممتدة)	يقومون بمسكن مشترك مع أقارب آخر	المجموع %
المدنية	٨٢	٢٢٧	٩	٣١٨
الريف	٤١	٢٤٩١	١٣٥	٢٦٦٧
المجموع	١٢٣	٢٧١٨	١٩١	٢٩٨٥

جدول رقم (٤٢)  
توزيع مساكن المبحوثين حسب الحجم  
(عدد الغرف)

حجم المسكن	العدد	%
غرفة واحدة	١٥٢١	٥١%
ثلاث غرف	٧٦٥	٢٥%
أربع غرف فأكثر	١٤١	٤%
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠%

جدول رقم (٤٣)

عدد أفراد الأسر	عدد الأسر من هذا الحجم	النسبة المئوية
١ ، ٢ فرداً	٢٣٤	٨٪
٣	١٦١	٥٫١٪
٤	٢١٨	٧٫١٪
٥	٤٠٠	١٣٫٣٪
٦	٤٩٣	١٦٫٥٪
٧	٣٢٧	١١٪
٨	٤١٨	١٤٪
٩	٢١٠	٧٪
١٠	١٩٤	٦٫٤٪
١١	١٨٢	٦٫٨٪
١٢	٦٦	٢٫٢٪
١٣	٦١	٢٪
١٤	١٣	٠٫٤٪
١٥ فأكثر	٨	٠٫٢٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٤)

المشكلات الاجتماعية في المحيط السكني للمهجرين

المشكلات الاجتماعية في البيئة السكنية	عدد الأسر التي سكنت فيها	النسبة
بار أو خمارة	٧٥٦	٢٥٫٥٪
بيوت سرية/بغاء	١٥٣	٥٫١٪
لا يعرفون	٢٠٧٦	٦٩٫٤٪
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠٪

جدول رقم (٤٥)  
مطالب المبحوثين لتحسن مستواهم المعيشي

النسبة المئوية	عدد الأسر التي طالبت بها	المطالب الضرورية
٢٤,٥٪	٧٣٢	تحسين الدخل
١١٪	٣٣٦	تعميد الطرق داخل الحي
٣٪	٨١	توفير المياه
٣,١٪	٩١٥	توفير فرص العمل المناسبة
٢,١٪	٦٣١	توفير مرافق ترفيهية عامة
٢,١٪	٧٠	لا يعرفون
١٠٠٪	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (٤٦)  
الأماكن التي يقضي بها المهجرون أوقات فراغهم

النسبة المئوية	عدد الأسر	أماكن قضاء وقت الفراغ
٧٧٪	٢٣٠١	في المنزل
٥٪	١٤٤	المقهى
٦٪	١٨٠	النادي
٨٪	٥٧	ممارسة هواية
١,٩٪	٢٤٠	لا يوجد وقت فراغ
٢,١٪	٦٣	غير ذلك
١٠٠٪	٢٩٨٥	المجموع

جدول رقم (٤٧)  
ملكية المهجرين لساكنهم حسب فئات الدخل

النسبة الكليّة	المجموع	%	السكن بالجنان	%	مستأجرون	%	ملاكون لساكنهم	ملكية المسكن فئات الدخل الشهري	
								أقل من ٥٠ دينار	أقل من ٥٠
١٠٠٠	٣١٣	٧٦,٨١	٢٤٧	٧٨,٦	٦	٣,٠٣	١١٠	أقل من ٥٠	أقل من ٥٠
١٠٠	٥٦٤	٥٦	٣١٦	١١	٦١	٣٣	١٨٧	أقل من ١٠٠	أقل من ١٠٠
١٠٠	٤٨٦	٤٣	٢١٠	٣٣	١٦٠	٢٤	١١٦	أقل من ١٥٠	أقل من ١٥٠
١٠٠	٤٨٣	٥٢	٢٥٠	٢١	١٠٢	٢٧	١٣١	أقل من ٢٠٠	أقل من ٢٠٠
١٠٠	٤٨٣	٤١	١٩٨	٢٥	١٢٢	٢٤	١٦٣	أقل من ٢٥٠	أقل من ٢٥٠
١٠٠	٣٠٣	٣٨	١١٤	١٩	٥٩	٤٣	١٣٠	أقل من ٣٠٠	أقل من ٣٠٠
١٠٠	٢٣٤	٢٩	٦٨	٢٧,٣	٦٤	٤٣,٥	١٠٢	أقل من ٣٥٠	أقل من ٣٥٠
١٠٠	٣٠	٣,٦٧	١١	-	-	٦٣,٣	١٩	أقل من ٤٠٠	أقل من ٤٠٠
١٠٠	٢٩	٣,٦	٣١	٣,٦	٣١	٢٨	١١	أقل من ٤٠٠	أقل من ٤٠٠
١٠٠	٢٨٥	٨٤	١٤٧٨	٢٠	٨٨	٣٢	٩٦٩	المجموع	المجموع

جدول رقم (٤٨)  
اتجاهات المهجرين نحو مستقبل التهجير وذلك حسب الحالة الزاجية

الحالة الزاجية للمهجرين	الاتجاهات نحو التهجير		متزوج	%	أعزب	%	أرمل	%	مطلق	%	المجموع	%
	يرون أن تهجيرهم سيكون	يرون أن تهجيرهم مؤقت	لا يعرفون	المجموع	يرون أن تهجيرهم سيكون	يرون أن تهجيرهم مؤقت	لا يعرفون	المجموع	يرون أن تهجيرهم سيكون	يرون أن تهجيرهم مؤقت	لا يعرفون	المجموع
	٣٥٩	١٢١٤	٦٤٥	٢٢١٨	٪١٦	٪٥٥	٪٢٩	٪١٠٠	٣١٨	٪١٠٠	٣٠٣	٪١٠٠
	١٥٧	١٢٠	٤١	٣١٨	٪٤٩	٪٣٨	٪١٣	٪١٠٠	١٥٠	٪٤٩	٨٧	٪٤٩
	٣٣	٤٠	٧٩	١٥٢	٪٢٢	٪٢٦	٪٥٢	٪١٠٠	٦٩٩	٪٢٢	١٤٦١	٪٢٢
	٢٣٣٤	١٤٦١	٨٢٥	١٢٨٥	٪٢٣	٪٤٩	٪٢٧	٪١٠٠	٦٩٩	٪٢٣	١٤٦١	٪٤٩

جدول رقم (٤٩)  
انجاءات المهجرين نحو مستقبل تهجيرهم وذلك حسب الحالة المهنية

الانجاءات الحالة المهنية		بيرون التهجير سيعدم	%	بيرونه مؤقتا	%	لا يعرفون	%	المجموع	النسبة الكلية
العاملون ضمن مختلفة الماطلون عن العمل		٢٤٣	٪١٢	١١٣٧	٪٥٦	٦٤٥	٪٣٢	٢٠٢٥	٪١٠٠
		٤٥٦	٪٤٧٥	٣٢٤	٪٣٤	١٨٠	٪١٨٥	٩٦٥	٪١٠٠
		٦٩٩	٪٢٣٣٤	١٤٦١	٪٦٣٩	٨٢٥	٪٢٧٦	٢٩٨٥	٪١٠٠



جدول رقم (٥٠)  
كيف ينظر المهاجرون إلى مستقبل تمهجيرهم وذلك حسب مستويات دخلهم

النسبة الكلية	المجموع	%	لا يعرفون	%	ينظرون إلى التهجير مؤقتة	%	ينظرون إلى التهجير دائمة	فئات المهاجرين فئات الدخل
%/١٠٠	٣٦٣	%/١١	٤٠	%/٥٧,٤	٢٠٨	%/٣١,٦	١١٥	أقل من ٥٠ دينار
%/١٠٠	٥٦٤	%/٢٥	٢٤٢	%/٥٥	٣١٠	%/٢٠	١١٢	٥٠ - أقل من ١٠٠
%/١٠٠	٤٨٦	%/٣٠	١٤٤	%/٥٣	٢٥٨	%/١٧	٨٤	١٠٠ - أقل من ١٥٠
%/١٠٠	٤٨٣	%/٤٥,٦	٢١٩	%/٤١	١٩٩	%/١٣,٤	٦٥	١٥٠ - أقل من ٢٠٠
%/١٠٠	٤٨٣	%/٢١	١٠٠	%/٣٣	١٦٢	%/٤٦	٢٢١	٢٠٠ - أقل من ٢٥٠
%/١٠٠	٣٠٣	%/١٨	٥٥	%/٧١	٢١٤	%/١١	٣٤	٢٥٠ - أقل من ٣٠٠
%/١٠٠	٢٣٤	%/٤٩	١١٦	%/٢٦	٦٠	%/٢٥	٥٨	٣٠٠ - أقل من ٣٥٠
%/١٠٠	٣٠	%/٣٠	٩	%/٤٠	١٢	%/٣٠	٩	٣٥٠ - أقل من ٤٠٠
%/١٠٠	٣٩	-	-	%/٩٧,٥	٣٨	%/٦,٥	١٠	٤٠٠ فأكثر
%/١٠٠	٢٩٨٥	%/٢٧,٦	٨٢٥	%/٤٩	١٤٦١	%/٢٣,٤	٦٩٩	المجموع

جدول رقم (٥١)  
كيف ينظرون المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم وذلك حسب مستوياتهم التعليمية

النسبة الكلية	المجموع	٪	لا يعرفون	٪	ينظرون إلى التهجير كحالة مؤقتة	٪	ينظرون إلى التهجير كحالة دائمة	فئات المهجرين مستوى التعليم
٪١٠٠	٦٥٨	٪٦٤	٤٢١	٪٦	٤٠	٪٣٠	١٩٧	اممي ابتدائي اعدادي ثانوي جامعي دراسات عليا المجموع
٪١٠٠	١٣٨٨	٪٨٣	١١٦	٪٧٦٧	١٠٦٥	٪١٥	٢٠٧	
٪٣٠٠	٣٦٦	٪٣٠	١١٠	٪٣٣٤	١٢٢	٪٣٥	١٣٤	
٪١٠٠	٣٢٤	٪٣٥	١١٥	٪٣١	١٠٠	٪٣٣٦	١٠٩	
٪١٠٠	١٧١	٪٢٠	٣٤	٪٥٦	٩٦	٪٢٤	٤١	
٪١٠٠	٧٨	٪٣٧	٢٩	٪٤٩	٣٨	٪١٤	١١	
٪١٠٠	٢٩٨٥	٪٢٧٢	٨٢٥	٪٤٩	١٤٦١	٪٢٣٤	٦٩٩	

جدول رقم (٥٧)  
كيف ينظر المهجرون إلى مستقبل تهجيرهم ،  
وذلك حسب أمكنة إقامتهم الحالية

النسبة المئوية	المجموع	%	لا يعرفون	%	ينظرون إلى كحالة مؤقتة	%	ينظرون إلى كحالة دائمة	فئات المهجرين
								مكان الإقامة
١٠٠٪	٣١٨	٢٩,٥٪	٩٤	٢٦,٢١٪	١٩٧	٨,٤٪	٢٧	المدينة
١٠٠٪	٢٦٦٧	٢٧,٥٪	٧٣١	٤٧,٥٪	٢٦٤	٢,٥٪	٦٧٢	المخيم
١٠٠٪	٢٩٨٥	٢٨,٧٦٪	٨٢٥	٤٤٪	١٤٦١	٢٣,٤٪	٦٩٩	المجموع

جدول رقم (٥٣)  
المهجرون الذين يفكرون بالهجرة ثانية خارج الأردن

المهجرون	العدد	%
يفكرون بالهجرة حالياً	٥٧٠	١٩ر١%
لا يفكرون بذلك	٢٤١٥	٨٠ر٩%
المجموع	٢٩٨٥	١٠٠%

جدول رقم (٥٤)  
الأسباب الدافعة بالمهجريين إلى التفكير بالهجرة حالياً

الأسباب	العدد	%
عدم توفر العمل المناسب لهم في الأردن	١٤٥	٢٥ر٢%
عدم توفر إمكانيات كافية للمعيشة	٣٣٠	٥٧ر٨%
وجود أقارب لهم في منطقة الخليج	٨٥	١٥%
أسباب أخرى	١٠	٢%
المجموع	٥٧٠	١٠٠%

جدول رقم (٥٥)  
المهجرون الذين يفكرون بالهجرة حالياً وذلك حسب حالتهم الزوجية

الحالة الزوجية	يفكرون بالهجرة حالياً	%	لا يفكرون بالهجرة مرة أخرى	%	المجموع	النسبة الكلية
أعزب	٢١٥	٦٧ر٦%	١٠٣	٣٢ر٤%	٣١٨	١٠٠%
متزوج	٢٨٢	١٣%	١٩٣٠	٨٧%	٢٢١٢	١٠٠%
أرسل	٩	٣	٢٩٤	٩٧%	٣٠٣	١٠٠%
مطلق	٦٤	٤٢%	٨٨	٥٨%	١٥٢	١٠٠%
المجموع	٥٧٠	١٩ر١%	٢٤١٥	٨٠ر٩%	٢٩٨٥	١٠٠%

جدول رقم (٥٦)  
الخصائص السكنية للمهاجرين الفلسطينيين

الخصائص	النسبة المئوية	العدد	الخصائص	النسبة المئوية	العدد
ملكية السكن	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١٠٪	٥٧٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
خدمات المياه	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١٠٪	٥٧٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٥٪	٤٩٠٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٪	٤٦١	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
خدمات الإدارة	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١١٪	٦٣٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
وسائل التدفئة	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١١٪	٦٣٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
مراقب السكن	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١١٪	٦٣٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
التجهيزات المنزلية	١٠٠٪	٥٧٦٨	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	١١٪	٦٣٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨
	٨٨٪	٥٠٦٦	مستجيب	١٠٠٪	٥٧٦٨

نستنتج من الجدول أن أكثر من غالبية الأسر المهاجرة تفتقر مساكنها إلى الكثير من الخدمات الأساسية ، والتجهيزات الحديثة . وتوفر هذه الخدمات وتلك التجهيزات يقتصر فقط على نسبة قليلة نسبياً إذا ما قيسنا بالغالبة المظلمة للمساكن التي تفتقر لتلك الخدمات والتجهيزات الأمر الذي يوضح هذه المشكلة السكنية التي يعاني منها المهاجرون الفلسطينيون وبخاصة المقيمون منهم في المخيمات والناطق الفقيرة من المدن الأردنية الذين شكلوا نسبة كبيرة من عينة هذه الدراسة .



## تطور الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل

محمود معاري

دائرة الاجتماع - جامعة بيرزيت

تهدف هذه المقالة إلى دراسة الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل وتركز على تطور هذه الهوية خلال ثلاث مراحل رئيسية : ١٩٤٨ - ١٩٦٧ ، ١٩٦٧ - ١٩٧٣ و ١٩٧٣ وحتى اليوم . كما تتعرض المقالة إلى تغير الهوية في كل مرحلة .

قبل الخوض في جوهر الموضوع من الضروري تعريف القارئ بمجتمع هذه الدراسة . لقد كان من نتائج حرب ١٩٤٨ أن أقيمت إسرائيل في ١٥ أيار من تلك السنة على أكثر من ٦٠٠ كمساحة فلسطين وأن نزح عن تلك المناطق التي احتلتها إسرائيل حوالي ٦٠٠ ألف فلسطيني . لقد بلغ عدد الفلسطينيين الذين بقوا في إسرائيل ٦٠٠ ألف نسمة (١٣٦٪ من مجموع السكان في إسرائيل) في نهاية ١٩٤٩ ووصل إلى حوالي ٦٠٠ ألف نسمة (١٥٪ من مجموع السكان) سنة ١٩٨٣<sup>(١)</sup> . أما بالنسبة للسياسة الإسرائيلية تجاه هذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، فقد عملت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة على سلخ المواطنين الفلسطينيين عن بقية شعبهم الفلسطيني وأمتهم العربية ولم تعترف بهم جماعة (أو حتى أقلية) قومية بل اعتبرتهم "الأقليات" أو "غير اليهود" أو "الطوائف غير اليهودية" أو ، في أحسن الاحوال ، "العرب والدروز" .

وهكذا فإن أهم القضايا التي يواجهها الفلسطينيون في إسرائيل هي الهوية (Identity) التي عرفها ميلر على أنها "نمط الصفات الممكن ملاحظتها أو استنتاجها والتي تعرف الشخص لنفسه وللآخرين" . لقد ميز ميلر بين الهوية العامة الموضوعية (Objective public Identity) ، أي الشخص كما يراه الآخرون ، والهوية العامة الذاتية (Subjective Public Identity) ، أي الشخص كما يتصور أن الآخرين يرونه ، وهوية الذات (Self

(Identity أي الشخص كما يرى نفسه .<sup>(٣)</sup> هذه الدراسة تتناول هوية الذات ، حسب تعريف ميلر ، للفلسطينيين في إسرائيل وتركز على الجانب السياسي لها .

بالإضافة إلى العائلة والطائفة الدينية والمنطقة الجغرافية ينتمي الفلسطينيون في إسرائيل ، موضوعيا ، إلى ثلاث دوائر مهمة وهي الشعب الفلسطيني والأمة العربية وإسرائيل . في حين أن الانتفاء إلى الأمة العربية ، وخصوصا إلى الشعب الفلسطيني ، يرجع إلى التاريخ المشترك واللغة والثقافة وربما الطموحات السياسية المشتركة ، فإن "انتفاءهم" إلى إسرائيل يرجع لكونهم ، قانونيا ، مواطنين في إسرائيل ويحملون الجنسية الإسرائيلية ، على الرغم من أن إسرائيل هي دولة ذات طابع يهودي - صهيوني .<sup>(٣)</sup> من هنا فإن الهوية السياسية للمواطن الفلسطيني في إسرائيل تتكون من ثلاث هويات فرعية هي :

- الهوية الوطنية : شعور الانتفاء إلى الشعب الفلسطيني .
- الهوية القومية : شعور الانتفاء إلى الأمة العربية .
- الهوية المدنية : شعور المواطنة في إسرائيل .

كما أن هوية أي شخص أو جماعة هي عرضة للتغير من فترة إلى أخرى ، كذلك فإن هوية الفلسطينيين في إسرائيل قد مرت خلال ثلاث مراحل رئيسية ، تميزت كل مرحلة بسيطرة إحدى (أو تركيبة من) الهويات الفرعية المذكورة .

أما هذه المراحل فهي :

١ - ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (عربي إسرائيلي)

٢ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (عربي)

٣ - ١٩٧٣ وحتى اليوم (عربي فلسطيني)

١ - ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (عربي إسرائيلي)

كان من أهم نتائج حرب ١٩٤٨ عزل الفلسطينيين العرب الذين بقوا في إسرائيل عن العالم العربي وخصوصا عن بقية شعبيهم الفلسطيني في الضفة الغربية ، التي ضمت فيما بعد إلى الأردن ، وقطاع غزة ، الذي وضع تحت الإدارة المصرية . كذلك فقد كان هؤلاء الفلسطينيون بدون قيادة قطرية ، وذلك لأن النخب الاجتماعية المختلفة (السياسية ، الاقتصادية ، التعليمية والدينية) المتمركزة في المدن كانت قد نزحت خلال الحرب .

منذ البداية شددت السلطات الإسرائيلية سيطرتها على المواطنين العرب . أما أهم الوسائل التي استخدمتها السلطات من أجل ذلك فقد كان الحكم العسكري الذي استمر حتى سنة ١٩٦٦ . بموجب الأنظمة العسكرية قُسمت القرى العربية إلى عدد من "المناطق



المغلقة" ومنع السكان العرب من التنقل بين هذه المناطق إلا بتصريح من الحاكم العسكري . لقد أضعف الحكم العسكري الاتصال بين القرى العربية ومنع ظهور أي تنظيم عربي مستقل . وبالإضافة إلى فرض الحكم العسكري فقد طبقت إسرائيل على المواطنين العرب نفس السياسة الاستعمارية القديمة ، سياسة "فرق تسد" . لقد شجعت الانقسامات الداخلية ودعمت الهويات التقليدية الضيقة (المحلية ، الحمايلية ، والدينية) بهدف إضعاف ، أو إعاقه نمو الهوية الوطنية أولا والهوية القومية ثانيا . إن سياسة "فرق تسد" كانت وراء الأنظمة العسكرية المختلفة وخاصة تقسيم القرى العربية إلى "مناطق مغلقة" . كذلك تنعكس هذه السياسة في ممارسات الأحزاب الصهيونية في الوسط العربي ، حيث تقوم هذه الأحزاب وخاصة حزب مباي (فيما بعد "العمل" ثم "التجمع") بتشكيل قوائم عربية مرتبطة بها لخوض انتخابات الكنيست . أما المرشحون في هذه القوائم فهم كما لاحظ لاندوا<sup>(١)</sup> مهمون فقط في إطارهم المحلي والعائلي ، ومدعومون من قبل الأحزاب السياسية اليهودية لأغراض صيد الأصوات فقط . فأهميتهم ليست واسعة قطريا<sup>(٢)</sup> . كذلك فإن تشكيل أكثر من قائمة عربية واحدة<sup>(٣)</sup> مرتبطة مع نفس الحزب قد "أصاب عصافورين بحجر واحد" : اصطيد الأصوات العربية وتعزيز الانقسامات الداخلية .

بالإضافة إلى تعزيز الفرة بين السكان العرب في المناطق المختلفة وبين الحمايل في نفس المنطقة أو القرية فقد عملت السلطات على تعزيز الانقسامات الطائفية أيضا . إن الاعتراف بالدروز كطائفة دينية مستقلة سنة ١٩٥٧ وإقامة محاكم درزية منفصلة سنة ١٩٦٢ وكذلك تشكيل قوائم عربية على أسس طائفية<sup>(٤)</sup> هي مؤشرات لهذه السياسة .

كما تقدم يتضح أن السلطات الإسرائيلية ، وفي مقدمتها الحكم العسكري ، قد انتهجت سياسة "فرق تسد" بين السكان العرب ، فعززت الهويات التقليدية الضيقة وشجعت شعور الانتهاء الى الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . إن سياسة تعزيز الانقسامات الداخلية ، بالإضافة الى عزل الفلسطينيين في اسرائيل عن بقية الشعب الفلسطيني والامة العربية وكذلك الشعور بالأس والاحباط عند أبناء هذه الاقلية بسبب "نكبة ١٩٤٨" ، قد عززت الولاء إلى دوائر انتهاء ضيقة وخصوصا الحمولة . أما غو هذه الهويات الضيقة فقد أضعف الهويتين الأكثر شمولية ، الهوية الوطنية والهوية القومية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فإن ذلك قد زاد من تقبل المواطنين العرب للأمر الواقع ، بما في ذلك رؤية أنفسهم من خلال منظار السلطة الحاكمة . لو سئل المواطنون العرب عن هويتهم في هذه الفترة لأجاب قسم كبير منهم أنهم "عرب إسرائيليون" أو حتى "إسرائيليون" .

٢ - ١٩٦٧ - ١٩٧٣ (عربي)

مع أن الهوية الاسرائيلية أو "العربية - الإسرائيلية" ، أي الرغبة في الاندماج في المجتمع الاسرائيلي ، قد سيطرت بشكل عام في المرحلة الاولى ، إلا أنه في أواخر هذه المرحلة ، ومع تصاعد الحركة القومية العربية بزعامة الرئيس المصري جمال عبد الناصر ، بدأت تتجدد بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل الهوية القومية العربية . تمثل ذلك بظهور حركة "الأرض" في أوائل الستينات ، وهي حركة قومية عربية آمنت بالوحدة العربية والناصرية ودعت إلى أن "للفلسطينيين الحق في تقرير مصيرهم في نطاق الأمانى العليا للأمة العربية" . لقد فسر حبيب قهوجي ، وهو أحد مؤسسي الحركة ، العبارة الأخيرة إذ قال : "كنا نقصد بعبارة (في نطاق الأمانى العليا للأمة العربية) أن نؤكد على وحدة المصريين شتى أقطار الوطن العربي وعلى قومية القضية ، فالقضية في رأينا فلسطينية بقدر ما هي قومية وقومية بقدر ما هي فلسطينية" .<sup>(٣)</sup> أما بالنسبة لمصير حركة الأرض فقد أصدر وزير الدفاع الاسرائيلي أمرا بحلها سنة ١٩٦٥ حال إعلانها عن نفسها كت تنظيم سياسي .

مع ابتداء المرحلة الثانية تعمقت الهوية القومية للعرب في إسرائيل بفضل حدثين رئيسيين هما إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ ونشوب حرب حزيران سنة ١٩٦٧ ، بالنسبة للحكم العسكري فقد كان إلغاؤه جزءاً من سياسة معلنة جديدة تهدف إلى "دمج" المواطنين العرب في حياة الدولة . إن إلغاء الحكم العسكري ، وخصوصاً قيود التنقل بين القرى العربية ، قد نشط الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين القطاعات المختلفة مما زاد من وعي المواطنين العرب لمشاكلهم المشتركة وخصوصاً مصادرة الأراضي وسياسة التمييز القومي التي تمارسها السلطات ضدهم في الميادين المختلفة . أما حرب حزيران سنة ١٩٦٧ فقد أنهت العزلة التي فرضت على العرب في إسرائيل منذ ١٩٤٨ إذا أنها فتحت الطريق أمامهم للاختلاط مع أبناء شعبهم في المناطق المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة) وللتعرف من خلال هؤلاء على التيارات الفكرية السائدة في العالم العربي .

إن ازدياد الاتصال والتفاعل بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم قد أنعش هويتهم الوطنية الفلسطينية وعمق هويتهم القومية العربية . في بحث أجري قبل وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وجد أن ترتيب الهويات بالنسبة للعرب في إسرائيل قبل الحرب كان (من الأقوى الى الأضعف) : إسرائيلي ، عربي - إسرائيلي ، عربي وأخيراً فلسطيني . أما بعد الحرب فقد أصبح الترتيب : عربي ، عربي - إسرائيلي ، فلسطيني ، وأخيراً إسرائيلي .<sup>(٤)</sup>

إن هيمنة الهوية القومية في هذه المرحلة قد رافقها انتعاش تدريجي في الهوية الوطنية الفلسطينية . لقد عبر شموئيل طوليدانو ، مستشار رئيس الحكومة للشؤون العربية ، عن

هذا التحول في هوية العرب في إسرائيل عندما صرح في ديسمبر ١٩٦٩ : "حسب تقديرنا يتطور الآن خلاف في المراكز السكانية العربية بين عرب وطنيين وبين عناصر إيجابية (أي متعاونة - المؤلف) ٠٠٠ من الآن فصاعدا ، ستعمل الحكومة وأجهزة الدولة المختلفة كل ما في وسعها لمساعدة هذه العناصر الإيجابية ، ومن ناحية أخرى سنحارب حتى النهاية كل القوى الوطنية . . . سنعمل على إيجاد وضع فيه يكون العربي الوطني منبوذا في قريته" <sup>(١)</sup>.

إن كان المواطنون العرب في المرحلة الأولى يعرفون أنفسهم أولا كإسرائيليين أو عرب - إسرائيليين رغبة منهم في إظهار المشترك بينهم وبين السكان اليهود وتسهيل اندماجهم في المجتمع الاسرائيلي ، فقد تحولوا في هذه المرحلة إلى تعريف أنفسهم كعرب في الدرجة الأولى والتركيز على انتمائهم المميز لإبراز خصوصيتهم القومية واختلافهم عن الأغلبية اليهودية في إسرائيل . كذلك فقد بدأ ينتعش في هذه المرحلة الانتفاء الفلسطيني متمثلا بانضمام عدد من الشباب العرب إلى حركة المقاومة واعتقال بضع مئات آخرين بنهم أمنية وتصريح البعض علانية أنهم جزء من الشعب العربي الفلسطيني .

### ٣ - بعد ١٩٧٣ (عربي فلسطيني)

إن الهوية الوطنية الفلسطينية التي انتعشت في أعقاب حرب حزيران ١٩٦٧ قد تعززت بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ . لقد حدث ذلك بفضل تطورات خارجية وأخرى داخلية . أما اهم التطورات الخارجية فهي :

أ - حرب أكتوبر التي لم تنته بفوز إسرائيلي ساحق ، وإنما بنوع من التعادل ، وذلك على عكس الحروب السابقة التي شنتها إسرائيل ضد الدول العربية . لقد حطمت هذه الحرب الأسطورة القائلة بأن "الجيش الاسرائيلي لا يقهر" وجددت ثقة العرب بأنفسهم وبقدرتهم .

ب - اتساع الاعتراف الدولي بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وبمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد لهذا الشعب . لقد انعكس هذا الاعتراف بعدد من القرارات المؤيدة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قبول منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٧٤ عضوا مراقبا في الامم المتحدة .

ج - المجازر التي ارتكبتها بعض العرب ضد الشعب الفلسطيني . لقد بدأت هذه المجازر في "أيلول الأسود" ١٩٧٠ في الأردن ثم انتقلت منذ منتصف السبعينات إلى لبنان حيث نفذت عدة مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا ١٩٨٢ التي ارتكبتها عصابات الكتائب بدعم من الجيش الإسرائيلي . إن تخاذل الأنظمة العربية ووقوفها موقف المتفرج من هذه المجازر ومن الاعتداءات الإسرائيلية

المتكررة على الفلسطينيين في لبنان قد عمق بين العرب في إسرائيل شعور الانتهاء إلى الشعب العربي الفلسطيني .

د - تشدد السلطات بتطبيق سياسة "اليد الحديدية" ضد جماهير الشعب الفلسطيني . لقد تمثلت هذه السياسة بتطبيق العقوبات الجماعية وهدم البيوت والقمع والإبعاد في المناطق المحتلة وبتصعيد الاعتداءات الإسرائيلية على نخبات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان . من المعروف أن هذه السياسة قد انتهجتها حكومات التجمع "العمالي" ثم تشددت بتطبيقها حكومات الكتتل اليميني منذ ١٩٧٧ ووصلت ذروتها في الغزو الاسرائيلي لجنوب لبنان منذ ١٩٨٢ وما تبع ذلك من ممارسات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني هناك .

أما بالنسبة للتطورات الداخلية ، وهي تطورات تتعلق مباشرة بالفلسطينيين في إسرائيل ، فأمهمها تصاعد تغير البنية الطبقية لهذا الجزء من الشعب الفلسطيني ، إحياء الحكومة لمشروع تهويد الجليل ، أو "تطوير" الجليل كما يحلو للمسؤولين الاسرائيليين تسميته ، وظهور تنظيمات قطرية متعددة .

أ - تغير البنية الطبقية :

إن أهم التغيرات التي حدثت في البنية الطبقية للفلسطينيين العرب في اسرائيل هو تحول المزارعين العرب إلى طبقة عاملة ، هذا التحول بدأ منذ أواخر الفترة الأولى إلا أنه تصاعد في الفترة الأخيرة ، ففي حين أن نسبة العاملين في الزراعة من مجموع الأيدي العاملة العربية كانت ٥٠٪ سنة ١٩٥٥ انخفضت هذه النسبة إلى ٤٠٪ سنة ١٩٦٥ و ٢٠٪ سنة ١٩٧٣ و ١٠٪ سنة ١٩٨٣ . بالمقابل ارتفعت نسب العاملين العرب في القطاعات الأخرى ولا سيما في البناء والصناعة والمواصلات حيث ارتفعت نسبة العمال العرب في هذه القطاعات معاً من حوالي ٣٠٪ سنة ١٩٥٥ إلى ٤٨٪ سنة ١٩٨٣ . كذلك ارتفعت نسبة العمال العرب ، المصنفين في الإحصائيات الرسمية "فنيين" أو غير فنيين ، حتى وصلت ٥٣٪ من مجموع الأيدي العاملة العربية سنة ١٩٨٣ .<sup>(١)</sup> لقد تحول أغلب المزارعين العرب إلى عمال في المدن اليهودية بفضل سببين رئيسيين :

السبب الأول : هو تقلص حصة الأسرة الواحدة من الأراضي الصالحة للزراعة بسبب مصادرة الحكومة للقسم الأكبر من الأراضي العربية ، بالإضافة إلى تفتت الملكية الناتج عن تقسيمها بين الإخوة الورثة .

والسبب الثاني : هو انخفاض الانتاج الزراعي بسبب تخلف الزراعة العربية التي ما زالت في الأساس زراعة موسمية وبعيلة ، ففي الفترة ١٩٧٦/١٩٧٥ كان معدل إنتاج المزارع العربي حوالي ١٦٪ فقط من معدل إنتاج المزارع اليهودي وكانت زراعة الري

تشكل ٨٪ من أراضي المزارعين العرب مقابل ٤٣٪ من أراضي المزارعين اليهود.<sup>(١١)</sup> لقد عملت الحكومة الإسرائيلية والمؤسسات الصهيونية الأخرى ، وخصوصا الوكالة اليهودية والصندوق القومي اليهودي ، على إبقاء الزراعة العربية متخلفة ، فقد حرمت المزارعين العرب من المساعدات المالية والفنية المختلفة التي تقدمها للمزارعين اليهود ، وفي كثير من التجمعات العربية منعت المزارعين العرب من استعمال الري في الزراعة.<sup>(١٢)</sup>

إن تحول المزارعين العرب إلى عمال قد أضعف القيم التقليدية التي كانت سائدة ، فتفككت الأسرة الممتدة وفقد وجهاء الحماثل والزعماء التقليديون كثيرا من سيطرتهم وضعف الانتباه إلى دوائر عملية ضيقة كالحمولة والطائفة والقرية وتعزز بالمقابل الانتباه إلى الوطن الواسع . كذلك فإن استيعاب العمال العرب في المدن اليهودية قد ساهم في تعزيز هويتهم الوطنية وذلك عن طريق اختلاطهم اليومي مع اليهود وتعرضهم إلى بعض مظاهر التمييز العنصري ضد العرب على الصعيدين الرسمي والشعبي مثل ملاحقة الشرطة لهم مع تصاعد أعمال المقاومة الفلسطينية وازدياد التوتر على الحدود ، والفروق في الأجور وظروف العمل بشكل عام بينهم وبين العمال اليهود ، وسماعهم المتكرر لعبارات نابية معادية للعرب من بعض اليهود (مثل "عربوش" ، "عربي قدر" و"عمل عربي") .

#### ب - مشروع تهويد الجليل :

بعد قيام إسرائيل تركز ٥٨٪ من العرب الباقين فيها في منطقة الجليل . كذلك شكل المواطنون العرب أغلبية (٦٣٪) في هذه المنطقة.<sup>(١٣)</sup> هذه الحقيقة أقلقت السلطات الإسرائيلية التي رأت في عروبة الجليل "خطرا ديمغرافيا" على مستقبل "دولة اليهود" . لذلك فقد أقرت السلطات منذ أواسط الخمسينات مشروع تهويد الجليل الذي هدف إلى تغيير التركيب الديمغرافي لسكان الجليل بحيث يصبح اليهود أغلبية في المنطقة . لتنفيذ هذا المشروع قامت السلطات الإسرائيلية بمصادرة مساحات كبيرة من الأراضي العربية وبناء العديد من المستوطنات عليها كان أهمها ثلاث مدن بنيت وسط تجمعات عربية مكتظة . ففي أواسط الخمسينات بنيت "الناصره العليا" بجوار مدينة الناصرة العربية وفي الستينات بنيت "معلوت" بجانب قرية ترشيحا و "كرمئيل" وسط تجمع عربي يضم قرى الرامة ونحف والبعنة ودير الأسد ومجد الكروم .

بعد حرب حزيران ١٩٦٧ حدث تراجع مؤقت بتطبيق مشروع تهويد الجليل بسبب توجيه الجهود الاستيطانية إلى المناطق المحتلة حديثا (الضفة الغربية وقطاع غزة) . لكن السلطات جددت منذ أواسط السبعينات نشاطها الاستيطاني في الداخل فأحييت مشروع تهويد الجليل وأعلنت عن مصادرة ، أو عن نيتها مصادرة ، مساحات كبيرة من الأراضي العربية . وفي شهر شباط ١٩٧٦ تلقى رؤساء المجالس المحلية لقرى سخنين وعرابة ودير

حنا رسائل متشابهة من شرطة المنطقة تنصّ على منع السكان من الدخول إلى منطقة "الملل" ، المعروفة بالقاموس العسكري "منطقة رقم ٩" ، الأمر الذي يعني اقتطاع ما مساحته ١٣٥٠٠ دونم بعضها مزروعة بالمزروعات الشتوية وبعضها مشجرة .<sup>(١٤)</sup> أمام خطر المصادرة والتهويد زاد تضامن المواطنين العرب وتعزّز انتمائهم إلى الشعب العربي الفلسطيني ، فبعد وقت قصير من تبليغ أهالي سخنين وعرابة ودير حنا بنية الحكومة مصادرة أراضيهم في منطقة "الملل" تحوّلت القرى الثلاث ، كما سنرى ، إلى أهم مراكز الانتفاضة في يوم "الأرض" .

بالنسبة لمدى نجاح السلطات في تهويد الجليل كان ذلك نجاحا محدودا . على الرغم من بناء عشرات المستوطنات في الجليل إلا أن العرب ما زالوا يشكلون نصف سكانه بفضل نسبة التكاثر الطبيعي العالية بين العرب وعزوف اليهود عن العيش في مناطق ريفية ، أو شبه ريفية . خصوصا إذا كانت مجاورة للعرب .

#### ج - ظهور تنظيمات قطرية :

منذ أوائل السبعينات بدأت تتبلور قيادات وتنظيمات قطرية بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل تدافع عن حقوقهم وتقاوم سياسة التمييز العنصري التي تمارسها السلطات ضدهم . يمكن التمييز بين نوعين رئيسيين لهذه التنظيمات حسب توجهاتها الأيديولوجية : تنظيمات اندماجية وأخرى غير اندماجية .

التنظيمات الاندماجية تعترف بدولة إسرائيل ومؤسساتها وقوانينها ، تعتبر المواطنين العرب جزءاً من هذه الدولة وتصرّ على ضرورة بقائهم فيها ، وتهدف إلى دمجهم في حياة الدولة عن طريق منحهم حقوق "قومية ومدنية" متساوية . لتحقيق هدف الاندماج فإن هذه التنظيمات تدعو إلى إلغاء كل مظاهر التمييز العنصري ضد الفلسطينيين العرب في إسرائيل . إن أهم هذه التنظيمات الاندماجية هي لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة .

تأسست لجنة رؤساء السلطات المحلية العربية سنة ١٩٧٠ لمعالجة القضايا المحلية في الدرجة الأولى ، ولكن سرعان ما اتسعت اهتماماتها لتشمل القضايا القطرية ، أي المشاكل الأساسية والمشتركة التي يعاني منها المواطنون العرب . لقد قابلت اللجنة في ١٩٧٦/٥/٢٤ رئيس الحكومة إسحق رابين وقدمت له مذكرة طالبت فيها بتحقيق المساواة التامة بالنسبة للمواطنين العرب بما في ذلك الاعتراف بهم أقلية قومية . كذلك تضمنت المذكرة إلغاء أوامر مصادرة الأراضي ، إقامة لجنة تحقيق في أحداث يوم الأرض ، تخصيص ميزانيات أكبر لشؤون التعليم والتطوير في القرى العربية ، وضع ممتلكات الوقف

الإسلامي تحت إشراف السلطات المحلية ، "وإلغاء الدوائر العربية في الوزارات والدوائر الرسمية ، هذه الدوائر التي تعتبر رمزاً للتمييز وتعرقل اندماج العرب في حياة الدولة :<sup>(١٧)</sup> أما الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة فقد تأسست سنة ١٩٧٧ من الحزب الشيوعي الإسرائيلي (راخ) ومنظمة "الفهود السود" ورؤساء سلطات محلية عربية ولجنة المبادرة الدرزية وأوساط أخرى . لقد جاء في برنامج الجبهة أن الجبهة ستعمل "من أجل المساواة في الحقوق القومية والمدنية للجماهير العربية في إسرائيل" . كذلك جاء في البرنامج أن الجبهة ستعمل "من أجل السلام العادل والثابت بين دولة إسرائيل والدول العربية . تعمل قائمة الجبهة على تغيير السياسة الإسرائيلية الرسمية ولمنع حرب جديدة ولاستئناف عقد مؤتمر جنيف باشتراك جميع الأطراف المعنية بالنزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية . ومن أجل حدود سلام معترف بها وأمنة بين دولة إسرائيل والدول العربية . وتكون هذه الحدود خط الرابع من حزيران ١٩٦٧ التي على إسرائيل الانسحاب إليها . ومن أجل الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة إلى جانب دولة إسرائيل ذات السيادة . . . .<sup>(١٨)</sup> لقد فازت الجبهة بخمسة مقاعد (من مجموع ١٢٠) في انتخابات الكنيست سنة ١٩٧٧ وبأربعة مقاعد في انتخابات ١٩٨١ وانتخابات ١٩٨٤ .

أما التنظيمات غير الاندماجية فلا تعترف "بالكيان الصهيوني" ولا تتعاون مع السلطات الحكومية ، وكتعبير لذلك فهي ترفض المشاركة في الانتخابات البرلمانية . إن أهم هذه التنظيمات هي حركة "أبناء البلد" التي تأسست في أوائل السبعينات ، في الأصل كقائمة انتخابية لمجلس محلي أم الفحم ثم أقيمت قوائم انتخابية محلية مشابهة ، تحمل أسماء مختلفة ، في قرى عربية عديدة في المثلث والجليل . إن ظهور حركة أبناء البلد كقوائم انتخابية للسلطات المحلية العربية وعدم بناء تنظيم قطري مركزي يرجع إلى تخوف أعضاء الحركة من المصير الذي وصلت إليه حركة "الأرض" في أواسط الستينات ، عندما أصدر وزير الدفاع أمراً بحلها حال إعلانها عن نفسها كتتنظيم سياسي .<sup>(١٩)</sup> مع أن أبناء البلد هي مجموعة من الحركات المحلية الصغيرة إلا أن هنالك تنسيقاً بين هذه الحركات وخطوطاً أيديولوجية عريضة متفق عليها فهي تركز على "أن الإنجاز التام للحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وتحرر الجماهير اليهودية الاجتماعي . . . لا يتم إلا بتحقيق النضال لهمة توحيد الوطن وإقامة النظام الاشتراكي الذي يضمن الحقوق الوطنية لشعبنا والحقوق القومية للجماهير اليهودية دون أي شكل من التمييز" .<sup>(٢٠)</sup> تختلف حركة أبناء البلد عن حركة الأرض في أن الأخيرة كانت حركة قومية عربية بينما أبناء البلد هي حركة وطنية فلسطينية تؤمن "أن الجماهير الفلسطينية في إسرائيل تمثل جزءاً من الشعب الفلسطيني ونضالها يمثل جزءاً من مجمل النضال الفلسطيني" .<sup>(٢١)</sup> وأن أي حل مرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن يأخذ بعين الاعتبار "الحقوق الوطنية والديمقراطية للجماهير

الفلسطينية في إسرائيل".<sup>(٢٢)</sup> بعكس التنظيمات الاندماجية التي تدعو الفلسطينيون في إسرائيل ، بصفتهم مواطني الدولة ، إلى المشاركة في الانتخابات البرلمانية بهدف التأثير على السياسة الإسرائيلية فإن حركة أبناء البلد تدعو إلى مقاطعة هذه الانتخابات كتعبير لعدم اعترافها بالدولة الصهيونية ومؤسساتها . أما بالنسبة لشعبية هذه التنظيمات فإن التنظيمات الاندماجية ، ممثلة بلجنة رؤساء السلطات المحلية العربية والجهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، هي الأكثر نفوذا بين الجماهير العربية في إسرائيل .

هنالك أيضا تنظيمات عربية تشكل ساحات صراع بين الجبهة وبين حركة أبناء البلد أهمها اللجان الطلابية العربية في الجامعات الإسرائيلية واللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي . أولى لجان الطلاب العرب تأسست سنة ١٩٥٩ في الجامعة العبرية في القدس لحل المشاكل الخاصة التي تواجه الطلاب العرب في تلك الجامعة كمشاكل السكن والعمل والتكيف لحياة الجامعة . إلا أنه كانت للجنة اهتمامات سياسية أيضا فقد عقدت اجتماعات احتجاجية واشتركت في عدة مظاهرات ضد تطبيق الحكم العسكري (قبل ١٩٦٦) ومصادرة الأراضي والاعتقالات الإدارية . في أوائل السبعينات أقيمت لجان مشابهة للطلاب العرب في جامعات حيفا وتل أبيب وبارايلان ومعهد "التخنيون" . عملت هذه اللجان على توثيق العلاقة بينها فأقامت اتحاد لجان الطلاب العرب سنة ١٩٧٥ الذي تحول إلى الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب سنة ١٩٧٧ . لقد قام الاتحاد ، مثله مثل لجان الطلاب في الجامعات المختلفة ، بنشاطات سياسية متعددة فشارك في النضال ضد سياسة التمييز العنصري المتمثلة بمصادرة الأراضي وضد الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة .

منذ ١٩٧٧ تنافست كتلتان على السيطرة على الاتحاد القطري للطلاب الجامعيين العرب وعلى لجان الطلاب العرب الفرعية وهما جبهة الطلاب العرب ، وهي كتلة طلابية بقيادة الحزب الشيوعي ، والحركة الوطنية التقدمية ، وهي امتداد لحركة أبناء البلد . لقد سيطرت الجبهة على الاتحاد القطري منذ تأسيسه وعلى اللجان الطلابية الفرعية أيضا في أغلب الأحيان (سيطرت الحركة الوطنية على لجنة الطلاب العرب في الجامعة العبرية سنة ١٩٧٨ وعلى لجنة الطلاب العرب في جامعة بئر السبع سنة ١٩٨٠) . منذ ١٩٨٤ توحدت جبهة الطلاب العرب والحركة الوطنية التقدمية في كتلة واحدة أمام "خطر" الحركة التقدمية للسلام ، وهي قائمة عربية يهودية ظهرت في الانتخابات البرلمانية الأخيرة التي لم تجتز النصاب القانوني في انتخابات الاتحاد القطري أو أي من اللجان الطلابية الفرعية .

أما بالنسبة للجنة القطرية للدفاع عن الأراضي فقد تأسست في أوائل ١٩٧٥ بهدف مقاومة مصادرة الأراضي العربية . أقيمت هذه اللجنة كت تنظيم شعبي بمبادرة الحزب



الشيوعي الإسرائيلي وانضمت إليها قطاعات أخرى مثل أبناء البلد وعناصر مستقلة . مع أن أغلب أعضاء اللجنة كانوا دائما من مؤيدي الحزب الشيوعي ، فيما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة ، إلا أن اللجنة شكلت أحيانا ساحة صراع بين الجبهة وأبناء البلد . في سنة ١٩٧٦ ، وقبيل يوم الأرض ، رفضت اللجنة طلب ممثلي أبناء البلد القيام بمظاهرة جماهيرية أمام الكنيست ، وبدل ذلك قررت بالأغلبية دعوة الفلسطينيين العرب في إسرائيل إلى القيام بإضراب شامل في "يوم الأرض" ، الذي تقرر أن يكون في ٣٠ آذار من تلك السنة . لقد استجابت الجماهير العربية لهذا القرار ، ولأول مرة عمّ الإضراب كل المدن والقرى العربية . لقد رافق الإضراب الشامل مظاهرات صاخبة في أغلب التجمعات العربية كان أعنفها في قرى سخنين وعرابة ودير حنا في الجليل حيث منع السكان قبل ذلك بشهر ونصف من دخول أراضيهم في منطقة "المل" . لقد احضرت السلطات قوات كبيرة من الشرطة وحرس الحدود لكسر الإضراب ولتفريق المظاهرات ، الأمر الذي أدى إلى استشهاد ستة وجرح عشرات من المتظاهرين العرب برصاص قوات "الأمن" الإسرائيلية . منذ ذلك التاريخ أصبح يوم الأرض مناسبة وطنية ورمزا لتمسك الإنسان الفلسطيني بأرضه ووطنه .

لقد أوضحنا أنه في العقد الأخير حدثت هنالك عدة تطورات ، بعضها خارجية وأخرى داخلية ، عملت على تعزيز الهوية الوطنية الفلسطينية بين الفلسطينيين العرب في إسرائيل . انعكس ذلك في تغيير نمط تصويت العرب في انتخابات الكنيست (البرلمان الإسرائيلي) منذ ١٩٧٣ . في حين أن القوائم العربية المرتبطة بالسلطة قد فازت خلال العقد الأول والثاني لقيام إسرائيل بالنصيب الأكبر من الأصوات العربية فإن الحزب الشيوعي (فيما بعد الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة) قد تقدم قليلا على (أو على الأقل تعادل مع) القوائم العربية في انتخابات ١٩٧٣ وفاز عليها فوزا ساحقا منذ ١٩٧٧ فأصبح أكثر الأحزاب والقوائم الانتخابية نفوذا بين الجماهير العربية . في انتخابات الكنيست سنة ١٩٥٥ ، مثلا ، فازت القوائم العربية بـ ٥٨٪ وفاز الحزب الشيوعي بـ ١٦٪ من الأصوات العربية ، أما في انتخابات الكنيست سنة ١٩٨١ فقد انعكست الصورة إذ فازت القوائم العربية بـ ١٣٪ والجبهة بـ ٣٨٪ «انظر الجدول» .

جدول  
توزيع الأصوات العربية في انتخابات الكنيست بين القوائم  
المختلفة (نسب مئوية)<sup>(١)</sup>

الأحزاب الصهيونية الأخرى	القوائم العربية	حزب التجمع <sup>(٢)</sup>	القائمة التقدمية	الحزب الشيوعي أو الجبهة	نسبة المصوتين من مجموع أصحاب حق التصويت	الكنيست
١٦	٥٢	١٠		٢٢	٧٩	الكنيست الأولى في ١٩٤٩/١/٢٥
١٢	٥٥	١٧		١٦	٨٦	الكنيست الثانية في ١٩٥١/٧/٣٠
٦	٥٨	٢٠		١٦	٩٢	الكنيست الثالثة في ١٩٥٥/٧/٢٦
١٠	٥٩	٢٠		١١	٨٩	الكنيست الرابعة في ١٩٥٩/١٢/٣
٧	٤٦	٢٥		٢٢	٨٦	الكنيست الخامسة في ١٩٦١/٨/١٥
١٤	٤٣	١٩		٢٤	٨٨	الكنيست السادسة في ١٩٦٥/١١/٢
١٥	٤١	١٤		٣٠	٨٢	الكنيست السابعة في ١٩٦٩/١٠/٢٨
١٧	٣٦	١٠		٣٧	٨٠	الكنيست الثامنة في ١٩٧٣/١٢/٣١
١٩	٢٢	٩		٥٠	٧٦	الكنيست التاسعة في ١٩٧٧/٥/١٧
٢٣	١٣	٢٦		٣٨	٧٠	الكنيست العاشرة في ١٩٨١/٦/٣٠
٢٥	-	٢٤	١٨	٣٣	٧٢	الكنيست الحادية عشرة في ١٩٨٤/٧/٢٣

(١) "التجمع" يعني أحزاب مباي ومبام وأحدوت هعفودا .

على الرغم من أن مطالب الجبهة بالنسبة للجماهير العربية في إسرائيل تميل إلى الدّمج ، أي منح المواطنين العرب حقوقاً قومية ومدنية متساوية ودمجهم في حياة الدولة ، فإن زيادة التصويت إلى الجبهة هي مؤشر لازدياد الوعي الوطني الفلسطيني وذلك بسبب موقف الجبهة الثابت من القضية الفلسطينية ، فهي لا تزال تصر على ضرورة "الاعتراف بحق الشعب العربي الفلسطيني في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة إلى جانب دولة إسرائيل ، وعقد مؤتمر دولي برعاية هيئة الأمم المتحدة وباشتراك كل الأطراف المتعلقة بالنزاع بما في ذلك إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني ، وكذلك الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ودول أخرى" .<sup>(٣)</sup> كذلك فانخفاض نسبة المصوتين العرب من مجموع أصحاب حق التصويت قد يكون مؤشراً آخر لازدياد الوعي الوطني الفلسطيني ، لا سيما وأن هنالك جماعات أهمها "أبناء البلد" تدعو المواطنين العرب إلى مقاطعة الانتخابات للكنيست كتعبير لعدم الاعتراف "بالكيان الصهيوني" . وفي حين أن

٨٦٪ من أصحاب حق التصويت العرب قد مارسوا حقهم في التصويت سنة ١٩٥١ فإن نسبة التصويت قد انخفضت الى ٧٠٪ سنة ١٩٨١ وإلى ٧٢٪ سنة ١٩٨٤ .

في الانتخابات للكنيست الأخيرة التي جرت في تموز ١٩٨٤ اختفت تماماً القوائم العربية المرتبطة بالأحزاب الصهيونية . إن ذلك يعكس فشل القيادة التقليدية التي ارتكزت على أطر ضيقة ، أهمها العائلة والطائفة والمنطقة الجغرافية ، وفشل السياسة الإسرائيلية التي دعمت هذه القيادة . بالمقابل ظهرت في الانتخابات الأخيرة قائمة جديدة منافسة للجبهة هي "القائمة التقدمية للسلام" . على الرغم من أن القاسم المشترك لزعماء هذه القائمة هو معاداة الحزب الشيوعي والجبهة إلا أنه يمكن القول بأن للقائمة التقدمية أيضاً توجهاً وطنياً فلسطينياً فهي تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وتدعو إلى التفاوض بين المنظمة وحكومة إسرائيل من أجل الوصول إلى سلام دائم . لقد أسفرت الانتخابات للكنيست الأخيرة عن فوز الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة بـ ٣٣٪ من الأصوات العربية والحركة التقدمية للسلام بـ ١٨٪ ، أي أن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، وهو مصطلح يستعمله الباحث إيلي ريمس ليضم الجبهة والقائمة التقدمية ،<sup>(٣١)</sup> قد حصل على ٥١٪ من أصوات العرب بينما حصلت الأحزاب الصهيونية مجتمعة على ٤٩٪ فقط من هذه الأصوات . إن هذا الانقلاب بتوزيع أصوات العرب جعل بنيامين غور أرييه ، مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية يقول : "من الآن فصاعداً يجب أن لا نخفي الرأس في الرمال ونقول أنه لا يوجد تطرف وطني معارض لإسرائيل بين العرب في الدولة".<sup>(٣٢)</sup> وهكذا فإن "المعسكر الوطني الفلسطيني" ، أو "المعسكر الرديكالي" كما يحلو لبنيامين غور أرييه تسميته ، قد عاد إلى ما كان عليه سنة ١٩٧٧ عندما فازت الجبهة بـ ٥٠٪ من أصوات العرب . لقد جاء تعاظم "المعسكر الوطني" في الانتخابات الأخيرة بعد التراجع النسبي الذي حدث في هذا المعسكر في انتخابات ١٩٨١ .<sup>(٣٣)</sup>

إن الوعي الوطني الفلسطيني بين الجماهير العربية لا يقتصر فقط على المصوتين للجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة أو للحركة التقدمية للسلام ، فهناك الممتنعون عن التصويت لا اعتبارات أيديولوجية وخصوصاً من مؤيدي حركة أبناء البلد . كذلك فالوعي الوطني بدأ ينفذ إلى بعض العرب من مؤيدي حزب "التجمع" وذلك بعد أن غيّر الحزب ركائزه التقليدية المتمثلة بسيف الدين الزعبي وجبر معدي وغيرهما بقيادة شابة لا "تسير دائماً في التلم" الذي يحدده الحزب والمتمثلة بمحمد وتد وحيد خلايلة وعبد الوهاب دراوشة . لعل تزايد نشاط اتباع حزب التجمع من العرب في اللجنة القطرية للدفاع عن الأراضي ولجنة رؤساء السلطات المحلية العربية وبشكل خاص مقاطعة عضو الكنيست السابق حمد خلايلة لجلسة الكنيست بمناسبة ذكرى ١٠٠ عام على الاستيطان اليهودي في

فلسطين وكذلك محاولة عضو الكنيست الحالي عبد الوهاب دراوشة المشاركة في أعمال المجلس الوطني الفلسطيني المنعقد في عمان هي مؤشرات لحدوث بعض التوجه الوطني عند بعض العرب من مؤيدي التجمع والمباب الصهيونيين .

مما تقدم يتضح أن الهوية الوطنية الفلسطينية قد تعززت ، بينما الهوية الإسرائيلية قد ضعفت ، في العقد الأخير بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل . في بحث ميداني أجراه المؤلف سنة ١٩٧٦ على عينة ممثلة من خريجي الجامعات العرب في إسرائيل سئل أفراد العينة الأسئلة الآتية :

- إلى أي درجة تشعر أنك إسرائيلي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك عربي - إسرائيلي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك عربي ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك فلسطيني ؟

بالنسبة لكل سؤال طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس إجابات مرتبة : كثيرا جدا ، كثيرا ، نوعا ما ، قليلا وقليل جدا ، أما نتائج البحث فقد دلت على أن ٩١٪ من المبحوثين يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم عرب ، ٧٦٪ يشعرون أنهم فلسطينيون ، ٤٢٪ يشعرون أنهم عرب إسرائيليون و ٢٣٪ يشعرون أنهم إسرائيليون . وعلى سؤال "لو طلب منك أن تعرف هويتك بكلمة واحدة أو اثنتين ماذا كنت تحب ؟" ، أجاب ٤٠٪ من أفراد العينة "فلسطيني" أو "عربي فلسطيني" ، ٣٤٪ "عربي" ، "إسرائيلي" أو "عربي إسرائيلي" و ٧٪ "إجابة أخرى" .<sup>(٣)</sup> دراسات أخرى أثبتت أن تصاعد الهوية الفلسطينية وتلاشي الهوية الإسرائيلية في العقد الأخير قد شمل الجماهير العربية بقطاعاتها المختلفة في إسرائيل .<sup>(٤)</sup> وهكذا فإن الهوية السياسية للفلسطينيين في إسرائيل قد أصبحت في الأساس عربية فلسطينية .

لقد رافق تصاعد الهوية الفلسطينية تراجع ليس فقط في الهوية الإسرائيلية وإنما أيضا في الهويات التقليدية الضيقة وخصوصا الهوية العائلية والمحلية والدينية . في البحث المذكور الذي أجراه المؤلف على عينة من خريجي الجامعات العرب سئل المبحوثون الأسئلة الآتية :

- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى حمولتك ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك تنتمي إلى قريتك أو مدينتك ؟
- إلى أي درجة تشعر أنك مسلم أو مسيحي أو درزي ؟

بالنسبة لهذه الأسئلة أيضا طلب من المبحوثين اختيار إجابة واحدة من مجموع خمس إجابات مرتبة . لقد دلت النتائج على أن هذه الهويات التقليدية ضعيفة بشكل عام ،

فأجاب ٥٣٪ من أفراد العينة أنهم يشعرون "كثيرا جدا" أو "كثيرا" أنهم ينتمون إلى قراهم أو مدنها ، ٢٩٪ يشعرون أنهم مسلمون أو مسيحيون أو دروز و ١٣٪ أجابوا أنهم يشعرون بالانتماء إلى حائلهم . أما بالنسبة للعلاقة بين الهويات التقليدية الضيقة وبين الهويات الأكثر شمولية ، فقد وجد أن الهويات التقليدية ترتبط طرديا مع الهوية الإسرائيلية وعكسيا مع الهوية الفلسطينية ، فارتباط (Monotonicity Coefficient) الهوية العائلية ، مثلا ، مع الهوية الإسرائيلية ٠٦٤ ومع الهوية الفلسطينية هو -٠٣٣ . أي أن العرب التقليديين ، الذين يعتزون بانتمائهم العائلي والمحلي والديني ، يشعرون بشكل عام أنهم إسرائيليون أو عرب - إسرائيليون ، أما العرب العصريون ، الذين يشعرون بأن انتماءهم إلى الجماعات التقليدية الضيقة هو ضعيف ، فيشعرون بشكل عام أنهم فلسطينيون . لعل هذا الارتباط يكشف عن هدف السلطات الإسرائيلية من وراء تشجيع الانقسامات الداخلية وتعزيز الهويات التقليدية بين الجماهير العربية . الهدف ، على الغالب ، هو محاربة الهوية الوطنية الفلسطينية وبالمقابل تعزيز الهوية المدنية الإسرائيلية بين المواطنين العرب وإحكام السيطرة عليهم . لكن هذه السياسة قد فشلت ، فالهويات التقليدية الضيقة قد ضعفت بشكل عام بين الجماهير العربية في إسرائيل والهوية الوطنية قد تعاظمت بحيث أصبح الانتماء إلى الشعب العربي الفلسطيني هو الأهم .

### الخلاصة

هذه الدراسة تقودنا الى الاستنتاج أن الهوية لشخص أو جماعة ما تتأثر بمتغيرات وأحداث اجتماعية مختلفة فهي ليست ثابتة بل قابلة للتغير من فترة إلى أخرى . بالتحديد ، حاولت أن أوضح أن هوية العرب في إسرائيل قد تغيرت من كونها في الأساس "عربية - إسرائيلية" في العقدين الأول والثاني لقيام إسرائيل إلى "عربية" بعد حرب حزيران ١٩٦٧ ثم إلى "عربية - فلسطينية" بعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ .

كان من نتائج حرب ١٩٤٨ أن المواطنين العرب الذين بقوا في إسرائيل قد تم عزلهم عن العالم العربي وأن هؤلاء المواطنين ، كبقية أبناء شعبهم الفلسطيني ، قد نمت عندهم شعور الخوف والقلق والإحباط بسبب الهزيمة . بالإضافة إلى ذلك ، فرضت السلطات الإسرائيلية على المواطنين العرب نظام الحكم العسكري وعززت بينهم الانقسامات الداخلية حسب الحمولة والطائفة والمنطقة الجغرافية . لقد نتج عن ذلك أن تعززت الهويات التقليدية الضيقة وأن ركزت الهوية الوطنية الفلسطينية . ليس غريبا تحت هذه الظروف أن يتقبل المواطنون العرب الأمر الواقع وأن تنمو عندهم الرغبة في الاندماج وأن يعرفوا أنفسهم كذلك حسب القاموس الإسرائيلي الرسمي . في النصف الثاني للعد

السادس ، ويعد إلغاء الحكم العسكري سنة ١٩٦٦ ونشوب حرب حزيران ١٩٦٧ ، ازداد الاتصال والتفاعل الاجتماعي بين العرب في إسرائيل وكذلك بينهم وبين بقية أبناء شعبهم وأمتهم . بفضل ذلك تعمقت بين الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل الهوية القومية العربية وانتعشت تدريجياً الهوية الوطنية الفلسطينية . أما في العقد الأخير فقد حدثت تطورات مهمة على الساحة الفلسطينية . لقد اتسع الاعتراف الدولي بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني وصعد الاحتلال عمليات الاضطهاد والقمع ضد هذا الشعب وارتكب بعض "الإخوة" العرب مجازر ضد الفلسطينيين كان أبشعها مجازر صبرا وشاتيلا سنة ١٩٨٢ . وعلى الساحة الداخلية اتسع تحوّل المزارعين العرب إلى طبقة عاملة وأحيت الحكومة الاسرائيلية مشروع تهويد الجليل وظهرت تنظيمات عربية قطرية متعددة . لقد نتج عن ذلك أن تراجعت بين الجماهير العربية في إسرائيل الهوية الاسرائيلية وتعززت ، بالمقابل ، الهوية الوطنية الفلسطينية . كذلك فقد تراجعت الهويات التقليدية الضيقة وضعف انتباه الإنسان الفلسطيني في إسرائيل إلى حمولته وطائفته ومنطقته الجغرافية وأصبح انتماءه الأهم إلى الشعب العربي الفلسطيني .

## المواش

- (١) هذا العدد لا يضم سكان القدس العربية التي ضمتها إسرائيل سنة ١٩٦٧ (في حدود ١١٥,٠٠٠ نسمة سنة ١٩٨٣) انظر  
Israel, Central Bureau of Statistics, **Statistical Abstract of Israel**, No. 35, 1984, pp. 30-34.
- (٢) Miller, D. R. , "The Study of Social Relationships :Situation, Identity and Social Interca-tion" , in S. Koch (ed. ) , **Psychology :A study of Science** , vol 1. 5, Mc Graw Hill , New York , 1971 , p. 673 .
- (٣) الطابع اليهودي - الصهيوني يبرز في تعريف إسرائيل أنها "دولة يهودية أو "دولة اليهود" ، في "قانون العودة" الذي يمنح الحق لكل يهودي في العالم أن يتوجه إلى إسرائيل ، في ممارسة سياسة التمييز القومي ضد المواطنين الفلسطينيين وكذلك في اللغة والاعباد الرسمية وحتى في أسماء الشوارع ولافتات السير .
- (٤) Landau, J. , **The Arabs in Israel** , Oxford University Press . London , 1969 , P. 186
- (٥) في الكنيست الأولى أقام حزب مباي قائمة عربية واحدة . في انتخابات الكنيست الثانية وحتى انتخابات الكنيست العاشرة أقام مباي (فيا بعد "العمل" ثم التجمع") قائمتين أو ثلاث قوائم في كل معركة انتخابية . في الانتخابات الأخيرة التي جرت في تموز ١٩٨٤ لم يشكل حزب التجمع قوائم عربية ودعا المواطنين العرب للتصويت مباشرة إلى الحزب .
- (٦) لفترة طويلة تزعم هذه القوائم سيف الدين الزعبي وذياب عبيد كممثلين للمسلمين وجبر معدي كممثل للدروز والباس نخلة كممثل للمسيحيين .

- (٧) حبيب قهوجي، القصة الكاملة لحركة الأرض، ١٩٧٨، ص ٣٣ - ٣٤ .  
لمزيد من التفاصيل عن حركة الأرض انظر أيضا  
Jiryis , S . , **The Arabs in Israel** , Monthly Review press , New York , 1976 .
- (٨) Peres , Y . and Yuval – Davis , N . , "Some Observations on the National Identity of the Israel – Arab " , **Human Relations** , 22 , November 1969 , pp . 219 – 233 .
- (٩) كما اقتبس في  
Nakhlen , K . , "Cultural Determinants of Palestinian Collective Identity : The Case of the Arabs in Israel" , **New Outlook** , vol . 18 , No 7 , October – November , 1975 , p . 38
- (١٠) جمعت الإحصائيات من  
Israel , Central Bureau of Statistics , **Statistical Abstract of Israel** , Jerusalem , No . 14 , 1963 , pp . 508 – 510 ; No . 17 , 1966 , pp . 312 – 315 ; No . 25 , 1974 , p . 321 ; No . 35 , 1984 , p . 350 .
- (١١) Lustick , I . , **Arabs in the Jewish State** , University of Texas press , Austin , 1980 , pp . 165 – 6 .
- (١٢) في الجليل الغربي مثلاً منعت الحكومة المزارعين العرب من ري أراضيهم الواقعة في "سهل البطوف" على الرغم من أن "مشروع المياه القطري" الذي يوصل مياه نهر الأردن إلى صحراء النقب يمر من هذا السهل .
- (١٣) Israel , Central Bureau of statistics , **Statistical Abstract of Israel** , Jerusalem , No . 35 , 1984 , pp . 33 – 34 .
- (١٤) ران كسليف ، هكذا صودرت أراضي المواطنين العرب ، مركز الدراسات العربية والأفرو اسيوية — جمعيات حبييه ، ١٩٧٦ ، ص ٢٣ .
- (١٥) الاتحاد ١٩٧٦/٥/٢٥
- (١٦) الاتحاد ١٩٧٧/٣/٤
- (١٧) انظر :  
Jiryis , S . , "The Arabs in Israel , 1973 – 79" , **Journal of Palestine Studies** , 4 , Summer 1979 , p . 40 .
- (١٨) حركة أبناء البلد ، مشروع البرنامج السياسي ، ١٩٨٣ ، ص ٣٠
- (١٩) نفس المصدر ، ص ٣٠
- (٢٠) نفس المصدر ، ص ٣٩
- (٢١) البيانات بالنسبة للكنيست الأولى والثانية أخذت من  
Landau , J . , **The Arabs in Israel** , Oxford University Press , London , 1969 , pp . 110 – 115 .
- نتائج الانتخابات للكنيست الثالثة وحتى الكنيست العاشرة جمعت من  
Israel , Central Bureau of Statistics , **Results of the Elections to the Third Knesset** . . . , Special Series No. 51 , 1956 , p . 13 ; **Results of the Elections to the Fifth Knesset** . . . , Special Series No. 166 , 1964 , pp . 20-25 ; **Results of the Elections to the Sixth Knesset** . . . , Special Series No. 216 , 1967 , pp . 96-103 ; **Results of the Elections to the Seventh Knesset** . . . , Special Series No. 309 , 1970 , pp . 60-62 ; **Results of the Elections to the Tenth Knesset** . . . , Special Series No. 680 , 1981 .
- نتائج الانتخابات للكنيست الحادية عشرة أخذت من "معاريف" ١٩٨٤/٨/٦
- (٢٢) انظر "النظام الداخلي للجنة الديمقراطية للسلام والمساواة" ، الاتحاد ١٩٨٥/١/١٨
- (٢٣) إيلي ركس ، الانتخابات الإسرائيلية للكنيست ال ١١ في الوسط العربي ، الفجر ١٩٨٤/١٢/١

- (٢٤) "معاريف" ١٩٨٤/٨/٦
- (٢٥) يتمثل التراجع في "المسكر الوطني" سنة ١٩٨١ بانخفاض نسبة المصوتين الى الجبهة من ٥٠٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٨٪ سنة ١٩٨١ . أما أسباب هذا التراجع فاهمها :  
أ - تصويت بعض العرب الى حزب التجمع أو للقوائم العربية المرتبطة به رغبة منهم في إسقاط حزب الليكود ، متأثرين في ذلك بدعاية حزب التجمع الانتخابية التي ركزت على خطر فوز حزب الليكود المتطرف والمعادي للعرب .  
ب - ارتفاع نسبة غير المصوتين من ٢٤٪ سنة ١٩٧٧ الى ٣٠٪ سنة ١٩٨١ إذ أن نسبة لا بأس بها من هؤلاء هم معتمدون عن التصويت لاعتبارات وطنية .
- (٢٦) لمزيد من التفاصيل انظر

Miari, M., *Identity of the Arab Academics in Israel*, Institute of Applied Social Research, Jerusalem, 1978, pp. 45-71.

(٢٧) راجع مثلا :

Smoocha, S. and Peretz, D., "The Arabs in Israel" *The Journal of Conflict Resolution*, 26, September 1982, pp. 451-484.

Tessler, M.A., "Israel's Arabs and the Palestinian Problem". *The Middle East Journal*, Summer 1977, pp. 313-329.

## REFERENCES

- ( 1 ) Haddad, S. Mc Laurin, R. D. and Nakhleh, E.A. "Minorities in Con-  
tainmentment. The Arabs in Israel." in R.D. Mc Laurin (ed.), **The Political Role of Minority Groups in the Middle East**, Praeger, New York, 1979.
- ( 2 ) Hofman, J., "Readiness for Social Relations between Arabs and  
Jews in Israel". **The Journal of Conflict Resolution**. 16 June, 1972.
- ( 3 ) -----: "Social Identiti and Readiness for Social Relations  
between Jews and Arabs in Israel." **Human Relations**, 35, 1982.
- ( 4 ) Mansour, S., "Identity Among Palestinian Youth : Male and Female  
Differentials." **Journal of Palestine Studies**, 4, Summer 1977.
- ( 5 ) Miari, M., "On the Political Identity of the Educated Arabs in Israel,"  
in A. Hareven (ed.), **Every Sixth Israeli**, Van Leer Jerusalem Founda-  
tion, 1983.
- ( 6 ) Migdal, J.S., **Palestinian Society and Politics**, Princeton University  
press, 1980.
- ( 7 ) Nakhleh, K., "Anthropological and Sociological Studies on the  
Arabs in Israel: A Critique." **Journal of Palestine Studies**, 6,  
Summer 1977.



- ( 8) Peres, Y., "Modernization and Nationalism in the Identity of the Israeli-Arab." **Middle East Journal**, 24, Autumn 1970.
- 9) -----: "Ethnic Relations in Israel." **American Journal Of Sociology**, 76, May 1971.
- (10) Smootha, S. and Hofman, J.E., "Some Problems of Arab-Jewish Coexistence in Israel," **Middle East Review**, Winter 1976/1977.
- (11) Smootha, S. and Peretz, D., "The Arabs in Israel." **The Journal of Conflict Resolution**, 26, September 1982.
- (12) Zayyad, T., "The Fate of the Arabs in Israel:" **Journal of Palestine Studies**, 6, Autumn 1976.



## الأمن الغذائي في الكويت

محمد رشيد الفيل  
قسم الجغرافيا - جامعة الكويت

### المقدمة:

نتيجة لمحدودية الأراضي الصالحة للزراعة وقلة المياه وارتفاع معدل استهلاك المنتجات الغذائية،<sup>(١)</sup> وزيادة السكان الكبيرة (طبيعية وصناعية)<sup>(٢)</sup> خلق ما يسمى بالفجوة الغذائية التي دعت الى العمل على تحقيق أمن غذائي كجزء رئيسي من الأمن الاستراتيجي القومي وما زاد من مشكلة الغذاء الارتفاع الكبير في أسعار المواد الغذائية فقد ارتفع سعر القمح بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٤ من ٦٠ دولار/ طن الى ٢٠٠ دولار/ طن<sup>(٣)</sup>.

### بروز مشكلة الغذاء وتفاقمها:

برزت مشكلة الأمن الغذائي على المستوى الدولي في أوائل السبعينات إثر تفجر أزمة الحبوب التي أدت الى عقد مؤتمر الغذاء العالمي في روما ١٩٧٤ وفشل المحصول الزراعي في روسيا (لسنوات متعاقبة) وبعض الدول الأخرى، والجفاف الذي أصاب المنطقة الواقعة بين السنغال والقرن الافريقي (في أفريقيا) ونقص الاحتياطي العالمي من الحبوب.

ففي عام ١٩٧٤ كان الاحتياطي العالمي من الحبوب يكفي ٣٣ يوما ويكفي ٣٥ يوما عام ١٩٧٥ و ٣١ يوما عام ١٩٧٦. والغذاء حق طبيعي للانسان الذي يأكل ليعيش. ولذلك أصدر مؤتمر التغذية العالمي المنعقد في روما ١٦-٥ نوفمبر ١٩٧٤ ما يلي:

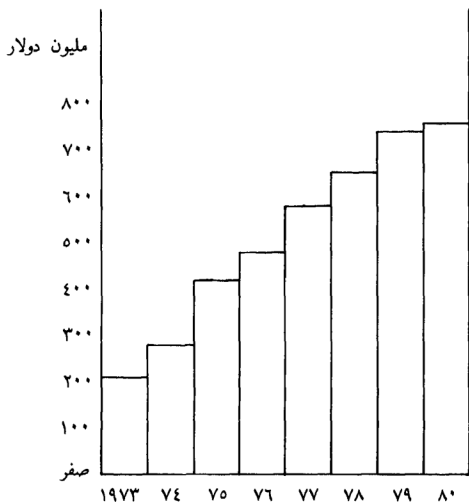
"إن لكل امرأة وطفل الحق غير القابل للتصرف في أن يتحرر من الجوع وسوء التغذية لكي ينمي قدراته الجسدية والعقلية انماء كاملا ويحافظ عليها."<sup>(٤)</sup>

الجدول رقم (١) يبين تطور أسعار الواردات من السلع الزراعية لعام ١٩٨٠ بالنسبة لعام ١٩٧٩.

اختلاف الأسعار % سنة ١٩٨٠ عن عام ١٩٧٩.			
اختلاف السعر	السلعة	اختلاف السعر	السلعة
١٠-	فول سوداني	١٣+	قمح كندي
٧-	بذرة عباد الشمس	٢+	قمح أمريكي
١٠-	زيت فول الصويا	٣٠x	أرز تايلند
١٨-	زيت عباد الشمس	١٢+	أرز أمريكي (١)
١١-	زيت النخيل	٣١+	أرز أمريكي (٢)
٢٨+	مسحوق السمك	٦+	ذرة صفراء
٢٠٠+	سكر	١٢+	ذرة بيضاء
٤٣+	شاي (١)	١١+	شعير
٤١+	شاي (٢)	٢٩+	موز (١)
٣+	تبغ	٦+	موز (٢)
٦+	بقرحي (السوق الأوربية)	١٠-	برتقال
١١+	بقرحي (استراليا)	١١+	بقرحي (الأرجنتين)
٩+	لحم دواجن (أمريكا)	٥+	أغنام حية (استراليا)
٥+	لحم بقر (الولايات المتحدة الأمريكية)	١١+	لحم بقر (أرجنتين)
١٤+	زبدة دانيماركية	٨+	لحم ضأن
١٢+	بيض (ألمانيا الغربية)	٢+	جبن

إن سوء التغذية الناتج عن نقص البروتين والسعرات الحرارية في باكورة العمر يمكن أن يؤدي إلى إعاقة النمو جسدياً وعقلياً إعاقة لا يمكن تعويضها.<sup>(٤)</sup>

وهذا من غير شك له تأثيره على فشل خطط التنمية والدول النامية هي التي يتهددها شبح المجاعة وسوء التغذية لقلة الأراضي المزروعة لأن الدول المتقدمة تنتج حوالي ٦٠٪ من الانتاج العالمي من الغذاء ولا يزيد عدد سكانها عن ٣٠٪ من سكان العالم ولذلك فقد صرح الخبير الأمريكي بشئون الدول النامية جون جيلجان: "إن المجاعة ستحدث في العالم عام ١٩٨٥".



شكل رقم (١)  
تطور استيراد المواد الغذائية

ويتوقع البعض حدوث عجز في إنتاج الغذاء وخاصة في الدول النامية، ويقدر ذلك العجز بحوالي ٨٥ مليون طن عام ١٩٨٥. وقد يصل العجز خلال (١٠) سنوات مقبلة الى ١٠٠ مليون طن.

#### مصادر الغذاء للشعب الكويتي وأسباب اتساع الفجوة الغذائية:

تعتمد الكويت في الحصول على ما تحتاجه من مواد غذائية لسكانها المتزايدين من حيث العدد والمستوى على مصادر خارجية سواء من الدول العربية أو الأجنبية والجدول رقم (٢) يبين قيمة المستوردات الغذائية بالدولارات في السنوات المختلفة.

## الجدول رقم (٢)

السنة	قيمة المستورد من المواد الغذائية بالدولارات.
١٩٧٣	٢٠٩,٥٣٠,٠٠٠
١٩٧٤	٢٧٦,١٠٠,٠٠٠
١٩٧٥	٤٠٨,٨٩٠,٠٠٠
١٩٧٦	٤٧٥,٣٨٠,٠٠٠
١٩٧٧	٥٧٤,٤٦٠,٠٠٠
١٩٧٨	٦٣٠,٨١٠,٠٠٠
١٩٧٩	٧٢٤,٧١٠,٠٠٠ <sup>(١)</sup>
١٩٨٠	٧٥٠,٠٠٠,٠٠٠

وتستورد الكويت كافة احتياجاتها من الحبوب من مصادرها المختلفة فقد بلغ صافي الواردات عام ١٩٧٨ حوالي ٦٤٠٠٠ طن أرز و ٥٦٠٠٠ طن قمح و ١٤٠٠ طن دقيق و ٩٠٠٠ طن معكرونة وما بين ١٥٠٠٠ - ٥٠٠٠٠ طن من الشعير ونخالة القمح . ولعل أسباب نقص الانتاج الغذائي وتزايد استيراد المواد الغذائية واتساع الفجوة الغذائية يرجع الى ما يلي:

- ١- اكتشاف البترول والانصراف عن الحرف التقليدية : كالزراعة والرعي والصيد البحري .. الخ .
- ٢- تزايد الاسهلاك نتيجة لارتفاع مستوى المعيشة وزيادة السكان العالية (زيادة طبيعية وصناعية)<sup>(٢)</sup>.
- ٣- ارتفاع مستوى الدخل الحقيقي للفرد .
- ٤- جهل الفلاح مما ساعد على :
  - أ - ضعف الانتاجية .
  - ب - تدمير الأراضي الزراعية نتيجة للجهل في الزراعة .
  - ج - عدم استعمال الاساليب الحديثة في الزراعة .
  - د - سوء استعمال النباتات الطبيعية وتفاقم ظاهرة التصحر .
- ٥- قلة الحقول التجريبية أو عدم كفاءتها .
- ٦- قلة أو انعدام الارشاد الزراعي .

- ٧- انخفاض نصيب الفرد من الأراضي الزراعية حيث نصيب الفرد حوالي ٠,٠٠٧ دونم من الأراضي المزروعة Land under Cultivation في عام ١٩٨٠.
- ٨- هنالك تباين كبير في الغذاء عند بعض الطبقات.
- ٩- ضعف البنية الهيكلية. Infra Structure.

وهناك من يعتقد أن بالامكان الاعتماد على الوطن العربي للحصول على حاجتنا من المواد الغذائية. إن ذلك أمر مشكوك فيه في الظروف الراهنة لوجود نقص في الانتاج الزراعي في الوطن العربي نتيجة لزيادة السكان واستعمال الوسائل القديمة في الزراعة ولذلك فإن الوطن العربي استورد عام ١٩٨٠ من المواد الغذائية ما قيمته أكثر من ١٩,٦ بليون دولار<sup>(٣)</sup> واستورد في عام ١٩٨١ ما قيمته ٢٢,٥ بليون دولار كما أن الفجوة الغذائية في الوطن العربي باتساع. والجدول رقم (٣) يبين الانتاج والواردات لمتوسط الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩ (ب ١٠٠٠ طن متري)

الجدول رقم (٣)

نوع المنتجات	الانتاج	الواردات	نسبة % للاكتفاء الذاتي	نسبة % للفجوة الغذائية
الحبوب	٢٤٠٤١	١٦٤٣٣	٥٩,٤ %	٤٠,٦ %
القمح	٨٨٣٤	١٤٧٠٥	٤١ %	٥٩ %
السكر	١٢٣٠	٢٧٨١	٣٠,٨ %	٦٩,٢ %
الزيوت النباتية	٩١٤,٦	٩٦٨,٧	٤٨,٦ %	٥١,٤ %
اللحوم	٢١٣٤	٤٠٤	٨٤,١ %	١٥,٩ %
الألبان ومشتقاتها	٧٧٠٠	٢١٤٢	٧٦,١ %	٢٣,٩ % <sup>(٣)</sup>

لذلك يتحتم على الكويت أن تعمل على توفير بعض ما تحتاجه من المواد الزراعية والحيوانية محليا، والمساهمة في تنمية المنتجات الزراعية في أجزاء أخرى من الوطن العربي عن طريق تزويدها بما تحتاجه من مستلزمات الانتاج الزراعي وخاصة الأسمدة الكيماوية والمبيدات التي تستطيع انتاجها، بالإضافة الى المساهمة في تمويل خطط التنمية الزراعية في الدول الغنية بالموارد الطبيعية كالسودان والصومال ودول المغرب العربي. وأنا لا أقول إن الكويت تزرع القمح والشعير والذرة . . الخ، ولو أن السعودية قد نجحت نجاحا كبيرا في زراعة القمح. ولكن بإمكانها أن تزرع المخضرات وبعض الفواكه بما يكفي حاجتها وتصدر منه الى الخارج وزراعة بعض المحاصيل ذات الأثمان العالية كالزهور، والمساهمة

مع الدول العربية في انتاج الحبوب . كذلك بالامكان القيام بتربية الحيوانات والدواجن لتوفير حاجياتنا من البيض واللحوم البيضاء والحمراء والألبان .

#### - واقع الزراعة في الكويت :

تميز الكويت بظروفها المناخية القاسية وقلة الأمطار الساقطة وعدم انتظامها وقلة المواد العضوية في التربة وارتفاع درجة حرارتها صيفا<sup>(١)</sup> والامكانيات المائية المحدودة<sup>(٢)</sup> كل هذا حدد مساحة الأراضي الزراعية والمزروعة كما يبدو ذلك في الجدول رقم (٤) حسب احصاء عام ١٩٧٩ .

الجدول رقم (٤)

نوع الاستثمار	المساحة بالدونمات
خضروات ومحاصيل	١٣٠٠٠
أشجار مثمرة وخشبية	٢٣٠٠٠
مراعي	١٣٤٠٠٠٠
أراضي صالحة ولم تزرع	١٦٢٠٠٠
جملة الأراضي الصالحة للزراعة	١٥٣٨٠٠٠
أراضي غير صالحة للزراعة	١٦٢٨٠٠٠٠
جملة أراضي الكويت	١٧٨١٨٠٠٠

ولو وزعنا الأراضي الصالحة للزراعة على السكان لأصاب الفرد الواحد حوالي دونم واحد ولو وزعنا الأراضي المزروعة بالفعل لأصاب الفرد الواحد ٠,٠٠٧ من الدونم وهي مساحة ضئيلة لا يمكن أن يكفي انتاجها فردا واحدا لأن المعدل العالمي يتراوح بين ٢-٢<sup>١</sup>/<sub>٣</sub> دونم للفرد الواحد .

ولقد زادت المساحة المزروعة وكذلك الانتاج كما يبدو في الجدول رقم (٥) ..



الجدول رقم (٥)

المجال	تعداد ١٩٧٠	تعداد ١٩٨٠
الانتاج النباتي	كان ٤١٢٨ دوغما	بلغ ١٣٥١٠ دوغما
اما الثروة الحيوانية فقد كان عدد الابقار والاغنام والماعز والدجاج لحم وبيض	٢٠٠١ رأساً ٧٢٠٥ رأساً ١٣٨٨ رأساً ٨١٨٠٠٠ دجاجة	٦٥٥٨ رأساً ٦٠٠٥٠ رأساً ٢٨٩٤ رأساً ١٧٦٧٤٠٠ دجاجة
اما عن عدد المشتغلين بالحيازات الزراعية فقد كانوا	٢٣١٥	بلغوا ٤٢٨٠ <sup>(١)</sup>

ويلاحظ من الجدول زيادة المساحة المزروعة بحوالي ٢٢٧٪ كما زادت العمالة بمعدل ٨٥٪ كما زادت الأبقار بنسبة ٣٢٨٪ والأغنام ٨٣٤٪ والماعز ٢٠٨٪ والدجاج ٢١٦٪. وكان الانتاج سنة ١٩٨٠ كما في الجدول رقم (٦).

الجدول رقم (٦)

نوع المنتجات	الانتاج	نسبة٪ للاكتفاء الذاتي	نسبة٪ للفجوة الغذائية
خضروات	٤١٨٠٨ طناً	٢٣,٨٪	٧٦,٢٪
أعلاف	٣٠١٩٥ طناً	٢٥,٧٪	٧٤,٣٪
حليب طازج	٢٠٠٠٠ طن	٢٠٪	٨٠٪
البيض الطازج	١٢٠ مليون بيضة	٤٠٪	٦٠٪
فراخ لحم	١٥-١٤ مليوناً	٣٥٪	٦٥٪

وهكذا يمكن ملاحظة الفجوة الغذائية الواسعة<sup>(١)</sup>. ويرى الأستاذ فؤاد ملا حسين أن قطاع الزراعة يمثل ١٪ من الناتج بينما الدكتور عبد الرحمن سلمان يرى أن القطاع الزراعي يساهم بحوالي ٠,٠٤٪ في الناتج المحلي.

وقدر دخل الانتاج الزراعي عام ١٩٧٨ بحوالي ٢٤ مليون دينار<sup>(٢)</sup>. وأما الخطة الخمسية الطموحة لتنمية الثروة الزراعية ٨٢/٨١ - ٨٦/٨٥ فقد هدفت إلى رفع الانتاج لتضييق الفجوة الغذائية وهي كالآتي:

## أهداف الانتاج النباتي:

- تهدف تنمية الانتاج النباتي لتحقيق ما يلي:
- أ - زيادة المساحة المخصصة لزراعة الخضروات.
- ب - زيادة انتاج المخضرات كما يبدو في الجدول رقم (٧)
- الجدول رقم (٧)

السنة	المساحة بالدونمات	كمية الانتاج / طن	النسبة٪ للاكتفاء الذاتي	النسبة٪ للفجوة الغذائية
١٩٨١	١٤٩٤٧	٤١٨٠٨	٪٢٣,٨	٪٧٦,٢
١٩٨٦	٣٤٩٢١	٩٧٦٧٥	٪٤٠,٤	٪٥٩,٦

- ج - زيادة مساحة الأراضي المزروعة زراعة محمية من ٤٠ دونماً الى ٥٤٠ دونماً.
- د - زيادة انتاج محاصيل الخيار والطماطم والباذنجان والفلفل الى ١٦٢٥ طناً.
- هـ - التوسع في زيادة الاشجار الحرجية ونباتات الزينة ونباتات الحواجز والمستهدف أن يصل اعداد هذه الأشجار الى ٥٨٨٥٦٥ شجرة.
- و - زيادة مساحة الأراضي المخصصة لانتاج الاعلاف الخضراء من ٥٣٠٠ دونم عام ١٩٨٠ الى نحو ٣٠٩٥٠ دونماً عام ١٩٨٦ تغطي ٧,٢٥٪ من الاستهلاك المحلي أي أن الفجوة في الاعلاف تبلغ ٧٤,٣٪.

## ٢- أهداف الانتاج الحيواني:

- حيث تهدف إلى زيادة الانتاج الحيواني ومنتجاته وتضييق الفجوة الغذائية بعض الشيء كما يبدو ذلك في الجدول رقم (٨)

الجدول رقم (٨)

النوع	السنة	الانتاج	النسبة٪ للاكتفاء الذاتي	النسبة٪ للفجوة الغذائية
١- انتاج لحوم الأبقار	١٩٨٠ ١٩٨٦	٥٠٠ طن ٢٥٩٣ طناً	٪١٢,٣	٪٨٧,٧
٢- لحوم الأغنام والماعز	١٩٨٠ ١٩٨٦	٣٠٠٠ طن ١٢٠٠٠ طناً	٪٩,٥	٪٩٠,٥
٣- لحوم الدواجن	١٩٨٦ ١٩٧٩	١٠٦٨٦ طن ٤١٠٠٠ طن	٪٣٥,٦	٪٦٤,٤
٤- الألبان	١٩٨٦ ١٩٨٠	٤٦٣٩٧ طن ٦٠٢٧٩ طن	٪٧٩,٦	٪٢٠,٤
	١٩٨٦		٪٢٨	٪٧٢

وتهدف الخطة كذلك الى تغطية الاستهلاك المحلي من البيض بالكامل وزيادة الانتاج من الأسماك من ٤٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ الى حوالي ١٣٠٠٠ طن عام ١٩٨٦. أما عن توقعات الانتاج والطلب المعيارية للسنوات ١٩٩٠ و ٢٠٠٠ فهي كما في الجدول رقم (٩)<sup>(١١)</sup>:

المادة	السنة	الطلب	الانتاج المحلي	الفجوة	معدل الاكتفاء الذاتي %	% الفجوة الغذائية
١- القمح (ألف طن)	١٩٧٥	١٠٥	-	١٠٥	-	%١٠٠
	١٩٩٠	٢١٥	-	٢١٥	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	٣٠٥	-	٣١٥	-	%١٠٠
٢- البيض (ألف طن):	١٩٧٥	١١	٢	٩	%١٨	%٨٢
	١٩٩٠	٣١	٣١	-	%١٠٠	صفر
	٢٠٠٠	٥٣	٥٣	-	١٠٠	صفر
٣- مجموع اللحوم (ألف طن)	١٩٧٥	٤٨	٤,٧	٤٣,٣	%١٠	%٩٠
	١٩٩٠	١٣٧	٦٣	٧٤	٤٦	%٥٤
	٢٠٠٠	٢١٣	٩٥,٤	١١٧,٦	%٤٥	%٥٥
٤- الأرز (ألف طن)	١٩٧٥	٨٣	-	٨٣	-	%١٠٠
	١٩٩٠	١٦٩	-	١٦٩	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	٢٣٩	-	٢٣٩	-	%١٠٠
٥- الذرة الصفراء (ألف طن)	١٩٧٥	١٠	-	١٠	-	%١٠٠
	١٩٩٠	١١٢	-	١١٢	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	٢٣٠	-	٢٣٠	-	%١٠٠
٦- الشعير (ألف طن)	١٩٧٥	١٠	-	١٠	-	%١٠٠
	١٩٩٠	١١٢	-	١١٢	%١٠٠	
	٢٠٠٠	٢٣٠	-	٢٣٠	-	%١٠٠
	١٩٧٥	٢٠٨	-	٢٠٨	-	%١٠٠
٧- مجموع الحبوب	١٩٩٠	٢٠٨	-	٢٠٨	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	١٠٠٤	-	١٠٠٤	-	%١٠٠
٨- الحبوب الزيتية	١٩٧٥	٥	-	٥	-	%١٠٠
(ألف طن)	١٩٩٠	١٦	-	١٦	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	٣٠	-	٣٠	-	%١٠٠
٩- خضروات طازجة (ألف طن)	١٩٧٥	١٤١	١٩	١٣٢	%١٢	%٨٨
	١٩٩٠	٢٦٢	٢٤	٢٣٨	%٩	%٩١
	٢٠٠٠	٥٨٩	٤٩	٥٤٠	٩	%٩٢
١٠- السكر (ألف طن)	١٩٧٥	٤٠	-	٤٠	-	%١٠٠
	١٩٩٠	١٠٠	-	١٠٠	-	%١٠٠
	٢٠٠٠	١٤٩	-	١٤٩	-	%١٠٠

المادة	السنة	الطلب	الانتاج المحلي	الفجوة الذاتي	معدل الاكتفاء الذاتي	% الفجوة الغذائية
١١- لحوم الأبقار (ألف طن)	١٩٧٥	٥	٠,٥	٤,٥	%١٠	%٩٠
	١٩٩٠	١٥	١,٦	١٣,٤	%١١	%٨٩
	٢٠٠٠	٢٧	١,٨	٢٥,٢	%٧	%٩٣
١٢- لحوم الأغنام والماعز (ألف طن)	١٩٧٥	٢٢	٠,٩	٢١,١	%٤	%٩٦
	١٩٩٠	٦٢	٢,١	٥٩,٩	%٣	%٩٧
	٢٠٠٠	٩٥	٣,٣	٩١,٧	%٣	%٩٧
١٣- لحوم الجمال (ألف طن)	١٩٧٥	-	١٢,٠	١٢٠+	-	-
	١٩٩٠	١	٠,٣+	٠,٧	%٣٠	%٧٠
	٢٠٠٠	١	٠,٣	٠,٧	%٣٠	%٧٠
١٤- للحم الحمراء (ألف طن)	١٩٧٥	٢٧	١,٦	٢٥,٤	%٦	%٩٤
	١٩٩٠	٧٨	٤	٧٤	%٤	%٩٦
	٢٠٠٠	١٢٣	٥,٤	١١٧,٦	%٤	%٩٦
١٥- للحم البيضاء (الدواجن) (ألف طن)	١٩٧٥	٢١	٣,١	١٧,٩	%١٥	%٨٥
	١٩٩٠	٥٩	٠,٠	%١٠٠	-	-
	٢٠٠٠	٩٠	٩٠	٠,٠	%١٠٠	-
١٦- الألبان (ألف طن)	١٩٧٥	٢٣٨	١٦	٢٢٢	%٧	%٩٣
	١٩٩٠	٦٣١	٣٨	٥٩٣	%٦	%٩٤
	٢٠٠٠	٩٥٧	٥٧	٩٠٠	%٦	%٩٤

ويلاحظ من الجدول السابق الفجوة الغذائية المتسعة حتى فيما يخص بعض المنتجات المحلية . ولقد استوردت الكويت في عام ١٩٨٠ ما قيمته أكثر من ٧٥٠ مليون دولار من المواد الغذائية وبذلك سيصبح قيمة ما تستورده في عام ١٩٨٩ - ٩٠ حوالي ٣ بلايين دولار، وفي عام ١٩٩٩ - ٢٠٠٠ ستبلغ قيمة ما تستورده الكويت من المواد الغذائية حوالي ١٥ بلايين دولار وستصل قيمة المواد الغذائية المستوردة ما بين ١٩٨٠ - ٢٠٠٠ حوالي ١٢٠ بلايين دولار<sup>(١٦)</sup> . وقد يكون لدينا المال اللازم والعملية الصعبة لشراء المواد الغذائية ولكن قد لا نجدها مطروحة في الأسواق<sup>(١٧)</sup> .

فيا ترى ما هي الوسائل التي يمكن أن نتبعها لتضييق هذه الفجوة الغذائية والوصول الى تحقيق أمن غذائي؟

### سبل تحقيق الأمن الغذائي:

الحاجة الماسة الى الارادة والتصميم على توفير المواد الغذائية محليا والقرار السياسي

فقد يكون لدينا المال اللازم والأيدي العاملة والخطط المطلوبة ولكن الإرادة والتصميم هي الأساس. بالامكان تحقيق أمن غذائي باتباع الوسائل التالية :

#### ١- زيادة مساحة الأراضي الزراعية:

إن مساحة الأراضي المزروعة Land Under Cultivation محدودة وبالأمكان زيادة هذه المساحة، وخاصة إذا توفرت الامكانيات المالية. وحسب إحصاء عام ١٩٧٩ بلغت مساحة الأراضي المزروعة:

خضروات ومحاصيل ١٣٠٠٠ دونم  
أشجار مثمرة وخشبية ٢٣٠٠٠ دونم  
المجموع ٣٦٠٠٠

وفي إشارة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة F.A.O. ان المساحة التي يمكن أن تروي في الكويت تبلغ ١٠٠٠٠ هكتار على أساس ان المياه المتوفرة للزراعة في الكويت تبلغ ١٠٠ مليون متر مكعب على أساس استهلاك ١٠٠٠٠ متر مكعب للهكتار المحصولي نظرا لارتفاع ملوحة المياه وطرق الري المستعملة<sup>(١٠)</sup>.

وفي تقرير مقدم لمؤتمر وزراء الزراعة العرب في الخليج والجزيرة العربية جاء<sup>(١١)</sup> أن متوسط مياه الري الحالية حوالي ١٤٠ مليون متر مكعب تروي حوالي ٢٠٠٠ هكتار بينما مياه الري الممكنة ٤٧٥ مليون متر مكعب تكفي لري ٧٠٠٠ هكتار<sup>(١٢)</sup>.

والمسح الذي جرى عام ١٩٦٦ لجميع أراضي الكويت أشار الى وجود ١٠٠ ألف هكتار او ما يعادل ١٢٪ من مجموع أراضي الدولة صالحة للعمليات الزراعية.

أما المسح الذي أجري عام ١٩٦٧ و١٩٦٨ على ٢٦٠,٠٠٠ هكتار في مناطق الصليبية والشقايا والعبدي فيشير في النهاية الى أن مساحة الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ كما في الجدول رقم ١٠<sup>(١٣)</sup>:

الجدول رقم ١٠

المنطقة	المساحة بالهكتار
الصليبية	٤٥٠٠٠
الشقايا	١٩٩٠
العبدي	٤٥٦٠
المجموع	٥٢٠٥٠

إذا ما تم مضاعفة الأراضي المزروعة أكثر من (٤) مرات عند ذلك سنسد الفجوة الغذائية من هذه المنتجات الزراعية وربما يكون لدينا فائض نصدره الى الخارج ونستورد بعائده المالي بعض المنتجات الزراعية التي لا تنتجها كالفحم والذرة وقصب السكر . . الخ .

## ٢- المياه والاسراف في استعمالها:

هنالك إسراف كبير في استعمال المياه بسبب جهل الفلاح، والأسلوب المتبع في الري، وشدة التبخر، وتراوح كمية المياه المستعملة لري الهكتار المحصولي الواحد بين ٨٠٠٠م<sup>٢</sup> الى أكثر من ٥٠٠٠٠م<sup>٢</sup> بمتوسط يتراوح بين ١٢٠٠٠م<sup>٢</sup> - ١٦٠٠٠م<sup>٢</sup>، ونجم هذا الاختلاف الكبير عن اختلاف عوامل المناخ والتربة ونوعية المحصول وموسميته وأساليب نقل الماء وطرق الري المتبعة. وتشير الدراسات إلى أن الكميات المستعملة في الري تنطوي على هدر كبير ناتج عن فقدان الماء عند نقله من مصادره إلى الحقول وكذلك في الاستعمال المسرف لهذه المياه في عملية الري. وتشير الدراسات إلى إمكانية توفير ما بين ٢٠٪ - ٦٠٪ من المياه أي بمتوسط ٤٠٪ أي بالامكان زيادة المساحة المحصولية إلى ١٠٠٠٠ هكتار<sup>(٣)</sup>.

وبإمكاننا استعمال مياه المجاري في ري كثير من المزروعات وبذلك تزيد مساحة الأراضي المزروعة. ويمكن ري الأشجار الحرجية على الأخص بهذه المياه، وبذلك نفيذ منها في تشجير معظم مناطق الكويت بالإضافة إلى التقليل من تلوث مياه الخليج العربي حيث كانت تلقى هذه المياه. كما يمكن ري الجث (العلف الأخضر للحيوان) بهذه المياه. وقد أجريت الدراسات للاستفادة من هذه المياه في ري أرض مساحتها ٩,٢ مليون متر مربع بمشروع الري الزراعي بالصليبية. ولا شك بأن معالجة وتنقية مياه المجاري التي تقوم بها الدولة والانجازات التي تحققت في هذا المجال فتحت آفاقاً ربة لزراعة مساحات كبيرة بمحاصيل الخضروات والأعلاف. وبالفعل فقد استخدمت المياه المعالجة وبدرجة ملوحة ٢٠٠٠ جزء بالمليون في ري أشجار النخيل والأشجار المثمرة والجث والبرسيم في العمرة<sup>(٣)</sup>.

وتهدف الكويت على المدى البعيد، بعد إكمال المجاري لجميع الكويت، إلى بناء ٣

محطات وهي:

- ١- شرق الجهراء (تفيد من مجاري الجهراء والدوحة وجزء من الصليبيات) وطاقاتها الانتاجية ١٦ مليون جالون يوم.
- ٢- شمال الأحمدى (وتفيد من المنطقة الساحلية من المسيلة إلى الأحمدى والفحاحيل) وتبلغ طاقتها الانتاجية ٢١ مليون جالون/يوم.
- ٣- فيلكا وتبلغ طاقتها الانتاجية ١ مليون جالون/ يوم.

وبذلك تبلغ مياه المجاري ٣٩ مليون جالون/ يوم بينما بوكائن قدرها بـ ٨٠ مليون جالون/ يوم عام ١٩٨٥<sup>(١١)</sup>.

كما يمكن الاستفادة من مياه الأمطار الساقطة والتي تضيع هباء بل وقد تكون في كثير من الأحيان واسطة للتخريب وانتشار الخبثات playas . ولو أفدنا من ١٠٪ فقط من الأمطار الساقطة (بمعدل تساقط ١٠٠ ملم) لبلغت هذه الكمية أكثر من ١٣٠ مليون جالون/ يوم . حيث يمكن جمع مياه الأمطار في خزانات أرضية أو توجيهها نحو المنخفضات الساحلية أو نحو الخبثات لزيادة مقدار تسرب مياه الأمطار إلى باطن الأرض<sup>(١٢)</sup> . أو توجيهها إلى مناطق شبكة مجاري صرف المياه .

إلى جانب ذلك يمكن تنفيذ مشروع المياه من العراق حيث يقدر أن يؤخذ حوالي ٣٥٠ مليون جالون/ يوم من شط العرب و ٣٠٠ مليون جالون/ يوم من مياه الفرات فإذا ما تم المشروع فبالإمكان زراعة ٤٠٠٠ هكتار بالمحاصيل المختلفة .

وإذا ما استعملنا أساليب الري الحديثة والتي توفر كمية كبيرة من المياه (كاتباع أسلوب الري - ليلا - والري بالتنقيط) وكذلك استعمال المياه ذات الملوحة العالية، كما نصنف المياه لتحديد أنواع وأصناف النباتات التي تروي وإرشاد المزارعين إلى أنسب الأماكن لحفر الآبار وتحليل المياه، وبذلك كله نتمكن من توفير المياه من مصادرها المختلفة ونساعد على زيادة مساحة الأراضي المزروعة زيادة كبيرة توفر ما نحتاجه من مواد غذائية بل قد يكون لدينا فائض يصدر إلى الخارج .

ويعتقد البعض أن استهلاك الماء سنة ٢٠٠٠م سيكون كما في الجدول رقم (١١)

الجدول رقم (١١)

جهة الاستهلاك	مليون جالون/يوم	المصدر	النسبة المئوية
المنازل	٢٨٣	مياه عذبة	٣٨,٧٪
الصناعة	٤٢	”	٥,٧٪
الحداائق الخاصة	٢٢٧	”	٣١٪
الحداائق العامة	٧٠	”	٩,٥٪
التشجير	١١	مياه معالجة	١,٥٪
الزراعة	١٢	مياه عذبة	١,٦٪
	١٥	مياه قليلة الملوحة	٢٪
	٧١	مياه معالجة	١٠٪ <sup>(١٣)</sup>
المجموع	٧٣١		١٠٠٪

- ٤- استعمال أحدث أساليب الزراعة. كالزراعة بدون تربة والزراعة المائية و الهوائية  
والزراعة المحمية . . . الخ ، ونرى وجوب التوسع بالزراعة المحمية بدون تربة.  
٥- اكمال البنية الهيكلية. Infra - Stucture

- أ - إكمال بناء شبكة ووسائل الاتصال المختلفة.  
ب - بناء محطات كهرباء وماء ومدارس ومستوصفات.  
ج- إكمال تمديدات مياه الري وحفر الآبار.  
د - بناء المخازن المبردة.  
هـ - بناء أسواق حديثة.  
و - بناء موانئ صغيرة لصيادي الأسماك.  
٦- الاكثار من الحقول التجريبية سواء بتوفير النباتات المتكيفة للبيئة الكويتية أو توفير  
البذور المحسنة وكذلك لتجهيز الحيوانات واختيار أنواع وفصائل الحيوانات التي  
تتمكن من مقاومة الظروف البيئية الكويتية وكذلك التوسع في التلقيح الصناعي.  
٧- التوسع في زراعة النخيل والزيتون.  
٧- توفير الأسمدة الكيماوية أو العضوية.  
٩- تعميم مراكز الارشاد الزراعي.  
١٠- إقرار مبدأ التعويض عن الانتاج لدى تعرضه للتلف بفعل العوامل الجوية وانتشار  
الأمراض النباتية.  
١١- إصدار التشريعات التي تنظم المياه باستعملاتها وحماية المزروعات ومناطق التحريج  
وفرض عقوبات صارمة على كل من يخفي عمالاً زراعيين أو يغيرهم بشكل أو بآخر  
للتحول إلى مزرعة أخرى وتنظيم اتفاقيات بين المزارعين ووزارة العمل والشئون  
الاجتماعية لتنظيم جلب العمالة من مصادرها وتدريبها وتأهيلها مهنياً.  
١٢- الاكثار من تربية الجمال:

- إن الجمل من الحيوانات المتكيفة للمعيشة في هذه البيئة سواء في تحمله العطش  
لعشرة أيام أو أسبوعين وربما أكثر من ذلك (حسب فصول السنة) أو في خفه أو بوبره  
السميك . . الخ ويمكن التوسع بتربيته سواء لألبانه أو جلوده أو لحومه.  
١٣- تنظيم علمية تسويق المنتجات الزراعية وتوفير الحماية الحكومية للانتاج المحلي.  
١٤- أما فيما يخص التوسع في صيد الأسماك فقد دلت الأبحاث على وجود ما لا يقل عن  
٣٠٠ نوع من الأسماك في المياه الكويتية ، الا أن الأنواع التي يقبل عليها المستهلكون  
(٢٠) نوعاً فقط. ويساهم أصحاب سفن الصيد الحرفية بتزويد السوق الكويتية



بحوالي ٩٥٪ من إجمالي الكميات الطازجة المنتجة. وتمثل الأسماك أهم المصادر البروتينية الحيوانية الرخيصة وقد كان الانتاج كما في الجدول رقم ١٢ :

الجدول رقم (١٢)

السنة	كمية الانتاج / طن
١٩٦٨	أكثر من ١٠٠٠٠
١٩٧٨	٧٨٠٠
١٩٧٩	٣١٠٠

والخطة الخمسية ٨٢/٨١ - ٨٦/٨٥ تهدف الى زيادة الانتاج من الأسماك

الى ١٣٠٠٠ طن.

١٥- أما فيما يخص أعلاف الدواجن فقد ارتفعت الواردات من الأعلاف من ١٨٠٠٠ طن عام ١٩٧٢ الى ٧١٠٠٠ طن عام ١٩٨٠ وسترفع الاستيرادات من الأعلاف في عام ١٩٨٦ الى حوالي ٢٥٠٠٠٠ طن. ويوجد في الوقت الحاضر مصنع للعلف مجاور لمطاحن الغلال وقد أنتج هذا المصنع ٢٥٠٠٠ طن من العلف عام ١٩٧٨<sup>(٣)</sup>، ويجدر العمل على زيادة انتاج الأعلاف وخاصة الخضراء لكي نتمكن من زيادة تربية الدواجن والمواشي والأغنام والماعز والتقليل من الاستيرادات من الأعلاف.

١٦- التخزين وإنشاء المخازن:

إن المخازن الرئيسية موجودة في منطقة مطحن الغلال (في الشويخ) وهي ذات سعة تخزين ٧٢٠٠٠ طن ومن المقترح زيادة سعة الحزن بمقدار ٥٠٠٠٠ طن وتمثل سعة التخزين هذه الاستهلاك لفترة ٦ أشهر وهي بذلك وافية لأغراض الأمن الغذائي.

أما عن احتياطي الحبوب فالواجب يحتم أن يكون لدينا في الوقت الراهن حوالي ٥٥٠٠٠ طن من الحبوب كاحتياطي تكفي لمدة (٣) أشهر<sup>(٣)</sup>. أما في المستقبل فإن متطلبات الأمن الغذائي من الحبوب تتطلب أن يكون الاحتياطي كما في الجدول رقم

(١٢)

الجدول رقم (١٢)

السنة	الحد الأدنى السنوي للاستهلاك / طن	مخزون الأمن الغذائي
١٩٩٠	٢٦٣٠٠٠	٦٦٠٠٠
٢٠٠٠	٣٦١٠٠٠	٣٧٩٠٠٠٠

## ١٧- توعية السكان :

يجب العمل على توعية السكان بوجوب الاهتمام بالغذاء وإنتاجه وأن نكون منتجين جيدين ومستهلكين واعين فهناك تبذير كبير في الغذاء وخاصة عند بعض الطبقات . وفي تقرير قدمته لجنة شكلت في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل الرئيس الأمريكي (السابق) فورد عن مشكلة الغذاء جاء : " أن ٥٠٪ من الغذاء المنتج يضيع بين الأرض وفم الإنسان " .

## الخلاصة :

بعد هذه الدراسة لمشكلة الغذاء في الكويت واستعراض جميع الامكانيات المتاحة لتنمية زراعية من أجل تحقيق أمن غذائي . نرى أن الواجب يحتم أن تقوم دولة الكويت بالتخطيط لتنمية زراعية شاملة مستغلة جميع الامكانيات المتاحة بكل كفاءة لسد الفجوة الغذائية .

كذلك بالامكان التعاون مع الدول العربية الأخرى للقيام بتنفيذ مشاريع مشتركة ذات صلة مباشرة بالغذاء والأمن الغذائي لتوفير ما يحتاجه الشعب من مواد غذائية زراعية وحيوانية . ونرى تشكيل هيئة تسمى :  
"هيئة مجلس التعاون الخليجي للغذاء والزراعة" .

تأخذ على عاتقها إجراء مسح شامل على كل الإمكانيات المتاحة لتنمية زراعية ، وتدرس مشكلة الأمن الغذائي الذي هو ركن أساسي من الأمن القومي ووضع الحلول العملية لهذه المشكلة وخاصة أن لدينا جميع الامكانيات لتوفير معظم حاجياتنا من المواد الغذائية محليا والتعاون مع الدول العربية ذات الوفرة في المياه والأراضي الزراعية كالسودان والصومال . . . الخ لتوفير المنتجات الزراعية التي لا نتمكن من زراعتها وإنتاجها بحسب الامكانيات المتوفرة لدينا كزراعة القمح ، والأرز وقصب السكر . . . الخ ، كما تأخذ هذه الهيئة بالوسائل العلمية الحديثة في الزراعة وتكثر من الحقول التجريبية لتوفير الغذاء محليا وتسد الفجوة الغذائية .

## المواش

(١) إن زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية مرتفعة نتيجة للنمو الكبير في السكان وزيادة الدخل بمعدل ٣٪ وارتفاع مرونة الطلب الداخلية على الغذاء بحدود ٠,٧٪ فتصبح والحالة هذه زيادة الطلب على الغذاء في الدول النامية ١,٥٪.

(٢) إن معدلات النمو السكاني في الكويت عالية فيين عام ١٩٧٥ - ١٩٨٠ كانت معدلات النمو للسكان (كويتيين وغير كويتيين) ٦,٢٪. وسيبلغ عدد السكان في يونيو سنة ١٩٨٢ ١,٥٦٢,٠٠٠ بمعدل زيادة سنوية للكويتيين ٣,٥٥٪ وغير الكويتيين ٨,٧١٪ وفي عام ١٩٨٥ سيقدو عدد السكان حوالي مليوني نسمة (١,٩٠٨,٠٠٠) بحسب معدلات النمو الحالية.

(٣) كان ارتفاع الأسعار شاملا وقد ارتفعت أسعار الأسمدة حوالي ٣٠٠٪ مما كان له أثره السيء على اقتصاد الدول النامية وأوجد عجزا في اقتصاد كثير منها خاصة الفقيرة لأهمية الأسمدة للزراعة وللإنتاج الزراعي.

دكتور تحسين علي: "تطورات مقلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في العالم العربي خلال عقد السبعينات". ص ٩.

(٤) يؤدي سوء التغذية الى تكرار الإصابة بالأمراض المعدية والأمراض المعوية وينتج عن سوء التغذية ما يلي:  
أ - التخلف العقلي والتخلف في النمو.

ب - زيادة وفيات الأطفال.

ج - انتشار الأمراض كنتيجة لنقص المواد الغذائية ويؤدي الى الهبوط بالإنتاج.

د - انتشار المجاعات.

ويعتبر ما يستهلكه الفرد الكويتي من البروتين الحيواني من أحسن النسب في العالم والجدول التالي يبين استهلاك الفرد الكويتي من البروتين الحيواني بالمقارنة مع الدول الأخرى:

الدولة	كمية الاستهلاك اليومي من البروتين	كمية البروتين الحيواني	النسبة %
الكويت	٨٥غم	٢٧,٤غم	١٠٠٪
معدل الدول العربية	٦٠غم	١٢غم	٤٤٪
استراليا	١٠٦غم	٣٤,١غم	١٢٤٪
أمريكا	٩٧غم	٣١,٢غم	١١٤٪
انجلترا	٨٨غم	٢٨,٣غم	١٠٣٪
السويد	٧٩غم	٢٥,٤غم	٩٣٪

دكتور عبدالرحمن سلمان، الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية، ص ٧٩.

(٥) العطية، دكتور عبد الحسين وادي. "التخطيط للتنمية الزراعية في الوطن العربي". ص ٤٦.

(٦) الزيادة الطبيعية هي زيادة المواليد على الوفيات والزيادة الصناعية ناتجة عن الهجرة الأجنبية.

(٧) الدكتور محمد العمادي. الأمن الغذائي والتعاون العربي. ص ٤

- (٨) دكتور عبدالحسين وادي العطية. "نفس المصدر". ص٤٤.
- (٩) ترتفع درجة الحرارة في التربة صيفاً إلى أكثر من ٦٠°م بحيث تقضي على جميع الفعاليات الحيوية في التربة.
- (١٠) هنالك عوامل تعيق الزراعة في الكويت يمكن تلخيصها بما يأتي:
- (أ) قلة المياه وانخفاض درجة صلاحيتها.
- (ب) الظروف المناخية غير المناسبة.
- (ج) افتقار التربة إلى العناصر الغذائية.
- (د) احتواء التربة والمياه على نسبة عالية من الأملاح.
- (١١) محمد الرشيد. "الوضع الزراعي في الكويت". ص٦٠٥.
- (١٢) أورد الأستاذ فؤاد ملا حسين وكيل وزارة التخطيط في بحثه "الخطة الزراعية للدولة". ص١٠، ١٢ الاحصائية التالية للإنتاج الزراعي والحيواني:

النوع	السنة		النسبة٪ للإكتفاء الذاتي	النسبة٪ للفجوة الغذائية
	١٩٧٥	١٩٧٩		
الأبقار	٨٤٠٠ رأس	١٤٠٠٠ رأس		
الأغنام والماعز	١٩٦٩٠٠ رأس	٥٥٣١٠٠ رأس		
الدجاج	٥,٧ مليون فرخة	١١ مليون فرخة		
كمية اللحوم الحمراء	١٥٠٠ طن	٢٩٠٠	٥,٣٪	٩٤,٧٪
لحوم بيضاء	١٥٧٠٠ طن	٣٥,٥٪	٦٤,٥٪	
الببيض	٤٠,٦ مليوناً	١١٦,٩ مليوناً	٥٢,٧٪	٤٧,٣٪
الحليب الطازج	١٥٨٠٠ طن	٤٣٦٠٠ طن	٥,٤٪	٩٤,٦٪
الثروة السمكية		٣٠٠٠		
		٥٠٠٠ طن		

- يبدو أن هذه الاحصائية تشمل الحيوانات والدواجن المرباة في القطاع العام والخاص.
- (١٣) ٣,٢٥ مليون دينار دخل الانتاج النباتي و ١٤ مليون دينار دخل الانتاج الحيواني، و ٤,٢٥ مليون دينار دخل الثروة السمكية وحوالي ١,٣ مليون دينار دخل السلع الوسيطة.
- "الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية". ص٧١.
- (١٤) "برنامج مشترك لإنتاج الحبوب والأعلاف في أنطاك الخليج والجزيرة العربية". ص١٥ - ١٣١.
- (١٥) حسب على أساس زيادة قدرها ١٨٪ سنوياً. زيادة السكان الطبيعية والصناعية ٦٪ وارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار والتضخم وارتفاع اجور النقل.
- (١٦) في عام ١٩٨٠ تقدمت كل من العراق والأردن وليبيا طلبية لحوماً حمراء فلم تحصل إلا على حوالي ٤٠٪ من حاجياتها.
- (١٧) دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الغذائي في الكويت" ص١٦
- هذه الكمية من الماء المستعملة في ري مكنار محصولي كبيرة وتعطي الانطباع عن الاسراف الكبير في استعمال المياه.
- (١٨) نفس المصدر، ص١٥٤ - ١٥٥.
- (١٩) عبدالله الشرهان "المياه والأراضي الزراعية". ص٥٢.

- (٢١) "برنامج مشترك لإنتاج الحبوب والأعلاف . . . . . الخ" من ص١٥٤ - ١٥٥
- (٢٢) كانت أول محاولة لمعالجة مياه المجاري الصحية في الكويت في عام ١٩٥٦ عندما أقيمت محطة معالجة في منطقة الخيران بطاقة إنتاجية تتراوح بين ٢٠٠ - ٣٠٠ ألف جالون يوميا.
- (٢٣) لقد تم إنشاء محطة المعالجة بطاقة إنتاجية قدرها ٢٢ مليون جالون/ يوم والتي كمل بناؤها عام ١٩٧٤. ويقوم بتزويدها بالمياه شبكة مجاري الصرف الصحي لمدينة الكويت للمنطقة المحصورة بين الدائري الرابع والأول. وبدأ تشغيلها عام ١٩٧٥ بطاقة إنتاجية قدرها ٦١ مليون جالون - يوم لري أراضي زراعية في الصليبية (٨٢٠٠ دونم صالحة للزراعة). حيث يستخدم نصف مليون جالون لري حزام الأشجار الواقعة من الرياح التي تمتد حول المشروع وداخله، ويستخدم الماء المتبقي وقدرته (٦) مليون جالون يوميا لري حوالي ٢٢٠٠ دونم (عام ١٩٨٠) وتهدف خطة الدولة إلى التوسع بطاقة هذه المحطة لتبلغ حوالي ٣٣ مليون جالون عام ١٩٨٥.
- دكتور زين عبد المقصود: نفس المصدر ص٢٦، ٢٧.
- (٢٤) سبق أن أفاد الأنباط والرومان من مياه الأمطار وخزونها.
- (٢٥) عبدالله الشهران: نفس المصدر: ص٥٨. وستكون ميزانية الماء كما في الجدول التالي:

المكان	جالون/يوم	نوع المياه	المكان	جالون/يوم	نوع المياه
الروشنين	٥ - ٢	عذبة	الشقايا	أكثر من ٢٠ مليون جالون/يوم	مالحة
الصليبية	٢٢ ١٠٦	ملوحتها حوالي ٣٠٠ وحلة بالمليون	مياه الأمطار	١٣٠	
نصفية	١٠٦	عذبة	مياه من العراق	٣٥٠	شط العرب
مياه مجاري الوفرة	٣٩ حوالي ٥٠، ٢٠	معالجة مالحة		٣٠٠	ذات ملوحة قليلة من القنات عذبة
			المجموع	٩٨٩	٤ مليون جالون/يوم

- (٢٥) "برنامج مشترك لإنتاج الحبوب والأعلاف في أنطار الخليج والجزيرة العربية: ص٨٦.
- (٢٦) بحسب الأحياطي من واقع استهلاك الفرد السنوي من الحبوب حوالي ١٤٦ كغم سنويا.
- (٢٧) الاحتياطي = ربع الاستهلاك.

## المراجع

- ١ - محمد الرشيد، "الوضع الزراعي في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢
- ٢ - عبدالله الشهران، "المياه والزراعة في الكويت"، ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢
- ٣- دكتور عبد الحسين وادي العطية، "التخطيط للتنمية في الوطن العربي"، محاضرة ألقيت في معهد التخطيط العربي - الكويت ١٩٨١.

- ٤ - دكتور محمد رشيد الفيل، "الماء والأمن الغذائي في الكويت"، ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مارس ١٩٨١.
- ٥ - "أمن الغذائي في الوطن العربي"
- ٦ - "الانتاج الغذائي والتوقعات المستقبلية لمشكلة الغذاء في الوطن العربي" مؤتمر الأمن الغذائي في الوطن العربي - الكويت ١٩٧٨.
- ٧ - "برنامج مشترك لانتاج الحبوب والأعلاف في أقطار الخليج والجزيرة العربية" تقرير مقدم الى وزراء العرب في الخليج والجزيرة العربية. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. روما. كانون أول ١٩٧٩.
- ٨ - تطوير الزراعة في الكويت: ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢ الخطة الزراعية للدولة.
- ٩ - فؤاد ملا حسين، ندوة تطوير الزراعة في الكويت. ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢.
- ١٠ - دكتور عبدالرحمن سلمان، "الانتاج الحيواني ودوره في التنمية الزراعية" ندوة تطوير الزراعة في الكويت ١٣ و ١٤ فبراير ١٩٨٢.
- ١١ - دكتور خالد تحسين علي، "تطورات متعلقة لأوضاع الزراعة والغذاء في الوطن العربي خلال عقد السبعينات" الوطن العربي خلال عقد السبعينات" مجلة المستقبل العربي العدد ٣٢ ١٩٨١/١٠.
- ١٢ - دكتور صبحي مطوع، "استعمالات المياه المالحة في الكويت" ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية مارس ١٩٨١.
- ١٣ - دكتور زين مقصود، "موارد المياه في الكويت" ندوة مستقبل الموارد المائية بمنطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية. مارس ١٩٨١.

## المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية

الغريب محمد بيومي

قسم المحاسبة - جامعة الكويت

"Strangely, although the very phrase says that capital has a cost, we do not count capital as a cost in formal accounting systems".

ANTONY, R. N.

(١) مقدمة

يمثل تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية محور اهتمام كل من الفكر الاقتصادي والفكر المحاسبي، وانهما ليشتركان في معالجة وتناول العديد من جوانب النشاط الاقتصادي. فبينما تتناول النظرية الاقتصادية مفاهيم وسلوك الدخل والأرباح وتكاليف الانتاج، تختص نظرية المحاسبة بالوصول الى قياسات كمية لتلك المفردات. ومع ذلك فان هناك العديد من الاختلافات فيما بينهما من حيث مفاهيم تلك المفردات وقياساتها الكمية.

وبينما يغض غالبية المحاسبين، قديماً وحديثاً، النظر عن تلك الاختلافات أو يجري ارجاعها الى اختلاف هدف المعالجة والزاوية التي يجري منها تناول المفردة المعينة، يستمر الاقتصاديون والأطراف الأخرى التي تهتم بجوانب النشاط الاقتصادي في توجيه الانتقادات الى المعالجات المحاسبية<sup>١</sup>.

ولقد كانت أهداف المحاسبة في الماضي القريب تنحصر بصفة أساسية في نطاق التقرير عن التغير في حقوق الملكية من خلال قائمة الدخل والمركز المالي. وفي حدود تلك الأهداف كان من الممكن الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين الأفكار والمعالجات المحاسبية وأفكار ومفاهيم المجالات العلمية الأخرى، طالما أن الأرقام التي تقدمها التقارير المحاسبية تفي بأغراضها المحددة وخاصة في ظل البساطة النسبية لجوانب النشاط الاقتصادي.

غير أنه في الآونة الأخيرة ازدادت جوانب الأنشطة الاقتصادية تعقيدا واستحدثت أساليب علمية وأدوات تحليلية تهدف الى ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية، الأمر الذي فتح مجالات وتحديات جديدة أمام المحاسبين. واستجابة لتلك التحديات وحفاظا على كيان المحاسبة وتطلعا لاستمرار وتنمية دورها في المجتمع وسع المحاسبون نطاق أهداف ووظائف المحاسبة لتشمل ليس فقط التقرير عن نتائج الأنشطة الاقتصادية بل والمساهمة في ترشيد تلك الأنشطة بما يكفل كفاءة وحسن استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

وتتضمن عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية اتخاذ قرارات تخصيص تلك الموارد ووضع الخطط التنفيذية وإحكام الرقابة خلال مراحل التنفيذ. وتستند تلك الجوانب الى تكامل العديد من الأساليب والأدوات التي تنتمي الى مجالات عملية متعددة الأمر الذي لم يعد معه ممكنا، أو على الأقل من غير المفضل، الاستمرار في تجاهل الاختلافات بين المفاهيم والقياسات التي تتبناها المحاسبة وتلك التي تتبناها المجالات العلمية الأخرى التي تشترك بالضرورة مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية.

وليس معنى القول بوجود أو أفضلية تقليل التفاوت بين الفكر المحاسبي والمجالات الفكرية الأخرى، أن المحاسبة يجب أن تتبنى بصفة مطلقة مفاهيم ونظريات تلك المجالات، لأنه قد يكون هناك من المفاهيم والأفكار - رغم سلامتها النظرية - ما قد يتعذر الوصول الى قياسات كمية لها، أو أن الجدوى أو المنفعة العملية من تلك الأفكار والمفاهيم قد لا تبرر الجهد اللازم للوصول الى قياسات كمية لها، وخاصة إذا ما قورنت تلك المنفعة بتكلفة القياس أو بما يرتبط بذلك القياس من تناقض مع أفكار وأسس أخرى أكثر أهمية، أو من آثار سلبية على المحصلة (أو الفائدة) النهائية لمستخدمي المعلومات المحاسبية.

ونظرا لأن المحاسبة هي أداة قياس كمي أكثر من كونها أفكاراً ونظريات مجردة فانه قد لا يكون هناك مفر من تجاهل بعض الأفكار والنظريات ومن ثم لا مفر من وجود بعض الاختلافات بين المحاسبة والمجالات العلمية الأخرى.

وتمثل تكلفة رأس المال أحد مواطن الاختلاف التقليدية بين الفكر المحاسبي من جهة وعدد من المجالات وأفكار العلوم الادارية الأخرى التي تشترك مع المحاسبة في عملية ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية من جهة أخرى مثل: الاقتصاد، بحوث العمليات، الادارة المالية. ويمتد الاختلاف ليشمل كلا من المفهوم النظري والقياسات الكمية لتلك المفردة وما يترتب عليها من قياسات أخرى مثل: الدخل ومؤشرات الأداء والنسب المالية.

ورغم أن موضوع تكلفة رأس المال قد ثار بشأنه الجدل بين المحاسبين والاقتصاديين واستمر الى مدى يرى البعض أنه أكثر من اللازم، ثم سكن بعد ذلك، فإن الموضوع قد



طرح نفسه على بساط البحث مرة أخرى في الآونة الأخيرة. إذ أن هناك من المحاسبين من ينادي في الآونة الأخيرة بتعديل أسس المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال<sup>٥</sup>، بل وإن هناك المنظمات المهنية المحاسبية التي أوصت بالخروج عن تلك الأسس في بعض الحالات ومازال البحث جاريا من قبل بعض المنظمات الأخرى حول توسيع نطاق الخروج عن الأسس المتعارف عليها للمحاسبة عن تكلفة رأس المال<sup>٦</sup>.

ويهدف البحث الحالي الى تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية، وماهي دواعي واحتمالات تطوير المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال بما يزيد من فعالية المعلومات المحاسبية، وما هي المشاكل التي يمكن أن تواجه مثل هذا التعديل سواء من حيث الأسس النظرية أو من حيث التطبيق العملي وذلك من خلال العناصر التالية:

- تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي .
- معايير تقييم المعلومات المحاسبية .
- تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال .
- بالنسبة للأسس النظرية .
- بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية .
- طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال .
- قياس تكلفة رأس المال .
- مداخل معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي .

## (٢) تكلفة رأس المال بين النظرية الاقتصادية والقياس المحاسبي:

تتمثل تكلفة رأس المال من وجهة النظر الاقتصادية في الفائدة على رأس المال المستخدم، وتعتبر تلك الفائدة من ضمن عناصر التكاليف الواجب خصمها قبل الوصول الى الربح بالمفهوم الاقتصادي . وتستند تلك المعالجة الى تعريف التكلفة بأنها التضحية التي تترتب على استخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) والتي من ضمنها رأس المال، في غرض معين . فالأموال المقترضة ترتبط بتضحية فعلية تتمثل في الفائدة التي يجري سدادهما للغير . أما بالنسبة للأموال المملوكة لأصحاب المشروع فإن استخدامها يرتبط بتضحية تتمثل في العوائد أو الأيرادات التي كان يمكن أن تغلها تلك الأموال اذا ما استخدمت في أفضل الاستخدامات المتاحة الأخرى ويجب أن يدرج مقابل تلك التضحية ضمن عناصر التكاليف في شكل فائدة ضمنية (or) imputed cost، وتعامل مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى عند تحديد تكلفة السلعة المنتجة أو الخدمات المؤداة<sup>٧</sup>.

أما في مجال القياس المحاسبي فإنه لا يجري الاعتراف بمقابل لاستخدام رأس المال إلا إذا كان متمثلاً في فائدة فعلية تعاقدية يجري سددها إلى الغير. ويعامل ذلك المقابل (أي الفائدة على الأموال المقترضة) باعتباره نفقة Expense دورية تتعلق بالمدّة المالية الجارية وليست باعتبارها تكلفة Cost لإنتاج السلع والخدمات<sup>(٨)</sup>.

ومن ثمّ يمكن حصر نقاط الاختلاف بين المعالجة المحاسبية والنظرية الاقتصادية فيما يلي:

- ١- التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.
- ٢- عدم اعتبار فائدة رأس المال المقترضة من ضمن عناصر تكاليف إنتاج السلع والخدمات ولكن اعتبارها نفقة دورية.

ولعلّ الأسس النظرية التي تستند إليها تلك المعالجة تتمثل في انتقاء تبني مفاهيم معينة دون غيرها لكل من التكلفة والدخل. ومن ضمن مفاهيم التكلفة التي تدعم المعالجة الجارية نجد تعريفاً Hatfield<sup>(٩)</sup> للنفقات والإيرادات بأنها التغيرات في حقوق الملكية بالنقص والزيادة، وكذلك التعريف الذي قدمته لجنة مفاهيم ومعايير التكلفة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة والذي يتضمن أن:

”التكلفة هي لفظ عام يعبر عن ذلك القدر الممكن قياسه من القيمة التي يجري التخلي عنها Parposely released في سبيل الحصول على أو إنشاء الموارد الاقتصادية“<sup>(١٠)</sup>.

وحديثاً نجد التعريف الذي ورد في النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين APB Statement No.4 والذي يتضمن أن:

”يمكن تعريف التكلفة بأساليب مختلفة منها أنها هي مقدار التقديرات اللازمة للحصول على الموارد الاقتصادية في وقت القياس، أي تكلفة الاستبدال، أو أنها أفضل العوائد البديلة التي يمكن الحصول عليها من الأصل، أي تكلفة الفرصة البديلة، ولكن التكلفة التي يجري على أساسها تسجيل الأصول وقياس النفقات لأغراض المحاسبة المالية يقصد بها عادة التكلفة التاريخية للحصول على الأصل أو الخدمات“<sup>(١١)</sup>.

والخاصية الأساسية في هذا التعريف، والتي تتجسد في غالبية التعريفات المحاسبية للتكلفة، هي تلك الخاصة بخروج مقدار التكلفة في شكل نقص فعلي في الأصول مقابل الخدمة أو السلعة، سواء كان النقص في نفس وقت الحصول على الأصل أو في تاريخ لاحق

كما هو الحال إذا ماتم الحصول على السلعة أو الخدمة مقابل التزام يجري سداده في المستقبل.

وبناء على تلك التعريفات يجري التفرقة بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، حيث أن الحصول على الأول واستخدامه، بعكس الحال بالنسبة للثاني، يترتب عليه الالتزام بسداد فائدة محددة وثابته بغض النظر عن نتيجة عمليات المشروع، ويجري الربط بين تلك الفائدة والمدة المالية التي حدث فيها استخدام تلك الأموال بدلا من الربط بينها وبين الأنشطة المستفيدة منها، ولذلك يجري اعتبار تلك الفائدة من قبيل النفقات بدلا من اعتبارها أحد عناصر التكاليف.

أما مفهوم الدخل الذي تتبناه المحاسبة وتستند اليه المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال فتعبر عنه النشرة رقم (٤) الصادرة عن مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين كما يلي:

”صافي الدخل (أو الخسارة) هو صافي الزيادة (أو النقص) في حقوق أصحاب المشروع خلال فترة معينة“<sup>(١٢)</sup>.

وقد عبر Paton في سنة ١٩٤١ عن هذا المضمون بتعريفه لصافي الدخل أو الربح بأنه هو القدر الذي يستحق الى ملاك المشروع<sup>(١٣)</sup>.

وفي ضوء هذا المفهوم للدخل يتحتم اعتبار الفائدة على رأس المال المقترض من ضمن الأعباء (النفقات) الواجب خصمها قبل الوصول الى رقم الدخل لأنها لا تؤول الى ملاك المشروع، أما الفائدة على رأس المال المملوك فهي تؤول الى ملاك المشروع وتعتبر جزءا من الزيادة في حقوقهم، ولذلك فهي جزء من الدخل طبقا لذلك المفهوم.

ولكن مجرد استناد معالجة ما الى بعض المفاهيم أو التعريفات المختارة أو المنتقاة من بين مجموعة أعم وأوسع لا يكفي في حد ذاته لتبرير تلك المعالجة واستبعاد أو تجاهل المعالجات الأخرى، لأن ما قد يتفق مع بعض المفاهيم قد يختلف مع مفاهيم أخرى أكثر سلامة وأكثر أهمية، وما قد يناسب بعض الاستخدامات أو الأغراض قد لا يتلاءم مع البعض الآخر من الأغراض والاستخدامات.

ولذا يرى الباحث أنه لتقييم معالجة ما أو طريقة ما يجب الاحتكام الى معايير تغطي كافة عناصر مجموعة المفاهيم والأغراض أو الاستخدامات التي ترتبط بها تلك المعالجة

ويتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة

رأس المال في ضوء مجموعة من معايير التقييم تضم معايير متعارف عليها وأخرى مقترحة من قبل الباحث.

### (٣) معايير تقييم المعلومات المحاسبية:

كان من ضمن المهام التي اضطلعت بها لجنة نظرية المحاسبة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة في سنة ١٩٦٦<sup>١١</sup> مهمة اقتراح مجموعة من المعايير التي يمكن استخدامها في تقييم المعلومات المحاسبية. وترى اللجنة أن المعيار الأساسي للمعلومات هو فائدتها أو جدواها. ولكنها ترى أن هذا المعيار عام ويصعب إخضاعه للقياس والتقييم، ولذلك رأت تفصيل ذلك المعيار العام وتحديد أكبر وذلك بتحديد الخصائص التي إذا ما توافرت تتحقق فائدة المعلومات وجدواها في نظر اللجنة وهذه الخصائص هي:

١- القابلية للقياس الكمي: Quantifiability ، وتتضمن تلك الخاصية ربط المعلومات المحاسبية بمقاييس كمية (أو أرقام) دون ضرورة أن تقتصر تلك الأرقام على وحدات القياس النقدي.

٢- التجرد من التحيز الشخصي Freedom from Bias

٣- القابلية للمراجعة Verifiability

٤- الملاءمة Relevance وهذا هو المعيار الأساسي في نظر اللجنة ويتضمن أن المعلومات ترتبط بشكل مفيد بالقرار أو الفعل المستهدف من استخدام تلك المعلومات، وهذا الارتباط يتجسد في التأثير الذي تحدثه تلك المعلومات على ذلك القرار أو الفعل ولكي يتحقق ذلك التأثير يجب الإمداد بالمعلومات في شكل وتوقيت مناسبين، أي أن مضمون الملاءمة ينحصر في:

أ- وجود ارتباط بين المعلومات والقرار أو الفعل.

ب- إحداث أو إمكانية إحداث تأثير على القرار أو الفعل.

ويضيف مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين بعض الخصائص الإضافية التي يرى ضرورة توافرها في المعلومات المحاسبية<sup>١٢</sup>، وهي:

١- أن تكون المعلومات مفهومة من قبل المستخدم Understandability

٢- القابلية للمقارنة Comparability بين المعلومات لنفس الوحدة الاقتصادية فيما بين المدد المالية المختلفة بحيث أن الاختلافات تكون ناتجة عن اختلاف العمليات والأنشطة بين تلك المدد المالية وليست ناتجة فقط عن مجرد اختلاف أسس المعالجة أو كيفية إعداد وتقديم تلك المعلومات. ولا تقتصر القابلية للمقارنة على المشروع الواحد ولكن أيضاً تشمل إمكانية المقارنة بين المشروعات عن نفس المدة المالية.

٣- الشمول والكفاية Completeness بمعنى أن المعلومات المحاسبية يجب أن تكون كاملة وشاملة لكافة المعلومات التي تفي بالخصائص النوعية الأخرى، بحيث تكون كافية للمستخدم في الغرض أو الاستخدام المعين.

بالرغم من أن الخصائص سالفه الذكر تعد جميعها ضرورية بالنسبة للمعلومات المحاسبية فإنها وكما جرى تعريفها من قبل وأضعيها لا تكفي في حد ذاتها لتحقيق فائدة المعلومات المحاسبية، إذ أن هناك خاصية أساسية يجب توافرها قبل النظر في مدى توافر أي من تلك الخصائص وتلك الخاصية هي سلامة تلك المعلومات. وطالما أن تلك المعلومات كمية فإنها تتضمن عملية قياس معينة، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن سلامة المعلومات تتضمن سلامة عملية القياس التي تنتج عنها تلك المعلومات.

ولإجراء عملية القياس بشكل سليم يجب توافر عاملين: الأول توافر تحديد واضح لماهية الشيء المراد قياسه، الثاني تحديد إجراءات القياس وبتطبيق تلك الإجراءات على الشيء المعين تنتج الأرقام المادية، أي أن تلك الأرقام هي نتاج عملية ذهنية.

ولتوضيح أهمية معيار سلامة القياس وأنه غير متضمن في المعايير السابقة نسوق الحالات التالية:

الحالة الأولى تتعلق بقرار شراء سلعة أو إنتاج شيء ما. . لاشك أن المعلومات الخاصة بتكاليف الشراء أو تكاليف الانتاج تعتبر ملائمة للقرار وفقا للتعريف السابق لأنها ترتبط بشكل مباشر بالقرار وتؤثر عليه، كما أنه تتوافر لها كافة الخصائص الأخرى ولكن من المتعارف عليه ومن المقبول بصفة عامة أنه يمكن حساب رقم التكلفة بكثير من الطرق والوصول الى عدة أرقام مختلفة لانتاج نفس الأمر الانتاجي، وكل من تلك الأرقام يمكن أن يؤدي الى قرارات مختلفة أو التأثير بشكل مختلف على القرار موضوع الدراسة دون أن يكون هناك من المعايير أو الخصائص المقترحة من قبل اللجنة التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أو مجلس المبادئ المحاسبية ما يساعد على التمييز بين تلك الأرقام المختلفة. ومن الامثلة العديدة لاختلافات القياس المحاسبي للتكلفة تلك الخاصة بتكلفة المواد المنصرفة، حيث أن هناك بدائل مختلفة لطرق تدفق المواد: الوارد أولا صادر أولا، الوارد أخيرا صادر أولا. . . وهكذا وكل من هذه الطرق مقبولة وليس هناك في الفكر المحاسبي حاليا ما يربط بين تلك الطرق المختلفة وبين الاستخدامات المتعددة المختلفة، كما أن هناك شرط ثبات الطرق المتبعة Consistency، أي أنه من غير المقبول تغيير واختلاف فروض تدفق المواد باختلاف القرارات والاستخدامات المتكررة خلال المدة المالية.

وبعبارة أخرى فإنه يمكن لمعلومة ما أن تتوافر فيها الخصائص النوعية السابقة ولكنها

تؤثر على القرار بشكل خاطئ. كما أن خصائص القابلية للمراجعة والتجرد من التحيز الشخصي لا يمكن الحكم عليها بشكل جدي الا بالرجوع الى الإطار النظري لعملية القياس، أي تحديد ماهية الشيء الذي ترتبط به تلك المعلومات وكذلك إجراءات القياس.

والحالة الأخرى تتعلق بمثال من الحياة العامة. لاشك أن المعلومات المتولدة عن التنبؤ بحالة الطقس والهزات الأرضية ملائمة للعديد من القرارات وتتوافر فيها الصفات النوعية الأخرى. ولكن من تلك المعلومات ما يؤدي الى العديد من القرارات الخاطئة نظرا لخطأ في عملية القياس والتنبؤ.

لذا. . لكي تتحقق فائدة المعلومات أو جدواها بالاضافة الى تلك الخصائص النوعية المقترحة من قبل اللجنة والمجلس يجب توافر خاصية أساسية وهي سلامة القياس بالرجوع الى اطار نظري علمي معين يتضمن تحديد ماهية الشيء المراد قياسه وإجراءات القياس. ويمكن التعبير عن هذه الخاصية أو الشرط بشرط أو خاصية السلامة النظرية أو السلامة المنطقية.

وبالنظر الى مجموعة الخصائص السابق الاشارة اليها نجد أن:

١- معايير التجرد من التحيز الشخصي، القابلية للمراجعة، يتسمان بالصبغة العملية ولا يمكن الحكم عليهما سوى بالنسبة لواقع التطبيق لحالة قياس معينة من قبل شخص معين.

٢- معيار القابلية للفهم وعقد المقارنات ترتبط بالإطار النظري لعملية القياس.

٣- معيار القابلية للقياس الكمي يتحقق تلقائيا بمجرد اتخاذ المعلومة شكل أرقام كمية.

٤- يرتبط معيار الشمول والكفاية بمعيار الملاءمة لاستخدام معين، فالمعلومات الملائمة تتضمن ضمنا كفاية تلك المعلومات لاتخاذ القرار السليم.

وعلى ذلك يمكن أن تنحصر عملية التقييم على المستوى النظري في معيارين أساسيين هما: السلامة النظرية (أو المنطقية) بالرجوع الى إطار نظري معين، والملاءمة بالنسبة لأهداف واستخدمات معينة.

وفي ضوء هذا الاطار يتناول القسم التالي من البحث تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال بالرجوع الى:

أ - الأسس والمفاهيم النظرية.

ب - الملاءمة بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدمات المعلومات المحاسبية.

#### (٤) تقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال :

أولا : بالنسبة للأسس النظرية :

رغم اتفاق المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال مع مفاهيم معينة للتكلفة والدخل فانها تتعارض مع عدد آخر من المفاهيم النظرية نسوق بعضها فيما يلي :

##### ١ - المفهوم الاقتصادي للتكلفة :

التكلفة من وجهة نظر اقتصادي هي التضحية التي ترتبط باستخدام عوامل الانتاج (أو الموارد الاقتصادية) وهذه التضحية هي أقصى ما يمكن أن تغله تلك الموارد في أفضل استخداماتها الأخرى. ولا فرق في ذلك بين عوامل الانتاج المملوكة وتلك المستأجرة من الغير. فاستخدام رأس المال المملوك في نشاط معين يحول دون استخدامه في مجالات أخرى وإضاعة الفرصة في الحصول على الأيراد الذي كان يمكن التحصل عليه من تلك الاستخدامات. ومن ثم فإن استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تضحية معينة.

##### ٢ - المفهوم الاقتصادي للربح :

يعرف الربح بالمعنى الاقتصادي بالفرق بين الإيرادات وتكلفة الموارد المستخدمة في سبيل الحصول على تلك الإيرادات<sup>(١١)</sup> وتقاس التكلفة طبقاً للمفهوم أعلاه والذي يدرج ضمن عناصر التكاليف تكلفة رأس المال المستخدم سواء كانت تكلفة صريحة على رأس المال المقترض أو تكلفة ضمنية Imputed costs على رأس المال المملوك.<sup>(١٢)</sup>

##### ٣ - بعض المفاهيم المحاسبية للتكلفة :

رغم أن التفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض طبقاً للمعالجة المحاسبية الجارية تتفق مع بعض مفاهيم التكلفة المتداولة في الفكر المحاسبي، فانها تتعارض مع بعض المفاهيم الأخرى، فعلى سبيل المثال، في سنة ١٩٥٧ أصدرت لجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة نشرة Statement تتضمن أن أعباء الفائدة وضرائب الدخل لا تعتبر من ضمن محددات صافي دخل المشروع ولكنها جزء من صافي دخل المشروع مثل الأرباح التي تؤول إلى ملاك المشروع.<sup>(١٣)</sup> وهذا يتضمن التوحيد في المعالجة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض.

##### ٤ - مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة :

تأثرت أسس واجراءات المحاسبة خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين

بمفهوم أو نظرية الملكية المشتركة Proprietary Concept ، حيث كانت أغلبية الوحدات الاقتصادية تتخذ شكل المشروعات الفردية وشركات الأشخاص التي تدار بواسطة ملاكها. وفي ظل هذا المفهوم تجري ممارسة الوظيفة المحاسبية من وجهة نظر ملاك المشروع، وينظر للأصول باعتبارها ممتلكات لأصحاب المشروع بينما ينظر للخصوم باعتبارها التزامات على أصحاب المشروع. وهذا يتفق مع التكييف القانوني لوضع ملاك المشروع حيث يعد ملاك تلك المشروعات (الفردية وشركات الأشخاص) مسئولين عن التزامات المشروع حتى في أموالهم الخاصة، كما أن لملاك المشروع الحق المطلق للتصرف في أصول المشروع.

ولكن بظهور ونمو الشركات المساهمة وسيطرتها على الجزء الأكبر من النشاط الاقتصادي ظهرت فكرة الشخصية المعنوية المستقلة والتي تتضمن ممارسة الوظيفة المحاسبية ليس من وجهة نظر فئة معينة من فئات أصحاب المصلحة في المشروع ولكنها تمارس من وجهة نظر المشروع كوحدة اقتصادية أو شخصية معنوية مستقلة عن تلك الفئات، وهذا يستتبع إعادة صياغة العديد من المفاهيم المحاسبية. ففي ظل مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة ينظر إلى الأصول باعتبارها تخص المنشأة ذاتها أما الخصوم فهي مصادر تمويل تلك الأصول سواء كانت تلك المصادر تتخذ شكل حقوق الملكية أو التزامات للغير. وهذا المفهوم يتفق مع التكييف القانوني لوضع شركات المساهمة، حيث لا يتحمل حملة الأسهم مسئولية التزامات الشركة بصفتهم الشخصية، كما أنه لا يحق التصرف في أصول الشركة دون موافقة الشركة ممثلة في مجلس إدارتها، بل إن أحد رواد الفكر المحاسبي<sup>(١)</sup> ينزع صفة المالك من المساهم وينظر إليه فقط باعتباره أن له بعض الحقوق على أصول الشركة مثله في ذلك مثل بقية المستثمرين الآخرين.

وفقا لهذا المفهوم يرى كثير من ثقاة الفكر المحاسبي أنه أساس للفرقة بين رأس المال المملوك ورأس المال المقترض<sup>(٢)</sup>.

ولكن رغم اتفاق العديد من المفكرين على التماثل بين أصحاب رأس المال المملوك ورأس المال المقترض فإنهم يختلفون بصدد شكل ونتيجة ذلك التماثل. فالمعالجة المحاسبية الجارية المتعارف عليها تعامل عائد رأس المال المقترض (أي الفائدة) باعتباره عبئا يجب خصمه قبل الوصول إلى الدخل بينما تعامل عائد رأس المال المملوك باعتباره جزءا من الدخل ومن ثم لا يجوز خصمه قبل تحديد الدخل. فإذا أردنا توحيد المعالجة وكما ينادي غالبية المفكرين، فكيف يكون التوحيد؟

هل نعتبر عائد رأس المال بشقيه عبئا يجب خصمه قبل الوصول إلى الدخل أم يجب اعتبار ذلك العائد بشقيه توزيعا للدخل؟



يرى Anthony<sup>(١)</sup> مساواة رأس المال المملوك برأس المال المقترض واعتبار أن استخدام رأس المال المملوك يترتب عليه إحداث تكلفة أو تضحية يجب خصمها قبل الوصول الى دخل المشروع. هذا بينما ينادي كل من: Bedford, Paton ولجنة المفاهيم والمعايير المحاسبية التابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة<sup>(٢)</sup> بمساواة رأس المال المقترض برأس المال المملوك واعتبار عائدتهما توزيعاً لدخل المشروع.

ولعل الاستناد الى مفهوم الشخصية المعنوية في تأييد اتجاهين متعارضين يمكن إرجاعه الى الاختلاف بشأن تفسير مفهوم الشخصية المعنوية أو انقضاء الارتباط الأساسي بين مفهوم الشخصية المعنوية من جانب وكيفية معالجة تكلفة رأس المال من جانب آخر.

وهكذا يتضح لنا أنه بسبب عدم وجود هيكل محدد ومتكامل ومتناسق من المفاهيم والأسس النظرية الواضحة المحددة فإن تلك المفاهيم المتداولة لا توفر في حد ذاتها أساساً كافياً لتقييم المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، وبذلك يكون الوزن الأكبر أو الأهمية النسبية، لأسس التقييم الأخرى - ألا وهي مدى ملاءمة المعالجة المعينة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية.

**ثانياً : بالنسبة لأهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية :**

خضعت أهداف الوظيفة المحاسبية لتغييرات ارتبطت بتطور وتعقد الحياة الاقتصادية وتطورات المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٢٢ حصر Paton أهداف المحاسبة في التقرير عن الأصول والحقوق المترتبة عليها وبيان مصادر ومقدار الدخل<sup>(٣)</sup> والذي يعرفه في مصدر آخر بأنه القدر الذي يستحق لملاك المشروع<sup>(٤)</sup>. وعلى ذلك فإنه يرى أن المحاسب يجب أن يقصر دوره على مهمة التقرير عن صافي الإيرادات المتولدة عن عمليات اقتصادية فعلية<sup>(٥)</sup>. وفي سنة ١٩٦٥ حدد Paul Grady<sup>(٦)</sup> الهدف الأساسي من المبادئ المحاسبية، وهو ما يمكن اعتباره ضمناً مرادفاً لهدف ووظيفة المحاسبة بأنه الوفاء بمسئولية المحاسب تجاه المستثمرين والأطراف الأخرى التي لها مصالح في المشروع.

في حدود تلك الأهداف فإن المعالجة الجارية لتكلفة رأس المال نفي بأغراض الوظيفة المحاسبية طبقاً لتلك التصورات. فتحديد صافي الدخل باعتباره المقدار الذي يؤول أو يستحق لملاك المشروع يقتضي فعلاً التمييز بين رأس المال المقترض ورأس المال المملوك، وخصم التكلفة التعاقدية (أو الفائدة) التي ترتبط بالأول قبل الوصول الى رقم صافي الدخل. وطالما أن استخدام رأس المال المملوك لا يرتبط بتكلفة تعاقدية أو تدفقات نقدية الى فئات أخرى غير ملاك المشروع، فليس هناك ما يجب تحميله على (أو خصمه قبل الوصول الى) صافي الدخل.

ولكن في الآونة الأخيرة قرر المحاسبون تجاوز تلك الأهداف المحدودة الى آفاق جديدة تتلاءم مع التطورات الجارية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية والتحديات التي تفرضها التطورات في المجالات العلمية الأخرى. ففي سنة ١٩٦٦ حددت لجنة تابعة للجمعية الأمريكية للمحاسبة أهداف ووظيفة المحاسبة بشكل يختلف اختلافا جذريا عن الأهداف السابقة، إذ تضمنت نشرة النظرية الأساسية للمحاسبة الصادرة عن تلك اللجنة<sup>(٣٧)</sup> ASOBAT تحديد وظيفة المحاسبة بأنها توفير المعلومات المناسبة لكل من الاستخدامات التالية:

- ١- اتخاذ القرارات المتعلقة باستخدام الموارد الاقتصادية المحدودة، وهذا يتضمن تحديد المواقف التي يلزم فيها اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف.
- ٢- فعالية توجيه ورقابة تنظيم واستخدام الموارد المادية والبشرية.
- ٣- حماية الموارد الاقتصادية والتقرير عنها.
- ٤- تسهيل إجراءات التنظيم والرقابة الاجتماعية.

ومنذ ذلك التاريخ أصبح التركيز في غالبية الكتابات المحاسبية على دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات وتخصيص الموارد الاقتصادية. وعلى سبيل المثال في سنة ١٩٧٠ عرف مجلس المبادئ المحاسبية التابع للمعهد الأمريكي للمحاسبين وظيفته المحاسبية بأنها:

الإمداد بمعلومات كمية مالية - بصفة أساسية - عن الوحدات الاقتصادية بقصد المساعدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وترشيد قرارات الاختيار بين البدائل المتاحة<sup>(٣٨)</sup>.

وفي سنة ١٩٧٣ حددت لجنة دراسة أهداف المحاسبة المالية التابعة للمعهد الأمريكي للمحاسبين أهداف القوائم المالية بأنها الإمداد بالمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية<sup>(٣٩)</sup>.

ورغم هذا التطور الجذري في طبيعة ونطاق الوظيفة المحاسبية مازالت المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال كما كانت عليه في بداية القرن الحالي فهل يتوافق إغفال تكلفة رأس المال المملوك وإسقاطها من دائرة المعالجات والمعلومات المحاسبية مع هذا الدور الجديد الذي يستهدف المحاسبون الاضطلاع به، ألا وهو المشاركة في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية؟.

إن ترشيد استخدام الموارد الاقتصادية ينطوي على إجراء سلسلة من التحليلات الاقتصادية واتخاذ العديد من القرارات سواء من قبل المستثمرين الخارجيين أو من قبل إدارة المشروع. فهل تؤثر المعلومات عن تكلفة رأس المال المستخدم على تلك القرارات؟

وما هو مدى اتفاق أو اختلاف المعلومات التي تستند إليها تلك القرارات مع المعلومات المتولدة عن المعالجة المحاسبية الجارية؟

فيما يلي يتناول البحث محاولة الاجابة عن هذا التساؤل بالنسبة لعدد من التحليلات والقرارات التي تؤثر على تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية<sup>(٣)</sup>.

#### أ - تخطيط ورقابة المخزون السلمي:

إن تحديد الحجم المناسب للمخزون السلمي يعتبر من القرارات المتكررة والتي لها أثر مباشر على توجيه واستثمار الموارد ونجاح العمليات في المشروع. وقد ظهر في الآونة الأخيرة عدد من النماذج الكمية للوصول الى القرارات المثل في مجال تخطيط ورقابة المخزون. ويتطلب تنفيذ تلك النماذج قدرا كبيرا من المعلومات التي يجب أن يكون المحاسب أول من يلتجئ إليه القائمون بتصميم وتنفيذ تلك النماذج لتوفير تلك المعلومات. وقد كثرت محاولات الربط بين وظيفة المحاسب وبناء وتنفيذ تلك النماذج في كافة كتابات المحاسبية الادارية والتكاليف وخاصة بعد تقرير الجمعية الأمريكية للمحاسبة عن دور المحاسب في تطبيق نماذج القرارات الإدارية<sup>(٤)</sup>. ورغم ذلك فإن المحاسب لا يقدم الكثير من المعلومات اللازمة لبناء وتنفيذ تلك النماذج<sup>(٥)</sup> ومن أكثر نماذج تخطيط ورقابة المخزون السلمي تطبيقا في الحياة العملية ذلك الخاص بتحديد الحجم الأمثل (الاقتصادي) لأمر التوريد وذلك لسهولته النسبية.

ومن ضمن المعلومات التي يعتمد عليها النموذج تلك الخاصة بتكاليف التخزين والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المجدد أو المستثمر في المخزون. وإن عدم اعتراف المحاسب بتلك التكاليف يؤدي الى اختلاف المعلومات التي يتطلبها النموذج عن تلك التي تنتج عن النظام المحاسبي. وإن أخذ تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون في الحسبان ليست ضرورية فقط عند مرحلة اتخاذ القرار، بل يلزم أيضا توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لمختلف الأصناف لأغراض عديدة منها: تحقيق التوافق الأمثل بين وقت الشراء ووقت الاستخدام والاستفادة من تغيرات الأسعار، وتحديد المدخلات الأقل تكلفة، فالعديد من المنتجات يمكن إنتاجها باستخدام مدخلات بديلة، ومن المفروض اختيار بدائل المدخلات الأقل تكلفة.

كما أن ضمن المهام التي يفترض أن يقوم بها النظام المحاسبي ليس فقط توفير المعلومات التي تطلبها الادارة بل وأيضا توجيه اهتمام الادارة إلى مواطن الضعف أو المشكلات التي قد لا تكون الادارة على علم بها<sup>(٦)</sup>. ومن تلك الأمور التي يجب أن يلفت المحاسب نظر الادارة اليها ارتفاع تكلفة مفردات المخزون مع طول مدة الاحتفاظ بها في

المخازن وما يرتبط بذلك من تجميد قدر من الموارد وحجبها عما قد يكون متوافرا لها من استخدامات بديلة. كما أن عدم توافر معلومات عن التكلفة الحقيقية لعناصر المخزون، والتي تزداد مع استمرار الاحتفاظ بالصنف المعين قد يؤدي الى تبني سياسات شراء خاطئة. فمثلا قد يرى مدير المشتريات الاستفادة من انخفاض سعر أحد الاصناف، ويقرر الشراء المسبق لكميات كبيرة وتخزينها لاستخدامها بعد فترة طويلة متجاهلا أن تكلفة تجميد الأموال في المخزون قد تتجاوز مقدار انخفاض سعر الشراء الجاري عن الأسعار المتوقعة عند حلول وقف استخدام تلك الاصناف.

ومن هذا نخلص الى أن العديد من القرارات تتطلب توفير معلومات عن التكلفة الحقيقية للمخزون والتي تتضمن بالضرورة تكلفة رأس المال المستثمر في المخزون.

ولذا يرى بعض المفكرين - على صواب - أنه يجب على المحاسب توفير تلك المعلومات<sup>(٣)</sup>.

#### ب - دراسات تحليل التعادل وتخطيط وجدولة الانتاج:

بالإضافة الى كونها عاملا مؤثرا في تخطيط ورقابة المخزون فإن تكلفة رأس المال تؤثر أيضا على نتائج دراسات تحليل التعادل إذا ما اختلفت توقيت إحداث التكاليف عن توقيت تدفق الإيرادات، وكما هو الحال بالنسبة لعناصر التكاليف الثابتة حيث أنه غالبا ما يجري إحداثها دفعة واحدة في بداية الفترة. وفي هذه الحالات فإن أخذ تكلفة رأس المال المستخدم في الحسبان يؤدي الى زيادة حجم المبيعات الذي يتحقق عنده التعادل<sup>(٣)</sup>.

كذلك يؤثر عامل تكلفة رأس المال على الجدولة الزمنية للإنتاج، فلقد يكون من الأفضل في بعض الحالات عدم الانتظام في الإنتاج، بمعنى زيادة حجم الإنتاج في فترة ما وتخفيضه أو إيقافه كلية لفترة أخرى، ويتوقف تحديد أفضلية سياسة الإنتاج غير المنتظم على عوامل عديدة منها تكلفة رأس المال المستخدم وطول فترة الانتاج والتخزين<sup>(٣)</sup>.

#### ج - قرارات التسعير:

تمثل تكلفة الإنتاج أو تكلفة تأدية نشاط ما عاملا مؤثرا في تحديد أسعار السلع والخدمات سواء على مستوى المنتج الفردي أو على مستوى الصناعة ككل. ففي الحالات التي تتحدد فيها الأسعار بالاتفاق بين البائع (أو المنتج) والعميل يجب أن يغطى السعر تكلفة رأس المال المستثمر في الانتاج. وذلك كما هو الحال في الأنشطة التي تتم على أساس الأوامر الانتاجية الخاصة، وعقود التوريد طويلة الأجل، وأية زيادة يحققها السعر على تلك التكلفة هي فقط التي يمكن اعتبارها أرباحا، وأن السعر الذي لا يكفل تغطية كافة

التكاليف بما فيها تكلفة رأس المال يحقق في الواقع خسارة حقيقية، وهو الأمر الممكن حدوثه إذا ما جرى الاعتماد كلية على أرقام التكلفة المحاسبية التي يجري إعدادها وفقا للعرف السائد والذي لا يأخذ تكلفة استخدام رأس المال باعتبارها أحد عناصر تكلفة الانتاج.

وحتى في الحالات التي لا تتحدد فيها الأسعار بالقرارات الفردية لمنتج واحد أو مشتري واحد فانها بدون شك تتأثر بتكاليف الانتاج الحقيقية لمجموع المنتجين أو الغالبية المؤثرة منهم. فاذا لم تكن الاسعار التي تحددها قوى السوق تكفل تغطية التكاليف الحقيقية للانتاج بالنسبة لغالبية المنتجين فانه لا يمكن ولا يكون من المرغوب فيه الاستمرار في انتاج تلك السلعة أو الخدمة، أو بمعنى آخر ينبغي توجيه الموارد الاقتصادية الى نشاط اقتصادي آخر. وهذا هو في الواقع دور نظام الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية. ليس هذا من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والمنطقي فحسب، بل ان الواقع العملي لتحديد الاسعار يتضمن في كثير من الحالات أخذ تكلفة رأس المال بشكل مباشر وصريح في الحسبان<sup>(٣)</sup>.

#### د - قرارات الاستثمار الرأسمالي :

تطوري الأساليب الحديثة لتقييم بدائل استثمار الأصول الرأسمالية على إدراج العائد على رأس المال المستخدم (أي تكلفة رأس المال) في الحسبان وليس فقط التكلفة النقدية لشراء تلك الأصول<sup>(٣)</sup>، وكذلك في كافة قرارات الاستثمار الرأسمالي الأخرى، مثل: الاختيار بين التصنيع الداخلي لبعض الأجزاء أو الأصول أو شرائها جاهزة من الخارج أو قرارات تحديد الحجم الأمثل للتجهيزات الانتاجية<sup>(٣)</sup>، كذلك الاختيار بين بدائل أساليب الانتاج اذا ما اختلفت فيما بينها من حيث المدة الزمنية التي تستغرقها تلك البدائل. . إذ أنه من الممكن أن تتساوى التدفقات النقدية الداخلة والخارجة لكل من تلك البدائل ولكن تختلف المدة الزمنية التي تتوزع عليها تلك التدفقات، وفي هذه الحالة فان الاعتماد على التكلفة المحاسبية أي التدفقات النقدية الفعلية، لا يؤدي الى الوصول الى القرار السليم، وذلك بسبب إغفال تلك التكلفة للقيمة الزمنية لوحدة النقد.

#### هـ - تقييم الأداء :

يتأثر تخصيص الموارد الاقتصادية في مجتمع ما بنتائج تقييم الأداء في مختلف قطاعات المجتمع. ويجري تقييم الأداء على مستويين رئيسيين: الأول هو التقييم الداخلي للأداء وتقوم به ادارة الوحدة الاقتصادية للأقسام والقطاعات الانتاجية داخل الوحدة. والثاني هو التقييم الخارجي لأداء المشروع ككل، وهو ما يقوم به المستثمرون الحاليون والمحتملون،

ويستند هذا التقييم بصفة أساسية الى مقارنة أداء الوحدة الاقتصادية المعينة مع أداء وحدات اقتصادية أخرى طبقا لمقياس أو معيار أداء معين.

وفيا يلي نتناول دور تكلفة رأس المال في معايير تقييم الأداء على كل من هذين المستويين.

#### هـ - ١ - التقييم الداخلي للأداء:

لغرض تقييم أداء أحد الأقسام أو مراكز الربحية الداخلية يزداد الاتجاه الى أخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان، حيث ثبت أن ذلك الاجراء أفضل من الاعتماد على رقم الربح وحده. إذ أن التركيز على رقم الربح وحده يشجع رؤساء الأقسام على التركيز على رقم الربح بغض النظر عن حجم الأموال المستثمرة وهذا بدوره يفسح المجال أمام زيادة لا مبرر لها في حجم الذمم والمخزون واتخاذ قرارات استثمارية خاطئة.

ولأخذ حجم رأس المال المستثمر في الحسبان هناك مدخلان أساسيان<sup>(١)</sup>: الأول وهو المدخل الأقدم والأكثر انتشارا ويقضى بتقييم الأداء على أساس معدل الأرباح المحققة الى رأس المال المستثمر وهو ما يعرف بمدخل معدل العائد على الاستثمار ROI ولكن يؤخذ على هذا المدخل العديد من الانتقادات منها دفع رئيس القسم المعين الى رفض الاستثمارات أو الأنشطة التي تؤدي الى تخفيض معدل الأرباح الى رأس المال المستثمر حتى ولو كانت تحقق فائضا نهائيا يزيد عن تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع ككل ولتغلب على هذا النقص اقترح مدخلا. فائض الدخل Residual Income وطبق لأول مرة بواسطة شركة General Motors، ثم تلاها في هذا الصدد عدد كبير من الشركات. ويقضى هذا المدخل بخصم مقابل. أم رأس المال من الدخل المحاسبي التقليدي. ويحتسب هذا المقابل بضرب مع. فائض في حجم الأموال المستثمرة داخل القسم. ويستخدم فائض الدخل بعد ذلك كمقياس لتقييم أداء الأقسام ومركز ربحية المشروع<sup>(٢)</sup>.

ولكن ينبغي التنويه هنا الى أن هذا المدخل رغم ما يعالجه من نقائص المداخل الأخرى فإنه ينطوي أيضا على بعض النقائص أو المشاكل. ولعله من المتفق عليه انه ليس هناك مقياس واحد من مقاييس الأداء يغطي وبشكل كامل كافة جوانب أداء القسم. وليس هنا مجال تفصيل إيجابيات وسلبيات المقاييس المختلفة لتقييم الأداء ولكن المستهدف التأكيد عليه هو أن ذلك المدخل - والذي يعتمد احتساب تكلفة رأس المال المستخدم - يعد أحد المقاييس الأساسية التي تحظى بالقبول المتزايد لتقييم أداء الأقسام لأنه يغطي بعض الجوانب التي لا تغطيها<sup>(٣)</sup> المقاييس الأخرى.

## هـ - ٢ - التقييم الخارجي للأداء:

يرتبط استثمار قدر معين من الأموال في وحدة اقتصادية معينة، من وجهة نظر المستثمر الخارجي، بإحداث تكلفة أو تضحية تتمثل في العائد الذي كان يمكن أن يحصل عليه من الاستثمار في البدائل (أو الوحدات الاقتصادية) الأخرى. ولا فرق في ذلك بين ما إذا كان الاستثمار في شكل قرض (سندات مثلاً) أو شكل ملكية في رأس المال. ولا يمكن اعتبار أداء الوحدة الاقتصادية مرضياً إذا لم تحقق قيمة اقتصادية إضافية تغطي كافة التكاليف ومن ضمنها تكلفة استخدام تلك الأموال. ويستند المستثمر الخارجي إلى عدد من المؤشرات أو الأرقام المحاسبية في الحكم على مدى نجاح الوحدة الاقتصادية. ولعل رقم الدخل يعد من أهم تلك الأرقام أن لم يكن أهمها على الإطلاق وبغض النظر عن مشاكل واختلافات قياسه. ولكن القوائم المالية المحاسبية لا توفر بشكلها الحالي معلومات مفيدة في تقييم أداء الوحدة الاقتصادية بشكل سليم، حيث يمكن أن تظهر تلك القوائم أرباحاً بالرغم من أن الوحدة تكون في حقيقة الأمر خاسرة بالمضمون الاقتصادي ومن وجهة نظر المستثمر الخارجي لأنها لم تغط تكلفة استخدام رأس المال.

إن مجرد القول بأن مشروعاً ما حقق أرباحاً، بغض النظر عن مقدار الأرباح، يبعد ذلك المشروع عن دائرة الخطر، على الأقل في ذهن قطاع كبير من عامة مستخدمي القوائم المالية حتى ولو كان ذلك المشروع محققاً خسارة حقيقية بالمفهوم الاقتصادي، ومن ثم يسمح باستمرار الاستثمار في ذلك المشروع، في حين أنه من ناحية التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية في المجتمع يجب تحويل الموارد الاقتصادية من ذلك المشروع إلى المشروعات الأخرى...، هذا طبعاً في ظل الافتراض الخاص باعتبار رقم الربح مؤشراً نسبياً إلى تقييم المجتمع ككل لمنفعة السلع والخدمات.

كما أن القوائم المالية الجارية لا تساعد في تقييم الأداء النسبي من خلال المقارنة بين المشروعات إذا ما اختلف هيكل رأس المال فيما بينها، ولعل المثال التالي يوضح تلك النقطة.

مشروع	أ	ب	ج	د
رأس المال المملوك	١٠٠٠٠٠٠ ر	٨٠٠٠٠٠ ر	٦٠٠٠٠٠ ر	٦٠٠٠٠٠ ر
رأس المال المقترض (٦٪)	—	٢٠٠٠٠٠ ر	٤٠٠٠٠٠ ر	٤٠٠٠٠٠ ر
	—	—	—	—
رأس المال الكلي	١٠٠٠٠٠٠ ر	١٠٠٠٠٠٠ ر	١٠٠٠٠٠٠ ر	١٠٠٠٠٠٠ ر
	—	—	—	—
الدخل المحاسبي	١٠٠٠٠٠ ر	٩٠٠٠٠ ر	٨٠٠٠٠ ر	٧٥٠٠٠ ر

وإذا فرض أن المشروع (ج) استعمل رأس المال المقترض في عمليات النشاط الجاري في حين أن المشروع (د) استعمل رأس المال المقترض في شراء تجهيزات رأسمالية، فأي المشروعات الأربعة أفضل من حيث الأداء؟

إذا استندنا إلى أرقام الدخل المحاسبي كما يجري التقدير عنها عادة لكان ترتيب المشروعات هو أ، ب، ج، د. ولكن نظرا لأن الدخل المحاسبي يحسب بعد خصم الفوائد على رأس المال المقترض فقط فإنه يختلف عن دخل النشاط الاقتصادي والذي لا يجوز أن يتأثر بمصدر الحصول على تلك الأموال. وهذا ما يتفق مع فكرة الشخصية المعنوية المستقلة وإجراء عمليات القياس المحاسبي من وجهة نظر المشروع ذاته وليس من وجهة نظر فئة معينة من المستثمرين<sup>٢٢</sup>. ويحاول البعض التغلب على ذلك النقص بالقول بوجوب استبعاد الفائدة على رأس المال المقترض من حساب الدخل واعتبارها توزيعا للدخل وليس عبئا عليه<sup>٢٣</sup>. وإذا ما أخذنا بذلك الرأي وبافتراض أن معدل الفائدة على رأس المال المقترض هو ٦٪، فإن أرقام الدخل المحاسبي بعد تعديلها تكون للمشروعات الأربعة على التوالي:

١٠٠٠,٠٠٠ ، ١٠٢,٠٠٠ ، ١٠٤,٠٠٠ ، ٩٩,٠٠٠

وبناء على تلك الأرقام فإن ترتيب المشروعات من حيث الأداء ينعكس بالنسبة للمشروعات الثلاثة الأولى. ولعل هذا الترتيب (أو التقييم) أصدق من التقييم على أساس الأرقام غير المعدلة للدخل المحاسبي. ولقد يقال إن التعديل بسيط وإن مستخدمي القوائم المحاسبية قادرون على إجراء ذلك التعديل. ولعل مثل هذا القول يبرر ما يذهب إليه Churchman<sup>٢٤</sup> من أن الأرقام المحاسبية بحد ذاتها غير كافية لأغراض رسم السياسات واتخاذ القرارات ومن ثم فإن المستخدم يجب أن يتناولها بالتعديل قبل استخدامها.

ولكن حتى ولو افترضنا أن لدى كافة المستخدمين القدرة على إجراء ذلك التعديل فإنه لا يتوقع أن يتنبه كافة المستخدمين إلى ضرورة إجراء تلك التعديلات، ولعل الواقع فعلا هو أنه قليلا ما تجري التعديلات.<sup>٢٥</sup>

وحتى لو اجريت تلك التعديلات فإنها تساهم جزئيا فقط في تصحيح نتيجة تقييم الأداء، إذ أنه مازال هناك بعض جوانب تقييم الأداء لا تعبر عنها تلك التعديلات وللتدليل على ذلك فلنقارن بين المشروعين الآخرين. ففي ظل أي من المدخلين السابقين يعد المشروع (ج) أفضل من المشروع (د). ولكن هل هذه هي الحقيقة؟

إن الدخل يعد من قبيل المفاهيم التي تتعلق بمدة مالية معينة أو النشاط الجاري وينتج من مقارنة الإيرادات بالنفقات Revenues VS. Expenses الخاصة بتلك المدة، ومن المفروض أن يرتبط حجم الدخل بحجم العمليات الجارية وليس بحجم الاستثمارات إلا



في حدود القدر من الاستثمارات الذي يهلك في العمليات الجارية. ونظرا لأن المشروع (ج) استغل القرض في العمليات الجارية فإن حجم العمليات أو النشاط يفترض أن يكون أكبر من حجم العمليات الجارية في المشروع (د) الذي استغل القرض في عمليات تكوين رأسمالي إضافية. فإذا أخذنا هذا الاختلاف في الحسبان فإن تكلفة استخدام القرض في المشروع (ج) تعد بالكامل من قبيل النفقات الجارية. أما في المشروع (د) فإن القرض استخدم في تكوين رأسمال ومن ثم فإن تكلفة استخدام تلك الأموال (أي الفائدة) يجب اعتبارها من قبيل التكاليف الرأسمالية وليس النفقات الجارية الخاصة بفترة واحدة. وإذا ما أخذنا هذه النقطة في الحسبان فإن الصورة قد تختلف.

ولاستكمال بيانات المثال لنفترض أن رأس المال المقترض استغل بالكامل في تجهيزات رأسمالية عمرها الانتاجي عشر سنوات، وأن مدة القرض هي ثلاث سنوات. وأن تكلفة رأس المال خلال تلك المدة - بافتراض فائدة بسيطة على أصل القرض تكون ٧٢٠٠٠ (٤٠٠,٠٠٠ ×  $\frac{7}{100}$  × ٣) أي أن التكلفة الكلية للتجهيزات الرأسمالية تكون ٤٧٢٠٠٠، والاهلاك السنوي يكون ٤٧٢٠٠، وهي تتكون في واقع الأمر من ٤٠,٠٠٠ إهلاك سعر الشراء + ٧٢٠٠ إهلاك الفائدة المجمدة (أو المرسمة Capitalized).

فإذا أخذنا تلك المعالجة في الحسبان فإن الدخل الدوري خلال كل من السنوات الثلاث يكون كما يلي:

د	ج	
٩٩٠٠٠	١٠٤٠٠٠	الدخل المحاسبي قبل الفائدة
٧٢٠٠	٢٤٠٠٠	- نفقات الفائدة المتعلقة
_____	_____	بالعمليات الجارية
٩٢٨٠٠	٨٠٠٠٠	∴ دخل العمليات الجارية

وبناء على تلك الأرقام فإن المشروع (د) يعتبر أفضل من المشروع (ج) وإذا ما استطرنا في تحليل عمليات المشروع لتبين لنا أن نتيجة التقييم الأخير أفضل منها في ظل المداخل الأخرى، أي الأرقام المحاسبية بدون تعديل أو تلك المعدلة باستبعاد الفائدة كلية. ويكفي ليان ذلك أن ندرك أن المشروع (د) حقق ٩٩٠٠٠ أرباح قبل الفوائد من استغلال أصول قيمتها ٦٤٠٠٠٠ وهي تتكون من ٦٠٠,٠٠٠ رأس المال المملوك و ١٠٪ من التجهيزات الجديدة، أما المشروع (ج) فقد حقق ١٠٤٠٠٠ أرباح قبل الضرائب من استغلال ١٠٠٠,٠٠٠ بالكامل في العمليات الجارية.

وهكذا يمكن الوصول الى أن معالجة تكلفة رأس المال سواء كان مملوكا أو مقترضا

تؤثر على تقييم أداء الوحدات الاقتصادية، وأن التعديل القاضي باعتبار الفائدة توزيعاً للدخل أو حساب رقم الدخل قبل الفوائد لا يكفي لأن يعكس حقيقة أداء الوحدات الاقتصادية بسبب اختلاف أشكال وتوقيت استخدام رأس المال. بعبارة أخرى، فإن كيفية تخصيص رأس المال بين العمليات الجارية والعمليات الرأسمالية يجب أن ينعكس على معالجة تكلفة استخدام رأس المال وتخصيصها بين النفقات الجارية والتكاليف الرأسمالية

يتضح من الاستعراض السابق لعدد من القرارات التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال لكل من تلك الاستخدامات. غير أن (Amey, 1980, 1982) يتخذ موقفاً مخالفاً ويرى أنه وإن كان من المناسب *Conevient* أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرارات فإنها ليست ضرورية سواء لاتخاذ قرارات الاختيار بين البدائل أو لتقييم أداء المشروع ويستند Amey في رأيه هذا إلى التمييز بين ثلاثة أنواع من التكاليف التي ترتبط بقرار ما<sup>(١)</sup>:

- أ - تكاليف يتحدد على أساسها القرار ويسمىها *Ex - ant Predecision Costs* وهذه تتضمن مجموعتين من عناصر التكاليف: عناصر صريحة *Explicit Costs* وهي تناظر التكاليف بالمفهوم المحاسبي التقليدي، وعناصر تكلفة ضمنية *implicit costs* ويطلق عليها اصطلاح *Vanishing Opportunity* أو تكلفة متلاشية لأنها لا تحدث عند التنفيذ.
- ب - التكاليف التقديرية لتنفيذ البديل المختار، أي بعد اتخاذ القرار ولكن قبل التنفيذ وهذه يسميها *Ex - ant post decision cost* وهذه لا تتضمن سوى العناصر الصريحة التي سوف تحدث فعلاً عند التنفيذ.
- ج - التكاليف الفعلية، أي بعد التنفيذ، وهذه بالضرورة هي العناصر أو التكلفة بالمفهوم المحاسبي ويسمىها *Ex - post cost*

ويصنف Amey تكلفة رأس المال باعتبارها من قبيل عناصر تكلفة الفرصة التي تختفي بمجرد اتخاذ القرار، أي أنها *Vanishing implicit opportunity cost* ومن ثم ينكر ضرورتها سواء لاتخاذ القرار أو لتقييم الأداء بالنسبة للقرار المعين أو المشروع ككل.

ويرى الباحث أنه قد يمكن قبول ذلك الرأي ولكن فقط إذا ما تجاهلنا احتمال الاختلاف بين البدائل فيما يتعلق بثلاثة عوامل هي:

- ١- توقيت تنفيذ البدائل.
- ٢- المدة اللازمة لتنفيذ البدائل.
- ٣- التكلفة الحقيقية لعناصر المدخلات، وهي قد تختلف عن التكلفة المحاسبية.

فمثلا اذا تلقى المشروع عرضا خاصا بأمر انتاجي معين في وقت يكون هناك فيه بعض الموارد العاطلة مثل طاقة آلات أو نقدية فائضة، فإن التكلفة الحقيقية لاستخدام الآلات واستخدام الأموال تكون صفراً، وهي تختلف عن التكلفة المحاسبية والتي تدرج الإهلاك ضمن التكلفة بغض النظر عن ظروف استخدام تلك الآلات. وليس هذا بالنسبة للآلات فحسب بل وأيضا بالنسبة لكافة مدخلات الأمر الانتاجي بما في ذلك المواد والعمل.. فالمواد قد تكون موجودة في المخازن فائضة من أمر انتاجي آخر وليس لها استخدام بديل فاذا أمكن استخدام تلك المواد في الأمر الانتاجي المعين فإن التكلفة الحقيقية لاستخدامها في ذلك الأمر تكون صفراً بغض النظر عن تكلفة الشراء الفعلية.

وقد يتلقى المشروع نفس العرض في وقت لا يكون هناك فيه طاقة انتاجية فائضة أو موارد مالية عاطلة، وقد يتطلب الأمر سحب بعض الأموال من حساب ايداع مثلا فان تكلفة تنفيذ ذلك الأمر الانتاجي يجب أن تتضمن الفائدة الضائعة بسبب سحب الأموال وهذه التكلفة هي فعلا تكلفة فرصة ضمنية وليست صريحة بالمفهوم المحاسبي ولا تدرج ضمن عناصر التكاليف طبقا للمعالجة المحاسبية المتعارف عليها ورغم ذلك فهي تكلفة حقيقية وتجاهلها يمكن أن يؤثر على سلامة القرار المتخذ. هذا بالنسبة لأثر توقيت تنفيذ البدائل على حساب تكلفة البدائل ومن ثم اتخاذ القرار.

أما بالنسبة لأثر الاختلاف في زمن تنفيذ البدائل، فلنفرض أننا أمام بديلين أ، ب وكلاهما يستلزم نفس المدخلات ويدر نفس الايراد، ولكنها يختلفان فقط في زمن التنفيذ، أو أننا يمكن أن نكون أمام أمر انتاجي معين ويمكن تنفيذه خلال مدة ثلاثة أشهر أو ستة أشهر، فهل تتساوى التكلفة بين البديلين أو بين طريقتي تنفيذ الأمر الواحد؟

من وجهة النظر المحاسبية المتعارف عليها تتساوى التكلفة بين تلك البدائل طالما أن التكاليف المدفوعة متساوية، ولكن من وجهة نظر التكلفة الحقيقية فإن التكلفة تختلف بين البديلين بمقدار الاختلاف في تكلفة رأس المال المستخدم خلال مدة التنفيذ. فاذا تجاهلنا تلك التكلفة، وهي تكلفة فرصة ضمنية متلاشية Vanishing بمفهوم Amey فاننا بالضرورة نصل الى قرار خاطيء لانه بأي حال لا يمكن أن يتساوى البديلان.

ومثال آخر يتعلق بالمنتجات التي تؤثر مدة التخزين على قيمتها البيعية مثل الأخشاب وبعض أنواع الاغذية، فهل تتساوى تكلفة المنتجات الحديثة مع تكلفة المنتجات التي جرى تخزينها لفترات متفاوتة؟ إن الاجابة على هذا التساؤل من وجهة نظر التكاليف الصريحة أو التكاليف المحاسبية تكون بالإيجاب، ولكن من وجهة نظر التحليل الاقتصادي والاداري أو التفكير المنطقي والعملي فإن التكلفة تختلف باختلاف زمن التخزين، والفرق يتمثل في تكلفة رأس المال المجد طوال تلك المدة وبغض النظر عن مصدر تلك الأموال وهي أيضا تكلفة فرصة تتلاشى بعد اتخاذ القرار Vanishing

Opportunity costs . واخيرا بالنسبة لاحتمال اختلاف عناصر المدخلات بين البدائل المختلفة وأثر ذلك على احتمال الاختلاف بين التكلفة التاريخية النقدية بالمفهوم المحاسبي عن التكلفة الحقيقية والتي هي وحدها المفروض أن تؤثر على القرار فإذا فرض أننا أمام بديلين: البديل (أ) يستخدم مادة خام متوافرة في المخازن وتكلفتها الدفترية ٣٠٠٠ د. وأن هذه المادة متبقية من أمر إنتاجي سابق، وأنه لا يوجد استخدام آخر سوى بيعها بقيمة صافية قدرها ١٠٠٠ د. ، والبديل (ب) يستخدم مادة صنف آخر يشتري خصيصا من السوق بمبلغ ٣٠٠٠ دينار وإذا افترضنا أن تنفيذ كلا الأمرين يستغرق ثلاثة أشهر، وأنهما متماثلان في كافة المدخلات الأخرى والإيرادات وبافتراض أن هناك فرصة استثمار مالي متاحة بمعدل ١٢٪ سنويا، فإن التكلفة الحقيقية تختلف بين البديلين بمقدار ٢٠٦٠ دينارا وهي عبارة عن:

$$\text{أ - الفرق بين التكلفة المحاسبية والتكلفة الحقيقية} = ٣٠٠٠ - ١٠٠٠ = ٢٠٠٠$$

$$\text{ب - الفائدة الضائعة عن ذلك القدر لمدة ٣ أشهر} = ٢٠٠٠ \times \frac{١٢}{١٠٠} \times \frac{٣}{١٢} = ٦٠$$

وطالما اختلفت التكلفة الحقيقية بين البدائل فلا يمكن أن تكون متكافئة، بينما طبقا للقياس المحاسبي (أساس التكلفة الفعلية) فإن البديلين يكونان متماثلين بينما هما ليسا كذلك في حقيقة الأمر.

هذا بالنسبة لأهمية أخذ تكلفة رأس المال في الحسبان عند اتخاذ القرار أما بالنسبة لتقييم الأداء فيرى Amey<sup>(١٨)</sup> أن تقييم الأداء بالنسبة للقرار يتم بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المقدرة التي ترتبط بالتنفيذ أي Ex-ant post Ex-post Costs vs. Vanishing Opportunity costs وتضمن تكلفة الفرصة المتلاشية decision وكلاهما لا يتضمنن تكلفة رأس المال. وبعبارة أخرى فإنه يرى أن عنصر التكلفة الذي يعد من المناسب أخذه في الحسبان عند اتخاذ قرار ما ليس من الضروري أخذه في الحسبان عند تقييم الأداء بالنسبة لذلك القرار، وأن أداء المشروع ككل يجري تقييمه على أساس مجموع نتائج تقييم القرارات التي جرى اتخاذها وتنفيذها خلال الفترة أو بالمقارنة بين التكاليف الفعلية والتكاليف المخططة لأن الأداء يجري تقييمه بالمقارنة مع خطة معينة.

ويعتقد الباحث أنه لا يمكن التعميم بذلك. فعلى مستوى القرار يفيد إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والتكاليف الفعلية للقرار، لأن ذلك يعكس الاختلاف بين الخطط والتنفيذ الفعلي فيما يتعلق بتوقيت وزمن التنفيذ. فمن الممكن أن تتساوى التكلفة الصريحة الفعلية مع التكلفة المخططة طبقا لمفهوم Amey، ومن ثم يبدو أنه لا يوجد انحراف أداء. ولكن رغم ذلك، إذا كان زمن التنفيذ الفعلي يختلف عن زمن التنفيذ المخطط فمعنى ذلك أن التنفيذ الفعلي قد عطل قدرا من الموارد لمدة أطول من تلك

المخططة، وهذا في حد ذاته يتضمن تكلفة إضافية هي العائد الضائع من تعطيل الأموال المستثمرة خلال ذلك الفارق الزمني.

وهذا بدوره يسري بالنسبة لتقييم أداء المشروع ككل طبقا لمقياس Amey والقاضي بأن أداء المشروع ككل يساوي مجموع نتائج القرارات التي جرى تنفيذها خلال المدة، أي أن إدراج تكلفة رأس المال ضمن التكاليف المخططة والفعلية يعكس آثار اختلاف التوقيت وزمن التنفيذ بين المخطط والتنفيذ الفعلي. وبالإضافة إلى ذلك فإنه ليس من الواقعي افتراض أن كافة أنشطة المشروع تتجسد في شكل قرارات صريحة محددة تخصص فيها بينها الإيرادات والتكاليف الكلية بحيث أن مجموع الآثار المالية (أي الإيرادات والتكاليف) لتلك القرارات يساوي بالضرورة إيرادات وتكاليف المشروع ككل. فمثلا انقضاء فترات توقف في نشاط المشروع قد ترتبط ببعض عناصر التكلفة دون أن ترتبط بقرارات صريحة ذات تكلفة خاصة محددة. وأخيرا فإن ذلك المقياس لا يجدي فيما يتعلق بتقييم المشروع ككل من وجهة نظر الغير من المستثمرين الفعليين أو المحتملين، لأن مثل ذلك التقييم يستند بصفة أساسية إلى مقارنة المشروع بالمشروعات الأخرى.

يتضح مما سبق أن تكلفة استخدام رأس المال تمثل معلومة ضرورية للعديد من قرارات وجوانب التخصيص الرشيد للموارد الاقتصادية، ومن ثم يمكن التوصل إلى نتيجة مؤداها أن تجاهل تكلفة استخدام رأس المال المملوك يمثل قصورا في المعالجة المحاسبية الجارية. وبالتالي يتوقع من النظام المحاسبي أن يوفر تلك المعلومات إذا ما قدر له أن يمارس دورا فعالا في ترشيد تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية. هذا إلا إذا كان هناك إشكالات تحول دون ذلك، أو أسباب تفوق في أهميتها وجديتها أهمية ومنفعة تلك المعلومات.

#### (٥) طبيعة ومشكلات تعديل المحاسبة عن تكلفة رأس المال:

سبق الإشارة إلى أن تكلفة رأس المال تخضع إلى معالجة مختلفة من قبل كل من النظرية الاقتصادية ونظرية المحاسبة رغم أنها تشتركان معا في عملية اتخاذ القرارات، فبينما توفر النظرية الاقتصادية المفاهيم والأسس النظرية للدراسة والتحليل تخصص المحاسبة أساسا بتوفير المعلومات التي تعتمد عليها الدراسات والتحليلات. وقد تحدثت أوجه الخلاف في معالجة تكلفة رأس المال بين النظريتين في نقطتين وهما: إغفال تكلفة رأس المال المملوك من قبل نظرية المحاسبة، معاملة تكلفة رأس المال المقترض باعتبارها نفقات جارية بدلا من اعتبارها عنصرا من عناصر تكلفة الإنتاج. وقد خلصنا في القسم السابق إلى أن وجهة النظر الاقتصادية تسود اتخاذ العديد من قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. ولذا فإنه يبدو من المنطقي والطبيعي أن يتجه التفكير في تعديل المعالجة المحاسبية الجارية أول ما

يتجه الى تبني وجهة النظر الاقتصادية بغية تحقيق التجانس أو التكامل بين دعائمي قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية ألا وهما الأسس والمفاهيم التي توفرها النظرية الاقتصادية، والمعلومات التي يفترض أن توفرها النظرية المحاسبية<sup>١١</sup>. وإن أي اقتراح بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال يتضمن التعرض الى مشكلتين:

- قياس تكلفة رأس المال.
- كيفية معالجتها في النظام المحاسبي.

#### (١-٥) قياس تكلفة رأس المال:

يعد قياس تكلفة رأس المال إحدى أصعب المشكلات التي تواجه الادارة المالية فالمفهوم غير محدد ولا توجد طريقة مثلى لتحديدها. ويتطلب تحديدها قدرا من التقدير، ولذلك فإن رقم تكلفة رأس المال يميل الى كونه مجرد رأي يستند الى معلومات وخبرة أكثر من كونه رقما حقيقيا<sup>١٢</sup> ورغم ذلك لا مفر من تقديرها وأخذها في الحسبان عند اتخاذ العديد من القرارات. وهذا في حد ذاته يؤكد أهمية ذلك الرقم ومن ثم أهمية توفير المعلومات عنه. وسوف نكتفي بالإشارة الى بعض المداخل الأساسية لتناول الجوانب المتعددة لتكلفة رأس المال دون التعرض لإيجابيات وسلبيات كل منها حيث لا يتسع مجال وطبيعة البحث الحالي للمعالجة التفصيلية لتلك الجوانب.

يوجد العديد من تعريفات رأس المال، ويميل الباحث الى اختيار التعريف التالي لما يتضمنه من شمول ومعقولة ودقة في نفس الوقت.

”تكون عناصر تكلفة رأس المال بالنسبة للمشروع من تكلفة مصادر الأموال المختلفة وتعد تكلفة رأس المال المملوك أكثر تلك العناصر صعوبة من حيث القياس. ومن الناحية النظرية يمكن تعريف تكلفة رأس المال المملوك بأنها الحد الأدنى للعائد على رأس المال المملوك الذي يكفل المحافظة على سعر السوق لأسهم رأس المال.“<sup>١٣</sup>

من الناحية العملية تتحدد تكلفة رأس المال بضرب معدل معين في رأس المال المستثمر وهذا يحدد بالتالي العوامل التي تؤثر على تحديد تكلفة رأس المال، والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا : هل يأخذ المعدل درجة المخاطرة في الحسبان أم لا؟ وإلى أي مستوى؟ هناك ثلاثة مداخل للإجابة عن هذا السؤال. المدخل الأول ويقضي بأن المعدل يجب أن يكون معدلا أساسيا لا يتضمن أي مقابل للمخاطرة، وبذلك يمكن أن يكون هناك معدل واحد بالنسبة لكافة الشركات، ويمكن تحديده من قبل هيئة أو جهة تنظيمية معينة، ويؤيد Anthony<sup>١٤</sup> هذا المدخل تحقيقا لقدر أكبر من موضوعية القياس.

المدخل الثاني ويقضى بأن يأخذ المعدل الاختلاف في درجة المخاطرة بين الصناعات أو مجالات الأنشطة في الحسبان. ومن ثم يمكن تحديد معدل لكل مجال نشاط. ويؤخذ على هذا المدخل صعوبة تصنيف المشروعات، وكذلك وجود العديد من المشروعات التي تنتمي أنشطتها لعدة مجالات مختلفة، الأمر الذي يقتضي تخصيص رأس المال المستخدم بين تلك المجالات<sup>٥٢</sup>.

أما المدخل الثالث فيقضى بأخذ التفاوت في المخاطرة على مستوى الشركة الواحدة وبذلك يتحدد معدل تكلفة رأس المال لكل شركة على حدة<sup>٥٣</sup>.

ويلاحظ على هذه المداخل أنه كلما ازدادت درجة خصوصية المعدل ازداد دور العامل الشخصي في تحديد المعدل، ولكن من الناحية الأخرى، كان أدق في التعبير عن تكلفة رأس المال طبقاً للتعريف سالف الذكر، أي أن هناك تعارضاً بين متطلبات السلامة النظرية وموضوعية تحديد المعدل. ونظراً لأن كلا من الخاصيتين، أي السلامة النظرية وموضوعية القياس، تمثل أمراً مرغوباً، فإنه يمكن تحقيق قدر من التوازن بتبني المدخل الثاني، أي تحديد معدل لكل صناعة أو مجال نشاط.

#### ثانياً : كيفية حساب معدل تكلفة رأس المال :

معدل تكلفة رأس المال هو عبارة عن المتوسط المرجح لتكلفة مصادر التمويل المختلفة. إلا أن معدل تكلفة رأس المال المملوك ليس محددًا كما هو الحال بالنسبة للمصادر الأخرى. وهناك طريقتان لتحديد معدل رأس المال المملوك. الأولى: وهي تحديد المعدل العام لتكلفة رأس المال في المشروع طبقاً لأي من المداخل الثلاثة السابقة ثم استنتاج معدل تكلفة رأس المال المملوك بطرح تكلفة المصادر الأخرى وهي طبيعتها محددة بصفة تعاقدية. أما الطريقة الثانية فتقضي بتقدير معدل تكلفة رأس المال المملوك بشكل مباشر ثم يعد ذلك حساب المعدل العام كمتوسط مرجح لمعدلات تكلفة المصادر المختلفة. ويعاب على الطريقة الأولى أنها تؤدي إلى تفاوت معدلات تكلفة رأس المال المملوك تفاوتاً واسعاً وذلك تبعاً لاختلاف هيكل رأس المال واختلاف درجات المخاطرة بين الشركات. ولذا من الناحية النظرية تعد الطريقة الثانية أكثر سلامة من الطريقة الأولى. ورغم ذلك فإن الطريقة الأولى أكثر انتشاراً في التطبيق العملي<sup>٥٤</sup> وذلك لسهولة النسبية.

#### ثالثاً : البعد الزمني للمعدل :

يفضل عموماً استخدام المعدلات الجارية لتكلفة رأس المال وتطبيقها على رأس المال من مختلف الاصدارات بغض النظر عن المعدلات التاريخية التي كانت سائدة وقت

الحصول على تلك الأموال، وذلك سواء من الناحية النظرية أو من حيث الملاءمة العملية. فمن الناحية النظرية تعتمد قرارات استخدام الأموال من قبل الادارة وكذلك المقارنات بين بدائل الاستثمار من قبل المستخدم الخارجي على معدلات التكلفة الجارية وليست التكلفة التاريخية. أما من الناحية العملية فإن استخدام المعدلات الجارية يتضمن استخدام معدل واحد لكافة الأموال في حين أن التقيد بمعدلات التكلفة التاريخية يتضمن استخدام أكثر من معدل لكل من مصادر التمويل وذلك باختلاف أوقات الحصول على تلك الأموال حتى ولو كانت من نوع واحد.

### (٥-٢) معالجة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

بالنسبة لرأس المال المقترض هناك اتفاق فيما بين المحاسبين حول ادماجه بشكل كامل في النظام المحاسبي وذلك مثل سائر عناصر المصروفات الأخرى، وينحصر الاختلاف في تحديد ذلك المصروف، وهل يعتبر من قبيل تكاليف الانتاج ومن ثم تكون قابلة للرسملة أو الترحيل الى الفترات التالية أم يجب اعتبارها من قبيل النفقات الجارية وعدم تحميلها الى وحدات نشاط معينة. أما بالنسبة لتكلفة رأس المال المملوك فإنها تمثل مركز الاختلاف وتعدد الآراء. ويمكن تصنيف الآراء حول كيفية معالجة تكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي في المداخل الثلاثة التالية:

- ١- عدم معالجتها ضمن اطار النظام المحاسبي.
- ٢- قصر معالجتها على نظم التكاليف ونظم المحاسبة الادارية.
- ٣- الادماج الكامل في النظام المحاسبي.

وتتناول فيما يلي استعراض كل من تلك المداخل بالتحليل والتقييم.

#### (أ) عدم معالجة تكلفة رأس المال المملوك ضمن إطار النظام المحاسبي:

يقضى هذا المدخل بأن التسليم باهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض الاستخدامات الادارية لا يتضمن اعتبارها أحد عناصر النموذج المحاسبي، ومن ثم ليست هناك ضرورة أو حتى فائدة من ادراجها في الحسابات والقوائم المالية. هذا هو الموقف التقليدي لرافضي الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك<sup>(٦)</sup>.

ويتجاهل هذا الموقف كافة الاعتبارات التي تقدم الاشارة الى بعض منها والتي تؤيد ادراج ذلك العنصر ضمن اطار النظام المحاسبي. وفي الفترة الأخيرة اقترحت دراسة لاعداد نموذج للمحاسبة عن تكلفة رأس المال بأن يجرى التقرير عن تكلفة رأس المال المملوك والمقترض ولكن في شكل قائمة مالية إضافية تحمل عنوان "قائمة الرسملة والتكاليف الرأسمالية A Statement of Capitalization and Capital costs"<sup>(٧)</sup> وهي



تحوي رأسياً تفصيلاً لمختلف إصدارات رأس المال والقروض طويلة الأجل، وتحتوي أفقياً كلا من مصادر التمويل والقيمة الدفترية والقيمة السوقية وتكلفة رأس المال ثم التكلفة المرجحة ويجري نداد تلك القائمة دون أن يكون لها ارتباط بالحسابات والقوائم المالية الأخرى.

ويعتقد الباحث أن تلك الدراسة التي كانت تهدف أصلاً لتطوير نموذج للمحاسبة المالية عن تكلفة رأس المال، قد انتهت إلى استبعاد تكلفة رأس المال كلية من النظام المحاسبي رغم ما تضمنته من تركيز على عناصر النظام المحاسبي وأهداف ومبادئ القياس المحاسبي، ودعت إلى ضرورة المحاسبة عن تكلفة رأس المال. إن مالا يسجل في الحسابات ولا يؤثر على قياس التكاليف والتنفقات والقيمة التي تظهر بها عناصر المركز المالي، وكما هو الحال بالنسبة للقائمة المقترحة من قبل تلك الدراسة، لا يمكن في نظر الباحث اعتباره من ضمن عناصر النظام المحاسبي أو حتى عناصر نظرية المحاسبة.

#### ب - قصر معالجة تكلفة رأس المال المملوك على نظم التكاليف والمحاسبة الإدارية:

يقضى ذلك المدخل بأن تدرج تكلفة رأس المال في سجلات وحسابات نظام التكاليف (أو نظام المحاسبة الإدارية)، مع عدم التأثير على عناصر نظام الحسابات المالية وهذا المدخل يتبناه النظام المحاسبي في جمهورية ألمانيا الاتحادية وبعض بلدان وسط أوروبا<sup>(٨٩)</sup>. ويؤكد ذلك النظام على اعتبار تكلفة رأس المال المملوك والمقترض من ضمن عناصر التكلفة مثلها في ذلك مثل عناصر التكاليف الأخرى (كالمواد والأجور والإهلاكات) وأنها يجب أن تدخل في حساب تكلفة الإنتاج<sup>(٩٠)</sup>. وقد وضع دليل الحسابات الموحد في سنة ١٩٥١ على أساس نظام محاسبي موحد يشمل الحسابات المالية وحسابات التكاليف، وقد تضمن النظام مجموعة من القيود التي تكفل حساب تكلفة الإنتاج على أساس مفاهيم وقياسات التكلفة السليمة والاعتراف بالتكاليف الضمنية Imputed Costs ولكن في نفس الوقت تظهر حساب الدخل على أساس الأرقام الفعلية فقط بمعنى آخر التوفيق بين مفاهيم محاسبة التكاليف والعرف التقليدي للمحاسبة المالية<sup>(٩١)</sup>.

ورغم ماثبت من الامكانية النظرية والعملية لهذا النظام فإن الاختلاف بين احتياجات المحاسبة المالية واحتياجات محاسبة التكاليف من حيث توقيت وسرعة ودقة المعلومات أدى إلى ظهور اتجاه الفصل بين النظامين في وسط أوروبا وألمانيا الاتحادية بصفة خاصة<sup>(٩٢)</sup>.

وفي نفس الاتجاه يؤيد كل من Berman<sup>(٩٣)</sup> ، Schlatter<sup>(٩٤)</sup> اعتبار تكلفة رأس المال

المملوك والمقترض ضمن عناصر التكاليف مع عدم التأثير على قيمة المخزون السلعي أو الأرباح.

ورغم أن هذا المدخل يتلافى بعض أوجه القصور في المعالجة التقليدية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال فإنه يمكن أن تؤخذ عليه المآخذ التالية :

١ - اختلاف المفاهيم المطبقة في النظام الواحد، فبينما يعامل أحد العناصر في جزء من النظام (أي حسابات التكاليف) باعتباره تكلفة رأسمالية أو تكلفة إنتاج يعامل في جزء آخر من النظام (أي القوائم المالية) باعتباره من النفقات الجارية أو الأرباح. وهذا في حد ذاته يجسد عدم توافر نظرية سليمة متكاملة للمحاسبة عن نفس العنصر الواحد.

٢ - عدم التقرير عن التكلفة الحقيقية للإنتاج في التقارير المعدة للاستخدام الخارجي، وكذلك عدم توفير المعلومات اللازمة للمستخدم الخارجي لأغراض تقييم الأداء المقارن بين الوحدات الاقتصادية. فمثل هذه المقارنات تستلزم استبعاد آثار اختلاف هيكل التمويل على صافي الدخل، وهو الأمر الذي سبق وأن أوضحنا أنه تكاد تجمع عليه الآراء سواء من يعتبر تكلفة رأس المال تكلفة أو من يعتبرها توزيعاً للدخل.

٣ - إن الفصل بين نظام المحاسبة المالية ونظام المحاسبة الإدارية يترتب عليه زيادة في تكلفة تصميم وتشغيل النظام المحاسبي، كما أنه يتعارض مع الاتجاهات الحديثة لتصميم نظم المعلومات والتي يطلق عليها اصطلاح "نظم المعلومات الكلية Total Information Systems" وذلك كبديل للأنظمة المتعددة والمستقلة.

(ج) الدمج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي :

يعد هذا المدخل تعديلاً جذرياً للمعالجة المحاسبية التقليدية لتكلفة رأس المال وتضمن اعتبار تكلفة رأس المال مثل سائر عناصر التكاليف الأخرى وبالتالي تعامل نفس المعاملة في حسابات التكاليف والحسابات المالية. ومن ثم يمكن أن تؤثر على كل من: النفقات والإيرادات الجارية، تقويم الأصول الثابتة والمخزون السلعي وقد كان هذا المدخل سائداً خلال الفترة ١٩١٠ - ١٩٢٠ ويعد Antyony أبرز من أعاد تبني ذلك المدخل في الفترة الأخيرة وقدم اقتراحاً متكاملاً يغطي الجوانب النظرية والمشاكل التطبيقية<sup>(١)</sup>. وتستند الأسس النظرية لذلك الاقتراح إلى تبني وجهة النظر الاقتصادية فيما يتعلق بتعريف التكلفة والربح والتسليم بالآثار التي ينتجها تبني تلك المفاهيم على مختلف أوجه القياس المحاسبي، وذلك لما لتلك المفاهيم من دور أساسي في اتخاذ القرارات الإدارية وتقييم الأداء. وتضمن الإطار العام لذلك الاقتراح المقومات الأساسية التالية<sup>(٢)</sup>:

١ - يحدد معدل يمثل المتوسط المرجح لتكلفة رأس المال من مختلف المصادر.

٢- تحدد التكلفة الكلية لرأس المال وذلك بضرب رأس المال المستثمر في ذلك المعدل ويجعل حساب تكلفة رأس المال مدينا بها، ويجعل حساب فائدة الاقتراض دائنا بالفوائد الفعلية (بعد أخذ عامل الضرائب في الحسبان) ويجعل حساب الأرباح المحتجزة دائنا بالباقي من التكلفة الكلية وذلك باعتباره تكلفة رأس المال المملوك.

٣- يجري تحميل تكلفة رأس المال على موضوعات أو وحدات التكلفة Cost Objects وهي الأنشطة التي تستخدم فيها الأموال، مثل شراء أو تشييد الأصول الرأسمالية، عمليات الإنتاج، الأنشطة الادارية الأخرى. وتتحدد تكلفة النشاط أو المنتج بضرب المعدل المحدد سابقا في رأس المال المستخدم في ذلك النشاط. وتجعل الحسابات المتعلقة بتلك الأنشطة مدينة بما يخصها من تكلفة رأس المال وحساب تكلفة رأس المال دائنا بتلك القيمة فحساب الإنتاج تحت التشغيل يحمل بتكلفة الأموال المستخدمة في العمليات الصناعية، وتحمل حسابات الأصول الثابتة بتكلفة الأموال المستخدمة في شراء وتشييد تلك الأصول، وما يتبقى في حساب تكلفة رأس المال يمثل تكلفة الأموال المستخدمة في الأنشطة الادارية والعمومية الأخرى، وهذه تعتبر في حكم النفقات الجارية، ولذلك تعلق على حساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل). أي أن مقدار تكلفة رأس المال المحتسب في الخطوة السابقة يخصص أو يوزع على ثلاثة حسابات:

أ - حسابات الأصول الثابتة بما يخص الأموال المستخدمة في شراء أو تشييد تلك الأصول.

ب - حساب تكلفة الإنتاج بما يخص الأموال المستخدمة في عمليات تصنيع أو شراء السلع التي يتعامل فيها المشروع. وهذا القدر يدخل ضمن تكلفة الإنتاج الذي ينقسم بدوره الى قسمين: جزء مباع وبالتالي يحمل على تكلفة المبيعات، والجزء الآخر يمثل المخزون السلعي، وبالتالي يظهر المخزون السلعي بالتكلفة بما في ذلك تكلفة رأس المال، الا اذا كان سعر السوق أقل، حيث تطبق قاعدة التكلفة أو السوق أيها أقل كالمعتاد.

ج- الباقي وهو القدر غير المخصص لأصول أو موضوعات تكلفة محددة، ويحمل على حساب الأرباح والخسائر باعتباره نفقات جارية.

وقد أورد Anthony المثال الرقمي التالي لتوضيح تطبيق المقومات السابقة<sup>(١)</sup>.  
بافتراض أن:

- تكلفة الاقتراض الاسمية ٢٠ تخفض بعد الضرائب الى تكلفة حقيقة قدرها ١٠

- تكلفة رأس المال المملوك ٣٠  
- تخصص التكلفة الكلية لرأس المال وقدرها ٤٠ كالآتي:

٣١ تحمل الى تكلفة الانتاج، نصيب الانتاج المباع منها ٢٣، ونصيب المخزون منها ٨، ٤ تحمل على تكلفة الأصول الجديدة، ٥ لم تخصص بشكل مباشر، ومن ثم تعتبر من قبيل النفقات العامة الجارية.

فإن حساب تكلفة رأس المال يظهر كالآتي:

١٠	الى ح/تكلفة الاقتراض	٢٣	من ح/تكلفة المبيعات
٣٠	الى ح/الأرباح المحتجزة	٨	من ح/المخزون السلعي
		٤	من ح/الأصول الثابتة
		٥	من ح/النفقات العامة
٤٠		٤٠	

وفيا يلي قائمة دخل وميزانية افتراضيتين مع إعادة تصويرها طبقا للاقتراح لبيان الآثار التي يحدثها ذلك الاقتراح على بيانات القائمتين.

#### قائمة دخل افتراضية

طبقا للاقتراح		طبقا للمعالجة المحاسبية التقليدية		
١٠٠٠	٧٠٣	١٠٠٠	٦٨٠	إيراد المبيعات
	٢٠٥		٢٢٠	تكلفة المبيعات
	١٠		—	نفقات عامة (إدارية وبيعية)
٩١٨		٩٠٠		تعديل - ضريبي (أثر الضرائب على تكلفة الاقتراض)
٨٢		١٠٠		صافي الدخل قبل الضرائب
٥٠		٥٠		- الضرائب
٣٢		٥٠		صافي الدخل بعد الضرائب
٣٠		—		+ تكلفة رأس المال المملوك
٦٢		٥٠		الإضافة الى الأرباح المحتجزة

### ميزانية افتراضية

طبقا للاقتراح	طبقا للمعالجة الجارية	الأصول:
١٥٨	١٥٠	المخزون السلعي
٣٠٤	٣٠٠	أصول ثابتة (صافي)
٣٠٠	٣٠٠	أصول أخرى
<hr/>	<hr/>	
٧٦٢	٧٥٠	
=====	=====	
١٥٠	١٥٠	الخصوم:
٢٥٠	٢٥٠	التزامات جارية
١٠٠	١٠٠	التزامات طويلة الأجل
٢٦٢	٢٥٠	رأس مال الأسهم
<hr/>	<hr/>	أرباح محتجزة
٧٦٢	٧٥٠	

ومن المثل السابق يتضح أن مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي، بعكس المدخل السابق، يؤثر على الأرقام الظاهرة في قائمة الدخل والميزانية العمومية ويمكن إجمال أهم تلك الآثار فيما يلي:

- ١ - تكون تكلفة المبيعات في ظل هذا المدخل أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة في تكلفة البضاعة المباعة.
- ٢ - تنخفض النفقات الادارية والبيعية والتمويلية (أي المصروفات العمومية) التي تحمل لحساب الأرباح والخسائر (أو قائمة الدخل) بمقدار الفائدة الاسمية على الأموال المقرضة، وتزيد في نفس الوقت بالقدر غير المخصص من تكلفة رأس المال، أي ذلك القدر الذي لم يحمل على تكلفة الانتاج أو تكلفة الأصول الثابتة، أي (٢٢٠ - ٢٠ = ٢٠٥).
- ٣ - صافي الدخل بعد الضرائب يكون عادة في ظل هذا المدخل أقل منه في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بسبب اعتبار جزء من تكلفة رأس المال من ضمن تكلفة المبيعات والنفقات العمومية، ومقدار النقص يساوي تكلفة رأس المال المملوك ناقصا ما حمل الى الأصول الثابتة والمخزون، أي (٣٠ - ٨ - ٤ = ١٨).
- ٤ - قيمة المخزون السلعي تكون أكبر منها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية وذلك بمقدار الفائدة المتضمنة فيها؛ أي بمقدار (٨).

- ٥ - الأصول الثابتة تكون أكبر بمقدار الفائدة على الأموال المستخدمة في زيادة تلك الأصول بالشراء أو التشييد (أي بمقدار ٤).
- ٦ - رصيد الأرباح المحتجزة Retained Earnings، ويتكون من رصيد الفترة السابقة زائدا صافي دخل الفترة الحالية، وهو الوعاء الذي تصدر منه التوزيعات ويكون أكبر بالفرق بين تكلفة رأس المال المملوك ومقدار النقص في صافي الدخل المشار اليه في البند رقم ٣ أعلاه، أي (٣٠ - ١٨ = ١٢).

(٦) تقييم اقتراح Anthony للاندماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يحقق الاقتراح العديد من المتطلبات المنطقية للمحاسبة عن تكلفة رأس المال والسابق استعراضها، وهي تحقيق التقارب بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم السائدة في العلوم الادارية الأخرى، ومن ثم توفير المعلومات المناسبة لتسهيل وظيفة اتخاذ قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد تضمن ذلك الاقتراح تعديلا مباشرا لبعض المفاهيم المحاسبية السائدة. وإن من هذه التعديلات ما يمكن اعتباره في نظر الباحث تعديلا الى الأفضل، كما أن منها ما يمكن التجاوز عنه بسبب عدم أهمية الآثار الناتجة عن تلك التعديلات، أو أنها ترجع الى مجرد اختلاف في تفسير وتطبيق بعض المفاهيم ومثال ذلك ما سبق الإشارة اليه من الاختلاف حول تفسير مفهوم الشخصية المعنوية المستقلة وعلاقته بالمحاسبة عن تكلفة رأس المال. وهذه الاختلافات في حد ذاتها لا تعوق الامكانية العلمية والعملية لتطبيق ذلك الاقتراح.

ولكن بالإضافة الى تلك الاختلافات والتعديلات للمفاهيم المحاسبية السائدة، هناك تناقض أساسي بين الاقتراح وبين أحد المبادئ المحاسبية الأساسية. ويمكن أن ينتج عن ذلك التناقض آثار هامة Material لا يمكن التجاوز عنها. وهذا المبدأ هو ذلك الخاص بتحقيق الإيرادات. وهنا يجب التفرقة بين مفهومين: تحقق الإيراد Revenue Realization وخلق أو اكتساب الإيراد Revenue Creation or earning. إنه يمكن قبول ما ينادي به بعض المحاسبين من أن الإيراد يتكون أو ينتج ويكتسب على مدار العملية الانتاجية أو بمرور الزمن في بعض الحالات، ومن ثم فإن هناك نمواً في الأصول والثروة وأن هذا النمو الحقيقي والفعلي في الثروة يجب أن يعكسه النظام المحاسبي. ومن الممكن التعبير عن أثر الحدث الاقتصادي المتمثل في نمو الثروة بسبب استمرار العملية الانتاجية أو لمجرد مرور الزمن في بعض الأصول على القوائم المالية المحاسبية، ولكن شريطة ألا ينظر الى ذلك النمو كمصدر لأرباح محققة قابلة للتوزيع على أصحاب رأس المال المستثمر. لأن الأرباح القابلة للتوزيع يجب وبالضرورة أن تقتصر على الإيرادات المحققة فعلاً. وبينما يرتبط اكتساب الإيرادات بالعملية الانتاجية أو الزمن فإن تحقق الإيراد لا يتأتى إلا من خلال

واقعة قانونية، وعلاقة تبادل (أي بيع) مع طرف خارجي. وهذا هو جوهر مبدأ تحقق الإيرادات بالبيع. وإن الاستثناءات المتعارف عليها لذلك المبدأ، كما هو الحال في العقود طويلة الاجل، ليست في واقع الأمر استثناء حقيقيا لجوهر ذلك المبدأ. إن الاعتراف بتحقيق الإيراد عن تنفيذ جزء من العقد لا يسمح به إلا في حدود القيمة التي يعترف بها العميل ويكون ذلك الاعتراف الممثل في مستخلص الأعمال التامة مصحوبا بسداد الجزء الأكبر من قيمة العمل المنفذ. ويمكن تجاوزا النظر الى اعتماد العمل المنفذ على دفعات باعتباره إجراء مماثلاً لإجراء البيع ومن ثم يمكن السماح باعتبار الأرباح الناتجة عن الجزء المنفذ أرباحاً محققة، وحتى في هذه الحالة جرى العرف على أن تكون احتياطي بنسبة كبيرة من تلك الأرباح يحول دون توزيعها بالكامل. أي أنه حتى وإن سلمنا باعتبارها أرباحاً محققة فإن هناك قيوداً على توزيعها ممثلاً في الاحتياطي المكون.

أما اقتراح Anthony فإنه قد تضمن تعليية الفائدة على رأس المال المملوك دفعة واحدة الى الحساب الذي تخرج منه التوزيعات الى المساهمين، أي حساب الأرباح المحتجزة وذلك دون التفرقة بين الجزء المحقق فعلاً من خلال البضاعة المباعة وذلك الجزء الذي لم يتحقق بعد وهو الجزء الذي مازال مجمداً في الأصول الثابتة والمخزون السلعي. ومن ثم يمكن في ظل ذلك الاقتراح، إجراء توزيعات ليس فقط من إيرادات المبيعات ولكن أيضاً من تكلفة الأصول الثابتة والمخزون السلعي. فمثلاً في المثال السابق هناك زيادة في الأرباح المحتجزة قابلة للتوزيع قدرها ٥٦٢. ولكن مم يتكون ذلك القدر؟ يتكون ذلك القدر من ٥٠. أرباح محققة بالبيع + ٥٨. جزء من تكلفة المخزون السلعي + ٤. جزء من تكلفة الآلات. فإذا جرى توزيع تلك الزيادة في الأرباح المحتجزة بالكامل، وليس هناك ما يحول دون ذلك لا قانوناً ولا في الاقتراح المذكور، فإننا نكون في الواقع قد وزعنا جزءاً من المخزون والأصول الثابتة.

وأكثر من ذلك، إذا فرض أنه في فترة ما ليس هناك مبيعات إطلاقاً، وليس هناك نفقات إدارية وبيعية أخرى، أي أن استخدام الأموال قد اقتصر على زيادة الأصول الثابتة والمخزون، فإنه سوف يكون هناك إضافة الى الأرباح المحتجزة بالرغم من عدم وجود مبيعات، وهذا مالا يمكن قبوله.

وفي هذا الصدد يقول Anthony إن اقتراحه لا يتضمن تسجيل الأرباح قبل حدوثها وأنه فقط يتضمن تسجيل التكاليف عندما تحدث، وأن مبدأ التحقق يتناول الإيرادات والتي لا يتعرض لها الاقتراح.<sup>(٧)</sup>

ولكن مثل هذا القول يتجاهل أن الأثر النهائي للإيرادات وصافي الدخل يتمثل في زيادة حقوق أصحاب المشروع من خلال حساب الأرباح المحتجزة. ولعل الهدف

الأساسي من مبدأ تحقق الإيرادات هو الحيلولة دون توزيع أرباح على أصحاب المشروع قبل تحققها فعلا وذلك بوضع التحفظ على المصدر الطبيعي لتلك التوزيعات، ألا وهو الإيرادات، ولكن الاقتراح المذكور يؤدي إلى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة، ومن ثم إمكانية إجراء توزيعات دون تضخيم الإيرادات أو صافي الدخل. وبالتالي فإن ذلك الاقتراح يؤدي إلى حدوث ما يهدف مبدأ تحقق الإيرادات أصلا إلى الحيلولة دون حدوثه.

ولتجسيد هذه الحقيقة رقميا نسوق المثال المبسط التالي:

لنفترض أن بداية المشروع كانت بمصادر أموال قدرها ١٠٠,٠٠٠ د. منها ٦٠,٠٠٠ د. من رأس المال المملوك، والباقي رأس مال مقترض فإن ميزانية أول المدة الأولى تكون كما يلي:

أصول		خصوم	
١٠٠,٠٠٠	نقدية	٦٠,٠٠٠	رأس مال أسهم
		٤٠,٠٠٠	
١٠٠,٠٠٠		١٠٠,٠٠٠	

وخلال المدة انحصرت أنشطة المشروع في:

- شراء أصول ثابتة تكلفتها ٥٠,٠٠٠ د.

- إنتاج تكلفته ٣٠,٠٠٠ د.

- سداد الفائدة المستحقة على القرض.

فاذا فرضنا أن متوسط معدل تكلفة رأس المال هو ١٠٪، وأن الفائدة الفعلية هي

٣,٠٠٠ د. مع تجاهل أثر الضرائب، فإن حساب تكلفة رأس المال طبقا لذلك الاقتراح يظهر كما يلي:

٣,٠٠٠	إلى حـ/ فائدة الاقتراض	٥,٠٠٠	من حـ/ الأصول الثابتة
٧,٠٠٠		٣,٠٠٠	
		٢,٠٠٠	
١٠,٠٠٠		١٠,٠٠٠	



وحيث أنه ليس هناك إيرادات أو نفقات أخرى خلاف تكلفة رأس المال غير المخصصة فليس هناك إذن مبرر لتصوير قائمة الدخل. وتظهر الميزانية المقارنة كما يلي:

طبقا للاقتراح		طبقا للمعاملة المحاسبية الجارية		الأصول
٣٣٠٠٠		٣٠٠٠٠		المخزون
٥٥٠٠٠		٥٠٠٠٠		أصول ثابتة
١٧٠٠٠		١٧٠٠٠		نقدية
-----		-----		
١٠٥٠٠٠		٩٧٠٠٠		الخصوم
=====		=====		قرض
٤٠٠,٠٠٠		٤٠٠,٠٠٠		رأس مال الأسهم
	٦٠٠٠٠		٦٠٠٠٠	+ أرباح محتجزة
	٧٠٠٠		—	- خسائر (نفقات
	٢٠٠٠ -		٣٠٠٠ -	جارية)
٦٥٠٠٠		٥٧٠٠٠		
-----		-----		
١٠٥٠٠٠		٩٧٠٠٠		
=====		=====		

وهكذا تظهر القوائم المالية في هذه الحالة، وطبقا للاقتراح المذكور أن هناك زيادة صافية قدرها ٥٥٠٠٠. في الأرباح المحتجزة، ومن ثم تكون قابلة للتوزيع بعبارة أخرى فانة في ظل ذلك الاقتراح يمكن إجراء توزيعات على المساهمين دون أن يكون هناك أية إيرادات حقيقية بالبيع ومثل تلك التوزيعات لا تكون في الواقع سوى جزء من الأصول الثابتة أو المخزون، الأمر الذي لا يظن الباحث بإمكانية قبوله منطقيا ويتقدم الباحث بالاقتراح التالي لتلافي ذلك النقص.

(٧) اقتراح بتعديل مدخل Anthony للادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي:

يقترح الباحث التعديلات التالية لسد النقص السابق الإشارة اليه:

- ١- ترحل تكلفة رأس المال المقترض إلى حساب فائض الاقتراض.
  - ٢- تحلل تكلفة رأس المال المملوك وتوجه الى الحسابين التاليين:
- أ - حساب إضافي من حسابات حقوق الملكية يمكن أن نطلق عليه اصطلاح "دخل غير محقق" وهو دخل غير قابل للتوزيع. ويجعل هذا الحساب دائنا بمقدار تكلفة رأس المال المضمنة في الأصول الثابتة والمخزون السلمي.
- ب - حساب الأرباح المحتجزة ويجعل دائنا بمقدار الباقي من تكلفة رأس المال المملوك. وهذا القدر يكون بالضرورة جزءا من التكلفة المحملة للبضاعة المباعة أو النفقات الجارية ومن ثم يكون قد تحقق ولا ضرر من توزيعه.

٣- يجري التحويل من حساب الدخل غير المحقق الى حساب الأرباح المحتجزة كل فترة بمقدار تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون اللذين يجري تحويلهما الى تكلفة المبيعات الخاصة بتلك الفترة، وهذا القدر من الأصول يتمثل في مقدار الإهلاك، ورصيد مخزون أول المدة (أو جزء منه) الذي يجري بيعه خلال الفترة الجارية.

٤- رصيد حساب الدخل غير المحقق قد يكون أقل من تكلفة رأس المال المتضمنة في الأصول الثابتة والمخزون. ففي المثال السابق نجد أن تلك التكلفة هي ٨٠٠٠ د. ولكن رصيد الأرباح غير المحققة كان ٧٠٠٠ د. فقط. وذلك لأن حساب الأرباح غير المحققة يحول من تكلفة رأس المال المملوك فقط في حين أن تكلفة رأس المال المحملة على الأصول الثابتة والمخزون تشمل تكلفة رأس المال بشقيه: المملوك والمقترض. بعبارة أخرى، لا يمكن اعتبار حساب الأرباح غير المحققة بمثابة حساب تقييم أو حساب مقابل للأصول أي Contra-asset account. إن الهدف من هذا الحساب هو فقط الحيلولة دون توزيع الفائدة المحتسبة على رأس المال المملوك قبل تحققها الفعلي من خلال تحويل الأصول التي تدخل تلك الفائدة في حساب تكلفتها الى العمليات الجارية من خلال تكلفة المبيعات.

وبتطبيق تلك التعديلات على المثال السابق يكون رصيد حساب الأرباح المحتجزة في السنة الأولى صفرًا حيث أنه لم تحدث أية مبيعات، ويكون رصيد حساب الأرباح غير المحققة دائمًا بمقدار ٧٠٠٠ د. مع وجود رصيد خسائر قدره ٢٠٠٠ د.

واستكمالاً لتوضيح تلك التعديلات نفترض أن بيانات نشاط المشروع في المثال السابق في السنة الثانية كانت كما يلي:

- تكلفة رأس المال المملوك ٧٠٠٠ د. تكلفة رأس المال المقترض ٣٠٠٠ د.
- إنتاج تكلفته النقدية كانت كما يلي:
- ٢٠٠٠٠ مواد خام مشتراة ومستخدمة بالكامل.
- ١٠٠٠٠ أجور.
- ١٠٠٠٠ تكاليف صناعية أخرى مدفوعة نقداً.
- تستهلك الآلات على خمس سنوات.
- المبيعات ٨٠٠٠٠ د. نقداً.
- المخزون آخر المدة ٤٠٪ من إنتاج الفترة المالية.
- بلغت النفقات الإدارية والبيعية الأخرى ٥٠٠٠ د. دفعت نقداً.
- تكلفة رأس المال الكلية هي ١٠٠٠٠ منها ٥٠٠٠ تخص تكلفة الانتاج والباقي نفقات جارية وذلك لعدم وجود زيادة في الأصول الثابتة.

وفي ضوء هذه البيانات تظهر قائمة الدخل كما يلي:

مدخل Anthony		المعالجة المحاسبية الجارية		
٨٠٠٠٠		٨٠٠٠٠		المبيعات
				تكلفة الانتاج
	٢٠٠٠٠		٢٠٠٠٠	مواد
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	أجور
	١٠٠٠٠		١٠٠٠٠	تكاليف ص. أخرى
	(١٣) ١٠٠٠		١٠٠٠٠	إهلاك
	٥٠٠٠		—	تكلفة رأس المال
	٥٦٠٠٠		٥٠٠٠٠	
	٣٣٠٠٠		٣٠٠٠٠	+ تكلفة مخزون أول المدة
	٢٢٤٠٠		٢٠٠٠٠	- تكلفة مخزون آخر المدة
				(٤٠٪ من الانتاج التام)
٦٦٦٠٠	٦٦٦٠٠	٦٠٠٠٠		تكلفة المبيعات
١٣٤٠٠		٢٠٠٠٠		مجموع الربح
	٥٠٠٠		٥٠٠٠	- نفقات ادارية وبيعية
	—		٣٠٠٠	- فائدة الاقتراض
	٥٠٠٠		—	- تكلفة رأس المال
١٠٠٠٠		٨٠٠٠		(نفقات جارية)
٣٤٠٠		١٢٠٠٠		صافي الربح

يلاحظ أنه لا يوجد اختلاف بين مدخل Anthony والتعديلات التي يقترحها الباحث فيما يتعلق بقائمة الدخل ويقتصر ذلك الاختلاف على حساب تكلفة رأس المال وجانب الخصوم في الميزانية.

ويظهر حساب تكلفة رأس المال كما يلي:

	التعديل المقترح	مدخل Anthony		التعديل المقترح	مدخل Anthony
من حـ/ تكلفة الانتاج	٥٠	٥٠	الى حـ/ تكلفة الاقتراض	٣٠	٣٠
من حـ/ النفقات	٥٠	٥٠	الى حـ/ الأرباح المحتجزة	٤٦	٧٠
			الى حـ/ الدخل غير المحقق	٢٤	-
	١٠٠	١٠٠		١٠٠	١٠٠

وطبقا للتعديل المقترح يجري تحويل قدر مساوٍ لتكلفة رأس المال المضمن في القدر المستخدم من الأصول الثابتة والمخزون من الدخل غير المحقق الى الأرباح المحتجزة ويتكون ذلك القدر من:

$$- \text{الفائدة المتضمنة في إهلاك الأصول الثابتة} = \frac{10}{110} \times (55000 \times \frac{20}{100}) = 1000$$

$$- \text{الفائدة المتضمنة في المخزون السلعي} = \frac{10}{110} \times 33000 = 3000$$

ويكون قيد التحويل: ٤٠٠٠ من حـ/ الدخل غير المحقق  
٤٠٠٠ الى حـ/ الأرباح المحتجزة

وبعد تسجيل العمليات التي حدثت خلال المدة وإجراء القيد السابق تظهر الميزانية في آخر المدة المالية الثانية كما يلي:

بيان		المعالجة المحاسبية الجارية		مدخل Anthony		التعديل المقترح
الأصول:						
نقدية		٤٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	٤٩٠٠٠	
بضاعة		٢٠٠٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠	٢٢٤٠٠	
أصول ثابتة		٤٠٠٠٠	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	٤٤٠٠٠	
		١٠٩٠٠٠	١١٥٤٠٠	١١٥٤٠٠	١١٥٤٠٠	
الخصوم:						
التزامات طويلة الأجل		٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	٤٠٠٠٠	
رأس مال الأسهم		٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	
أرباح محتجزة		٨٩٠٠٠	١٠٥٤٠٠	١٠٥٤٠٠	١٠٥٤٠٠	
دخل غير محقق		—	—	—	—	
		١٠٩٠٠٠	١١٥٤٠٠	١١٥٤٠٠	١١٥٤٠٠	

#### ملاحظات:

- رقم الأرباح المحتجزة في العمود الأول (٩٠٠٠) نتج من: ١٢٠٠٠ صافي دخل الفترة - ٣٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.
- رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثاني (١٥٤٠٠) نتج من: ٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٧٠٠٠ محول من تكلفة رأس المال للفترة الحالية + ٣٤٠٠ صافي دخل الفترة - ٢٠٠٠ خسائر مرحلة من المدة السابقة.
- رقم الأرباح المحتجزة في العمود الثالث (١٠٠٠٠) نتج من: ٤٠٠٠ محول من الدخل غير المحقق + ٦٠٠ محول من تكلفة رأس المال عن المدة الحالية + ٣٤٠٠ صافي الدخل عن الفترة - ٢٠٠٠ خسائر مرحلة.
- رقم الدخل غير المحقق في العمود الثالث (٥٤٠٠) نتج من: ٧٠٠٠ رصيد أول المدة + ٢٤٠٠ من تكلفة رأس المال وهي ماتخص مخزون آخر المدة - ٤٠٠٠ محول الى الأرباح المحتجزة.
- الأرباح المحتجزة في ظل مدخل Anthony (١٥٤٠٠) تتجاوز صافي الدخل المحقق خلال الفترة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية (٩٠٠٠). أما في ظل التعديل المقترح فان الأرباح المحتجزة هي (١٠٠٠٠) بزيادة قدرها (١٠٠٠) عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية. وهذا الفرق نتج من فرق الخسائر المرحلة من المدة السابقة.

وذلك راجع الى طبيعة البيانات الافتراضية الخاصة بالمدة الأولى، وتلك البيانات ذات صيغة استثنائية لأنها تفترض أنه ليس هناك مبيعات أو أنشطة أخرى غير إنتاجية ويحدث ذلك الاختلاف فقط عندما تكون تكلفة رأس المال المحملة على النفقات الجارية أقل من تكلفة الاقتراض. أما في الأحوال العادية، حيث توجد أنشطة مبيعات ونفقات جارية فإن رصيد الأرباح المحتجزة الخاص بتلك المدة يكون في ظل التعديل المقترح مساويا لرصيد الأرباح المحتجزة طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية. ومن ثم تتلاقى تضخيم حساب الأرباح المحتجزة بقيم غير محققة. وذلك كما هو الحال في الفترة الثانية. فإذا ما استبعدنا آثار الخسائر المرحلة من الفترة السابقة فإن الاضافة إلى الأرباح المحتجزة طبقا للتعديل المقترح هي ١٢٠٠٠، وهي مساوية لصافي الدخل طبقا للمعالجة المحاسبية الجارية.

(٨) مناقشة الاعتراضات على الادمج الكامل لتكلفة رأس المال المملوك في النظام المحاسبي:

من الاستعراض السابق لمبررات تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال ومناقشة المداخل المقترحة لاجراء مثل ذلك التعديل يمكن القول بأن مدخل الادمج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي يفضل المداخل الأخرى في تحقيق أهداف تعديل المعالجة المحاسبية الجارية لتكلفة رأس المال، ألا وهي:

- تحقيق التجانس بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الأخرى التي تؤثر على عملية تخصص الموارد الاقتصادية.
- تحقيق الدور المستهدف للوظيفة المحاسبية ألا وهو المساهمة في اتخاذ القرارات وذلك بتوفير المعلومات اللازمة لترشيد تلك القرارات.
- إزالة التناقض الداخلي في النظام المحاسبي، أي بين المحاسبة المالية والمحاسبة الادارية.

وهذه يرى الباحث أنها مزايا جدية يتمتع بها ذلك المدخل. ومع ذلك فإن هذه المزايا وحدها لا تضمن في حد ذاتها التوصية بتعديل المعالجة المحاسبية الجارية على أساس ذلك المدخل.

إن الوصول الى مثل هذه التوصية يقتضي النظر الى الجانب المضاد من الصورة ألا وهو ذلك الخاص بالاعتراضات على ذلك المدخل، أو العقبات التي تحول دون تطبيقه.

إن الاعتراضات التي يمكن أن تثار ضد مدخل الادمج الكامل لتكلفة رأس المال في

النظام المحاسبي هي تلك التي توجه عادة الى المحاسبة عن تكلفة رأس المال المملوك .  
وهذه الاعتراضات يمكن تصنيفها الى مجموعتين :

أولا : اعتراضات ثانوية لا تمس الأسس النظرية أو الامكانية العملية لتطبيق المدخل .

وهذه قد سبق التعرض لها في مناقشات سابقة ولذا يكفي الإشارة إليها بإيجاز على سبيل التلخيص ومن هذه الاعتراضات :

١- يقال أنه ليس من الضروري أن تتفق المفاهيم المحاسبية مع المفاهيم الاقتصادية . ويمكن الرد على مثل هذا القول بأن التوفيق بين المفاهيم المحاسبية والمفاهيم الاقتصادية فيما يتعلق بمعالجة تكلفة رأس المال ليس مقصودا في حد ذاته ، بل لأن تلك المفاهيم هي أكثر سلامة من حيث التحليل المنطقي ، كما أنها هي التي تسود في مجال اتخاذ العديد من القرارات التي تتناول تخصيص الموارد الاقتصادية .

٢- يرى البعض أن أهمية المعلومات عن تكلفة رأس المال المملوك لبعض القرارات لا تبرر إدماج تلك المعلومات في النظام المحاسبي وزيادة تعقيد مهمة المحاسب وأنه يكفي ما يضطلع به من مهام ، وأن الخوض في هذه المشكلة لا يتوقع أن يكون مجديا <sup>٣٨</sup> . إن ذلك الاتجاه لا يمكن مناقشته باعتباره صوابا أو خطأ بصفة مطلقة ، إذ أنه يرتبط بالاختيار بين تحجيم أو تنمية دور المحاسب في المجتمع ، ولعله يبدو أن ذلك الرأي يتناقض بصفة أساسية مع الأهداف التي حددها المحاسبون لأنفسهم . فلقد استهدف المحاسبون الاضطلاع بدور فعال في اتخاذ القرارات التي تحكم تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية . وطالما أن الوظيفة الأساسية للمحاسب في المجتمع هي الامداد بالمعلومات وليس اتخاذ القرارات أو تنفيذها وأن أداة المحاسب في ممارسة ذلك الدور تتمثل في النظام المحاسبي ، فإن ذلك النظام يجب أن يكون قادرا على الإمداد بالمعلومات اللازمة لاتخاذ تلك القرارات بتكلفة معقولة وبدرجات متوازنة من الدقة والموضوعية والسلامة المنطقية . وهذه الخصائص توفر إمكانية الاعتماد على تلك المعلومات ومن ثم تتوافر لها خاصية الملاءمة Relevance .

٣ - كثيرا ما يقال إن أخذ تكلفة رأس المال المملوك في الحسبان لا يعدو كونه مجرد قيود دفترية لتحليل صافي الدخل المحتسب طبقا للمعالجة الجارية الى شقين : شق يمثل تكلفة رأس المال والآخر يمثل صافي الربح . إن مثل هذا القول قد يسري على بعض مداخل المحاسبة عن تكلفة رأس المال ، ولكنه لا يسري بالنسبة للمدخل الإدماج

الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي . فلقد تبين لنا مما سبق أن ذلك المدخل يتجاوز كونه مجرد قيود دفترية متقابلة لتحليل رقم معين الى شقين، إذ اتضح أنه يؤثر على أرقام تكلفة الانتاج وأرقام الدخل والأصول وحقوق الملكية .

ثانيا : اعتراضات على الأسس النظرية للمدخل :

لعله يمكن إجمال أهم تلك الاعتراضات فيما يلي :

#### ١ - عدم موضوعية قياس تكلفة رأس المال المملوك :

ترتبط خاصية الموضوعية بخصائص أخرى مثل : القابلية للمراجعة ومدى إمكانية الاعتماد على المعلومات . وبالرغم من كثرة تداول لفظ "الموضوعية" واعتبار خاصية الموضوعية معيارا لتقييم العديد من جوانب القياس المحاسبي ، فإنه ليس هناك اتفاق على مضمون المقصود بالموضوعية ، وليس هناك اتفاق على كيفية تطبيق ذلك المعيار<sup>(١)</sup> . غير أنه من أهم جوانب أو عناصر الموضوعية هو عدم اعتماد القياس على التقييم الذهني أو الذاتي للشخص ، وأنه يمكن التدليل على مصدر أو أساس الرقم وهذا ما يعرف بالقابلية للتحقق Verifiability ، فإذا ما وجد أكثر من شخص يقوم بعملية القياس واتبع كل منهم نفس القواعد والأسس وصل تقريبا الى نفس النتيجة كما أن من خصائص الموضوعية هو أن هناك درجات "متفاوتة" من الموضوعية .

وكل هذه الخصائص أو العناصر تتوافر لقياس تكلفة رأس المال المملوك بدرجة لاتقل عما تتوافر بها للعديد من نواتج القياس المحاسبي والتي تحوز القبول العام في الأوساط المحاسبية .

أما إذا كان المقصود بالموضوعية هو دقة القياس والوصول الى نفس الرقم من قبل القائمين بالقياس أو انتفاء عامل التقدير ، فإن غالبية الأرقام المحاسبية لا تتمتع إذن بخاصية الموضوعية . ولعل التفاوت في تقدير تكلفة رأس المال أقل بكثير من التفاوت القائم في نتائج قياس العديد من مخرجات النظام المحاسبي والتي يجري تشغيلها طبقا لما يسمى بالمبادئ المحاسبية المقبولة عموما ، مثل : تكلفة المواد المنصرفة للتشغيل ، تكلفة المخزون ، تكلفة الإهلاك ، تكلفة الإنتاج ، الدخل الدوري . . . الخ .

#### ٢- الإخلال بمبدأ تحقق الإيرادات وتضخيم تكلفة المخزون السلمي :

إن الاعتراض الخاص بمبدأ تحقق الإيرادات لا يسري على مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي ، وذلك بعد التعديل المقترح في البحث الحالي . أما



القول بتضخيم تكلفة المخزون فهو صحيح إذا ما قارنا التكلفة في ظل مدخل الادماج بالتكلفة في ظل المعالجة المحاسبية الجارية . ولكن ليس هناك احتمال بزيادة قيمة المخزون عن القيم السوقية أو القيم القابلة للتحقيق لأن قاعدة السوق أو التكلفة أيهما أقل تطبق كالاعتاد ومن ثم لا مجال لظهور الأرباح أو الأصول بأكثر من حقيقتها إن مجرد اختلاف تكلفة المخزون في ظل مدخل الادماج عنها في ظل المعالجة المحاسبية الجارية ، لا يعني بالضرورة خطأ الأولى أو أنها أكبر مما يجب ، فلقد يكون الخطأ في الثانية التي تستبعد تكلفة رأس المال لأنها أقل مما يجب . . إن المعيار يجب أن يكون مقارنة كلا الرقمين بما يجب أن تكون عليه تكلفة المخزون . . ومن ثم يكون التساؤل هو: هل تكلفة رأس المال المملوك تمثل عنصرا من عناصر التكلفة أم لا؟ وهذا هو موضوع الاعتراض التالي.

٣- مقابل استخدام رأس المال المملوك ليس تكلفة وانما هو توزيع للدخل:

يمكن الرد على ذلك الاعتراض بما يلي:

أ - يتفق الباحث مع إمكانية اعتبار مقابل استخدام رأس المال المملوك جزءا من الدخل، ولكن ذلك لا ينفي بالضرورة اعتباره تكلفة إذ أنه يمكن لمفردة ما أن تكون تكلفة وجزءا من الدخل في نفس الوقت . وهذا يعتمد على الجانب أو الوجهة التي ينظر منها الى تلك المفردة . حينما نتحدث عن التكلفة فاننا يجب بصفة عامة أن نتحدث عن تكلفة شيء ما (أو موضوع التكلفة Cost Object). وهذا الشيء هو حدث اقتصادي معين . أي أن التكلفة ينظر اليها من وجهة الشيء موضوع التكلفة : والتكلفة هي تدفق خارج يأخذه طرف ما وتعتبر تلك القيمة بالنسبة للطرف الأخير تدفقا داخلا، ومن ثم فهي تعتبر دخلا بالنسبة له . فالمشروع يشتري العمل من العامل ويدفع أجرا، وهذا الأجر يعتبر تكلفة بالنسبة للإنتاج أو النشاط، ونفس القيمة تعتبر دخلا بالنسبة للعامل . وبنفس المنطق فان المشروع يشتري حق استخدام الأموال من الملاك ويدفع مقابلا لذلك، وإذا لم يدفع ذلك المقابل (بغض النظر عن كيفية تحديده) فلن يتمكن المشروع من الاستمرار في استخدام تلك الأموال . ولذلك فإن ذلك المقابل يعد تكلفة بالنسبة للأنشطة التي تستخدم فيها تلك الأموال، وفي نفس الوقت يعد دخلا من وجهة نظر ملاك المشروع . والتكاليف بالنسبة للمشروع ككل هي مجموع تكاليف الأنشطة التي يمارسها المشروع . ولا يمكن اعتبار ذلك المقابل دخلا بالنسبة للمشروع الا اذا كان المشروع والملاك شيئا واحدا . وهذا يتناقض بصفة أساسية مع فرض الشخصية المعنوية.

ب - لعل المقصود بعدم معالجة عائد رأس المال المملوك كتكلفة بالمفهوم المحاسبي هو أنه ليس هناك سعر تبادلي محدد Exchange Price مقابل استخدام رأس المال المملوك . . حقيقة إن هناك اختلافاً بين عائد رأس المال المملوك من ناحية وبين تكلفة

العمل أو الايجار أو تكلفة رأس المال المقترض من ناحية أخرى . . ولكن ذلك الاختلاف يقتصر فقط على شكل وتوقيت ذلك السعر التبادلي وليس الى وجوده أصلاً، إذ أن هناك سعراً تبادلياً لاستخدام رأس المال المملوك كما هو الحال بالنسبة لرأس المال المقترض والاختلاف بين طبيعة السعر التبادلي في الحالتين هو أنه في حالة رأس المال المقترض يكون محدداً بدقة بمقتضى عقد القرض، وإذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء قانوني، أما في حالة رأس المال المملوك فإن العائد أو السعر التبادلي يكون مرناً وقابلًا للتغير ويتحدد بشكل تقريبي وإذا لم يتم الوفاء به يكون هناك جزاء اقتصادي لأنه إذا لم يتسلم المساهم عائداً مناسباً على رأسماله بالقياس الى الفرص البديلة فإنه سوف يبيع الأسهم التي يمتلكها وإذا ما ازداد الفارق بين العائد المناسب والعائد الفعلي فإن حركة البيع سوف تزداد. وهذا يؤدي الى تخفيض قيمة أسهم المشروع أي تخفيض قيمة المشروع ذاته. وكلما ازداد الفارق بين العائد الفعلي (أو المقابل المدفوع لاستخدام رأس المال المملوك) والعائد المناسب أكثر وأكثر كلما انخفضت قيمة المشروع الى أن ينقضي المشروع. تلك هي حقيقة تكلفة رأس المال المملوك والتي لا يجوز إغفالها، حتى وإن تعارض ذلك شكلياً مع مبدأ التكلفة.

جـ - حتى وإن تقيدنا بالناحية الشكلية وسلمنا بوجود تعارض بين الاعتراف بتكلفة رأس المال المملوك ومبدأ التكلفة فإن ذلك ليس هو الاستثناء الوحيد لمبدأ التكلفة. إذ أن هناك عدداً من الاستثناءات المتعارف عليها نذكر منها:

١- عند إصدار السندات بعلاوة إصدار أو خصم إصدار فإن السعر التبادلي لتكلفة الاقتراض يتمثل في الفائدة الاسمية، وهي التي يجب أن تسجل باعتبارها نفقة، ولكن المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، كما هو وارد في APB Opinion No. 21 تقضي بتسجيل العبء الحقيقي للفائدة وهو يختلف عن السعر التعاقدى، أو الفائدة الاسمية بمقدار نصيب المدة المالية من علاوة الإصدار أو خصم الإصدار<sup>(٣)</sup>. أي أن هناك خروجاً صريحاً عن مبدأ التكلفة، لأن تحميل قائمة الدخل بالعبء الحقيقي للفائدة يتضمن تسجيل قيمة تقريبية غير مؤيدة بعملية تجارية فعلية. ففي حالة إصدار السندات بخصم إصدار تكون الفائدة التعاقدية أقل من الفائدة الحقيقية التي تحمل بها قائمة الدخل. ليس ذلك فحسب، بل إن التوصية المشار إليها (أي تسجيل العبء الحقيقي للفائدة) تتضمن أيضاً التسجيل المسبق لما سيحدث بعد عشر سنوات أو أكثر كما هو الحال عندما ينص عقد إصدار السندات على ردها في نهاية المدة بعلاوة أو خصم . . فمنذ السنة الأولى يجري سنوياً تسجيل جزئي للعلاوة الرد أو خصم الرد وتحمله الى قائمة الدخل من خلال حساب الفائدة، وهو مقدار تقريبي لم يحدث بعد.

٢- يسلم العرف المحاسبي باحتساب فائدة على رأس المال المملوك واعتبار الفائدة

على رأس المال الكلي المستخدم في تشييد الأصول الثابتة في قطاع المرافق العامة، من قبيل التكلفة الرأسمالية. ومن حيث جوهر وطبيعة النشاط الاقتصادي ليس هناك فارق بين تشييد أصل في شركة مرافق عامة وتشييد نفس الأصل في شركة صناعات غذائية مثلا، ومن ثم إذا تماثلت ظروف وكفاءة عملية التشييد في الشركتين وجب أن تكون قيمتهما واحدة. ولكن طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تختلف قيمة هذين الأصلين، وهذا يمثل تناقضا داخل هيكل المبادئ المحاسبية المقبولة عموما، كما أنه يشوه حقائق الأنشطة الاقتصادية، وهو الأمر الذي تنادي الأوساط المحاسبية بضرورة تلافيه من خلال تعديل المبادئ المحاسبية المقبولة حاليا<sup>(٣١)</sup>.

٣- الأصول التي يجري الحصول عليها بدون مقابل تبادلي أو ثمن محدد أو التي يجري الحصول عليها بطريق المقايضة أو أصول المنحة يجري تسجيلها في الدفاتر على أساس القيمة العادلة Fair Value. وكذلك الحال بالنسبة للأصول المستهلكة دفتريا بالكامل يجري تقدير قيمة عادلة لها ولا يجري التقيد بالتكلفة الدفترية.

وأخيرا.. إن المبادئ المحاسبية المقبولة حاليا لا تستند الى حقائق ثابتة أو منطق مجرد، وما هي إلا مجموعة من القواعد والإجراءات المتعارف عليها<sup>(٣٢)</sup> نتجت من عملية تطور استمرت في الماضي ويتوقع استمرارها في المستقبل<sup>(٣٣)</sup> لتواكب التطور في أهداف الوظيفة المحاسبية والتي بدورها تتطور استجابة للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا هو جوهر الطبيعة الديناميكية للمحاسبة<sup>(٣٤)</sup>.

خاتمة:

تناول البحث تقييم الأسس النظرية التي تستند اليها المعالجة المحاسبية المتعارف عليها لتكلفة رأس المال، ومدى فعاليتها في ترشيد قرارات تخصيص الموارد الاقتصادية. وقد جرت مناقشة المعالجة المحاسبية لتكلفة رأس المال في ضوء (أو بالرجوع الى): مجموعة من المفاهيم الاقتصادية والمحاسبية، والمعايير المحاسبية المتعارف عليها لتقييم المعلومات، وأخيرا أهداف الوظيفة المحاسبية واستخدامات المعلومات المحاسبية. وقد تبين أن عددا من القرارات الادارية التي تؤثر على تخصيص الموارد الاقتصادية يتطلب معلومات عن تكلفة رأس المال لا يوفرها النظام المحاسبي، وأن الاستناد الى المعلومات التي يجري الامداد بها من قبل النظام المحاسبي يمكن أن تؤدي الى اتخاذ قرارات خاطئة في عدد من مجالات القرارات الادارية. ومن ثم فقد خلص البحث الى إثبات جدوى تعديل المعالجة المحاسبية التجارية لتكلفة رأس المال إذا ما أريد للمحاسبة الوفاء بدورها المستهدف من قبل المنظمات والهيئات المحاسبية. وقد جرى استعراض المشكلات التي ينطوي عليها إجراء

ذلك التعديل . وتتضمن تلك المشكلات : قياس تكلفة رأس المال ، وكيفية معالجتها من قبل النظام المحاسبي .

وقد تناول البحث بالعرض والتقييم عددا من المداخل البديلة لمعالجة هاتين المشكلتين . ونخلص البحث الى أن أفضل تلك المداخل يقضي بالاعتراف بتكلفة رأس المال المستخدم بغض النظر عن مصادره ، والادماج الكامل لمفردة تكلفة رأس المال في النظام المحاسبي سواء كان ذلك في سجلات وحسابات التكاليف أو الحسابات المالية .

وأخيرا تناول البحث الانتقادات التي يمكن أن توجه الى مدخل الادماج الكامل لتكلفة رأس المال في النظام المحاسبي ، وقد تضمن البحث اقتراحا لتلافي بعض تلك الانتقادات .

وفي ضوء الاقتراح المقدم من الباحث انتهى الى أن ذلك المدخل يفي بمعياري السلامة المنطقية (أو النظرية) والملاءمة العملية للأغراض والاستخدامات المستهدفة للمعلومات المحاسبية .

## الموامش

- (1) Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholars Book Co., 1922, p. 225.
- (2) Amey, L.R., "Interest on Equity Capital as an Ex-post Cost", Journal of Business Finance & Accounting, 7, 3 (1980).
- (3) See for example:
  - Churchman, C.W., & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", in David Solomons, "Studies in Cost Analysis" (ed.), Sweet & Maxwell, London, 1968, pp. 80-86.
  - Speight, H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967, pp. 180-206.
- (4) Schlatter, C.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting" John Wiley & Sons, 1960, p. 703.
- (5) See for examples:
  - Anthony, Robert "Accounting for the cost of equity", Harvard Business Review, Nov. - Dec. 1973. pp. 88-102.
  - Anthony, Robert "Accounting for the cost Interest" Lexington, 1985.

- Anthony, Robert "Recognizing the cost of interest on equity Harvard Business Review, Jan. - Feb. 1982, pp. 91-96.
- Zaffiris, Nicos, "Interest on equity capital, as an ex-post cost" Journal of Business Finance, 9, 1, 1972. pp. 119-125.
- Defliese, P. L. "Accounting for the cost of capital", paper presented at American Accounting Convention, 1974, as cited by: Amey, 1980, p. 347.

- (6) Cost Accounting Standard Board, "cost of money as an element of the cost of facilities capital" CAS 414, 1976, as cited by Anthony, 1982, p. 92.

## Expense Cost

Hatfield

- (7) See for example:

- Manifold, Idwin, "Economics", W. W. Norton & Co. 1980, p. 9.
  - Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economies", Harper & Row Publishers, 1981, p. 178.
  - Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economies and Policy", Harcourt, 1979, p. 423.
- (cost)      )expenditure)      (expense)
- Paton, W.A., 1922 pp. 159-167.

(٨) يرجع في التفرقة بين المصروف (expenditure) والتكلفة (cost) والنفقة (expense) إلى :

- Paton , W.A. , 1922 pp. 159 - 167.

- (9) Ibid.
- (10) American Accounting Association, "The Committee report on cost concepts and standards", The Accounting Review, April 1957, p. 1983.
- (11) American Institute of Certified Public Accountants (AICPA) "APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements of Business", 1970, para. 163.
- (12) AICPA, "APB Statement No. 4. op. cit. para. 134.
- (13) Paton, W.A. "Advanced Accounting", Macmillan Co. 1941, p. 438.
- (14) AAA, "A Statement of Basic Accounting Theory (ASOBAT)", 1966. pp. 1, 8-11.
- (15) AICPA, "APB Statement No. 4 . . . op. cit para 88 - 107.

(١٦) وهذا بغض النظر عن الاختلاف بين الاقتصاديين في رسم الخط الفاصل بين تكلفة رأس المال والربح، حيث يدرج البعض عائد المخاطرة (أو ما يعرف بالربح العادي) ضمن عناصر التكلفة في حين يدرجه البعض الآخر ضمن الربح حيث يعتبر الربح هو عائد المخاطرة.

- (17) See: - Lipsy, 1981, op. cit, p. 181.  
- Baumol, 1979, op. cit. p. 423.
- (18) AAA, Committee On Accounting Concepts and standards "Accounting and Reporting Standards For Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957, p. 5, as cited by: Eldon S. Hendriksen, "Accounting Theory", Richard Rwin, Inc., 1965, p. 118.

- (19) Paton, W. A. "Accounting Theory, op. cit. p. 77.
  - (20) See example:
    - Paton, 1922, pp. 77-84.
    - Hendriksen, 1965, p. 119.
    - Anthony, R. 1973, p. 89.
    - Anthony, R., 1975, pp. 12, 13.
    - AAA, Committee On Accounting Concepts . . . . 1957, p. 5.
    - Bedford, N. Kenneth W. Perry and Arthur & Wyatt, "Advanced Accounting: An Organizational Approach, John Wiley & Sons Inc., 1973, pp. 10-12, 144, 145.
  - (21) Ibid.
  - (22) Ibid.
  - (23) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 20.
  - (24) Paton, W. A., "Advanced Accounting", op. cit. p. 438.
  - (25) Paton, W. A., "Accounting Theory" op. cit. p. 283.
  - (26) Grady, Paul, "Inventory of Generally Accepted Accounting Principles for Business Enterprises "Accounting Research Study No. 7, American Institute of Certified Public Accountants, 1965, p. 27.
  - (27) AAA, "ASOBAT" op. cit, p. 4.
  - (28) AICPA, "APB Statement No. 4 op. cit par 9, 40.
  - (29) AICPA, The Study Group On The Objectives Oof Financial Accounting 1973, p. 91 as cited by: Cowen Scott Stephen, "The Development of a Financial Accounting Model for The Cost of Capital", Ph.D. Thesis, The George Washington University, 1975, p. 25.
- (٣٠) لا تهدف المعالجة التالية إلى تقديم عرض شامل لقرارات وتحليلات تخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية، بل تهدف فقط الى بيان مدى أهمية المعلومات الخاصة بتكلفة رأس المال بالنسبة لتلك التحليلات والقرارات.
- (31) AAA, "Committee Report On Managerial Decision Models", The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.
  - (32) See for example:
    - Churchman C. West and Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operations Research." op. cit. pp. 82-85.
    - Bierman Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting" Macmillan Publishing Co. Inc., 1976. p. 147.
  - (33) Horngren, C. T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis" Prentice-hall, Inc., 1972, p. 8.
  - (34) See for example:
    - Bierman, 1976, p. 162.
  - (35) Manes, R. "A New Dimension to Break - even Analysis " Journal of Accounting Research, Spring, 1966, pp. 87-100.

- (36) Maloney, Michael T. and Robert E. McCormick, "A Theory of Cost and Intermittent Production", The Journal of Business, April, 1983, pp. 139-153.
- (37) Anthony, R., 1975, pp. 26, 27, 47 - 52.
- (38) Ibid p. 25.
- (39) Bierman, H., 1976, pp. 334-342.
- (40) Anthony, 1975, p. 6d.
- (41) See for example:
  - Dearden, John, "The case against ROI Control" Harvard Business Review, May-June, 1969, pp. 124-133.
  - Solomons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control" Irwin, 1965, pp. 123-159.
- (42) Zafiris, Nicos, 1982, p. 119.
- (43) Paton, W.A., 1922 pp. 84-89.
- (44) See: - Paton, 1922, pp. 87-89.
  - Bedford, N., 1973 pp. 144, 145.
  - Hendriksen, 1965, p. 119.
- (45) Churchman, C. W., 1968, p. 83.
- (46) Anthony, 1975, p. 38.
- (47) Arney, 1982, p. 128.
- (48) Arney, L., (1980, p. 354), (1982, p. 354).
- (49) See for example: - Lawrence, W. B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946, p. 333.
  - Anthony, R., (1973, 1975).
- (50) Stevenson, Richard, "Fundamentals of Finance", McGraw-Hill Book Co. 1980, p. 345.  
See also: Speight, H., 1970 p. 132.
- (51) Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall. Inc., 1980, p. 221.
- (52) Anthony, 1975, pp. 71, See also: Bartley, John W. and Lewis F. Davidson, "The entity Concept and Accounting for Interest Costs", Accounting & Business Research, Summer, 1982, pp. 175-187.
- (53) Ibid.
- (54) Cowen, 1975, pp. 107-110.
- (55) Anthony, 1975, pp. 72-76.
- (56) See for example: - Paton, W. A., (1922, 1941)
  - Bedford, N., (1973).
- (57) Cowen, 1975, pp. 137-139.

- (58) Scheonfeld, Hanns - Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study of its Development and Present State in Central Europe." Center for International Education and Research in Accounting, 1974, pp 21-29.
- (59) Ibid, p. 21.
- (60) Ibid, p. 29.
- (61) Ibid, pp. 29, 30.
- (62) Bierman, 1976, pp. 421, 422.
- (63) Schlatter, 1960, pp. 705 - 713.
- (64) Anthony, 1973, 1975, 1982).
- (٦٥) أي العناصر التي تطبق في غالبية الحالات ، مع وجود بعض الحالات التي قد تتطلب معالجة خاصة . ولتفصيل تلك الحالات يرجع إلى : - Anthony , 1975, pp.81-89.
- (66) Anthony , 1975 , pp. 89-92  
وقد آثر الباحث التقييد ببيانات المثال الأصلي وذلك ضماناً لدقة عرض مضمون الاقتراح كما أراده المؤلف .
- (٦٧) تختلف تكلفة الإهلاك فيما بين المدخلين لأن تكلفة الأصل تختلف فيما بينهما كما هو واضح في ميزانية المدة المالية السابقة .
- (67) Anthony, 1975, p. 20, 41.
- (68) Paton, W. A., and W. A. - Paton, Jr. "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971, p. 418.
- (69) See for example:  
- Ijiri, Yuji and Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity of Accounting Measurement", The Accounting Review; July, 1966, p. 475.  
- Jaedicke, Robert K., "Some Comments on Accounting Research" Journal of Accountancy, April, 1967, p. 88.
- (70) Charles T. Zlatkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard, Irwin, 1979, p. 691.
- (71) AICPA, Statement No. 4. Para 214.
- (72) Ibid, Para, 138, 139.
- (73) Nelson, A. Tom & Paul B. W. Miller, "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977, p. 6.
- (74) AICPA, Statement No. 4, Para 208, 209.



## REFERENCES:

AAA, "The Committee Report On Cost Concepts and Standards", The Accounting Review, April 1957.

----, Committee On Accounting Concepts and Standards, "Accounting and Reporting Standards for Corporate Financial Statements and Preceding Statements and Supplements", 1957.

----, "A Statement Of Basic Accounting Theory", 1966.

----, "Committee Report On Managerial Decision Models," The Accounting Review, Supplement to Vol. XLIV 1969.

AICPA, APB Statement No. 4: Basic Concepts and Accounting Principles Underlying Financial Statements Of Business and Enterprises", 1970.

----, The Study Group On The Objective Of Financial Accounting", 1973.

Amey, L. R., "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance and Accounting", 7,3, 1980.

Anthony, R., "Accounting For The Cost Of Equity", Harvard Business Review, No.-Dec., 1973.

----, ----, "Accounting For The Cost Of Interest, Lexington, 1975.

----, ----, "Recognizing The Cost Of Interest On Equity", Harvard Business Review, Jan.-Feb., 1982.

Baumol, William & Alan S. Blinder, "Economics and Policy", Harcourt, 1979.

Bedford, N.M. & Kenneth W. Perry, and Arther R. Wyatt., "Advanced Accounting: An Organizational Approach", John Wiley, 1973.

Bierman, Harold & Thomas Dyckman, "Managerial Cost Accounting", Macmillan Publishing Co. Inc., 1976.

Cost Accounting Standard Board, "Cost Of Money As An Element Of The Cost Of Facilities' Capital.", CAS 414. 1976.

Churchman, C. West, & Russel Ackoff, "Operational Accounting and Operational Research", From: Studies in Cost Analysis, Edited by: David Salomons, (Sweet & Maxwell), London, 1968.

Cowen, Scott Stephen, "The Development Of A Financial Accounting Model For The Capital", Ph.D. Thesis , The George Washington University, 1975,

Dearden, John. "The case Against ROI Control" Harvard Business Review", May-June, 1969.

Defliese, P.L., "Accounting For The Cost Of Capital", paper presented at American Accounting Association Convention, 1974.

Grady, Paul, "Inventory Of Generally Accepted Accounting Principles For Business Enterprises", Accounting Research Study No. 7., AICPA, 1965.

Hendriksen, Eldon S., "Accounting Theory", Richard Irwin Inc., 1965.

Horngren, C.T., "Cost Accounting: A Managerial Emphasis", Prentice-Hall, Inc., 1972.

Ijiri, Yuji & Robert K. Jaedicke, "Reliability and Objectivity Of Accounting Measurement" The Accounting Review, July, 1966.

Jaedicke, Robert K., "Some comments On Accounting Research", Journal Of Accountancy, April, 1976.

Lawrence, W.B., "Cost Accounting", Prentice-Hall, 1946.

Lipsey, G. Richard & Peter O. Steiner, "Economics" Harper & Row Publishers, 1981.

Maloney, Michael T. and Robert E. Mc. Cormick, "A Theory Of Cost and Intermittent Production", The Journal Of Business, April 1983.

Manes, R., "A New Dimensions To Break-even Analysis", Journal Of Accounting Research, Spring, 1966.

Mansfield, Edwin, "Economics", W.W. Norton & Co. 1980.

Nelson, A. Tom & Paul B.W. Miller. "Modern Management Accounting", Good Year Publishing Co. 1977.

Paton, W.A., "Accounting Theory", Scholass Book. Co., 1922, Reprinted in 1973.

----, ----, "Advanced Accounting" Macmillan Co. 1941.

----, ----, and W.A. Paton, "Assets: Accounting and Administration", Roberts & Roehl, Inc., 1971.

Scheonfeld, Hans-Martin, "Cost Terminology and Cost Theory: A Study Of Its Development and Present State in Central Europe.", Center for International Education In Accounting, 1974.

Schlatter, G.F. & W.J. Schlatter, "Cost Accounting", John Wiley & Sons, 1960.

Salmons, David, "Divisional Performance: Measurement and Control", Irwin, 1965.

Speight, H. H., "Economics and Industrial Efficiency", Macmillan Co. Ltd., London, 1967.

Stevenson, Richard, "Fundamentals Of Finance", McGraw-Hill Book Co., 1980.

Van Horne, James C., "Financial Management and Policy", Prentice-Hall, Inc., 1980.

Welsch, G.A., & Charles T. Zlalkovich, and Walter T. Harrison, "Intermediate Accounting", Richard Irwin, 1979. Zafisis, Nicos, "Interest On Equity Capital As An Ex-post Cost", Journal Of Business Finance, 9, 1, 1982.



## حدود القدرة والاحباط في التخطيط التربوي في العالم العربي<sup>(١)</sup>

محمد جواد رضا  
كلية التربية - جامعة الكويت

أبدأ هذا البحث بمقولين اجتماعيين تربويين إحداهما رأسمالية والأخرى اشتراكية . . . يمكن - في تقديري - أن نتخذ منها إطاراً أو معياراً لمناقشة عملية التخطيط التربوي والاجتماعي وحدود القدرة والإحباط التي تحكمها في العالم العربي. ورغم أن هاتين المقولتين تنسبان إلى فلسفتين حضارتيتين متضادتين إلا أنهما تلتقيان في النهاية على شيء مشترك بينهما يؤكد أن التخطيط الجيد - سواء كان اجتماعياً أم تربوياً - لا بد أن يكون محكوماً بنظرية جيدة تحمل المخططين وأعين وعياً كاملاً لطبيعة الغاية التي يخططون لها وأنها بالضرورة غاية اجتماعية. هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى تزيد هذه النظرية من جودة العملية التخطيطية وترفع من قدرة فعلها في الوضع الاجتماعي الذي تريد قيادته نحو الغاية المبتغاة من التخطيط.

يقول الأستاذ جون كينيث غالبريث في كتابه (الدولة الصناعية The Industrial State) (١٩٧٥) :

"إن غرور المربين وحده هو الذي يبرر لهم القول بأنهم يصوغون النظم القومية التربوية وفقاً لتصوراتهم. إن هذا لا يعني أن ليس لهم أي تأثير في تصميم البناء التربوي. ولكن قوة الحسم النهائية في هذا العمل هي النظام الاقتصادي. ما يظنه التربويون ازدهاراً أو توسعاً في الوضع التربوي إنما هو في الواقع مجرد استجابة للحاجات الاقتصادية". . . . ويقول المنظرون الاشتراكيون في نقد الفلسفة :

"إن كل ما فعله الفلاسفة هو أنهم فسروا العالم بطرق مختلفة. غير أن المهمة الحقيقية هي تغيير العالم وليس مجرد تفسيره . . . .".

وما يعنيه هؤلاء النقاد بـ(تغيير العالم) هو تحويل بيئة الإنسان المادية والاجتماعية لتوفير أكبر قدر ممكن من الحماية المادية والأخلاقية للإنسان وتميزه من مركزه من حيث هو - أي الإنسان - قيمة أخلاقية عليا.

من هاتين المقولتين ذاتي الأصل الحضاري المتنافر نلحم نقطة الالتقاء بينهما وهي أن المخططين التربويين والاجتماعيين - ما لم يكونوا من الطوائف - فإنهم محكومون بالحاجات الإنسانية التي يخططون من أجل إشباعها وميسرات أو معوقات عملية الإشباع. وإلا فلا معنى للتخطيط أصلاً.

ولكننا عندما نتحدث عن الحاجات الإنسانية نجدنا مرة أخرى مرغمين على التساؤل . . . حاجات من؟ ذلك أن

في كل وضع اجتماعي قوى اجتماعية متعددة ومتباينة دائما وقد تكون متضادة ومتضاربة في كثير من الأحيان . فما الذي يخطط له المخططون في هذه الحالة؟ هل يخططون لتغليب حاجات قوة اجتماعية بعينها وفي هذه الحالة يجب الاتفاق مع ماكس وبر (1947 - Max Weber) (Essays in Sociology) (في القول بأن التربية هي وسيلة من وسائل الهيمنة الاجتماعية) . . . بمعنى أن (التربية هي أداة من أدوات السيطرة الاجتماعية التي تملكها القوة المهيمنة إن لم تكن أدواتها الرئيسية . وبهذا يمكن مقارنتها - أي مقارنة التربية - بأدوات القسر الاجتماعي المباشرة التي توجد في حوزة كل مجتمع . وكل الاختلاف بين التربية وبين هذه الأدوات الأخرى هو أن التربية تستعمل لـ "كبت" الظواهر السلوكية غير المرغوب فيها اجتماعيا و"منع" وقوعها . . على حين أن أجهزة القسر الأخرى تتولى وقمع تلك الظواهر بعد وقوعها . وطبيعي ان ندخل في حسابنا هنا أن استخدام التربية لتحقيق الهيمنة الاجتماعية ليس مهما في ذاته أهمية الجهة التي يوجه إليها . فقد تكون الهيمنة من أجل التقدم والحركة وقد تكون من أجل المحافظة والركود) (محمد جواد رضا - العرب والتربية والحضارة - ١٩٧٩).

هذا هو الاحتمال الأول للغاية من التخطيط التربوي . الاحتمال الثاني . . أن نظرا الى التربية على أنها أداة لتحقيق (الوفاق الاجتماعي) . . وفي هذه الحالة يجب أن نتفق مع أميل ديركهايم (Education and Sociology) (1922) في القول بأن (التربية مؤسسة اجتماعية عاملة من أجل تحقيق الاتفاق الاجتماعي Social Consensus والتكامل الاجتماعي Social Intergration وذلك من خلال تنشئة الأطفال على السجايا والشماثل الشخصية وأنماط السلوك المقبولة من لدن الجماعة التي ينشئون فيها . ذلك أن المجتمع لا يستطيع البقاء - كما يرى ديركهايم - إلا إذا تحققت بين أعضائه درجة كافية من التناظر والتجانس Homogeneity والتربية هي التي تخلد هذا التجانس وتعززه عن طريق غرس التشابهات الجهرية التي تتطلبها الحياة الجماعية في الأطفال .

إن تأكيد ديركهايم على قضية الاتفاق أو الوفاق الاجتماعي يومية الى نظرية العقد الاجتماعي Social Contract كأساس للرابطة الاجتماعية وإلى تسليم ديركهايم بكون القانون Law تعبيرا عن الإرادة العامة وأن مسؤولية التربية هي توطيد هذين المبدأين كقاعدتين عامتين من قواعد المجتمع (محمد جواد رضا - العرب والتربية والحضارة - ١٩٧٩).

مع كلا الاحتمالين في النظر الى هذه المؤسسة الاجتماعية الانسانية العريقة . . التربية - يتجلى للمخطط التربوي والاجتماعي أن احتمالات الحرية في التخطيط أمامه محدودة بالواقع الذي يريد أن يخطط لتغييره أو المحافظة عليه .

١ - المصدر الأيديولوجي Ideology أو (المعتقد) الضابط لعملية التخطيط سواء كانت الأيديولوجية سياسية أم دينية .

٢ - المصدر الثاني . . هو المصدر الأبيستيمولوجي Epistemology . . المصدر المعرفي حيث تخضع عملية التخطيط للمعرفة بتفاصيل الوضع الذي يخطط له وللمنطلق العلمي المجرد . . أي محاولة تغيير الوضع الانساني المخطط له من منظور علمي مع اجتناب أكبر قدر ممكن من التصادم بين هذا المنطق ومنطق الضرورة السياسية إن المصدر الأبيستيمولوجي يفترض - ضمنا - أن صاحب القوة السياسية أو الأيديولوجية مستعد لاحترام منطق العلم وrehن إرادته به .

٣ - المصدر الجدلي Dialectical الذي يحكم التقديمية التقنية Technological Progressiveness في عملية التخطيط ويجعل من التراتب التربوية تبعا للتحول في وسائل الانتاج والصراع على ملكيتها .

من أي هذه المصادر يستقي المخططون رؤيتهم في التخطيط وقدرة على تبليغه الى الغاية المرجاه ؟  
إن الفصل بين هذه المصادر الثلاثة للتخطيط هو عمل تبسيطي مفرط في التفاؤل . . وإن الواقع أكثر تعقيدا عما يجيل إلينا عند النظرة الأولى . ولكن علينا أولا استجلاء ما يوفره كل مصدر من هذه المصادر من مبررات التخطيط .

أفلاطون (٤٢٧ - ٣٤٨ ق.م.) هو أول المخططين الأيديولوجيين في التاريخ وكانت رؤيته التخطيطية تسع تحتوي (الدولة State) بأكملها . . . . . الدولة . . . . . هذا الكيان العضوي الذي تتداخل في تكوينه كل الكيانات العضوية الصغرى الداخلة فيه. ولأن المنطق الرياضي يقرر أن (الكل) هو أكبر من مجموع أجزائه . . . فقد نظر أفلاطون إلى الدولة على أنها بناء عقلائي متكامل يستند في قيامه ويقائمه على التربية لأن الفلاسفة - أو الملوك الفلاسفة كما سُمّاهم أفلاطون - هم الذين يجب أن يقودوا الدولة . . . وأن وجودهم على رأس الدولة ضمانة مؤكدة لبقائها وأدائها لوظائفها بالشكل الأمثل وذلك لأن هؤلاء الفلاسفة هم أعلم الناس بقوانين العدل العليا . ومن خلال النظام التربوي وحده يمكن إعداد الملوك الفلاسفة .

إن العدل الذي هو أساس الدولة والمبرر الأخلاقي لوجودها معناه أن يقوم كل إنسان بما خلق له (فالرجل العادل هو الذي ينزل في منصبه المعد له ويبدل وسعه لمعطي الدولة قدر ما يأخذ منها . إن دولة كهذه هي بالحق جماعة متّسقة اتساقا موسيقيا لأن كل عنصر من عناصرها يكون في مكانه المعين يقوم بعمله كما يقوم الموسيقي بعمله في الجوقة. أما إذا خرج الناس كل من مكانه الخاص فأصبح الجندي حاكما والعامل جنديا والفيلسوف عاملا . . . تصدعت الدولة وتفككت عراها وفسد قوامها وانحلت وقضى عليها).

عندما يضطرب هذا النظام يبدأ الفساد يدب في كيان الدولة لأن نظام العدل فيها يكون قد اختل . ويعطى أفلاطون أربعة أمثاط من الانحطاط السياسي في المجتمع يسميها (الحكومات الدنيا) هي على التوالي وحسب درجات انحطاطها :



المهم في هذا النظرية الأفلاطونية هي أن أفلاطون يعزو فساد النظم السياسية إلى فساد نظمها التربوية (فزوال حكم الأرستقراطية العقلية سببه ابتعاد الفلاسفة الملوك عن قيادة الدولة لأن النظام التربوي والاجتماعي يعلمان عن انتاجهم . وسقوط التيموقراطية مرجعه إلى أن الشباب يتهددون تهديدا رهيبا وتكون النتيجة أن يتبرأ المناصب من يقصر عن التمييز بين الصالح والطالح).

ومصدر الضعف في الحكومة الأوليغارشية هو نقص التهذيب أيضا لأن الأوليغارشية بحكم انشغاله بالمال (لايكلف نفسه عناء التهذيب والا لما يتخذ لنفسه قائدا أعمى هو المال ويبالغ في تشريفه). وتسقط الديمقراطية في هذه الاستبداد بسبب كره الدولة للتعليم الذي أثبتناه لما أسسنا دولتنا وهو أنه لا أحد يمكن أن يكون صالحا للحكم ما لم يكن ذا عبقرية خارقة وقد ألف الفنون الحرة الجميلة منذ حداثة). (جمهورية أفلاطون، ترجمة حنا خيازي)

هكذا إذن مع أفلاطون . . . كما يلاحظ الاستاذ جورج كاونتس في كتابه (التحدي التربوي السوفيتي The Challenge of Soviet Education - 1957) الاتحاد السوفياتي هو أكثر النظم السياسية المعاصرة وعيا للمشروع

الأفلاطوني في الدولة والتربية . . وقد استعمل السوفييت النظام التربوي لتصرف الطاقات الانسانية في القنوات الانتاجية التي تعزز في النهاية العناصر التكوينية للدولة السوفيتية وهذا ما جعل نظامهم التربوي نظاما انتقائيا صارما ليوفر للدولة القوى الثلاث التي تقوم عليها . . . القوة المفكرة والقوة المحاربة والقوة المنتجة . على أن أكثر ما عنوا به وأولوه أهمية خاصة هو القوة المفكرة لأنهم عندما استقروا حركة التاريخ تبين لهم أن الطبقة المفكرة هي التي تحرك المجتمع . وإذا لم يكن في مستطاع الدولة السوفيتية أن تطمئن إلى ولاء الطبقة المفكرة التي ورثتها من العهد القيصري - رغم ثورية هذه الطبقة - فقد قرر السوفييت صنع طبقة مفكرة مشتقة من الأيديولوجية الاشتراكية ذاتها وذلك بأن حصروا - في الحقب الأولى من عمر الدولة الجديدة - الدخول إلى الجامعات ومعاهد العلم الأخرى بأبناء العمال والفلاحين حتى تم خلق جيل من الانتلجنسيا السوفيتية .

- ٣ -

من المنظور الأستيمولوجي (المعرفي) ينظر إلى التخطيط التربوي والاجتماعي على أنه (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية لا يكفي لإقرارها وتبنيها أن يكون لها سند أيديولوجي وإنما هي يجب أن تخضع - كما يقول الأستاذ برايان هولز - للاختبار والفحص وذلك لاستبعاد تلك العناصر التي لا يتحمل نجاحها في التطبيق أو لبيان نوع النتائج التي ستترتب على تبني هذه السياسات أو لإظهار كيفية جعل هذه السياسة تنجح في التطبيق . وهنا لابد من التمييز تمييزاً واضحاً بين ثلاثة أمور في العملية التخطيطية :

Explanation	١ - البيان (التفسير)
Prediction	٢ - التنبؤ
Testing	٣ - الاختبار

هذه الأمور الثلاثة هي أدوات علمية أساسية وجوهرية لثلاث عمليات مبدئية في العملية التخطيطية وهي :

- ١ - صياغة السياسة التخطيطية نفسها .
- ٢ - تبني هذه السياسة .
- ٣ - تنفيذ السياسة .

ولكن ما هو دور خبير التخطيط التربوي في هذه العمليات؟

يطالب الأستاذ هولز أن يكون دور المخطط أو خبير التخطيط التربوي الركن الرابع من أركان السياسة التخطيطية لأن هناك خطراً محققاً في أن يكون المخططون للخطة التربوية غير المخططين لها .

إن كل عملية تخطيط تربوي هي ذات توجه مستقبلي . . وهي لهذا تشتمل - افتراضاً - على جميع عناصر العملية التخطيطية :

- ١ - الصياغة
- ٢ - التبيي
- ٣ - التنفيذ
- ٤ - البيان
- ٥ - التنبؤ
- ٦ - الاختبار

ومن الأخطار التي قد يتعرض لها التخطيط التربوي أن يتم وضع السياسات التربوية من دون اهتمام بتحليل المشاكل التي يفترض في هذه السياسات أن تسهم في حلها خصوصاً إذا كانت هذه السياسات التربوية جزءاً من إعلانات أو بيانات سياسية لم يشارك في وضعها خبراء التخطيط التربوي ابتداءً ففي كثير من الحالات يقع نوع من التنافس غير المرزوب بين هذه السياسات نفسها أي يقع ما يسميه الأستاذ هولز بـ (حرب الأولويات) خصوصاً عندما



يكون القرار المتخذ بشأن هذه السياسات ذا طبيعة سياسية محض ويكون الاهتمام قليلا بالجانب المعرفي من هذه السياسات. ماذا يستطيع خبير التخطيط التربوي أن يفعل في هذه الحالة؟ في أحسن الاحوال . . . إنه يستطيع أن يفعل أحد أمرين :

- ١ - يستطيع التنبؤ بماذا يمكن أن يقع عندما توضع الخطة التربوية موضع التنفيذ.
- ٢ - أن يشير بأحسن الوسائل التي يجب اتباعها لتحقيق الأهداف التي قامت الخطة لإنجازها.

#### - ٤ -

المنطق الجدي في تفسير عملية التخطيط أكثر إثارة وأدعى إلى التأمل لما يكشف عنه من عوامل التقص والإبرام في داخل الوضع الإنساني ولما يتولد في هذا الوضع من حرائم التصادم والتضاد خصوصا وأن فكرة التخطيط ارتبطت في الأزمنة الحديثة بالنظم الاشتراكية المعاصرة. وفي هذا الصدد يلاحظ الاستاذ غالبريث (The Industrial State - 1975) أنه حتى نهاية الحرب العالمية الثانية كانت كلمة (التخطيط Planning) ذات طبيعة استحضارية Evocative في الولايات المتحدة . . . بمعنى أنها كانت تتضمن تحسبا أو احتياطا معقولا لما يمكن أن يقع في المستقبل . . . أو عيونا لمنع وقوع ما لا يرغب في وقوعه أو لاجتناب الكوارث. وكما يقدر الأفراد الذين يخططون حياتهم الخاصة تخطيطا يعصمهم من الحاجة أو الدلل . . . فكذلك المجتمعات لا بد أن تحاط للمستقبل وذلك باستعمال مصادرها الطبيعية بشكل يعصمها من الوقوع في الأزمات. لقد كان الناس يطالبون بمدن مخططة تخطيطا جيدا . . . ومسكن مخططة تخطيطا جيدا واستعمال للمصادر الطبيعية خطط تخطيطا جيدا وكان هذا أبعد ما تذهب إليه فكرة التخطيط. ولهذا فلم يكن في الولايات المتحدة إلا مؤسسة قومية واحدة تحمل اسم التخطيط وهي (مجلس تخطيط المصادر الطبيعية) وكان وجود هذا المجلس جزءا من خطة نفسية لطمأنة المقاتلين الأمريكيين في جبهات الحرب بأنهم عندما يحل السلام ويعودون إلى الوطن فسيكون هناك ما يضمن حياتهم وحياة متعلقهم.

مع قيام الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بعد الحرب اكتسبت كلمة (التخطيط) مذاقا أيديولوجيا مررا وصارت تحفي المجتمع الرأسمالي أكثر من كلمة (التأميم) نظرا لشيوعها في المجتمعات الاشتراكية الجديدة. ولما كانت الحرية الفردية في هذه المجتمعات مقيدة . . . عمد الرأسماليون المحافظون إلى جعل كلمة (التخطيط) تبدو وكأنها وصمة عار. وصار أخطر ما يتهم به كبار الموظفين في الدولة وما يقرهم من الأهم بالشوعية أو الانحراف الجنسي . . . أن يعرف عنهم أنهم يؤتمنون بالتخطيط. وكان انتشار هذا الانطباع من أسوأ ما أصيبت به الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية. ذلك أن التطورات العظيمة التي وقعت في التكنولوجيا وعودة الجنود من ميادين القتال والتحويلات في توظيف رأس المال والوقت في الصناعة كانت كلها تضغط من أجل استعمال تخطيط معقول على عمليات الإنتاج الصناعي. وعندما وقع الاحساس بهذا التحول . . . عادت كلمة (التخطيط) فاسترجعت شيئا من احترامها المفقود، ولكن على الرغم من هذا فإن مفهوم التخطيط ما يزال يحظى بقبول ضئيل في المجتمعات الصناعية الرأسمالية . . . ذلك أن الرأسمالي لا يكذب حسه بأن التخطيط الاقتصادي يتضمن بصورة من الصور درجة من السيطرة على السلوك الفردي. وهكذا انخلق وضع مزدوج من السلوك إزاء التخطيط . . . قبول صامت له لوضوح جدواه، ورفض علني له . . . خوفا من آثاره الاجتماعية على حرية صاحب رأس المال. لقد انطلت التظاهر برفض التخطيط على الجماهير، على حين أن الرأسمالي كان يمارسه سرا ولكن بصورة تتقدم هو. لقد بدأ الرأسمالي يمارس إسقاطات دقيقة على الأسعار والإنتاج وصار يتخذ كافة الإحتياطات للتأكد من إسقاطاته المستقبلية في عملية الإنتاج تتأيد بردود فعل المستهلكين إلى أعظم درجة ممكنة وكانت هناك إجراءات دقيقة للتأكد من أن الأشياء المحتاج إليها في الإنتاج مثل قوة العمل . . . والعناصر التكوينية للصناعة نفسها والمكانن كلها متوفرة بالكميات المطلوبة في الوقت المعين لها وبالأسمار المتنبأ بها وأصبح واضحا لصاحب رأس المال أن ترك هذه الأمور بحرية حركة السوق كان يعنى تركها للصدفة تتحكم فيها ولا يوجد صناعي في العالم يترك عمله وإنتاجه للصدفة (The Industrial State P. 349). هكذا ورغم إرادته . . . اكتشف الرأسمالي الذي كان يجارب التخطيط ويقرنه إلى الشوعية والانحراف

الجنسي .. اكتشف فجأة أن في (التخطيط) ما يضمن مصلحته هو قبل غيره وأن ما كان يعده شيوعية وانحرافا هو في واقع الأمر ضمانة مؤكدة لنمو رأسماله وازدهاره . عندما تحقق هذا الوعي عند الرأسمالي أخذ (يسرى) بالتخطيط .. بمعنى أنه في الوقت الذي كان يجارب التخطيط علنا فإنه كان يمارسه في عملية الانتاج . لقد اكتشف الرأسمالي - كما يقول غالبريث - أن ضرورة التخطيط تأتي من الوقت والمال اللذين يوظفان في العملية الانتاجية والعمليات التنظيمية المصاحبة لها ومن كيفية أداء السوق تحت ضغط التقدم التكنولوجي . إن كل هذه الأمور يجب أن تؤدي بصورة تجعلها صالحة ليس للحاضر فقط ولكن للمستقبل أيضا . كذلك فإن كمية المال الموظف في هذه العمليات بفعل فعله كقوة ضاغطة من أجل (الاصابة) في تنفيذ التخطيط . وعلى هذا فإن كل الشروط التي يجب توافرها عند اكتمال عملية الانتاج يجب أن تكون هي الأخرى مستبقا اليها ومتنبأ بها وبعناطها لها . وكذلك يجب أن تتخذ كافة الاحتياطات لمنع أو إبطال أو تعجيد آثار التطورات المعاكسة التي لم يكن قد حسب لها حساب في تخطيط عملية الانتاج (The Industrial State P. 35)

هكذا وجد الرأسمالي نفسه مرة واحدة غارقا الى الأذقان في استعمال التخطيط . ولكن الرأسمالي .. بذلكاته ودعائه للمهويدين واللذين يذكيها في نفسه أبدا حبه للسيطرة الاجتماعية جعله ينتبه الى أن التقدم التكنولوجي يمكن أن يكون من وسائل حماية مصالحه ضد العمال الذين يشغلون مصانعهم والذين يتطلعون الى مشاركته في أرباحه وسلطته من طريق المطالبة المستمرة بأجور أعلى وظروف عمل أحسن ولهذا فقد رفع راية التبشير بالتطوير التكنولوجي في الانتاج الصناعي بدعوى الاخلاص للتقدم ظاهرا ولكن من أجل تقليص (قوة العمل) في الواقع ذلك أن العمال ذوي الياقات الزرقاء المنظمين تقاييا بالنسبة له يمثلون عنصرا من عناصر عدم الثقة والحظر على عملية الانتاج لأن تكاليفهم غير قابلة للتنبؤ ومن ذا الذي يستطيع أن يخمن الاحتمالات المترتبة على الاضرابات العمالية مثلا انتاجيا وماليا ؟ وعلى العكس من هذا الوضع .. فإن مكنته عملية الانتاج تضيف عنصرا من عناصر الثقة في الانتاج .. لأن المكائن لا تستطيع الاضراب عن العمل ولا تفكر فيه كما يفعل العمال . كذلك فإن أثمان المكائن تنحصر لحالة الاستقرار في السوق الذي ينحصر بدوره للاحوال التعاقدية بين الشركات الكبرى . ورأس المال المستثمر في هذه المكائن يأتي من المدخرات الداخلية للشركات وبهذا يكون ثمن المكائن وقبولها تحت سيطرة الشركة .

هذا من جهة . ومن الجهة الأخرى ... فإن مكنته الانتاج والتقدم المستمر فيها يتطلب أعدادا متزايدة من نوع آخر من العمال .. عمال ذوي ياقات بيضاء (مثل أولئك الذين يشغلون الكمبيوترات التي توفر المعلومات الأساسية لتشغيل المكائن إن لم تشغلها هي نفسها) . هؤلاء العمال ذوو الياقات البيضاء نادرا ما يقرنون أنفسهم إلى العمال العاديين وأقل من ذلك أن ينخرطوا في نقابات العمال واتحاداتهم . هؤلاء العمال ذوو الياقات البيضاء يميلون الى قرن أنفسهم بالطبقة المسيطرة على البناء التكنولوجي Technostructure ومحاوون الاندماج فيها . إن توسع طبقة ال Technostructure شيئا يعني زيادة قوة المشروع الصناعي نفسه ضد العمال الذين يعملون فيه وهـ . هي نتيجة الاستعاضة مثلا بشخصين اثنين حسني المعرفة باستعمال الكمبيوتر عن عشرين عاملا من العمال ١١ مادين . وهكذا يتبين الغرض الاجتماعي وراء المطالبة بالمزيد من التقدم التكنولوجي بالنسبة للرأسمالي ، أي مزيد من السيطرة على عملية الانتاج بعيدا عن قوة العمال وضغوطهم (The Industrial State P. 239 - 240) .

هذه الرغبة في استغلال التكنولوجيا من أجل السيطرة الاجتماعية أوقعت المجتمع الرأسمالي في تناقض عجيب بقدر ما يتعلق الأمر بالتربية كما يلاحظ المؤرخ الأمريكي فرانك كارلتون Frank T. Carlton . (ففي الوقت الذي كان فيه الأغنياء وذوو النفوذ يجاربون فكرة التعليم العام المسنود بالضرائب العامة ويرفعون أصواتهم ضد التعليم العام باحتياجات مبررة وأحيانا بنشائم بذينة)

(Bowls and Gintis, Schooling in Capitalist America — 1977)

في هذا الوقت بالذات كان الإدراك يتعاضد (بأن النظام التربوي يجب أن يكون دائما متقدما على متطلبات واحتياجات ال Technostructure لأنه إن لم يكن كذلك فإنه سوف يتسبب في نقص القوة العاملة المؤهلة تأهila تربويا عاليا مع وجود فيض في العمال غير المؤهلين تربويا كما هو الوضع القائم) (The Industrial State P. 240)

هكذا إذن ...

الظروف الموضوعية - إن لم نقل المادية - تحكم عملية التخطيط وترسم حدود القدرة فيه . وهكذا تتحكم المصالح الاجتماعية في توجيه عملية التخطيط . فماذا يستطيع المخططون العرب - تربيون واجتماعيين - أن يفعلوه لتوجيه عمليات التنمية بشقيها المادي والانساني ؟

قبل الإجابة عن هذا السؤال .. لابد - ومن منطلق الضرورة - أن نطرح سؤالاً آخر تكون الإجابة عليه مقدمة للإجابة على السؤال الأول . هذا السؤال هو .. ما هي طبيعة المجتمع العربي المعاصر الذي نريد أن نخطط له ؟ وما طبيعة العلاقات الانسانية التي تحكمه ؟ هل هو مجتمع زراعي اقطاعي ؟ هل هو مجتمع رأسمالي ؟ هل هو مجتمع اشتراكي ؟ أي نوع من المجتمعات هو ؟

على هذا السؤال .. يجيب احد علماء الاجتماع العرب المعاصرين إجابة غبية ولكنها نزعية على كل حال . يقول الدكتور هشام شرابي إن المجتمع العربي هو مجتمع (بطركي) وهو يحكم عجزه عن التحول من الزراعة القبلية إلى النظام الرأسمالي ظل مجتمعا بطركيا للألف سنة الأخيرة على الأقل . هذا المجتمع البطركي (يتألف من خليط متضارب من علاقات وقيم وبني اجتماعية تقليدية من ناحية .. أي تعود في تركيبها ومصدرها الى أقدم مراحل المجتمع البطركي بعلاقاته وقيمه القبلية والعشائرية والعائلية والطائفية والدينية المستمدة من روابط الدم والمعتقد، ومستحثة من ناحية أخرى . وهو مجتمع تابع أي ينقصه الاستقلال الذاتي والتوجه الذاتي وهو يعيش أزمة التحول في ظل الهيمنة الخارجية سياسيا واقتصاديا وحضاريا . هذا النظام البطركي يسود كافة الأنظمة العربية المحافظ منها والتقدمي . إنه يتميز بتركيب اجتماعي نفسي متناقض من كافة أوجهه ينعكس في حالة العجز والشلل التي هو فيها . عجزه الوظيفي في ممارساته الروتينية .. عجزه السياسي في نظامه الداخلي وفي تحقيق أهدافه الوطنية والقومية وشلله العسكري والتنظيمي في حماية مصالحه العليا وتقصيره في التخلص من تبعته وفي التوصل الى الاستقلال الحقيقي . هذا المجتمع البطركي الحديث قد فشل في الانجازات البدائية للمجتمع البرجوازي الذي يسير في ركبته .. كالديمقراطية السياسية مثلاً وهيمنة القانون وحقوق الانسان . لقد اكتفى بتقليد نظامه الاقتصادي المستغل وعلاقاته الطبقية الظلمة . لكن أخطر مظاهر النظام البطركي الاجتماعية هي التي تكمن في التناقض الذي تنميه علاقاته الاجتماعية بين الفرد والمجتمع .. بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة) (هشام شرابي - الطفل في المجتمع العربي، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية ١٩٨٥/١/٧).

في هذا المجتمع البطركي المتناقض ماذا يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون أن يفعلوه ؟

دعونا نسترجع مقولة الاستاذ بربان هولز التي وقفنا عندها في صدر هذا الحديث . قال هولز إن التخطيط التربوي والاجتماعي هو (حلول فرضية) لمشاكل اجتماعية . دعونا نتبنى نظرية بربان هولز هذه في الإجابة على السؤال المطروح علينا .. ولننقل إلى ما يستطيع المخططون التربويون والاجتماعيون فعله هو أمراً :

أولاً - خلق حالة حادة من الوعي بالازمات الأساسية التي تمزق النسيج الداخلي للمجتمع العربي رغم التماسك الخارجي الظاهر عليه .

ثانياً - اقتراح السبل التي يمكننا من استعمال المؤسسة التربوية العربية للتطويع من حدة هذه الأزمات وخلق حالة من التهيؤ الذهني والنفسي لقبول الرؤى الحضارية الجديدة في العالم والتي يمكن أن تكون بديلاً عن نظام القيم الرث الذي يفرض تلكم الأزمات .  
ولنبداً بالمطلب الأول .

هناك عشر أزمات مسؤولة عن تمزيق النسيج الداخلي للمجتمع العربي هي :

١ - الدين	ضدا	للعلمانية
٢ - الفردية (الآوتوقراطية)	ضدا	لحكم المؤسسات
٣ - التقليد	ضدا	للإبداع
٤ - السلطة	ضدا	للحرية
٥ - القبيلة	ضدا	للتعاقد الاجتماعي
٦ - المحسوبة	ضدا	للكفاية الفردية
٧ - الاستعلاء الذكري	ضدا	لتحرير المرأة
٨ - الأقليمية	ضدا	للقومية
٩ - الزراعة	ضدا	للتصنيع
١٠ - الثروة	ضدا	للفقر

لتنبع حرب الاضداد هذه بشيء من الاستقصاء

#### الدين ضدا للعلمانية :

لكي نقدر التوتر القائم بين الفكر الديني والفكر العلماني في الحياة العربية المعاصرة . . من غير المحيد ومن غير المقبول ان نطرح القضية كما لو كانت صراعا بين الدين واللادين (الشرك أو الالحاد). في الواقع التوتر هنا هو وضع اجتماعي وتوجه ذهني معين ناجم عن ذلك الوضع الاجتماعي هو موقف في التعامل مع الحياة. فليس هناك ضمان بأن المتكلمين باسم الدين هم فعلا يحيون حياة دينية طاهرة كاملة. وفي الوقت نفسه فليس هناك ما يثبت أن العلمانيين العرب منفصلون عن الدين. الاختلاف بين الفريقين واقع حول استثمار القوة الروحية التي يتمتع بها الدين بين سواد الناس. المتكلمون باسم الدين يريدون تجنيد الدين لتعزيز قوتهم في المجتمع. العلمانيون يريدون إعادة بناء النظام الاجتماعي وفقا لما يمليه العقل والحكمة الموضوعية. الإسلام ليس ضد العقل. في الواقع إن الحركة العقلانية الإسلامية في العصور الوسطى وجدت أصولها العامة في القرآن الكريم نفسه. القرآن يناهز بالعقل كأداة إنسانية رئيسة للكشف عن الحقيقة. وفي (٥٤) موضعا . . القرآن يأمر (المؤمنين) بالرجوع إلى العقل لحسم مشاكلهم الاجتماعية. وكان السعي وراء هذا الهدف القوة الكبرى التي عززت مكانة العقل في الحضارة العربية الإسلامية.

لكن رغم هذا كله . . . فإن النزعة العقلانية تقابل بالشك والارتباك من قبل المتكلمين باسم الدين.

#### النزعة الفردية ضدا لحكم المؤسسات :

النزعة الفردية في الحياة العربية المعاصرة هي ثمرة مرة من بقايا الماضي. مع النهضة القومية في مطلع هذا القرن ومع التطلعات الجديدة نحو طريقة جديدة في العيش كان التوجه إلى إقامة المؤسسات الديمقراطية رد الفعل الطبيعي ضد الآوتوقراطية. وفي العقود الثلاثة من الديمقراطية المرجاء التي مارسها العرب بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، تقيدت الآوتوقراطية العربية بالممارسات البرلمانية. ولكن سرعان ما تعرضت تلك التجربة إلى نكوص كبير وعادت الآوتوقراطية تطيع ليس العلاقات السياسية وحدها وإنما العلاقات التربوية والعائلية وعلاقات العمل.

#### التقليد ضدا للإبداع :

التقليد . . . ينطوي على أكثر من مجرد التمسك بالماضي رغم أنه يقصد الماضي. التقليد هو واحد من أكثر القوى المضللة للعقل الانساني وذلك من خلال الوهم المزودج الذي يندفع به الانسان . . وهم الشعور بالأمن من جهة . . . ووهم (الإصابة) في كل ما يفعله المقلدون استنادا إلى (حجة) سائفة.

الابداع . . من الناحية الثانية هوسليل الحاضر ووارث المستقبل وهو يأخذ الانسان الى آفاق جديدة مع كل أنواع القلق والاحتمالات غير المؤكدة التي تصاحب اقتحام المجهول والتعامل مع الجديد.

ولاسباب تاريخية معينة أصبح (الابداع) يقرن الى الضلال في الثقافة العربية الاسلامية وأصبح المعتقد العام.. على مدى حقب طويلة من تاريخ الأمة العربية - أن كل (محدث) وكل بدعة وكل ضلالة وكل ضلالة في النار.

في العالم الذي نعيش فيه . . غدا الابداع والتفكير المبدع من بين أقوى وسائل الانسان للبقاء. رفض الابداع له نتيجة واحدة . . تعطيل القدرات الانسانية الخلاقة في الأمة العربية.

**السلطة ضد الحرية :**

ليس هناك صراع موروث بالفطرة بين السلطة - سواء كانت سياسية أم أخلاقية - وبين الحرية. حقا إن كلامها تكمل الأخرى في البنية الاجتماعية. ولكن هناك خطرا حقيقيا من الخلط بين (السلطة) و (التسلط) وجعل الأخير بديلا عن الأولى. عندما تجعل التسلط أو النزعة السلطوية Authoritarianism بديلا عن السلطة Authority تقع حالة الاصطدام مع الحرية.

ولتطورات تاريخية معينة احتلت السلطوية مكانا مرموقا في الثقافة العربية. ونحن نعرف جميعا أن من المقولات التي هيمنت على الفكر العربي خلال القرون الأربعة عشر الماضية القول (لا يفتي ومالك في المدينة). وكذلك المقولة الأخرى (من لا شيخ له فشيخه الشيطان) بموجب هذه المقولات وغيرها ما عادت الاستطاعة على الحكم على الأشياء والأحداث مستودعة في الفرد. هذه الاستطاعة أصبحت مستودعة في جهة ما أو شخص ما . . منها أو منه يجب الحصول على (إجازة) للتفكير والعمل. حتى يومنا هذا . . يتوغل هذا الترجع السلطوي عميقا في نظام الحياة العربية بدءا من العائلة ومرورا بالندسة وانتهاء بالنظم السياسية. لا عجب بعد هذا أن يغدو (عدم التسامح) - وبخاصة في الحياة السياسية والفكرية - معلما بارزا من معالم الحياة العربية اليوم.

**القبيلة ضد للتعاقد الاجتماعي :**

الرسول الأعظم بحث في مجتمع قبلي. وإحدى المؤسسات الاجتماعية الجاهلية التي هدف الإسلام إلى إلغائها هي المؤسسة القبلية وأخلاقياتها من الغزو والثأر. ومن أجل استبدال هذه المؤسسة القبلية بنظام اجتماعي أكثر عقلانية طرح الاسلام نظرية سياسية اجتماعية جديدة هي نظرية (العهد). جاء في سورة البقرة (١٤٤) . . .

(وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن قال إني جاعلك للناس إماما. قال ومن ذريتي ؟ قال لا ينال عهدي الظالمين)

وقد وجد الفقهاء والمسلمون في هذه النظرية بادرة النظرية السياسية الاسلامية ذات الطابع التعاقداني الذي يصبغ الحياة كلها.

إننا إلى اليوم نناضل من أجل تخلص الحياة العربية من طبيعتها القبلية وما نكاد نبغ غاية مجزية

**المحسوبة ضد الكفاية :**

المحسوبة هي سلبية القبلية. إنها تدبير اجتماعي بموجبه تصبح حقوق الانسان مرتبطة بعلاقاته الاجتماعية أو أصله الاجتماعي. هنا يفقد الانسان حقوقه المشتقة من إنسانيته وتسود قاعدة (ومن لا يظلم الناس يظلم). المجتمع العربي المعاصر ما يزال يهدر - بطريقة أو بأخرى - حقوق الانسان الذي لا سند له من قوة اجتماعية أو قبلية. وعلى هذا فإن إحدى الممارك الفاسية التي يتوجب على المثقفين العرب خوضها هي المعركة من أجل الحقوق الانسانية المكفولة بقوة القانون.

**الاستعلاء الذكري ضد تحرير المرأة :**

خلال الاجيال الماضية . . خفضت المرأة في المجتمع العربي الى مركز التبعية للرجل والانتكال عليه. في القرن

الحادي عشر الميلادي نيه الفيلسوف العربي الأندلسي ابن رشد إلى الآثار التخريبية هذه العلاقة بين المرأة والرجل على المجتمع كله . بل إن ابن رشد ذهب خطوة أبعد فربط بين هذا المركز المنحط للمرأة وبين الهزائم العسكرية والسياسية التي كان العرب يتعرضون لها على يد الغزاة الآسيان في زمانه .

الآن .. تسعة قرون بعد ابن رشد ... المرأة العربية ما تزال ترمف في مكانها القديم .. مكان التبعية والانتكاس مع استثناءات قليلة هنا وهناك .

#### الاقليمية ضد القومية :

نحن العرب نحب أن ننظر الى أنفسنا على أننا أمة واحدة . الاسلام واللغة وتاريخنا المشترك نعتبرها روابط طبيعية لهذه الرؤية الوحدوية لانفسنا . خلال الأعوام التسعين الماضية قدم العرب أنواع التضحيات من أجل هذا الهدف . ولكن العرب اليوم - وبخاصة أجيالهم الشابة - يؤرقهم ويحيرهم ارتفاع الحدود السياسية بين أقطارهم ويعجزهم البحث عن تفسير لقوانين الهجرة والسفر والإقامة المتعسرة يوما بعد يوم والتي تطبق على العرب وغير العرب بطريقة واحدة . إن هذا الوضع يدمر الرؤية الوحدوية بين العرب عن أنفسهم .

#### الزراعة ضد التصنيع :

أكثر من كونه آلات ومكائن ... التصنيع هو مفهوم كلي للتدخل في البيئة الطبيعية وأن نصنع للانسان ما حرمت الطبيعة منه من وسائل تخفيف صعوبات الحياة وتلطيف خشونة العيش على هذه الأرض . بعبارة أخرى ... التصنيع هو طريقة علمية لاعادة تشكيل حياة الانسان ذات منظور أخلاقي مشتق من طبيعته المتميزة . ولهذا فإن آثار التصنيع الاجتماعية والأخلاقية مزعجة بالضرورة للمجتمعات العربية التي عاشت على الزراعة والقبيلة ردحا طويلا . ولكن من المفارقات العجيبة أن الدعوة الى التصنيع تكتسح العالم العربي بأكمله اليوم وقليل من الناس هم الذين يدركون تبعاتها الاجتماعية والأخلاقية .

التصنيع يخلق طبقة عاملة جديدة لم يكن لها وجود في الماضي . هذه الطبقة ستطالب بحقوق اقتصادية وسياسية غير مسموع بها من قبل .. حقوق المشاركة في سياسة الإنتاج وتقرير مستوى الأجور . وهكذا يؤثر التصنيع على ميلاد قوة سياسية جديدة ليست بذات طبيعة أوتوقراطية ، قوة ذات مضمون وشكل جماعي وهذا يمثل تحديا للتقليد الأوتوقراطي .

التصنيع يوجب استخدام المرأة في المصانع والأسواق بأجور متساوية مع أجور الرجل ومنافعه . وهكذا يخلق المشروع الصناعي الشروط الموضوعية لتحدي وتقيد الادعاء التاريخي بأعلوية الرجل على المرأة . هذه نماذج من الانقلابات الأخلاقية التي يخلقها التصنيع . وبالنسبة للغالبية العظمى من المتحمسين للتصنيع في العالم العربي .. هذه الانقلابات الأخلاقية غير محسوس بها ولا محسوب لها حساب في التخطيط الاجتماعي . وإذا ما بقي الحال على وضعه هذا فليس من المستبعد أن يصبح التصنيع مصدرا مضافا من مصادر القلق الاجتماعي في المجتمع العربي المعاصر .

#### الثروة ضد الفقر :

القرآن الكريم يقص علينا قصة الرجلين اللذين تسورا على داود المحراب فقال ما خطبكما .. (قال إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة فقال اكفلنيها وعزني في الخطاب . قال ظلمك وإن كثيرا من المحلطةاء ليبنى بعضهم على بعض الا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وقليل ما هم) .

إلى اليوم تكرر هذه المعضلة في العالم العربي الذي ينضج بالثروات ومع هذا فإن الفقر يمثل واحدة من أكثر مشكلاته المزمنة تعقيدا . معدل الدخل الفردي Per Capita Income يتراوح بين ١١٠٠٥١ دولارا إلى ٣٠١٠ دولارا في الدول النفطية وإلى ما بين ١٥٠ - ٩٠ دولارا في الدول غير النفطية . ولكن هذه المدلات العمومية خداعة بذاتها والتباين في الأنصبة من الدخل القومي يكشف عن نفسه بقوة أكبر داخل كل بلد عربي . والوضع مجمله يخلق

احتمالات التورات الاجتماعية. هل تستطيع أمة كهذه أن تحفظ وجودها في عالم محكوم بالمنافسة ولا مكان فيه للمضعفاء؟

- ٦ -

هذه هي الأزمات العشر التي تمزق النسيج الداخلي للمجتمع العربي المعاصر. فما هو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في وقاية المجتمع العربي من التمزق وإعادة تدعيمه إلى القوة البنوية المشروطة للمعيش أو البقاء في العالم الحديث؟

لنرجع النظر إلى الوراء قليلاً مرة أخرى ولنتذكر مقولة برايان هولز إن التخطيط التربوي هو حلول فرضية لمشاكل اجتماعية عملية، ثم لننظر ماهو دور التخطيط التربوي والاجتماعي في هذه الدراما الاجتماعية التي تفعل فعلها في صمت الآن ولكن لا أحد يعلم أو يضمن إلى كم سيبقى هذا الفعل صامتاً.

في هذه الدراما تتلاحم عناصر المزعجة والنصر.. النجاح والسقوط.. الحكمة والغفلة. وفي عقدة الأزمات والتوترات تنقر مسؤولية التخطيط والمخططين. وكما ينتج التخطيط والمخططون لابد أن يتوجه تفكيرهم أولاً إلى إعادة تخطيط نظام التفكير عند الإنسان العربي وأجياله الجديدة لأن الأزمات الاجتماعية مثل الحروب تبدأ في عقول الناس وكذلك حلولها لابد أن تتولد في عقول الناس.

هنا نحن نتحدث عن تخطيط "الكيف" وهو لا يلني تخطيط "الكَم" ولا يقلل من قيمته. ولكن لابد من التذكر أن الثاني هو في خدمة الأول والعكس ليس - ولا يمكن - أن يكون صحيحاً. وللنوض هذه الرسالة يتوجب على المخططين التربويين أن يهدفوا إلى تسخير المؤسسة التربوية العربية لتحقيق عشر مهمات تواجه بها الأزمات العشر التي سبق تشخيصها :

- ١ - تحقيق حالة من التوازن العقلاني بين التوجهات الدينية ومستلزمات التفكير العلمي. لابد أن نفرس في أذهان أطفالنا وشبابنا أن كل المشكلات الاجتماعية لها أسبابها المادية وأن حل هذه المشكلات لا يتم إلا بإخضاعها لمطلق العلم تحت القيادة الأخلاقية للعقيدة الدينية.
- ٢ - التربية العربية يجب أن تكون تربية ديمقراطية. حتى الآن استخدمت المؤسسة التربوية العربية أداة للتلقين وعدم التسامح. حرية الفكر لا تمارس في الصفوف، بل هي محجورة أحياناً كثيرة حتى على مستوى الجامعات العربية. الطريقة الوحيدة لمواجهة النزعة الأوتوقراطية هي بالتربية على التفكير الحر واحترام الرأي الآخر اتفقنا مع أم لم نتفق.
- ٣ - التربية العربية يجب أن تلتمز بتقوية روح الابداع عند الأفراد وتبصيرهم بأن الماضي يمكن أن يكون مصدراً من مصادر الحكمة... ولكن الماضي لا يستطيع أن يوفر حلولاً لمشاكل الحاضر.
- ٤ - التربية العربية يجب أن تكون تربية حرة، حرية بمعنى أن الحقيقة يمكن أن تكتشف فقط لا أن تلقن. التلقين يلغي حرية الفهم ومعرفة الأسباب. التلقين هو طريقة مبدّلة إلى الرق العقلي وهذا هو أخطر ما يواجه العرب وتهدهم اليوم.
- ٥ - التربية العربية يجب أن تميز صورة الفرد عن نفسه كـ (كائن) حر وصاحب سيادة على نفسه وحياته، كائن يدخل في (علاقة تماقدية) مع الآخرين، علاقة موجهة نحو الحفاظ على القيمة المتكافئة لكل الأطراف الداخلة في هذا التعاقد.
- ٦ - التربية العربية يجب أن توجه لتربية الأفراد على رفض المحسوبة وإسقاطها من تفكيرهم والاعتقاد على أن ما يأخذونه يجب أن يكون (حقاً) يحصلون عليه بالكفاية والعمل وليس (معروفاً) يتفضل به عليهم. ولا (امتيازاً) يستمتعون به لأسباب لاعقلانية. هذا هو الطريق إلى بناء الاستقلال الذاتي داخل الفرد.

- ٧ - الأجيال العربية الجديدة يجب أن تقاد - من خلال التربية - الى اكتشاف الأسس البايولوجية والأخلاقية للمساواة بين المرأة والرجل وهم يجب أن يعانون على تقبل انسانية الانسان - ذكرا كان أم أنثى - أساسا للتعامل معه .
- ٨ - المؤسسة التربوية العربية يجب أن تثبت للأجيال الناشئة أن القومية العربية هي حقيقة وليست ادعاء وذلك بإعطاء الأطفال والشباب العرب حقوقا تربوية متكافئة عبر الحدود السياسية .
- ٩ - التربية العربية يجب أن توجه بوتيرة متعاطفة نحو التدريب التكنولوجي لتعزيز حركة التصنيع . النمط التربوي الذي شاع حتى الآن هو - بطبيعته اللفظية والورقية Bookish - عقبة كبرى في طريق التصنيع والتنمية الاقتصادية .
- ١٠ - التربية العربية المعاصرة لها مسؤولية عظمى إزاء تنمية الإيمان بالعدل الاجتماعي وجعله هدفا أخلاقيا لكل فرد . بإطلاع الطلاب على حقائق الدخل القومي وتوزيع هذا الدخل ومستوى الدخل والعلاقة الطردية بين الدخل وضرورات العيش الأساسية ووضع القوة العاملة . . . بتثوير الشباب بهذه الأمور الحيوية وما يتصل بها نستطيع أن نزيد وعيهم بمسببات الظلم الاجتماعي وسبل التحرر منه .
- ختاما . . . . .

الذنوا لي إن لئلم أطراف الحديث وأن أستخلص .

إننا في العالم العربي نربط ربطا واعيا بين التخطيط والتنمية حتى أوشك المصلحان أن يدخلوا في رسوم واحد وصار أحدهما يذكر بالآخر . وهذا تحول فكري مهم لكننا لا نستطيع أن نفرح به لمجرد وقوعه ما لم نتيقن من صحته ووجهته . إن أخطر ما يمكن أن تقع فيه هو أن يجعلنا نشيد الانشاد هذا بعيدا عن الواقع قبل أن نسأل أنفسنا . . . تنمية ماذا ؟ تنمية القواعد المادية للمجتمع ؟ أم تنمية الانسان ؟

إن موضوع التنمية الأساس في معتقدي الشخصي هو الانسان العربي . وما تنمية القواعد المادية للمجتمع إلا وسيلة لتنمية هذا الانسان . ومن دون الالتزام به لا يكون للتنمية معنى على الاطلاق وما ينبغي للمخططين التربويين والاجتماعيين أن يخدموا أنفسهم عن هذه الحقيقة ولا أن يتخوفوا منها .

#### الهوامش

- (١) أصل هذه المناقشة بحث قدم في المعهد العربي للتخطيط - الكويت في ١٩٨٥/١/٢٨ ضمن موضوعات الحلقة التدريبية لمستوي التخطيط التربوي في البلاد العربية .

#### المراجع

##### في اللغة العربية

- ١ - محمد جواد رضا . . . العرب والتربية والحضارة، الكويت ١٩٧٩ .

##### في اللغة الانجليزية

- 1- Galbraith J. K. **The New Industrial State**, Second Edition, Penguin Books, England, 1975.
- 2- Holmes, B., **Comparative Education, Some Considerations of Methodology**, Unwin, Education Books, London, 1981.
- 3- Ridha, M. J. **Education and Contrastive Social Tensions in The Arab World**, Georgetown University, February, 1984.
- 4- Samuel Bowles and Herbert Gintis, **Schooling in Capitalist America**, Basic Books, New York, 1977.
- 5- Weber, M. **Essays in Sociology**, Routledge and Kegan Paul, London, 1947.



كبر، تكونست، برغان، فريمان، جومبرغ، التربية من أجل العمل، مؤسسة  
اكربوليس للكتاب، الأكاديمية القومية للتربية، واشنطن، ١٩٨١، ٢٧٤ صفحة.

يمالج الكتاب الذي بين أيدينا، والصادر حديثا باللغة الانكليزية، في الولايات المتحدة، موضوع العلاقة بين  
التربية والالتحاق بالعمل. وكانت الأكاديمية القومية للتربية قد طلبت من بعض خيرة الخبراء والمختصين العلميين  
ذوي الباع الطويل في ميادين التربية والاقتصاد والادارة تكوين فريق عمل للدراسة الصلة بين التربية، بجميع  
جوانبها، ومستقبل الشبان في سوق العمالة، فجاء الكتاب حصيلة لجهودهم المكثفة وثمرة لبعضهم المضي. وهو  
يتصدى لكثير من القضايا المشتركة بين حقل التعليم والتشغيل، كما يجيب عن بعض التساؤلات الحساسة التي قد  
تطرق أذهان العاملين في ميادين التربية والاقتصاد والإدارة. ومنها: كم يحتاج الفرد من التعليم كي ينجح في العمل  
والتوظيف؟ ما الذي ينبغي أن يعرفه المسؤولون في المدارس والكلية عن الحقائق الديموغرافية لسوق العمل؟ ما  
الدور الذي يستطيع الوالدون القيام به لتوجيه أبنائهم نحو اختيار ما يناسبهم من مهنة؟ وغير ذلك من التساؤلات  
المحتملة.

يضم الكتاب (٢٧٤) صفحة، ويتضمن مقدمة ومدخلا وسبعة فصول:

يشرح المؤلفون في المقدمة دواعي إجراء الدراسة وتأليف الكتاب، والظروف التي رافقت تشكيل فريق العمل، ومدى  
الفوائد الاقتصادية التي يمكن جنيها من جراء ربط البرامج التعليمية والتدريبية بمتطلبات سوق العمل. وهم يؤكدون  
نتيجتين هامتين وهما:

أ - أن التعليم يجب ألا ينحصر في المدارس والكلية، لأن الفرد قادر على التعلم، أيضا، من محيط أسرته وعمله  
ويشبه الاجتماعية والدينية.

ب - وأن التشغيل ينبغي ألا يقتصر على العمل المأجور، بل، لابد أن يشمل أيضا العمل من أجل اكتساب  
الخبرة.

وبعد ذلك يأتي المدخل. وفيه يشرح المؤلفون بشكل خاص أخطار تغيرات سوق العمل، فيقرعون نواقيس  
التحذير، داعين إلى التخطيط المنظم لمواجهة التغيرات المحتملة في هذه السوق. وبين هؤلاء أن تركيب القوة  
العامة، ونوع الأعمال التي يقوم بها الناس اليوم، سوف يختلفان في السنوات القادمة، عما هو سائد حاليا، الأمر  
الذي يضع الطلاب الذين يدرسون أو يتدربون، في الوقت الحاضر، من أجل مهنة معينة، أمام صعوبات لا يستهان  
بها في سوق العمل، مستقبلا. ويرى الفريق أن من الضروري جدا تحسين القدرة على التنبؤ بالتغيرات التي ستقع في  
مجال عرض خدمات العمل والطلب عليها. وهو يأسف، لأن هذه القدرة ما زالت محدودة، وعاجزة عن مواجهة  
التغيرات التي يمكن أن يحملها المستقبل بين طياته.

أوضاع سوق العمل:

يلقى المؤلفون في فصل (حقائق سوق العمل) أضواء على حركة خدمات العمل، بوضعها الحالي، وما يتوقع أن

تكون عليه في المستقبل، كما يعددون الفوائد التي تنطوي عليها التنبؤات الخاصة بمستقبل اليد العاملة وتحولاتها، ومن بين هذه القوائد :

أ - السماح للمسؤولين في المدارس والكليات بإجراء التعديلات في مقاييس القبول، وفي لوائح شواغر الأمانة للطلاب.

ب - مساعدة كبار أرباب العمل على تقرير استراتيجيات التبعة والاختيار والتدريب.

ويقدم الفريق في هذا الفصل بعض التنبؤات بشأن مستقبل سوق العمل. ومنها :

أ - أن عدد النساء الراشدات اللواتي سيدخلن ميدان العمل سوف يزداد زيادة ملحوظة في جميع أنحاء العالم تقريبا.

ب - أن القوة العاملة في المدن سوف تنمو ببطء حتى بداية التسعينات، وبمعدل يزيد قليلا على معدل النمو الذي تحقق في الفترة ما بين ١٩٦٠ و ١٩٧٥.

ج - الأفراد الذين هم في سن (٢٥) وما فوق، سيشكلون الجزء الأكبر من نسبة النمو المتوقعة، في حين أن الشبان الأصغر سنا هم الذين شكلوا نسبة النمو منذ عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٥.

د - أن عدد الشبان الذين سيبحثون عن العمل للمرة الأولى سيبقى عاليا خلال السنوات القليلة القادمة ثم يتراجع بعد ذلك.

هـ - سوف يحدث تحول حاد في الطلب لصالح حملة الدكتوراه وأساتذة المدارس في السنوات القادمة.

وبالعلاج فصل (مشكلات الشبان في سوق العمل) موضوع البطالة والمشكلات المرتبطة بها والتي يواجهها كثير من الشبان، ولأسباب الشبان الريفيون الذين يتكون المدرسة قبل إتمام الدراسة الثانوية.

وتدل الإحصاءات، كما يبين المؤلفون، على أن نسبة البطالة بين الشبان في معظم أنحاء العالم هي أعلى بكثير منها عند الكبار.

وتعود البطالة إلى أسباب عديدة منها الافتقار إلى المهارات والخبرات المطلوبة في سوق العمل، ونقص الفرص في الوظائف التي يستطيع الشبان أن يكونوا مؤهلين للعمل فيها.

ومن الأسباب الأخرى قيود الحماية التي تفرضها تشريعات العمل.

ويرى المؤلفون أن الحل يكمن في إجرايين أساسيين، أولهما تحسين الوضع الاقتصادي بشكل عام، وثانيهما تطوير خبرات الشبان ومهاراتهم.

بين الدراسة والعمل :

من الفصول الأخرى في الكتاب فصل بعنوان (نتائج الدخول إلى المدرسة). وفيه تناول المؤلفون تأثير الدراسة في توفير فرص العمل والنجاح فيه. وهم يؤكدون على وجود علاقة إيجابية بين عدد سني الدراسة وبين تلاؤم الفرد مع الحياة وتكيفه مع التنغير، إلا أن إطالة أمد سني التعليم لا تعني بالضرورة أن المتعلم سينال عملا أفضل وريحا أكبر، وإن كان احتمال ذلك سيزداد دون ريب. ويرى المؤلفون أيضا أن إتمام العام الأخير من الدراسة الثانوية أو الجامعية لا يؤثر، بصورة جوهرية، في نجاح الشخص في سوق العمل، ويلاحظ هؤلاء أن المعلومات حول تأثير التعليم الرسمي في الإنتاج والأرباح والأسعار والمعاملة وغيرها، هي أكثر توافرا من تلك المتعلقة بتأثير التعليم غير الرسمي.

وهناك فصل خاص بموضوع برامج العمل في أثناء الدراسة. وهذه البرامج مفيدة في زيادة دخل المشتركين، وفي

تحسين الأوضاع الاقتصادية في البلاد. وبواسطتها، يستطيع الطلاب الفقراء مواصلة دراستهم، يدعمهم في ذلك دخلهم المالي من العمل.

### الإرشاد المهني :

اهتم الكتاب بموضوع الإرشاد المهني ... وهو عملية تهدف إلى مساعدة الأفراد على الاستفادة من الفرص التعليمية والتدريبية والمهنية المتوافرة في قطرها. ويشير المؤلفون إلى حدوث تغير، خلال السنوات الأخيرة، في مفهوم الإرشاد المهني من الناحيتين النظرية والتطبيقية، فهذا المفهوم لم يعد يقتصر على الجانب المهني، بل امتد ليشمل نظرة المرء إلى الحياة، وتطوره العام.

وتدل النظريات الحديثة على أن الفرد، فيما بين ٥ و ١٨ سنة، يمر بثلاث مراحل قبل أن يتخذ القرار النهائي بشأن مهنته المفضلة، وهذه المراحل هي :

- أ - الوعي بالحرفة.
- ب - استكشاف الحرفة.
- ج - إعداد الحرفة.

أما المرحلة الأولى فتظهر فيها البوادر الأولى لميول الطفل المهنية، من خلال التعلم في المدرسة الابتدائية، وعن طريق الوسائل السمعية البصرية والرحلات في الحقول، ومشاهدة التلفزيون وغير ذلك.

وفي المرحلة الثانية تتضح الصورة وتنمو المشاعر المهنية بواسطة القراءة وملاحظة الناس وهم يعملون ويتحدثون عن خبراتهم ... وكذلك من خلال العمل الجزئي في العطلة الصيفية. أما المرحلة الثالثة فتتضمن حياة المعرفة والمهارات المناسبة لعمل ما .. وخلالها يتم اتخاذ القرار بالخيار المهني. ويلعب التوجيه المهني دوره في المرحلتين الثانية والثالثة. وقد ضعف مؤخرًا الاعتماد على المستشارين المهنيين في مجال الإرشاد وازداد الترجه نحو طرق أكثر تنظيمًا ومنهجية كالإفادة من المراكز المهنية والالات الالكترونية والاختبارات وإصلاح المناهج .. كما برز الاهتمام بدور الوالدين في إرشاد أبنائهم، إذ أن الالتصاق الوثيق بين هؤلاء وأولئك يقر فرصًا جيدة للإرشاد.

### التدريب والخبرة :

يتناول فريق الخبراء في فصل خاص برامج التدريب المهني وأهميتها ودورها في المساعدة على التشغيل والاستخدام، مع الإقرار بأن قابلية الحصول على وظيفة أو عمل لا تعتمد على المهارات والخبرات المهنية، فحسب، بل إن لها علاقة أيضًا بمستوى الطلب على خدمات العمل ونوعه. وتهدف برامج تدريب اليد العاملة إلى إزالة العقبات أمام تشغيل أولئك الذين يواجهون صعوبات خاصة في سوق العمل. ويؤكد مؤلفو الكتاب على أن الأبحاث قد أثبتت أن فوائد التدريب على المهارات هي أكبر من فوائد الخبرة من خلال العمل، ولكن التدريب لا يشكل حلاً كاملاً لجميع مشكلات البطالة أو بديلاً عن دعم الدخل. ويخلص الفريق إلى أن تدريب القوة العاملة وخبرة العمل والتعليم العلاجي هي جميعها ناعمة بالنسبة لكثير من الذين يرغبون في العمل، ويمكن القدرة عليه، ولكنهم يفتقرون إلى المهارات اللازمة. ويمكن للأفراد الذين سبق أن دخلوا معترك العمل أن يتلقوا تدريباً إضافياً يكسبهم مهارات إضافية تمكنهم من ملء شواغر في مستويات أعلى من العمل.

وبالعالم فصل آخر موضوع برامج خبرة العمل، وهي برامج مفيدة جداً للطلاب، وذات صفة تعليمية. ويرى المؤلفون أن من واجب المدارس والكليات أن :  
أ - تحدد بوضوح أهداف برامج تعليم العمل.

- ب - تختار بعناية الطلاب الأقدر على الإفادة من هذه البرامج.  
 ج - تخصص الموارد الضرورية الكافية لتوفير مستوى عال من التعليم.  
 د - تربط التعليم التجريبي بالعمل في الصفوف والمختبرات.

ويعد فريق الخبراء التأكيد على مشكلة هامة تتجلى في انعزال الطلاب والأسرة والمدارس عن التغيرات التي تقع في مجال العمل، مما يجعل المسؤولين في الكليات يجدون صعوبة في الحكم على الاتجاهات السائدة في سوق الاستخدام. وبالطبع فإن الفريق لا ينصح المدارس بتغيير مناهجها استجابة لتطورات قصيرة المدى، وإنما بالاكتماء مؤقتاً بالتشاور مع أرباب العمل، فهؤلاء الذين يستخدمون أعداداً كبيرة من المتخرجين من الكليات، يمكن الاعتماد على تعاونهم مع الأساتذة والمختصين والإداريين، لأن لهم مصلحة في هذا التعاون. فهم يفيدون من تحسين مؤهلات القوة العاملة التي يستخدمونها، كما أن المدارس والكليات تفيد بدورها من ربط مناهجها بحاجات العمل ومستلزماته. وهكذا فإن المصلحة المشتركة بين أرباب العمل والمؤسسات التعليمية تجعل تعاونها أمراً لا مئاض منه. ويبلغ المؤلفون على ضرورة تعاون الطرفين، لأن عملها المشترك ينتج مردوداً أكبر بكثير من المردود الناجم، فيما لو عمل كل طرف منها على انفراد. وهم يطالبون أرباب العمل لمساعدة المدارس والكليات عن طريق توفير فرص عمل بدوام جزئي للطلاب، وبواسطة إرشاد الطلاب وتوجيههم، كما يطالبون المربين بضمّان إحراز المتعلمين وممارستهم المهارات المطلوبة في سوق العمل.

ويعد المؤلفون في خاتمة الكتاب مرة أخرى إلى مشكلة بطالة الشباب، وهي المشكلة التي تزداد خطورة في الريف، ولا سيما عندما لا يعمل الاقتصاد بكامل طاقته. ويدعو الخبراء الحكومات إلى إيجاد وظائف جديدة من خلال التوسع في الاقتصاد، وكذلك إلى رصد الأموال الكافية لتغطية تكاليف تشغيل الشباب الذين يقل معدل إنتاجيتهم عن المعدل الوسطي. كما يؤكدون على ضرورة إيجاد صلات وثيقة بين العمل داخل المدرسة والعمل خارجها.

#### تعقيب :

- فيما يلي بعض الملاحظات التقييمية السريعة على كتاب (التربية من أجل العمل) :
- ١ - لا شك أن اشتراك سبعة من أبرز المختصين في قضايا التربية والاقتصاد، في تأليف هذا الكتاب الأجنبي الهام، يكسبه مصداقية علمية واضحة. وما يفتني عليه أهمية إضافية، بالنسبة لنا، ندرة الكتب العربية الموثوقة التي تقيم جسوراً بين المدرسة والعمل. إن المشكلات التي تعاني منها الدول العربية، بشكل عام، من جراء عدم وجود تنسيق بين مدارسنا وكلياتنا من جهة، وبين سوق العمل الذي يضم وظائف الدولة والأعمال الحرة، من جهة ثانية، من جراء عدم قدرتها على التنبؤ بالتغيرات التي تجري باستمرار في مجال عرض خدمات العمل والطلب عليها، تجعل الاطلاع على هذا الكتاب وغيره من الكتب المماثلة، أمراً مفيداً وضرورياً. إن المؤسسات التعليمية، في البلدان العربية، كثيراً ما تخرج أعداداً فائضة من ذوي الاختصاصات التي لا حاجة كبيرة لها في سوق الوظيفة والعمل، في حين تقصر في تخرج الأعداد الكافية من أصحاب الاختصاصات والمهارات التي تشتد الحاجة إليها. ومن جهة أخرى قد يختار طالب عربي دراسة اختصاص معين يكون مقبولاً ورائجاً في وقت ما، وعندما ينهي الطالب دراسته بعد سنوات طويلة يجد أن سوق العمل قد تغيرت، وأن الطلب على اختصاصه قد ضعف إلى حد كبير. مثل هذه المشكلة تجعل من الضروري الإفادة من الدراسات والمؤلفات التي تعالج قضايا العلاقة بين التربية والعمل، ولا سيما المؤلفات الأجنبية التي تصدى لل موضوع من منطلق علمي متقدم، حتى يساعد ذلك في إجراء تخطيط بعيد المدى للمعامة بين مناهج الدراسة والتدريب، وبين حاجات سوق العمل، في الاقطار العربية.

- ٢ - مما يمكن أن يؤخذ على الكتاب أنه تحدث عن العلاقة بين التعليم والعمل في جميع أجزاء العالم، عل حد سواء دون التمييز بين منطقة وأخرى. ولعله كان من الأفضل أن يتم التفريق بين أوضاع الدول المتقدمة وأوضاع الدول النامية، فمثلاً، إن من بين النتائج التي توصل إليها المؤلفون، والتي سبق ذكرها في صفحات سابقة،

أن إنهاء العام الأخير من الدراسة الثانوية أو الجامعية لا يؤثر جوهرياً في نجاح الشخص في سوق العمل . وهذه النتيجة تنطبق على الدول المتقدمة حيث تكون ثقافة الشخص ومهارته الحقيقيتان هما المقياس الفعلي للحكم على أهليته، ولكنها قد لا تنسحب على الدول النامية ومنها الدول العربية حيث يعطي حصول الشخص على الشهادة الثانوية أو الإجازة أو الدكتوراه فرصاً للعمل أكبر بكثير من فرص المتعلم الذي يتوقف عن الدراسة قبل الحصول على الشهادة، ولا سيما في وظائف الدولة .

٣ - لقد أسهب الكتاب كثيراً في شرح النواحي الاقتصادية المتعلقة بالعمل والبطالة دون إيلاء اهتمام مماثل للبرامج التعليمية والتدريبية التي تجري في المدارس، أي أن الكتاب لم يلمح توازناً بين الجانبين التربوي والاقتصادي، فبدلاً من كتاب اقتصادي أكثر منه كتاباً تربوياً، مع أن الهدف الأساسي منه تكييف برامج التدريس والتدريب في المدارس والكليات لتصبح مواكبة لحاجات سوق العمل ومستلزمات التوظيف، أي أن هدفه التربوي يأتي قبل أي هدف آخر.

٤ - إن من بين مميزات الكتاب أنه يتضمن كثيراً من القوائم والجداول والبيانات المفيدة عن واقع التعليم والعمل .

٥ - يحتوي الكتاب على عدد كبير من التوصيات الهامة المفيدة، ليس للحكومات والمؤسسات التعليمية وأرباب العمل فحسب، وإنما أيضاً للأفراد والاتحادات المهنية والهيئات الاقتصادية .

٦ - يشير الكتاب إلى نهج هام تجري ممارسته على نطاق واسع في الدول المتقدمة، ونقصد بذلك العمل في المدارس والكليات في أثناء الدراسة . . ومثل هذا النهج لا يتوافر إلا ضمن حدود ضيقة للغاية في معظم دول العالم الثالث . صحيح إن في هذه الدول تعليماً مهنيًا وتدريباً حرفياً، إلا أنه لا توجد في مدارسها ترتيبات لممارسة الأعمال والمهن لفترات طويلة خلال سني الدراسة .

إن معظم مؤسساتنا التعليمية العربية تعتمد اليوم اعتماداً أساسياً على التعليم النظري والممارسات الجامدة . ولا بد لها إذا أرادت أن تواكب ركب التقدم، من أن تتخلو وحلولاً المؤسسات الأجنبية الراقية التي تضع العمل والممارسة المهنية في رأس سلم أولويات اهتمامها .

## مراجعة : ياسر الفهد

وزارة التربية - دمشق

سمير محمد حسين ، تحليل المضمون - تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته - استخداماته الأساسية ووحداته وفئاته - جوانبه المنهجية - وتطبيقاته الاعلامية - ارتباطه ببحوث الإعلام والدعاية والرأي العام، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨٣، ١٣٢ صفحة .

تحليل المضمون أحد أدوات البحث المستخدمة بكثرة في البحوث الإعلامية إلى الدرجة التي جعلت البعض يعتبرها أحد مناهج البحث التي يمكن الاكتفاء باستخدامها في محاولة الإجابة على أسئلة البحث وفروضه .

ويسبب افتقار المكتبة العربية إلى كتاب مستقل عن تحليل المضمون ورغبة في توضيح الهوية المعرفية بين النظرية والتطبيق بالنسبة للباحثين العرب أصدر الدكتور سمير حسين عميد كلية الإعلام جامعة القاهرة سابقاً هذا الكتاب الذي يتناول تناولاً مباشراً وبطريقة مركزة تحليل المضمون ويتناوله الباحث باعتباره أسلوباً وأداة بحثية تستخدم بالتكامل مع أدوات أخرى في إطار منهج المسح .

يقع الكتاب في خمسة فصول ينتهي كل منها بقائمة مراجع عربية وأجنبية وتتناول الفصول الخمسة بالترتيب : نشأة تحليل المضمون ومحدداته الرئيسية، الاستخدامات الأساسية لتحليل المضمون، وحدات التحليل، فئات التحليل، وبعض الجوانب المنهجية في تحليل المضمون. . ويمكن تفصيل ذلك كما يلي :

الفصل الأول : يتناول : نشأة تحليل المضمون، تعريف تحليل المضمون، خصائص هذا الأسلوب والمحددات والمقاهيم الأساسية لتحليل المضمون. في نشأة تحليل المضمون يشير المؤلف إلى ارتباط هذه النشأة بالدراسات الإعلامية والاحتياجات المنهجية لعلم الإعلام وبروز هذه النشأة أثناء الحرب العالمية الثانية.

وفي تعريف تحليل المضمون يورد المؤلف تعريفات لويلز وبرلسون وليتس وبول وجانيس وكابلان وجولدسن وكارترابت وباركوس ويزلي ونورث وكريندروف، وفي النهاية يقدم تعريفاً لتحليل المضمون وهذا نصه : وتحليل المضمون أسلوب أو أداة للبحث العلمي يمكن أن يستخدمها الباحثون في مجالات بحثية متنوعة وعلى الأخص في علم الإعلام لوصف المحتوى الظاهر والمضمون الصريح للمادة الإعلامية المراد تحليلها، من حيث الشكل والمضمون، تلبية للاحتياجات البحثية المصاحبة في تساؤلات البحث وفروضه الأساسية طبقاً للتصنيفات التي يحددها الباحث وذلك بهدف استخدام هذه البيانات بعد ذلك، إما في وصف هذه المواد الإعلامية أو لاكتشاف الخلفية الفكرية والثقافية والسياسية التي تنبع منها الرسالة الإعلامية، أو التعرف على مقاصد القائمين بالاتصال، من خلال الكلمات والجمل والرموز والصور وكافة الأساليب التعبيرية شكلاً ومضموناً، وذلك بشرط أن تتم عملية التحليل بصفة منتظمة ووفق أسس منهجية ومعايير موضوعية، وأن يستند الباحث إلى الأسلوب الكمي بصفة أساسية.

وخصائص هذه الأداة البحثية التي يذكرها المؤلف في هذا الفصل هي :

- ١ - أسلوب يعتمد على تكرارات ورود الكلمات أو الجمل أو المعاني الواردة في قوائم التحليل في المادة الاعلامية.
- ٢ - يتم التحليل للجوانب الموضوعية والشكلية.
- ٣ - ارتباط عملية التحليل بالمشكلة البحثية وفروضها وتساؤلات البحث.
- ٤ - الاعتماد على الأسلوب الكمي بهدف التحليل الكيفي على أسس موضوعية.

ويتناول الفصل محددات تحليل المضمون الأساسية وهي : الموضوعية أو المنهجية، الحياد، الانتظام، والعمومية ويقصد بها ارتباط نتائج التحليل بالإطار النظري للدراسة، والتحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي وتحليل المضمون الظاهر مقابل كشف النوايا الخفية للمضمون. ويعني هذا وجود مستويين للتحليل الأول المستوى الوصفي والثاني المستوى التحليلي. في الأول منها نصف المضمون الظاهر لمادة التحليل وفقاً لفئات التحليل وفي الثاني نربط نتائج التحليل بمتغيرات البحث والبيانات الأخرى.

وعرض الفصل الثاني الاستخدامات الأساسية لتحليل المضمون في المجال الإعلامي، واستناد إلى دراسات هولستي وبرلسون وتجربة استخدام تحليل المضمون في البحوث المصرية يعرض مجموعة من الاستخدامات هي : توصيف المضمون، وصف القائمين بالعمليات الاتصالية، وصف المتلقي، وصف تأثيرات المضمون، المساعدة في إجراء البحوث ورصد التغيرات الفكرية والسياسية ويضرب المؤلف أمثلة منها :

(١) الاستخدامات لتوصيف المضمون ووصف الاتجاهات التي ينطوي عليها المضمون الإعلامي - مثل :-

- (أ) التحليل الزمني للرسائل الاعلامية التي يقدمها مصدر واحد عبر فترات زمنية طويلة.
  - (ب) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقدمها مصدر واحد في مواقف مختلفة.
  - (ج) تحليل الرسائل الإعلامية التي يقدمها مصدر واحد لجمهوريات متنوعة.
- (٢) كشف الاختلافات الدولية في المضمون الإعلامي وفي مراكز الاهتمام - ومن أمثلة ذلك دراسة اليونسكو لمضمون الصحف اليومية في ١٧ دولة خلال أسبوع من شهر مارس ١٩٥١ للتعرف على درجة الاختلاف بين هذه الصحف في تناول الأخبار والموضوعات ومعالجتها.

- (٣) ربط الخصائص المعروفة للمصدر بالرسائل التي يقدمها، ويقصد بالمصدر هنا شخص أو صحيفة أو إذاعة.
- (٤) التأكد من صحة وصدق الإجراءات التي اتبعت في اختيار العينات عن طريق تحليل مضمون العينات التي تم اختيارها، تحديد الخصائص المرتبطة ببعض المفاهيم العامة في العلوم الاجتماعية، التحقق من صدق بعض الفروض بتحليل مجموعة من القصص مثلاً.
- (٥) رصد حركة التغيير الثقافي والفكري والحضاري وفي هذا الإطار نبه المؤلف إلى ضرورة اختيار المواد المثلة للفترة موضع البحث.

ويتناول الفصل الثالث وحدات تحليل المضمون :

وهنا يميز بين ثلاثة مفاهيم هي :

- (١) وحدة التسجيل ، أي وحدة العد التي يظهر من خلالها تكرار الظاهرة.
- (٢) وحدة السياق وهي الفقرة أو الموضوع الذي يقوم الباحث بفحصه ودراسته للتعرف على وحدات التسجيل واستخراجها.
- (٣) وحدة التصنيف وهي الوحدات المرتبطة بعملية التحليل.

وعرض المؤلف خمس وحدات في تحليل المضمون هي :

- (١) وحدة الكلمة.
- (٢) وحدة الموضوع أو الفكرة.
- (٣) وحدة الشخصية.
- (٤) الوحدة الطبيعية (مثل الكتاب والفيلم)
- (٥) مقاييس المساحة والزمن.

مثل وحدة الصفحة وأجزائها، وحدة العמוד، وحدة السيتيمتر ووحدة الدقيقة بالنسبة للإذاعة والتلفزيون.

ويشير المؤلف في نهاية هذا الفصل إلى أنه ليس من الضروري أن يقتصر الباحث في تحليله على وحدة واحدة فقط من هذه الوحدات، وإن اختيار الوحدة لا يكون عشوائياً وإنما يستند إلى خطة المادة موضع التحليل وشكلها وكميتها وهدف التحليل والإمكانات المتاحة.

والفصل الرابع في فئات تحليل المضمون، في البداية يشير المؤلف إلى أن تحديد فئات التحليل يجب أن يكون بناءً على الأهداف الرئيسية للبحث وأنه لا توجد فئات جاهزة للاستخدام في كل البحوث، ويقسم المؤلف فئات التحليل إلى نوعين رئيسيين هما:

(أ) فئة الموضوع أو ماذا قيل .. ويتضمن هذا القسم فئات فرعية هي :

- (١) فئة الموضوع، فئة اتجاه المضمون مع أو ضد وعمايد، إيجابي سلبي.
- (٢) فئة المستويات أو الأسس من حيث القوة والضعف - الأخلاقية واللااخلاقية.
- (٣) فئة القيم أو الأهداف والاحتياجات حيث سعى للتعرف على مايريد الجمهور ومايتطلع للحصول عليه، ويعرض المؤلف لتقسيم لاسويل لهذه الفئة إلى فئات فرعية ثلاث هي الدخول - الأمان - التمايز.
- (٤) فئة الأساليب المتبعة، أي الأساليب التي اتبعت لتحقيق النتائج والنهايات. .
- (٥) فئة السمات أو القدرات من حيث السن والجنس والوظيفة والمستوى الاجتماعي والديني والجنسية.
- (٦) فئة المثل، التعرف على الشخص أو المجموعة التي تظهر في موقع قيادي كمحرك للأحداث لمعرفة الشخصيات التي يتم التركيز عليها.

- (٧) فئة مصدر المعلومة وأهم المصادر: الأشخاص، الصحف، المجلات، الكتب، الأفلام، والوثائق.
- (٨) فئة المعلومة، اتجاهها - مدى صدقها - إمكانية تقييمها وتستخدم عند محاولة الكشف عن منشأ المعلومة المتضمنة ومن أين جاءت.

(٩) فئة الجمهور المستهدف وتستخدم عند محاولة التعرف على الجماعات المستهدفة وخصائصها، الفرق بين ما يوجه إلى جماعة معينة وجماعة أخرى.

(ب) : فئات لتحليل كيف قيل ما قيل (خاصة بالشكل).

(١) شكل أو نمط المادة الاعلامية ، ففي الراديو مثلا يتم التفرقة بين المواد الدرامية - غير الدرامية - أخبار - تعليقات -

تمثيلات - أفلام - أغاني - موسيقى - أحاديث - برامج خاصة - قرآن كريم - مسرحيات - منوعات - اعلانات .  
(٢) فئة شكل العبارة ، أي القواعد اللغوية المتبعة في الرسالة ومكوناتها البنائية ويعرض لتقسيم لاسويل للجمل إلى :

جمل حقائقية - جمل تعبر عن تفضيلات - جمل تعريفية .

(٣) فئة شدة الانحياز : وذلك عندما يتم الباحث بدراسة الشدة النسبية لبعض الموضوعات والتعرف على استخدام مصطلحات معينة .

(٤) فئة اللغة المستخدمة ، فصحي ، فصحي مبسطة ، عامية . وذلك للتعرف على النمط اللغوي السائد عند تقييم المعلومة ومدى استخدام المستويات اللغوية المناسبة لنوع الجمهور المستهدف من المادة الإعلامية .

(٥) فئة المساحة أو الزمن المخصص للمادة موضوع التحليل .

(٦) فئة موقع المادة موضوع التحليل في الصحف مثلا في الصفحة الأولى - أم مدفونة - أم في الصفحة الأخيرة - وفي داخل كل صفحة : في أي ركن وأي قسم من الصفحة العلوي أم السفلي - في الصفحة الثابتة أم المتغيرة .

(٧) ترتيب المضمون .

(٨) تكرار المضمون في نفس الوسيلة أو في أكثر من وسيلة - بنفس الشكل أم بأشكال مختلفة .

(٩) المعالجة البتوغرافية ، ومن أمثلتها: العناوين الضخمة - العناوين الفرعية - الأبناط الكبيرة - الأبناط الثقيلة - وجود خطوط تحت عبارات معينة ، اتباع أساليب التوازن والتناسب في إخراج المادة موضوع التحليل - المعالجة الفنية واستخدام الأساليب .

(١٠) جذب الاهتمام - استخدام الألوان - استخدام الرسوم .

والفصل الخامس عن الجوانب المبهجة لتحليل المضمون ويتناول هذا الفصل :

الإحساس بالمشكلة وتحديد أهدافها ، فرض الفروض ووضع التساؤلات البحثية - اختيار العينات ، ثبات التحليل ، صدق التحليل ، التحليل الإحصائي والتفسير والاستدلال .

(١) تحليل المشكلة وتحديد أهدافها وتتضمن هذه الخطوة مجموعة خطوات فرعية هي :

جمع البيانات ، استخلاص المعاني - البحث عن مزيد من الحقائق .

(٢) فرض الفروض العلمية وتحديد التساؤلات البحثية : أهمية الفرض في البحث العلمي وشروط الفرض الجيد .

(٣) اختيار العينات ، أسس اختيارها ، التعريف ببعض المصطلحات المتصلة بالبيئة مثل المجتمع ووحدات المعاينة والإطار وأخطاء المعاينة ، أنواع العينات . . ويشير المؤلف إلى أنه توجد مشكلات خاصة بالبيئة في تحليل المضمون بالإضافة إلى المشكلات العادية الخاصة بالعينات ويرجع ذلك لوجود ثلاثة مستويات مختلفة مطلوب سحب عينة من كل نوع في الدراسات الاعلامية هي :

مستوى المصادر من جرائد ومطبات وكتب وأفلام ، مستوى زمني أو مستوى التواريخ والأعداد والطبعات ،

ومستوى المضمون واختيار المضمون المرتبط بالمشكلة - وينتهي هذا الجزء من الفصل الأخير بالحديث عن أنواع

العينات في تحليل المضمون وهي تشابه أنواع العينات المألوفة في مناهج البحث عموما .

مشكلة الثبات : وهنا يشير الباحث إلى ضرورة بساطة الوحدات والفئات المستخدمة ، الخبرة والتدريب العالمي

للباحثين - توافر تعليمات دقيقة محددة لعملية التحليل - ويتوفر الثبات إذا توصل باحثون مختلفون إلى نفس النتائج

بتطبيق نفس الاستمارة وإذا توصل الباحث إلى نفس النتائج إذا أجرى التحليل في أوقات مختلفة .

- الصدق : يقصد به في تحليل المضمون مدى قدرة هذا الأسلوب على توفير المعلومات المطلوبة ومدى ملاءمتها ،

ولتحقيق درجة من يجب تحديد فئات التحليل ووحداته بدقة ، تحديد المفاهيم ، أخذ آراء عدد من المحكمين والخبراء .



هـ - أما عن رأينا في الكتاب - فنرى أن الكتاب رائد في ميدانه ويسد حاجة ونقصا ملحا في المكتبة العربية، ويعرض الكتاب موضوعه مستخدما الكثير من الأمثلة من أبحاث استخدمت تحليل المضمون ويعرض الكثير من الأفكار البحثية الموحية بإجراء بحوث مشابهة.

غير أن الكتاب لا يخلو من بعض الهنات هنا أو هناك ويفضل مراعاتها في طبعته القادمة.

(١) في الفصل الأول ص ٢٢ عند الحديث عن محددات تحليل المضمون يذكر في هذا الفصل الفقرة (٥) التحليل الكمي مقابل التحليل الكيفي، وتحليل المضمون الظاهر مقابل كشف النوايا الخفية للمضمون ص ٢٨ - وهذه يمكن القول أنها مشكلات منهجية في تحليل المضمون أكثر منها محددات للمنهج ومكانها الفصل الخامس بدلا من الفصل الأول.

(٢) رغم ما أشار اليه المؤلف من وجود حوالي ٥٠ دراسة في مصر استخدمت تحليل المضمون إلا أنه لم يعرض لتجزءاً من هذه الدراسات واشتقت الأمثلة من دراسات أجنبية خصوصا وأن التحليل يختلف من لغة إلى أخرى وهذه مادة علمية كانت ستثري الكتاب.

(٣) التعريف الذي قدمه المؤلف لتحليل المضمون بعد عرض عدة تعريفات تعريف مطول ويكشف عن نزعة توفيقية خلقه ويزيد التعريف الأمور تعقيدا لا تحديدا وبالتالي لا يؤدي مهمة التعريف ونرى فيه عناصر التعريفات السابقة متجاورات رغم اختلاف أصولها النظرية.

(٤) ص ٥٧ الفقرة الأخيرة يقول المؤلف وكما تمثل اختيارات الاسقاط كاختيارات رور شاخ في ربط الكلمات واختيار الإدراك الداخلي للموضوع أبرز تطبيقات تحليل المضمون في هذا المجال، والحق أن اختبار الرور شاخ ليس اختياراً لربط الكلمات.

(٥) ص ٦٤ يقول المؤلف إن عملية تفسير النتائج الخاصة ببحوث خصائص فئات الجمهور يتم بناء على ثلاثة أنماط رئيسية وبعد ذلك يعرض اثنين فقط.

(٦) ص ١٢٧ في الفقرة الأخيرة من إجراءات التأكد من ثبات استمارة التحليل يقول المؤلف «إذا كانت درجة الارتباط إيجابية عالية دل ذلك على وجود درجة انساق عالية في استمارة التحليل، والحق أن هذه عبارة عامة ولفظة إيجابي وسلبي غير موفقة وعادة ما يستخدم بدلا منها سالب وموجب.

(٧) الكتاب مزود بقائمة بالمراجع في نهاية كل فصل، لكن القائمة الموجودة في الفصل الرابع تحتوي على ١١ مرجعاً فقط بينما يوجد في الفصل خمس عشرة إحالة إلى المراجع.

(٨) رغم اعتراف المؤلف بأن تحليل المضمون يتجه ناحية المزيد من التحليل الكمي إلا أنه لم يتطرق إلى أنسب الأساليب الإحصائية التي يفضل استخدامها في التحليل الكمي للمضمون.

مراجعة: احمد عبد العاطي

وزارة الثقافة - مصر

محمد فضة ، مشكلات العلاقات الدولية - دور الشركات العالمية في السياسة الخارجية، الجمعية العلمية الملكية، عمان، ١٩٨٣، ٦٧ صفحة.

على الرغم من محاولة العلوم الاجتماعية الأخذ بمنهجية العلوم الطبيعية في دقة التحليل والاستنتاج والقياس ، فإن أهم ما يميز العلوم الطبيعية عن العلوم الاجتماعية أن الأولى تدرس ظاهرة طبيعية وغالبا ما تنتهي بقاعدة أو قانون ، بينما تتالعج الثانية ظاهرة اجتماعية أحد أطرافها الإنسان . ولأن الإنسان متطور بطبيعته ، فلا يمكن للدراسة الظواهر الاجتماعية أن تنتهي بقاعدة أو قانون يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان .

ومع ذلك فإن للنظريات الاجتماعية (اقتصادية كانت أم سياسية أم تاريخية) تأثيراً توجيهياً بالغ الخطورة على الأفراد والجماعات ، هو أكبر بكثير من تأثير قواعد وقوانين العلوم الطبيعية . فالأرض ، مثلاً ، تستثمر في دورانها ، كما كانت على الدوام ، معها كانت وجهة نظر علماء الفلك وتحليلاتهم حول هذه الظاهرة الطبيعية ؛ أي أن علم الفلك ، وعلى الرغم من أنه يستمد معارفه من رصد الكواكب وتتبع حركتها ، فإنه لا يستطيع أن يؤثر بطريقة أو بأخرى ، على مسارها وسرعة دورانها . ولكن الخطورة في العلوم الاجتماعية أن النظريات والمفاهيم والمعتقدات التي تروج لها تساهم إلى حد بعيد في صياغة سلوك الأفراد ، وتتحكم بالتالي ، في اتجاهات تطور المجتمعات . ومن هنا كان الاقتصادي البريطاني المعروف جون مينارد كينز على حق عندما قال<sup>(١)</sup> :

"إن أفكار فلاسفة الاقتصاد والسياسة ، صائبة كانت أم خاطئة ، لها من الأهمية أكثر مما يعتقد بوجه عام . فالحقيقة أن العالم يكاد يكون مسيراً بهذه الأفكار فقط . إن الرجال التنفيذيين الذين يتصورون أنهم خارج نطاق التأثيرات المذهبية تنتهي إلى مسامعهم أصوات علوية ونداءات سماوية إنما يجترونها في الحقيقة نظماً وهمية تفتتق ، قبل سنوات في ذهن كويتب من الأوساط الأكاديمية" .

هذه بديهة ينبغي ألا نفوت أحداً من العاملين في حقل العلوم الاجتماعية . سواء كانوا من المدرسين أو الدارسين ، خصوصاً في المرحلة الجامعية ، وفي بلداننا بالذات التي تتعرض الآن إلى هجمة فكرية شرسة هدفها إدامة التحكم الاستعماري بنا ، اقتصاداً وثقافة وسياسة . . ومصرياً . ولهذا فإن المسؤولية التي يحملها الأستاذ الجامعي ، كمرمب للأجيال ، هي مسؤولية جسيمة ، لا يجوز معها الغموض أو التعميم أو نقل ما تتضمنه الكتب والمجلات الأجنبية إلى الطلاب بدون تدقيق أو غرلة ، خصوصاً وأن أغلب ما تحمله هذه الكتب والمجلات حول قضايانا هومن أراءنا أنواع "الزوان" .

كانت هذه مقدمة لا بد منها ونحن بصدد مراجعة كتيب حول دور الشركات "العالمية" في السياسة الخارجية للدكتور محمد إبراهيم فصة ، أستاذ مساعد العلاقات السياسية الدولية في قسم العلوم السياسية في الجامعة الأردنية ، وحامل الشهادات التالية : دكتوراه فلسفة في العلاقات السياسية والسياسة الخارجية ، ما جستير في العلاقات الدولية ، ما جستير في الإدارة العامة وباكالوريوس في العلوم السياسية .

وما لا شك فيه أن الكاتب قد أحسن اختيار الموضوع لأن الضجة التي أثارها ، ولا تزال تثيرها ، "الشركات العالمية" في الأوساط السياسية والاقتصادية الدولية ، والقلق البالغ الذي تتابع به بلدان العالم الثالث ، خاصة ، نشاطات هذه الشركات ، جذيران بمناخية وتحليل المفكرين وأساتذة الجامعات العرب لها ، ولا سيما وأن لهذه الشركات تاريخاً "حافلاً" في الوطن العربي ، من خلال استنزافها للموارد الطبيعية فيه ، ومن خلال تزايد نشاطاتها منذ حرب رمضان ١٩٧٣ ، وما أعقبها من تعاطف في الأهمية الاستراتيجية للنفط العربي ، وارتفاع أسعاره ، وتزايد عائداته .

ولكن الدكتور فصة ، الذي أحسن اختيار موضوعه ، لم يحسن معالجته ، فجاءت تحليلاته واستنتاجاته غريبة للآمال . فهو من صياغته "لمحتويات" بحثه يتخذ موقفاً ينم عن تعاطف وتقدير لدور الشركات "العالمية" في السياسة والاقتصاد . فبعد المقدمة ، والتعريف ، وشرح أبعاد السياسة الدولية والاقتصاد القومي ، وسياسة أمريكا الخارجية والشركات "العالمية" ، يخصص الكاتب بنداً في "المحتويات" بعنوان "الشركة العالمية عامل لتحقيق الاقتصاد العالمي" ويندا آخر بعنوان " الشركة العالمية عامل في صنع السلام" .

ولا بد للقارئ العربي من أن يتوقف عند هذين البندين ليتساءل ، على الأقل عما يقصده الكاتب العربي المذكور من "تحقيق الاقتصاد العالمي" ، فما يكاد القارئ ينتقل إلى المتن بحثاً عن أجوبة لتساؤلاته حتى يكشف أن الكاتب لم تسعفه عريته ، بالنسبة للعنوان الأول ، فاستخدم تعبير "تحقيق الاقتصاد العالمي" وهو يعني "تدويل الاقتصاد" أما بالنسبة للعنوان الثاني فلا يترك الباحث لقارته مجالاً للتأويل في موقفه الذي يعبر عنه العنوان المذكور فهو يقول في الصفحة (٤٢) :

"لقد ظن الكثير أن المنظمات الدولية ومثيلاتها تخلق جيلا من مواطني العالم . ولكن العكس هو الصحيح لأنها تساعد على تعزيز القومية حيث أن الأعضاء يمثلون دولهم . أما الشركة العالمية ذات الفعالية الاقتصادية المجربة فقد أصبحت البوتقة الجديدة والوسيط الذي يتحتم فيه على الجميع ، الإنتاج معا ، والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الدين واللون والطبقة . . ."

ومن كان عنده شك في أن الباحث يؤمن إيمانا عميقا بأن الشركة "العالمية" قادرة على إنجاز ما عجزت عن إنجازها الأمم المتحدة . فستبدد شكه عندما يقرأ في الصفحة نفسها ما يؤكد أن الكاتب يعني ما يقول ، وما يؤكد أيضا ، وبالمناسبة ، أن الكاتب ليس كاتباً وإغما هو مترجم رديء . فهو يقول :

"ويعتقد البعض أن الشركة العالمية هي عامل مساعد على السلام العالمي ، فيرون أنها من نسل مؤسسات إنسانية مثل الكنيسة أو الصليب الأحمر أو محكمة العدل الدولية أو يونيسيف . وعلى الرغم من أن بعضها يساهم في صناعة الحرب ، إلا أنها أكثر فعالية" .

ومع أن من الممكن استشفاف المعنى من السياق العام ، إلا أن الجزء الأخير من الفقرة المذكورة يبقى لغزا يستعصي على التكهّن والتخمين : إذ من هو الذي يساهم في صناعة الحرب ؟ أمهي الكنيسة أو محكمة العدل ، و . . . و . . . أم هي الشركة "العالمية" ؟ ثم ماذا يعني الكاتب بقوله "إلا أنها أكثر فعالية" ، هل المقصود أنها أكثر فعالية في صنع الحرب أم في صنع السلام ؟ ؟ .

ولا بد للغارئ أيضا من التأمل طويلا في موقف الكاتب من "القومية" فبالإضافة للنص المقتبس أعلاه ، يقول الكاتب في الصفحة (٤٢) أيضا :

"تعتمد نظرية السلام على الفرضية أن القومية شيء ضار إذ أنها السبب الرئيسي للنزاعات والحروب . وبالعكس فإنه إذا تبادلت الدول الثقافات والتكنولوجيات فلا أحد يريد مقاتلة أحد . إذ أن التركيز سيكون على الربح والحياة الأفضل بدلا من المواجهات السياسية والحروب . ولهذا فإن المدافعين عن الشركات العالمية يرون أنه على المدى البعيد ستقوم الشركات بتطوير جيش من المديرين الدوليين كما هي الحالة في الأمم المتحدة أو السوق الأوروبية المشتركة أو حلف الأطلسي" .

أية سذاجة وأي تناقض وأي خلط يمكن أن يكون أكبر من هذه السذاجة وهذا التناقض وهذا الخلط ؟ ! ! إن القومية من وجهة نظر كاتبنا "شيء ضار" ، والتركيز على الربح هو الطريقه للحيلة دون وقوع المواجهات السياسية والحروب ، وحلف الأطلسي هو نموذج للهيئات الدولية التي تساهم في صنع السلام ! ! .

أما بالنسبة للنقطة الأولى فلا أقل من أن نذكر الكاتب بأن "القومية" بالنسبة لنا كعرب ، كما بالنسبة لسائر شعوب العالم الثالث ، هي آخر سد نحتمي وراءه من الوقوع نهائيا في براثن الاستعمار والصهيونية ، ومن اللويان في بوتقة كوزموبوليتانية Cosmopolitanism الشركات "العالمية" . فهل يصح بعد ذلك أن نصف القومية بأنها "شيء ضار" ، وأن نقول ذلك لطلابنا أيضا ؟ !

وأما بالنسبة للنقطة الثانية ، فمع أن الكاتب يطرح نفسه كعالم سياسي وخبير في السياسة الخارجية ، إلا أنه يجهل أو يتجاهل حقيقة تاريخية هي أن "التركيز على الربح والسياسة الخارجية كان على الدوام سببا في المواجهات السياسية والحروب وليس بديلا عنها فمن المعروف أن السعي وراء الثروة والربح كان الدافع الرئيسي للتوسع الاستعماري ، ومن ثم نشوب حروب عديدة بين الدول الأوروبية التي كانت ولا زالت تعمل على تقسيم العالم إلى مستعمرات ومناطق نفوذ ، أم ترى يعتقد الكاتب حقا أن اغتيال فرانسيس فيردناند في سيريغيف صبيحة الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩١٤ كان هو السبب الفعلي وراء اندلاع نيران الحرب العالمية الأولى ؟ !

ومع أن الكاتب لم يعالج دور الشركات "العالمية" في بلدان العالم الثالث معالجة منهجية ، ولم يخصص حيزا

محددا لهذا الدور ، إلا أن بعض فقرات بحثه حول هذا الموضوع على ما فيها من تشتت وركاكة وتناقض ، تفوح منها أيضا رائحة الإعجاب "بالبركات" التي تغدقها هذه الشركات على بلدان العالم الثالث ، فهو يقول في الصفحة (١١) :

"ولما كانت الشركات العالمية من الأدوات الفعالة في تطوير الاقتصاد العالمي وإذا ما اتسمت عملياتها بالانسجام مع الدول المضيفة ، فإنها سوف تساهم بشكل عظيم في رفاهية العالم" .

ويقول في الصفحة (٢٩) :

"تعمل الشركة العالمية على تقوية وبقاء الدول الضعيفة ، التي بدون النشاط الاقتصادي للشركة ، تعتبر وحدات سياسية اصطناعية تفتقر إلى شرعية السيادة والاستقرار السياسي . وتعمل الشركة العالمية على إبراز شخصية تلك الدولة وإعطائها أهمية استراتيجية وسياسية بحيث تحظى باهتمام التيارات السياسية على الصعيدين الإقليمي والدولي" .

ويقول في الصفحة (٤٩) :

"ومهما يكن من أمر فإن الشركات العالمية سوف تبقى في دول العالم الثالث على الرغم من أنها في محاولاتها حماية سيادتها ، تعمل على قتل الدجاجة التي تضع لها البيض الذهبي . فالمصادر الأولية ليست ذات فائدة إذا لم تستخرج وتكرر وتعد للتصدير وتجهد السوق والمستهلك لها" .

ويقول في الصفحة (٥٣) :

" . . فالدول النامية بحاجة ملحة إلى النمو الاقتصادي والتطور الذي يمكن للشركات تقديمه بسهولة نظرا لتوفر الإمكانيات لديها ، وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملا هاما في تطوير الاقتصاد وبناء الأمة" .

يقول الكاتب كل ذلك في الوقت الذي يسجل فيه ، في مواضع متفرقة من كتبه ، بعض الاتهامات الموجهة إلى الشركات "العالمية" ، مثل ممارستها للنشاطات الدبلوماسية والتجسس (ص ١٣) . والعمل بطرق خفية للتأثير على العلاقات الدولية والسياسة الخارجية للدول المضيفة ، ومثال ذلك تمويل المحاولات لتغيير الحكومات المحلية ، وتقطيع حاجات رجال غابرات دولها الأصلية "المالية" (ص ١٨) وتباهى الشركات بأن "تدخلها في الدبلوماسية هو عمل عادي لها . . ." (ص ٢١) ، وبأن عملياتها "تشكل امتدادا للمهيمنة الإمبريالية" (ص ١٦) وبنائها "ميكافيلية في تصرفاتها" (ص ١٧) .

كما لا يفوت الكاتب أن يستشهد بعدد من الانقلابات التي نظمتها الشركات "العالمية" في بلدان العالم الثالث ، مثلا الانقلاب الذي أطاح بحكومة سلفادور اليندي في التشيلي ، والانقلاب الذي أطاح بمصدق في إيران ، والحركة الانفصالية في بيارفرا .

ولكن هل تشكل كل هذه للممارسات المشبوهة والمؤامرات أدلة كافية لإدانة الشركات "العالمية" ؟ إن الكاتب لا يجيب على هذا السؤال بصورة مباشرة ، ولكن ثمة في كتبه ما يشير إلى أن موضوعه الأكاديمية تألى عليه ذلك ، مع أنها لا تألى عليه تحميل المسؤولية للبلدان المتخلفة بسبب عدم قدرتها على التكيف مع متطلبات ونشاطات هذه الشركات . "فمثلا في نيجيريا" يقول الكاتب "أدى تأثير الشركة العالمية على السيادة القومية إلى مشاكل تواجه كل دولة نامية مضيقة ، وفي عهد الحكومات المدنية لم تتدخل الشركات العالمية في سياسات نيجيريا . ولعل السبب في ذلك هو أن الأحزاب السياسية الرئيسية رحبت بالاستثمارات الأجنبية" (ص ١٦) .

كما يعزو الكاتب غالبية المشكلات التي تنشأ بين الشركات والبلدان المتخلفة لتزمت البلدان المتخلفة وبمسكها بالقومية الضيقة ، وتفكيرها بعقيلة القرن التاسع عشر فهو يقول في الصفحة (١٥) :

"وإذ لا تشارك دولة الشركة العالمية الدول المضيفة وطنيتها المحدودة وآفاقها الضيقة فإن الخطيئة التي ترتبها الشركة العالمية هي أنها عالية وليست عالية . وبهذا فإنها ولدت قبل أوانها إذ أنها تفكر على المستوى العالمي" .

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

"إن غالبية المشاكل المتعلقة بالشركات العالمية ناتجة عن الخاصية الدولية للشركات في عالم مقسم إلى دول مستقلة تفكر بعقلية القرن التاسع عشر ولا تدرك الفكرة العالمية" .

وهكذا يتلور موقف الكاتب من الشركات "العالمية" العاملة في بلدان العالم الثالث في النقاط التالية :

أ) أنه لا غنى لبلدان العالم الثالث عنها فهي ليست فقط "الدجاجة التي تبيض ذهباً" ، وإنما هي تعمل أيضا على "تقوية وبقاء الدول الضعيفة" . . . وإبرازها وإعطائها أهمية" . . . .

ب) "إن هذه الشركات سوف تبقى في العالم الثالث"

ج) ولهذا فليس على بلدان العالم الثالث ، لاتقاء ضرور هذه الشركات والانتفاع "ببركانها" إلا أن تكيف أهدافها بحيث تصبح "متناسقة مع أهداف الشركة العالمية الشاملة ترحب بالاستثمارات الأجنبية "كما فعلت الأحزاب السياسية الرئيسية في نيجيريا ، وتنبد الوطنية المحدودة "و" الألق الضيق "و" القومية الضارة "و" التفكير بعقلية القرن التاسع عشر" ، أو باختصار أن تسلم زمام قيادتها للشركات العالمية " ١١

ولعل خطورة هذا النسق من التفكير تبرز بصورة واضحة من خلال الاستشهاد الساذج ببعض مواقف الشركات النفطية من قضية الصراع العربي الإسرائيلي ، وكأن الكاتب مصرّ على تبرئة ساحة هذه الشركات ومنحها صك الغفران . فهو يقول في الصفحة (٢٩) :

"إن شركات النفط قد استخدمت كسلاح سياسي "عندما هددت الولايات المتحدة بريطانيا وفرنسا بقطع البترول عنها إذا لم تنسجبا من فتاة السويس بعد الاعتداء الثلاثي سنة ١٩٥٦" .

ويقول في الصفحة (٣١) :

" . . . قامت شركات الزيت العاملة في السعودية بحملة دعائية لتخفيض حدة الدعم الأميركي لإسرائيل والعمل على إحلال السلام في الشرق الأوسط . . . "

ويقول في الصفحة (٣٤) :

"على الرغم من أن شركات الزيت العالمية تضامنت ضد حكومة مصدق . . . إلا أن الشركات العالمية ، حامية لمصالحها ، تمعد إلى التعاون مع الدول المضيفة ، ففي حرب رمضان سنة ١٩٧٣ واجهت شركات الزيت العالمية أزمة ولاء عندما أمرتها الحكومة السعودية بقطع إمدادات الزيت عن دول محددة اشتهرت بمساندتها لإسرائيل" .

ويقول في الصفحة نفسها أيضا :

بل "سعت الشركات إلى التأثير على الكونغرس الأميركي من أجل انتهاز موقف حيادي في الصراع العربي الاسرائيلي . . . "كما دعت الشركات الحكومة الإسرائيلية إلى الاستجابة لمطالب العرب" .

وهكذا يتبين ، وفقا لمقولات الكاتب ، أن شركات النفط العالمية حليف قوي للعرب وأداة ضاغطة على الحكومة الأميركية . وحتى عندما واجهت شركات النفط أزمة ولاء ، على حد تعبير الكاتب ، فقد اختارت الولاء للبلدان العربية المضيفة بدلا من الولاء لوطنها الأم ، حيث أخطأت إدارة الرئيس نيكسون ، كما ييلغا الكاتب "في عدم توقعها أن تقدم السعودية على استخدام الشركات العالمية لشن حرب اقتصادية ضد أي دولة تدعم إسرائيل" ، الأمر الذي "كلف الولايات المتحدة غالبا إذ أن الزيت السعودي قطع عنها وعن قواتها المسلحة قرابة ستة أشهر" (ص ٣٧) .

وبغض النظر عن هذا التحويل في الدور الذي لعبه النفط العربي في حرب رمضان ، إلا أن مايعنينا في هذا الصدد هو الإشارة إلى أن الكاتب في محاولته "تبييض" صفحة شركات النفط قد أوقع نفسه في مجموعة من التناقضات والمغالطات . ففي الوقت الذي فسر فيه وقوف شركات النفط إلى جانب العرب في حربهم ضد إسرائيل بالتضارب في المصالح بين الشركات والدولة الأم<sup>(٣٧)</sup> ، نسي الكاتب ، أو تناسى ، أنه قال في الصفحة (٣٣) بأن شركات النفط الأميركية قامت "بدور حيوي في تنفيذ سياسة أميركا الخارجية" و"بان عمليات الزيت الأميركية (في دول الشرق الاوسط) هي عمليا أدوات للسياسة الخارجية" الأميركية تجاه تلك الدول " ، وأنه استشهد في هذا الصدد بما قاله أحد المعلمين السياسيين من أن وزارة الخارجية الأميركية "كثيرا . . . ما أخذت سياستها من مكاتب شركات الزيت "ومن أن السفارات الأميركية كثيرا . . . ما تصبح "مكاتب فرعية لشركات الزيت " . وأنه قال في الصفحة (٢٤) : "ولما كانت مصالح الشركات ، والحالة هذه ، تساوي المصلحة القومية ، فإن الأخيرة تصبح اسما آخر للأولى" .

إن علة الكاتب أنه لا يستند في تحليله إلى فهم واضح لجدلية ظهور وتطور الشركات "العالمية" كظاهرة مميزة لمرحلة الرأسمالية الاحتكارية ، حيث تصبح الحكومة هي الشركات والشركات هي الحكومة ولا يعود ، من ثم ، أي مجال للتناقض في المصالح والأنجاعات .

ولعل الأهم من ذلك كله هو إغفال الكاتب لدور شركات النفط إياها في إنشاء دولة إسرائيل وفي توفير مقومات الحياة لها وسبل الدفاع عنها . ويكتفي في هذا الصدد ، أن يحيل الكاتب والقارىء معا على البحث القيم الذي شارك به الأستاذ الدكتور فؤاد مرسي ، في المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، بعنوان "في إطار النتائج الاقتصادية للتسوية السلمية لإسرائيل : إسرائيل والكارثيل النفطي"<sup>(٣٨)</sup> . وإلى الوثائق السرية لحكومة الولايات المتحدة الأميركية<sup>(٣٩)</sup> لفترة الأربعينات وأوائل الخمسينات التي نشرت قبل بضع سنوات فقط .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن تناول الكاتب لموضوعه بهذه السطحية والعمدية ينعكس أيضا على اختياره لتعبير "العالمية" كصفة لهذه الشركات . حيث أن اختياره لهذه التسمية لا يمتثل سوى واحد من تفسيرين : فإما أن الكاتب أراد أن تكون هذه التسمية تعبيرا واعيا عن موقفه الإيجابي من هذه الشركات وإما أنه لم يعط موضوعه حقه من الدراسة والاستيعاب . ومع أن في الكتيب ما يعزز التفسير الأول كما أسلفنا ، حيث يرفع الكاتب هذه الشركات إلى مرتبة المؤسسات الأمية "والإنسانية التي تخلق جيلا من مواطني العالم" والتي أصبحت "بوتقة . . . يتحتم فيها على الجميع الإنتاج معا والاختلاط وحل المشاكل بغض النظر عن الدين واللون والطبقة" . . . " مثل الكنيسة أو الصليب الأحمر أو محكمة العدل الدولية أو يونيسيف" . . . إلخ . فإن في الكتيب نفسه ما يعزز التفسير الثاني أيضا . ففي الوقت الذي يقرر فيه الكاتب "ظهور الشركة العالمية الفجائي" في أوائل الستينات من القرن الحالي (ص ٧) ، يعود ليصف شركة الهند الشرقية كواحدة من الشركات العالمية ، (ص ١١) هذا على الرغم من أن هذا الخط ينم عن قصور الكاتب عن استيعاب التغيرات البنيوية التي طرأت على الاحتكارات الرأسمالية في السنوات الأخيرة ، والتي جعلت للشركات عابرة القوميات "Transnational Corp" طابعا مميزا عن طابع الشركات العالمية أو "International" Global إن التسميات المختلفة التي أطلقت على هذه الظاهرة الحديثة نسبيا تتعدى الاختلاف اللفظي إلى الاختلاف في تشخيص جوهر هذه الظاهرة وإلى الاختلاف في تحديد الموقف منها . فمن المعروف أن الاهتمام المتزايد بما يسميه الكاتب "الشركات العالمية" أدى إلى ظهور تسميات عديدة لهذه الشركات ، منها على سبيل المثال : "الشركات متعددة الجنسية Multinational والشركات عابرة القوميات أو العابرة للحدود القومية Transnational والشركات ما فوق القومية Supranational ومع أن كل هذه الاصطلاحات هي تسميات لشركات احتكارية عملاقة ، إلا أن لكل اصطلاح منها مدلولها مختلفا سواء بالنسبة لشكل الملكية أو للطابع الاحتكاري لهذه التركزات الرأسمالية الضخمة ولهذا فإن استخدام هذه المصطلحات كمعادنات للتعبير عن معنى مماثل ، فيه كثير من الخط والتضليل .

بالإضافة للفرق التي أبرزها توغندها<sup>(٤٠)</sup> بين هذه المصطلحات ، يمكن القول بداية أن مصطلحات مثل International و Global هي مصطلحات فضفاضة جدا ولا تعكس الخصائص النوعية لهذه الظاهرة الجديدة ، لأن

كثيرا من الشركات الكبيرة كانت لها ، من قبل أيضا ، نشاطات ذات أبعاد عالمية ، ومن هذه الشركات ، مثلا ، شركة "سنغر" الأمريكية التي أنشأت أول مصنع لها فيها وراء البحار في مدينة غلاسكو البريطانية عام ١٨٦٧ . وشركة نوبل السويدية التي أقامت مصنعا لها في مدينة هامبورغ الألمانية عام ١٨٦٦ .

أما تعبيرا "ما فوق القومية" و "المتعددة الجنسيات" فيعطيان انطباعا خاطئا بأن هذه الشركات قد أفلتت من قبضة الدولة القومية فتحولت ملكيتها إلى ملكية عامة لرأسمالي مختلف البلدان ، وأصبحت عوائد عملياتها تنوزع على مختلف البلدان . وقد ترتب على هذا الانطباع الخاطئ نتيجة خاطئة تتمثل في استبعاد الطابع الاستغلالي لهذه الشركات ، وفي التأكيد على دورها كعامل في صنع السلام . وقد كان هذا هو بالضبط الشرك الذي أغفله الدكتور فضة ، فوقع فيه ، كما ذكرنا سابقا .

صحيح أن هذه الاحتكارات كثيرا ما تحتذب رؤوس أموال أجنبية عندما تتخطى الحدود القومية وتتغلغل في البنية الاقتصادية لبلد رأسمالي آخر ، ولكن طبيعة هذه الظاهرة تختلف اختلافا كبيرا عن الصورة الزاهية الألوان التي رسمها الكاتب لهذه الاحتكارات فبدت وكأنها تنظيم أممي يوحد رأسمالي العالم وتذوب في إطاره التناقضات والزاعات وتضارب المصالح .

ولهذا فإن صفة "العابرة للقوميات" أو "العابرة للحدود" القومية هي الأكثر دقة في تشخيص هذا النوع من الاحتكارات المملقة ، لأنها تعبر عن حقيقة أن هذه الاحتكارات قد تتخطى الحدود القومية ، ولكنها احتفظت في الوقت نفسه ، بطابعها القومي ، تملكا وأهدافا وتوجهات .

وبالاستناد إلى هذا التشخيص تتكامل المعالم الحقيقية "للشركات العابرة للقوميات" فيظهر التناقض بينها والتناقض بين أهدافها ، كنتيجة حتمية لتضارب المصالح الاقتصادية والسياسية للقوى الإمبريالية التي تعود إليها ملكية هذه الشركات ، ومن هنا أيضا تصبح هذه الشركات عاملا من عوامل التوتر الدولي ، وليس عاملا من عوامل السلم العالمي .

ومن هذا المطلق أيضا يتضح دور الشركات العابرة للقارات في تكتيف استغلال موارد البلدان المتخلفة وإدماة تبعيتها للقوى الإمبريالية . ويقدر ما يتعلق الأمر بنشاطات الشركات العابرة للقارات ، أو شركات الزيت العالمية ، كما يسميها الكاتب ، في الأقطار العربية ، فإن هذه الشركات ، بالإضافة لا استنزافها للثروات والموارد الطبيعية للوطن العربي ، كان لها الدور الأول في خلق إسرائيل وضرب حركة التحرر العربية ، وتفتيت الصف العربي ، وتشجيع تكامل الدول العربية ، اقتصاديا ، وكل واحدة على حدة تكاملا غير متكافئ مع دول الغرب الرأسمالي ، بدلا من تكاملها تكاملا متكافئا مع بعضها البعض .

ومن الجدير بالذكر في هذا الصدد ، أن منظمة الأمم المتحدة قد نشرت تقريرا عام ١٩٧٣ بعنوان "الشركات متعددة الجنسية والتنمية العالمية"<sup>(١)</sup> كان أهم الاستنتاجات التي خلص إليها ما يلي :

- (١) استحالة الانسجام بين استراتيجية الشركات العابرة للقوميات واستراتيجية التنمية في أي بلد من البلدان المتخلفة .
- (٢) استحالة قيام مساومة متكافئة بين الطرفين .
- (٣) أن الشركات تفرض شروطا مجحفة على دول العالم الثالث مقابل استثمار رؤوس أموالها في هذه الدول ، الأمر الذي يقضي على أية إمكانيات للتنمية الذاتية في البلدان المتخلفة .
- (٤) يشكل نقل التكنولوجيا إلى بلدان العالم الثالث بواسطة الشركات العابرة للقوميات أداة استغلال وتحكم نتيجة لما تحصل عليه هذه الشركات من أثمان باهظة مقابل ما تقدم من تكنولوجيا غير ملائمة ، ومعرفة تكنولوجية وهمية في غالب الأحيان ، الأمر الذي يؤدي أيضا إلى قتل روح الإبداع والتجديد لدى البلدان المتخلفة .

- (٥) تكاد تنحصر استثمارات الشركات العابرة للقوميات في البلدان المتخلفة في مشروعات خدمية غير إنتاجية المفروض أن لا تكون لها الأولوية ، في خطط التنمية مثل المشروعات السياحية والمصرفية والتجارية .
- (٦) تلجأ الشركات ، لتعظيم أرباحها ، إلى أساليب غير مشروعة مثل رشوة كبار الموظفين وإفساد المسؤولين في البلدان المتخلفة .
- (٧) تعمل الشركات بكل الطرق لتوجيه سياسة البلد المتخلف بما يخدم مصالحها وبغض النظر عن مصالح البلد المعني .

إن تعاطف دور الشركات العابرة للقوميات واتساع نفوذها قد أثار جدلا واسعا في الولايات المتحدة وأوروبا على السواء . ولكن الولايات المتحدة ، بحكم الطبيعة القارية لاقتصادها ، أقل تأثراً بالشركات الأجنبية ، من البلدان الأوروبية . أما في البلدان الأوروبية ، فقد أثار تغلغل الشركات الأميركية العابرة للقوميات في اقتصادياتها فزعاً لا زال يتفاعل حتى هذه اللحظة . وبالنسبة فإن جان جاك سيرفان شرايبر لم يكن أول المنتقدين للشركات العابرة للقوميات ، كما يقول الكاتب (ص ٢٠) ، وإنما كان واحداً من الذين تنبهوا متأخرين ، نسبياً ، لخطر هذه الشركات . ويكفي أن نشير في هذا المجال إلى أن مازكري كتب منذ عام ١٩٠٢ يقول (٦) :

”لقد غزت أميركا أوروبا ، لا بالرجال المسلحين وإنما بالسلع المصنعة ، وكان قادتها (في هذا الغزو) قباطنة الصناعة ، ورجال المال المهرة ، الذين أحدثت غزواتهم أثراً عميقاً في حياة الجماهير من مدريد إلى سان بطرسبورغ“ .

ومعها يكن من أمر فإن الصرخات التي انطلقت في أوروبا الغربية وكندا وإستراليا محذرة من خطر الشركات الأميركية العابرة للقوميات ، أولى أن تجدها صدى في بلدان العالم الثالث ، ومنها الأقطار العربية ، التي لا يتوفر لديها من المنعة والمناعة شيء مما يتوفر للبلدان الصناعية المتقدمة .

تبقى بعد ذلك بعض الملاحظات حول أسلوب الكاتب ومنهجيته في البحث ، لا بد من الإشارة إليها ولو بإيجاز :

١ - يخرج القارئ لهذا الكتيب مجموعة من الأفكار الضبابية المشوشة ، مصدرها ، أصلاً التناقض في مواقف الكاتب وأحكامه ، فهو لا يكاد يدلي برأي حتى يعود بعد صفحات قليلة لنقضه من أساسه . . . هكذا مرة واحدة وبدون مقدمات أو تبرير منطقي ، فهو يقول في الصفحة ١٧ :

”إن سلوك المستثمرين يركز أساساً على أن لهم حق الامتداد القضائي لدولتهم الأم ، وانهم بذلك يصبحون فوق القانون سواء كانوا في الدول النامية أو الدول الصناعية“ ، ثم لا يلبث في الصفحة (٤٥) أن يقول : ”تعتبر الشركة العالمية خاضعة للقانون ، ولذا فإن لها التزامات وحقوقاً“ .

ويقول الكاتب (ص ٥٣)

” . . . وهكذا فإن الشركات العالمية تعتبر عاملاً هاماً في تطوير الاقتصاد وبناء الأمة“ ولكنه يقول في الصفحة نفسها أيضاً” . . . فنقل ملكية حقول كاملة من الاقتصاد المحلي إلى الشركات الأجنبية ينسف اقتصاد الدول المضيفة وسيادتها .

ويقول في (ص ٥٢)

”على الرغم من أن عدد الشركات العالمية كبير ، إلا أن القليل منها مسؤول عن النشاطات الاقتصادية والسياسية“ .

ثم يعود في الصفحة التي تليها مباشرة ، للقول

” . . . وحيثما وجدت (الشركات العالمية) فإنها تلعب دوراً هاماً في النظام السياسي الدولي وراء ستار نشاطاتها الاقتصادية“ .



٢ - يستخدم الكاتب في بحثه جملا وفقرات لا تربطها بما يسبقها أو بما يتبعها أي رابط ، فلا يستطيع القارئ إلا أن يقف عندها متسائلا عن مكانها في السياق وعن أهلية الكاتب وجدته ومصادقته ككاتب وباحث . وإليك بعض الأمثلة على ذلك .

"لقد كانت الشركة العالمية الأمريكية أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية قبل فشل جهود الرئيس ثيودور روزفلت للإبقاء على سياسة الأبواب المفتوحة لجميع اسيا إبان الحرب الروسية اليابانية . فمثلا كان لأمريكا استثمارات في الخارج تساوي ١٢٪ حتى أن الاستثمار الأمريكي البسيط في منشوريا سنة ١٨٩٧ كان له أثر كبير على قرارات السياسة الخارجية بسبب أهمية تلك الاستثمارات لتلك المنطقة ، وكذلك لموقعها الاستراتيجي بين اليابان وروسيا والصين" (ص ٢٦)

١٢٪ من ماذا ؟ وهل لم تعد "الشركة العالمية الأمريكية ، أهم مؤسسة اقتصادية في الشؤون الدولية بعد فشل روزفلت ؟ وهل المهم بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية هو أهمية تلك الاستثمارات للمنطقة أم لأمريكا ؟ هذه بعض التساؤلات التي تثيرها هذه الفقرة العجيبة .

ويطلق الكاتب أيضا أحكاما أكثر عجبا من مثل :  
وتشبه الشركات العالمية اليوم الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر " (ص ٤١) أو " ليس هناك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية (ص ٤٨) ، دون أن يكلف نفسه عناء تفسير هذه الأحكام ولو بوضع كلمات عربية بسيطة وواضحة ، خصوصا أنه ليس من السير على أحد ، ولا أخاله يسيرا على الكاتب نفسه ، أن يوافق على أنه "ليس هنالك علاقة بين سيادة الدولة وقوتها الاقتصادية" .

٣ - مع أن جزءا كبيرا من الكتيب يتكون من ترجمات لنصوص انكليزية ، فإن الكاتب لم يكن موفقا في الترجمة لا من حيث الدقة في نقل المصطلحات إلى العربية ، ولا من حيث الوضوح في التعبير عن الأفكار الرئيسة للنصوص المترجمة . فهو يقول في الصفحة (١٩) : " . . . ويتبع ذلك ازدياد رقابته على المصادر الأولية " والقصود هو ازدياد سيطرتها " ولكنه ترجم كلمة Control ترجمة قاموسية فجاءت " رقابة " .

وبالمثل يقول الكاتب (ص ٢٢) : " يبحث الاقتصاد في توزيع المصادر النادرة " ، والمقصود طبعاً هو "توزيع الموارد النادرة" .

أما بالنسبة لنقل الأفكار ، فهذا مثال على ذلك ، أضعه بين يدي القارئ ليصدر حكم فيه . يقول الكاتب (ص ٤٥) :

"فكما أن للشركات أثراً اقتصاديا ، فإن عملياتها يجب أن ينظر إليها في إطار اجتماعي وثقافي وسياسي . ولخاطر على سيادة الدولة أدى بشكل ملح إلى ضرورة عمل قوانين في الدولة الأم والدولة المضيفة . فمثلا علق مترادف في ١٩٧٤ على ذلك بقوله : "لا نريد أوروبا تهيمن عليها شركات عظيمة لا دول لها ، فإنكم لم تخلقوا أوروبا الاجتماعية ، أوروبا الناس ، هذا ستكون مهمتي" .

٤ - يتكون الكتيب من حوالي ١٤٠ فقرة ، استخدم الكاتب في كتابته ١٩٢ اقتباسا ، أي بمعدل يزيد عن اقتباس واحد لكل فقرة من هذه الفقرات . ولا يستطيع القارئ إزاء هذه الحقيقة إلا أن يتساءل : وهل بقي للكاتب بعد هذا ، دور يتخطى عملية تجميع بعض ما قيل في الشركات العابرة للقوميات ودفعه إلى المطبعة دون تمحيص أو تنسيق أو تعليق ؟ ! ولعل هذا هو ما يفسر التناقض المتكرر على صفحات الكتيب كما يفسر ذوبان شخصية الكاتب وموقفه في شخصيات ومواقف الكتاب الغربيين الذين اقتبس عنهم .

وبعد فقد يسأل متسائل : ولماذا كل هذا العناء إذن في مراجعة كتيب هذه هي موصافاته ؟ وأقول الحق إنني ترددت كثيرا قبل الإقدام على هذه المراجعة الموجهة . ولكنني وجدت أن واجبي إزاء الجامعة ، التي دعمت هذا

البحث ، وإزاء طلبة الجامعة الذين سيقراؤن هذا البحث ، يدعوني لأن أفعل ما فعلت ، وأقول ما قلت والله ، كما يقولون ، من وراء القصد .

## الهوامش

- ١ - جون م . كيتز ، النظرية العامة في الاقتصاد ، ترجمة بلال دغسا ، دار الحياة ، بيروت ١٩٦٢ ، ص ٤٢٢ .
- ٢ - المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٨٠ ، ص ٣٣٧/٣١٨ .
- ٣ - Sub committee on Multinational Corporations of the Committee on foreign Relations (U . S . senate) , Multinational Oil Corporations and U . S . Foreign Policy (Washington , D . C . , 1975) .
- ٤ - انظر . Tugendhat , C . , The Multinationals , Eyre and Spottiswood , London 1971 .
- ٥ - Multinational Corporations and World Development , United Nations , New York 1973 .
- ٦ - Makenize , F . A . , The American Invades , London 1902 , عن سمير كرم ، الشركات متعددة الجنسية ، معهد الإنماء العربي ، بيروت ، ١٩٨١ ص ١٧ .

مراجعة : اسماعيل عبد الرحمن  
كلية الاقتصاد و الادارة - الجامعة الاردنية

**N. Choucri, Asians In The Arab World: Labor Migration  
And Public Policy, Cairo University / Mass. Institute Of  
Technology 1983**

ن . شكري ، الآسيويون في العالم العربي : هجرة العمالة والسياسة العامة ، جامعة  
القاهرة ومعهد ماساشوستس للتكنولوجيا ، ١٩٨٣ ، ٢٥٠ صفحة .

هذا الكتاب ضمن مجموعة من المؤلفات تتناول ظاهرة هجرة العمالة العربية قامت بوضعها المؤلفة ، هذا  
جانب عديد من الأبحاث المنشورة لها في مجال الهجرة خاصة العربية . وهذا الكتاب مع مجموعة أخرى طبع تحت  
إشراف معهد ماساشوستس وجامعة القاهرة .

كما قدم هذا الكتاب في صورة بحث إلى مؤتمر هجرة العمالة الآسيوية إلى الشرق الأوسط في هنولولو هاواي في سبتمبر ١٩٨٣ .

وتتناول الدراسة هذا الموضوع في ٢٥ صفحة من القطع الكبير غير المقدمة والحواشي والموضوعات المطروحة هي :-  
- تاريخ الحراك السكاني وملاح سياسة عملية الهجرة .  
- الآسيويون في العالم العربي .  
- إجراءات الهجرة للآسيويين .  
- ظهور سياسة تنوع الجنسيات الوافدة إلى البلاد المستقبلية .  
- الوعي بالمستولية السياسية .  
- نظرة إلى المستقبل .

والكتاب يوضح أن سنة ١٩٧٣ حلت معها تغيرات كبيرة في سوق العمل وانتقال العمالة بين الدول العربية خاصة تجاه الدول العربية النفطية وبخاصة الخليج نتيجة لارتفاع الأسعار وزيادة عوائد النفط وتبني خطط تنمية طموحة . غير أن العمالة العربية لم تستطع إشباع الطلب المتزايد على العمالة في المنطقة العربية هذا بالإضافة إلى ظهور عمالة منافسة للعمالة العربية متمثلة في العمالة الآسيوية والتي ينخفض أجرها عن سواها كما أنها لا تتطلب بحق المواطنة . وقد بدأ تدفق الآسيويين إلى المنطقة بشكل لافت للنظر ابتداء من سنة ١٩٧٥ وعلى ذلك فإن وجود العمالة الآسيوية يجب أن يوضع ضمن عملية الهجرة الواسعة في الشرق الأوسط . وقد مرت الهجرة أو تدفق العمالة ، إلى الدول البترولية بخمسة أطوار أو أشكال .

**الطور الأول :** عملية الهجرة بين أقاليم المنطقة والتي انتهت بأحداث سنة ١٩٧٣ والأنماط التقليدية للهجرة معظمها من المصريين في شكل مدرسين بجانب عدد من المهارات العالية المختلفة ، وقد كانت عملية الهجرة تسيطر عليها الحكومات المرسلة .

**الطور الثاني :** ويتم بالاستثمارات الكبيرة وزيادة الطلب على العمالة نتيجة لزيادة أسعار البترول بعد سنة ١٩٧٣ . وقد تجاوب عرض العمل مع الزيادة في طلب العمالة .

**الطور الثالث :** في هجرة الشرق الأوسط ظهر أثناء نهاية السبعينيات إذ بدأت دول الخليج في جلب العمالة من جنوب شرق آسيا . وقد زاد عدد الهنود والباكستانيين وقد شكل هؤلاء نحو ١٨٪ من إجمالي العمالة المهاجرة سنة ١٩٧٥ .

وهناك عاملان يرجع إليهما زيادة عدد هؤلاء الآسيويين في سوق العمل العربية :

**الأول :** حجم الطلب على العمال المهاجرين أكبر من قدرة العرب على عرض العمل .

**الثاني :** أن عمال جنوب شرق آسيا يقبلون أجوراً ووظائف لا يقبلها العرب .

ولاشك أن ازدياد عددهم أدى الى التأثير على مكانة المصدرين التقليديين للعمالة كالمصريين . فقد زاد عدد الباكستانيين العاملين بالشرق الأوسط من ٢٠٠ ألف سنة ١٩٧٥ الى ٥٠٠ ألف في سنة ١٩٧٧ ثم وصل سنة ١٩٧٩ إلى ١٫٢٥ مليون بينما عدد المصريين زاد من ٤٠٠ ألف في سنة ١٩٧٥ الى ١٫٣٦٥ ألف في سنة ١٩٧٨ .

**الطور الرابع :** ظهر مع بداية الثمانينات متخذاً اتجاهين جديدين :

**الأول :** ازدياد تشابك وضع العمالة الآسيوية إذ ظهر عمال من كوريا وتايوان والفلبين بأعداد كبيرة في دول الخليج وغيرها .

الثاني : بدأ أن الحكومات المرسله والمستقبله أخذت على عاتقها القيام بدور فعال في إدارة عمليات الهجرة.

وهكذا أصبح المهاجرون يشكلون نحو ٤٠٪ إلى ٤٦٪ من إجمالي السكان في البلاد المستقبلية ومن ثم لم تستطع الحكومات أن تمنع نفسها من التدخل. فقد أصبح استيراد العمالة ووضع الوافدين غير مريح ومن ثم أجبرت الوافدين على العودة بعد انتهاء تعاقداتهم، كما زادت من صرامة قوانين التأشيرات والإقامة وحقوق المواطنة، ووضعت قيوداً على قطاع الأعمال لإحكام عمليات التشغيل لديها.

كما ظهرت مشروعات العمل الكورية كبديل جذاب للتوسع في مجتمعات الوافدين.

أما الطور الخامس : فقد ظهر نتيجة لتضافر ثلاثة عوامل:

الأول : التغير القطاعي في اقتصاديات الدول المستوردة للعمالة واحتياجها لنوعية مختلفة من العمالة.

الثاني : قرب نهاية الفائض المالي لبعض هؤلاء المستوردين.

الثالث : المعارضة السياسية لاستمرار نمو أعداد المهاجرين في البلاد المضيفة وربما يكون عدد المهاجرين قد وصل إلى قمته في الشرق الأوسط.

وهكذا فإنه يتوقع في الطور الخامس أن تتناقص أعداد المهاجرين.

وعلى ذلك فإن استمرار ظاهرة الهجرة قد اقترن بمنافسة بين الدول المصدرة وذلك بسبب التحويلات التي تحصل عليها من عمالتها المصدرة.

وقد شكلت التحويلات لهذه الدول مصدراً هاماً للعملة الأجنبية وبدأت تظهر واضحة في موازين مدفوعاتها. ففي سنة ١٩٨٠، ١٩٨١ بلغت نسبة التحويلات لدى باكستان ٨٥٪، ٧٣٪ على التوالي من إجمالي الناتج المحلي.

أما بالنسبة لبنجلاديش فتبلغ ٢٦٪، ٣٦٪ على التوالي. وتبلغ لدى تايلاند ١٠٪، ١٣٪. بينما تبلغ لدى الفلبين ٧٪، ١٠٪. أما في الهند فقد بلغت النسبة ١٠٪ في سنة ١٩٧٩. كما وصلت أعداد المهاجرين الآسيويين في الدول المستوردة نحو ثلث العمالة الوافدة إلى هذه المنطقة. ولاشك أن هذه الأرقام توضح أهمية هذه التحويلات لهذه الدول.

#### إجراءات الهجرة للآسيويين:

لعبت إجراءات الهجرة دوراً هاماً في تثبيت أقدم المهاجرين الآسيويين واستمرارهم في المنطقة. كما مثلت عملية إدخال عمال جنوب شرق آسيا إلى الخليج تحولاً جوهرياً لكل من وسائل الهجرة والتداخل المتوقع بين الحكومات المرسله والأقطار المستقبله. فعمال جنوب شرق آسيا يستخدمون منشآت خاصة وأحياناً بواسطة منشآت تدار من جانب الحكومة. وعلى الرغم من أن الإجراءات تختلف بصفة عامة من دولة لأخرى فإن الفلبين تنظم عملية الهجرة أكثر. وكذلك كوريا الجنوبية - أكثر من الدول الأخرى المرسله. ففي سنة ١٩٧٤ أنشأت الفلبين مكتب التشغيل فيما وراء البحار ليكون بمثابة مكتب حكومي ومكتب خدمات تشغيل ليشرف على الوكالات الخاصة. هذا بجانب العديد من الوكالات غير الشرعية والتي تعمل بدون ترخيص.

أما التجربة الكورية فقد حققت نجاحاً خاصاً في هذا الشأن في الاستحواذ على نسبة من العمالة المهاجرة إلى المنطقة من خلال شركات التشييد لكوريا الجنوبية.

فمن خلال أسلوب معسكرات العمل والتي تنتهي بانتهاء العمل استطاعت أن تحل كثيراً من المشكلات التي تعاني منها نتيجة لوجود العمالة الوافدة في المنطقة. ويلاحظ أن عملية الهجرة تشرف عليها وكالة حكومية (وكالة التنمية والتعاون فيما وراء البحار الكورية).

أما بالنسبة لحكومة تايلاند فقد قامت بإنشاء وكالات حكومية وكذلك الإشراف على وكالات التشغيل الخاصة من خلال شركات تايلاندية والتي تحصل على عقود في الخارج وتصدر العمالة مباشرة. وقد حددت الحكومة الأهداف التالية :-

- ١ - وضع سياسات حكومية جديدة لتسهيل هجرة العمال وزيادة مزاياها لكل الأطراف.
- ٢ - تعميم إجراءات التطبيق على العاملين بالخارج.
- ٣ - يجب مراعاة ظروف العمل وثقافة البلد الموظفة.

وبالإضافة إلى ذلك تعمل الحكومة على مد خدمات التحويل للعمال فيها وراء البحار من خلال البنوك التايلاندية.

هذا وقد انتشرت في هذه الدول الآسيوية وكالات خاصة للتشغيل تتولى تأجير العمالة. مثلاً بلغ عدد الوكالات في باكستان نحو ٤٠٠، ٣٠٠ في الهند، وأكثر من ٢٠٠ في بنجلاديش، وحتى سنة ١٩٧٦ لم تكن الحكومات تتدخل. إلا أنه بعد ذلك اختلف الوضع.

نظرة إلى المستقبل :

هناك خمسة اتجاهات تشكل طريق الهجرة الحالية في الشرق الأوسط وهي تسير في اتجاه مضاد للهجرة التي تمت في أوائل السبعينات.

الأول : التحركات الإقليمية للعمالة مستمرة ولكن بمعدل أبطأ، إذ أن مشروعات الهياكل الأساسية في البلاد المصدرة للبترول قد قاربت على الاكتمال كما أن برامج الاستثمارات قد تأثرت بانخفاض أسعار البترول.

الثاني : أن نمو عملية الهجرة قد أصبح أكثر تنظيماً في كل من البلاد المرسلة والمستقبلة، كما أن الزيادة في الهجرة في المراحل الأولى أدت بالدول المصدرة إلى أن تسيطر على تحويلات عمالها المتزايدة رغبة من الدول المصدرة بأن تقدم حزمة عمل جذابة تؤدي إلى مزيد من الرقابة على الهجرة.

الثالث : أن أوضاع الهجرة الوطنية أصبحت أكثر تنوعاً. فقد لعب الاقتصاد والسياسة دوراً في زيادة تدفق عمال جنوب شرق آسيا إلى المنطقة. وقد ساعدت قوى السوق بالإضافة إلى الاهتمام بقضايا الأمن في تشكيل أفضليات الدول المستوردة والتدخل بتخصيص جنسيات معينة لوظائف معينة.

الرابع : أصبح الطلب على العمالة أكثر تعقيداً، فالاندفاع في استيراد عدد كبير من العمالة، بغض النظر عن المهارة، قد أدى إلى زيادة أهمية سياسة الاستيراد بالاختيار. كما أن التحولات في اقتصاديات الاقطار المستوردة يولد طلباً على خيط جديد من المهارات. والاستجابة لهذا الطلب سوف تؤثر على وضع قوة العمل في الاقطار المرسلة.

الخامس : الحاجة لسياسة عملية بين مستوردي ومصدري العمل تعوض النقص في أسعار البترول.

ومستقبل الآسيويين في الشرق الأوسط سيتأثر بالظروف الاقتصادية والتي تتضمن التغيرات في أحوال قوة العمل في المنطقة وغط الاستثمار في المستقبل ومدى ضغط العوامل السياسية. وفي الحاضر يلاحظ اتجاه نحو تفضيل العمال العرب وكذلك هناك ضغوط لإنقاص غير العرب وغير المسلمين. ومثل هذه الملاحظات متوقعة فقط ولا يوجد دليل يؤيدها.

مراجعة: فتحي خليفة علي

كلية التجارة - جامعة اسيوط

علي نصار، الإمكانيات العربية، إعادة نظر وتقويم في ضوء تنمية بديلة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، طبعة أولى، ١٩٨٢، ١٣٥ صفحة.

الكتاب دعوة لحوار حضاري يلتقي في إطاره الجميع . رجال حكومة واقتصاديون وعلماء ومفكرون ومثقفون عرب بل وكل الجهود المعالية والفلاحية . كذلك فهو نذير خاص للحكومات المشرقة على عملية التنمية للحد من هدر الإمكانيات خاصة وأن هذا المهدد يمس مستقبل الأمة الذي تتوقف عليه آمالنا وآمال الأجيال القادمة في التحرر والتقدم وبناء حضارة مغايرة وأصلية . فالنصف الأخير من القرن العشرين طرح بدوره مجموعة من البدائل التنموية وجدت نماذجها من اليابان شرقاً إلى بعض دول أمريكا اللاتينية غرباً مروراً بالصين والهند وكوريا وسيرالانكا . والتي كانت البديل الواعي لذاته في إطار التبعية الحضارية للغرب الصناعي .

هذه البدائل من الممكن وصفها بالتورية من وجهة نظري - فالثورة بالأساس تطوير للموجود والمحلي والبيئي والتراثي باتجاه خصوصية حضارية تجسد الأصالة وتنحى بعيداً عن التبعية للغرب ونمط حياته وطريقة مواجهته لمشكلاته خاصة وأن المشكلات البيئية والتنموية في الغرب لا تواجهها بلدان العالم النامي . أضف إلى ذلك . صعوبة اختيارها كبديل . فمن بين ٢٠٠ ألف نموذج كيميائي لمكافحة الحشرات والآفات الزراعية في الولايات المتحدة أمكن للصين والاعتماد على مهارات بسيطة انتاج ١٠٠ نوع يحقق الهدف المطلوب ويمنع التلوث البيئي .

إن الحوار الحضاري الذي يرتبه المؤلف يكتسب أهميته من التحديات التكنولوجية والعملية ومايسمى بالامبريالية الثقافية في نهاية هذه القرن والنتمثلة من خلال الثورة في مجال الاعلام والمعلوماتية على صعيد الحاسبات الالكترونية التي تتحكم بوسائل النقل ويكمية الرقود فيها وكذلك الابحاث في مجال الطاقة النووية والشمسية والحرارية . وفي التطبيقات الالكترونية الحديثة وفي مجال علم البيولوجيا وهي ثورة جديدة تتمثل في استخراج الطاقة البيولوجية وانتاج المخصبات البيولوجية والحصول على مصادر جديدة للغذاء وصناعات بيولوجية تمتد ثورتها إلى مجال الهندسة البيولوجية .

الكتاب يقول بصريح العبارة اصحوا يا عرب فبدلاً من هدر الامكانية عليكم بتوحيد الامكانية والكاتب يقول ليس المطلوب هو توحيد الامكانية «بل التفاف العرب حول مشروع حضاري يكون المدخل للوحدة ولتعظيم الامكانية» ص ١٠٢ .

الكتاب مقسم الى اربعة فصول وبمجموعة من الملاحق البائية حول الطاقة وتوزيعاتها .

- الفصل الاول : الموارد والامكانيات - الصورة الحالية للفكر والحقائق .

- الفصل الثاني - إعادة النظر في الموارد الطبيعية .

- الفصل الثالث - إعادة النظر في الموارد البشرية .

- الفصل الرابع : خاتمة أم بداية .

في الفصل الاول يرى الدكتور نصار أن وجهة النظر السائدة حول مستقبل البشرية والتي ترى المشكلة من خلال زيادة مستقبلية في عدد السكان وفي نقص الموارد البيئية . هي وجهة نظر مردودة على أصحابها . فاستناداً إلى دراسات تنموية عديدة ولها صفة العالمية - باريلوتشي ، مويرا ، فيزاروفيتش ، بستل ، ليونتييف - تبين أن المشكلة لا تكمن في زيادة السكان بل في نوعية التنمية من حيث هي نوعية حياة جديدة للانسان . فكل سبيل المثال لا يوجد في الوطن العربي زيادة سكانية فوق الطاقة تهدد موارده وإمكانياته . بل يمكن القول أن المشكلة تكمن في التوزيع الديمغرافي

للسكان بالنسبة لانحواء الوطن وهذا من وجهة نظري يطرح قضية استراتيجية يجب معالجتها عاجلاً وبمزيد من الجدية وهي علاقة القلب بأطراف الوطن التي تفتقر إلى السكان والتي تصبح هدفاً لمطامع استعمارية مجاورة.

أما مايتعلق بالموارد فهذه مشكلة باتت في غاية الخطورة. فالكاتب يرى وأن العديد من الموارد قد بدد بالفعل وبعض الأنظمة البيئية في سبيله إلى الانهيار ص ٢٢. وأن هناك العديد من الظواهر شديدة الخطورة في مجال الثروات الناتجة عن التصنيع والزراعة الحديثة. لكن المشكلة من وجهة نظر الدكتور نصار تكمن في التوجهات الحكومية في مجال التنمية فهي تشكل تهديداً مباشراً للبيئة فهي تجسد تبعية مسافة لنمط الحياة الغربية وتوجهاتها التنموية والكاتب يأتي بمثال مأخوذ من دراسة ليونتييف. إذ يتراوح تقدير الواردات للوطن العربي من السيارات الخاصة وسيارات النقل لسنة ٢٠٠٠ بين ما قيمته ٢٣٩ مليار دولار كامتداد للخخطط العربية وما قيمته ١٨٦ مليار دولار.

الفصل الثاني المتعلق بإعادة النظر في الموارد الطبيعية يرى الدكتور نصار أن المطلوب هو إعادة تقويم شامل لعلاقة الوطن العربي بالغرب. فالتضحية بالمواد الأولية الخام - الصادرات - في سبيل الحصول على عملة أجنبية لإنشاء صناعات وصفت بأنها متطورة سرعان ما يخلق مشكلة جديدة فأمام تضروب القومية من الصادرات تستجد هذه البلدان نفسها مضطرة لاستيراد المواد الغذائية والتكنولوجيا بنفس العملة الأجنبية، هذا من جهة أما من جهة أخرى فالخخطط الزراعية المكثفة، والتي هي تقليد لنموذج غربي أمريكي بالتحديد، نجد أن الطاقة المستخدمة في الإنتاج أكبر بكثير من عوائد الطاقة وحتى في مجال إنتاج الغذاء فواحد غرام من بروتين الدواجن يتطلب ٥ هـ من البروتين النباتي عبر الصورة الغربية في الإنتاج وما يصبح في مجال الزراعة يصبح في مجال الصناعة فقد حدث ارتفاع كبير في استخدام الطاقة للحصول على المعادن المهددة هي الأخرى بالتضروب. بينما نجد أن بلداناً أخرى كالمند مثلاً استطاعت أن تحقق مزيداً من الانجازات الزراعية بتكلفة بسيطة.

أن خطط التنمية العربية تتعلقها بالنموذج الغربي تقوم الأولوية التي ذهبت نفسها من أجلها والتي كان من المفروض أن تبدأ بحلها كمشكلة الغذاء والمياه والسكان وخلق المزيد من فرص العمل كذلك فقد أصبح من الضروري كما يرى الدكتور نصار ضمان تخزين مؤكد من الموارد الطبيعية على مدى طويل جداً ونصف قرن مثلاً لكل من يريد أن يضع قدمه على مسار مستقر من التنمية. وذلك شيء يمكن ضمانه في إطار عربي. وهذه هي النقطة الأولى. علماً بأن مسؤولية هدر الطاقة تقع بالأخص على عاتق الدولة المتقدمة.

في الفصل الثالث المتعلق بتنمية الموارد التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي يرى الدكتور نصار أن هناك مجموعة من العوائق التي تحول دون تنظيم الطاقة البشرية في الوطن العربي وعلى رأسها: قنسي الأمية، عدم العدالة، القهر في العلاقات الدولية داخل البلدان النامية، غياب التكامل بين العلم والتكنولوجيا، غياب الديمقراطية وخنق الحريات، التوزيع التمسحي للخرجين، وكذلك التساهل في تأهيل الخريجين، وغلبة الفكر الرجعي المحافظ في الوقت الذي تستند فيه حاجة البلد النامي إلى رؤية الفكر المرتبط بالنتج التقدي.

ولعل أهم هذه العوامل هو غياب التنظيم الاجتماعي والموارد البشرية غير المنظمة معها بلغت درجة تقدمها بشكل فردي تبقى مجرد إمكانية غير مستغلة وليس إلا عن طريق التنظيم الاجتماعي يتم تحويل رصيد الموارد البشرية إلى مكونات رفاهية. ويمكن أن يؤدي التنظيم الاجتماعي الكفء إلى حلول الموارد البشرية على الاستثمار الرأسمالي لدرجة كبيرة خصوصاً في مهام تنمية معينة وثيقة الصلة بتنمية الموارد البشرية. مثل القضاء على الأمية والأمراض المستوطنة ص ٦٥. والدكتور نصار يأتي بعدة أمثلة. فقد ثبت من خلال الدراسة أن الصومال وهي البلد الفقير في أقطار الوطن العربي من أكثر الأقطار انجازاً في تنمية الموارد البشرية.

وتأتي أهمية المشاركة الجماهيرية في التنمية من وجهة نظر الدكتور نصار في كون هذه الجماهير هي حاملة التراث الثقافي الحضاري. ومشاركتها هي الضمان للتعبير عن التمايز الحضاري والمثال هذه المرة يأتي من الصين. فعندما كان على الصين أن تتوجه لتعديل هيكلها لاشباع الحاجات الأساسية احتاجت إلى المشاركة الواسعة لكي تسترجع الامتداد التاريخي لحضارة نقل الغرب للتطور منها ما لا يقل عن ٢٠ ابتكاراً واختراعاً أساسياً. وكان من الواضح من خلال

المشاركة أن الصيغة الأولى للحلول كانت تأتي من الفلاحين الصينيين . وفي سيرلانكا اعتمدت حركة الساروفاديا التي تكونت ١٩٥٨م والتي تنتشر الآن في حوالي ٢٣٠٠ قرية وتشمل ملايين السكان على التراث الديني والشعبي - البوذية وحركة غاندي - وتبعية الجماهير للمشاركة والعطاء والحفاظ على البيئة . في اليابان كانت الحكومة هي التي تبنت فكرة تطوير الصناعات الريفية وتصنيع الريف عن طريق الوحدات الصناعية الصغيرة ومتوسطة الحجم لأن هذه تلعب دوراً أساسياً في الحد من هجرة العمالة وفي زيادة الدخل القومي للأسرة الريفية . فلقد استوعب النشاط غير الزراعي في الريف نصف العمالة الريفية في تاوان وحقق أكثر من ثلث الدخل العائلي الريفي في سيراليون . وساهم بنسبة ٤٦٪ من دخل الصناعات التحويلية في أفغانستان ولذلك فإن الكاتب يرى «أن تجارب العديد من البلدان في العالم النامي تعطي القياسات البديلة والتي يمكن أن تساعد في استشراف الصورة المستقبلية التي يلعب فيها تطوير المحليات والصناعات الريفية دوراً متزايداً» ص ٧٩ .

في الفصل الرابع، خاتمة أم بداية ، يتساءل الدكتور نصار: هل نستطيع استشراف مستقبل آخر ونحن على ماتحن فيه من عدم الثقة بالنفس . وهل نستطيع الحد من هدر الامكانيات على صعيد المواطن والوطن وكذلك الحد من الركض وراء حضارة غربية تثن بكل سلبياتها في محاولة لايجاد البديل التنموي وفالممكن في ظل الثورة التكنولوجية والعلمية القادمة يفوق كثيراً المسموح به ص ٩٩ . إن التعلق بالغرب هو انتحار وإفلاس وتبعية . إننا بتعلقنا بالغرب نصبح من وجهة نظري كسيزيف ذلك البطل الاسطوري الذي لمتته الآلهة ووضعت على ظهره صخرة كبيرة ففي كل مرة يريد دفعها إلى القمة تتدحرج إلى القاع من جديد .

تأتي أهمية الكتاب في كونه دعوة إلى كل من يحم الأمر كما يقول الكاتب ليدلي بدلوه في محاولة للوصول إلى مشروع فكري حضاري من شأنه على الأقل أن يعيد الاعتبار لأمة أكرهت على التبعية وزينت لها باسم العصرية والاوربية والأمركة . كذلك فالكتاب يعيد طرح قضية التراث والمعاصرة . فالتراث هو المدخل الطبيعي لقضية التنمية والتقدم خاصة وأن المعاصرة لم تعد تعني أوروبا كما حاول أن يطرحها الفكر العربي من عصر النهضة إلى الآن مثلاً باتجاهاته القومية والليبرالية والماركسية . فثمة خيارات أخرى يسترشد بها أولو الألباب .

المطلوب من وجهة نظري مدخل فكري واسع في محاولة للبحث عن دور القيم التقليدية في مواجهة الامبريالية الثقافية في الداخل والخارج وعن دورها في إذكاء عملية التنمية خاصة وأن التنمية عملية تتركز داخل الانسان وداخل المجتمع على أساس من الاعتماد على النفس وبما يتلاءم مع البيئة فهذا من شأنه أن يعيد النظر في إمكانياتنا العربية في ضوء تنمية بديلة وشكراً .

**مراجعة : تركي علي الربيعو**

كاتب في بعض الدوريات - دمشق

**محمد حسن غامري : المناهج الأنثروبولوجية، المركز العربي للنشر والتوزيع - ، القاهرة، ١٩٨٢، ١٧٦ صفحة .**

تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية بوجه عام من أهم الدراسات الاجتماعية والإنسانية كما تعتبر الدراسات الأنثروبولوجية المنهجية من أهم وأدق الدراسات الأنثروبولوجية إلا أنه من الثابت للأسف أن المكتبة العربية تعاني نقصاً ملحوظاً في مثل هذه الدراسات ولهذا فلقد جاء هذا الكتاب مستحوذاً على قدر كبير من الأهمية الأكاديمية ومعادفاً إلى الإسهام مباشرة لإثراء المكتبة العربية في مجال الدراسات الأنثروبولوجية عامة والدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية خاصة . فلقد حرص المؤلف على أن يعرض لنا مناهج وأدوات بحث أنثروبولوجية مستحدثة . ولقد جاء



هذا الكتاب مشتمل على ١٧٦ صفحة من الحجم العادي ويحتوي على مقدمة تاريخية لتطور الفكر الأنثروبولوجي بالإضافة إلى خمسة فصول.

وفي المقدمة التمهيدية والتي اشتملت على تسع صفحات حاول المؤلف تتبع الفكر الأنثروبولوجي من جذوره وأرجعه فيها يعتقد إلى عهد وحضارة الإغريق والذين دارت إسهاماتهم النظرية في هذا المجال حول عدد من القضايا كان من أهمها أن الكون هو نسق منظم يتكون من أجزاء مرتبة حسب التدرج الوظيفي لهذه الأجزاء وتسيطر عليها قوانين توفر للنسق أهمية من حيث الشكل. كما أنه كانت هناك عدة قضايا فرعية أخرى شغلت بال الإغريق.

ولقد حرص فلاسفة اليونان على مناقشة ووصف أخلاق وعادات الآخرين في ضوء ما يتصفون هم به من خصائص أخلاقية واجتماعية، كما أن أفلاطون وأرسطو قد حرصا على مناقشة علاقة الفرد بالدولة، كما أن لافلاسفة اليونان بصفة عامة كانوا قد اهتموا بالإضافة إلى هذه القضايا الميتافيزيقية بعدد من القضايا الواقعية مثل التشريع السياسي وقوانين الجزاء والعقاب وما إلى ذلك. وفي عصر النهضة الأوروبية انتقلت دراسات الإنسان إلى مرحلة جديدة وذلك بفضل انتعاش حركة الاستكشافات الجغرافية إلى خارج أوروبا. كما أسهم الرحالة والجغرافيون العرب بوصف كثير من الشعوب والمجتمعات التي زاروها ولقد أثرت كل هذه التطورات على أحد مفكرى فرنسا (مونتسكيو) في مؤلفه روح القوانين والذي احتوى على الكثير من الأفكار الاجتماعية والاقتصادية الانسانية. كما أسهم الفلاسفة الأخلاقيون الاسكتلنديون مثل دافيد هيوم وآدم سميث في تحقيق دراسات تهم رجال الأنثروبولوجيا. وفي القرن التاسع عشر ظهرت البدايات التاريخية لنشأة الفكر الأنثروبولوجي الحديث، والذي استكمل مقوماته بفضل قيام بعثة جامعة كمبرج بدراسة مناطق مضايق توريس في المحيط الهادي بين عامي ١٨٩٨ - ١٨٩٩م.

### الفصل الأول : المنهج في الفكر الأنثروبولوجي:

ولقد وقع هذا الفصل في سبع عشرة صفحة ولقد أشار الباحث فيه الى أن تعدد إطارات البحث المنهجية الأنثروبولوجية لايعكس تعدد المناهج البحثية في الأنثروبولوجيا بقدر ما يعكس المراحل المختلفة التي مر بها هذا العلم. ولقد استعرض المؤلف في هذا الفصل وجهات نظر كل من أوجست كومت ودوركم وراي كليف براون فيما يتعلق بالإطار المنهجي المقترح لدراسة المجتمع. كما أوضح المؤلف موقف الأنثروبولوجيا من التاريخ وكيفية تتبع الماضي وموقف كل من التاريخ والأنثروبولوجيا من هذه القضية المنهجية الهامة. ولقد استعرض المؤلف تعريفات كل من مارك بلوخ وكونجود وذلك بالإضافة إلى عرض رأى العلامة نادل فيما يتعلق بالعلاقة بين التاريخ والأنثروبولوجيا، كما عرض في هذا الصدد أيضا رأى العلامة راد كليف براون وخاصة فيما يتعلق بالفروق بين التاريخ والأنثروبولوجيا. ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لموقف الأنثروبولوجيا من المنهج الطبيعي، وفيه عرض لوجهة نظر ونادل الذي يرى أن المنهج الطبيعي هو المنهج الذي يتلاءم مع الأنثروبولوجيا، وذلك بالرغم من أن الأنثروبولوجيا الاجتماعية لايمكن أن تكون دراسة أو علما تجريبييا.

ويشارك «راد كليف براون» زميله «نادل» في هذا الرأي حيث يرى أن الملاحظة تعتبر من أهم قواعد المنهج الأنثروبولوجي العلمي. كما عرض المؤلف بعد ذلك لموقف الأنثروبولوجيا من الانسانيات حيث أن براون يؤكد علمية الأنثروبولوجيا وأنها فرع من العلوم العلمية في حين يرى «إيفانز برينشارد» أنها تعتبر جزءاً فقط من العلوم الإنسانية. أما العلامة «كروبر» فيرى أنه يصعب تصنيف الأنثروبولوجيا كفرع من فروع الفنون. وأما العلامة «روث بنديكت» فترى انتهاء الأنثروبولوجيا إلى فروع الإنسانية. وأما العلامة «كارل بوبر» فهو يرفض انتهاء الأنثروبولوجيا إلى مجموعة العلوم العلمية وذلك لأسباب كثيرة مثل إمكانية التعميم في العلوم الطبيعية وعدم إمكانية تحقيق ذلك في علم الأنثروبولوجيا، كما أن الظروف والأحداث الاجتماعية تتصف بالجلّة وذلك على عكس الظروف الطبيعية، كما أن تعقد الحياة الاجتماعية وعدم إمكانية عزلها أو تبسيطها يزيد من عدم إمكانية جعل الأنثروبولوجيا ضمن العلوم العلمية.

### الفصل الثاني : قضايا المنهج العلمي في الدراسات الأنثروبولوجية:

وقع هذا الفصل في ثلاث وأربعين صفحة ولقد حرص المؤلف فيه على دراسة أفكار الاتجاه الذي يرى إخضاع الأنثروبولوجيا للمنهج الطبيعي . فلقد أدى استخدام المنهج العلمي في الدراسات الأنثروبولوجية إلى ظهور بعض القضايا المنهجية والتي من أبرزها محاولة استخدام المصطلح الضبط والتجريب في الدراسات الأنثروبولوجية . ولقد انقسم العلماء في ذلك بين مؤيد ومعارض، ويرى «أوسكار لويس» أن استخدام مثل هذه المصطلحات لا يتنافى مع الاتجاه الذي يؤيد أن تكون الأنثروبولوجيا علماً من بين العلوم العلمية حيث أن الاختلاف بينها لا يتعدى أكثر من تقسيم عمل . ولقد عرض المؤلف بعد ذلك الاتجاهات التطورية التي ظهرت في مجال تطبيق واستخدام التكميم في مجال الأنثروبولوجيا، ولقد ناقش المؤلف بعد ذلك نقطتين هامتين متصلتين اتصالاً وثيقاً بمشكلة الضبط والتجريب في الدراسات الأنثروبولوجية . وكانت النقطة الأولى هي عوامل الضبط في الدراسات الأنثروبولوجية الميدانية، بينما كانت النقطة الثانية منحصرة في مناقشة المنهج المقارن ومشكلة التجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية، ثم استعرض المؤلف بعد ذلك منهج إعادة الدراسة . وبالنسبة للنقطة الأولى فقد تعرض المؤلف لعدد من الموضوعات الهامة المتصلة اتصالاً وثيقاً بهذه النقطة مثل حياد الشخصية لدى الباحث، فريق البحث الاجتماعي، أدوات البحث ومشكلة الضبط .

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي المنهج المقارن ومشكلة التجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية، فلقد أوضح الفصل أن هذا المنهج يعتبر من أقرب المناهج للتجريب في الأنثروبولوجيا الثقافية حيث يرجع استخدامه إلى العالم الأنثروبولوجي الأمريكي فرانز بواس والذي اعتبر أن منهجه التاريخي الذي استخدمه في دراسته هو منهج مقارن في صورة متقدمة . ولقد ألمح المؤلف إلى استخدامات هذا المنهج لدى كل من راد كليف براون وأوسكار لويس وأروين والذي عنوان مقاله باسم: «المنهج الأنثروبولوجي المقارن» بينما عنوان أوسكار لويس مقاله باسم «المنهج المقارن في الأنثروبولوجيا الاجتماعية» . كما عرض المؤلف المواقف وإسهامات كل من «سنجر» و«فريد إيجان» و«ميردوك» وهو ينتج في معالجة المنهج المقارن في العمل الأنثروبولوجي . ويرى أوسكار لويس أن الباحث الأنثروبولوجي عند إجرائه المقارنة فإنه لا يهتم بالكلم الذي يشمل البحث، فقد أجريت كثير من البحوث الميدانية على عدد من المجتمعات تختلف من حيث الحجم وأشارت نتائجها إلى أن حجم المجتمع لا يؤثر في عملية استخدام المقارنة .

وفي نهاية هذا الفصل عرض المؤلف لمنهج إعادة الدراسة الذي يقوم على أساس المماثلة بين العلوم الطبيعية في دراسة الظاهرة الطبيعية والعلوم الأنثروبولوجية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، ولذلك فإن المنهج العلمي في العلوم الطبيعية يقابله المنهج المقارن في الأنثروبولوجيا . ولقد ساد الاعتقاد وفقاً لهذا المنهج أنه يجب ألا تؤخذ النتائج المتعلقة بأي دراسة بشكل مطلق إلا بعد أن يقوم باحثون آخرون بدراسة وملاحظات مجتمع البحث مرة أخرى، وبشرط أن تكون هذه الدراسة الأخيرة مستقلة تماماً عن الدراسة الأولى . ولقد ميز «أوسكار لويس» بين أربعة أنواع من الدراسات الميدانية وذلك تطبيقاً لاستخدام هذا المنهج الجديد .

### الفصل الثالث : منهج الفهم الذاتي في الدراسات الأنثروبولوجية:

ولقد اشتمل هذا الفصل على عدد ثلاثين صفحة وأوضح المؤلف فيه أنه يسيطر على دراسة العلوم الاجتماعية منظوران، الوضعية في علم الاجتماع من ناحية، والاتجاه الكيفي في الدراسات الأنثروبولوجية من ناحية أخرى، ويطلق على هذا الاتجاه اصطلاحين أحدهما يمثل الاستخدام السوسولوجي وهم الفهم والثاني يمثل الاستخدام في الفكر الأنثروبولوجي وهو الفهم الذاتي . ولهذا فلقد عرض المؤلف في هذا الفصل لأربع نقاط أساسية متصلة اتصالاً وثيقاً بموضوع هذا الفصل، وكانت هذه النقاط هي، منهج الفهم عند السوسولوجيين، منهج الفهم الذاتي عند الأنثروبولوجيين، مفهوم البناء المعرفي، منهج الفهم الذاتي والتعبير عن مكونات النسق المعرفي . ولعل ما يهمني من بين هذه النقاط الأساسية هي تلك النقطة المتعلقة بمنهج الفهم الذاتي عند الأنثروبولوجيين وذلك لاتصالها بالدراسات المنهجية في علم الأنثروبولوجيا عامة والأنثروبولوجيا الاجتماعية خاصة، ونظراً لارتباطها الوثيق بالعمل الميداني القائم

في نطاق الأنثروبولوجيا الاجتماعية. ومن الملاحظ أن هذا المنهج الذاتي إنما يعتمد أصلاً على حرص الباحثين على فهم المعاني التي يغطي عليها السلوك الإنساني. كما أن المنهج الذاتي يحاول التخلص من النظرة الرواقية في معالجة الظواهر الاجتماعية على أنها أشياء خارجة عن ذات الفرد. ولقد أوضح المؤلف في هذا الصدد أن هذا المنهج المستحدث في نظام المناهج الأنثروبولوجية إنما يعتبر انفتاحاً نظرياً جديداً يركز على اكتشاف الطريقة التي ينظم بها الأفراد ثقافتهم وطريقتهم في استخدام هذه الثقافة وتقبلهم لها وانطباع ذلك على تصرفاتهم وأنماط سلوكهم العامة والخاصة. ويسمى هذا المنهج الذاتي أحياناً بالمدخل المعرفي ويهدف إلى فهم تصورات الفرد عن العالم وكيف تتكون وتنظم هذه التصورات وكيف يمكن أن تستخدم هذه التصورات. ويفترض المدخل المعرفي أن كل الأفراد الذين يعيشون داخل ثقافة واحدة ولهم نسق معرفي واحد عام يتشكل بفعل هذه الثقافة ويعمل على تنظيم الأشياء المادية للظاهرة والأحداث وأشكال السلوك والمشاعر الذاتية الفردية والجماعية. وعلى هذا فإن منهج الفهم الذاتي هو طريقة منهجية تكشف عن المعنى الذي يحتويه الفعل داخل الموقف وهذا المنهج يتفق بذلك وطبيعة منهج الفهم عند علماء الاجتماع. ولقد اختتم المؤلف هذا الفصل بالإشارة إلى أن منهج الفهم الذاتي إنما يعتبر في حقيقة الأمر من أنسب الوسائل المنهجية المستخدمة في دراسات وبحوث الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية على وجه الخصوص، وذلك نظراً لتلائمه مع طبيعة وتنوع مجالات البحث لهذين الفرعين من فروع - الأنثروبولوجيا. كما أشار المؤلف بعد ذلك في نهاية هذا الفصل إلى أن أنسب أداة لتطبيق واستخدام هذا المنهج المستحدث هو أداة الملاحظة عامة والملاحظة بالمشاهدة على وجه التحديد.

#### الفصل الرابع : طريقة الملاحظة بالمشاهدة :

ولقد احتوى هذا الفصل على ست وعشرين صفحة. ولقد اختار المؤلف أداة الملاحظة المشاركة من بين بقية أدوات البحث الأنثروبولوجي الكثيرة وذلك لأنها الأداة اللازمة والمناسبة لتطبيق منهج الفهم الذاتي، ولأنها الأداة الأكثر استخداماً في مجالات البحوث المتعلقة بالأنثروبولوجيا الاجتماعية. ولقد أورد المؤلف في بداية هذا الفصل مقدمة قصيرة عن الملاحظة المشاركة وعن مدى أهميتها وضرورتها في العمل الميداني الأنثروبولوجي، كما أشار المؤلف إلى أنواع هذه الملاحظة وأبعادها المختلفة مع ذكر المزايا المنهجية والعيوب التي تتعلق بهذه الأداة على وجه الخصوص.

ونظراً لأهمية الملاحظة المشاركة في مجال الدراسات الأنثروبولوجية الاجتماعية والثقافية، فلقد عرض المؤلف في هذا الفصل لنقطتين أساسيتين تتصلان تماماً بموضوع الملاحظة المشاركة، وهاتان النقطتان هما الملاحظة المشاركة في مرحلة ما قبل العمل الميداني، الملاحظة المشاركة في الميدان.

وبالنسبة للنقطة الأولى وهي إجراءات الملاحظة المشاركة في مرحلة ما قبل العمل الميداني، فلقد عرض المؤلف لعدد من النقاط الفرعية الهامة وهي :

- أ - الملاحظة المشاركة وتصميم البحث.
- ب - اختيار موقع البحث.
- ج - الاعتبارات الأخلاقية في إجراء الملاحظة المشاركة.

وأما بالنسبة للنقطة الثانية الأساسية وهي استخدام الملاحظة المشاركة في الميدان فلقد عرض المؤلف بالدراسة للنقاط الفرعية التالية :

- أ - القواعد المختلفة التي يجب أن يتبناها الباحث لكي تساعده على تحقيق غرضه من استخدام الملاحظة المشاركة مثل ألا يحاول الباحث أن يقوم تسلسل المراكز الرسمية وغير الرسمية في ميدان البحث، أن يدرك الباحث الأشخاص الخاضعين للملاحظة بوجود فروق بينهم وبينه... الخ.
- ب - طريقة تسجيل الملاحظات الميدانية حيث يعتمد التحليل المنهجي للملاحظة المشاركة على التسجيل الكامل والدقة والملاحظات التفصيلية ولذلك يجب تسجيل ملاحظات الميدان بعد كل فترة من فترات إجراء الملاحظة أو بعد إتمام كل اتصال يحدث مع الأشخاص الخاضعين للملاحظة.

كما قدم المؤلف بعد ذلك مجموعة من المقترحات التي تساعد على عملية استعادة الحوار والتفاصيل الأخرى أثناء وقوع أو إجراء الملاحظة المشاركة.

هذا ولقد أشار المؤلف إلى أن بعض الباحثين يفضلون استخدام أجهزة التسجيل في رصد ملاحظاتهم، وإن كان لا يجب استخدام مثل هذه الأجهزة وخاصة في المراحل الأولى من إجراء البحث. ولهذا فقد أورد المؤلف في هذا الفصل نموذجاً يساعد الباحثين الذين يستخدمون أداء الملاحظة المشاركة لتحقيق هذه الملاحظة بشكل دقيق وعلمي، ويشتمل هذا النموذج على بعض الجوانب التي يجب أن يشتمل عليها أي شكل من أشكال النماذج وذلك بقصد تحقيق الوضوح واسترجاع المعلومات التي وقعت أو نتجت أمام الباحث من جراء استخدام الملاحظة المشاركة. كما عرض المؤلف بعد ذلك لطبيعة ونوعية أسلوب تحليل المعلومات الميدانية والتي توفرت للباحث بواسطة استخدامه لأداة الملاحظة المشاركة، حيث أن لكل باحث طريقته وأسلوبه الخاص في تحليل مثل هذه المعلومات الميدانية.

ولقد حرص المؤلف في هذا الموقف أيضاً على تقديم بعض الإرشادات التي يمكن أن يستخدمها الباحث لكي تساعد في عملية تحليل المعلومات الميدانية التي توفرت له من خلال الملاحظة المشاركة وخاصة من حيث صياغة الفروض والقضايا وما إلى ذلك، كما تشتمل عليها هذه المعلومات مع محاولة إثبات ما يؤيد هذه القضايا والفروض.

#### الفصل الخامس : منهج دراسة الحالة وتاريخ الحياة:

ولقد احتوى هذا الفصل على أربع وأربعين صفحة، ولقد أورد المؤلف في هذا الفصل مقدمة تضمنت الإشارة لأهمية وماهية منهج دراسة الحالة مع إبراز أهم الحالات التي يمكن للباحثين في مجالات الأنثروبولوجيا الاجتماعية استخدام منهج دراسة الحالة فيها. هذا ولقد عرض المؤلف بعد ذلك لعدد من النقاط الأساسية المتصلة اتصالاً وثيقاً بتطبيق منهج دراسة الحالة. ولعل من أهم هذه النقاط التي عرضها المؤلف في هذا المجال:

- أ - الأسرة ومنهج دراسة الحالة.
- ب - منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد.
- ج - منهج دراسة الحالة والمجتمعات المحلية.
- د - طريقة دراسة تاريخ الحياة.
- هـ - نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة.

وبالنسبة للنقطة الأولى : الأسرة ومنهج دراسة الحالة، فلقد أشار المؤلف إلى أن الأنثروبولوجيين قد اهتموا أصلاً باستخدام منهج دراسة الحالة في دراسة الأسرة، ولقد جاءت تطبيقاتهم لمنهج دراسة الحالة مختلفة عن استخدام علماء الاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية لنفس هذا المنهج، حيث تركزت دراسات كل منهم حول مشكلة خاصة ثابتة لم تتغير. ومن هنا استخدم كل من علماء الأنثروبولوجيا والاجتماع والنفس والخدمة الاجتماعية منهج دراسة الحالة من منظور مختلف وخاص به وبمجالات تخصصه العلمي.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المنهجية التي يجب على الباحث اتباعها مثل اختياره للنماذج الأسرية التي يطبق عليها منهج دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الثانية وهي منهج دراسة الحالة وتفهم العلاقة بين الثقافة والفرد، فلقد أشار المؤلف إلى أن العلاقة بين الثقافة والفرد هي قضية منهجية هامة لدى علماء الأنثروبولوجيا وأهم يرون أن الأسرة تعتبر أفضل مجال للتعرف على الثقافة وذلك لأنها الإطار الذي يجمع بين الثقافة والفرد، كما أنها تكشف عن طبيعة العلاقة بينهما، وأنه يمكن تشبيه هذه العلاقة بممثل واحد يقع عند أحد طرفي الثقافة وعند الطرف الآخر يقع الفرد، وعندما يدرس الباحث الأنثروبولوجي الثقافة من خلال دراسة الأسرة، فإنه يستطيع بذلك أن يدرك معنى النظم بالنسبة للأفراد وأن يتعمق في معرفة الشكل والبناء المتعلق بهذا التنظيم الأسري. ولهذا فلقد حرص علماء الأنثروبولوجيا على إجراء مثل هذه الدراسات المتعلقة بحياة الأسر لتفهم حياة الأفراد.

وبالنسبة للنقطة الثالثة : منهج دراسة الحالة والمجتمعات المحلية، فلقد أوضح المؤلف مفهوم المجتمع المحلي ومدى أهميته وضرورة استخدام علماء الأنثروبولوجيا لمنهج دراسة الحالة لدراسة هذا المجتمع المحلي، وذلك بغرض جمع البيانات بطريقة منظمة وكافية ولإعطاء صورة واضحة عن الحياة داخل هذا المجتمع.

ولقد عرض المؤلف بعد ذلك للخطوات المتتالية واللازمة لإجراء دراسة المجتمع المحلي عن طريق استخدام دراسة الحالة.

وبالنسبة للنقطة الرابعة : طريقة دراسة تاريخ الحياة : فلقد أوضح المؤلف أن هذه الأداة المنهجية تستخدم عندما يريد شخص إعطاء صورة كاملة ومفصلة عن خبراته في الحياة تتطوى على أحاسيسه ومشاعره وعواطفه وملاحظاته الهامة ويعنى إجراء تحليل عام لذاته. ولقد أشار المؤلف إلى أنه يمكن أن يدون الشخص ذاته ملاحظاته بنفسه أو يقوم بذلك الباحث من أجل التعرف على الجوانب البيولوجية والنفسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتعلقة بالفرد، ولتكوين صورة متكاملة عن الحالة بكافة أبعادها.

وفي النقطة الخامسة : نموذج تطبيقي لاستخدام طريقة تاريخ الحياة، فلقد أورد الباحث نموذجاً كيفية تطبيق طريقة تاريخ الحياة، وهي دراسة أنثروبولوجية عن جماعة النبوذيين في الهند، وهذه الدراسة أجراها «جس فريمان». وهذه الدراسة الميدانية هي عبارة عن سيرة ذاتية لشخصية هندية تدعى «مولى» والتي تمثل طائفة هندية منبوذة وهي طائفة البايورى تعيش في ولاية أوريسا الهندية. وقد كشف «مولى» من خلال سرد تاريخ حياته عن طبيعة قاع الحياة في المجتمع الهندي وشكل الحياة التي نعيشها هذه الطائفة الهندية المنبوذة التي يتسمى إليها.

هذا ولقد استعان الباحث في دراسة تاريخ حياة شخصية «مولى» بالإطار المنهجي الذي استخدمه «دافيد ماندلباوم» في دراسة السير الذاتية. ولقد عرض المؤلف لهذه الدراسة الذاتية من خلال الجوانب والأبعاد التالية المتعلقة بحياة مولى وطائفته وهي :

- أ - البعد البيولوجي.
- ب - البعد الثقافي.
- ج - البعد الاجتماعي.
- د - البعد السيكولوجي.

كما عرض هذا الفصل بعد ذلك لمختلف التحولات الرئيسية في تاريخ حياة شخصية مولى وذلك من خلال تطبيق طريقة دراسة سير الحياة. ولقد كشف تاريخ حياة شخصية مولى عن أربعة تحولات رئيسية حدثت في حياة مولى أضادت كثيراً من جوانب حياة هذا الشخص من ناحية وحياة طائفته من ناحية أخرى. كما عرض المؤلف بعد ذلك لطبيعة عمليات التكيف في تاريخ حياة مولى وللمختلف النتائج النهائية والعامة التي أسفرت عنها هذه الدراسة الذاتية.

وفي نهاية هذا الكتاب عرض المؤلف لمجموعة المراجع العربية والأجنبية والتي استعان بها والتي بلغت ستة وعشرين مرجعاً.

وما لاشك فيه أن هذا الكتاب يكتسب أهمية كبيرة وذلك بالنظر إلى تعمقه بالدراسة في المناهج وأدوات البحث المستحدثة في نطاق الأنثروبولوجيا الاجتماعية، وذلك بالإضافة إلى مناقشته للقضايا والجوانب المنهجية الجدلية المتصلة بهذه المناهج والأدوات البحثية المستحدثة.

كما أن المؤلف ناقش كل هذه الموضوعات المنهجية التي عرضها بطريقة واضحة سلسلة عما يشير إلى تفهمه العميق لكل ما عرضه في كتابه القيم، ولأشك أن وضوح المعنى والسلاسة والدقة والأصالة والجلدة التي يتميز بها هذا الكتاب سواء من حيث العرض أو من حيث المناقشة تجعله ويلاشك إسهاماً علمياً وإيجابياً ورائداً في مجال الدراسات الأنثروبولوجية العربية المعاصرة. كما أن هذا الكتاب يعتبر صيداً طيباً يجب أن يستكمل في أجزاء أخرى وأن يناقش بقية المناهج أو الأطر المنهجية في الأنثروبولوجيا الاجتماعية على وجه الخصوص.

قد استطاع أن يحقق جملة أهدافه التي سعى إليها وبخاصة من حيث عرض بعض المناهج ~~البيولوجية المستخلصة~~ من ناحية وإثارة بعض القضايا المنهجية الشكلية والتي كثر حولها الجدل من ناحية أخرى. كما أن المؤلف كان قد حرص على تقديم دراسة تطبيقية لأحد المناهج الأنثروبولوجية التي أشار إليها وذلك لضمان زيادة التوضيح والفهم لما احتواه هذا الكتاب. كل هذا يجعل هذا الكتاب مصيداً طيباً وجيداً يجب أن يضاف إلى رصيد المكتبة العربية في مجال الأنثروبولوجيا عامة والأنثروبولوجيا الاجتماعية خاصة.

مراجعة: زكريا محمد فودة

قسم الاجتماع-جامعة الأزهر للبنات

**Eva Etzioni Halevy & Amitai Etzioni, SOCIAL CHANGE, Sources, Patterns, and Consequences, Basic Books, Inc. Publishers, New York, 2nd Edition.**

إتزيوني، أميتاي، وإيفا، التغير الاجتماعي : مصادره، نماذجه، نتائجه، ترجمة محمد أحمد حنونة، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٨٤، جزآن، الأول ٤٥٠ص، والثاني ٤٤٥ ص .

يعد كتاب "التغير الاجتماعي : مصادره، نماذجه، نتائجه" مصدراً أساسياً للمهتمين بعلم الاجتماع، ولقد قام محمد أحمد حنونة بترجمته من الإنكليزية إلى العربية، وراجعته عبدالكريم ناصيف، ونشرته وزارة الثقافة والإرشاد القومي في دمشق، في عدد منشوراتها لعام ١٩٨٤، ويقع في جزأين ضخمين، يتألف الأول من ٤٥٠ صفحة، ويتألف الثاني من ٤٤٥ صفحة.

والكتاب مجموعة من الأبحاث، لعدد كبير من المؤلفين، جمعها وصنفها كل من أميتاي إتزيوني، وإيفا إتزيوني، ومن المؤلفين الذين اختيرت بعض أبحاثهم في الكتاب : هيربرت سبنسر، وأوغست كونت، وإزوالد شينجلر، وفيلفرود باريتو، وكارل ماركس، وفريدريك أنجلز، وماكس وير، وفرديناند تونيز، وتالكوت بارسونز، وفرانسيسكا كانسيان، ورالف داريندورف، ولويس آ. كوسر، وجولييان هـ. ستوارد، وغيرهم.

وفي الصفحة الرابعة من الكتاب، وهي صفحة العنوان الأصلي، وضع المترجم توثيقاً للكتاب يتضمن عنوانه، واسم مصنفته، ودار نشره.

ومن الموصف بعد ذلك أن المترجم لم يشر إلى تاريخ الطبعة المعتمدة في الترجمة، وهي الطبعة الثانية، ولم يعرف بالمصنفين، ويبدو أنها شقيقتان، كما يبدو أن إيفا متزوجة من السيد هالفي، لإلصاقها لقبه بلقبها.

ويلاحظ أن المصنفين لا يختاران للباحث الواحد غير فصل واحد، فكل فصل لباحث، مما يدل على سعة اطلاعهما، ووفرة مصادرهما، وهو ما جعل الكتاب أكثر شمولاً لعدد كبير من المؤلفين والباحثين في علم الاجتماع، إذ أن عدد المشاركين في الكتاب يكاد يبلغ عدد فصول الكتاب الخمسين.

ولقد كانت المختارات شاملة ومتناسكة ومتنوعة، وصرحت المصنفتان في مقدمة الكتاب بطريقة اختيارها الأبحاث، فقالتا: "لقد حاولنا اختيار الكتابات الموجزة بذاتها، أو تلك التي يمكن أن نقبس منها، دون أن تصيب مبهمه أو مشوشة، ويمكن أن تكون في الوقت ذاته مفتاحاً لبحث مواضيع أخرى، خارجة عن نطاقها" (ج ١ ص ٥).

والكتاب يضم، بجزأيه اللتين، سبعة أقسام تحتوي لحسين فصلاً، والأقسام السبعة هي :

١ - مصادر التغير ونماذج: النظريات الكلاسيكية.

٢ - مصادر التغير ونماذج: النظريات الحديثة.

٣ - مجالات التغير: المجتمع الحديث.

٤ - التحديث.

٥ - مستويات التغير.

٦ - عمليات التغير.

٧ - المبادرة الإنسانية في التغير الاجتماعي.

وتقدم المصنفتان لكل قسم مقدمة كان قصدهما منها، كما صرحتا في مقدمة الكتاب، "أن تثير اهتمام دارس المادة، وأن تبين له بعض الخيوط التي تربط الأبحاث المختارة، كما وتبين له الخطوط الرئيسية للبحث والمناقشة في المواضيع التي تم بحثها" (ج ١ ص ٦).

وأقسام الكتاب تتابع في تسلسل منطقي، يقوم على أساس من النمو الداخلي، والاتصال التاريخي، والانتقال من رصد الظاهرة إلى تفسيرها إلى تقديم الحل لها، وإذا كانت معظم فصول الكتاب الخمسين تقدم أبحاثاً نظرية، فإن بعضها يقدم أبحاثاً تطبيقية، ومن الأبحاث النظرية المتميزة: "تقدم الحضارة عبر الحالات الثلاث" لمؤلفه أوغست كونت (ج ١ ص ٣١) و"دور النخبة" لمؤلفه: فيلبريد وباريتو" (ج ١ ص ٥٥) و"المجتمع الفوضوي" لمؤلفه: فيليب م. هاوسر" (ج ٢ ص ٢٧١)، ومن الأبحاث التطبيقية المتميزة: "المشكلة الزوجية الأمريكية في إطار التغير الاجتماعي"، لمؤلفه: "أرنولد روز" (ج ٢ ص ٢١٥).

ويتضمن القسم الأول أبرز النظريات الكلاسيكية لرؤاد علم الاجتماع الذين اهتموا بالمتى العام للمجتمع وتاريخه ومعناه، والذين سعى إلى شرح التطور الماضي للمجتمع. وقد اختيرت في هذا القسم تسعة أبحاث توزعت على تسعة فصول هي :

١ - نمو المجتمعات: هربرت سبنسر.

٢ - تقدم الحضارة عبر الحالات الثلاث: أوغست كونت.

٣ - دورة حياة الثقافات: أرنولد شينجلر.

٤ - دور النخبة: فيلبريد وباريتو.

٥ - موجز في المادية التاريخية: كارل ماركس.

٦ - صراع الطبقات: كارل ماركس وفريدريك انجلز.

٧ - دور الأفكار في التاريخ: ماكس وير.

٨ - إضفاء صبغة النظام على ذوي الحالة القديمة: ماكس وير.

٩ - من الجماعة إلى المجتمع: فردناند تونيز.

إن التطور الاجتماعي عند هربرت سبنسر وأوغست كونت يسير وفق خط مستقيم، فالمجتمع عند الأول ينمو

نموا عضويا يتزايد فيه التعقيد وهو يتعامل بظهور نظام صناعي يحمي حقوق الفرد ويلغي الحروب ويزيل الحدود ويقوم مجتمعاً عالمياً. أما الثاني فيرى أن المجتمع يتطور بالمرور في ثلاث حالات : حالة لاهوتية وحالة ميتافيزيقية وحالة وظيفية.

وعقباً هذه النظرة المتفائلة قدم اشينجلر نظرة أخرى متشائمة ترى أن تاريخ البشر سلسلة من الرقي والانحدار لا نهاية لها، ولا تنتهي إلى شيء، شأنها شأن الكائن الحي، تبدأ بالولادة فالطفولة فالنضج ثم الشيخوخة والموت، ولا تحقق الحضارات شيئاً من التطور إذ تنتهي كل حضارة إلى الدرجة التي بدأت بها.

أما فيلنر وباريتو فيرى أن التغير السياسي لا يخدم الجماهير في شيء إذ تبقى بعيدة عن المشاركة الفعالة في حكمومتها، والتغير الذي يحدث ليس إلا استبدال نخبة غثارة بنخبة أخرى.

وتبدلي المصنفتان رأيهما في النظريات الكلاسيكية فتقولان : "إن للنظريات الكلاسيكية سحراً كبيراً، ذلك أن مجالها واسع، وادعاءها بإمكانية التطبيق لا حدود له، كما أن لغتها غير تقنية ومثيرة، لكن بالرغم من ذلك فقد أثر علم الاجتماع الاتباع عن بذل جهود لتعديل تلك النظريات، والسبب في ذلك أن علم الاجتماع كان مضطراً إلى التخلي عن تلك النظريات. ثم تقولان : "وقبل أن يستطيع هذا العلم إحراز أي تقدم، كان على علم الاجتماع أن يتخلل إلى حد كبير عن البحث عن المفاهيم الشاملة وعن الأسباب الأساسية للتغير" (ج ١ ص ١٩).

•

وفي مقدمة القسم الثاني من الكتاب تؤكد المصنفتان أن النظريات الكلاسيكية العظمى "لم تعطنا توجيهاً كافياً للبحث الاجتماعي، ومع هذا لم تحمل نظرية حديثة للتغير الاجتماعي محلها، إذ لا توجد نظرية دقيقة عن التغير الاجتماعي، كما لا توجد نظرية هامة عن تطور المجتمع" (ج ١ ص ١١٩).

وقد خصصت المصنفتان القسم الثاني للنظريات الحديثة للتغير الاجتماعي، ويتضمن هذا القسم أيضاً تسعة فصول، تأخذ أرقاماً متسلسلة ترتبط فيها بالفصول التسعة السابقة، وهي على الشكل التالي :

١٠ - النظريات الوظيفية للتغير : تالكوت بارسونز.

١١ - التحليل الوظيفي للتغير : فرانيسكا كانسيان.

١٢ - نحو نظرية للصراع الاجتماعي : رالف داريندورف.

١٣ - الصراع الاجتماعي ونظرية التغير الاجتماعي : لويس أ. كوسر.

١٤ - مصادر القوة المجتمعية : س. رايت ميلز.

١٥ - النهج التطوري الجديد : جوليان هـ. ستوارد.

١٦ - الانتشارية : أ. ل. كروبر.

١٧ - نحو نظرية التوجيه المجتمعي : أميتاي إيتزبوني.

١٨ - حافظ العمل والإنجاز القومي : ديفيدس. ماكليتلاند.

وفي الفصل السادس عشر يتكلم أ. ل. كروبر على الانتشارية، فيقول : "الانتشارية عملية تكون تدريجية عادة، إنما ليس حتماً دائماً، بها تنتشر عناصر وأنظمة الثقافة، ويمكن بواسطتها للاختراع أو التنظيمات الجديدة المطبقة في مكان ما أن تطبق في مكان مجاور، وفي بعض الحالات ينتقل تطبيقها إلى المناطق التي تجاورها، حتى تنتشر في جميع أنحاء العالم" (ج ١ ص ٢٤١).

ويميز كروبر بين انتشار الثقافة وانتقال التراث، فيقول : "إن التراث يشير إلى انتقال العنصر الثقافي من جيل إلى آخر من نفس الشعب، أما الانتشار فهو انتقال ذلك العنصر من شعب لآخر، لذا يعمل التراث وفق عامل الزمن، بينما يعمل الانتشار وفق عامل المكان، مع ذلك فإن الانتشار في المكان يمكن أن يكون سريعاً أو بطيئاً وبذلك يشتمل أيضاً على عامل الزمن" (ج ١ ص ٢٤١).



ثم يرى أن كلا من التراث والانتشار عاملان محافظان في تاريخ الثقافة إذا ما قورنا بعامل الاختراع المبدع، ويؤكد بعد ذلك أن المادة الثقافية التي لا تنتشر خارج حدود الشعب الذي تأسست فيه لن يكون لها نصيب من البقاء، بل من المحتمل أن تقف بنمو مواد جديدة ضمن هذه الثقافة نفسها.

ثم يتحدث كرورير عن مدرستين للانتشارية : الأولى المدرسة الألمانية التسمية والثانية المدرسة البريطانية. وتذكر المدرسة الأولى "وجود سبغ أو ثعاني ثقافات أصلية، لا تتعلق بمناطق جغرافية أو مناطق ثقافية، بل هي نماذج ثقافية، وكل منها ذو أصل مستقل نشأ في أحد أجزاء العالم ثم انتشر بشكل رئيسي كوحدة واحدة . . . وقد تولدت هذه الكتل بالتعاقب من حيث الزمن، وعلى نحو مطرد من حيث درجة التقدم أو التعتيد، وعبر انتشارها في مختلف أنحاء العالم غدت متواجدة في كل الثقافات بنسب متفاوتة من الاختراق أو النفاذ" (ج ١ ص ٢٤٥).

أما المدرسة الإنكليزية فقد نشأت بعد المدرسة الألمانية، وهي تقول بأصل ثقافي واحد، للثقافات الإنسانية كلها، فمن المسلم به عند أنصار هذه المدرسة أنه حدث في مصر حوالي عام ٣٠٠٠ ق.م "مجموعة غير عادية من الحوادث ولدت ومضت ثقافية أدت إلى تطور في الزراعة وصناعة المعادن والتنظيم السياسي والملكية والكهنوت والتعلق بالحياة بعد الموت والحنيط والكتابة والمؤسسات الثقافية الأخرى، ومن مركز التشوه هذا انتقل المد الثقافي مع شيء من التحسينات وشيء من التشوهات وبصورة كلية أو جزئية إلى ما بين النهرين وعالم البحر الأبيض المتوسط، وإلى الهند وأفانوس، والمكسيك والبيرو، وبشكل جزئي إلى الشعوب النائية التي كانت ستبقى بدائية لولا ذلك، وبقي تاريخ الثقافة هو بصورة رئيسية قصة التعديلات الطفيفة لهذه الثقافة العظيمة الوحيدة، حتى بدأ اليونان بإحلال الحضارة محلها" (ج ١ ص ٢٤٦ - ٢٤٧).

وعلى الرغم من إدراك كرورير نقاط الضعف في آراء هاتين المدرستين، فإنه يلح على تأكيد الجوانب التي يراها إيجابية في المدرستين، وأهمها أنهما "جعلتا من الممكن قيام علاقة محددة بين عدد من عناصر الثقافة المنفصلة أو المعقدة جغرافيا وأدتا إلى نشوء اهتمام جديد بتاريخ الثقافة" (ج ١ ص ٢٤٧).

وللمصنفين رأي في نظرية كرورير في الانتشار وضحتاه في مقدمة القسم، حيث قالتا : "إن معظم علماء الاجتماع يجحدون أنه من الصعب قبول هذا النهج، متذرعين بالقول : صحيح أن أخطارا كثيرة انتشرت من مجتمع لآخر، وخاصة في العصور الحديثة بسبب تحسين المواصلات، ولكن في نفس الوقت يوجد هناك إبداع مواز لهذا الانتشار إذ نرى أن ثقافتين أو عدة ثقافات تكتشف حلولاً متشابهة لنفس المشكلة دون أن يكون بينهما أي ترابط، ودون أن تكون قد انتشرت إحداهما ضمن حدود الأخرى، والشئ الأكثر أهمية هو أنه لا يطبق إلا القليل من الحلول التي تصل إلى المجتمع، وتبينها وعدم تبنيها لا يتوقف على التواصل وحسب، أي على الاستيعاب، والأكثر من هذا هو أن ما يصل من حلول متشابهة تكيفه المجتمعات المختلفة، بشكل مختلف"، (ج ١ ص ٢٤٨).

ولقد شاركت أميتاي أتزوري في المصنف ببحث هام ضمنته الفصل السابع عشر، وعنوانه : "نحو نظرية التوجيه المجتمعي" (ج ١ ص ٢٤٩).

وفي هذا البحث تتناول أتزوري قضية من أهم قضايا علم الاجتماع، وهي إمكانية تسيير أفراد المجتمع للتطور الاجتماعي والتحكم فيه، بدلا من تركه تطورا عشوائيا.

وتبدأ أتزوري البحث بطرح السؤال الآتي : "ماهي الظروف التي تكون فيها العمليات موجبة من قبل المشاركين فيها، مقابل الظروف التي تكون فيها متطورة ذاتيا ؟" (ج ١ ص ٢٤٩). ثم تقرر الحقيقة الآتية : "كلما كانت المقدرة على التوجيه أكثر، كلما كان أفراد المجتمع أكثر حيوية في تكوين تاريخه، وكلما كانت مقدرتهم أقل، كلما كانوا خاضعين لنماذج ليس لهم يد في تكوينها".

وتحاول بعد ذلك كشف العوامل المؤثرة في قدرة المجتمع على التوجيه، فنذكر أولا المعرفة، إذ "تأثر الدرجة التي

يكون فيها العنصر العامل فعالاً بمقدراته على ضبط الحركة وقوته النسبية وقدرته على تكوين إجماع في الرأي، ولكل من هذه العوامل بعد داخلي وبعد خارجي، ألا وهو كمية ما يعرفه عن نفسه وعن الآخرين" (ج ١ ص ٢٤٩).

ثم نتخلص إلى أن "الدراسات السابقة للمجتمع كانت تؤكد بشكل غموضي على حجم سكانه وأرضه ودخله القومي، غير أن الدراسة الحديثة تضيف عدد الشهادات العلمية التي يخرجه المجتمع، وحجم قوته البشرية المحترفة، والأموال الموظفة في ميدان البحث والتطوير، كمؤشرات للتغير المجتمعي الرئيسي." (ج ١ ص ٢٥٦)

وتذكر إيتزوري بعد ذلك عاملاً آخر في توجيه التغير المجتمعي هو النخبة التي تتخذ القرارات، وتشير إلى أن الدراسات الاجتماعية كانت تعني بانغلاق النخبة وانفتاحها والإجراءات التي تتخذها لصنع القرار والطرق المستخدمة للاتصال بين النخبة والوحدات الكاملة، على حين أخذ علم الاجتماع الحديث يميل إلى "تحري الأوضاع الأساسية، مثلاً مستوى الموارد الاقتصادية التي تتحكم بالوحدة، والفرص التعليمية لأفراد النخبة" (ج ١ ص ٢٥٧).

ثم تؤكد "أن الكثير من الدول المتخلفة ليست مكتظة بالسكان أو فقيرة بمواردها الطبيعية، بل فقيرة في مقدراتها على التحكم، وتحتل نخبتها مكاناً رفيعاً في الأهمية" (ج ١ ص ٢٥٨) وتذكر مثلاً لذلك كندا والأرجنتين، فقد كان مستوى التطور الاقتصادي فيها عام ١٩٣٠ متشابهاً في العديد من المؤشرات وغير أن كندا منذ ذلك الحين واصلت التطور، بينما بقيت الأرجنتين متخلفة (ج ١ ص ٢٥٨). وترد ذلك إلى "الفرق بين حكومة كندا وقيادة الأرجنتين، حيث أن الأولى حكومة ديمقراطية متجاوبة مع متطلبات الشعب، والثانية حكومة ديكتاتورية" (ج ١ ص ٢٥٨).

وتذكر إيتزوري بعد ذلك عاملاً ثالثاً للتحكم في تغير المجتمع وهو القوة، ويقصد بها "الموجودات المجتمعية وممتلكات الوحدة المجتمعية" (ج ١ ص ٢٦٠) وتؤكد أن قياس الموجودات التي تمتلكها الوحدة المجتمعية ليس بعد ذاته دلالة على قوتها بل على قوتها الكامنة فقط، فالموجودات يمكن أن تستعمل لتوليد مزيد من الموجودات أو يمكن أن تستهلك أو تخزن... لذلك يمكن من حيث المبدأ للوحدة الضعيفة الموارد أن تمتلك قوة أكثر مما تفعله الوحدة الغنية إذا ما خصصت الوحدة الضعيفة الكثير من موجوداتها إلى قوة إنتاج" (ج ١ ص ٢٦٠ - ٢٦١).

ومن ثم تعني بتعبئة القوة وتوجيهها، فتقول: "من الضروري ألا تدرس فقط القوة الكامنة للعنصر الفاعل في المجتمع، بل يجب أن ندرس أيضاً مقدرته على التعبئة والتي تؤثر على قوته الحقيقية" (ج ١ ص ٢٧٣).



وفي الفصل الثامن عشر، وعنوانه: "حافز العمل والإنجاز القومي"، يعالج ديفيد ماكليتلاند السبل المساعدة على تطوير الإنتاج القومي، فيؤكد أنها قوة الشعب العامل الذي يسعى إلى البناء والإنتاج.

وما يقوله ديفيد في مفتتح الفصل: "ما الذي يدعو إلى نشوء الحضارة؟ ليس بالطبع المصادر الخارجية أي الأسواق أو فترات المعادن أو الطرق التجارية أو المصانع، بل الروح المشاركة التي تستثمر هذه المصادر، الروح الموجودة غالباً بين رجال الأعمال. من هم المسؤولون عن إيقاع النمو الاقتصادي في البلاد الفقيرة في الوقت الحاضر؟ إنهم ليسوا المخططين الاقتصاديين أو السياسيين، بل المثقلين الذين تبث حوافزهم فيما إذا كان ينبغي تحقيق أهداف المخططين أم لا" (ج ١ ص ٢٧٥).

ويتابع ديفيد البحث مستفيداً من نتائج علم النفس التحليلي، والتحليل النفسي، مؤكداً ما سماه حافز الإنتاج، أي هو أهم من العوامل الخارجية "مع أنها أحياناً يمكن أن تلعب دوراً" (ج ١ ص ٢٩٣) والذي يمكن أن يقوى لدى الأمة ويقودها إلى نجاح اقتصادي وتطور تقني، فباستطاعة الناس، كما يقول: "أن يصنعوا مصيرهم، وأن الصعوبات الخارجية والضغط ليست هامة كثيراً في تكوين التاريخ بل المهم هو كيفية استجابة الناس لتلك التحديات، وكيفية استجابتهم تعتمد على مدى قوة اهتمامهم بالإنجاز" (ج ١ ص ٣٠٠).

ويعالج هوراس م. كالين في الفصل الأربعين موضوع "التجديد والابتكار"، فيقول: "يمكن أن يكون

التجديد بطيئاً أو سريعاً، مركباً أو بسيطاً، ولكن تجنبه متعذر، بمعنى أن مرور الزمن نفسه هو تجديد، حيث أن عامل الزمن يؤثر في المؤسسات والمجتمعات بكمية لا تقل عن تأثيره في الأخشاب" (ج٢ ص٣٠٤).

ثم يوضح أن أفضل ظروف التجديد هي شيء من المرونة والاستعداد لدى النموذج القوي للمجتمع نفسه، فهذه كقاعدة تتطور بسهولة أكثر في المجتمعات الجديدة حيث تتكون البدايات الجديدة، كما تتطور أيضاً خلال الأزمات مثل حرب أو كساد صناعي شديد، أو كارثة طبيعية أو ثورة، ففي مثل هذه الأوقات نجد أن اللعب على أرضية من الخوف والشك يولد شعوراً بأهمية المغامرة الاجتماعية، وعندما تتاح الفرصة للتجديدات، ويغدو بالإمكان إبرازها بأهمية المغامرة الاجتماعية، كما يمكن أن يصبح التغيير هو السياسة العامة النموذجية" (ج٢ ص٣٠٥).

ثم يشير إلى ما يثيره التجديد من عداء، لأن "جميع التجديدات تهدف إلى إعادة التعديلات في توزيع وتنظيم القوى الاجتماعية، فإنها بشكل آلي تثير عداء القوى التي أزعجت" (ج٢ ص٣٠٨). وهو لا يريد من المبتكرين أن يكونوا ثواراً، ولكنهم يضغطون إلى اتخاذ مواقع قتالية، ويوضح ذلك، فيقول: "ليس من الضروري أن يكون المبتكرون ثواراً، ولا مزاج الابتكار مزاج ثورة أبداً" (ج٢ ص٣٠٦) ولكن: "بالرغم من ذلك فإن المبتكرين يضغطون لاتخاذ مواقع قتالية، لأن تجديداتهم تدخل تنظيماً اجتماعياً معظم مؤسساته تابع مصالح مقرر، وتدخل كمنافس ومتنافس لهذا التجديد أو ذاك" (ج٢ ص٣٠٧).

وتلخص المصنفان بإيجاز مركز رأي كالفين في التجديد، فتقولان: إن "التجديد وتقبله لا يحدثان كيفما اتفق، بل يعتمدان على إلحاح الحاجات الاجتماعية، وعلى درجة الحلل بالإضافة إلى مرونة المجتمع، ودرجة رسوخ المجتمع، لكن من حيث المبدأ كلما كان المجتمع ديناميكياً، كلما كان أكثر تسامحاً نحو الابتكار والتجديد، وفي حين أن المجتمعات التقليدية تكبت الابتكار وتروضه، بشكل فعال، إلا أن المجتمعات الحديثة تشجعه، ولكن حتى في المجتمع الحديث فإن الابتكار يواجه مقاومة وذلك نتيجة للاستغلال العاطفي للنماذج الجديدة" (ج٢ ص٢٦٤ - ٢٦٥).



كما يبالغ رالف لتون في الفصل الحادي والأربعين موضوع "الاكتشافات"، فيقول: "الاكتشاف والاختراع هما نقطتان البداية البديعية لأية دراسة للنمو الثقافي وللتغير، حيث أنه بهاتين العمليتين فقط يمكن أن تصاف عناصر جديدة، لمجموع محتوى الثقافة." (ج٢ ص٣٠٩) ثم يميز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول: "يمكننا أن نعرف الاكتشاف بأنه أية إضافة للمعرفة، والاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة" (ج٢ ص٣٠٩).

ويعطي لتون بعد ذلك مثالا بسيطاً على مستوى فردي للتمييز بين الاكتشاف والاختراع، فيقول: "عندما يسحب طفل صغير ذيل قطة ويغدش، فإن هذا التابع الخاص للسبب والنتيجة هو اكتشاف بالنسبة للطفل، حيث تصبح الحقيقة الملحوظة لديه والتي تضاف إلى غزونه معرفته هي أن القطة تغدش إذا جرت من ذيلها، وإذا سحب طفل ذيل قطة، عندما يكون شخص آخر ممسكاً بها بحيث يغدش ذلك الطفل، فإن هذا العمل يعتبر نوعاً من الاختراع، حيث استخدمت المعرفة بطريقة جديدة، لتنتج غاية معينة" (ج٢ ص٣٠٩ - ٣١٠).

ثم يؤكد لتون أن اختراعاً معنا لا يمكن أن يتم إلا في سياق ثقافي معين، ويوضح ذلك، فيقول: "لقد عرفنا الاختراع بأنه تطبيق جديد للمعرفة، وهو تعريف يتضمن فوراً أن المعرفة تسبق الاختراع، وكل شيء جديد يجب أن ينمو بشكل مباشر من الأشياء الأخرى التي حدثت سابقاً، وهكذا لا يمكن لمخترع موجود في ثقافة تجهل مبدأ الدوالب أن ينتج أداة بسيطة حتى ولو كان دولاب عامل الحزف أو المخرطة، هذا الوضع لا ينطبق فقط على الاختراعات الآلية، بل على الاختراعات في جميع الميادين الأخرى أيضاً" (ج٢ ص٣١٣).

ثم يشير إلى الاختراعات في مجال العلوم الإنسانية والأطر الثقافية، ويؤكد أن الاختراع فيها "ما يزال ينظر إليه باشمئزاز ولكن هذا الموقف يمكن أن يتغير عندما تصبح الضرورة للتغيير في هذا المجال واضحة للعيان تماماً، لكن لم

يحدث في التاريخ أن قدم الأفراد فرصاً لزيادة وتحسين النواحي المادية في الثقافة أفضل من هذا الوقت. ففي معظم المجتمعات طريق كل من المخترع والشيء المخترع صعبة، وإنه لمن المدهش أن القليل من المخترعات تبقى حية حتى تندمج فعلاً في الثقافة، إذ مقابل كل اختراع كان ناجحاً، بالمعنى الثقافي والاجتماعي، هناك على الأقل ألف اختراع تساقط على الطريق" (جـ ٢ ص ٣١٦).

ولتتوّن بنه بذلك إلى أهمية المخترعين وضرورة الاهتمام باختراعاتهم، ويظهر أن كثيراً من الجهود قد ضاعت، "فنفس الأشياء اخترعت مراراً وتكراراً، ورفضت مراراً وتكراراً حتى هيات التغييرات المتصلة بالثقافة مكاناً لها" (ج ٢ ص ٣١٧).

ثم يقول: "في الأغناء المطرد لثقافته لم يستخدم أي مجتمع عشر مقدرة أفراد الاختراعية، وهناك بضع ثقافات لا تربتا أكثر من حفنة من الآثار التي اخترعت من قبل أعضاء المجتمعات التي تنتسب إليها، وجميع الثقافات غمت بصورة رئيسية عن طريق الاستمارة" (ج ٢ ص ٣١٧). وكان لتتوّن يشير بذلك إلى نظرية كروير في الانتشار.



إن الكتاب يحيط بموضوع التغير الاجتماعي إحاطة شاملة، وقد أحسنت المصنفتان اختيار الأبحاث، ومن حقه في الواقع أن يوصف بأنه موسوعة التغير الاجتماعي، ولعل كتاباً آخر في مثل هذا الموضوع لم يصف بمثل ما صنف به هذا الكتاب.

وما لاشك فيه أن المترجم قد بذل جهداً مخلصاً في ترجمة الكتاب، وليست ترجمته بالعمل السهل، لما يمتاز به الكتاب من تخصص دقيق، ولما هو عليه من ضخامة. ولكن جهد المترجم كان من الممكن أن يكون أكثر وفاء لو أنه عنى بتعريف الأعلام والمصطلحات، أو زوده بفهارس فنية تكون عوناً للباحث للعودة إلى الكتاب، ويبدو غريباً بعد ذلك ألا يكون الكتاب مزوداً بقائمة المراجع، أو قائمة كتب مقترحة للمطالعة، ولعل المترجم أسقط تلك القائمة، أو الجهة التي تولت نشر الكتاب، فلنا أن تلك القائمة لن تفيد القارئ العربي، وهي في الواقع ضرورية ولا بد منها، للباحث المتخصص، وهي تدل القارئ غير المتخصص على طريقة البحث العلمي، ومنهجه.

ويلاحظ أن عناوين بعض الفصول غير مستقرة في الترجمة، فهي في داخل الكتاب على صورة معينة، وهي في الفهرس على صورة أخرى مختلفة، من ذلك مثلاً: الفصل الحادي والعشرون، فعنوانه داخل الكتاب: "التغير وأنظمة تعدد الطبقات"، والفصل السابع والعشرون، فعنوانه داخل الكتاب: "الانطلاقة نحو نمو الاكتفاء الذاتي"، وهو في الفهرس: "الشروع في نمو الاكتفاء الذاتي"، والفصل الثاني والثلاثون، فعنوانه في داخل الكتاب: "جعل الناس عصريين: تحديث الناس في أسباب ونتائج التغير الفردي في ستة أقطار نامية"، وهو في الفهرس: "تحديث الناس في أسباب ونتائج التغير الفردي في ستة من الأقطار النامية". ولعل ذلك الاختلاف في عناوين الفصول بين الفهرس وداخل الكتاب عائد إلى مراجع الكتاب، إذ ربما عدل العنوان في داخل الكتاب، ونسي تعديله في الفهرس.

وفي الكتاب ثلاثة فصول لم يذكر اسم مؤلفها، وهي الفصل السابع والعشرون (ج ٢ ص ٤٥) والفصل الحادي والثلاثون (ج ٢ ص ١٢٧) والفصل الثاني والثلاثون (ج ٢ ص ١٤١) ولا يظن أن تكون تلك الفصول لمصنفي الكتاب، كما لا يظن أن يكون ذلك من تقصيرهما، ولعل أسماء مؤلفي الفصول الثلاثة سقطت سهواً في الطباعة.

ويلاحظ أن المترجم كان يترجم مصطلحات الاجتماع جميعاً إلى العربية من غير أن يثبت أي منها كما هو في اللغة الإنكليزية، وكان حرياً به أن يفعل ذلك على الأقل بالنسبة إلى المصطلحات التي لم تستقر ترجمتها بعد، أو أن يضع في نهاية الكتاب ثبناً بالمصطلحات الإنكليزية مع ما اختار لها من مقابل بالعربية.

وما يؤكد أهمية ذكر المصطلح الاجنبي الاضطراب الحاصل في ترجمة عنوان الفصل التاسع والثلاثين، فهو في

داخل الكتاب : (دور المنشط "المسرّع")، وهو في الفهرس: "دور المتهور"، ولئن دل ذلك على شيء، فهو يدل على اضطراب المترجم والمراجع في مصطلح أجنبي، وترددهما بين ثلاث ترجمات: "المنشط" و"المسرّع" و"المتهور".

ولعل من الضرورة أن يشار إلى بعض الأخطاء التعبيرية الواردة في الترجمة، وبعضها مما يشيع في كتابات المثقفين، ولكن شيوعها لا يسوغها، ولذلك يقتضي الأمر التنبيه إلى بعضها، ومنها قوله: "إن تنوع وفرة المواد . . ." (ج ١ ص ٥)، وصوابه: "إن تنوع المواد ووفرته . . ." لأن المضاف إليه لا يتأخر عن المضاف، ومثل هذا الخطأ يتكرر كثيرا. وقوله: "كلما زاد المتعلمون كلما زاد الطلب عليهم" (ج ٢ ص ٤٠٦)، وصوابه عدم تكرار كلما، وقوله: "الأثار الناجمة على المجتمع" (ج ١ ص ٤٠٦)، وصوابه: "الأثار الناجمة في المجتمع"، لأن فعل أثر يمتدى بحرف الجر "في"، لا بحرف الجر "على" وقوله: "منظر مجزء" (ج ٢ ص ٢٥٢) وصوابه: "مجزأ".

وعلى الرغم من تلك الملاحظات التي تم تقديمها بالنسبة إلى الترجمة، فإن وجود كتاب باللغة العربية بين يدي القارئ مثل هذا الكتاب، يعد في الواقع سدا لثغرة كبيرة في المكتبة العربية، ولاسيما في ميدان البحث الاجتماعي.

إن نشر كتاب مترجم إلى العربية مثل كتاب "التغير الاجتماعي: مصادره، نماذجه، نتائجه" يسهم إسهاما كبيرا في تطوير الدراسات الاجتماعية في الوطن العربي، كما يعد فتح نافذة للمثقفين العرب، يطولون من خلالها على علم أصبح له دوره في تطوير المجتمعات تطورا مدروسا، ولعل في نشره حافزا للمختصين في الدراسات الاجتماعية إلى تأليف ما يشاكله لمعالجة قضايا المجتمع وتطوره في الوطن العربي.

ويبدو حقيقة ما تشير إليه المصنفتان في مقدمة الكتاب من أن "التغير الاجتماعي كان قد أهمل من قبل علماء الاجتماع، وأنه سيكون ذا أهمية كبرى في المستقبل القريب"، (ج ١ ص ٦)، ولعل كتابها هو المنبئ إلى تلك الأهمية، والدليل عليها، في أن واحد، وهو من غير شك رائد في تصنيفه، وسيكون لزمن غير قصير مصدرا أساسيا للبحث في الموضوع الذي يتعرض له.

### أحمد زياد محبك

كلية الآداب - جامعة حلب

حمود عباس، العلاقات السرية بين النازية والصهيونية، دار ابن رشد للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٨٤، ٢٥٢ صفحة.

يقع الكتاب في حوالي مائتين واثنين وخمسين صفحة من القطع المتوسط، وعلى الغلاف شعار الصهيونية (النجمة) والنازية (الصليب المعقوف). ويتكون الكتاب من أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها بداية العلاقة بين النازية والصهيونية ويتحدث عن اتفاقية معفارا، والإجراءات النازية للتنجیل بالمجرة، وعن دعم الصهيونية لإجراءات النازيين. أما الفصل الثاني فيتحدث عن موقف قيادة الحركة الصهيونية من المذبحة ويتناول المساعدات الصهيونية لضحايا المذبحة وإخفاء المعلومات والاختيار واللاجئين اليهود. في حين يتناول الفصل الثالث المواطنين ويعالج الفصل الرابع الأغيار ويتحدث عن جوهر الإمبريالية والنظرة الأمريكية للمسألة اليهودية.

سلط المؤلف الضوء على العلاقة بين قيادة الحركة الصهيونية وحكومة ألمانيا النازية، خاصة عندما تولى هتلر الحكم في ألمانيا عام ١٩٣٣، واتخذ السياسة العرقية العنصرية سياسة رسمية للدولة الألمانية، حيث بدأت الاتصالات السرية بين قيادة الحركة الصهيونية وألمانيا النازية، هذه الاتصالات التي بقيت طي الكتمان دحاً طويلا من الزمن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية.

على العموم فإن الصهيونية أقامت هذه العلاقات مع النازية لانفاذ حياة اليهود من الاضطهاد الألماني النازي في ظاهر الأمر، أما حقيقة الأمر فتتعلق بإقامة دولة يهودية في فلسطين وإجبار اليهود الألمان على الهجرة إلى فلسطين.

وما لاريب فيه أن النازية كانت ترغب في التخلص من اليهود الألمان، كما أن الحركة الصهيونية كانت ترغب في الاستفادة من بعض هؤلاء اليهود الراغبين والقادرين على إقامة الدولة اليهودية في فلسطين، لذلك فقد التقت الرغبةان على هدف واحد كان ضحيته بقية اليهود وهم الغالبية العظمى. ولقد كانت ميكانيكية تحقيق هذا الهدف تسير ضمن ثلاثة خطوط تصب حصيلتها فيه، وهي ترغد بعضها البعض لتحقيقه. وقد انسجمت هذه الخطوط الثلاثة انسجاما فعليا كاملا وهي: اتفاق معارف (النقل) الذي عقد بين الحكومة الألمانية والوكالة اليهودية. ٢ - جملة الممارسات الإرهابية التي قامت بها السلطات الألمانية لدفع اليهود إلى الهجرة مضافا إليها التشريعات العنصرية التي سنتها تلك الحكومة لتحقيق نفس الغرض. ٣ - موقف الحركة الصهيونية الألمانية والقيادة الصهيونية في الخارج من القوانين العنصرية والممارسات الإرهابية والمقاطعة اليهودية العالمية للبضائع الألمانية.

استغلت الحركة الصهيونية ظروف الحرب العالمية الثانية وما نتج عنها من ضحايا كان حصيلتها أربعين مليون إنسان من مختلف شعوب العالم دفع الشعب الألماني منها عشرة ملايين، والشعوب السوفيتية عشرين مليوناً، والباقي موزع بين يوغوسلافيا وبولونيا وبقية الشعوب، إلا أن ما أشيع بعد الحرب أن ستة ملايين يهودي كانوا ضمن هؤلاء الضحايا، وأن حرب الإبادة شملت اليهود بالدرجة الأولى ثم انسحبت على باقي الشعوب الأوروبية. والواقع أن هذا الرقم مبالغ فيه كثيرا وقد يكون أقل بكثير بحيث يصل إلى أقل من مليون.

ويبدو أن مصلحة الحركة الصهيونية أن تضخم العدد الذي قتل في الحرب ليكون مردود المكاسب التي وُظنت النفس على الوصول إليها كبيرا، الأمر الذي دعاهما إلى تأكيد هذا الرقم وتثبيتته في ذهن الرأي العام العالمي ليشعر بمجزئد من تأنيب الضمير ومزيد من العطف على الصهيونية بشكل عام.

والسؤال الذي يطرح نفسه الآن كيف يستطيع الإنسان أن يصدق أن الحركة الصهيونية تتأمر على شعبها بالاتفاق مع النازية؟

عند مناقشة الفكر الصهيوني، نجد أن هؤلاء يؤمنون ببقاء العرق اليهودي وصفائه، مثلما آمن هتلر بصفاء العرق الآري ونقاؤه، وهي تدعو إلى إيجاد حل جذري وحاسم للمسألة اليهودية في أوروبا عن طريق الهجرة إلى فلسطين، وهتلر يدعو وعارس ذلك. وهي (أي الصهيونية) تدعي أن اللاسامية مسألة أبدية تسري في دم الأغيار ولا يمكن القضاء عليها أو التخلص منها، وتجد فيها المحرك الأساسي للهجرة الصهيونية، فإن لم تكن موجودة يجب اتباعها، وإن حدثت لابد من تحريكها، ويعترف دافيد بن غوريون الحركة الصهيونية بأنها الهجرة والمجرة فقط وكل من لا يتاجر فهو كافر بالتوراة والتلمود وهو بالتالي ليس يهوديا. ومعروف جيدا أن عرك اللاسامية هو الاضطهاد والقمع وهو بالتأكيد أمر مقبول من الحركة الصهيونية.

إن حصيلة هذه الأفكار تعني الترخيص المقترح لكل عنصري في العالم وعلى رأس هؤلاء هتلر والنازيون ليتصرفوا باليهود بالشكل الذي يريدون مادام هذا يضمن هجرة الأفراد إلى فلسطين. ولم تكف الحركة الصهيونية بمنح هذا الترخيص بل كانت تطلب مزيدا من الضحايا لتتساوى مع تضحيات الشعوب الأخرى في الحرب، لأنها ترى أن ارتفاع عدد ضحاياها يجعلها تملك حقا أكبر وامتنازا أوسع في الجلوس إلى طاولة المفاوضات بعد انتهاء الحرب وتوزيع الغنائم من أجل تحقيق قيام دولة إسرائيل. وهكذا نجحت الحركة الصهيونية في تحقيق أهدافها في أعقاب الحرب العالمية الثانية بالحصول على قرار بتقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ وانتهى في عام ١٩٤٨ بقيام دولة الكيان الصهيوني في فلسطين.

إن هذا التآمر بين الحركة الصهيونية والنازية قد كشفته الوثائق الألمانية، ولكنه يعتبر عموما بالنسبة للصهيونية ولا يجوز المساس بها أو كشف النقاب عنها، وكل من يحاول الوصول إليها أو الاقتراب منها، لن يكون مصيره إلا القتل، كما حدث مع أدولف إيمان الذي خطف من الأرجنتين وحوكم، وكذلك الصهيوني إسرائيل كاستنر، والصحفي الألماني الدكتور كيرين وجميعهم لا قوا حتفهم لأنهم حاولوا فضح تآمر الحركة الصهيونية على شعبها الشعب اليهودي.

مراجعة: اسماعيل ياغي

قسم التاريخ - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

Patricia King. **Performance Planning of Appraisal.** Mc Graw Hill Pub. Co., N.Y: 1984, 160 Pages.

ب. كينغ، **تخطيط وتقييم الأداء**، ماكجروهيل للنشر، نيويورك (١٩٨٤) ١٦٠ صفحة.

عن المؤلف

تمتلك وتدبر باتريشا كينغ شركتها الخاصة، وهي تعتبر من أكبر المستشارين في موضوع الاتصالات والعلاقات الإنسانية. ولباتريشا كينغ خبرة طويلة تمتد لفترة عقدين من الزمن في تصميم وتعليم البرامج التدريبية في موضوع الإدارة ومهارة الاتصالات. ومن الشركات التي كانت تقدم لهم هذه البرامج شركة جنرال فود General Food وشركة بينون كاربايد Union Carbide وشركة إي. آر سكويب E. R. Squibb of Sons ونشيزمانهاتن بانك Chase Manhattan Bank.

مقدمة

يعتبر تقييم الأداء الوظيفي جزءاً من المهمة الرقابية التي يقوم بها الإداري إضافة إلى النشاطات الإدارية الأخرى كالتخطيط والتنظيم والتوجيه. وهي مهمة ليست بالسهلة أو البسيطة ولكنها نتاج جهد كبير وخبرة طويلة ومهارات متنوعة. لذلك يتهرب كثير من الإداريين من عملية التقييم إذ أنهم لا يولونها أهميتها ويتأثرون بانطباعهم الشخصية وعلاقتهم مع الآخرين. ولعل السبب الرئيسي في ذلك يعود إلى جهل هؤلاء المدراء أو المشرفين بأهمية وأهداف تقييم الأداء أو تقليل نواحي القصور الممكنة وتنمية وتطوير نواحي غير مستغلة في إمكانيات ذلك الشخص.

ولسوء الحظ، فإن المفهوم المتداول والمعروف عن تقييم الأداء الوظيفي أنه مصيدة للأخطاء من أجل إنزال العقوبات بدلاً من الإصلاح والملاج والتطوير.

محتويات الكتاب

يقع الكتاب في ١٦٠ صفحة، وقد اشتمل على أحد عشر فصلاً بالإضافة إلى المقدمة والملحق والفهرس. وتناولت الكتابة في هذه الفصول عملية تخطيط وتقييم الأداء وأهميتها في رفع إنتاجية الموظف وكيفية تلاشي المشاكل التي تحصل عند التقييم، مدعمة بإرشادات ونصائح عملية من واقع تجربة وخبرة الكتابة في هذا المجال. وستحاول عرض هذه الفصول بالصفحات التالية.

الفصل الأول :

يمثل الفصل الأول من الكتاب مقدمة عامة لتخطيط وتقييم الأداء وأهميته كوسيلة تخطيطية ورقابية في المنظمة. وقد قدمت الكتابة الاتجاه العام الإداري اليوم من ناحية رفضهم وعدم رغبتهم في التعامل مع هذا الموضوع بجدية وموضوعية، من منطلق استنفاده لوقت طويل بالإضافة إلى ما ينتج عنه من إحراجات ومشاكل شخصية ونفسية بين الرؤساء والمرؤوسين.

وترجع الكتابة أسباب الانتقادات الموجهة إلى نظام تقييم الأداء إلى عدم وجود تصميم جيد وواضح لنموذج

تقييم الأداء وعدم وضوح معايير الأداء وصعوبة قياسها، بالإضافة إلى عدم مشاركة المعنيين من رؤساء ومروّسين أثناء وضع هذا النظام.

### الفصل الثاني :

تبين الكتابة في هذا الفصل أهمية ودور نظام تقييم الأداء الفعال بالنسبة للمنظمة بشكل عام وللعمالين بشكل خاص. فبالنسبة للمنظمة فإنه يساعد على تحديد المكافآت والعلاوات للعمالين بالإضافة إلى أنه يسهل على إدارة شؤون الموظفين تحديد البرامج التدريبية المناسبة مع احتياجات الأفراد. أما بالنسبة للعمالين فإن أي تقييم غير موضوعي، قد يجرم الموظف من إمكانية التطور والتقدم الوظيفي، وبالتالي يعمل المقيم (Rater) على إجبار أفراد غلصين وأكفاء على ترك المنظمة.

إن تخطيط وتقييم الأداء الفعال يساهم في كون الإداري منطقيًا ومتسلسلاً في عمله، وناجحاً في مهمته الرقابية، وقادراً على إقامة علاقات وثيقة مع العاملين لديه. كما تسهل على العامل تحديد مقاييس العمل ومعرفة واجباته في فترة محددة، بالإضافة إلى منحه مزيداً من الثقة والاحترام نظراً لإتاحة الفرصة له بالمشاركة في تحديد أهداف ومعايير التقييم.

وفي ختام هذا الفصل ركزت الكتابة على دور المقيم (Rater) في نجاح وزيادة فعالية التقييم باعتماده على الحقائق الفعلية وابتعاده عن الذاتية وتأثير العلاقات الشخصية.

### الفصل الثالث :

توضح الكتابة في هذا الفصل عملية التخطيط للأداء على المستوى الطويل والقصير الأجل. ففي كافة المنظمات توضع خطة متكاملة لفترة زمنية معينة، تبين فيها الأهداف التي تسعى لتحقيقها خلال هذه الفترة. ويهدف هذا الخطط بشكل عام إلى تدني مستوى العشوائية في العمل من أجل استغلال الموارد البشرية والمالية أفضل استغلال. وقد وضعت الكتابة إرشادات عملية لوضع خطط سليمة وفعالة، خاصة فيما يتعلق بمشاركة العاملين من أجل زيادة ارتباطهم وتمسكهم والتزامهم بتنفيذها، بالإضافة إلى تحديد الأهداف الواقعية المتلائمة مع ظروف المنظمة والعاملين فيها.

وترى الكتابة بأن تحديد الأهداف السليمة بشكل جزءاً كبيراً من نجاح الخطة، علاوة على احتوائها للسياسات والبرامج السليمة التي توصل المنظمة إلى هذه الأهداف. ويفضل، كما تقول الكتابة، أن توضع معايير محددة لقياس أداء العاملين وربط هذه المعايير بالمكافآت والعلاوات بشكل عادل وموضوعي لجميع العاملين في المنظمة.

### الفصل الرابع :

تبين الكتابة في هذا الفصل عملية المتابعة المستمرة للخطة المرسومة، ويفضل أن تكون هذه المتابعة مشتركة بين الرؤساء والمروّسين من أجل اكتشاف الأخطاء والانحرافات قبل استفحالها. ويتم هذه المتابعة عن طريق عقد اجتماعات ولقاءات مستمرة بين الرؤساء والمروّسين بحيث تضمن سير العمل حسب الخطة المرسومة بالإضافة إلى أنها تعزز وتقوي العلاقة بين العاملين ذوي الاختصاص في مناقشة أسباب هذه الانحرافات وتقديم الحلول والاقتراحات بشأنها. وفي الغالب تنشأ هذه الانحرافات لعدم معرفة العاملين بكيفية تنفيذ العمل أو عدم وجود حوافز معينة لإنجاز العمل أو عدم توفر بيئة العمل المناسبة.

وتتوه الكتابة في ختام هذا الفصل بأهمية اللقاءات المستمرة بين الرؤساء لتدارك الانحرافات والتغيرات المستمرة التي من الممكن أن تؤدي إلى تغيرات جذرية في الخطة الأساسية.



## الفصل الخامس :

تناول الكتابة في هذا الفصل موضوع مقابلة تقييم الأداء وكيفية الإعداد والتحضير لها. وترشد الكتابة الاداريين والمشرفين أثناء عملية التحضير والإعداد للمقابلة، بأن يحدد لها مكان وزمان معينين بحيث يتناسبان مع ظروف الرؤوس والرئيس. كما يفضل أن يدون الرئيس ملاحظاته مسبقاً عن أداء العامل خلال فترة التقييم، ويمكن له أن يستعين، كمصدر غير رسمي وثائقي، بآراء واقتراحات مسؤولين آخرين. ومن الارشادات التي تقدمها الكتابة إلى المسؤولين لزيادة فعالية ونجاح عملية التقييم، الابتعاد عن اللبونة أو الشدة أو الحياد في التقييم، والابتعاد قدر الإمكان عن الانتقادات الشخصية والتمييز بين الأفراد لاعتبارات شخصية أو تأثراً بشخصياتهم أو تقاريرهم السابقة.

ولإدارة مقابلة التقييم بشكل جيد، تفضل الكتابة أن يعلم الموظف عن موعد المقابلة مسبقاً حتى يتهيأ نفسياً لها. كما يحدد المسؤول الأهداف الأساسية من المقابلة بالإضافة إلى مجموعة الأسئلة المتعلقة بعمل الموظف. ويفضل أن يبدأ المسؤول بالثواب والنواحي الإيجابية التي حققها العامل، ثم يتناول السلبيات في أداء الموظف ويقدم الحلول اللازمة بشأنها، ويشجع الموظف على تجاوزها، ويعرض عليه المساعدات التي قد يستفيد منها الموظف لتلاشي السلبيات الموجودة. وفي حالة وجود بعض المشاكل الشخصية التي قد تؤثر على أداء هذا الشخص، فعلى المسؤول أن يحاول حلها بنفسه أو أن يعرض مشكلته على طبيب أو متخصص لمعالجته.

## الفصل السادس :

توضح الكتابة في هذا الفصل بشكل مفصل كيفية إدارة مقابلة التقييم من بدايتها إلى نهايتها. فبعد الاتفاق على مكان وزمان عقد المقابلة، يشترك الرئيس والمروؤس في وضع جدول أعمال المقابلة. كما يحدد الرئيس للمرؤوس أهداف المقابلة ويسمح بعد ذلك الرئيس للمرؤوس بالتحدث وإبداء الرأي. ويقوم الرئيس بتدوين الملاحظات والمعلومات التي أبدأها المرؤوس ويتأكد من فهمها تماماً ليحبر عن رأيه فيها بعد ذلك، مضيقاً عليها النواحي التي لم يتطرق لها الموظف أثناء حديثه. وتفضل الكتابة أن يسمح الرئيس للمرؤوس بمناقشة هذه الأفكار والملاحظات ويشجعه على ذلك من أجل خلق جو نفسي مريح للموظف يساهم في نجاح وزيادة فعالية مقابلة التقييم.

وفي ختام هذا الفصل، ترى الكتابة أن لمقابلة تقييم الأداء أهمية كبرى في التعرف على دوافع ومشاكل الموظفين، كما تعرف الموظفين على وجهة نظر الرؤساء بهم بالإضافة إلى تنمية التعاون والمشاركة بينها في وضع تصور جديد وخطة مشتركة لمعالجة المشاكل وتطوير الأداء.

## الفصل السابع :

تعالج الكتابة في هذا الفصل أداء العاملين الضعفاء، وتعرفهم الكتابة بأهم الأشخاص غير القادرين على إنجاز أعمالهم. وليس بالضرورة أن يرجع هذا الضعف في الأداء إلى إمكانيات الشخص وإنما إلى أخطائه في عملية التقييم نفسها. ولعلاج هذه القضية تبين الكتابة أن على الرئيس التأكد أولاً من أسباب هذا الضعف فقد يكون ناتجاً عن ضعف في إمكانيات الشخص أو أنه ناتج عن إهمال أو عدم استغلال للإمكانيات الموجودة، وغير ذلك من الاحتمالات التي على الرئيس معرفتها تماماً. وفي كثير من الحالات، كما تقول الكتابة من خلال خبرتها العملية، فإن نتائج هذا التقييم الخاطئة تنعكس سلباً على الموظف، الأمر الذي يضطره إلى تقديم استقالته. ويفضل أن يناقش الرئيس مع المرؤوس كافة الوسائل التي من شأنها أن ترفع من مستوى أدائه. فقد يكون بالتدريب أو الشرح المستمر للمهام أو النقل إلى مكان يتناسب مع إمكانيات الشخص. وإذا فشلت كافة الوسائل المتاحة يستطيع الرئيس أن يتخذ قرار الفصل النهائي بسبب تدني مستوى الأداء.

وتؤكد الكتابة في ختام هذا الفصل على أهمية التروي في عملية الفصل. ويفضل في البداية القيام بعملية الإرشاد والتوجيه ثم التنبيه الكتابي، وإذا فشلت هذه الوسائل في تحسين أداء الموظف فلا بد من الفصل النهائي.

### الفصل الثامن :

تناولت الكاتبة في هذا الفصل عدداً من المشاكل التي تواجه المقيم (Pater) والحلول اللازمة بشأنها. ففي بعض المنظمات لا توجد سياسة واضحة لتقييم الأداء الوظيفي. فمنهم من يعتبرها سرية للغاية، ومنهم من يعتبرها علنية. وفي حالة معرفة الموظف بتقريره السنوي وعدم رضاه أو شعوره بعدم عدالة أو موضوعية التقييم، يفضل أن يجتمع الرئيس مع هذا الموظف للتعرف على وجهة نظره كتابياً لمراجعتها والتأكد من صحتها. ومن المشاكل التي تبرز أيضاً عند التقييم، هي الخلط بين الحقائق والتوقعات. فقد يعد الرئيس مرؤوسيه بوجود غير حقيقية، خاصة فيما يتعلق بالمكافآت والملاوات. وفي هذه الحالة يفضل أن يكون الرئيس محدداً لهذه التوقعات ضمن حدود مسؤوليته وقدرته مع ضرورة إعطاء بعض الاختيارات في حالة عدم تحقيق أحد هذه التوقعات.

وفي ختام هذا الفصل توضح الكاتبة أن نظام تقييم الأداء الوظيفي هو سياسة عامة لجميع العاملين في المنظمة باستثناء الإدارة العليا التي يصعب تقييمها بمعايير محددة، وذلك لاختلاف النشاطات التي يقومون بها يومياً وبالرغم من ذلك فهم يقومون على أساس تحقيق الأهداف والتائج في نهاية الفترة.

### الفصل التاسع :

تبين الكاتبة في هذا الفصل مجموعة من الأنظمة المستخدمة في إدارة المنظمات مثل الإدارة بالأهداف والوصف الوظيفي وعقود الإدارة والأنظمة المختلطة ومقياس الصفات والترتيب العام. وأن لكل من هذه الأنظمة بعض النواقص التي تؤثر على فعالية التقييم بالإضافة إلى السلبيات التي قد تحصل من المقيم نفسه. فقد يعيى المقيم نموذجين، الأول جيد ويمرضه على الموظف والثاني سيء ويحتفظ به للملف. وفي بعض الأحيان لا يعيى نموذجاً على الإطلاق. وتساهم المنظمة أيضاً في عدم فعالية التقييم إذا لم يكن لديها سياسة واضحة للتقييم، أو أنها غير مهتمة بتدريب المشرفين على عملية التقييم.

وتقدم الكاتبة في ختام الفصل بعض الإرشادات العملية للخروج بنظام فعال وناجح لتقييم الأداء. ومن هذه الإرشادات ضرورة مشاركة الرؤساء والمرؤوسين في إعداد وتصميم هذا النظام، وضرورة تدريب المسؤولين على عملية التقييم بالإضافة إلى تميز النظام بالرونة ليتناسب مع ظروف وطبيعة المنظمة والعاملين فيها.

### الفصل العاشر :

تناول الكاتبة في هذا الفصل العلاقة القانونية لتقييم الأداء. فتوضح أهمية تقييم الأداء من الناحية القانونية بالإضافة إلى النواحي الأخرى. فمن الناحية القانونية يجب أن يكون تقييم الأداء على أساس العمل وعادلاً لجميع العاملين دون تمييز، ومعتمداً على مقياس محددة وواضحة. وتورد الكاتبة عدداً من القوانين التي صدرت في الولايات المتحدة الأمريكية والمتعلقة بالعدالة في التوظيف، كما تورد الكاتبة بعض الحالات الواقعية التي حصلت أمام المحاكم الأمريكية بشأن قضايا متعلقة بعدم موضوعية التقييم وعدالته.

وتقدم الكاتبة إرشادات عديدة لتساعد الإداري في أن يبقى موضوعياً وعادلاً في تقييمه، وتفضل الكاتبة أن يركز الإداري على عمل الشخص أكثر من اهتمامه بالنواحي الشخصية، ويتجنب نواحي التحيز المختلفة مثل الجنس والعرق والسن، ويدون كافة نتائج الأعمال الإيجابية والسلبية للدفاع عن موقفه عند الحاجة.

وفي الختام ترى الكاتبة بأن النواحي القانونية في تفر مستمر، وعلى الإداري الاطلاع المستمر على هذه القوانين. ولكن الأفضل دائماً التفاهم مسبقاً مع العاملين والابتعاد قدر الإمكان عن المحاكم.

### الفصل الحادي عشر :

توقع الكاتبة في هذا الفصل الأخير زيادة الاهتمام بموضوع تقييم الأداء بدليل وجود مؤشرات واضحة، والتي

من أهمها ارتباط مصير الأفراد وترقياتهم وتقدمهم الوظيفي بهذا التقييم، بالإضافة إلى ارتفاع مستوى الوعي والثقافة لدى القوى العاملة خاصة النواحي القانونية التي تدعو إلى عدالة التقييم.

إن التقدم التكنولوجي المائل، خاصة في مجال الاتصالات، قد عمل على تسهيل مهمة الرقابة والمتابعة التي يقوم بها الرئيس لمؤوسيه حتى ولو وجدوا في أماكن متباعدة عن بعضهم البعض. لذلك فإن التغيرات المستمرة في المجتمع تفرض على المنظمة وجود نوع من المرونة في نظام تقييم الأداء المتبع للتأقلم مع هذه المتغيرات.

وتقدم الكاتبة في ختام هذا الفصل تحديراً أخيراً يتعلق بضرورة مشاركة العاملين في تصميم وتنفيذ نظام تقييم الأداء. وعلى الإداري الناجح ضرورة متابعة التغيرات المستمرة لإيجاد نظام جيد ومرن لتقييم الأداء الوظيفي.

خاتمة ورأي :

لقد أكتسبت خبرة الكاتبة العلمية والعملية أهمية خاصة لهذا الكتاب. فقد أضافت إلى الكتب النظرية المعروفة في موضوع تقييم الأداء أبعاداً جديدة لا يمكن للقارئ أن يعرفها أو يعيها إلا من خلال الممارسة العملية، لذلك فقد اتبعت الكاتبة أسلوباً مشوقاً وجيداً في عرضها للمفاهيم والأفكار التي تريد إبرازها في موضوعات متسلسلة. وعلى الرغم من عدم خوضها ومناقشتها لمواضيع أساسية وحساسة في تخطيط وتقييم الأداء، خاصة فيما يتعلق بتحديد معايير أو مقاييس العمل وكيفية تصميم وتنفيذ نماذج التقييم، إلا أنها حاولت تركيز اهتمامها وجهدها في البعد السلوكي والإنساني لتقييم الأداء وتقديم أفضل الإرشادات والنصائح لإيجاد نظام فعال لتقييم الأداء.

ومما لاشك فيه، أن في قراءة هذا الكتاب فائدة عظيمة خاصة للإداريين والمشرفين الذين يرأسون أفراداً في عملهم. ففيه منفعة كبيرة وأفكار جديدة وإرشادات سلوكية حسنة من أجل تطوير العلاقات والاتصالات بين الرؤساء والرؤوسين بالإضافة إلى تضييق الفجوة الإدارية التقليدية بينها. لأن في ذلك تحقيقاً لأهداف المنظمة وأهداف العاملين فيها.

مراجعة: سهيل فهد سلامة

معهد الإدارة العامة - السعودية

**Saul Bakhsh , The Reign of the Ayatollahs: Iran and the Islamic Revolution (New Yark Basic Books 1984) , 262 Pages**

شاول، بخش، ملك آيات الله: إيران والثورة الإسلامية، نيويورك، بازيك، بوكس، ١٩٨٤، ٢٦٢ صفحة.

كان كاتب هذا الكتاب رئيس تحرير إحدى الصحف الكبرى في طهران، وهو يعمل الآن كأستاذ زائر في جامعة برينستون في الولايات المتحدة. لا يُنتظر من شخص يعيش في المنفى أن يكون حيادياً بالنسبة للنظام الذي هرب منه، إلا أننا نفاًجاً بكثير من الموضوعية عند قراءة هذا الكتاب الذي يبحث، بأسلوب حيوي شيق، ودون إصدار أي أحكام عقائدية أو انحراف عاطفي، تطور الأحداث التي أدت إلى الثورة الإيرانية وما تبع ذلك من أحداث وتغيرات في البلاد.

يمكن تقسيم محتويات هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب :

- ١ - بعض الظروف التي أدت إلى اندلاع الثورة .
- ٢ - الصراعات الداخلية بعد الاستيلاء على الحكم .
- ٣ - أهم السياسات التي أدخلتها الثورة على المجتمع الإيراني .

لأهمية الموضوع ، وخاصة لمنطقة الخليج ، سأقدم صورة موجزة لأهم ما ورد في هذا الكتاب ضمن هذه الأبواب الثلاثة ودون أن أتقيد بترتيب الكتاب بفصوله العشرة ، تاركا التعليق التفصيلي حتى نهاية هذه المراجعة .

أولا : بعض الظروف التي أدت إلى الثورة :

كيف أمكن حدوث ثورة ضد شاه كان يسيطر على جيش من ٤٠٠ ألف مقاتل ، قوة بوليسية هائلة ، قوة والسفالة الرهيبة ، كافة وسائل الإعلام ، وحزب سياسي واحد تحت قبضته ؟ فوق هذا حدثت الثورة في فترة غو اقتصادي رائج استخدم فيه دخل النفط المرتفع في بناء هيكل تحتي قوي . وكان النشاط الاقتصادي قد أدى إلى ارتفاع في مستوى المعيشة ، إلى تنمية البرنامج التعليمي ، وإلى الحصول على الكثير من السلع الاستهلاكية الحديثة . وفي أوائل السبعينات عندما ازداد دخل النفط إلى أربعة أضعاف ، زادت ثقة الشاه بأنه أصبح الآن في وضع يحقق فيه "خلق المدنية العظمى" ، مما سيجعل إيران واحدة من القوى الخمس الكبرى في العالم .

فما يلي أهم العوامل التي يعتقد الكاتب أنها ، بشكل أو آخر ، أوصلت إيران إلى الثورة :

- ١ - إن عائلة الشاه التي استولت على الحكم في سنة ١٩٢٥ لم يكن لديها جذور عميقة من الشرعية . ثم إرجاع الشاه بعد تأميم البترول في سنة ١٩٥٣ عن طريق انقلاب عسكري بذرته الاستخبارات المركزية الأمريكية لم يساعد أبداً على زيادة شرعية الحكم ، بل أقعن الكثيرين "بإغصاب" الشاه وعائلته الحكم .
- ٢ - أسلوب الحكم الاستبدادي لم يجبب الشاه لأحد إلا لأولئك الذين استفادوا منه بشكل مباشر . حتى الإصلاحات نفذت بقسوة زائدة . فمعالجة الضخم مثلاً (والتي حدثت كنتيجة للنمو السريع وسياسة الإنفاق الغير المحدود التي اتبعتها الحكومة) أتت عن طريق فرض تخفيض الأسعار فرضاً على التجار مما أدى إلى فرض الغرامات ووضع الآلاف في السجون . ثم أدارت الحكومة وجهها فجأة نحو سياسة مناقضة لسياستها السابقة وأوقفت الكثير من المشاريع مما أدى إلى ركود اقتصادي عام . بحيث وجدت العائلات المتوسطة نفسها غير قادرة على شراء ذلك البيت أو السيارة التي كانت تحمل بها (ص . ١٣٠) .

- ٣ - حتى الإصلاح الزراعي (الثورة البيضاء) أدى إلى إحباط الكثير من الآمال . من أولئك الذين استلموا قطعة من الأرض ، ٧٠٪ لم يستلموا ما يكفي لحالة الكفاف ، وبقي ١٠٢ مليون من العمال الزراعيين بدون أرض . بالرغم من التوزيع بقي ١٪ من الملاكين يملكون ٢١٪ من الأرض . تحديث الإنتاج الزراعي أدى إلى إدخال أحسن الأراضي ضمن تلك المشاريع مع نفقت الملاكيات الصغيرة وطرد آلاف الفلاحين من مصادر رزقهم (ص . ١١ ، ١٩٦) .
- ٤ - اتبعت نفس الأساليب في المدن حيث أرسلت الجرافات لهدم البيوت الفقيرة ومناطق عمالية في سبيل بناء الشوارع الجديدة ، مما أدى إلى شغب ١٩٧٧ حيث كان رد فعل النظام عنيفاً خاصة ضد رجال الفكر الذين أخذوا يطالبون بالحقوق المدنية .

- ٥ - ابتدأت مرحلة جديدة خطيرة عندما انتقلت معارضة النظام من رجال الجامعات إلى رجال المساجد بحيث أخذت الحركة اتجاها راديكالياً ثورياً . في يناير ، ١٩٧٨ حدثت أول مظاهرة قام بها طلاب المعهد الديني في قم ، وكان سببها مقال في جريدة "اطلاعات" ضد شخصية آية الله روح الله خميني . أدت وسائل القمع الشديدة إلى سلسلة من المظاهرات الدامية لم تتوقف حتى دخول الخميني منتصراً في ٣١ يناير ، ١٩٧٩ . أثبت رجال المساجد أنهم يملكون قاعدة سياسية هائلة تتركز حول المسجد ، وأثبتوا مقدرةهم على تحريك وتعبئة الجماهير .

- ٦ - كان الصراع الأساسي بين الشاه والأئمة صراعاً بين التحديث والتقليد ، بين العلمانية والديوقراطية . وجد الأئمة في كل ما أدخله الشاه من إصلاحات تهديداً لسلطتهم . فعلمنة القوانين والمحاكم مثلاً اعتبرت انتهاكاً للاحتكار التربوي الذي كان قد مارسه رجال الدين عبر العصور (ص ٢١) . إعطاء المرأة حق الانتخاب للجان المحلية جعل

الخميني يصرح إنه محاولة لإسفاف المرأة الإيرانية . كما اعتبر قانون توزيع الأراضي ، والذي شمل ملكية الأوقاف ، انتهاكاً لقدسية الملكية الخاصة ، وتعدياً على استقلالية المساجد .

٧ - وصف الخميني الشاه في عدة مناسبات بأنه ليس سوى عميل مأجور للولايات المتحدة وللصهيونية ، وأنه فتح البلاد للأجانب لنهبها واستغلال خيراتها بينما كان الشاه يتفق دخل البترول على شراء الأسلحة الأمريكية المتقدمة ، والتي لن تفيد البلاد أكثر من خردة من المعدن المصدأ .

٨ - عندما أعطت الحكومة الأميركية في إيران حق المحاكمة في محاكم أميركية ، اعتبر الخميني هذا القرار إهانة لإيران وللمسلمين جميعاً ، وأنها إحدى وسائل إضعاف المسلمين عن طريق إضعاف عقيدتهم . ردد الخميني هذه الأفكار بواسطة الرسائل والشرائط المسجلة التي كانت تنشر عبر البلاد بواسطة الشبكة السرية التي نظمت حول المساجد .

٩ - حاول الشاه في أواخر عهده ألا يكون متصلباً واستجاب لبعض مطالب المعارضة . أغلق مثلاً نوادي القمار والنوادي الليلية ، واستحدث وزارة للشؤون الدينية ، وأطلق سراح بعض رجال الدين من السجن . كما أنه استجاب لبعض مطالب العلمانيين ملغياً مراقبة الصحف وسمح ببعض حرية المناقشة في البرلمان وغيرها من الإصلاحات الرمزية . ولكن هذا الإذعان جاء متأخراً ، وبالنسبة للخميني وأتباعه كان حكم الأعداء بالنسبة للشاه قد صدر منذ مدة طويلة .

حسب رأي المؤلف ، لم يكن الشاه حاسماً في تصرفاته ، وكان في الأزمة ينتظر التعليمات من الولايات المتحدة ، إلا أن صانعي القرار هناك كانوا في حيرة من أمرهم أيضاً ، وبينما كانت وزارة الخارجية تنصح بالبرونة ، كان مجلس الأمن في البيت الأبيض ينصح بالشدة ، (ص . ١٧)

ثانياً : الصراعات الداخلية بعد الاستيلاء على الحكم :

كان الخميني قد كتب أيديولوجية الثورة في كتابه «ولاية الفقيه» ، وفيه قرر أن الحكم الملكي مناقض للإسلام ، وأن الدولة الإسلامية ترتكز على القرآن وتأخذ نموذجها من دولة الرسول في المدينة ، وأن هذا النموذج عملي ويمكن تحقيقه الآن ، وأن الأئمة هم ورثة الرسول وينوبون مكانه في إدارة جماعة المسلمين ، بينما توضع القيادة في يد رجل دين واحد يملك صفات مميزة ويعرف الشريعة الإسلامية ، وهذا هو الفقيه .

بعد الاستيلاء على الحكم ألف «المجلس الثوري» وكان أكثر أعضائه من رجال الدين المقربين للخميني . ألف الحكومة المؤقتة مهدي بازرجان ، وهو سياسي ليبرالي معتدل ، كان معارضاً للشاه ، إلا أنه لم يكن ثورياً . وقع على هذه الحكومة الانتقالية مسؤولية وضع الدستور الجديد ، بما فيه إجراء الانتخابات للمجلس الدستوري .

لم يمض وقت طويل قبل أن يجد بازرجان نفسه مع حكومته المؤلفة من المهنيين ورجال الخدمة المدنية عاجزين عن إنجاز مشاريع الحكومة ، وبمواجهة قوى متعددة انبثقت من الثورة ، مثل اللجان الثورية ، المحاكم الثورية ، وحراس الثورة ، إضافة إلى عشرات من الأحزاب السياسية والحركات القومية . انهار الأمن مع ترك قيادات قوات الجيش والشرطة لمراكزهم ، واحتل رجال الشارع عن طريق اللجان (١٥٠٠ لجنة في طهران وحدها) كل مراقب الدولة .

ثم بدأت المحاكمات الثورية التي ترأسها حجة الإسلام خليفاي ، وبدأت سلسلة الإعدامات القوية . وصف بازرجان تلك الإعدامات بأنها معيبة : سرعتها ، غموض الاتهامات ، عدم وجود محامي دفاع أو هيئة محلفين ، وعدم إعطاء المتهمين حق الدفاع عن أنفسهم . وصف الخميني هذه الانتقادات بأنها «المرض الغربي فيما بيننا» . وأن هؤلاء الذين يواجهون المحاكمات هم من المجرمين ، وأنهم لا ينبغي أن يحاكموا بل يجب أن يقتلوا . وزاد حجة الله خليفاي بقوله : «إن تلك المحاكم تعبر عن غضب الشعب الإيراني ، وأن ذلك الشعب لن يقبل أية مبادئ خارج المبادئ الإسلامية» . (ص . ٦٢ ، ٦٣) وهكذا أعيد الألف بن فيهم نساء وأولاد ، وبناءاً على اتهامات مبهمة مثل «الفساد في الأرض» ، أو «المؤامرات ضد الثورة» ، أو «الانتماء لأحزاب معارضة» (ص . ١١١) . والغريب في الأمر أن المحكمة كثيراً ما كانت تغير حكمها فيما بعد وتخرج بعض من كانت قد حكمت عليهم

بالسجن وتنفذ فيهم حكم الإعدام . وصف بازرجان حكومته بأنها «سكين دون شفرة» (ص . ٦٩) وقدم استقالته عدة مرات ، فنفذت أخيراً بعد احتلال السفارة الأميركية في نوفمبر ، ١٩٧٩ .

كانت الاختلافات بين رجال الدين (الذين جمعهم الآن الحزب الجمهوري الإسلامي) والعلمانيين جذرية تتعلق بمؤسسات الدولة وسياساتها الرئيسية من خارجية وداخلية . لم تكن ، بنظر الحميني مثلاً ، أية حاجة لمجلس تشريعي لأن كل التشريع موجود في القرآن والسنة ، وأن الديمقراطية هي الأسلوب الغربي للحكم ويجب تمحيصها . ولم تكن ، بنظره ، حاجة إلا للمحاكم الإسلامية بدون محاكم الاستئناف وبدون البيروقراطية المعقدة . ولم تكن ، بنظره ، حاجة لجمع الضرائب . كل ما يلزم هو جمع الزكاة والضرائب التي تجمع من البزار في المدن (ص . ٧٣) إلا أن الكاتب لا يشرح لنا كيف قبل الحميني وحزبه فيما بعد كل تلك المؤسسات السياسية (البرلمان ، رئاسة الجمهورية ، الوزارة ، الخ) التي أدخلت على النظام ، والتي لا يمكن وصفها بأنها «إسلامية مئة بالمئة» (حسب تعبير الحميني)

لكن بالرغم من تلك المؤسسات كان الدستور الذي أئتمره «مجلس الخبراء» ثيوقراطياً ، جعل الفقيه الشخصية الرئيسية في النظام ، وجعل من الشريعة الإسلامية المرجع الأعلى لقوانين البلاد . خلق الدستور في هذا السبيل مجلساً من اثني عشر رجلاً سمي «مجلس الحراس» يمكنه نقض أي قوانين إذا ما تناقضت مع الشريعة الإسلامية . وأصبحت مؤسسة «حراس الثورة» معترفاً بها في الدستور الجديد . أعطى الدستور الفقيه حق اختيار الفقهاء في مجلس الحراس ، وحق تعيين أعلى المسؤولين في القضاء والقادة العليا للقوات المسلحة وحراس الثورة ، كما أعطى سلطة الموافقة على من يرشح لرئاسة الجمهورية وطرده إذا ما قرر البرلمان أو المحكمة العليا عدم تأهيله للقيام بواجباته . وأعطى الحميني منصب الفقيه مدى الحياة . رفض الأكثرية في المجلس التأسيسي فكرة السيادة الشعبية وقرروا أن السيادة لله وحده وأن أحد المعارضين لللائل للدستور المقترح كان أبو الحسن بنى صدر والذي كان مقدراً له أن يصبح أول رئيس جمهورية بموجب ذلك الدستور .

يخصص الكاتب فصلين كبيرين (٧٣ صفحة) لقصة بني صدر ونزاعه المأساوي مع النظام ، وقد يكون هذا الجزء من الكتاب من أشد متعة ، إذ أنه يجري كل مواصفات القصة الرفيعة ، ولا يمكننا هنا التعرض سوى لبعض النواحي البارزة لتلك القصة : فاز بني صدر برئاسة الجمهورية في يناير ، ١٩٨٠ ، بعد انتخابات شعبية ، وكان من المعلوم لدى الجميع تقريباً في ذلك الحين أن انتخابه كان استجابة لدعم الحميني . إلا أن بني صدر نفسه تصور أن انتخابه كان انتصاراً لشخصه ضد الحزب الجمهوري الإسلامي لتخليص البلاد من «حفنة من رجال الدين الفاشيين» (ص . ٩٧) .

كان لبني صدر خلفية دينية مزجت فيها بعد بثقافة غربية علمانية . وبعد تعرضه للماركسية أخذت كتاباته ضد الشاه تركز على التبعة الإيرانية للرأسمالية العالمية . وامتزاج الفكر الماركسي بالفكر الديني أدى إلى نوع من الفكر الطوباوي . حلم بنو صدر بنوع من المجتمع الإسلامي بدون أية ترقية طبقية وبدون إيديولوجية تبرر سيطرة فئة على أخرى . يستحق في ذلك المجتمع «حكومة الله» حيث يراقب الشعب قوادهم عن طريق شبكة المساجد . ومن جهة الامام فهولن يمثل طبقة معينة ولن يصبح رمزاً لعبادة الشخصية . كل الأشخاص سيصبحون شرعيين ولن يحتاج أي شخص أن يسأل غيره عن واجباته لأنه يعرفها جيداً (ص . ٩٤ ، ٩٥)

بالرغم من التناقض بين حلم بني صدر هذا وبين «ولاية الفقيه» فإن الحميني كان قد تبني بني صدر كاتبه الروحي بعد الثقلان في النجف سنة ١٩٧٢ . وعندما ترك الحميني العراق أصبح مقره بيت أحد أصدقائه بني صدر في باريس ، وعندما عاد متصراً إلى إيران كان بني صدر عضواً في الوزارة ، ثم عضواً في مجلس الثورة ، ثم عضواً في المجلس التأسيسي ، وبعدها وصل إلى رئاسة الجمهورية .

وهنا بدأت سلسلة من الآمال المخيبة : لم يحصل على أكثرية في البرلمان ، ومنها لم يحصل على سيطرة في الوزارة ، وعندما عين بهشتي رئيساً للعدل خسر سيطرته على القضاء . وعندما اختير محمد علي رجائي (الذي اعتبره

بني صدر شخصية جاهلة ، ذليلة ، حقيرة) لتأليف الوزارة ، بدأت صدامات مريرة وطويلة بين الرئيس وأعضاء الحزب الحاكم .

كانت فترة رئاسة بني صدر فترة التعبئة الكاملة لاحتكار رجال الدين ، عن طريق الحزب الجمهوري الاسلامي ، للحكم في إيران وقد تخلص النظام من عدد هائل من قواد القوات المسلحة . بعد اكتشاف مؤامرين عسكريين لقلب الحكم في صيف ١٩٨٠ ، امتد التهجيم إلى الجبهة الوطنية ثم الأحزاب اليسارية مثل الحزب الشيوعي «توده» والأحزاب الماركسية الإسلامية مثل حزب «مجاهدي خلق» . خلال هذه الأحداث ، أخذ بني صدر ينادي بالاعتدال إلا أنه وجد نفسه رئيساً للجمهورية بالاسم فقط ، وأن الأحداث تمر من حوله وهو عاجز عن التأثير عليها .

ثم بدأت الحرب العراقية الإيرانية وهذه أدت إلى زيادة في النزاع الداخلي خاصة بعد الخسائر الفادحة التي تكبدتها إيران في البداية . طلب بني صدر من الحفمي التخلّص من حكومة رجائي التي وصفها بأنها غير مؤهلة ، وأنها قد أعلنت الحرب ضده (بعد أن كانت قد استولت على أهم وسائل الإعلام) وأنها تمثل خطراً على البلاد أكبر من خطر الحرب مع العراق . وقارن رجائي مع تشامبرلن ، مقترحاً على هذا الأخير أن يفسح الطريق الآن أمام تشرنشل ليفقد البلاد خلال الحرب . إلا أن الحفمي لم يستجب لذلك الاقتراح (ص . ١٣٠) . وبينما كان بني صدر يزور جبهة القتال ليكتب من هناك «مذكرات الرئيس» موجهها جميع أنواع الاتهامات للحكومة والحزب الجمهوري الإسلامي ، كانت هذه القوى الأخيرة تسمى قواها لمحاربتها مانعة إياه من الظهور على التلفزيون أو الراديو ، منظمة المظاهرات ضده ، مستخدمة «حزب الله» (حاملو المراهات) وحراس الثورة في تزييم الجماعات ومظاهرات الجماعات القليلة المؤيدة له .

ثم أخذت قضية الأسرى الأمريكيين والمفاوضة في سبيل إطلاق سراحهم تلعب دوراً كبيراً في هذا الصراع . وأخيراً عندما تم الاتفاق الذي وافتت فيه الحكومة الإيرانية على نسيان حوالي ستة بلايين دولار من أموال إيران المجمدة وإغراق قضية ثروة الشاه في الخارج في خضم من البلاغة الكلامية المبهمة ، وجه بني صدر تهجماً جراحاً على هذا الاتفاق . إلا أن هذه الانتقادات (زيادة على اتهامات الفساد ، الجهل ، التعذيب ، إلخ) أدت إلى تصميم رجال الحكم على التخلّص من بني صدر بكل الوسائل الممكنة بعد الحصول على دعم الحفمي .

بعد تردد طويل في الحزم في القضية من ناحية الحفمي ، وبعد أن وزع بني صدر آلاف الناشير داعياً الشعب لمقاومة الدكتاتورية التي يحاولون فرضها عليهم ، أصدر الحفمي حكمه منها بني صدر نفسه بالفساد والدكتاتورية ، وهدد بقطع يد كل من يصيح خطراً على الجمهورية الإسلامية .

بعد اتخاذ الحفمي هذا الموقف الواضح ، قرر البرلمان مناقشة أهلية بني صدر ليكون رئيساً . وفي جلسة صاخبة رافقتها التحركات الدسوية في الشارع ضد مساعدي بني صدر وحلفائه «ومجاهدي خلق» صوت البرلمان ١٧٧ لوائح ضده ، بينما نادى المتظاهرون أمام البرلمان بالموثوق لبني صدر . اتهمه البرلمان بوقوفه مع المعارضة ضد ولاية الإمام ، وأنه كفائد للقوات المسلحة ترك إيران معرضة للهجوم الأجنبي . اتهموه أيضاً بالكبرياء وعدم الإخلاص ، جالباً لإيران العار في أعين الأجانب باتهامه الحكم بتعذيب الشعب ، وأنه شين الإسلام وبجد القومية ، إلخ . أما هو فقد كان قد خبأ نفسه إلى أن ظهر في باريس فيا بعد ، وقد تكون خطوته هذه من أدنى ما قام به خلال هذه الفترة العصيبة من حياته وحياة الثورة الإيرانية . بعد ذهابه تفجرت عدة قنابل راح ضحيتها عدد كبير من قواد الثورة ، منهم بهشتي ، أمين عام الحزب ، محمد علي رجائي ، رئيس الوزارة نفسه ، ورئيس الوزراء الذي جاء بعده ، عدة وزراء وأعضاء مجلس وعدد من الأئمة من قائلتي صلاة الجمعة . كان رد فعل الحكومة عنيفاً ، وتصعدت الاعدامات ، وانتشرت في الشوارع الجماعات المسلحة التي سميت «الوحدات المتقلة لغضب الله» ، وهي تفتش عن كل شخصية مشبوهة (ص . ٢٢٥) ، ثم ألفت لجان التجسس حول تحركات الأفراد في القوات المسلحة ، المؤسسات الحكومية والمدارس والجامعات . وفي الدوائر الحكومية والمدارس قويت نشاطات لجان «تجديد القوى البشرية» ، وهذه تخلصت من كل

من يشبه بإخلاصه الكامل للجمهورية الإسلامية والإسلام . كنتيجة لهذه النشاطات طرد الألف من الموظفين والمعلمين .

في نهاية ١٩٨٢ ابتدأت موجة الإرهاب تخف ، خاصة بعد أن كُسرَ ظهر حركة المعارضة ، وفي ديسمبر من تلك السنة أصدر الخميني مرسوماً أوصى فيه . بتخفيف حدة النشاطات المتطرفة ، وصرح بأن الثورة وصلت الآن إلى مرحلة الهدوء .

إلا أن المؤلف يجزم من أن هذا الهدوء والبراجماتية لم يشمل الموقف من نشر الثورة الإسلامية خارج البلاد ، وخاصة في البلدان المجاورة .

ثالثاً : أهم السياسات والتغيرات الاقتصادية الداخلية :

يستخلص الكاتب أن النظام الجديد استولى في البداية على قطاعات كبيرة من الاقتصاد الوطني ، بما فيها البنوك ، التأمين ، الصناعات الكبرى ، المشاريع الزراعية الحديثة وجزء هام من التجارة الخارجية . ارتكزت هذه السياسة على جذور عقائدية عبرت عنها أدبيات الاقتصاد الإسلامي الزائدة الانتشار . حاولت هذه المؤلفات نقد الرأسمالية والماركسية على حد سواء ، وحاولت أن تثبت أن الإسلام ، مع أسبقته لهذه الفلسفات الأجنبية ، يحوي حلوله الخاصة المتفوقة عليها ، بما فيها حلول لمشاكل الاقتصاد المعاصر . حاول هؤلاء أيضاً أن يبينوا أن الإسلام يوصي بالعدل الاجتماعي وبالمساواة وتوزيع الثروات بعدالة ، كما أنه يدافع عن الطبقات المحرومة . لتحقيق المجتمع العادل ، حسب هذا المنهج ، لا ضرورة للصراع الطبقي بل يلعب الفقيه دوراً رئيسياً نشيطاً في إحداث التغيرات اللازمة ، ضمن الشريعة الإسلامية .

عندما استولت الثورة على الحكم ، واجهت أوضاعاً اقتصادية في غاية الصعوبة : الخزينة كانت تقريباً فارغة ، البنوك كانت على وشك الانهيار بعد أن سحبت مقادير هائلة من الرساميل ، كما ترك عدد هائل من التقنيين الأجانب البلاد ، وبقي عدد كبير من المشاريع دون إنجاز ، وخرج عدد كبير من الرأسماليين مع رؤوس أموالهم تاركين وراءهم أعداداً هائلة من المشاريع والمصانع المغلقة ، إلخ .

عمت الفوضى عندما استولى إداريون من الدرجة الوسطى وعمال على الكثير من المصانع والمنشآت وذلك بتشجيع وتعاون بعض الأحزاب اليسارية وإفماركسية واللجان الإسلامية .

على ما يظهر لم يكن لدى قادة الثورة أية خطة واضحة لتحقيق تلك العدالة الاجتماعية التي كانوا يتكلمون عنها ، لا بل كان هنالك عدة أصوات داخل الثورة تتكلم عن سياسات متناقضة . وجدت القيادة نفسها مسيرة بالأحداث بدلاً من قيادتها لها . إذن كانت محاولات حل المشاكل الطارئة تجري بشكل ارتجالي عشوائي فردي ، وهكذا أجمت بعض الصناعات بينما تركت بعض الصناعات الأخرى في يد أصحابها . وعندما بلغت موجة التأميم ذروتها في نهاية ١٩٨٢ أخذت الحكومة نفسها تشجع ملكية بعض النشاطات الاقتصادية وإعطاء العقود الحكومية لشركات خاصة ، وهكذا بدأت تظهر في الأفق طبقة جديدة من رجال الأعمال المتمتعين بميزات خاصة عن طريق علاقتهم ببرجال الدين الأقوياء في الحكومة (ص ١٨٥)

كما جدت فوضى عارمة في قضية الإسكان وملكية العقارات ، فالثورة كانت قد عبرت ، حتى على لسان الخميني نفسه ، عن أن الحكومة ستبني البيوت للفقراء في كل البلاد .

اغتنم الألف من المتشردين فرصة انهيار السيطرة البلدية بعد الثورة وأخذوا يبنون مساكن رخيصة في أية بقعة أرض فارغة استطاعوا أن يضعوا يدهم عليها إن في ضواحي المدن أو حتى ضمن القسائم السكنية الخاصة في المدن ، كما استولى أعضاء من اللجان الثورية على بيوت لأشخاص كانوا مرتبطين بالنظام السابق . إلا أن أزمة السكن ما لبثت أن اشتدت عندما هاجر ألف من أهل الريف إلى المدن واثقين أن الإمام في فجر الثورة سيوزع البيوت مجاناً على



كل المحرومين من الشعب . ثم استولى المتشردون على آلاف من الشقق الفارغة . قرر مجلس الثورة في البداية تأميم كل الأرض الموات ضمن المدن وتوزيعها على العائلات المحتاجة بشرط أن يبنوا عليها خلال مدة معينة . ثم أسست إدارة حكومية خاصة لإنجاز أو شراء المساكن الفارغة ثم تأجيرها أو بيعها لمن كان بحاجة إليها .

إلا أن الإجراءات الراديكالية لم تثبت أن واجهت مناعة خاصة من العناصر المحافظة ضمن أو خارج الحكومة ، إلى أن تغلب هؤلاء في النهاية ووضعت مسألة الإسكان ضمن سلطة وزارة الإسكان حيث أخذت القضية مساراً معتدلاً ، وأبتداء من ١٩٨٣ ابتداء تدخل الحكومة في الصفقات التجارية بنحى تدريجياً . حسب تقدير الكاتب ، إن التدخل الحكومي في شؤون السكن فشل في حل المشاكل العديدة في هذا الخصوص ، لا بل زاد في حدتها إذ أن أسعار الإسكان ارتفعت ، وبقي الحصول على المسكن مشكلة كبرى بالنسبة للأكثرية من الجماهير الإيرانية .

كان لابد من أن تغطي التجارة الخارجية بكثير من اهتمام النظام خاصة وأن أمن العلاقات التجارية في عهد الشاه كانت تخري مع العدو الأكبر الآن ، الولايات المتحدة . فبينما كان هنالك عناصر تدافع بشدة عن حقوق الملكية الخاصة للتجارة ، وجد عدد كاف من الراديكاليين ضمن مجلس الخبراء التأسيسي ليبدؤوا بنداً على الدستور يدعو لتأميم التجارة الخارجية . ثم سن قانون في مايو ١٩٨٠ يحول الحكومة احتكار تجارة تلك المواد والسلع التي اعتبرت ذات أهمية بالنسبة للاقتصاد القومي . وفي أوائل ١٩٨٢ سُنَّ قانون جديد لتأميم التجارة الخارجية بأكملها . إلا أن مجلس الحراس نقض ذلك القانون على أساس أنه غير دستوري وغير إسلامي . لكنه بالرغم من هذا النقض ، من المرجح أن حوالي ٨٠٪ من الواردات بقيت تمر في أيدي حكومية ( ص . ١٩٣ ) .

سببت ملكية الأراضي الزراعية ، مصدر العيش لحوالي نصف الشعب الإيراني ، صراعات عنيفة بعد الثورة . ففي السنة الأولى حدثت استيلاءات على الأرض قامت بها جماعات متعددة منها الحكومة الثورية ومؤسساتها ، الفلاحون ، وبعض الإقطاعيين الذين اغتصموا فرصة الفوضى لاسترجاع ملكياتهم السابقة التي كانت قد صودرت منهم في عهد الشاه . أما استيلاء الفلاحين على الأراضي فقد جرى تقريباً في كل إقليم وقرية ومقاطعة ذات أهمية ، مما أدى إلى اشتباكات متعددة مع الملاكين في العديد من الأماكن . أما موقف السلطات من هذه الأحداث فقد اختلف من مكان إلى آخر متأرجحاً بين مساعدة السلطات للفلاحين على الاستيلاء ومساعدة حراس الثورة للإقطاعيين في طرد الفلاحين من أراضيهم . وقضاة الشريعة كانوا أيضاً على خلاف فيما بينهم : بينما دافع بعضهم عن الملكية ، دافع آخرون عن حقوق المحرومين من الفلاحين وعمال الأرض باسم العدالة الإسلامية . أما الخميني نفسه فقد بقي صامتاً حول هذه القضية مما زاد في حالة الفوضى الشاملة .

في سبتمبر ١٩٧٩ سُنَّ قانون قرر توزيع الأراضي التي كانت في أيدي الحكومة ، وتلك الأملاك المصادرة من أعضاء النظام السابق ، زيادة على أرض الموات التي لم يرغب فيها أحد . لكن هذا التشريع لم يوقف الاستيلاء الغير القانوني على الأراضي .

في عهد وزير الزراعة ، رضا آصفهاني ، المعروف براديكاليته في سبيل العدالة الاقتصادية ، شُرِعَ قانون أبريل ١٩٨٠ الذي جعل الحد الأقصى للملكية الأرض ثلاثة أضعاف معدل المساحة في منطقة معينة تكفي لالة عائلة فلاحية ، بينما أقيمت مسألة تمويض الملاكين بعد التوزيع مبهمة ومعلقة بدفع ديورهم للحكومة ، ودفع ما عليهم من مستحقات دينية . إلا أن ردة الفعل لهذا القانون كانت دعائية ، واستخدموا نفوذهم على أعضاء المجلس التشريعي . ثم حصلوا على فتاوى عديدة من شرعيين دينيين تصرح بأن الاستيلاء على الأراضي عمل متنافس للشرعية الإسلامية . وفي حدان وزعت فتوى كان قد أصدرها الخميني نفسه بهذا الخصوص . وأخذ بعض رجال الدين الكبار يهاجمون القانون الجديد في مساجدهم . في نوفمبر ١٩٨٠ أمر الخميني بتعليق هذا القانون . إلا أن هذه الخطوة لم تنه الهياج حول توزيع الأراضي ، لا بل أحدثت ردة فعل جماهيرية قوية دعمتها عناصر قوية داخل وخارج الحكومة . وانهارت حملات دعائية ضد الملاكين . وهذه الحركة أيضاً وجدت لها من يدعمها من بعض فقهاء الدين حيث صرح أحد هؤلاء بأن الإسلام الذي يشغل قلوب الإقطاعيين إنما هو إسلام أمريكي ( ص . ٢٠٥ ) خلال تردد الحكومة هذا

وعدم الاستقرار خفف الإنتاج الزراعي وارتفعت الأسعار بسرعة فائقة . لم تعرف الحكومة كيف يمكنها السيطرة على المشاكل الاقتصادية المتعددة دون التدخل في الملكية الخاصة وحرية التجارة ، حلول وقتت ضدها معتقدات مبدئية أساسية . هنا قرر رفسنجاني ، رئيس المجلس التشريعي إحالة القضية إلى الحتمي الذي كان من المفروض أنه ، كولي الأمر ، يحق له التدخل في أمور الملكية ضمن الضرورة القاهرة . إلا أن الحتمي عاد وطرح القضية في أيدي المجلس مصرحاً أن لهذا الأخير الحق في أن يشرح وينفذ قوانين لمعالجة أوضاع الضرورة بشرط أن لا تحول الممارسات المتطرفة والغیر الشرعية .

استخلص رفسنجاني من هذا الرد أن الفقيه منح بعضاً من سلطته وولايته للمجلس ، ذلك لأن العالم الحديث شديد التعقيد ، ولا يحول أي فرد بمفرده ، دون اللجوء للخبراء ، في البت في كل أمور الدنيا . كنتيجة لهذا التفسير أعيد قانون الأراضي المعلق وأدخلت عليه تعديلات من أهمها تقوية بنود التعويض على الملاكين عن أراضيهم الموزعة .

أخيراً بعد مجادلات ومساومات طويلة شرع قانون جديد للأراضي في نهاية ١٩٨٢ ، وهذا اعتبر انتصاراً للمحافظين ، إذ مع أنه أبقى محدودية الملكية في القانون السابق ، سمح للملاكين بتأجير ما زاد عن الحدود القانونية من ملكيتهم لمن يشاءون ، حتى لأولادهم .

إلا أنه بعد أربع سنوات من المجادلات الطائفة والتشريعات ، نقض مجلس الحراس هذا القانون الأخير في يناير ١٩٨٣ على أساس أنه غير إسلامي وغير دستوري .

كل ما فعلته الثورة بخصوص الأراضي إذن هو أن مساحات قليلة جداً نسبياً صودرت من الملاكين ووزعت فعلاً على الفلاحين ، ولو أنه أصبح الآن للحكومة دور كبير ومباشر في شؤون الأراضي والزراعة والتوزيع .

حسب رأي الكاتب ، فإن الثورة الإيرانية وصلت الآن مرحلة الهدوء على الأقل من الناحية الاقتصادية ، وإن مجلس الحراس قد برز كمؤسسة موازنة تكبح جماح البرلمان . وبدأت الحكومة تعيد لبعض الملاكين السابقين أراضيهم المصادرة ، وتدعو رجال الأعمال للرجوع إلى البلاد ، وتدعو إلى تحسين العلاقات مع الغرب ، وإلى زيادة الاهتمام بالتكنولوجيا الغربية . وهكذا تكون الثورة الإسلامية قد دارت دورة كاملة ، ويكون الإسلام قد أثبت أنه سيف ذو حدين . فمع أنه يمكن استخدام إيديولوجية إسلامية في سبيل تحقيق العدالة عن طريق إعادة توزيع الملكية ، يمكن استخدام إيديولوجية إسلامية أيضاً في سبيل الدفاع عن الملكية الخاصة .

نستخلص من كل ما ورد أن الكاتب رسم صورة حية ، شيقة ، متحركة ومتكاملة لمسببات وصراعات وإنجازات وإخفاقات تلك الثورة . ما يؤخذ على الكاتب هو أنه لم يحاول أن يضع هذه الثورة ضمن أي إطار نظري ، وحتى دون أن يقارنها ، كنمط سلوكي إنساني معين ، مع أية ثورة أخرى ، بل قدمها وكأنها حدث تاريخي فريد من نوعه . لكن الثورة الإيرانية ، كما يبين بكل وضوح ، وبالرغم من تبنيها للإيديولوجية السياسية الدينية ، وبالرغم من فريدتها في الكثير من التفاصيل الثانوية ، تمثل نموذجاً حياً للثورة الشعبية الكلاسيكية في العصر الحديث .

كنتيجة لعدم وجود النظرية ، يشكو الكاتب من فقدان أية أطروحة علمية حول اتجاه هذه الثورة واحتمالات مسيرتها ، كمدى امتدادها ، أو تقلصها ، أو هلاكها .

حتى إن الكاتب يتجنب إصدار أي تقييم لهذه الثورة ، أو أحداثها المتفرقة التي يسرد تفاصيلها . قد يكون بهذه الطريقة قد تجنب إثارة أية حساسيات في هذه المرحلة الحساسة ، مما يزيد في مصداقية هذا الكتاب ، ولكن على حساب قيمته العلمية .

كان بالامكان أن يكون هذا الكتاب عملاً علمياً بالغ الأهمية ، إلا أنه في حالته الحاضرة لا يرقى عن كونه عملاً صحافياً ، لكنها بدون شك صحافة من طراز رفيع .

**مراجعة: فريد صقري**

قسم العلوم السياسية - جامعة الكويت

ابراهيم سعد الدين، علي نصار، اسماعيل صبري عبدالله، محمود عبدالفضيل،  
صور المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢، ٢١٠  
صفحات.

بدأ الاهتمام بالدراسات الخاصة بالتوقعات المستقبلية يحظى باهتمام الاكاديميين العرب والمؤسسات العلمية في  
العالمين المتقدم والنامي على السواء.

والدراسات المستقبلية تقوم من حيث الفكرة على فرضية اساسية مؤداها انه من خلال الارتكاز على معطيات  
الواقع، بكل حقائقه وأبعاده ومتغيراته يصبح بالامكان التوصل الى مؤشرات تحدد المسارات المحتملة لتطور تلك  
المجموعة من الظواهر التي تنطرق اليها الدراسات المستقبلية بالبحث والتحليل والتقييم.

من هنا تأتي أهمية الدراسة التي يقدمها هذا الكتاب «صور المستقبل العربي» حيث يمثل خطوة رائدة في مجال  
الدراسات المستقبلية.

يحتوي الكتاب على ٢١٠ صفحات كبيرة وقد تم تقسيمه الى ثلاثة فصول. خصص الفصل الاول منها  
للحديث عن النماذج العالمية والمستقبل العربي حيث استعرض المؤلفون في هذا الفصل النماذج العالمية المهمة  
بالدراسات المستقبلية وقدموا نقداً لها من وجهة نظرهم.

وقد ذكر المؤلفون بان الاهتمام بالدراسات المستقبلية بدأ بعد الحرب العالمية الثانية لكن الاهتمام الفعلي بها بدأ  
في الستينات حيث قامت عدة معاهد في الدول الغربية والدول الاشتراكية.

ويعود السبب لزيادة الاهتمام بهذه الدراسات الى :

- ١ - توفر المعلومات
- ٢ - ازدياد الاهتمام بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية.
- ٣ - ظهور الحاسب الآلي واتساع تطبيقاته.
- ٤ - الازمات الاقتصادية العالمية ابرزت أهمية الدراسات المستقبلية.

بعد ذلك استعرض المؤلفون أهم النماذج العالمية المهمة بالدراسات المستقبلية وقدموا فكرة عنها مع تقديم  
تقد لها .. وأهم هذه النماذج هي :

- ١ - نموذج فوستروميلدور
- ٢ - نموذج وادارة البيئة في إنجلترا
- ٣ - نموذج باريلوتشي (امريكا اللاتينية)
- ٤ - نموذج فيراروفيتش ويستل
- ٥ - نموذج ليونثيف او الامم المتحدة

مايهمنا من هذه النماذج هو نظرتها او معالجتها للوطن العربي والشيء الملاحظ ان جميع هذه النماذج تنظر للوطن  
العربي في كونه مخزناً للنفط والوقود.

ولقد توقعت النماذج العالمية جميعا بان الدول النفطية سوف تحقق بنينا اقتصاديا اكثر تنوعا في اول القرن القادم  
بينما تعاني الدول العربية غير النفطية عجزا متزايدا في ميزان المدفوعات.

الشيء اللافت للنظر الآن هو ان بعض الدول النفطية العربية بدأت تعاني عجزا في ميزان المدفوعات حاليا على  
عكس التوقعات ...

- لقد خصص الفصل الثاني لدراسة ملامح المستقبل العربي في وثائق الاستراتيجية العربية. ولقد استعرض المؤلفون في هذا الفصل مجموعة الوثائق والتصورات للمستقبل العربي والتي أهمها :
- ١ - استراتيجية الأمن الغذائي في البلدان العربية الصادرة عن المنظمة العربية للتنمية الزراعية.
  - ٢ - استراتيجية التصنيع من أجل الوفاء بالاحتياجات الأساسية والاعتماد على النفس. الصادر من مركز التنمية الصناعية للدول العربية ١٩٧٧.
  - ٣ - وثائق مؤتمر الطاقة العربي الاول. الصادر عن منظمة الاوبك العربية عام ١٩٧٩.

ويعد ان استعرض المؤلفون كل هذه الوثائق بالتفصيل قاموا باعطاء وجهة نظرهم التقويمية لها وقدموا امثالا بديلة للتنمية ولقد وصلوا الى عدة حقائق بالنسبة للاستراتيجية العربية أهمها:

- ١ - انها في معظم الاحوال «معارية» وليست مرحلة عبر الزمن ويعني ذلك عدم اعطاء صورة زمنية واضحة حتى نهاية القرن.

- ٢ - انها اغفلت تحديد طبيعة الآليات اللازمة للانتقال من الأوضاع الراهنة الى الوضع المنشود.
- ٣ - انه لا توجد رؤية تنموية واحدة تجمع بين هذه الوثائق - حيث غلب عليها الطابع الاقتصادي ولقد انهى المؤلفون هذا الفصل بالقول «المستقبل يجعل في طياته العديد من دواعي الامل والرجاء كذلك الكثير من نذر الشر والازمات ويقدر الوعي والاستعداد لهذه التغيرات والتحديات المستقبلية الى تواجه وطننا العربي بقدر ما يمكن نسج خيوط مستقبل عربي افضل».

ولقد خصص الفصل الثالث والآخر للاهتمام . . نحو دراسات عربية للمستقبل العربي وفي هذا الفصل يجدر المؤلفون من الظن بان توفر «المال والرجاء» سيضمن بالضرورة المستقبل الزاهي . . فهم يعتقدون بان المستقبل العربي يتعلق بالدرجة الاولى على مقدرة الحركة الوطنية العربية في تحقيق التحرر العربي والقضاء على التبعية ورسم سياسة عربية هادفة لاستخدام الموارد العربية لصالح الامة العربية جمعاء.

وحدد المؤلفون أهم التحديات التي تواجه الامة العربية مستقبلاً:

- أ ) تركة التخلف وقصور جهد التنمية، ويقصدون بذلك قصور تطور القوى البشرية وانخفاض انتاجيتها.
- ب) الحدود الحقيقية التي تفرضها الموارد المادية : ويعني بذلك على الرغم من ان الدول العربية لديها الآن احتياطي كبير من النفط والغاز الطبيعي الا انها تقتصر الى مصادر طاقة بديلة.
- ج) العلاقات الخارجية الغير المتكافئة وفيه يوضح المؤلفون ان عالمنا العربي لا يعيش في فراغ بل في اطار من العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية.

لذلك هم ينصحون بالابتعاد عن سياسة المحاور الدولية وتحقيق سياسة التحرر العربي.

وقبل ان ينهي المؤلفون كتابهم ركزوا على أهمية التنمية العربية والتحديات التي ستواجهها وماهي المشاكل التي يمكن ان تواجه الامة العربية وهي في طريقها للتنمية والتطور.

ويعد فان الدراسة التي قدمها مؤلفونا الاربعة عن صور المستقبل العربي تعتبر دراسة رائدة كونها الدراسة الاولى التي يتم بالمستقبل العربي ولقد كشفت لنا هذه الدراسة أهمية وضرورة الاهتمام بقضايا المستقبل في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيره.

ومع أن بعض الافتراضات في الكتاب جاءت خاطئة خصوصاً الجزء الخاص بالدول النفطية العربية الا ان ذلك لا يمنع من الاشارة بالجهود الذي بذله اساتذتنا الافاضل في محاولة توعية وتنشيط المواطن العربي لأهمية الدراسات المستقبلية.

**مراجعة : شملان يوسف العيسى**  
قسم العلوم السياسية - جامعة الكوت

## احسان محمد الحسن، التصنيع وتغير المجتمع، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢، ٢٠٠ صفحة.

يقع الكتاب في ٢٠٠ صفحة ونشرته دار الرشيد في بغداد عام ١٩٨٢ وهو من سلسلة الدراسات التي تقوم بها وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، وقد تم تقسيم المحتوى الى ستة فصول بالإضافة الى الخلاصة والاستنتاجات وقد سجل المؤلف ٣٥ مرجعاً باللغة العربية و ١٢٠ مرجعاً باللغة الانجليزية.

### عرض الكتاب :

يتناقص المؤلف في الفصل الأول مفهوم التصنيع وعوامله المادية وغير المادية عبر المراحل التاريخية العالمية، ثم يقوم بتحليل مظاهر التصنيع في العراق والانجازات التي تم تحقيقها منذ عام ١٩٥٠ حتى عام ١٩٨٠ مبنياً بالاحصاءات عدد الصناعات وأسس انتشارها والأموال التي رصدت وأنواع الصناعات ودورها في الاقتصاد الوطني وأثرها في زيادة الناتج القومي وقد أهتم المؤلف بإبراز المرحلة التصنيعية. منذ عام ١٩٦٨ عندما تسلم حزب البعث زمام السلطة وأشار الى أن معدل دخل الفرد قد زاد من ٤٥ د الى ٣٢٠ ديناراً بسبب التصنيع.

أما في الفصل الثاني فيتناول المؤلف دراسة آثار التصنيع في المؤسسات الاقتصادية، حيث يبين خصائص التحولات الجذرية التي طرأت على القطاعات الاقتصادية الحيوية كالقطاع النفطي والقطاع الصناعي والزراعي والتجاري ثم يقوم بتحليل لآثار التحولات الاقتصادية في المؤسسات البنوية مثل ارتفاع القوة الشرائية للمواطنين للمواد الغذائية والملابس والأدوية ووسائل الاتصال الجماهيرية والترفيه، والسكن الصحي. كما ناقش المؤلف أثر التقدم الاقتصادي على البناء الطبقي للمجتمع العراقي حيث انتقل من المجتمع الاقطاعي الى المجتمع الاشتراكي الذي أتاح الفرصة للعمال والفلاحين للتحرك الاجتماعي، كما أوجد التصنيع طبقة الفنيين والمديرين والمهندسين والمحامين والأطباء والمتخصصين الذين شكلوا الطبقة الوسطى في المجتمع العراقي المعاصر وقد صعد معظم هؤلاء من طبقة الفلاحين والعمال في المجتمع التقليدي وذلك بسبب انتشار الثقافة والتعليم والعدالة الاجتماعية ومرتبة الحراك الاجتماعي التي تقوم على أسس الانجاز والتحصيل أكثر مما تقوم على أساس الحسب والنسب كما كان سائداً في العهد الاقطاعي.

ويتناقص المؤلف في الفصل الثالث من الكتاب آثار التصنيع في نمو السكان والنمو الحضري وقدم تحليلاً للخصائص الديمغرافية لسكان القطر العراقي (التركيب القومي وتوزيع السكان حسب الريف والحضر) وعوامل الزيادة السكانية والعلاقة النسبية بين السكان والموارد الطبيعية. وأشار المؤلف الى التطور السكاني منذ عام ١٩٤٠ حيث زاد عدد السكان من ٥ ملايين الى أكثر من ١٢ مليوناً عام ١٩٧٧ ويعود ذلك الى ارتفاع معدلات الولادات وانخفاض معدلات الوفيات بسبب انتشار القواعد الصحية وتوفير الخدمات الحكومية الصحية والنسبة المئوية ٢٥٪ عام ١٩٥٠ وزادت النسبة الى ٦٦٪ في عام ١٩٨٠ ويرجع السبب الى الظروف الاجتماعية المتوفرة في المدن والتي تدفع سكان الريف على الهجرة الى المدن مثل فرص العمل والمدارس والكليات والجامعات والخدمات الاجتماعية والصحية والامنية، بالإضافة الى العوامل الدافعة المتعلقة بانخفاض انتاجية الريف ومستوى المعيشة هناك.

ويتناول المؤلف في الفصل الرابع أثار التصنيع في الأسرة العراقية ، وأكد أن عوامل التصنيع والتحضّر والتغير الاقتصادي قد لعبت دوراً هاماً في إحداث تغييرات أساسية في البناء والعلاقات الأسرية . فقد انخفضت نسبة الأسر للممتدة من ٨٢٪ عام ١٩٤٠ إلى ٣٤٪ عام ١٩٨٠ وزادت تبعاً لذلك نسبة الأسر النووية ، كما انخفض معدل حجم الأسرة العراقية من ٧٫٢ شخص في عام ١٩٥٠ إلى ١٫٥ شخص في عام ١٩٨٠ . وفيما يتعلق بالتحول الذي طرأ على وظائف الأسر بعد التصنيع ، فقد قامت الدولة بتولي مسؤولية الوظائف الثانوية (الاقتصادية والتربوية والصحية والدينية والترفيهية . . .) بعد أن أنشأت المؤسسات المتخصصة وانحصرت وظائف الأسرة في الوظائف الثانوية . أما العلاقات القربية فقد كانت القبلية والعشيرة والفخذ والفرقة والحاملة والأسرة الممتدة هي المسيطرة بسبب الوظائف التي كانت تؤديها مثل الدفاع عن حقوق الأعضاء وجمع الأموال وتوزيعها ، وبعد التصنيع فقد ضعفت المنظمات الاجتماعية التقليدية ، وأخذت الأسرة النووية تقوم بالوظائف المشار إليها بمساعدة أجهزة الدولة . ومن التغيرات التي شهدتها الأسرة زيادة الانحياز نحو الزواج الخارجي وتحول نظام السكن من السكن في بيت الزوج الأصلي إلى بيت منفصل ، وانخفض كذلك معدل ظاهرة تعدد الزوجات وحل محله النظام الأحادي وضعت شرعية الحكم الأبوي الذي كان يعتبر الرجل الحاكم ويعتبر المرأة تابعة له في جميع القضايا والأمور . وقد بدأ ذلك واضحاً بعد ارتفاع مكانة المرأة الاجتماعية وقيادتها للحزب النسوي العام ومناداتها بضرورة المساواة مع الرجل خاصة بعد انتشار الثقافة والتربية والتعليم ودخولهن في شتى المهن .

ويناقش الفصل الخامس أثار التصنيع في المؤسسات الثقافية والتربوية خلال الفترة ما بين ١٩٥٠ - ١٩٧٧ التي جاءت نتيجة حتمية لظواهر التحضر والتصنيع والتغيرات السياسية (تموز ١٩٦٨) . ويتناول المؤلف في التحليل مشكلة الأمية وأخطارها على المجتمع وعلاقة التعليم بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وكذلك أثر الطبقة الاجتماعية في التحصيل العلمي وأثر التحولات الثقافية والتربوية على العلاقات الأسرية وأكد أن أبناء الطبقة الوسطى أكثر اقبالاً على التحصيل العلمي .

أما الفصل السادس والأخير ، فيتناول المؤلف فيه قضية المشكلات الحضارية للتصنيع ونقل التكنولوجيا في العراق والوطن العربي ويؤكد المؤلف هذا المفهوم ويشير إلى أن عملية نقل التكنولوجيا لا تقتصر فقط على استيراد الآلات والمصانع وطرق الإنتاج المتطورة من الدول الصناعية إلى الدول النامية ، بل تشمل تكيف المصانع والمعدات التكنولوجية وطرق الإنتاج المستوردة مع الظروف والأوضاع المحلية للأقاليم والبيئات العربية ، وتكوين القاعدة العلمية والمناخ الحضاري المتطور الذي يدعم عملية التصنيع والتحديث . وأشار المؤلف إلى أن البلاد العربية قد أنفقت على استيراد التكنولوجيا حوالي ٧ بلايين دولار في عام ١٩٨٠ فقط . وهذا الانفاق المرتفع أدى إلى مشكلة توزيع الموارد المالية في البلاد العربية ومنها العراق على القطاعات الانتاجية والقطاعات المجتمعية الأخرى مثل الثقافة والصحة والتعليم والنقل والمواصلات والاعلام والترويج والتجارة وإدارة الفنادق وغيرها من المؤسسات التي تعتبر أساسية لحركة التصنيع .

وقد تطرق المؤلف في سياق تحليله لأبعاد نقل التكنولوجيا والتصنيع إلى مشكلة التبعية الاقتصادية والسياسية للدول العربية خاصة في العلاقات الاقتصادية غير المتكافئة بين الدول العربية والدول الصناعية ، وأشار كذلك إلى التناقض بين التكنولوجيا الأجنبية والظروف المحلية ، والتناقض بين التكنولوجيا الحديثة والتكنولوجيا التقليدية ، وتطرق إلى امتناع الدول الصناعية عن تسليم المعرفة التكنولوجية للعراق والدول العربية الأخرى بسبب سيطرة المصالح الخاصة والرغبة في استمرار الفجوة التي تفصل بين الدول الصناعية والدول العربية من ناحية وبسبب ندرة الكوادر العلمية والتكنولوجية المحلية ، أو سوء توزيع الثروة والكفاءات البشرية العربية .

التحليل والتقد :

لقد قام المؤلف بجهد علمي واضح في مناقشة القضايا الاجتماعية والتغيرات التي طرأت على المجتمع العراقي خلال وبعد الفترة التي امتدت بين عامي ١٩٥٠ - ١٩٨٠ وبصورة خاصة بعد عام ١٩٦٨ . وقد اعتمد على مصادر

ثانوية في تحليل أبعاد التطور الصناعي في العراق واكتفى ببعض المؤشرات مثل أنواع الصناعات وتوزيعها ونسبة العاملين فيها والتي تحتاج الى المزيد من التحليل الراسي والأفقي للوقوف على خصائص الصناعة والتصنيع والعوامل التي ساهمت في تقدمها . إذ لا يكفي أن نشير الى التقدم الصناعي وزيادة معدلات الدخل من الصناعة ، وارتفاع معدلات القوى العاملة في القطاع الانتاجي ، إذ أن ذلك لا يوضح طبيعة التقدم الصناعي من حيث اعتماده على الموارد الطبيعية المحلية أو المستوردة . إذ أن مثل هذا التحليل يساعدنا على ربط التحولات الاجتماعية والبناء الاجتماعي للمجتمع العراقي الحديث باتجاهات الصناعة والتصنيع . وقد حاول المؤلف استخدام المصطلحات والمفاهيم للصناعة والتصنيع الغربية وكذلك الاشتراكية في تحليل أبعاد أثر الصناعة على التغيرات الاجتماعية كما يتضح ذلك من المراجع الأجنبية الواسعة . إلا أن المعضلة التي واجهت المؤلف هي التوصل الى مصطلحات ومفاهيم نابعة من الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي للمجتمع العراقي . وبالتالي فقد جاء التحليل لأثر التصنيع مرتبطاً بالمفاهيم والنظريات الغربية أكثر من أن يكون نابعا من واقع المجتمع العربي .

أما بالنسبة الى أثر التصنيع على الأسرة وعمل الثقافة فقد اعتمد المؤلف أيضاً على المصادر الثانوية في عرضه لتحليل خصائص التغيرات الاجتماعية في نطاق البناء والعلاقات الأسرية والقرابية أو في ظهور الطبقة المتوسطة بسبب التعليم والالتحاق بالجامعات . ولو أن الدراسة تضمنت عينة من سكان بغداد أو المدن الأخرى وتم تطبيق استمارة لمعرفة خصائص واتجاهات البناء الأسري والطبقي والمهني والقيمي للمجتمع الحضري ويزداد التحليل أهمية لو اشتملت العينة عدداً من المجتمعات الريفية .

لقد أثار المؤلف نقطة هامة في تحليل نقل التكنولوجيا والتبعية وهي أن النقل لا يعتمد فقط على استيراد الآلات والمعدات بل إن التصنيع هو تغير في البنية الاجتماعي/الاقتصادي/والسياسي والثقافي ، أي أن الصناعة والتصنيع هي أدوات إنتاج يوجهها النظام الاجتماعي القيمي والأخلاقي ، اذا كانت الصناعة تابعة من الواقع الحضري للمجتمعات العربية .

وتعتبر هذه الدراسة محاولة جيدة في تحليل أبعاد التصنيع وآثاره على الأسرة والتربية والتحضّر والجوانب الديمغرافية ، ويعتبر مرجعاً جيداً للباحثين والمتخصصين في دراسات علم الاجتماع الصناعي وعلم الاجتماع العام .

مراجعة : اسحق القطب

قسم الاجتماع - جامعة الكويت

مارك ريشل، اكتساب اللغة، ترجمة: كمال بكداش، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٤، ٢٢٩ صفحة.

على الرغم من ان العادة قد درجت على عزل المظهر اللغوي لعملية اكتساب اللغة عمّا عداه، فانه يبدو من المحال ان تهمل علاقات اللغة في مجرى تطورها بالمظاهر الأخرى للسلوك.

يتركز الاهتمام بصورة أساسية في هذا الكتاب على مشكلات تطور اللغة عند الفرد، إلا ان الكاتب وهو يسعى حثيثاً إلى تحديد خصائص اللغة عند الطفل والاحاطة بأليات ظهورها بضغط الى إثارة العديد من المسائل التي من الصعب ان يوجد لها حل .

يقع الكتاب في ثمانية فصول ويعالج الفصل الأول منها بعض المشكلات النظرية والمنهجية التي تتعلق بموضوع اكتساب اللغة. كما أن هذا الفصل يعالج موضوع العلاقة بين اكتساب اللغة وعلم اللغة العام ثم يناقش مسألة تطور اللغة عند الطفل والنظريات اللغوية المعاصرة التي تدعو إلى إعلاء شأن النزعة الفطرية ويعدد الكتاب مقولة فطرية اللغة وكيف أن القائمين بها يستندون إلى حقيقة لافتة للنظر مفادها أن الأطفال الذين تعلموا لغتهم الأم يصبحون بسرعة كبيرة قادرين على توليد وفهم عدد لا محدود عملياً من العبارات ويتعرض الكاتب لرد تشومسكي على سكتن ومؤلفه السلوك اللغفي ويذكر أن تعقيبه بالإضافة إلى كتابة «البنى التركيبية» Syntactic Structure كانت من أوائل المنشورات الكبرى لرائد علم اللغة التحويلي ومن أقواها صدق، بل كان هذا التعقيب ما ساء على الأرجح في عملية التأثير التي بدأ تيار علم «اللغة التحويلي» يمارسها على علم النفس. ثم يتناول المؤلف في هذا الفصل مفهوم الكفاية اللغوية والآداء وينتهي الفصل الأول بلمحة عن طرائف دراسة اللغة عند الطفل.

ويتعرض الفصل الثاني للشرط البيولوجية للنمو اللغوي ويسرد الكاتب البراهين المتنوعة التي جمعها وطورها لنبرج Lønneberg والتي تدعو إلى الاعتقاد أن تطور اللغة يرتبط بعوامل النضج العضوي.

ويناقش الفصل الثالث تطور بنى اللغة فيصف المراحل المتعاقبة التي تمر بها لغة الطفل في مجال اكتساب الأصوات ثم يتعرض البنى التركيبية الأولى عند الطفل وتكوين المفردات التي تتزايد ببطء حتى تصل في منتصف الثانية إلى ٢٠ كلمة ثم التوسع الفجائي في المفردات التي تتجاوز المئة كلمة نحو العشرين شهراً ويصل في الستين إلى الثلاثمائة كلمة وتقترّب من الألد في الثلاث السنوات. ويتعرض بعد ذلك الكاتب إلى مرحلة فهم اللغة المسموعة ثم مرحلة الانشاء ويعني ذلك العبارات المناسبة التي يولدها الطفل أثناء وجوده في موقف معين. ويفرق الكاتب بين مفهوم الانشاء ومفهوم إعادة الانشاء لنموذج لفظي مطروح. ثم يعدد الكاتب المشكلات الخاصة التي تطرحها عملية إعادة الانشاء التي تقوم على المحاكاة. ويناقش الكاتب في هذا الفصل، أيضاً، مرحلة ظهور القواعد عند الطفل والاختبارات التي قام بها جوم وبركولوا لاستكشاف تجريبياً، تعميمات القواعد عند الأطفال، ويناقش الكتاب في الجزء الأخير من هذا الفصل الأبحاث التي قام بها علماء النفس اللغويين وأنها توجهت بعضها نحو البرهنة على الحقيقة النفسانية للكفاية اللغوية بالمعنى الذي يعطيه تشومسكي لهذا التعبير.

ويعالج الفصل الرابع من الكتاب حقيقة أن الارتقاء اللغوي عند الطفل لا يشكل عملية مستقلة عن المحيط اللفظي الذي يتعرض له. ويشير الكاتب إلى أن سمات التفاعل مع هذا المحيط لم تفحص بدقة إلا نادراً، فلقد اغفل بوجه عام ذكر اللغة التي يتكلمها الأهل والطبقة الاجتماعية التي ينتمون إليها، فكان أن اقتصر معظم المؤلفين تقليدياً على جمع عبارات الطفل في حين أهملوا تسجيل عبارات الذين يتحدثون معه بدقة موازية كما أهملوا الإشارة بدقة إلى السياقات الموقفية التي يتكلم فيها الطفل ثم ينتقل الكاتب بعد ذلك إلى ما أشار إليه وايت (Wyatt, 1969) في مؤلف رائع إلى الغياب شبه الكامل للدراسات التي تأخذ بنظر الاعتبار أنماط التفاعل بين الراشد والطفل في تطور اللغة، إذ قد تناولت معظم الأبحاث التقليدية الطفل بوصفه فرداً منعزلاً كما تناولت الكلام بوصفه سلوكاً منفصلاً عن مجموع التصرفات. ويسمى الكاتب أيضاً إلى توضيح حقيقة أن الطفل لا يستغل أولاً يسترجع ما يسمعه إلا ما يتوافق مع مستواه الخاص، ولكن يبدو أن هذه الحقيقة أدت إلى الاستنتاج الخاطيء بأن التطور اللغوي يتم بكمليته من داخل الطفل وبن النماذج اللفظية التي يمنحها محيط الطفل لا تلعب دوراً إلا بوصفها عينات للنظام اللغوي المنوي اكتسابه بحيث أن الفروق التي تظهرها هذه النماذج لجهة فاعليتها التربوية لا تستحق الاهتمام ويؤكد الكاتب أن هذا الاستنتاج لا يتفق مع المنطق ولا مع الفرضيات التي يمكن أن يوحى بها عن حق علم النفس التعليمي. ويتعرض المؤلف في آخر هذا الفصل للإطار الاجتماعي وتطور اللغة ويناقش في هذا الجزء الأخير دور المحيط في اكتساب اللغة وذلك باستعراض الدراسات التي تعرضت لمقارنة أطفال الفئات الاجتماعية المختلفة من حيث أداؤهم اللفظي.

وأما الفصل الخامس فيعالج موضوع استعمال اللغة ووظائفها، فهناك مثلاً الوظائف التعبيرية والمعرفية والتدائية مثل التعبير، الاتصال، الترجمة الرمزية، أداة تماسك الفئات الاجتماعية وأداة تمايزها، مادة الإبداع اللعبي في كل الفنون اللفظية، مضخم الذاكرة الفردية والاجتماعية، شرط وحلّة الشخص وشرط هويته. وبالاختصار



فالكتاب يؤيد أنّ اللغة تملأ أدواراً متعددة لدى الإنسان كما يعرفه علماء نفس القرن العشرين . ويبنى المؤلف هذا الفصل بمناقشته للغة المتمركزة على الذات واللغة المطبوعة بالطابع الاجتماعي وكذلك اللغة المستقلة .

في الفصول السابقة اصطلح الكاتب في عدة مواضيع بمشكلة العلاقة بين التطور اللغوي والتطور المعرفي ولم تجد الأسئلة التي طرحها جواباً واضحاً فهي من بين الأسئلة الأكثر إثارة للجدل في علم النفس اللغوي المعاصر ، أما في الفصل السادس فيعالج المؤلف أولوية الجانب اللغوي وخصوصيته وشجع رأي ماك نيل في أن هذه الخصوصية تقود إلى التسليم بأن هناك عند الطفل الذي يتعلم التكلم قدرات لغوية غير مرتبطة بالعوامل المعرفية والعاطفية والاجتماعية ، هذا رغم أن هذه القدرات اللغوية توجد في واقع التطور مختلطة بهذه العوامل اختلاطاً وثيقاً . ويعالج الكاتب أيضاً في هذا الفصل أولوية الجانب المعرفي ويناقش أطروحة بياجيه القائلة بأسبقية الجانب المعرفي وخضوع اللغة للفكر ثم يناقش بعد ذلك إسهامات المنهج المرضي وكيف أن الأطفال الصم البكم يؤمنون فرصة ممتازة لدراسة دور اللغة في التطور المعرفي ويختتم هذا الفصل بمناقشة نقاط الضعف في الأطروحات التي عرضها وعزز من القول السائد بعدم إمكانية الفصل بين الجانب المعرفي والجانب اللغوي .

ويشير الفصل السابع إلى موضوع اللغة وضبط الفعل ويعضد الكاتب من المقولة المتفق عليها وهي أن لغة الطفل في أصولها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالفعل الذي تصاحبه وتشير إليه وتبنى عليه دون أن تؤثر فيه حقاً . ويشير الكاتب إلى أن الوظيفة الضائقة التي تمارسها اللغة على النشاط الحركي تشكل موضوعاً لبعض الدراسات التجريبية . ومن ضمن هذه الدراسات الدراسة التجريبية التي قام بها لوريا ( Luria, 1970 ) والتي أبدى الكاتب بعض الملاحظات التمهيدية حولها ، هذا بالإضافة إلى محاولته لإثبات فرضيات لوريا في المجال المرضي ، ثم تعرض في نهاية الفصل إلى إثباتات برونكار ( Bronchart, 1970 ) استنتاجات لوريا حول بعض النقاط .

وأما في الفصل الأخير من الكتاب فيعالج الكاتب موضوع تطور اللغة وبناء الشخصية وذلك بإبداء الملاحظات العامة حول الطريقة التي يرتبط بها بناء الشخصية بالوسيلة اللفظية ، ويناقش الكاتب استخدام الفرد اللغة لتنظيم تصرفاته الخاصة ولوصف عالمه الداخلي الذي يتكون من الأحاساس والمشاعر والأفكار والصور العقلية . ثم يختتم الفصل الأخير بمناقشة وحدة الشخصية وهويتها والعلاقة بينها والذاكرة اللفظية .

### مراجعة: علي محمد السيد

وحدة اللغة الانجليزية - جامعة الكويت

عبد الرحمن عيسوي ، سيكولوجية الجنوح ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ٣٠٧ صفحات .

من الواضح أن موضوع علم النفس والجريمة من الموضوعات التي يندر الكتابة فيها باللغة العربية ، ولذلك فالكتب التي نشرت في هذا المجال في الوطن العربي قليلة للغاية ، فضلاً عن أن معظمها نفلت ولم تطبع ثانية ، ولا يجد الكاتب تفسيراً لهذه الظاهرة ، ولكن ما يمكن قوله الآن في هذا الموضوع أن ذلك قد يرجع إلى قلة عدد المتخصصين في هذا المجال ، فضلاً عن عدم الاهتمام بدراسة العوامل النفسية في الوطن العربي .

ولذلك فالكتاب الذي بين أيدينا الآن يعد من الكتب القليلة التي تعالج العوامل النفسية في الانحراف والجريمة باللغة العربية ، والكتاب يقع في ٣٠٧ صفحة تتضمن أربعة عشر فصلاً ، تنقسم إلى قسمين : القسم النظري ويتكون

من عشرة فصول والقسم العلمي ويتكون من أربعة فصول. ويحتوي القسم النظري على الموضوعات التالية:

- \* أهداف الدراسة وفروضها.
- \* جنوح الأحداث.
- \* طبيعة السلوك المنحرف.
- \* طرق علاج المجرمين قديماً وحديثاً.
- \* نزعات العدوان والتسلط في الإنسان.
- \* العلاج النفسي للسلوك المنحرف.
- \* الانحرافات الجنسية وعلاجها.
- \* نص قانون رعاية الأحداث.
- \* وحدات رعاية الأحداث.
- \* حقائق عن السلوك المنحرف في المجتمع المصري.

أما فصول القسم العلمي فتتضمن الموضوعات التالية:

- \* دراسة الأحداث الجانحين بمحاكمة الاسكندرية.
- \* تطبيق مقاييس العصائية والانبساط والكذب على العينة الجانحة.
- \* وصف العينة السوية.
- \* الخلاصة.

ويعد المؤلف في الفصل الأول الهدف من الدراسة بأنه من أجل لقاء الضوء على ظروف الأحداث الجانحين في المجتمع السكندري للتعرف على ظروفهم ومشكلاتهم وعلاقاتهم بالأباء والأمهات والأخوة والأخوات، ثم التعرف على العوامل السببية التي تكمن وراء فشلهم الدراسي ومدى تأثير البيوت المحطمة في حدوث الانحراف وعما إذا كان الفقر سبباً من أسباب الجناح. ثم صاغ المؤلف أربعة وعشرين فرضاً للتحقق منها في الدراسة، يدور معظمها حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في انحراف الأحداث.

وإذا ما نظرنا إلى الكتاب نظرة عامة لوجدنا أنه يمثل تقريراً عن بحث ميداني تم اتجاذه، وليس كتاباً يدور حول أحد الموضوعات العلمية ومناقشة جوانبه المختلفة. ومع ذلك نجد أيضاً أن القسم النظري الذي يتكون من عشرة فصول يشتمل على أربعة منها لا تتعلق بموضوع البحث أو هدفه وهي الرابع، والخامس، والسادس، والسابع.

فالفصل الرابع يتحدث عن "طرق علاج المجرمين قديماً وحديثاً" ومن المعروف أن طرق علاج المجرمين تختلف عن طرق علاج ومعاملة الأحداث، كما أن الكتاب كله يدور حول جناح الأحداث، والدراسة الميدانية بمحسنيهاً من الأحداث. وعلى الرغم من أن البحث (الكتاب) عن جناح الأحداث كما جاء في هدفه، إلا أنه لا يوجد سوى صفحة ونصف في هذا الفصل عن علاج الأحداث.

كما أن الفصل الخامس يدور حول "العلاج النفسي للسلوك المنحرف" وهذا الفصل لا يتفق مع ما جاء في الدراسة الميدانية، وأن العمل الميداني ونتائجه ومناقشة النتائج لا تنطرق إلى العلاج النفسي للأحداث.

ويدور الفصل السادس حول "نزعات العدوان والتسلط في الإنسان" والرأي أن هذا الفصل أيضاً بعيد عن هدف البحث (الكتاب)، وذلك لأن الباحث لم يستخدم أي مقياس لقياس العدوان في الدراسة الميدانية للتحقق من وجود فروق بين المنحرفين والأسوياء في العدوان فضلاً عن أنه لم يناقش متغير العدوان في الجزء الميداني.

والفصل السابع بعيد أيضاً عن هدف البحث حيث يعالج "الانحرافات الجنسية وعلاجها" ومع ذلك لم ينطرق المؤلف إلى الانحرافات الجنسية في الجزء الميداني، فضلاً عن أن هذا الفصل يشتمل على موضوعات غير مترابطة مثل:

- \* علاج الشلوذ

- علاج ادمان الخمر
- علاج الانحراف السيکولوجي
- دور التلفزيون في قضاء وقت الفراغ.
- دور الرايو في الحياة الريفية.

ومن الواضح أن الموضوعات الأربعة الأخيرة لا علاقة لها بالانحرافات الجنسية أو علاجها.

وعا أن هذا الكتاب ما هو إلا دراسة ميدانية يسبقها دراسات نظرية، فمن المنطقي أن تكون الدراسات النظرية في سياق واحد مع العمل الميداني بل ومقدمة له، ولكن الفصول الأربعة السابقة لا تتفق مع هذا المنطق.

ومن حيث تنظيم القسم النظري فكان من الأفضل أن يؤجل المؤلف الحديث عن فروض البحث ومنهجه إلى الجزء الخاص بالدراسة الميدانية، ولذلك فليس من الملائم إيراد ذلك في الجزء النظري.

أما فيما يتعلق بالجزء الميداني أو ما يطلق عليه الكتاب والقسم العلمي، فمن أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها هنا، هو أن المؤلف يتم بمضاهاة مجموعة الأحداث بمجموعة الأسوياء في المتغيرات الأساسية والمهمة مثل: السن، مهنة الأب، والأم، حجم الأسرة، ومستوى الدخل، الحي السكني. ولذلك لا يستطيع الوصول إلى العوامل التي يتميز بها المنحرفون عن الأسوياء، وتساهم في انحرافهم. فإذا أخذنا العمر كمثال لوجدنا أن مدى عمر مجموعة الأحداث يتراوح بين ١١ - ١٩ سنة أما الأسوياء فيتراوح بين ١٢ - ١٦ سنة. كما أن مهن الآباء والأمهات، والحي السكني يختلف عند المنحرفين عنها عند الأسوياء.

ولذلك يورد المؤلف في الخلاصة فقرة ٢٣ ونكشف الدراسة التي طبقت على العينة السوية أن الأسرة أكثر تماسكا وأن نسبة الطلاق والانفصال فيها أقل وأهم يشغلون وظائف أكثر رقا، كمهن الطبيب، والصيدلي، والمهندس والمحامي والمدرس، وأن هذه الأسر تعيش في مساكن أكثر سعة من مساكن الجناح، كما ورد في الفقرة ٣ أن معظم آباء الجانحين من أرباب المهن التي تضمهم في الطبقة الاجتماعية الدنيا، كالبائع المتجول أو الفسالة أو الشغالة بالنسبة للام.

ويمكن القول أن هناك الكثير من الأحداث الذين في مثل هذه الظروف ولكن لا ينحرفون، كما أن هناك من المنحرفين من تعيش أسرهم مثل ظروف مجموعة الأسوياء في هذا البحث ولذلك فإن توحيد المتغيرات الأساسية يحدد إلى حد كبير العوامل الأساسية التي أدت إلى انحراف مجموعة البحث من المنحرفين.

وهذا لا يعد جديدا بل متوقع لأننا عندما نحصل على أي مجموعة أفراد أسوياء وأي مجموعة أفراد منحرفين سنخرج بنتائج قريبة من هذا.

وهذا ما دفع علماء الإجرام إلى القول بأن عوامل انحراف الأحداث تختلف عن عوامل السلوك الإجرامي للكبار، ففي الحالة الأولى تكون السيادة للعوامل الاجتماعية، وفي الحالة الثانية للعوامل الشخصية.

وبما لاشك فيه أن الدراسات الميدانية في مجال التفسير النفسي للانحراف والسلوك الإجرامي تحتاج إلى الدقة المنهجية، حتى يمكن الوصول إلى نتائج توضح لنا المتغيرات التي يختلف فيها الأسوياء عن المنحرفين.

والواقع أن الدراسات الميدانية في هذا المجال لا تزال نادرة في الوطن العربي ولا يزال معظم التركيز على دراسة جناح الأحداث والعوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تؤدي إليه، أما الدراسات التي تتعلق بالمجرمين والعوامل السيکولوجية في السلوك الإجرامي فلا تزال نادرة.

### مراجعة: مصطفى تركي

قسم علم النفس - جامعة الكويت



## المجاهد العلامة محمد عزة دروزة

علي سعود عطية

جامعة النجاح - نابلس

نعت الأبناء، الأستاذ الكبير محمد عزة دروزة، الذي توفي في دمشق، فانضم إلى قافلة الخالدين، مجاهداً فلسطينياً وعلمياً من أعلام العروبة والإسلام. وهذه كلمات قليلة نقدمها بين يدي هذا الراحل العظيم، تعريفاً موجزاً وسريعاً، لهذه الشخصية، واعترافاً متواضعاً بدورها العظيم..

محمد عزة دروزة، ابن نابلس، ولد في قصبتهما «الحبي القديم» عام ١٨٨٧م/١٣٠٥هـ. ومن جبلها الأشم «جبل النار» اقتبس لهيب الثورة التي اعتمدت في كيانها، وسيطرت على بؤرة شعوره طوال حياته. وسجل في ميدانها فصولاً باهرات، منها، أن بريطانيا، في عام ١٩٣٧، وكانت تمارس مع الثوار الفلسطينيين قمعاً وحشياً، أهلدت دمه، واعتبرته «الشهير الأكبر» ونسبت إليه أنه الدينامو المحرك والقلب النابض وراء قوافل المجاهدين، التي كانت تغادر دمشق لتضرب في عمق فلسطين، وبالفعل كان دروزة كذلك، ولكنه ليس شريراً أكبر إنما هو مجاهد أكبر!

كيف وصل محمد عزة دروزة إلى دمشق، هانوي العرب والفلسطينيين في تلك الفترة؟ هذه قصة طويلة.. ستجعلنا نعود إلى الوراثة مع هذه الشخصية لتتابع في لمسات سريعة بعضاً من جهادها ومواقفها..

عزة دروزة كالأغلبية العظمى من أهل فلسطين، من أصل عربي، ولقد أدركته حرقة السياسة منذ نعومة أظفاره. فقد انضم إلى جمعية الاتحاد والترقي في عام ١٩٠٨، حتى إذا تكشفت له نزعتها الطورانية وشوفييتها البغيضة تخلى عنها. وانضم إلى حزب الائتلاف والحرية وعمل سكرتيراً لفرعه في مدينة نابلس. كما عمل عضواً في حركة المطالبة الإصلاحية ببيروت ١٩١٢، كما انضم إلى الجمعية العربية الفتاة وهنا وعلى صعيد هذه الجمعية التقى بشكري القوتلي وشكري الأيوبي والدكتور أحمد قنديل، ولحق معهم بجيش الملك فيصل بن الحسين الذي دخل دمشق عام ١٩١٨ وأقام الدولة العربية.

عاد عزة دروزة إلى فلسطين، حيث انعقد بحضوره أول مؤتمر فلسطيني في العصر الحديث عام ١٩١٩، ذلك المؤتمر الذي قرر أن فلسطين عربية، وأنها جزء من سورية الكبرى، وتنتسب إلى الثورة العربية.

وعلى الأثر ذهب دروزة ونخبة من القيادة الفلسطينية إلى سوريا، لاحقاً بفصل، وانعقد المؤتمر السوري الأول سنة ١٩١٩، والذي رفض معاهدة فيصل كالمقصود التي قصدت إلى فرض الهيمنة الفرنسية على سورية.

وفي المؤتمر السوري الثاني (١٩٢٠)، الذي اختار عزة دروزة سكرتيراً له، تقرر إعلان استقلال سوريا بحدودها الطبيعية، ورفض وعد بلفور والهجرة اليهودية وكل شكل من أشكال الانتداب.

حتى إذا سقط العهد الفيصلي في سوريا على يد الفرنسيين بعد معركة ميسلون الخالدة، واستشهد البطل يوسف العظمة في تموز ١٩٢٠، أصدرت السلطات الفرنسية حكماً بالإعدام على عزة دروزة، فعاد إلى فلسطين حيث جعل مهمته مقاومة الاحتلال الإنكليزي والخطط الصهيونية. وهنا عمل سكرتيراً للجمعية الإسلامية المسيحية، والتي كانت بفروعها على مستوى الوطن، بمثابة الحزب الوطني الفلسطيني الواحد الذي أفرزته التحديتات الأنكلوصهيونية.

على أن قمة من قمم نضال عزة دروزة كانت إنشاء حزب الاستقلال مع صفوة من رواد القومية العربية، على مستوى فلسطين والبلاد العربية. وهذا الحزب من أكثر الأحزاب في التاريخ العربي الحديث أصالة ونمياً، وفكراً وإدراكاً. وعلى المستوى الفلسطيني أكثرها راديكالية وديناميكية.

آية ذلك أن هذا الحزب، هو الذي دعا إلى عدم التمييز بين الخطرين الإنكليزي والصهيوني، وطرح شعار: الإنكليز رأس الداء وأساس البلاء، وكان عزة دروزة هو الذي نبّه الزعامة الفلسطينية إلى خطر ما سماه «الوطنية الخشنة» تلك الوطنية التي تقبل بالتعاون مع الاستعمار البريطاني، حين تحتوى بمخططاته وتقبل وظائفه، ولكنها في الوقت نفسه، ترفض الخطر الصهيوني... تماماً كما لا نستطيع الآن أن نفصل بين الإمبريالية الأمريكية ورأس حربتها إسرائيل.

حتى إذا كان الاضطراب الكبير (١٩٣٦) تولى عزة دروزة الدعوة إلى توحيد القيادة الفلسطينية في اللجنة العربية العليا، التي ضمت زعماء الأحزاب الفلسطينية الستة، وانضم إليها فيما بعد، هو نفسه مندوباً عن حزب الاستقلال..

حتى إذا انتهت ثورة ١٩٣٦ نشط دروزة كأقوى مايكون في مقاومة التقسيم ولجنة بيل التي دعت إليه. وشارك في وفد إلى البلاد العربية، ليبين محاذير قدوم لجنة بيل. وكان تنويع نشاطه في هذه الفترة حضور مؤتمر بلودان في سوريا ١٩٣٧، هذا المؤتمر الذي أطلق رصاصة الرحمة على مشروع التقسيم، مما اضطر بريطانيا إلى سحبه.

ومهما يكن، فإن المشكلة الفلسطينية، لم تُحسم فكان لابد من العودة إلى السراح من جديد، وهنا اضطرت القيادة الوطنية الفلسطينية إلى مغادرة أرضها، ونقل مركز ثقلها إلى سوريا ولبنان، مفيدة من الهامش الذي يتركه التناقض الإنكليزي الفرنسي. وفي دمشق مارس عزة دروزة دوره في الإشراف على الثورة وتعزيزها في فلسطين في صفحات مشرقة هي رأس بطولاته التي بدأت حديثنا بالإشارة إليها.

وتندرج الأيام... ويستلم الإنكليز للعنف الخلاق الذي لاعلاج غيره... وينعقد مؤتمر المائدة المستديرة ١٩٣٩، الذي وعد الفلسطينيين بدولة على كامل التراب الفلسطيني، يشارك فيها العرب والإنكليز واليهود، وتصل بعد عشر سنوات إلى الاستقلال، ولكن قرارات هذا المؤتمر شأنها شأن كثير من قرارات المؤتمرات لم تخرج إلى حيز التنفيذ... .

على أن الحرب العالمية الثانية لم تلبث أن قامت، وتغيرت السياسة الفرنسية نحو المناضلين العرب في سوريا، وحكمت على عزة دروزة ورفاقه من دعاة القومية العربية من حزب الاستقلال، مثل نبيه العظمة، بالسجن في سجن المزة. ثم لم تلبث أن فتته إلى تركيا حيث مكث هناك خمسين شهراً، وكان ممن غادر معه نبيه العظمة وأكرم زعيتر وواصف كمال وإسحق درويش.

ويختتم نضال هذا المجاهد السياسي والعسكري بالأساة الأعظم، بمأساة فلسطين عام ١٩٤٨، ويقام دولة إسرائيل..

كرّس الأستاذ دروزة الفترة الممتدة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٨٤ للعلم والكتابة بعد أن وضعت الحرب أوزارها عام ١٩٤٨، واستمر الفلسطينيون فيها يشبه الركود أو البيات الشتوي إلى عام ١٩٦٧، عندما بدأت ثورتهم من جديد. وهنا كان دروزة قد كبر وشاخ. وعلى أية حال فقد تميزت كتاباته بما يلي: -

- أنه كاتب مكث، كتب الصفحات الطويلة، فقد كتب ما مقداره ١٦٠٠٠ ورقة مذكرات، وأنجز حوالي ١٨ مجلدا بعنوان «تسجيلات ومذكرات»..

- وتتميز كتاباته بأنها تصدر عن معاناة ومكابدة، بمعنى أنه قدّم لنا - ولعلّ هذا هو إنجازه الأعظم - صورة عن الأحداث التي عاناها... وفيها يحنّص فلسطين فإنّه من أصدق وأوفى وأغنى من أرخ لها تاريخ معاناة ومشاركة، مثله في ذلك مثل أكرم زعيتر وعارف العارف. ولعلّه مع هذين المؤرخين من أكثر من زود المكتبة الفلسطينية والعربية بصفحات عن جهاد شعب فلسطين في وجه الصهيونية والاستعمار.

- نظّر عزة دروزة للثورة الفلسطينية في العشرينات والثلاثينات، والقضية الفلسطينية بعد ذلك أفضل ما يكون النظر، وأكثره أصالة: -

- آمن بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الأرض العربية. وأن الشعب الفلسطيني جزء من الشعب العربي.
- آمن بأن الصهيونية هي ربيبة الاستعمار. وأن من يظن خلاف ذلك لن يفلح.
- لم يؤمن عزة دروزة بأنصاف الحلول. ويصفه البعض بأنه من كبار الرافضين، وأنه من بين أوائل من صاغوا اللاءات الثلاث لاصلاح ولا اعتراف ولا مفاوضات، في بداية العشرينات من هذا القرن. وظل طوال حياته داعيا للجهاد والمجاهدة حتى يتم النصر والتحرير...

## عَنْ لُغَةِ الطِّفْلِ وَلُغَةِ الْأَطْفَالِ

### ضياء الكاروني

جامعة ليذر - المملكة المتحدة

كي لا يتهمنا صغارنا الأحياء بسوء الفهم (١) ابتداء من فترة بُعيد ولادتهم حتى عمر السادسة ينبغي علينا التحدث إليهم بشيء يشبه إلى حد ما أية لغة مشتركة (Lingua franca)، كذلك التي يجري التفاهم بها في موانئ البحر الأبيض المتوسط.

وتنعكس الآية بعد سن السادسة ليسود غمط آخر من سوء الفهم حيث يبدأ أكبادنا هؤلاء باستخدام لغة الكبار في حين نبقي نحن في غيّنا نخاطبهم بلغة سبق وأن نفصوا أيديهم منها.

ولكي لا يتبادر إلى الذهن أننا بصدد الحديث عن لغتين منفصلتين عن بعضهما البعض، نذكر أن هذين المصطلحين ليسا سوى وجهين لعملية واحدة. أولهما يدعى في الانجليزية (Child Language) وهو خاص بكل ما يقوله أو يكتبه الأطفال، أما الثاني ويعرف بـ (Children's Language) فهو صفة مميزة لكلام الكبار عند مخاطبتهم الصغار، لذا فهو عبارة عن محاولة لمحاكاة لغة الطفل أو بالأحرى صورة معدلة لها.

أما صعوبة التوصل إلى تعريف محدد للغة الطفل فغالباً ما تمرّز إلى كونها تنحصر بين طرفي مدى أوله يتمثل بمناغاة الأم لوليدها ونهايته بشيء أقرب ما يكون إلى ما يتحدث به الأطفال في برنامج «افتح ياسمسم» والذي يعرض من على شاشة التلفزيون في كافة بلدان الخليج العربي. واللغة هذه وبخاصة في مراحلها الأولى تشبه اللغات البدائية من حيث محدودية مفرداتها وتراكيبها وربما حتى في مدى صلاحيتها كوسيلة للتخاطب بين الأطفال أنفسهم(!)

ولغة الطفل هي ظاهرة اشبعها اللغويون بحثاً وتحليلاً في اللغات الحية كافة. بيد أن هذه المحاولات بقيت حبيسة الفصل بين هذين الجزأين المكملين لبعضهما البعض ويبدو أن السبب الرئيسي هو تعذر فهم ما يدور في عالم الطفل، لمحدودية الوسائل التقليدية المتاحة لنا حالياً.

فعل سبيل المثال، تحت عنوان لغة الطفل عند العرب (Arabic Baby-Talk) قدم الأستاذ تشارلس فرجسون بحثه عن كلام الأطفال العرب منذ سنتهم الأولى وحتى عامهم السادس، وتوصل فيه إلى حقيقة أن كلام الأطفال، باختلاف ألسنة آبائهم، يتميز بوجود ملامح مشتركة، أهمها "التضيق" أو التكرار (Re-duplication) كما في كلمة "واوا" [ألم أو يتالم أو مريض]، أو عَوَّعَ [صوت الكلب] و"كوكو" [طير صغير]، يقابلها في الإنجليزية على النمط نفسه أمثلة كـ "Choo-Choo" [قطار] "bye-bye" [بمعنى يذهب أو يخرج في نزعة مشياً على الأقدام] و "Wee-Wee" [يتبول]... الخ كما وجد الأستاذ فرجسون أن التضيق قد يحصل أحياناً للكلمة ذاتها كما هو الحال في كلمة "باح" (لا يوجد) في "باح باح" [بمعنى لا داع للبكاء، كل شيء سيكون على مايرام].

وأما السمة المشتركة الثانية فهي "التصغير" (Diminutivization) ويعني بها تكرار أحد المقاطع وجعله لاحقاً تصغيرية (Diminutive Suffix) يمكن ملاحظتها في صيغ التلذيل السائدة عندنا، حيث تصبح "مي" (ميمي) "وسوسن" (سوسن) و"فؤاد" (فوفو)

وفي ضوء هذه الأمثلة نرى أن تسمية "لغة الطفل" لم نحى اعتباراً فهي؛ أي التسمية، كما يعتقد الأستاذ هاليداي، توضح كيف يتكرر الطفل بعيداً عن تدخل الكبار، الكلمات الجديدة مستخدماً التعابير، أو مكرراً تركيب بعض المقاطع، الموجودة مسبقاً في اللغة أو موسعاً أحياناً في مداها الدلالي.

والحديث عن لغة الطفل يقودنا في نهاية المطاف إلى موضوع "لغة الأطفال"، فعل الرغم من أن الأخيرة وجدت لتأدية وظيفة أساسية هي مخاطبة الصغار بلغتهم تحبباً أولاً ولإشاعة روح الألفة ثانياً، إلا أننا نرى أن المهتمين بالإعلان التجاري وجدوا فيها غير أسلوب لمخاطبتنا نحن الكبار(!) بهدف استدراجنا لشراء ما لم نفكر باقتنائه مستغلين الطبيعة البشرية التي تؤكد وجود "طفل بداخل كل منا". لاحظ على سبيل المثال التبرة الطفولية في استخدامهم الجناس الاستهلاكي (Alliteration) في "كوكاكولا" أو السجع (Rhyme) في شركة "سوني وماركوني".

## المراجع

1. Ferguson, C. (1956) 'Arabic Baby-Talk' in *For Roman Jakobson*, compiled by Morris Halle et al., The Hague, pp 121 – 8 –
2. Halliday M. (1973) *Explorations in the functions of Language*, Edward Arnold, pp 11 – 12.



## دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية، ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين: الأولى: لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية بعنوان: علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية (دراسة في المنطقة العربية) .

تقدم بها الباحث جلال عبدالله معوض الى كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة بإشراف الدكتور محمود خيرى عيسى .

والثانية: لنيل درجة الماجستير من قسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة، مقدمة من الباحث مصطفى منجود بعنوان (الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام) بإشراف د. حورية مجاهد.



جلال عبدالله معوض، **علاقة القيادة بالظاهرة الإغاثية دراسة في المنطقة العربية**، رسالة دكتوراة في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة - ١٩٨٥

### عرض: على الصاوي

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

هناك علاقة تأثير واعتماد متبادل Interdependence بين القيادة السياسية والعملية الإغاثية، فالتغير القيادي هو حلقة الوصل والالتقاء بين الأبعاد المتنوعة للعملية الإغاثية بحيث يمكن خلق الترابط فيما بينها، سواء في مجال التنمية السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الإدارية والثقافية.

ومن ناحية أخرى فإن تجارب التنمية هي المحك الرئيسي لاختيار كفاءة وفعالية القيادة السياسية، وإن أداء القيادة يتوقف عليه مصيرها وتعتمد عليه شرعيتها، فهي أداة لتحقيق وتوفير وإرادة التغيير التي هو بدورها جوهر التنمية، فالتنمية الحقيقية تبدو آثارها ليس فقط في التكنولوجيا والمعمار الحديث، بل على المستوى العقلي والفكري بالأساس.

والقيادة السياسية أيضاً تمثل هزمة الوصل بين السياسات الداخلية والخارجية والإقليمية، أي أنها الميكانيزم Mechanism الحيوي في تخلف أنشطة الدولة وحياة المجتمع.

هذه القضايا وإنعكاساتها كانت موضوع رسالة الدكتوراه هذه، وقد قسّمها الباحث إلى أربعة فصول عامة تقع فيها يزيد على ٥٧٠ صفحة من القاطع الكبير، وقد خصص الفصل الأول لبناء الإطار النظري لتحليل العلاقة بين القيادة والتنمية من خلال التعريف بظاهرة القيادة، عناصرها، خصائصها، أنماطها، والتعريف بظاهرة التنمية وعلاقتها بالقيادة، وأبعادها وصعوباتها. . . ذلك لكي يخلص الباحث إلى الدخول المنطقي الملائم لدراسة الواقع العربي المعاصر.

وهكذا يتناول الفصل الثاني أداء القيادات العربية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في التنمية، سواء في مجال الزراعة، أو الصناعة والتكنولوجيا العسكرية، ثم على المستوى التجاري الوطني والخارجي، والاستثمار الأنسب لعوائد النفط ومشكلات انتقال العمالة وموضعها في التطور الوحدوي العربي، ثم يحاول الباحث استقراء وتحليل العلاقة بين القيادة ومسئوليتها في تعثر جهود التنمية القطرية والقومية.

وفي الفصل الثالث ينتقل إلى المتغير الاجتماعي في التنمية من ناحية مشكلات التفاوت الاجتماعي والتضخم الحضري وإهمال الريف، وقضية التعليم ومشكلات المثقفين في العالم العربي.

أما الفصل الرابع فهو ينصب على العنصر المركزي في متغيرات العملية التنموية، وهو التنمية السياسية، فقام ببحث مشكلة الديمقراطية، والأليات وعلاقتها بالاندماج القومي وقضيتي الشرعية والاستقرار، وما هي مسالك القيادات العربية في خلق وتدهيم شرعيتها. ثم يختم رسالته بنظرة نقدية لفروض الدراسة وتقييم لها بعد اختبارها في الواقع الأميريقي العربي.

ولا شك في أهمية وتفاعل العوامل المختلفة للعملية التنموية Developing process، إلا أنه يمكن التركيز على قضيتين فرعيتين لكل منهما أهمية خاصة:

الأولى هي أداء القيادات العربية في مواجهة مشكلات التنمية الزراعية، فعادة ما يهتم البعض بالقضايا السياسية،

وينصرف الذهن إلى الأشكال السياسية - والرسمية - أساساً عند الحديث عن التكامل العربي، أو الاندماج القومي على سبيل المثال، وكان التكامل في المجالات الأخرى - ومنها الزراعة - أقل أهمية . . ولهذا يجب أن نتساءل عن مشكلة المعجز الغذائي وتزايد الاعتماد العربي على واردات غذائه رغم ضخامة الإمكانات الزراعية في بعض الأقطار كالسودان والعراق . .

والقضية الثانية هي الصناعات العسكرية العربية المشتركة فهناك خبرة عربية ناجحة في هذا الصدد وهي هيئة التصنيع العربية؛ إلا أن وقف نشاطها هو أمر ليس في صالح التنمية القومية والقطرية على السواء، وقد كان ذلك لأسباب سياسية بالأساس.

ويقدم د. جلال معوض تحليلاً وتفصيلاً لخصائص الزراعة العربية بأنها تستوعب نسبة كبيرة من القوى العاملة ومع ذلك لا تسهم إلا بنسبة قليلة في الناتج المحلي الإجمالي في الأقطار العربية، فالزراعة تعاني من تخلف وسائل ومستلزمات الإنتاج مما أثر سلباً على مساحة الرقعة الزراعية ومستوى الإنتاجية، فأكبر نسبة للعمال الزراعيين تقع في الصومال (٨٢٪) وأقلها في الكويت (١٪) أما أعلى معدلات لواردات الحبوب فهي في مصر حيث بلغت في ١٩٨١ ، ٧,٢ مليون طن، وأقلها في موريتانيا.

ويتخذ الباحث ظاهرة إهمال الزراعة والإخفاق في تطبيق الإصلاح الزراعي في معظم البلاد العربية، وكيف كان لذلك كله آثار وخيمة على بناء استراتيجية عربية متكاملة للأمن الغذائي.

إن من أبرز النتائج التي أثبتتها البحث الأمريكي والتحليل الموضوعي، هي أن القيادات العربية ليست المشغول الأول والوحيد عن تخلف وتعثر جهود التنمية فهناك عوامل خارجية - كالتدخل الخارجي والصراع مع إسرائيل - فضلاً عن عوامل اجتماعية وثقافية داخلية أخرى.

**مصطفى محمود منجود، الفتنة الكبرى والعلاقة بين القوى السياسية في صدر الإسلام، رسالة ماجستير مقدمه لقسم العلوم السياسية: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.**

**عرض: محمد جمال محمد محمد عرفه**

دارس دكتوراة بجامعة القاهرة

إذا كانت قضية العودة إلى التراث - بأبعادها الثلاثة: الفكر والنظم والممارسة - تعد إحدى القضايا المطروحة في الساحة الإسلامية المعاصرة، فإن محاولة طرح هذه القضية دون الاسترشاد بالعصر الذي شهد تفاعلاً، أحياناً، بين هذه الأبعاد، هي محاولة عقيمة. ومن هذا المنطلقات - تأتي هذه الدراسة عن الفتنة الكبرى لتكشف عن المحاور التي يمكن أن تأخذها العلاقة بين الأبعاد الثلاثة في الخبرة السياسية، سواء في حالة قوة التفاعل كما في عصر النبوة وحتى نهاية عصر عمر أو في حالة ضعف التفاعل كما في عصر عثمان وحتى نهاية عصر علي، ومن خلال ذلك تركز الدراسة على التغيرات التي طرأت على العلاقة بين القوى السياسية التي أثرت وتأثرت بأحداثها.

وسنعرض للرسالة هنا من خلال افتراضاتها الأساسية كما يلي:

(الافتراض الأول) إن مفهوم الفتنة يعد من أكثر المفاهيم الإسلامية التي تتمتع بشراء في دلالاتها اللغوية والأصولية

والسياسية نظراً لتعدد معانيها وإن كثيراً من هذه المعاني قد وجدت سبيلها في الحياة السياسية خلال العصر الذي وقعت فيه أحداث الفتنة الكبرى، الأمر الذي يترتب عليه وجود التوافق إلى حد كبير بين دلالات المفهوم على المستوى الفكري ودلالاتها على المستوى الحركي]

وقد قدم الباحث (فصلاً تمهيدياً) لطرح هذه القضية بدلالاتها الثلاث، حيث أوضح ستة (٦) أبعاد مشتركة للفتنة في المنظور اللغوي والأصولي هي: المَبْتَل (وهو الله سبحانه) - المَبْتَل (وهو الإنسان مناط التكليف) - أدوات الابتلاء (وهي تنفيذ بمشيئة المَبْتَل) - حكمة الابتلاء (ومدخل فهمها هو فهم حكمة التكليف) - التعامل مع الابتلاء (أي الاستجابة) - عاقبة التعامل وأثره (وهي المحصلة النهائية بعد وقوع الابتلاء)

- أما جوهر الفتنة في بعدها السياسي، فهو اختيار لآساس الالتزام السياسي بين الحاكم والمحكوم وحيث نتيجة التعامل معه هي التي تحدد نمسك المجتمع بمثالية الدين وقيمه، أو الخروج عليها بما قد يتضمنه ذلك من خلخلة كيان المجتمع سياسياً واجتماعياً وعقائدياً في النهاية، فالفتنة اذ حلت بطرفي العلاقة السياسية لن تخلف إلا المزيد من عدم الاستقرار والاضطراب.

(الافتراض الثاني) [أن الفتنة الكبرى لم تكن وليدة عصر الخليفة الثالث، وإنما كانت نتاج ثلاثة تطورات سياسية متعاقبة في صدر الإسلام، أولها اتخذت فيه شكل المقدمات في بداية نظام الخلافة، وثانيها اتخذت فيه شكل الاستمرارية في تجربة الخليفة الثالث، وثالثها اتخذت فيه شكل الإطاحة بنظام الخلافة في تجربة الخليفة الرابع]

وقد جاءت الفصول الثلاثة الأولى لتعبر عن هذه التطورات الثلاثة المتعاقبة حيث الأول متعلق بمقدمات الفتنة والثاني باستمرارية الفتنة والثالث بإسقاط الخلافة.

(الافتراض الثالث) [أن احتفاظ الفتنة بخصائص وأبعاد متميزة وجديدة في كل تطور من تطوراتها الثلاثة لا يمنع من القول بأنه كانت لها خصائص وأبعاد عامة ظلت راسخة منذ ظهور مقدماتها في المجتمع الإسلامي وحتى إطاحتها بنظام الخلافة]

.. وأهم هذه الخصائص كما أثبتتها الباحثة: -

- (١) وجود الصحابة وأبنائهم كقاسم مشترك في أحداث الفتنة رغم تباين أدوارهم ومواقفهم منها
- (٢) أن الأبعاد الداخلية للفتنة الكبرى كانت هي الغالبة؛ أي كانت التغيرات المستقلة، وأن الأبعاد الخارجية كانت التغيرات التابعة رغم تبادل التأثير والتأثر بين علاقة الأبعاد
- (٣) أن عدم اتفاق المسلمين على أسلوب محدد لاختيار القيادة السياسية كان عاملاً أساسياً من عوامل اختلافهم وفرقتهم في جميع التطورات وإن اختلفت درجات ذلك.
- (٤) لا يمكن التغاضي عن الأثر السلبي الذي تركته نقائص الإطار التنظيمي لتجارب الخلافة في أحداث الفتنة وخاصة في مجالات: استيعاب بعض التغيرات الاجتماعية، وتنظيم العلاقة بين العاصمة والأطراف، وتوفير ضمانات الحماية الذاتية للقيادة الحاكمة.
- (٥) لم يؤثر عن أي من المقادات السياسية التي راحت ضحية للفتنة اللجوء إلى أساليب غير شرعية أو استثنائية لتأمين مركزها في السلطة أو في محاولتها لإخراج المجتمع من أتون الفتنة
- (٦) أن تصاعد موجات العنف الداخلي كان على حساب إنباع كفاحية الدعوة وقيضاتها خارجياً.
- (٧) لا يمكن غض الطرف عن الدور التخريبي في جميع تطورات الفتنة سواء أكانت وراءه العناصر العربية أو العناصر غير العربية.

(٨) أن محاولة غير المسلمين في استغلال التصدع الداخلي في أي عصر من عصور الخلافة كان مآلها الإخفاق نتيجة لبادرة الحاسمة التي واجهتها من القيادة السياسية.

(الافتراض الرابع) [أن الالتزام المتبادل الذي ظلل العلاقة بين القوة الحاكمة والقوة المحكومة في المجتمع الإسلامي، لم تقدر له الاستمرارية بعد تجربة الخليفة الثاني، وأن اختلال العلاقة بين القوتين كان على حساب بقاء القوة الحاكمة في السلطة سواء في عصر عثمان أو عصر علي] وقد برز هذا بوضوح في الفصلين الثاني والثالث.

(الافتراض الخامس) [أن هناك علاقة طردية بين الفاعلية الداخلية والفاعلية الخارجية في عصر الخلافة، وأن تحقق التماسك الداخلي حتى السنوات الأولى من عصر الخليفة الثالث كانت له آثاره الإيجابية في التعامل الخارجي، وأن فقدان هذا التماسك أو تصدع البنيان الداخلي حتى نهاية عصر الخليفة الرابع، كانت له آثاره السلبية في التعامل الخارجي].

(الافتراض السادس) [أن الفتنة الكبرى كانت لها آثار سياسية في مجالات مختلفة]

وقد عالج الباحث هذا الافتراض في الفصل الرابع والأخير.

فإن حركة التطور السياسي الإسلامي هي سلسلة من الحلقات التي تتألف دائماً - وحتى في اللحظات الحرجة والقاتمة - على الانقطاع أو الانفصال عن بعضها بآثراً وتأثراً، ولأن الفتنة لم تكن مجرد حادث عابر تعرض له المجتمع الإسلامي بقدر ما كان اختباراً شاقاً وقاسياً في الحفاظ على المثالية التي جاءت رسالة الإسلام لتجسدها منذ البعثة المحمدية، ولأن تطور الحركة الإسلامية بعد إسقاط الخلافة أثبت أن الفتنة كان لها من الآثار في شتى مناحي الحياة السياسية ما عانى منه سلف المسلمين في القرن الأول ويعاني منه خلفهم بعدهم بقرون طويلة - لكل ذلك، ما كانت الفتنة لتسود أن تترك بصماتها على مناحي الحياة الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأدبية وغيرها. وهكذا، فإذا كانت الفتنة انعكاساً للعلاقة بين ثلاثة مستويات هي: الفكر السياسي - النظام السياسي - الممارسة السياسية، فإن المتابعة التاريخية لعصر ما بعد الخليفة الرابع مباشرة تثبت أن الفتنة تركت بالمقابل آثارها السياسية على نفس المستويات الثلاث

وفي (الخاتمة) يطرح الباحث عدداً من القضايا الهامة التي لا تزال تجد منابعها في الخبرة الإسلامية المعاصرة مثل: قضية قراءة الرواية التاريخية - قضية كتابة التاريخ الإسلامي - المفاهيم الإسلامية - والمنهجية. حيث يركز أهم الخطوات المنهجية لدراسة الخبرة الإسلامية على مستوى الممارسة في:

- (أ) ضرورة ضبط الرواية التاريخية، وفحصها داخلياً وخارجياً.
- (ب) رفض ازدواجية في تحليل المفاهيم المركبة والتسليم بتكاملها وتفاعلها مثل: الفكر والحركة، الدين والدولة، الدنيا والآخرة...
- (ج) دراسة الروايات ومفاهيمها في سياقها الزمني وتجرب الباحث من إسقاطات عصره في دراسة هذه الروايات.
- (د) الربط بين الدلالات اللغوية والأصولية والسياسية للمفاهيم.
- (هـ) الابتعاد عن مناهات الانسياق وراء الفكر الدفاعي في عرض الأحداث وتجنب معارك الرد والرد المقابل.
- (و) عدم الخلط بين فهم الإسلام كمقيدة وشرعية، وبين فهمه كتطبيق حاول المسلمون نقله إلى واقعهم الاجتماعي، حتى لا ينسب خطأ المسلمين في التطبيق للإسلام نفسه، وهو منه براء.
- (ز) النظرة الموضوعية إلى ممارسات الأشخاص، سواء أكانوا من الصحابة أو من التابعين أو غيرهم دون الانتقال من انتقاد المواقف إلى تجريح أو طعن أصحابها وفسباب المسلم فسوق وقتاله كفره كما ورد في الحديث الشريف.

## قائمة محكمي مجلة العلوم الاجتماعية وعدد مرات التحويل

١٩٨٣ - ١٩٨٥

تتقدم مجلة العلوم الاجتماعية بالشكر والتقدير الى الزملاء الذين ساهموا في تحكيم أبحاث المجلة على مدى السنوات الثلاث (١٩٨٢ - ١٩٨٥) ويسرها، عرفانا بالجميل، أن تقدمهم الى القراء الكرام على صفحات هذا العدد مع تبيان عدد مرات التحكيم

الفراوي، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/ جهاد تقي الحسي، علوم سياسية، جامعة بغداد، ٧/ جودت سماعيل، تربية، جامعة اليرموك، ٣/ جورج طعمة، فلسفة، جامعة الكويت، ١/ جيهان رشدي، اعلام، جامعة الامارات، ٢/ حازم البيلالي، اقتصاد، مصر، ٣/ حامد بدر، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٣/ حامد القلي، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ حسن الفقي، تربية، جامعة الكويت، ٥/ حسن الحياط، تربية، جامعة بغداد، ٣/ حسن نجم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ حسين الطويحي، تربية، جامعة الكويت، ٢/ حسين حريم، ادارة عامة، شركة سالتا لي الكويت، ١١/ حسين درويش، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ حلم بركات، اجتماع، مركز الدراسات المعاصرة، ٢/ حلم بشاي، علم نفس، جامعة الكويت، ٧/ حيد القيس، اقتصاد، جامعة اليرموك، ١/ حيدر ابراهيم علي، اجتماع، جامعة الامارات، ٢/ خلدون التقي، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ خضر زكريا، اجتماع، /جامعة دمشق، ٢/ حسيب عبد المجيد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ خيري عبد القوي، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٦/ دليم اليصام، ادارة اعمال، المعهد العربي، ١/ رجاء ابو علام، تربية، جامعة الكويت، ١٠/ رفاهي محمد رفاهي، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ١/ رفيق صعر، اقتصاد، مؤسسة الدراسات الاجتماعية، الاردن، ١٠/ زكريا بلشا، اقتصاد، جامعة الكويت، ١٠/ زكي الدين شيخان، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ زكي هاشم، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٦/ سالم ساري، اجتماع، جامعة الامارات، ٤/ سالم الطحيم، ادارة عامة، الديوان الاميري، ١/ سامي حصادوة، تربية، الجامعة الأردنية، ١٠/ سامي خليل، اقتصاد، جامعة الكويت، ٩/ سامي عبد اللطيف، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ١٣/ سري ناصر، اجتماع، الجامعة الأردنية، ٢/ سعد عبد الرحمن، علم نفس، جامعة الكويت، ٨/ سعيد مرقة، عابسة، جامعة القاهرة، ٣/ سليمان القدسي، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ١٥/ سمراء صبر، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ سمير عبد ربه، سياسة، امريكا، ٣/ سمير فهمي، اجتماع، مصر، ١/ سمير نعيم، اجتماع، جامعة القاهرة، ٦/ سهر بركات، اعلام، جامعة القاهرة، ٣/ سيد احمد عثمان، اجتماع، جامعة القاهرة، ٧/ سيف عياد، سياسة، امريكا، ١/ شاكر عصيلار، جغرافيا، جامعة بغداد، ٢/ شاكر مصطفى، تاريخ، لجنة التخطيط الشامل، الكويت، ٤/ شعلان العيسى، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٢/ شوقي شحانة، عابسة، البنك الاسلامي، مصر، ٣/ صفوح الأخرس، اجتماع، جامعة دمشق، ٢/ صلاح شوان، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ طارق الرئيس، ادارة عامة، جامعة

ابراهيم ابراهيم، اقتصاد، منظمة الاوپك، ١/ ابراهيم عثمان، اجتماع، جامعة الكويت، ١٥/ ابراهيم عفانة، ادارة اعمال، جامعة الكويت، ٢/ ابراهيم قلوش، اقتصاد، الكويت، ١/ ابراهيم هيمي، ادارة اعمال، جامعة القاهرة، ٤/ ايوبكر حسين، احصاء، جامعة الكويت، ١/ احمد ابو زيد، اجتماع، مجلة عالم الفكر، ٢/ احمد ابو العباس، تربية، جامعة الكويت، ٣/ احمد البذاهي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٦/ احمد الصوري، اعلام، جامعة القاهرة، ٣/ احمد رشيد حسين، ادارة عامة، جامعة الكويت، ٦/ احمد ظاهر، علوم سياسية، جامعة اليرموك، ١/ احمد عبد الباسط، اجتماع، جامعة الكويت، ١/ احمد عبد الحافظ، عابسة، جامعة القاهرة، ٦/ احمد عيسى، ادارة اعمال، امريكا، ٥/ احمد الكاشف، تأمين مؤسسة التأمينات، كويت، ٥/ احمد كمال احمد، اجتماع، جامعة النجف، ١/ احمد فهمي، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ احمد مصطفى، تاريخ، جامعة الكويت، ٢/ احمد نوفل، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ ادب السمان، اقتصاد، البنك الصناعي، الكويت، ٤/ ادوي المصري، علم نفس، الجامعة الأردنية، ٣/ اسامة الخليلي، علوم، معهد الابحاث، الكويت، ٤/ اسحق القطب، اجتماع، جامعة الكويت، ١١/ اسعد عبد الرحمن، علوم سياسية، مؤسسة شومان، الاردن، ٣/ اسعد كيلاني، اجتماع، الكويت، ١/ اسكندر النجار، اقتصاد، الصندوق الكويتي للتنمية، ٥/ اسماعيل مقلد، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٧/ اسماعيل يالغي، تاريخ، جامعة محمد بن سعد، ٣/ الفاروق زكي يونس، خدمة اجتماعية، جامعة الكويت، ٤/ الصادق كوير، اعلام، جامعة تونس، ١/ الصافي الشنولي، اعلام، جامعة تونس، ٣/ أمين محمود، تاريخ، مركز الدراسات العربية، الاردن، ٦/ أنطونيو كرم، اقتصاد، امريكا، ١١/ أنور الشرافوي، تربية، جامعة عين شمس، ٦/ ايليا زويق، اجتماع، جامعة الكويت، ٢٨/ پالم سرحان، اجتماع، جامعة الكويت، ٧/ الباقي الهرملي، اجتماع، جامعة تونس، ٤/ بدر الدين المحمدي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ ايليا حريق، علوم سياسية، اندنابا، ٢/ بطرية المعوضي، قانون، جامعة الكويت، ٢/ بدر العمر، علم نفس، جامعة الكويت، ٥/ بسم السالك، اقتصاد، الجمعية الملكية العلمية، الاردن، ٣/ بشارة خضر، ادارة، جامعة بروكسل، ١/ بشير المحضر، ادارة عامة، الجامعة الأردنية، ٦/ بهل ابو لين، اجتماع، جامعة البرتا، كندا، ٣/ توفيق ايوبكر، اعلام وصحافة، الكويت، ٣/ توفيق زهور، تربية، الجامعة الأردنية، ٧/ صابر عبد الحميد، تربية، جامعة قطر، ١٣/ جعفر حاجي، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/ جلال أمين، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ جلال الصياد، احصاء، جامعة الملك عبد العزيز، ٤/ جلال

الكويت، ٢/ طلعت منصور، تربية، جامعة عين شمس، ٣/ عبد الإله أبو عياش، جغرافيا، جامعة الكويت، ٢/ عبد الباسط رضوان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ عبد الباسط عبد المعلي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٣/ عبد الجليل الزويحي، تربية، جامعة بغداد، ٢/ عبد الحميد نجم، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرحمن الحبيب، اقتصاد، جامعة الكويت، ٧/ عبد الرحمن عيسى، تربية، الجامعة الأردنية، ١٣/ عبد الرحمن صالح، (رحم الله) علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبد الرزاق الجليلي، تربية، جامعة بغداد، ٨/ عبد الرسول الموسى، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبد الرضا أسيري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عبد الستار إبراهيم، اجتماع، جامعة الرياض، ١/ عبد العزيز الوائلي، بترول، الأوليك، ١/ عبدالله الفنان، تربية، جامعة الكويت، ١/ عبدالله العروي، فلسفة، الرباط، ١/ عبدالله الفراء، كيمياء، جامعة البحرين، ١/ عبدالله النغم، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ عبدالله النشمي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١/ د. عبدالله سليمان، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ عبدالله مهنا، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٦/ عبد العزيز الدويري، تاريخ، الجامعة الأردنية، ١/ عبد الفتاح محمد، اثربولوجيا، جامعة الخرطوم، ٢/ عبدالله هدية، سياسة، جامعة الكويت، ٢/ عبد الملك النشمي، تاريخ، جامعة الكويت، ٣/ عبد المعلي صاف، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٣/ عبد الهادي الموشي، اجتماع، وزارة التخطيط، ١/ عبد الهادي يوسف، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/ عبد الوهاب الأمين، اقتصاد، جامعة الكويت، ٢/ عبد الوهاب يوحدي، اجتماع، جامعة الرباط، ٢/ عبد الوهاب خليل، محاسبة، الكويت، ١/ عبده المولى، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ عدنان البكري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ عدنان الدويري، اجتماع، جامعة الكويت، ١/ عدنان عبد الرحيم، تربية، دمشق، ٤/ عزت اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عزيز العظمة، فلسفة، جامعة إسكس، ٢/ علي الدين هلال، سياسة، جامعة القاهرة، ٥/ علي سمود عطية، تاريخ، وزارة التربية، ٣/ علي عبد الرحيم، محاسبة، جامعة الكويت، ٩/ علي عبد القادر، سياسة، جامعة الكويت، ١/ علي حيد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ عماد الدين اسماعيل، علم نفس، جامعة الكويت، ٤/ عمر بوحوش، إدارة عامة، جامعة الجزائر، ٣/ عمر الخطيب، (رحم الله) سياسة، جامعة الكويت، ٩/ عمر سليمان الأشتر، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ عمر محمد جبرين، تربية، الجامعة الأردنية، ٣/ عواطف عبد الرحمن، اعلام، جامعة القاهرة، ٢/ غازي فرح، اقتصاد، جامعة الكويت، ٤/ فاخر عاقل، تربية، جامعة دمشق، ٨/ فاطمة الجويهي، تربية، جامعة دمشق، ٤/ فتح الباب سيد، تربية، جامعة القاهرة، ٣/ فتحي الليث، تربية، جامعة الكويت، ٢/ فتحي عبد الرحيم، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ فخر الدين القلا، تربية، جامعة دمشق، ١/ فريد صفري، علوم سياسية، جامعة الكويت، ١٤/ فكري ريان، تربية، جامعة الكويت، ٦/ فهد الشاذلي، اجتماع، جامعة الكويت، ٤/ فؤاد زكريا، فلسفة، جامعة الكويت، ٢/ فؤاد أبو اسماعيل، إدارة أعمال، جامعة الأزهر، ٦/ فوزي زاهر، تربية، جامعة قطر، ٧/ فوزي العربي، سياسة، جامعة قطر، ٢/ فيولا البيلاوي، تربية، جامعة

الكويت، ١/ كمال المتولي، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٦/ لوس كامل مليكة، علم نفس، أمريكا، ١/ ليفون ميكانيك، تربية، جامعة قطر، ٦/ مجد الدين خيري، اجتماع، الجامعة الأردنية، ١/ محرم الحداد، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمد بلو الدين، اجتماع، جامعة لورسفل، ٦/ محمد حداد، احصاء، الجامعة الأردنية، ٨/ محمد الرميحي، اجتماع، مجلة العربي، ٨/ محمد صبري المطار، محاسبة، جامعة القاهرة، ٢/ محمد توفيق صادق، إدارة للمعهد العربي للتخطيط، ٢/ محمد عطية مطر، محاسبة، جامعة الكويت، ٣/ محمد عبد الحميد طه، احصاء، جامعة الكويت، ٢/ محمد عبد العزيز ربيع، اقتصاد، مركز النشر، أمريكا، ٤/ محمد عوف، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد عفيفي، سياسة، جامعة القاهرة، ١/ محمد علي هكيلة، تربية، جامعة الكويت، ١/ محمد علي الفراء، جغرافيا، جامعة الكويت، ٤/ محمد غالي، علم نفس، جامعة الكويت، ٢/ محمد فؤاد الصفر، جغرافيا، جامعة الكويت، ١/ محمد فيض الله، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمد قاسم القريوتي، إدارة، الجامعة الأردنية، ١/ محمد محمود ربيع، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٥/ محمد محروس اسماعيل، اقتصاد، جامعة الاسكندرية، ١/ محمد ناصر، تربية، جامعة الكويت، ٣/ محمد نصر المواربي، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ محمد نعيم ياسين، شريعة، جامعة الكويت، ٢/ محمود أمين العالم، تاريخ، جامعة القاهرة، ١/ محمود بازرق، اقتصاد، إدارة أعمال، جامعة القاهرة، ٧/ محمود سلامة، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٢/ محمود عبد الفضيل، اقتصاد، جامعة القاهرة، ٢/ محمود موعد، تربية، دمشق، ٢/ محي الدين الأزهر، اجتماع، جامعة القاهرة، ١/ محي الدين توفق، علم نفس، جامعة الامارات، ٤/ مصطفى تركي، علم نفس، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى الشلقاني، احصاء، جامعة الكويت، ٣/ مصطفى ناجي، اجتماع، جامعة الكويت، ٢/ مفيد شهاب، قانون، الصندوق العربي، ٢/ منصور احمد منصور، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٧/ منيرة حلمي، علم نفس، جامعة القاهرة، ١/ موميس جرجس، اقتصاد، معهد الكويت للابحاث العلمية، ٦/ موزي عبد العزيز الحمود، إدارة أعمال، جامعة الكويت، ٥/ نادر سليمان، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ نادية أبو زهرة، اجتماع، جامعة كولبيا، ١/ ناصف عبد الحائق، إدارة عامة، جامعة الكويت، ٢/ ناهد زموي، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ نيه عاقل، تاريخ، جامعة دمشق، ٢/ نعيمة غر، محاسبة، جامعة الكويت، ٢/ نظام العباس، علوم سياسية، جامعة اليرموك، ٢/ نور الدين حاطوم، تاريخ، جامعة دمشق، ١/ هاني أبو جبار، محاسبة، الجامعة الأردنية، ١/ هاني فارس، سياسة، جامعة مكجيل، ٣/ هدى بدران، اجتماع، جامعة القاهرة، ٢/ همام سعيد، إدارة أعمال، جامعة القاهرة، ١/ وجدي شركس، محاسبة، جامعة الكويت، ١/ وديع شرايكة، اقتصاد، الجامعة الأردنية، ١/ وليد التميمي، علوم سياسية، جامعة الجزائر، ٤/ وليد خديوي، علوم سياسية، قبرص، ٧/ وليد الشريف، سياسة، الأوليك، ٢/ وليد مبارك، علوم سياسية، جامعة الكويت، ٤/ وميض نفاي، علوم سياسية، جامعة بغداد، ١/ يحيى حداد، اجتماع، جامعة الكويت، ١٥/ يوسف جواد، اقتصاد، جامعة الكويت، ١/ يوسف العدالي، محاسبة، جامعة الكويت، ٣.



## الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

### دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتمد الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

- ١ - أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .
  - ٢ - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .
  - ٣ - تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .
  - ٤ - تتمتع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .
  - ٥ - تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .
  - ٦ - يمنح المشاركون مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشاركون فيه بالإضافة إلى عدد ٢٠ مهيئة من المادة .
- إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والبيولوجرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .
- والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة وموازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .
- ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي :

رئيس تحرير مجلة التعاون

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

ص.ب. : ٧١٥٣ - الرياض - المملكة العربية السعودية

الرمز البريدي : ١١٤٦٢

## الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية



### دعوة للمشاركة في مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح

#### للدراستات الموسمية المتخصصة

يسعد الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية أن تعلن عن برنامج البحث العلمي ضمن مشروع مبارك عبدالله المبارك الصباح للدراستات العلمية الموسمية المتخصصة (Occasional Papers) في مشاكل واحتياجات الطفولة في العالم العربي ، وذلك وفقا للقواعد التالية :

أولا : تم اختيار الموضوعات التالية لتطرح للدراستات على النطاق الخليجي والعربي :

- ١ - اطفال الأمهات العاملات في دول الخليج العربي .
- ٢ - مشاكل الطفولة والتثوير العلمي بها في برامج كليات التربية ومعاهد المعلمين في دول الخليج العربي وتوعية اقبال الشباب من الذكور والاناث عليها ، التجارب العلمية والدراستات الميدانية حولها .
- ٣ - مؤسسات التعليم قبل المدرسي في البلدان العربية وتوعية الخدمات المقدمة فيها والفلسفة التي تعمل في ضوئها .
- ٤ - مسح عام للخدمات الطبية المقدمة للأطفال في دول الخليج العربي واعداد واختصاصات الاطباء الذين يقومون بتقديم هذه الخدمات والاشراف الاجتماعي واثار هذه الامور على تنشئة الاطفال .
- ٥ - انشاء مراكز رعاية الطفولة (Child Care Centers) في دول الخليج العربي .
- ٦ - دراسة عن تغذية الاطفال وعلاقتها بنموهم وقدراتهم التعليمية في دول الخليج العربي .
- ٧ - الأمية بين الفلسطينيين - دراسة احصائية .
- ٨ - الحصيلة اللغوية عند الاطفال ( ٦-١ ، ١٢-٦ سنة ) .
- ٩ - الاطفال بطيئ التعلم (Slow Learners) .
- ١٠ - تشجيع محبة الطبيعة وحسن الاطلاع والمجازاة .

ثانيا : تقوم الجمعية بالاتفاق على البحث العلمي وتغطية تكاليفه ، وتقديم مكافأة رمزية للباحث على جهوده الخاصة عند الفراغ من الدراسة .

ثالثا : يختار الباحث موضوع دراسته من البحوث المقترحة اعلاه .

رابعا : يقدم الباحث خطة عمل للقيام بالدراسة إلى الجمعية .

خامسا : يتقدم الباحث للجمعية بميزانية مالية لتكاليف البحث من كل وجوهه .

سادسا : تقوم الجمعية بدراسة خطة البحث والتكاليف المالية ، وإذا ما اقرها لجانبها توقع مع الباحث عقدا ينظم عملية التنفيذ وتغطية التكاليف المالية الخاصة بها .

سابعا : تكون حقوق النشر الناتجة عن البحث العلمي محفوظة للجمعية على أن يوضع اسم الباحث على الدراسة التي يقوم بتنفيذها .

ثامنا : يمكن للباحثين العرب أن يفتحوا مشاريع دراست من قبلهم والجمعية مستعدة لدراسة جدواها واقرارها اذا كانت تقع في خط عملها العلمي .

إن الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية إذ تعلن عن مشروعها العلمي هذا ، لتدعو الباحثين العرب من المعنيين بشؤون الطفولة العربية للمساهمة في هذا العمل العلمي الذي يهم امتنا العربية ومستقبلها .

للحصول على معلومات اضافية أو للمراسلة يمكن

الاتصال بالجمعية على عنوانها الآتي :

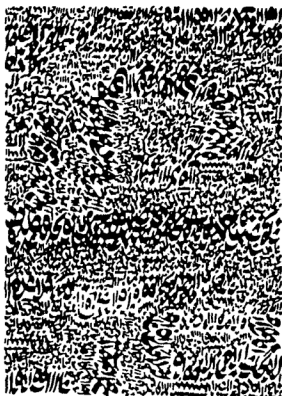
جميع الاوقات / برج ١٧ / الدور ٧ / شقة ١٨ ، ١٩

تلفون : ٢٤٦٧٩٨٥ - ٢٤٦٧٩١٤

ص.ب : ٢٣٩٢٨ الصفاة - الكويت .

# المجلة العربية للمعلوم الانسانية

تصدر من جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية والدراسات الميدانية والتطبيقية  
في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية



رئيس التحرير  
د. عبدالله العتيبي  
مدير التحرير  
آمال بدر الفركلي

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت  
هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تليكس ٢٢٦١٦ KUNIVER



## الْجَهَّازُ التَّرْبِيَّة

تعدادون مجلة التربية - جامعة الكويت

فصلية ، تخصصية ، محكمة

رئيس التحرير  
د. فكري حسن ريسان

رئيس مجلس الإدارة  
د. سعد جاسم الهاثل

تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة  
ومحاضرات الحوار التربوي ، والتقاير عن المؤتمرات التربوية

- \* تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
- \* تنشر لاساندة التربية والخصين فيها من مختلف الاقطار
- \* تطاب قواعد النشر من رئيس التحرير
- \* تقدم مكافاة رمزية للناشرين بها

### الاشراكات :

للأفراد والكوم	٢ دك	ولطلاب ١ دك
للأفراد الوطن للمرى	٢٥ دك	ولطلاب ١٥ دك
للأفراد الدول الأخرى	١٥ دولاراً أمريكياً	بالمرد الحوى
للهيئات والمؤسسات	١٢ دك ول الخارج ٤٥ دولاراً أمريكياً	

موجه جميع المراسلات إلى :

رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص ١٢٢٨١ كمدار - الكويت

# الفهرست

كشاف الدوريات العربيّة

أول مشروع توثيقي لأهم الدوريات العربيّة

كشاف شامل بأسماء المؤلفين وآخر بالموضوعات

أداة ضروريّة لكل باحث وصاحب قرار

صدر العددان الثالث عشر والرابع عشر

الاشتراك السنوي: لبنان ٥٠٠ ل.ل. / خارج لبنان ٢٠٠ دولار أميركي

العنوان:

Abu Hishmah Bldg. Farabi Street

Watwat (al-Zarif) P.O.Box: 14/5968

Beirut — Lebanon — Tel: 370071 • ٣٧٠٠٧١ هاتف

بنابة أبو حشمة — منطقة الزريف

حي الوتوات — شارع الفارابي

ص.ب. : ١٤ / ٥٩٦٨ بيروت — لبنان — هاتف ٣٧٠٠٧١ • ٣٧٠٠٧١ Tel: Beirut — Lebanon —

# حَوَالِيَاتُ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ

تَصَدَّر عَنْ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ - جَامِعَةِ الْكُوَيْتِ

رَئِيسُ هَيْئَةِ التَّحْرِيرِ

د. عَبْدِ الْحَسَنِ مُدْعَجِ الْمُدْعَجِ

دَوْرِيَّةٌ عِلْمِيَّةٌ مُحَكَّمَةٌ، تَتَضَمَّنُ مَجْمُوعَةً مِنَ الرِّسَالَةِ الَّتِي تَعَالِجُ بِأَسْوَاقِهَا مَوْضُوعَاتِ وَقَضَايَا، وَمَشْكَلاتِ عِلْمِيَّةٍ فِي مَجَالَاتِ الْأَدَبِ وَالْفَلَسَفَةِ وَالتَّارِيخِ وَالْجُغْرَافِيَا وَالْاجْتِمَاعِ وَعِلْمِ النَّفْسِ

- تَقْبَلُ الْأَبْحَاثَ بِاللُّغَتَيْنِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْإِنْجَلِيزِيَّةِ شَرْطًا أَنْ لَا يَقِلَّ حَجْمُ الْبَحْثِ عَنْ (٤٠) صَفِيحَةً مَطْبُوعَةً مِنْ ثَلَاثِ نَسَخٍ.
- لَا يَقْتَضِرُ النُّشْرُ فِي الْحَوَالِيَاتِ عَلَى أَعْضَاءِ هَيْئَةِ التَّدْرِيسِ بِكَلِيَّةِ الْأَدَابِ فَقَطْ بَلْ لِعَلَّامِهِمْ مِنَ الْعَاهِدِ وَالْجَامِعَاتِ الْآخَرَى.
- يُرْفَقُ بِكُلِّ بَحْثٍ مَلْعَمَةٌ لَهُ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ وَأَخْصَابُ الْإِنْجَلِيزِيَّةِ لَا يَتَجَاوِزُ ٢٠٠ كَلِمَةً.
- يُمنَحُ الْمُؤَلَّفُ (٣٠) نَسْخَةً مَجَّانًا.

الْأَشْرَاطُ:

دَاخِلُ الْكُوَيْتِ

خَارِجُ الْكُوَيْتِ

لِلْأَفْرَادِ: ٣٠ و ٥٣ د.ك. لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَابِ: ١٦ و ٥١ د.ك. ٣٢ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا - ١٦ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا  
لِلْمُؤَسَّسَاتِ: ١٦ و ٥١ د.ك. ٦٤ دُولَارًا أَمْرِيكِيًّا

لِلْأَسَاتِذَةِ وَالطُّلَابِ: ٢٠٠ و ٢٥٠ د.ك.  
لِلْمُؤَسَّسَاتِ وَالطُّلَابِ: ٢٠٠ و ٢٥٠ د.ك.

ثَمَنُ الرِّسَالَةِ: لِلْأَفْرَادِ: ٤٠٠ و ٤٠٠ د.ك.  
ثَمَنُ الْمَجْلَدِ السَّنَوِيِّ: لِلْأَفْرَادِ: ٨٠٠ و ٤٠٠ د.ك.

تَوَجَّهَ الْمُرَاسِلَاتُ إِلَى:

رَئِيسُ هَيْئَةِ تَحْرِيرِ حَوَالِيَاتِ كَلِيَّةِ الْأَدَابِ  
م.ب. ١٧٣٧٠ - الْخَالِدِيَّةُ - الْكُوَيْتُ.

# مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية  
تقني بالمجالات القانونية والشرعية

رئيس مجلس الإدارة  
الدكتور منصور مصطفى منصور  
رئيس التحرير  
الدكتور عثمان عبد الملك الصالح

الاشتراكات

داخل الكويت للأفراد  
أربعة دنانير

للمؤسسات الرسمية  
وشبه الرسمية والشركات  
عشرون ديناراً

في الخارج  
١٥ دولاراً أمريكياً - بالبريد  
الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق  
ص.ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات  
التالية:-

● أبحاث في القانون  
والشرعية الإسلامية

● تعليقات على الأحكام  
القضائية والتشريعات

● مراجعات للكتب الجديدة

● تقارير عن المؤتمرات  
الدولية

جميع المراسلات توجه باسم  
رئيس التحرير

# مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير  
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥

تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارئ

- يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :  
مجموعة من الأبحاث تعالج الشؤون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار  
الكتاب المتخصصين في هذه الشؤون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في النواحي المختلفة  
للمنطقة .

- أبواب ثابتة تقارير - يوميات - بيبلوجرافيا .

- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ١٥ دولاراً أمريكياً في  
الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات : والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت ،

٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (.....) نسخة لعام ١٩٨

الاسم : .....

العنوان الكامل : .....

.....

مرفق شيك أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ : ..... التوقيع

العنوان : جامعة الكويت ، كلية الآداب ، الشويخ ، دولة الكويت

ص. ب : ١٧٠٧٣ الخالدية

الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير



# مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت  
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات  
الإسلامية

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ الدكتور: حسن الشافعي

رئيس التحرير: الدكتور جميل جالحم النسيمي

تتضمن على:

- بحوث في مختلف العلوم الإسلامية .
- دراسات قضائية إسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

للأفراد ٩ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .

للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .

٣٥ دولاراً أمريكياً خارج الكويت .

• جميع المراسلات توجهه باسم رئيس التحرير

ص.ب. : ١٧٤٣٣ الخالدية

الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٢٦٩

مجلة جديدة

تصدر مرتين في العام

## مجلة معهد المخطوطات العربية

- مجلة متخصصة نصف سنوية محكمة ، تقدم البحوث الأصلية في ميدان المخطوطات العربية .
- تهتم المجلة بنشر البحوث ، والدراسات ، والنصوص المحققة ، وفهارس المخطوطات ، ومراجعة الكتب ، كما تعرّف بالتراث المخطوط .
- مواعيد صدور المجلة يومية ( حزيران ) وديسمبر ( كانون أول ) من كل عام .
- قواعد النشر تطلب من رئيس التحرير .
- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير .
- ثمن العدد : نصف دينار كويتي ، أو ما يعادلها من العملات الأخرى .
- الاشتراك السنوي : دينار كويتي أو ما يعادله من العملات الأخرى .
- العنوان :

معهد المخطوطات العربية

ص . ب : ٢٦٨٩٧ الصفات - الكويت



# التعاون الصناعي في الخليج العربي

تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■

□ تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .

□ تحتوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات . . الخ .

□ يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .

□ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

## التعاون الصناعي

المنظمة العربية للتعاون الصناعي

● الصاعدات المفصلة لصناعة الامهدة والصعب

● نشطة المعامل التجارية

● القوى العاملة

● في صناعة الامهدة والصعب

● صناعة الامهدة والصعب

● بعض الامهدة في قطاع

● الصناعة الامهدة والصعب

● THE STRATEGY FOR THE SELF-RELIANCE OF THE INFORMATION SERVICE SPECIAL LIBRARY SECTION

● THE NEED FOR INDUSTRIALIZATION OF THE ECONOMY OF THE ARAB LEAGUE STATES

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي



منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

صندوق بريد ٥١١٤

الدوحة - قطر

- قيمة الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة ٢٠ ريالاً قطرياً للأفراد أو ٤٠ ريالاً قطرياً ( أو ما يعادلها ) للوزارات والمؤسسات والشركات .
- ترسل الاشتراكات بشيك مصرفي باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .



## **Accounting for the cost capital from The view point of resources allocation.**

**El-Gharib Bayoumi**

This paper deals with the evaluation of the current Accounting for the cost of capital, and various aspects of recent proposals for adjusting the Accounting treatment of the cost of capital.

The paper starts with suggesting a frame of reference for the evaluation of Accounting information. The relevance of information about the cost of capital to certain decisions related to the allocations and use of economic resources has been illustrated. Currently the need for adjusting the accounting treatment of the cost of capital has been emphasised. Professor Robert Anthony has introduced an integrated proposal in the direction. An analysis of that proposal and various counter arguments has led to the conclusion that such proposal, with certain refinement proposed in this paper, may be defended on grounds of logic and practically. Consequently, it is an appropriate step on road to improving the logical and practical validity of accounting information.

## **The Development of Political Identity of the Palestinians in Israel**

**Mahmoud Mi'ari**

This paper suggests that political identity of the Palestinian in Israel has changed from being predominantly Israeli-Arab, after the establishment of Israel, into predominantly Arab, after the June War of 1967, and again into predominantly Palestinian-Arab, after the October War of 1973.

After the war of 1948 the Palestinians who remained in Israel were demoralized, leaderless and isolated from the Arab world. Accepting the new reality and willing to assimilate within Israeli society, the Palestinian Arabs in Israel tended to define themselves during the first and second decades of the establishment of Israel as Israeli-Arab. In the late sixties, after the abolition of the military government in 1966 and the Arab Israeli war of June 1967, social contact and interaction have increased among the Arabs in Israel and between them and the other Palestinians in the West Bank and Gaza Strip. As a result, Arab identity became predominant and Palestinian identity had revived after 1967. In the last decade several developments have occurred: the international recognition of the Palestinians' right to self-determination, Israel's aggression against the Palestinians especially in Lebanon and the massacres of Palestinians at the hands of some Arabs. These developments, in addition to other internal developments, have strongly intensified Palestinian identity among Palestinian Arabs in Israel after October War of 1973.

istic view and family stability, but there was no correlation between the educational variable and these futuristic view.

Contrary to the speculation of the theories of mixed migartions, the present study showed that migrated families did not have problems in adaptation in the Jordanian society. This lends credibility to the assumption that the cultural and social similarities between the source society and the host society minimizes the problems, of adapatation for immigrants.

## **The Effects of Forced Migration on Palestinian Families in Jordan**

**Idris Azzam**

This study is concerned with the social problems and effects resulting from forced migration imposed on Palestinian families by the Israeli occupation.

The study was administered during November, 1981 — February, 1982 to 1985 migrated families in 12 different residential areas in Jordan where these families have been living since migration. Relevant information was gathered from these families through questionnaires and personal interviews.

Analysis of the data demonstrated the peculiarity of problems which these families suffer from. Particularly psychological, mental and physical illness which have a high percentage of occurrence amongst these families. Poverty was another problem which this study showed to be wide spread amongst the migrated families. Even the financial support given to these families by Palestinian, Arab or international institutional or bodies was shown to be insufficient.

On the other hand, the study showed that there was no significant effect on the structural cohesion of migrated families. This study also showed that the low economical situation was dysfunctional to neoclear family independence, for it caused joint accommodation within the same house thus resulting in extended families comprising more than one conjugal family. This is obviously at variance with the trend of modified nuclear family which has begun to be frequent in the Arab world.

The study also showed that there was no significant negative psychological or moral effect on the migrated families and that most families faith in retarding to their homeland. Furthermore, the study showed that there was a positive correlation between this optimistic futuristic view and the good economical as well as between these optim-



becoming very experience day by day e.g. the price of wheat was \$60 per ton between the years 1972 - 74, it increased to \$200 per ton.

About 1650 million dollars was disbursed by Kuwait for imported food and food products between the year 1979 - 1980.

In 1989 - 1990 Kuwait would have an outlay of three billion dollars and in 1999 - 2000 the outlay would exceed 13 billion dollars for the requirements of food imports.

It is envisaged that by that time, we might have the finances required, but find that food products are not available in the world markets.

Our basket of food is empty. Thus, we have to depend on ourselves to produce the food needed.

## Food Security in Kuwait

Mohamed R. Al-Feel

On Saturday Nov. 6 1981, The 21st Conference of the F.A.O. was held in Rome. The Director General of the Conference declared that approximately 380 million people suffer from hunger, while another 600 million are living in absolute poverty. It is predicted that this figure will rise to 1000 million by the year 2000 A.D. By the end of the Conference the F.A.O. estimated that about 460 million or 22 percent of the developing countries population would suffer from malnutrition.

Mr. Napoleon Padella the speaker of the F.A.O. in the Dominican Republic declared:

"It is expected that 15 million human beings, most of them less than five years of age, will die this year due to hunger".

Many countries in different parts of the world suffer from drought and famine, such as the area stretching from Senegal in the West of Africa to Somalia in the East, also countries like Bangladesh in Asia and in South America.

Desertification plays its role in increasing the problem of food production though, the present area of the arid and semi-arid lands is about 36% of the earth's surface, it is increasing gradually year by year.

The high birth rate (natural increase of human beings) is another factor contributing towards increasing the food problem. It is estimated that the world's population will reach a figure of 7-billion by the end of this Century.

Paul R. Ehrlich believes that the high birth rate will push the world towards famine and death.

Besides desertification and high birth rate, the cost of food is

## **Women & Crime: New Trend in Criminology**

**Fahed T. Al-Thakeb**

Traditionally there was a lack of interest in studying female offenders among criminologists. Nonetheless, various explanations have emerged since the seventies to explain the sudden increase in female crimes. Some researchers attribute these changes to the changing sex roles & the women's movement. Others expressed different explanations for the rise in female crimes.

This paper reviews the empirical research on Women & Crime. The discussion focuses on the following issues.

- (1) Rate & trends in female crimes.
- (2) Women offenders & the criminal Justice system.
- (3) Women & Prisons.
- (4) The etiology of female criminal tendencies.

## **The Socio - Economic Impact of Remittances of the Egyptians Working Abroad on the Egyptian Economy in (1970 - 1983)**

**Fathy K. Aly**

In the latest ten years many Egyptians emigrated to the Arab oil exporting countries. The number of Egyptian migrant workers increased dramatically since 1973 after the increase in the oil prices. In 1983 the number of Egyptian migrant workers was estimated at between three and four million individuals represented about 10% of the population. They remit about 5000 million Dollars.

As a result of the migration and the remittances there are many economic and social effects on the economy and economic variables. The research shed the light on some of these effects and evaluate the net effects of the remittances, and direct and indirect effects.

## **Amman Financial Market Its Past, Present and Future**

**Zeyad Ramadan**

It has been found that the factors affecting Amman Financial Market (AFM) can be grouped into: general economic factors and special technical ones. The general economic factors have lost their momentum since 1982. As a result, the (AFM) activity has started to slow down since then. The special factors such as inaccurate financial disclosure, establishing "paper-corporations", inability of the listing requirements to create a continuous market, and reluctance of the financial corporations to play their role as market makers — all of these factors have accelerated the momentum of the slow down movement of the market.

The remedy will be a long-range one and of two dimensions: general and technical. At the general level, the government of Jordan is recommended to:

1. activate the Jordanian private sector.
2. help enhance solidarity among most of the Arab States, if it is impossible to do that at the Arab World level. At the technical level, the study has presented specific suggestions that help:
  1. achieve more depth to the market.
  2. enhance the quantity, quality and accuracy of financial disclosure.
  3. enhance market efficiency
  4. make listing requirements more conducive to creating a continuous market.
  5. encourage the Jordanian financial corporations to play their role as market creators.

in the National Assembly. The renewal trends in the faces of the new assembly members were as follows:

44% had been members of the 5th assembly.

42% were first timers.

14% had served in earlier parliaments.

Moreover, about 80% of the members are of young and middle-aged groups (30-49) years old). Educationally speaking, 46% of the members are university graduates, 36% are high-school graduates, and the remainder have less than high school education.

The conclusions verify our three hypotheses qualitatively and quantitatively. Furthermore, in order to broaden the participatory mode of government in Kuwait, and make the national assembly more representative of the citizens, the authors make the following proposals:

- 1) Extend voting rights to women, citizens who are 18 years old, and naturalized citizens.
- 2) Prohibit extre-legal tribal or sectarian "primary" elections.
- 3) Reapportion election districts to make a balanced distribution in these districts.

## **The Sixth Parliamentary Election in Kuwait (1985): A Political Analysis**

**Abdul-Reda Assiri  
Kamal Al-Monoufi**

The research paper reviews, assesses and analyzes the Sixth national Assembly's election held in Kuwait in February, 1985. The researchers posited three hypotheses to be tested;

1) Election in a changing society is a sort of "push-and pull", and it brings to the surface tension between traditional and modern elements and forces. Quality of candidates and their electoral platforms, methods and election outcomes are a microcosm of such conflict between old and new.

2) Non-interference by government in the electoral processes and an official guarantee of reasonable freedom raise citizens' participation in the electioneering, and increase voter turnout and this is a reflection of the ideological polarization in the society.

3) Involvement and competition of the public in the electioneering is greater among the more educated class than among the less educated, greater among people of high professional status than among those of lower status, greater among youth than among older citizens, and greater among socially active elements than among less active elements.

We utilized diverse types of statistical data and information, including all written materials on the issue published in the Kuwaiti press in the pre-and-post-election periods. Overall, the election of 1985 was characterized by high voter turnout, 48,368 persons or about 85% of the registered voters. Two hundred thirty-one candidates ran for the 50 seats

## **Social Costs of the Crisis of the Kuwaiti Stock Exchange**

**Sameer A. Ghani**

The crisis of the Kuwaiti Stock Exchange brought about debts of dealers and decreasing the value of assets in the portfolios of investors which was caused by deferred sale of the share some imaginary companies and excess of its prices in a way that was not in line with the returns thereof or the financial positions of such companies.

The writer believes that the crisis is attributed to certain reasons such as: Lack of government controls, Responsibility of the profession of accounting and auditing, deficiency of the system of negotiation, lack of a clear definition of the role of middlemen and commissioners, lack of alternative means of investment, lack of an organizational framework, vagueness of the clearance system, excess or deferred sale and insufficiency of legislative and organizational rules.

The crisis has affected the Kuwaiti Society as a whole represented in the state which looks after the interests of the people together with other parties involved therein. The crisis has resulted in tangible financial costs and intangible social costs.

The researcher deals with the detriments done to the society with its several parties detrimented by the crisis. He also deals with how to remedy that crisis through the costs of prevention which will help avoid a similar crisis in future and secure the costs of restoration.



# *The Arab Journal of the Social Sciences*

وأخيرا . . . المجلة العربية للعلوم الاجتماعية . . . باللغة الانكليزية . . . بالتعاون مع الناشر العالمي روتلج وكيفان پول (لندن) . . . يصدر العدد الاول في ابريل ١٩٨٦ . . . أى عندما يصلك هذا العدد . . . اذا اشتركت عن طريق مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت) ستوفر نصف قيمة الاشتراك العادي من لندن . . . واليك التفاصيل

The first issue includes

<i>Sheikh R. Ali</i>	Politics in Islam
<i>Abdul Wahab J. Al-Ameen</i>	Economic methodology and its relevance to developing countries
<i>Masadul A. Choudhury</i>	A conceptual foundation of economic decision-making in an Islamic framework
<i>Munir G. Ragheb</i>	Age, gender and their relationships to leisure participation
<i>Ghazi T. Farah</i>	The demand for recreation in Kuwait: an expenditure approach
<i>Mihssen Kadhim</i>	Absorptive capacity and labor migration: Egypt and the Arab oil-exporting countries
<i>Khalid Hammad</i>	Foreign aid and domestic savings in less developed countries: the case of Jordan (1967-79)
<i>Ugur Yavas, Noyan Arsan, Mustafa Dilber</i>	The managerial class in Turkey: past, present and future
<i>Abdul Aziz M. Awad</i>	The Arabian Gulf in the seventeenth century
<i>Magduddin Khairy</i>	The search for a phenomenologically grounded theory of action: a critique of Schutz
<i>M. H. El-Habashi</i>	Biorhythm theory and its application in the field of insurance
<i>Shuaib A. Shuaib</i>	Auditors' reporting practices in Kuwait

*The Arab Journal of the Social Sciences*, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will carry book reviews and reports of ongoing research. Information about academic conferences and symposia in all fields of the social sciences is also welcome.

The first issue of the journal will be published in April 1986, thereafter twice yearly in April and October.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:  
The Editor, *The Arab Journal of the Social Sciences*, Kuwait University,  
P. O. Box 5486 Safat, Kuwait

للسادة المشتركين في مجلة العلوم الاجتماعية فقط نقدم لهم خصماً يعادل ٥٠٪ من قيمة الاشتراك السنوي في المجلة العربية للعلوم الاجتماعية بالاتفاق مع الناشر. وهذا الاشتراك التشجيعي لمدة محدودة وللأفراد فقط.

### طلب الاشتراك

أرجو اعتماد اشتراكي / تجديد اشتراكي في (.....) نسخة  
لعام (.....) في المجلة العربية للعلوم الاجتماعية (بالإنجليزية).  
الاسم .....  
العنوان الكامل .....  
☐ مرفق نقدي .....  
☐ أرجو إرسال القائمة للتسديد .....  
التاريخ ..... التوقيع .....  
الاشتراك الفردي: (٩) تسعة دنائير كويتية (٢٠ جنيها استرلينا). أو ما يعادلها.  
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية.

- 13- R. M. Rishk, Gaining of Language .....  
.....*Reviewed by: Ali Sayyed* 375
- 14- A. Essawi, The Psychology of Juvenility .....  
.....*Reviewed by: Mustafa Turki* 377

**REPORTS:**

- 1- Mohamed Ezza Darwazeh .....  
.....*Ali S. Ateyyeh* 381
- 2- About the Language of Children .....  
.....*Deya El-Garouni* 383

**GUIDE TO UNIVERSITY DISSERTATIONS:**

- 1- The Relation Between Leadership and the Development  
Phenomenon.....*Ali Sawi* 387
- 2- The Big Insurrection and the Relation Between the Political Powers 388  
During the Rising Days of Islam.  
.....*Mohamed J. Arafat* 405

**ABSTRACTS**

BOOK REVIEWS:

- 1- D. Britman, Education for Work .....  
.....Reviewed by: *Yasser Fahd* 321
- 2- Samer M. Hussain, The Content Analysis, Identification, Concepts,  
Lemitations.....  
.....Reviewed by: *Ahmed A. Ati* 325
- 3- M. Faddahman, Problems of International Relations — The Role  
of International Companies in Foreign Policy.....  
.....Reviewed by: *Ismael A. Rahman* 329
- 4- N. Choucri, Asians in the Arab World: Labour Migration and  
Public Policy.....  
.....Reviewed by: *Fathy K. Ali* 338
- 5- A. Nasser, Arab Resources, Re-evaluation in the Light of New  
Development.....  
.....Reviewed by: *Torki A. Rabeiou* 342
- 6- M. Ghamri, A.....  
.....Reviewed by: *Zakaria Foudeh* 344
- 7- Etzioni, Emiati, Wayve. Social Change .....  
.....Reviewed by: *Ahmed Z. Mohbek* 350
- 8- M. Abbas, Nazism and Zionism; Secret Relations.....  
.....Reviewed by: *Ismael A. Yaghi* 357
- 9- P. Kieng, Performance, planning and Evaluation.....  
.....Reviewed by: *Suhail F. Salameh* 359
- 10- I. S. Bakhs, Iran and Islamic Revolution .....  
.....Reviewed by: *Farid Sakri* 363
- 11- I. Saaduddin, Prospects of Arab Future .....  
.....Reviewed by: *Shamlan Al-Essa* 371
- 12- I. Al-Hassan, Industrialization and the Change of Society.....  
.....Reviewed by: *Ishak Al-Qutob* 373

1- Social Costs of the Crisis of Kuwaiti Stock Exchange .....	<i>Sameer A. Ghani</i>	13
2- Amman Financial Market: Its Past, Present and Future .....	<i>Zeyad Ramadan</i>	35
3- The Socio Economic Impact of Remittances of the Egyptians Working Abroad on the Egyptian Economy (1970 - 1983) .....	<i>Fathy K. Aly</i>	71
4- The Sixth Parliament Elections in Kuwait (1985) Political Analysis .....	<i>A. Asiri, K. Monoufi</i>	95
5- Women & Crime: New Trend in Criminology .....	<i>Fahed T. Al-Thakeb</i>	139
6- The Effects of Forced Migration Families in Jordan .....	<i>Idris Azzam</i>	165
7- The Development of Political Identity of the Palestinians in Israel .....	<i>Mahmoud Mi'ari</i>	215
8- Food Security in Kuwait .....	<i>Mahmoud R. El-Feel</i>	235
9- Accounting for the Cost Capital from the View Point of Resources Allocation .....	<i>El-Gharib Bayoumi</i>	255

**DISCUSSIONS:**

Effectiveness and Limitations of Educational Planning in the Arab World .....	<i>Mohamed J. Ridha</i>	309
--	-------------------------	-----



## JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

### English Edition

#### No. 1 (1982)

*Basha*, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

*Ai-Qudsi*, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

#### No. 2 (1982)

*Khader*, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World. *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhafer*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

To be published soon, English Edition No. 3, 1983

# *The Arab Journal of the Social Sciences*

**An academic biannual  
publishing research papers  
in various fields of  
the social sciences**

*The Arab Journal of the Social Sciences*, published twice a year by Kuwait University, is a pioneer journal whose basic aims are the publication of original papers relating to all aspects of Arab society and the promotion of interdisciplinary research which, it is hoped, will develop interest in the Arab World from the perspective of the social sciences. The journal will have book reviews and reports of ongoing research.

Editorial enquiries and material for publication should be sent to:

*The Arab Journal of the Social Sciences*, Kuwait University  
P.O. Box 5486 Safat,  
Kuwait 13055

**Published for Kuwait University by KPI, London**



Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.500) or equivalent.

★ Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

**Subscriptions:**

- ★ For individuals - KD. 2.000 per year in Kuwait, KD 3.00 or equivalent in the Arab World (Air Mail); U.S \$15 for all other countries (Air Mail).
- ★ For public and private institutions - U.S. \$ (45) (Air Mail).

★ Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

# **JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES**

Abbreviated: JSS  
Published by KUWAIT UNIVERSITY

---

An academic quarterly publishes research papers in  
the various fields of the social sciences.

---

**Vol. 14 - No. 1 - Spring 1986**

---

**EDITOR:** **KHALDOUN H. AL-NAQEEB**

**MANAGING EDITOR:** **ABDULRAHMAN F. AL-MASRI**

**CHAIRMAN:**

**MOUDHI A. AL-HAMOUD**

---

**EDITORIAL BOARD:**

**ASA'D M.ABDUL RAHMAN.**

**ALI K.AL-KAWARI.**

**BADER O.AL-OMAR.**

**FAHED M.AL-RASHED.**

**MOUDHI A.AL-HAMOUD**

**MOHAMED J.AL-ANSARI.**

**OSAMA ABDUL RAHMAN.**

**SHAMLAN Y.AL-ISSA.**

**KHALDOUN H.AL-NAQEEB-Editor**

**Address all correspondence to the Editor**  
**Journal of the Social Sciences**

**Kuwait University, P.O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421**  
**TELEX 22616 KUNIVER, KUWAIT**



# **JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES**

**Published by KUWAIT UNIVERSITY**

**VOL. 14 — No. 1 — Spring 1986 / 1406 H**